جامـــــــــعة وهـــران 2 محمد بن احمد

كلية الحقوق و العلوم السيـــاسية

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه"ل٠م٠د"

في العلوم السياسية

التفاهم النووي الإير اني والقوى الكبرى و انعكاساته على أمن دول الخليج

مقدمة ومناقشة علنا من إعداد

الطالبة:بن زيدان شريفة

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

الاسـم واللـقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
بوسماحة نصرالدين	أستـــاذ	جامعة وهران 2	رئيـسـا
طيبي محمد بلهاشمي الأمين	أستـــاذ	جامعة وهـــران 2	مشرفـــا ومناقشا
ويكن فازية	أستـــاذة محاضرة- أ-	جامعة وهران 2	منـــاقشا
عياد محمد سمير	أستـــاذ	جامعة تلمسان	منـــاقشا
بلغيث عبدالله	أستـــاذ محاضر – أ-	جامعة مستغانم	منـــاقشا

السنة الجامعية:2021-2022

الاهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي الذين ساندوني ودعموني وذللوا عني الكثير من الصعاب، فلكم جزيل الشكر والامتنان.

إلى جميع الزملاء وأصدقاء الدراسة الذين لم يبخلوا علي بالنصائح والتوجيهات القيمة التي أفادتني خلال مشواري الدراسي.

شريفة

شكر وامتنان

"اللهم انفعنا بما علمتنا ،وعلمنا بما ينفعنا، وزدني علما"

"اللهم ذكرني ما نسيت، واحفظ عليا ما علمت، وزدني علما"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنزل الخيرات، أحمد الله عز وجل على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور "**طيبي محمد بلهاشمي الأمين**" فلي الشرف العظيم لاختياره ولقبوله الاشراف على هذه الاطروحة ،فلك الشكر والتقدير والامتنان على توجيهاتك ونصائحك القيمة وتوجيهاتك السديدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وتقديري إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة الأطروحة.

الشكر موصول أيضا:

إلى موظفي مكتبة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران 02 محمد بن احمد.

موظفو المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بولاية مستغانم

الزملاء الطلبة الكويتيين بكلية الدراسات العليا بجامعة الكويت الذين مدوا لي يد العون والمساعدة وتزويدي بالكثير من المراجع القيمة.

مقدمـــــــــة

مقدمة:

يعد البرنامج النووي كإحدى الآليات الاستراتيجية التي تتبعها إيران لفرض مكانتها في منطقة الشرق الأوسط،خاصة وأنها تقع ضمن النظام الإقليمي الخليجي الذي يعد من بين أهم المناطق الجيوسياسية. فتطوير إيران للقدرات النووية مر بمجموعة من المراحل التي أثرت على بناء ورسم السياسة النووية التي تراوحت بين تراجعها وإعادة إحياء نشاطها بناءا على تأثير مجموعة العوامل الداخلية والخارجية.علاوة على استفادتها من دعم بعض القوى الدولية التي زودتها بالتقنيات اللازمة من خلال عقد اتفاقيات وصفقات معها لتقوية بنيتها التحتية النووية.

فظاهرة امتلاك التكنولوجيا النووية بما تمثله من أسلحة نووية ومفاعلات وصواريخ باليستية أصبحت هاجسا لدى إيران في منطقة الشرق الأوسط،وذلك بغرض تعزيز نفوذها وتكريس منطق السلوك التعديلي ورسم السياسات الإقليمية وفق توجهاتها ومصالحها. وهو الشيئ الذي أثر على مصالح القوى الإقليمية المجاورة وحتى القوى الكبرى التي أجبرت على تبني الحل السلمي الدبلوماسي والدخول في سلسلة مفاوضات طويلة مع طهران، كمحاولة منها لمنعها من امتلاك برنامج نووي ذو أغراض عسكرية وحصره في المجالات السلمية فقط، مما يحرمها من الدخول ضمن دول النادي النووي.

وعليه وجدت المجموعة الدولية المتمثلة في دول 5 + 1 (الو.م.أ،فرنسا،بريطانيا،روسيا،الصين) وألمانيا كممثل للاتحاد الأوروبي،نفسها مضطرة للتعامل مع السلوك الخارجي الايراني بالتفاعل مع مجريات الأزمة النووية التي بدأت سنة 2002 بعد تسريبات المعارضة الإيرانية في الخارج لبعض الصور تخص وجود مفاعلات نووية سرية في اراك وبوشهر.

حيث تميزت أحداث الأزمة ومسارها بترجيح الحل الدبلوماسي وتجنب خيار الضربة العسكرية ضد إيران، واستخدام أسلوب العقوبات الدولية كورقة ضغط عليها، فالتحدي الإيراني في امتلاك السلاح النووي يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها،ولذلك فالغرض من التفاهم النووي المبرم في إطار خطة العمل المشتركة الشاملة سنة 2015 هو من أجل إعادة الثقة بين إيران والمجموعة الدولية من جهة والمحافظة على أمن دول الخليج من جهة ثانية.

تكمن أهمية الموضوع من حيث الاهتمام وتسليط الضوء على أهمية التقارب الإيراني مع القوى الكبرى الممثلة في المجموعة السداسية،فتوقيع الاتفاق يعتبر كخطوة مهمة لمنع انتشار الأسلحة النووية طبقا لاتفاقية حظر الانتشار النووي.

كما يهتم أيضا الموضوع بدراسة المواقف الدولية والإقليمية من هذه الصفقة النووية والتي تراوحت بين مؤيد ومعارض لها،فقد اعتبرها البعض كفرصة لعودة ايران إلى الساحة الدولية واستئناف نشاطاتها النووية.ويعكس هذا الموقف الدول الخليجية التي تنتمي إلى نفس النظام الاقليمي الخليجي لإيران مما يصعب عملية بناء حوار شامل اقليمي لموازنة ايران. في حين يعتبر البعض الأخر هذا الاتفاق أنه كمرحلة جديدة لفرض المزيد من العقوبات الدولية. باعتباره يحد ويمنع إيران من صنع وامتلاك أية قدرات نووية ،فهي تحت أعين رقابة المنظمات الدولية ومنها بالخصوص المراقبين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.وهي كفترة اختبار على مجموعة من الالتزامات والشروط التي ينبغي على إيران المضي تحتها وإبراز مدى نيتها في احترام بنود اتفاقية منع الانتشار النووي وحتى اتفاق الضمانات .

تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع،في التعرف على أهم بنود الاتفاق النووي الموقع بين إيران والمجموعة الدولية والذي كان في فترة سابقة من بين أهم التحديات يستحيل الوصول إليه خاصة في ظل النخبة الحاكمة المتمثلة في التيار المحافظ المتشدد الذي كان يرفض الحوار والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفض دخول المفتشين الدوليين.

كما أن الأزمة النووية تزامنت أيضا مع وصول المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية الذين أدرجوا إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب،مما يعكس التناقض والاختلاف في المصالح إلى أن تم التوصل إلى الاتفاق النووي، الذي اعتبر كخطوة نحو بناء السلم وتفضيل الخيار الدبلوماسي بعيدا عن الصراع والمواجهة. فالتطرق إلى الموضوع إنما يهدف إلى دراسة مدى أهمية توازن القوى و الأطراف الدولية في التفاوض كأسلوب من أساليب حل النزاعات الدولية.فطول أمد هذه المباحثات والمفاوضات يعكس مدى وجود قصور في القوانين الدولية من حيث معالجة المسائل المتعلقة بالتسلح ونزع السلاح.

في حين تعد الأسباب الذاتية في التطرق إلى الموضوع باعتباره ينتمي إلى حقل الدراسات الأمنية فالملف النووي الإيراني،يعد من بين أهم الدراسات التي تطرق اليها الكثير من الباحثين وذلك لما يشكله من جدل. ففي فترة وجيزة استطاعت ايران كسب المجموعة الدولية للجلوس بمعيتها على طاولة الحوار

وهو ما حفزني للتطرق إلى الموضوع ودراسة فاعلية السلوك الإيراني في استخدام أسلوب التفاوض والحوار .خاصة وأن هذه الدراسة هي مرتبطة بمجموعة من المقاربات والنظريات التي تنطبق عليها،كما أن الموضوع أيضا يعتبر إضافة إلى المكتبة وتزويد الطلبة والباحثين بأهمية الدراسات الأمنية وبالخصوص الدراسات الإيرانية وعلاقاتها بالمجتمع الدولي،كما أن الموضوع أيضا يخدم تخصص الدراسات الاقليمية الذي تطرق إلى النظام الاقليمي الخليجي وما يعانيه من مشاكل وتحديات بالمقارنة مع التجربة الأوروبية التي اعتبرها الكثير من الباحثين بأنها ناجحة.

ولأن موضوع الدراسة يتطرق إلى التفاهم النووي الإيراني مع القوى الكبرى الممثلة في دول 5 + 1 باعتبارها الدول المبادرة إلى عقد هذه الصفقة النووية كموضوع مستقل،وانعكاساته على أمن دول الخليج كمتغير تابع يتلقى الكثير من التحديات والتداعيات والتي تراهن على اثرها بإنجاح التكامل الاقليمي لدول الخليج،فإنه يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:**كيف انعكس التفاهم النووي بين ايران والقوى الكبرى على أمن دول الخليج؟**

وعن هذه الاشكالية الرئيسية التالية يمكن طرح مجموعة الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

-ما هي العوامل التي أدت إلى ابرام الاتفاق النووي الإيراني-الغربي؟

-ما هي توجهات السلوك الإيراني في التفاوض مع القوى الكبرى؟

-ماهي أهم الاستراتيجيات الأمنية التي اتبعتها دول الخليج لمواجهة المشروع النووي الايراني؟

-كيف انعكست الصفقة النووية على امن دول الخليج؟

وفي سياق محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها،فإنه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **يمكن أن يمنح الاتفاق النووي مع إيران مكانة كبيرة لها ويدعمها من خلال إشراكها في الكثير من الملفات والترتيبات الإقليمية.**
- **ابرام الاتفاق النووي الايراني الغربي جاء لضمان أمن اسرائيل واعتباره أولى من أمن دول الخليج.**

- **ابرام الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى جاء لحماية أمن دول الخليج وطمأنتها .**

يتمثل ضبط الإطار الزماني والمكاني للدراسة،في دراسة فترة ابرام التفاهم النووي الإيراني المنقسمة على مرحلتين في اطار اتفاق لوزان بسويسرا سنة 2013 والمسمى بخطة العمل المشتركة ،كما تم دراسة الاتفاق النووي في اطار خطة العمل المشتركة الشاملة المبرمة سنة 2015 في اطار اتفاق فيينا، غير أن الاطار الزماني أيضا تطرق إلى مجريات الأزمة النووية التي كانت كبادرة لبداية المفاوضات سنة 2002 الى غاية الانسحاب الأمريكي من الاتفاق في عهد دونالد ترامب سنة 2017 مع العلم أن هذا الاتفاق الدولي يبقى مفتوحا على عدة سيناريوهات يصعب التحكم في مجراها.

في حين يتمثل الإطار المكاني في حصر الدراسة على ايران كطرف مفاوض رئيسي من جهة وانتمائه الى منطقة الخليج والتي هي الأخرى تم اقحامها كإطار مكاني في هذه الدراسة باعتباره متلقي الكثير من التداعيات جراء هذه الصفقة. فدول الخليج الممثلة في مجلس التعاون الخليجي تعتبر كمتغير تابع وكمنطقة تنتمي إلى نفس النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه إيران.

ولأن أي دراسة علمية وأكاديمية تحتاج إلى توظيف مجموعة المناهج والمقاربات والنظريات التي تساعد الباحثين في التقرب من الموضوع،فقد تمت الاستعانة بالمناهج التالية:

-**منهج دراسة حالة:**أي من خلال تحديد دراسة حالة إيران والقوى الكبرى من جهة والتطرق إلى دراسة حالة دول الخليج وتتبع مختلف التحديات والتداعيات البيئية والأمنية والسياسية التي نتجت عن هذا التفاهم النووي.ولاسيما أن الاتفاق يطرح الكثير من الدلالات فهو لا يمثل نهاية للأزمة بل هو كبداية لمرحلة جدية تتغير فيها الكثير من موازين القوى و تطرح العديد من التوجهات الاستراتيجية .يتمثل الاطار الزمني منذ انطلاق الازمة النووية سنة 2002 الى غاية ابرام الاتفاق النووي سنة 2015 وما نتج عنه من تداعيات في حين يتمثل الاطار المكاني في دراسة التداعيات على دول مجلس التعاون الخليجي الستة كما تطرقت الى دراسة التداعيات على الدول المجاورة المنتمية إلى منطقة الشرق الأوسط والتي لعبت دورا في التأثير على مسار المفاوضات بمحاولة املاء بعض الأهداف.

-**المقاربة القانونية:**وذلك بغرض دراسة أهم بنود الاتفاق النووي سنتي 2013 و2015 التي تنظم رفع العقوبات المفروضة على إيران والسماح بنسبة معينة لتخصيب اليورانيوم وتطوير أجهزة الطرد المركزي كما تمت الاستعانة به لدراسة مبادئ مواد اتفاق الضمانات الموقع بين طهران والوكالة الدولية للطاقة

الذرية،علاوة على دراسة أهم قرارات مجلس الأمن الدولي التي تضمنت جملة العقوبات الدولية على القطاع النفطي واستهدفت كبار المسئولين والشخصيات وحتى الكيانات والمؤسسات وضد النشاطات الباليستية، وهي تعتبر جزء كبير من دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمة النووية الإيرانية–الغربية في شقها الدبلوماسي.

–**المقاربة الواقعية**:تم الاعتماد عليها لدراسة واقع الأبعاد الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني والذي دخل ضمن المنظور الواقعي الهجومي–الدفاعي ، حسب المنظر جون ميرشايمر فإيران تعتبر كدولة تعديلية تسعى إلى تغيير الواقع الاقليمي وحتى الدولي وفقا لتوجهاتها ومصالحها، وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق المصلحة والحد الأقصى من القوة والبقاء وتحقيق الهيبة على مستوى منطقة الشرق الأوسط ومنها بالخصوص منطقة الخليج، ولذلك فهي تحاول في الكثير من المرات الإشارة إلى قدرة تدخلاتها للمساهمة في تسوية بعض الأزمات الإقليمية والإصرار على مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم ورفض تقديم أية تنازلات.

–**نظرية اللعبة**:باعتبار أن موضوع الدراسة يربط متغيرين،المتغير المستقل المتمثل في التفاهم النووي الإيراني والقوى الكبرى والمتغير الوسيط المتمثل في أمن دول الخليج ، فهناك محصلة لهذا الاتفاق والتفاعل، فيمكن أن تكون صفرية بدخول الدول الخليجية مع ايران بنتيجة المعضلة الامنية أو المأزق الأمني وتبقى جميع السيناريوهات مفتوحة وبالتالي يمكن أن تكون النتيجة هو أن تدخل الدول الخليجية في سباق تسلح معها،في حين يمكن أن تكون النتيجة هي غير صفرية خاصة في ظل الضمانات التي تقدمها القوى الكبرى المتفاوضة ومنها الو.م.أ التي راهنت على أهمية حماية أمن الخليج والارتباط معها باتفاقيات ووجود مصالح مشتركة معها.

–**المقاربة المؤسساتية** : وذلك بدراسة خصوصية المؤسسات ودورها في صنع القرار وهو ما تبين خلال هذه الدراسة في مميزات صنع القرار النووي وإستراتيجية السلوك الايراني في عملية التفاوض،فللمؤسسات الايرانية الحيوية ومنها بالخصوص الحرس الثوري الايراني ومصلحة تشخيص النظام والجيش دورا كبير في الحفاظ على منظومة الأمن القومي والتي تعد عملية جد معقدة تتم وفق عوامل رسمية وغير رسمية.

أما فيما يتعلق بمصطلحات الدراسة فقد حمل العنوان مجموعة المصطلحات والمفاهيم التي وجب على الباحثة التطرق إليها وذلك بغرض الاحاطة بالموضوع والإلمام به،وتبسيط هذه المصطلحات ويمكن تقديمها :

1-التفاهم الدولي:يقابله باللغة الانجليزية International Agreement،ويعرف على أنه القدرة على الملاحظة الموضوعية وتقييم سلوك الإنسان في كل مكان تجاه بعضهم ،بغض النظر عن جنسية الثقافة التي قد ينتمون إليها،ومراعاة جميع الجنسيات والثقافات والأعراق باعتبارهم أصنافا متساوية الأهمية من البشر الذين يسكنون هذه الأرض،فمن الضروري العيش معا وفهم مخاوف وتطلعات الآخر ،فلا يمكن الادعاء بالاستعباد العرقي أو الفصل العنصري ولكن يجب دعم الانسجام العرقي وعدم تغاضي حقيقة وهي العيش في مجتمع عالمي.[1]

فالتفاهم يسبق عملية الاتفاق الدولي وهو مبني على أسس ومبادئ تهدف إلى تعزيز العلاقات القائمة على السلم والتعايش بين الشعوب والأمم بغض النظر عن ثقافتهم وجنسياتهم وثقافتهم ومعتقداتهم ودياناتهم وحل النزاعات بالطرق السلمية والابتعاد عن العنف في معالجتها،وقد أوضحت ديباجة منظمة اليونسكو في ديباجتها "بما أن الحرب تبدأ في عقل الرجال ،فإنه في ذهن الرجال يجب بناء السلم ونشر الثقافة والتعليم القائمين على العدالة والحرية والسلام.[2]

فمنظمة اليونسكو تعطي أهمية كبيرة للتعليم لدوره في الحفاظ على السلم والتفاهم الدوليين،فالتعليم سيوفر الوعي والتسامح والديمقراطية وخلق الاهتمام المرغوب فيه لتنمية مشاعر الوحدة العالمية وإزالة الحواجز بين الدول،كما يهتم بتطوير المواقف الايجابية تجاه الأمم والشعوب الأخرى،فالتربية والتعليم تدرس حول أسباب العنف والنزاعات والحروب بين الأمم ودور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين .

وهنا يبرز دور منظمة اليونسكو في التشديد والحرص على أهمية التعليم في المجالات الدولية والمتعددة الثقافات وأهمية الحوار بين الأديان والحضارات والتعاون لحماية حقوق الإنسان،باعتبار أن ثقافة الحرب تسيطر على تفكير الجيش والحكومات،حيث قام العديد من رؤساء الحكومات بإثارة التحيزات

[1] Sri .Sanju Das,**promoting international understanding through education,**International Journal of Research and analytical Reviews,volume 5,issue 3,1 July –Sept 2018,p.1926
[2] Loc.cit.

الدينية والصور النمطية الأخلاقية لتبرير أهدافهم السياسية وإعلان الحروب وتجاهل دور الأمم المتحدة في حل النزاعات،بل وحتى تجاهل الاتفاقيات الدولية وإخفاء عدة حقائق تتعلق بإبرام صفقات الأسلحة وجرائم الحرب،محاولين إضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان[1].

ينص التفاهم النووي بين إيران والقوى الكبرى على اعتراف هذه القوى على سلمية البرنامج النووي الايراني وامتلاك دورة الوقود النووي في إطار قانوني واحترام الاتفاقيات الدولية في استعمال الطاقة النووية ومنها بالخصوص اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والبرتوكول الإضافي الموقع بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية واحترام قرارات مجلس الأمن الأممي.

وقد جاء التفاهم النووي بين ايران والقوى الكبرى بتوقيع اتفاقيات،تم التفاهم على اتفاق جنيف المبدئي المؤقت بتاريخ 24 نوفمبر 2013،بتوافق إرادة الدول الموقعة على ضرورة وقف النشاطات العسكرية للبرنامج النووي الإيراني،وإلزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم لكي لا يتجاوز 5 % وعدم إجراء أية نشاطات مستقبلية تتعلق بالتخصيب فوق النسبة المسموح بها وذلك بفترة قدرت ستة أشهر،بمقابل موافقة القوى الكبرى على تخفيف العقوبات ورفعها.

في حين أنه يتمثل الاتفاق الثاني في اتفاق فيينا كاتفاق نهائي بتاريخ تم إبرامه بتاريخ الفاتح جويلية 2015،ينص على رفع العقوبات تدريجيا والسماح بمواصلة عمليات التخصيب بكميات محدودة لا تسمح بتراكم اليورانيوم المخصب،والسماح بأجهزة الطرد المركزي لأغراض البحث والتنمية وإعطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا في عمليات التفتيش واستمرار الحظر على توريد الأسلحة لإيران لمدة خمس سنوات واستمرار الحظر على الصواريخ لمدة ثمانية سنوات بعد الاتفاق.[2]

2-القوى الكبرى:يقابله باللغة الانجليزية Great Powers وقد عرفها قاموس Collins Dictionary أنها تعني القوى ذات تأثير سياسي ولها موارد اقتصادية وذات قوة عسكرية.وبالتالي فهي تلعب دورا

[1]Colin Power,**education for international understanding and its contribution to higher education**,Eidos institute,January 2011,p.04

[2] منتدى البدائل العربي للدراسات، **الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة**،أوراق البدائل،القاهرة،سبتمبر 2015،ص.03

رئيسيا غالبا ما يكون حاسما في الشؤون الدولية.[1]وعليه فالقوى العظمى تكمن أهدافها في مصلحة البقاء،المكانة العالمية والهيمنة على النظام الدولي.

في مؤلفه "**صعود وسقوط القوى العظمى**" يلتقط بول كينيدي **Paul Kennedy** التفكير الراسخ حول صنع القوى العالمية وإلغاء صنعها،بحجة أن النمو الاقتصادي الذي يقوده عادة الاختراقات التكنولوجية أو التنظيمية يمكن المجتمع من بناء جيش قوي ،فالقوة العسكرية هي أداة لتوسيع النفوذ الدولي،وغالبا في شكل امبراطورية ومع مرور الوقت وارتفاع تكاليف إدارة الامبراطورية بسبب التمرد والمنافسة يصبح الاقتصاد غير قادر على دعم المصالح الوطنية التوسعية مما يؤدي إلى التوسع الامبراطوري وانهيار القوى العظمى.فقد شدد بول كينيدي على أهمية النمو الاقتصادي،وقد ثبت ذلك من خلال الصعود الياباني والألماني اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية،وفي الصين أيضا تبنى دنغ شياو بينغ استراتيجية الصعود السلمي.[2]

تتمتع القوى الكبرى بأهلى تسلسل هرمي في العلاقات الدولية لتحقيق أهدافها بناءا على قدراتها ومواردها، فمادامت العلاقات الدولية تفتقر الى السلطة المركزية واعتبار بعض الدول جهات فاعلة ومركزية فإنه يمكن اعتبار النظام الدولي كساحة للحرب والصراع المتكرر،فالفوضى هي افتراض رئيسي في السياسة الدولية،فالنظام الدولي الفوضوي هو القوة النسبية لصراع لا ينتهي على السلطة بين الدول التي تناضل من أجل الحفاظ على أمنها.فكيف يكون التعاون بين الدول والمؤسسات ممكنا في ظل حالة الفوضى والسياسة الدولية هي منافسة لامركزية بين أصحاب السيادة مما يؤدي إلى غياب المساواة.[3]

يقصد بالقوى الكبرى في عنوان الأطروحة في دول 5 + 1 أو المجموعة السداسية المتمثلة في الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن(الو.م.أ،روسيا،الصين،فرنسا،بريطانيا) زائد ألمانيا كممثل للاتحاد الأوروبي وهي الدول التي تولت دور إجراء المفاوضات مع إيران منذ سنة 2006 والحفاظ على سلمية البرنامج النووي الإيراني،ويأتي دورها في التخلص من انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وحتى في منطقة الخليج.

---

[1]Collins English Dictionary ,**definition of Great power**,site web : https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/great-power,date of review :21-03-2021

[2] Sunil Dasgupta, **What Makes a Great Power?** ,ISN ETH Zurich, 23 July 2015,site web : https://www.files.ethz.ch/isn/192752/ISN_192375_en.pdf,date of review : 21-03-2021

[3] Christiana Stolte,**Great Powers and the drive for status in international relations**,Brazil ‘s Africa Strategy,2015,p.16

3-أمن دول الخليج:

أمن الخليج هو محل خلاف بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي،فتعتبره إيران خليج فارسي بالنظر إلى سعيها للتفوق الإقليمي واعتباره للتفوق كامتياز تاريخي فهي لا تزال تطمح للحصول على التفوق العسكري بما فيه القوة النووية،في حين تعتبره دول مجلس التعاون الخليجي على أنه عربي وتحاول في هذا الاطار إشراك القوى الخارجية الفاعلة بتطوير خط دفاعي أمني وهو جزء من استراتيجية القوة والتمكين لدول الخليج العربية من خلال تنويع الشراكات.[1]

في سبتمبر 2005،جمعت مؤسسة ستانلي**Stanely Foundation** مسؤولين ومحللين مختصين في الأمن من دول الخليج العربي والو.م.أ وإيران والعراق،اليابان، الصين، الهند والاتحاد الأوروبي، لمناقشة مستقبل "أمن الخليج الفارسي :بدائل القرن الحادي والعشرين" تم استضافتها في دبي وركزت على فرص التغيير الايجابي في الخليج العربي،وركز المشاركون على استراتيجية مبدئية للمشاركة تشمل جميع الأطراف بما في ذلك ايران والعراق واليمن،وقد أعرب المشاركون عن أملهم في التعاون المتعدد الأطراف. وكان الاقتراح هو اثراء استراتيجية إقليمية ومنها الترتيب الإقليمي الحالي في شرق وجنوب اسيا وتعتبر تدابير بناء الثقة الاقتصادية والاجتماعية فهي ضرورية لترتيب الأمن الدائم.[2]

يتمثل المفهوم الجيوسياسي لأمن دول الخليج في وجود دول متجاورة جغرافيا لدول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في العراق،ايران واليمن وحتى بعض الدراسات حاولت ضم اسرائيل. كما يمكن ان يون مفهومه يشير الى الامن القطري وقد اشار باري بوزان في مؤلفه حول مركب الأمن الاقليمي الذي يرتبط فيه امن مجموعة من الدول ببعضها البعض يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الاقليمي. كما يقوم الطرح النظري في اعتبار الأمن الإقليمي ظاهرة علائقية، مايعكس عدم قدرة أي وحدة تحقيق أمنها بعيدا عن محيطها الإقليمي ،وهذا ما يشكل لنا ما يعرف بالاعتماد الأمني المتبادل في ظل ارتفاع مستوى التهديد والخوف الذي يشعر به بشكل متبادل أطراف المركب الإقليمي

[11] Emma Soubrier,**Gulf Security in a multipolar world :power competition ,diversified cooperation,**The Arab Gulf States institute in Washington,March 24,2020,p.02

[2] The Stanley foundation,**the future of Persian Gulf Security alternatives for the 21 st security**,Policy Dialogue Brief,september 2005,site web : https://stanleycenter.org/publications/pdb/pdb05pg.pdf

نظرا لأهمية الدراسات الأكاديمية السابقة،فقد تم الاستعانة بمجموعة من المراجع المتمثلة في الكتب و الأطروحات والتقارير الصادرة عن مراكز الدراسات أفادتني في دراسة الموضوع والتعمق فيه،ويمكن الإشارة إلى هذه المراجع:

– **التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟ دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الاقليمية والدولية** للمؤلف وسام الدين العكلة،تم إصداره سنة 2013 عن دار سوريا الجديدة للطباعة والنشر،حيث يتطرق إلى مدى أهمية الملف النووي الإيراني على مستوى الساحة الدولية وما أثاره من شكوك لدى الدول الغربية لتطوير الأسلحة النووية والذي أدى بها في الأخير إلى إحالته على مستوى مجلس الامن الدولي وإصدار قرارات أممية ضد إيران بفرض المزيد من العقوبات ضدها.

–**طموحات إيران النووية** لمؤلفه شاهرام تشوبين، تم اصداره سنة 2007 عن الدار العربية للعلوم ناشرون ويتطرق هو الاخر إلى أهمية السلوك الخارجي الإيراني في التفاوض مع القوى الكبرى التي ترتكز على شراء الوقت والاعتماد على بناء الثقة لكسب المجتمع الدولي حول نواياها.

– Robert Litwak,**Iran's nuclear chess :calculating America's moves** ,Wilson center for scholars .Middle East program (Washington :July 2014)

– Gary Samore,**The Iran Nuclear Deal a definitive guide**,Harvard Kennedy School and Belfer Center for science and international affairs,Ausust 2015

غير أن موضوع الدراسة لم يمنع الطالبة من الاستعانة بالمراجع الأخرى التي لا تقل أهمية عن الدراسات السابقة المذكورة،حيث تعنى الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة الاتفاق النووي الإيراني من تقارير ومجلات اكاديمية حديثة ادرجت في الكثير من تحليلاتها وسلطت الضوء على مسألة ايران وحماية الامن الاقليمي في منطقة الخليج التي تعرف الكثير من الانشقاقات الداخلية زادتها التحديات الخارجية بما فيها التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة بوضع أربعة فصول رئيسية تتمثل في:

–**الفصل الأول:**تحت عنوان "**البرنامج النووي الإيراني:الخلفية الأبعاد والأسس**" حيث عالج الخلفية التاريخية لتطور البرنامج النووي الإيراني بمراحله الأربعة التي تميزت بين التراجع وإعادة أحيائه حيث تتجسد مكونات هذا البرنامج في المفاعلات والمنشآت النووية الرئيسية والثانوية ودورة الوقود النووي بدعم

الكثير من الدول الحليفة،كمحاولة منها للتوصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، حيث يرتكز هذا البرنامج على مجموعة من الأبعاد الاستراتيجية،السياسية والإيديولوجية لكسب الاستقلالية والهيبة الدولية.

-**الفصل الثاني**:جاء تحت العنوان"**تطورات ومجريات الأزمة النووية الإيرانية**"تطرق هذا الفصل إلى كرونولوجيا الأزمة التي بدأت سنة 2002 بناءا على تصريحات المعارضة الايرانية في الخارج التي سربت صورا للمفاعلات السرية والتي تم اثباتها بموجب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تمثل انتهاك لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات،حيث زادت من تصعيد الأزمة تدخل الأطراف الدولية والإقليمية وحتى المنظمات الدولية التي تبنت مجموعة الآليات الدبلوماسية لتسوية الأزمة.

-**الفصل الثالث**:بعنوان " **مسار المفاوضات بين إيران ودول 5 + 1 من الاتفاق المرحلي إلى الاتفاق النهائي**"حيث تناول مختلف الجولات الماراتونية للمفاوضات التي دارت بين إيران والمجموعة السداسية والتي رسمت فيها مختلف التوجهات والأهداف والمصالح بناءا على سلوكيات واستراتيجيات الأطراف في التفاوض الذي نتج عن توقيع اتفاق لوزان بسويسرا سنة 2013، واتفاق فيينا سنة 2015.

-**الفصل الرابع**: جاء تحت عنوان" **انعكاسات التفاهم النووي الإيراني والقوى الكبرى على أمن دول الخليج**" حيث تناول تداعيات الصفقة النووية على أمن دول الخليج،بما فيها التداعيات الأمنية والسياسية والبيئية، والخلاف حول مسألة فارسية الخليج من عدمه،الأمر الذي أجبر دول الخليج على اتخاذ استراتيجية دفاعية مشتركة لتعزيز الأمن الجماعي وتنويع التحالفات الدولية. في حين يبقى الاتفاق النووي مفتوحا على مجموعة الدراسات الاستشرافية والسيناريوهات منها سيناريو البقاء،وسيناريو الانهيار،كما أن الاتفاق مفتوح على سيناريو أخر وهو سيناريو إعادة التفاوض وعقد اتفاق إضافي.

تواجه الدراسات البحثية والأكاديمية في الكثير من الأحيان بعض الصعوبات النظرية وحتى التطبيقية،وتعتبر أبرز الصعوبات من حيث التحكم في عنوان الموضوع الذي أشار إلى مصطلح التفاهم النووي في حين أن المراجع والدراسات تشير أغلبها إلى مصطلح الاتفاق **agreement** مما يجعل من الصعب التوصل إلى خطة واضحة بشأن الموضوع،ولو أن التسمية تختلف من حيث التفاهم،الاتفاق،المعاهدة،النظام السياسي غير أن التفاهم النووي أشمل فيضم الجانب التقني وحتى الاهداف السياسية من وراء هذه الصفقة لما تتضمنه من مكاسب وخسائر.كما تتمثل الصعوبات أيضا من

حيث حداثة الموضوع وباعتباره موضوع الساعة ومرتبط بفترة زمنية محددة فهو عرضة للتقلبات والتغيرات التي تتحكم فيها المواقف الرسمية للأطراف المتفاوضة حول البرنامج النووي الإيراني وهو ما تبين في الانسحاب الأمريكي من الاتفاق سنة 2018، مما يجعل الأمر مرهون بوجود سيناريوهات أخرى محتملة.كما أن نقص المراجع باللغة العربية وتوافر المراجع الأجنبية خاصة منها الإنجليزية التي أفردت الموضوع وتناولته بكثرة شكلت عائق أمام الباحثة التي استغرقت وقت طويل لترجمتها وتحريرها.

الفصل الأول–البرنامج النووي الإيراني:الخلفية، الأبعاد والأسس.

الفصل الأول–البرنامج النووي الإيراني:الخلفية،الأبعاد والأسس

يمكن فهم العقيدة الإستراتيجية الإيرانية بامتلاكها للتكنولوجيا النووية بناءا على مجموعة الأبعاد التي تنطلق من منظور المصلحة ،حيث أن تطوير قدراتها النووية تأتي ضمن المبررات الاقتصادية للاستفادة من مصادر الطاقة النووية السلمية كطاقة متجددة للتوصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي من الطاقة.كما ينطوي تحت هذه الاستثمارات النووية سياسات طويلة المدى تتوزع بين الأبعاد السياسية والإستراتيجية والإيديولوجية أبرزها المحافظة على الحد الأدنى من البقاء باعتبارها دولة تعديلية تسعى إلى تغيير الوضع القائم بتبني سياسات اقليمية واستخدام البرنامج النووي كأداة ردع وورقة للمساومة مع القوى الكبرى. ومنها لعبها دور إقليمي في منطقة الخليج الذي تعتبره خليج فارسي يدخل ضمن منظومتها الأمنية .كما أن إيران تتواجد ضمن منطقة تشهد سباقا نوويا بين الدول وعلى رأسها اسرائيل وباكستان الأمر الذي فرض عليها اتخاذ سياسة دفاعية هجومية من أجل التصدي للتحديات الاقليمية والدولية.

وتتمثل مكونات البنية التحتية النووية في مجموعة المنشآت والمفاعل والمراكز النووية التي تتوزع بين المراكز الرئيسية والثانوية.متخصصة في تخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم والماء الثقيل والخفيف وأجهزة الطرد المركزي.علاوة على امتلاكها لدورة الوقود النووي،وهو الأمر الذي ترفضه الدول الكبرى بحجة منع الانتشار النووي،حيث أصدرت ضدها العديد من قرارات مجلس الأمن التي تحظر تخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية مع اقتراح مبادرات ومقاربات بخلق بنوك دولية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصنع الوقود النووي.غير أن طهران لا تزال تستمر في عمليات تخصيب اليورانيوم،بل وحتى ابتكرت طرق أخرى لتطوير برنامجها النووي ألا وهو دعم ترسانة صواريخها الباليستية مستفيدة من تجارب الدول الداعمة لها.

المبحث الأول –الخلفية التاريخية لتطور البرنامج النووي الإيراني

مرت الجهود الإيرانية بمجموعة من المراحل التي أسهمت في تطوير البرنامج النووي،حيث أنه لكل مرحلة مميزاتها وخصائصها أدت إلى التركيز على تطوير المشاريع النووية متأثرة بالبيئة الداخلية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي المرتكز على شخصية الشاه وطموحاته الكبرى المتمثلة في

جعل إيران دولة ذات نفوذ إقليمي ،كما تزامنت أيضا مع تطورات البيئة الخارجية المتمثلة في الدعم الخارجي من قبل بعض القوى الدولية التي دعمت طموحات الشاه في مشاريعه النووية.

إذ مر البرنامج النووي الإيراني بأربعة مراحل ،تمثلت المرحلة الأولى في بدء المشاريع النووية والتي تمتد من سنة 1967 إلى غاية 1979،و تلتها المرحلة الثانية الممتدة من(1979-1990) التي تزامنت مع اندلاع الثورة الإسلامية ووصول الخميني إلى سدة الحكم واتخاذه قرار وقف مسار البرنامج النووي الايراني،في حين أن المرحلة الثالثة والتي تمتد من سنة 1990 إلى غاية2002 اتسمت بالانطلاق السريع لترسانتها النووية،إلى غاية المرحلة الرابعة والتي تسمى بمرحلة بدء الشكوك حول النوايا النووية لإيران والتي تمتد منذ سنة 2002 حيث تميزت بالتصعيد الدولي ضد مشاريعها النووية.كما تلى هذه المرحلة وجود تطورات أخرى وشملت سلسلة المفاوضات الدولية افرجت عن توقيع الاتفاق النووي سنة 2015 في حين يبقى هذه الاتفاق مهدد بالانسحابات بسبب تقلب مواقف الأطراف الموقعة عليه الذي لايتوافق مع مصالحها.

المطلب الأول-مرحلة تأسيس البرنامج النووي (1967-1979):

شكلت هذه المرحلة بالنسبة إلى إيران بداية تجسيد مشاريعها النووية وتزامنت مع ازدهار روابط علاقاتها مع الو.م.أ نهاية الخمسينيات،حيث مثلت إيران برئيسها الشاه محمد رضا بهلوي الحليف الإستراتيجي المهم بالنسبة لها.وخطط آنذاك الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور **Eisenhower** بالتعاون مع المخابرات البريطانية تدبير عملية الانقلاب على الرئيس الإيراني محمد مصدق وتعيين الشاه كبديل عنه تسند له مهمة كبيرة في تمرير السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها الدولة الوكيلة لها

الفرع الأول-مظاهر الدعم الأمريكي للمشاريع النووية الإيرانية

إن تعيين الشاه كوكيل للو.م.أ في الشرق الأوسط جاء تحت حجة إعطاءه مهمة حفظ الأمن الخليجي،باعتبار إيران قوة إقليمية تؤهلها للعب دور الشرطي في منطقة الخليج وحماية المصالح الأمريكية،حيث صرح الشاه :"**نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حراسا وحماة ب:60%من احتياطي النفط في العالم، فأوروبا واليابان والولايات المتحدة الامريكية تعتبر الخليج جزءا لا يتجزأ من أمنها**

ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها".[1]مما يثبت أن الو.م.أ تعد من بين أكبر الداعمين للبرنامج النووي الإيراني مقابل لعبها دور حفظ أمن الخليج وحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج بالخصوص.

أولا-برنامج الذرة من أجل السلام:

استفادت إيران من الدعم الأمريكي لتجسيد طموحاتها النووية في إطار برنامج "**الذرة من أجل السلام Atoms for Peace**"،تم إطلاقه سنة 1953 من قبل دوايت ايزنهاور **Eisenhower** و يسمح برنامج الذرة من أجل السلام بفرض الرقابة الأمريكية على الدول التي تتعامل معها في مجال نقل التكنولوجيا النووية ،فقد اقترح الخبراء والمختصين على ايزنهاور هذا البرنامج مع إبقاء شرط الرقابة على هذه الدول مقابل تعهدها بعدم استعمال هذه التكنولوجيا للأغراض العسكرية غير أنه يهدف في باطنه إلى فرض تبعية هذه الدول للقرارات الأمريكية.[2]

فقد صرح الرئيس ايزنهاور سنة 1959على أن "**الو.م.أ تمنع تطوير القدرات العسكرية النووية للدول الأخرى وامتلاك الرقابة الوطنية على مكونات أسلحتها النووية**".وفي ذات السياق صرح مواصلا"**ينبغي على الو.م.أ تحسين القدرات النووية للحلفاء الذين اختارتهم وحسب ما يناسبها وتزويدهم بالمعلومات والمواد والأسلحة النووية مع وجود شروط للرقابة على الأسلحة المحددة** ".[3]

ومنه فإن تصريحات الرئيس الأمريكي تشير إلى فرض السلطة الأمريكية على الدول التي تدخل في تعاملات معها في مجال نقل التكنولوجيا ،وفق نظام يسمح بنقل و تحويل و استغلال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دونما الوصول للأغراض العسكرية. وهو الأمر الذي تحث عليه الولايات المتحدة لجعل الدول تابعة لسياساتها وتحت لواءها لتمرير مشاريعها في منطقة الشرق الأوسط خاصة وأن المنطقة آنذاك كانت تشهد سباق محموم بين الو.م.أ بمعسكرها الغربي و المعسكر الشرقي الممثل في الإتحاد السوفيتي.

[1] عصام نايل المجالي،**تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** ط1 (عمان:دار الحامد،2012) ص.67

[2] Nader Barrin, **l'economie politique de développement de l'energie nucléaire en Iran1975-2004**,thèse pour obtenir le grade de docteur de l'EHESS en socioéconomie de développement,23 Juin 2004,p.40

[3] Ibid ,p.47

كما تلقت بتاريخ سبتمبر 1967 مساعدة تمثلت في كمية من اليورانيوم المخصب قدرته 5,54 كيلوغرام منها 5,16 كيلوغرام تحتوي على نظائر اليورانيوم الانشطارية تستخدم في صنع القنابل النووية وتزودت أيضا بالبلوتونيوم تقدر كميته ب:112 كغ،ومفاعل الماء الخفيف وأيضا الخلايا الساخنة وهي عبارة عن غرف محمية بشكل كبير تعمل عن بعد وتستعمل في الفصل الكيميائي للمواد المشعة في مفاعل البحث.[1] كما تدعمت أيضا بمفاعل نووي صغير تابع لمركز الأمير أباد للأبحاث النووية تصل قدرته إلى 5 ميغاواط مخصص للأغراض والأبحاث العلمية.

إن التعاون النووي الإيراني الأمريكي في المجال النووي يأتي على إثره أيضا تعزيز التعاون التجاري بين البلدين.إذ وجدت الو.م.أ ايران كسوق واعدة و مهمة لترويج مبيعاتها المتمثلة في الأسلحة والتي عادت عليها بموارد مالية مهمة ،ففي مذكرة للرئيس الأمريكي جونسون **Johnson** بتاريخ فيفري 1967 كتبها إلى روبرت ماكنمارا **Robert McNamara** يقول فيها على أن "**مبيعاتنا الأمريكية للأسلحة إلى إيران خلقت نحو7, 1مليون عامل أمريكي ونتج أيضا عن 1 مليار دولار لفائدة الصناعة الأمريكية خلال فترة قدرها خمس سنوات**".[2]

طور الشاه سنة 1970 مخططاته النووية لبناء 22 مفاعل نووي بطاقة كهربائية قدرت ب:23 ميغاواط.كما تم سنة 1975 وقع هنري كيسنجر **Henry Kessenger** على مذكرة قرار الأمن القومي والتي فصلت فيه الاستعداد الأمريكي للتعاون مع إيران حيث يقول على أنه "**تسمح الو.م.أ لإيران بصناعة الوقود بغرض استعماله لمفاعلها الخاصة مرورا بدولة ثالثة التي تدخل معنا في اتفاقيات،اذ ينبغي علينا أن نعلم الحكومة الإيرانية مشاركة الو.م.أ**"[3]

فالاهتمام الإيراني بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا للشروط الأمريكية تبعه توقيعها على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1967 وصادق عليها البرلمان الإيراني بعدها بسنتين سنة

[1] Mohamed Sahimi,**Atoms for Peace –the long and troubeled of Iran's nuclear program**,Cairo Review,10/2013,p.61
[2] Nader Barzin,op.cit ,p.05
[3] Joseph Cirincione, **controlling Iran's nuclear program**,issue in science and technology (university of Texas at Dallas)vol 22,n03,spring 2006,p.76

1970.تهدف هذه الاتفاقية على تحديد التسلح النووي للدول و ترقية الاستعمال السلمي للطاقة النووية للدول غير النووية على أن يتم ذلك تحت رقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

ثانيا-تأسيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية:

كما أن تطوير الطموحات النووية وصل إلى سنة 1974 بتأسيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية لبناء المفاعل النووية وضبط دورات الوقود النووي ،وترأس هذه المنظمة **أكبر اعتماد Akbar Etemad** الذي يعد من بين كبار المتخصصين في الذرة،وقد خصصت لهذه المشاريع ميزانية قدرت بحوالي 30 مليون دولار سنة 1975و دعمها سنة 1976 بميزانية قدرت بأكثر من مليار دولار.[2]

حيث اتسمت جهود الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية لتطوير نشاطاتها النووية وإنشاء مراكز في طهران وأصفهان ومراكز للبحوث النووية في الزراعة والطب و المعادن. كما أن نشاط المنظمة اتسع ليشمل معالجة اليورانيوم وإنتاج الكيك الأصفر وتحويل اليورانيوم وإنشاء محطات الماء الثقيل.[3]

وتتمثل عوامل اتخاذ قرار إنشاء المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في ما يلي:

أ-رغبة الشاه الإيراني المتمثلة في استبدال البترول بمصادر طاقوية أخرى،خاصة إنتاج الكهرباء فقد اعتبرت إيران أن البترول كمادة أولية لها أهمية كبيرة في الصناعة الكيماوية ينبغي الحد من استهلاكها والاهتمام بمشاريع طاقوية أخرى بديلة عن البترول.[4]

ب-استفادت إيران من الحظر العربي لتصدير البترول للدول الغربية سنة 1973،إذ أنه نظرا لارتفاع أسعار البترول فإنه كان له عائدات كبيرة على الاقتصاد الإيراني ،حيث وصلت الميزانية إلى 4,6

---

[1] Syeda Fizzah Ali,**international nuclear regime and the Iranian nuclear challenge** ,Pakistan Horizon,vol.61,n°.04(october 2008)published by :pakistan institute of international affairs.

[2] وسام الدين العكلة،**التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية**(سوريا:دار سوريا الجديدة،2013) ص.01

[3] عطا محمد الزهرة،**البرنامج النووي الإيراني**،ط1(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015) ص ص.18

[4] Ali Rastbeen,**le nucléaire Iranienne :une approche Française**, thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, université Panthéon Assas, Décembre 2012,p.40

مليار دولار بين سنتي 1973و1974،وهو ما مثل نسبة ارتفاع ب:65%،واكتفت إيران على اثرها بإطلاق مشاريع كبيرة والمتعلقة بالبنية التحتية.[1]

وعليه،فإنه يمكن القول أن الو.م.أ كانت من ضمن المحفزين لتجسيد المشاريع النووية للشاه الإيراني مقابل تفعيل دورها كراعي للمصالح الامريكية في منطقة الخليج وضمان التدفق الدائم للواردات النفطية لها

الفرع الثاني–الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية مع بعض الدول

سعت المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية إلى توسيع نشاطاتها على المستوى الخارجي استكمالا لما بنته داخليا ،حيث وقعت المنظمة اتفاقيات مع مجموعة الدول التي ساعدتها في انجاز مشاريعها وتزويدها بالخبرات اللازمة لبرنامجها النووي.

أولا–الاتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية

ساهمت الو.م.أ بشكل كبير في دعم البرنامج النووي الإيراني وتقديم مساعدات لها ،خاصة وأن هذه الفترة أي سنوات السبعينيات تزامنت مع إطلاق الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون **Richard Nixon** عقيدة قوم * **la doctrine de Gaum** في حربه ضد الفيتنام ففي زيارة له إلى جزيرة Gaum بتاريخ جويلية 1969، أعلن أن الأمريكيون مستعدون لتقديم الدعم العسكري والاقتصادي لكل بلد أسيوي مهدد من طرف الشيوعية،وواشنطن تدعم الدول الراغبة في تحمل مسؤولياتها والدفاع عن نفسها وتوكل إلى إيران مهمة لعب هذا الدور في الشرق الأوسط،شريطة أن تعمل طهران على حماية الشركات البترولية في الخليج الفارسي دون وجود تدخل عسكري أمريكي مباشر في المنطقة.[2]

---

[1]Ali Rastbeen.p.40

[2] Charles Antoine Millettes,**la politique étrangère des Etats-unis à l'égard de l'Iran de la candidature à la presidence de Barack Obama** ,mémoire présenté en vue l'obtention du grade maitres M.A en arts en études politiques appliquées,faculté des lettres et sciences humaines ,Université de Sherbrooke,05juillet 2012,p .31

* **عقيدة قوم أو عقيدة نيكسون:**جاءت هذه التسمية على إثر الزيارة التي قام بها الرئيس الامريكي نيكسون الى جزيرة قوم الأسياوية سنة 1969 وكانت أول زيارة له كرئيس دولة تقوده إلى قارة أسيا.حيث تحدث في مؤتمر صحفي عن مستقبل أسيا وأهمية حلفاءها بالنسبة للو.م.أ لدرجة استخدام القوة العسكرية للدفاع عن هذه الدول وتقديم المساعدة

وعليه،فإن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت إغراءات في تعاملاتها مع الشاه ،تمثلت في منح التكنولوجيا النووية ونقل الخبرات والتقنيات اللازمة لتطوير البرنامج النووي لإيران مع شروط مسبقة حتى تتمكن من كسب حلفاء جدد من جهة وترعى هذه الدول التي تدخل تحت حمايتها مصالحها بالوكالة من جهة أخرى .كما أن السياسة الامريكية فرضت مقابل هذه الاغراءات رقابة على هذه الدول لكي لا تحاول استغلال هذه التكنولوجيا لأغراض أخرى عسكرية والدليل على ذلك مسارعة الو.م.أ لتمرير قرار تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية كهيئة دولية تحد من الانتشار النووي في العالم.

ثانيا-الاتفاقيات مع الدول الأوروبية

اتفاقيات إيران في مجال التعاون النووي لم يقتصر على الو.م.أ بل أن الشاه تعاقد مع دول أوروبية أخرى ومنها فرنسا وألمانيا.

1-فرنسا:يرجع تاريخ التعاون الفرنسي الإيراني إلى سنة 1956 ،حينما استقبلت فرنسا علماء إيرانيين لزيارة المواقع النووية الفرنسية،وبالمقابل تم إرسال خبراء فرنسيون في الطاقة النووية إلى طهران. كما تم تعزيز التبادل والتعاون النووي بينهما من خلال تكثيف الزيارات والتبادلات الرسمية لمسئولين إيرانيين وفرنسيين،ففي أكتوبر 1961 قام شاه إيران بزيارة رسمية إلى باريس ثم تلاها بعد سنتان أي اكتوبر 1963 زيارة شارل ديغول إلى طهران.[1]

الاقتصادية والعسكرية لها للحفاظ على مصالحها.مع العلم أن رسالة نيكسون غير المباشرة هو تجنب المزيد من التدخل المباشر في الصراعات الدولية بل توكيل بعض الدول المجاورة لها لإدارة مثل هذه النزاعات وذلك بسبب تضرر الولايات المتحدة الامريكية من المستنقع الفيتنامي وقرر بعدها تقليص المشاركة العسكرية وتقديم الدعم المالي والعسكري للدول التي تواجه أي عدوان محتمل.أنظر:

Hugh White, **A very unreassuring bombshell: Richard Nixon and the Guam doctrine, July 1969,**Australian Strategic policy institute,The Strategist,25 July 2019,the internet site : **https://www.aspistrategist.org.au/a-very-unreassuring-bombshell-richard-nixon-and-the-guam-doctrine-july-1969/,the date of review :20/12/2019**

[1] Ali Rastbeen,op.cit,p.141

ففي سنة 1974 أبرمت إيران عقدا مع الشركة الفرنسية فراماتون **Framatone** لبناء محطة نووية في دارخوين **Darkhovin**على ضفاف نهر قارون في منطقة الأهواز تقدرطاقته ب:935 ميغاواط وقدرت قيمة الصفقة نحو 2 مليون دولار.[1]

كما تم في نفس السنة،تأسيس مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية بمساعدة فرنسية وهو عبارة عن مركز نووي أسس لأجل العمل على اتمام دورة الوقود النووي ،وجاء قرار التأسيس بناءا على رغبة الشاه الإيراني لإنشاء مركز لتطوير وتحويل التكنولوجيا النووية والمساهمة في تطوير الخبرات المحلية كعامل يدعم برنامج تكنولوجيا المفاعلات النووية ودورات الوقود النووي.[2]

كما أبرمت المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية سنة 1977 اتفاقا مع شركة ألستون **Alsthon** لبناء أربعة مفاعلات نووية .علاوة على تقديم قرض قيمته مليار دولار أمريكي إلى مفوضية الطاقة الذرية الفرنسية لبناء محطة **Gaseous diffusion enrichment** في فرنسا ،وهي محطة نووية تساهم فيها كل من بلجيكا واسبانيا وايطاليا وفرنسا مقابل حصول ايران على 10% من اليورانيوم منخفض التخصيب الذي تنتجه هذه المحطة.[3]

2-ألمانيا:

توصلت طهران بعد مساعي حثيثة قام بها الشاه لإقناع ألمانيا للتعاون معها إلى إبرام عقد مع مؤسسة **Kraftwerk Union** التابعة لشركة **Siemens** الألمانية والذي يتضمن تزويد إيران بالتقنيات اللازمة لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم .إضافة إلى بناء مفاعلين نوويين بقدرة 1200 ميغاواط لإنتاج الماء المضغوط ووقع اختيار بناءهما على الساحل الشرقي للخليج العربي في منطقة بوشهر.[4]

[1] Ali vaez and Karim Saaddpour,**Iran's nuclear odyssey costs and crisis** ,carnegie endowment for international peace (Federation of American scientists 2013,Washington ,p .06

[2] Mohamed Sahimi,op.cit,p.63

[3] رياض الراوي،**البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**،ط2 (سوريا:دار الاوائل،2008)ص.115

[4] وسام الدين العكلة،مرجع سبق ذكره،ص.16

تلاه أيضا اتفاق إضافي ينص على قيام الشركة الألمانية بتزويد ما يقارب من 200 ألف متر مكعب من الوقود اللازم لتشغيل المحطات النووية الإيرانية.مع العلم أن نسبة انجاز محطة بوشهر وصلت إلى حوالي 70% إلا أن اندلاع الثورة الإسلامية سنة 1979 أثرت بعدم اكتمال المشروع.[1]غير أن هذا الاتفاق لقي معارضة أمريكية ،الأمر الذي أدى بطهران بتوقيع اتفاق مع معهد Massachusetts الأمريكي لتدريب 800 مهندس ايراني لتسيير مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه.[2]

فاتفاقيات التعاون النووي المبرمة بين إيران وهذه الدول الأوروبية ،أدى إلى مساهمة إيران في شركة أوروديف**Eurodif** التي تجمع كل من ايطاليا وفرنسا واسبانيا وبلجيكا وأيضا ايران ،و تعد هذه الشركة أكبر مصنع لتخصيب اليورانيوم في أوروبا .وسمحت بإنشاء مؤسستين فرنسية هما **Sofidif** و**Coredif** ،وتعتبر المشاركة الإيرانية بنسبة 40 % في رأسمال سوفيديف و20 % في رأسمال كوريديف،كما يسمح الاتفاق أيضا لإيران بانتزاع 10 % من اليورانيوم المخصب في Eurodif.[3]

ثالثا–الاتفاق مع جنوب افريقيا:

وقعت ايران سنة 1976 اتفاق سري مع جنوب افريقيا لشراء 600 طن من الكعك الأصفر بقيمة 700مليون دولار،كما أبرمت معها عقدا لشراء 1000 طن من المتريك.[4]

رابعا–استراليا:

أظهرت أستراليا استعدادها لدعم تعاونها النووي مع إيران ،حيث زودتها بكميات من اليورانيوم،وأثارت استراليا اهتمامها بهذا التعاون من خلال مسائل تتعلق بدعم العقود طويلة المدى لتزويد اليورانيوم.وكذا إمكانية الاستخراج والتصنيع المشترك الإيراني–الأسترالي لليورانيوم،كما أن التعاون يشمل أيضا الرغبة في معرفة التفاصيل المتعلقة بخطط التخصيب وبذل الجهود المشتركة في هذا المجال.

---

[1] المكان نفسه،ص.17.

[2] عصام نايل المجالي،مرجع سابق الذكر،ص.56.

[3] Ali Rastbeen,op.cit,pp.60 61

[4] Anthony H.Cordesman,**Iran and nuclear weapons** ,background paper for the senate foreign ralations commitee,march 24,2000,center for stratrgic and international studies,Washington D.C 2006,p.05

حيث كتب السفير الأسترالي بودن **Bowden** إلى إيران برسالة إلى أكبر اعتمادي يقول فيها:"**أستراليا تعتبر إيران شريك تجاري مهم له مصالح مشروعة للحصول على اليورانيوم الاستراليي**" وعلى إثرها زودت استراليا ايران بنحو 1,2 مليار دولار من اليورانيوم لمدة تم تحديدها ب:15 سنة.[1]

خامسا-كندا:

وقعت كندا اتفاقا معها بتاريخ 07 جانفي 1972 يتعلق بالاستعمال السلمي للطاقة النووية ويشمل الاتفاق أيضا التبادل الأولي بين العلماء وتبادل المعلومات ،و جاء هذا الاتفاق على إثر قطع العلاقات بين اوتاوا ونيودلهي،إذ كانت هذه الأخيرة تعد من بين الشركاء الرئيسيين لكندا حيث تحصلت على مفاعل بحث ومفاعلين دورة الوقود النووي على ثلاث مراحل بين 1956 و1966،ويأتي قطع التعاون بين الدولتان باعتبار الهند من بين الدول غير الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية،الأمر الذي أدى بكندا إلى التشكيك في نوايا البرنامج النووي الهندي.[2]

الفرع الثالث-دور إيران في إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية:

عملت إيران جهودها لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وذلك بعد أن أظهرت حرب 1973 أن اسرائيل تملك 13 سلاح نووي.حيث كشفت المخابرات الأمريكية في تقريرها سنة 1976 أن اسرائيل تملك بين 10 إلى 20 سلاح نووي وهي مستعدة لاستعمالها ،لذلك سعت إيران إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي.

ففي 15 جويلية 1974 خلال الدورة ال:29 للجمعية العامة للأمم المتحدة ،أرسل الشاه مذكرة يوضح فيها ثلاث نقاط:

أ-ضرورة تأسيس منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية .

ب-أهمية الجمعية العامة لمناقشة هذا المقترح .

[1] Robert J.Bookmiller ,**engaging Iran :Australian andCanadian relations with the Islamic republic**,gulf research center,Dubai (united Arab Emirates)p.149

[2] Robert J.Bookmiller ,op.cit,p -p 149 151

ج-بسبب الغموض الجغرافي للمنطقة فإن الجمعية العامة يوكل لها دور تعيين المنطقة.

على الرغم من توقيع إيران على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية ومبادرة خلق منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ،إلا أنها لم تتقيد بالضوابط التي تنص عليها هذه الاتفاقية وأظهرت مخالفتها من خلال إبرامها لصفقات سرية مع بعض الدول للحصول على بعض المواد المحظورة منها الحصول على الكيك الأصفر من جنوب افريقيا وكميات من ثاني أكسيد البلوتونيوم من الأرجنتين لإنتاج مادة البلوتونيوم وهو ما يتنافى مع مطالبها.[1]

وعليه فإن المرحلة الأولى التي تزامنت مع فترة حكم الشاه تميزت بإطلاق مجموعة من المشاريع النووية وإبرام اتفاقيات وصفقات مع الو.م.أ وبعض الدول الأوروبية التي كانت توجهاتها تتوافق مع الشاه في حماية مصالحها هي الأخرى،كما أن الصفقات النووية تم عقدها أيضا مع جنوب افريقيا واستراليا وكندا.

حيث كان للمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية دور في عقد هذه الاتفاقيات لتنويع مصادر الطاقة خارج النفط .مع العلم أن هذه الانجازات كانت بمقابل تمرير الشاه للسياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج على وجه الخصوص شريطة أن تعمل ايران بحماية الشركات البترولية،حيث يدخل هذا المنظور الأمريكي ضمن محاولة كسب حلفاء إقليميين ودوليين لمناهضة السياسات السوفيتية في المنطقة وربط مصالح الدول الأخرى بتوجهاتها.

المطلب الثاني-مرحلة تعليق البرنامج النووي وإعادة إحيائه (1979-1990)

تميزت هذه المرحلة من تطور البرنامج النووي إلى تعليقه ثم إعادة بعث نشاطاته مجددا وذلك بسبب اندلاع الثورة الإسلامية سنة 1979،كما تزامنت أيضا مع قيام الحرب العراقية-الإيرانية التي دامت ثمانية سنوات 1980-1988.

[1] نزار عبد القادر،الدوافع النووية الايرانية والجهود الدولية للاحتواء ،**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،مطابع الجيش اللبناني،اكتوبر 2005،ص ص. 113- 114

غير أنه مع نهاية هذه الفترة شهدت مجددا عودة للنشاطات النووية وذلك على إثر النتائج الكارثية التي خلفتها الحرب والتي عادت عليها بالكثير من الخسائر المادية والبشرية وانحياز المجتمع الدولي مع العراق.

الفرع الأول-أسباب تعليق البرنامج النووي

كان لتطورات البيئة الداخلية والتي تمثلت في الإطاحة بنظام الشاه ،ووصول الخميني إلى سدة الحكم سنة 1979 وتبنيه مبادئ الثورة الاسلامية تأثير على سيرورة البرنامج النووي أدت إلى توقف أشغاله.علاوة على أن الظروف الدولية عرقلت سير البرنامج والتي تمثلت في الحرب العراقية-الإيرانية التي دامت ثمانية سنوات ،وأيضا أزمة الرهائن التي شكلت هي الأخرى بمثابة عزلة دولية ضد طهران.

أولا-اندلاع الثورة الإسلامية وانعكاساتها على توقف سير البرنامج النووي

أدى سقوط نظام الشاه واندلاع الثورة الاسلامية سنة 1979 إلى التأثير على مسار البرنامج وأعطت قيادة الخميني الاولوية لنشر مبادئ هذه الثورة وتصديرها نحو الخارج.[1]وعبر عن موقفا سلبي فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية،على أن البرنامج النووي معادي لمبادئ الإسلام،فقد أصدر فتوى دينية تحظر تطوير وحيازة واستخدام الأسلحة النووية علاوة على إلغائه جميع الاتفاقيات التي أبرمت مع الدول الأوروبية المتعلقة بتطوير المفاعلات النووية.[2]

ثانيا-انعكاسات أزمة الرهائن على توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية

إن اندلاع الثورة الاسلامية أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية والتي تأثرت أكثر بأزمة الرهائن سنة 1981،وتتمثل هذه الأزمة في اقتحام السفارة الأمريكية في طهران من قبل طلبة إيرانيين حيث أدى ذلك إلى احتجاز أعضاء الطاقم الدبلوماسي الأمريكي المتواجد في السفارة والتي استمرت

[1] وسام الدين العكلة،مرجع سابق الذكر،ص.18

[2] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.119

فترة احتجازهم 441 يوم،إلى أن تدخلت الجزائر كوسيط لإنهاء الأزمة بعقد اتفاقية سنة 1981 كضمان وتعهدت الو.م.أ خلالها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[1]

وعلى إثر هذه الأزمة التي قطعت فيها الو.م.أ تعاملاتها النووية مع إيران ،فإن الدول الأوروبية المتمثلة في فرنسا وألمانيا تبعتها في قرارها راضخة للضغوطات الأمريكية حيث أوقفت جميع صفقاتها وتعاملاتها وفرضت حزمة من العقوبات عليها تمثلت في حظر بيع الأسلحة لها.[2]

كما أن الو.م.أ أدرجت إيران سنة 1984 في خانة الدول الراعية والممولة للإرهاب وفرض عقوبات اقتصادية عليها ففي عهد إدارة ريغان سعت لوقف مبيعات الأسلحة لطهران ودعمت إسرائيل بالأسلحة ضدها.[3]

ثالثا-تداعيات الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)

استمرت الحرب لمدة ثمانية سنوات ،وشهدت العلاقات بين البلدين سحب السفراء وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي وتضرر كلا الطرفين،حيث استهدفت جميع المواقع العسكرية التابعة للعراق ،في حين أن الرد العراقي كان قويا هو الأخر من خلال استهدافه الجوي لجميع المواقع الاستراتيجية الإيرانية المتمثلة في البنى التحتية وكذلك حقول النفط التي تملكها.

إذ تعرض مفاعل بوشهر إلى القصف الجوي العراقي سبعة مرات وذلك بتاريخ 24 مارس 1984،12فيفري 1985،05 مارس 1985،12 جويلية 1986،ومرتين في نوفمبر 1987،مما أثر على عملية استكماله فالهجمات العراقية حطمت المنطقة المركزية للمفاعل الذي كان من المفترض أن يكتمل في غضون ثلاث سنوات تقريبا ،وكلفت قيمته من 2,9 مليون دولار إلى 4,6 مليون دولار

[1] Robert Litwak,**Iran's nuclear chess :calculating America's moves** ,Wilson center for scholars Middle East program (Washington :July 2014)p.17

[2] فهد مزبان خزار الخزار و حيدر عبد الواحد ناصر،الازمة النووية الايرانية،**مجلة دراسات ايرانية**،العدد3-4،جامعة البصرة (العراق)،ص.201

[3] Robert Litwak,op.cit,p.17

لإصلاح الضرر الذي ألحقته القصف الجوي العراقي وكمحاولة من إيران ردع الهجمات العراقية في نوفمبر 1987 أدى بها إلى نقل كمية صغيرة من الوقود النووي وإغلاقه.[1]

فاستعمال العراق للأسلحة الكيماوية لقصف المواقع النووية الإيرانية ،وأمام فشل المجتمع الدولي لردع العراق وتزامن هذه الحرب مع وفاة الخميني سنة 1989 جعل إيران تعيد حساباتها لإحياء برنامجها النووي .لذلك عملت على تطوير مشاريع تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم لاستكمال مفاعلاتها النووية.[2]

وعليه فإن مسؤولية العراق في استعمال الأسلحة الكيماوية لقصف المواقع الإيرانية الإستراتيجية أثبتت مدى حاجة إيران لتطوير برنامجها النووي خاصة في ظل خسائرها المرتفعة جراء هذه الحرب،حيث صرح علي أكبر هاشمي سنة 1988 أن :"**الأسلحة الكيماوية والبيولوجية هي قنابل ذرية للرجل الفقير ويسهل إنتاجها،يجب علينا على الأقل أن نهتم بها لأجل دفاعنا ،فبالرغم من أن استعمال هذه الأسلحة غير إنساني فإن الحرب علمتنا أن القوانين الدولية هي دائما قصاصات من ورق**".ومن هنا فإن هاشمي رفسنجاني يرى أنه على إيران تطوير برنامجها النووي وفرض منطق القوة بدلا من تطبيق القانون الدولي.[3]

حيث تمكن العراق خلال حرب الثمانية سنوات من قصف مواقع وبنى تحتية إيرانية مهمة كانت بمساعدات أمريكية،و سمحت الولايات المتحدة الأمريكية في عهدي بوش وريغان بتدفق الأموال والأسلحة والدعم الاستخباراتي إلى العراق لضرب الثورة الإسلامية الإيرانية من جهة وتوريط العراق في هذه الحرب من جهة أخرى .حيث يقول هنري كيسنجر في ذات السياق أن الحرب العراقية الإيرانية ينبغي أن يكون كلا الطرفان خاسران ولن يكون هناك رابح وخاسر خلال هذه الحرب،إذ انهكت الحرب كلا الطرفان خسائر مادية وبشرية علاوة على إغراقهما بالديون،وكان الهدف الأمريكي هو محاولة إبعاد نفوذ هذه الدول عن منطقة الخليج العربي وإبقائه تحت الضمانات الأمريكية على أن أمن الخليج يدخل ضمن هندسة المنظور الإستراتيجي الأمريكي.كما تدخل هذه السياسة ضمن استراتيجية الاحتواء

[1] Andrew Koch, **Iran's nuclear facilities :a profile** ,center for non-proleferation studies Montery California,1998 ,p.01
[2] Robert J.Reardon,**containing Iran strategies for addressing the iranian challenge** ,RAND ,corporation library of Congress ,p.11
[3] Ali Rastbeen,op.cit,p.75

المزدوج لكلا من العراق وإيران التي تبنى على تكريس الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج دونما الاعتماد على الطرفان وذلك لضمان تدفق النفط والموارد الطاقوية لها دون عائق.

الفرع الثاني–إعادة إحياء البرنامج النووي

بعد انتهاء الحرب العراقية –الإيرانية ،أعادت طهران إحياء برنامجها النووي بسبب تضرر جميع منشأتها وبنيتها التحتية جراء القصف العراقي الجوي.كما قررت إعادة إحياء علاقاتها مع بعض الدول الغربية لاستكمال مفاعلاتها النووية غير أن ألمانيا وفرنسا واسبانيا رفضت تقديم مساعدات لها واستكمال العقود المبرمة معها المتعلقة بالتعاون النووي بسبب الضغوطات الأمريكية المفروضة عليها،الأمر الذي جعل ايران توجه أنظارها إلى مجموعة من الدول لإبرام صفقات معها واستكمال مشاريعها.[1]

أولا–طلب إيران المساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

طالبت إيران سنة 1983 من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تزويدها بمساعدات تقنية وذلك بتأسيس محطة تجريبية لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) يستخدم للتخصيب،وذلك وفقا للمادة 11 من النظام الأساسي للوكالة التي تنص على مساعدة الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنشاء أو تأسيس أي مشروع بحث أو تطوير أو استغلال الطاقة النووية والموجهة لأغراض سلمية ،على أن الطلب ينبغي أن يكون مصحوبا بتفسير حول الغرض من المشروع وينظر فيه مجلس المحافظين.[2]

وفي إطار إجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية،أرسلت بتاريخ أكتوبر 1983 وفدا من الخبراء إلى إيران برئاسة هيرمان رويس **Herman Vera Ruiz** وهو مسئول في الوكالة ،وشملت الزيارة مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية،وفي شهر نوفمبر من نفس السنة قدم رويس توصية إلى هانس بليكس **Hanz Blux** بتزويد برنامج البحث النووي الإيراني بمساعدات تقنية وتدعيم نشاط الخبراء وتكوين الخبرات المحلية واليد العاملة التي يحتاجها المركز.غير أن المساعدة التقنية لم تتحقق ،حيث

[1] Olli Heinonen,**the Iranian nuclear program(practical parameters for a credible long-term agreement)**,center for the new Middle East (London),november 2014,p.29
[2] Mohammad Sahimi,op.cit,pp.63-64

يقول مارك هيبس **Mark Hibbes** "**ذكرت إحدى المصادر على أنه في الوقت الذي طلبت فيه إيران المساعدة التقنية من الوكالة،فإن الحكومة الأمريكية تدخلت بطريقة مباشرة من أجل الحيلولة دون تقديم مساعدة إلى إيران بخصوص تزويدها بمنتوج UF6 وuo_2،وقد وقفنا ذلك بما خططته**".حيث أن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية جاء خاضعا للإرادة الأمريكية التي رفضت تقديم مساعدة لإيران على الرغم أن التقرير كشف عن نية إيران السلمية في تطوير برنامجا النووي.[1]

وكنتيجة للعزلة الدولية التي فرضت على إيران والضغوطات الأمريكية عليها وعلى الدول لوقف امدادها بالمساعدات اللازمة لاستئناف نشاطاتها النووية ورفض الدول التعامل معها.فإن إيران فتحت الباب أمام العلماء الإيرانيين المتخصصين في الطاقة النووية للعودة إلى إيران كما وجهت أنظارها نحو دول أخرى على غرار روسيا والصين وباكستان وبعض دول أمريكا اللاتينية لاستكمال وإنهاء برنامجا النووي.[2]

وعليه يمكن القول أن لمتغير القيادة الذي انعكس على النظام السياسي بعد الإطاحة بحكم الشاه ووصول الخميني كقيادة جديدة في الحكم ،أثر في توتر العلاقات الإيرانية الغربية والمتمثلة على رأسها الو.م.أ التي بذلت العديد من الجهود في أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والممثلة في مجلس المحافظين للضغط والحيلولة دون تقديم المساعدة لطهران على الرغم من أحقية هذه الأخيرة الاستفادة من دعم الوكالة لها.

ثانيا–اتفاقيات التعاون بين إيران وبعض الدول:بعد أن رفضت الدول الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم يد المساعدة لإيران من أجل استكمال مشاريعها ومفاعلاتها النووية.اضطرت طهران التوجه إلى بعض الدول على غرار الصين والأرجنتين وباكستان واعتبارها كحليف استراتيجي مهم وكبديل عن الو.م.أ.

[1]Loc.cit.
[2] Gawdat Bahgat,**nuclear proliferation :the Islamic Republic of Iran**,iranian studies ,vol 39,no.3,september 2006,p.310

1-دخول الصين كشريك لاستكمال المشاريع النووية

عملت إيران على توطيد علاقاتها مع الصين بسبب العزلة الدولية التي شهدتها من طرف الو.م.أ على إثر اندلاع الثورة الإسلامية سنة 1979 ووصول قيادة اعتبرتها راديكالية ،حيث رأت أن موقفها يتطابق مع الموقف الصيني المعارض للسياسات الأمريكية والهيمنة الغربية على النظام الدولي.[1]

وتعد الصين من بين أكبر مزودي إيران بالأسلحة العسكرية والمعدات لمقاومة الضربات العراقية أثناء الحرب.حيث شرعت بكين في نقل كميات من الأسلحة والتجهيزات عن طريق كوريا الشمالية بين سنتي 1984و1985 وتسليمها أنظمة الأسلحة الباليستية،كما زودتها بين سنتي 1986 و1987 بصواريخ ضد السفن تضمن لها القدرة على قصف الناقلات البحرية في مضيق هرمز،علاوة على منحها صواريخ بحر-جو بين سنتي 1984و1987 وأيضا سلمت لها بين 150الى200صاروخ باليستي يصل مداها إلى130كم.[2]

فعلى الرغم من تبريرات الموقف الصيني والخطاب الرسمي خلال الحرب العراقية الإيرانية المتمثل في تبني الحيادية والحل السلمي للنزاع ومطالبتها بوقف التدخلات الخارجية وترك المجال لطرفا الحرب لحل مشاكلهما.غير أن هذه الحيادية لم تمنع الصين من تزويد كلا الطرفان بالأسلحة والاستفادة من الأرباح المالية الكبيرة التي عادت عليها بسبب هذه الصفقات السرية.

فالدعم الصيني لإيران يدخل ضمن المقاربة الصينية المبنية على المصلحة والبراغماتية،حيث تتبنى الصين سياسات سلمية أو القوة الناعمة تجاه الدول لتحقيق مصالحها أولاها الاقتصادية خاصة وأن الصين تتبوأ بمكانة دولية مهمة وعضويتها في مجلس الأمن بينت ذلك. فللصين مصلحة في دعم إيران بالأسلحة والمعدات الخاصة بتطوير برنامجها النووي مقابل استفادة بكين من الموارد النفطية،حيث وصف المسئولون الصينيون أن الشريك الإيراني يعتبر الطرف الوحيد الموثوق به الذي

---

[1] سكوت هارولد،**الصين وإيران:العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**، Rand,center for Middle East public policy,Santa Monica,California,p.03

[2] Vincent Eiffling,**Chine-Iran vers une maturité pragmatique ?**,université catholique de Lowaim ,note analyse 07,février 2010,pp.21-22

يصدر النفط للصين وقد حاولت بكين عدة مرات عرقلة الجهود الأمريكية لفرض عقوبات على البرنامج النووي الإيراني والضغط عليها كما أن الدعم الصيني يدخل أيضا ضمن تعزيز جهود الطرفين لتحقيق التوازن الجيواستراتيجي ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

2-الأرجنتين:

تعد الأرجنتين من بين دول أمريكا اللاتينية التي زودت إيران سريا بمواد محظورة ،فحسب مصادر أمريكية فإن الشحنة تقدر ب:1496 كغ ،أرسلت بتاريخ جانفي 1986 نحو إيران عن طريق الجزائر،في حين أن مصادر أخرى أكدت على أن الكمية تقدر ب:2993 كغ من اليورانيوم عالي التخصيب.[1]

كما وقعت بتاريخ 05 ماي 1987 اتفاقية بعد ثمانية عشر شهر من المفاوضات الطويلة بين كل من المعهد الوطني للأبحاث التطبيقية(**INVAP**) والمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية على عقد قيمته5,5 مليون دولار،حيث يسمح الاتفاق بتزويد إيران بكمية من اليورانيوم المخصب مقدرة ب:115,8 كغ. كما ينص الاتفاق أيضا على تدريب الخبراء الإيرانيين في المعهد النووي خوسيه بالاسيرو **Jose Balaseiro** وذلك لاستكمال العمل في مفاعل بوشهر ونقل تكنولوجيا دورة الوقود النووي إلى إيران.[2]

3-باكستان:

تعتبر باكستان من بين الدول التي لعبت دورا في دعم مسار البرنامج النووي الإيراني،وذلك نظرا لاستفادتها من المساعدات الصينية وتحقيق طموحاتها للانضمام إلى دول النادي النووي خاصة مع تكرار تجاربها النووية،ففي مارس 1987 صرح قائد القوات المسلحة الباكستاني **زيا الحق** Zia Alhaq

[1] Farhad Rezaei,**Iran's nuclear program 1979-2015a study in proliferation and rollback** ,center for Iranian studies (Ankara,Turkey),p.38

[2] Christina Walrond,**timeline 1967-1993 :Argentine low enriched uranuim at Tehran research reactor** ,institute for science and international security ,october 7,2009,Washington ,p.02

:"بإمكانك أن تكتب اليوم أن باكستان يمكن لها أن تصنع القنبلة أينما رغبت ،مرة واحدة يمكنك أن تملك التكنولوجيا ومع باكستان يمكن أن تفعل ما تريد".[1]

فتصريحات المسؤولين الباكستانيين تأتي ضمن استعراض القدرات العسكرية الباكستانية ومدى قوتها على المستوى الإقليمي ،خاصة وأن لباكستان توترات مع دول المنطقة ومنها الهند. وبالتالي فإن امتلاكها القنبلة النووية يجعلها في موقف القوة لردع أي هجمات محتملة هندية ضد مصالحها واستعدادها لعرض مساعدات مع من تريد من أجل كسب حلفاء جدد.ولذلك عرضت باكستان موافقتها على تقديم التعاون النووي لإيران وقد لعب مؤسس البرنامج النووي الباكستاني عبد القدير خان دورا في تمويل إيران وتبين ذلك من خلال عديد الزيارات التي قادته إلى ايران لتفقد مفاعل بوشهر مرتين سنتي 1986 و1987 وعرضه لمساعدات تتعلق بيع مواد الوقود النووي.

تم سنة 1986 توقيع اتفاق بين الطرفين ينص على إرسال علماء ومهندسين إيرانيين متخصصين في المجال النووي للتدريب في المعهد الباكستاني للعلوم النووية والتكنولوجيا.[2]وفي دبي سنة 1987،تم التوقيع على اتفاق عرض مساعدات تقنية لإيران ،كما تضمن أيضا بيع مخططات الطرد المركزي ومخططات لإنشاء مصانع تخصيب اليورانيوم ومعدات تحويل وطحن اليورانيوم لصنع الأسلحة النووية.[3]

فالعلاقات الإيرانية الباكستانية مبنية على مصالح مشتركة أولها ارتفاع حجم التبادل التجاري بينهما والتركيز على مشروع أنبوب الغاز الإيراني الذي يعد أبرز أجندة التبادل الاقتصادي بين الطرفان الذي يخدم أولوياتهما الطاقوية بمروره فوق الأراضي الباكستانية ،كما يتفق الطرفان على أهمية أمن الحدود ومكافحة الإرهاب والتصدي للهجرة غير الشرعية وتكثيف التعاون الاستخباراتي وتبادل الخبرات بينهما.غير أنه من جهة أخرى يوجد الخلاف الباكستاني حول التعامل الإيراني مع

[1] Saed 'Nhir Iruing Lewis, **états échanges nucléaires et prolifération de l'importation à l'exportation de matières et technologies nucléaires militaires** ,thèse de doctorat en sciences politique ,université Laval ,2013,p.246

[2] احمد سيد عبد الرحيم ،**الصراع النووي وتوازن القوى في اسيا**،أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الزقازيق ،معهد البحوث والدراسات الاسيوية،ص.172

[3] Bruno Tertrais,**l'affaire A-Q Khan deux ans après**, fondation pour la recherche stratégique ,note de la F.R.S,23 novembre 2005,p.03

الهند حيث تسعى هذه الأخيرة إلى دخول السوق الإيرانية والاستفادة من استثماراتها وموانئها الإستراتيجية لترويج منتجاتها.

4 -كوريا الشمالية:

استفادت إيران سنة 1987 من الدعم الكوري وتزويدها باليورانيوم وأجهزة الطرد المركزي وأيضا حيث زودتها بالصواريخ من نوع سكود وأيضا قاذفات من نوع **Maz-543** وذلك في اطار الاتفاق المبرم بين الطرفان وصلت قيمته إلى 500 مليون دولار.إذ أن الأهداف الإيرانية من امتلاكها لترسانة الصواريخ هو تنفيذ العمليات التكتيكية والردع العسكري كما تسمح لها الصواريخ الباليستية بغلق مضيق هرمز وتهديد الملاحة المدنية بالمضيق ،وتنفيذ الهجمات المضادة ضد القواعد العسكرية الغربية المتواجدة في منطقة الخليج.[1]

كما أن هناك العديد من العلماء الكوريين يشتغلون في المنشآت والمفاعلات النووية الإيرانية.حيث أن كوريا الشمالية تعتبر من بين الدول الرئيسية التي دعمت إيران في حربها ضد العراق سنة 1988 .فالإصرار على تبادل التقنيات والخبرات اللازمة وإجراء التجارب المشتركة تعتبر رسائل تهديدية موجهة للقوى الكبرى من أجل استعراض القوة العسكرية التي تمتلكها خاصة وأن هذه الدول تتواجد ضمن مناطق غير مستقرة أمنيا،مما يوحي بوجود بعض المتغيرات المشتركة فيما بينهما وهو القضاء على الخصم وردعه بل ومحاولة السيطرة عليه.

المطلب الثالث-مرحلة عودة الاهتمام بالبرنامج وبداية الأزمة النووية الإيرانية (1991-2005)

شهدت هذه الفترة عودة الاهتمام الكثيف بالبرنامج ،حيث أعطت إيران الأولوية في تطوير قدراتها النووية خاصة مع وصول الرئيس هاشمي رافسنجاني إلى الحكم سنة 1989وانتهاجه السياسة الواقعية لجلب الاستثمارات الأجنبية حيث اهتمت القيادة الإيرانية بتطوير برنامجها النووي وتخصيص

[1] Bruce Gruselle ,**quel avenir pour les programmes de missiles en Iran** ,1 juin 2006,fondation pour la recherche stratégique ,p.p 01-02-06

نحو 1,1 مليار دولار سنة 1992 كميزانية للطاقة النووية وذلك بالاعتماد على بعض الدول منها الصين وروسيا مجددا والاستناد إلى خبراتها.غير أن الأزمة النووية التي ظهرت سنة 2002 على إثر كشف مفاعلات نووية سرية تخبئها طهران بعيدا عن أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخرقها لاتفاق الضمانات أعطى بعدا جديدا لطبيعة برنامجها مما عكر صفو العلاقات مجددا بين إيران والقوى الكبرى.

الفرع الأول-عودة الاهتمام بالبرنامج النووي(1991-2005):

شهدت هذه الفترة عودة الاهتمام الكثيف بالبرنامج النووي من خلال تطوير العلاقات الإيرانية مع بعض الدول الشرقية أدت إلى عقد اتفاقيات تعاون للحصول على مساعدات تشغيل مفاعلاتها النووية والاستفادة من خبراتها لتدريب العلماء الايرانيين. مع العلم أن هذه الاتفاقيات جاءت كرد على رفض الدول الغربية تقديم مساعدات لها والتي ألغت جميع صفقاتها.

أولا-انشاء المفاعلات النووية بمساعدة الصين:

اعتبرت الصين من بين أهم الشركاء لتطوير برنامج إيران النووي خاصة في ظل الطلب الكبير لتطوير اقتصادها وحاجاتها الطاقوية والمواد الأولية. الأمر الذي سهل على إيران بتعزيز تعاونها مع الصين من خلال امدادها بالنفط وفي المقابل أصبحت الصين من بين أكبر المزودين لإيران بالخبرة والمساعدات لتطوير قدراتها النووية.[1]حيث وقع كلا الطرفان بتاريخ جوان 1990 على اتفاقية لإنجاز منشأة صغيرة للبحث النووي بأصفهان تقدر طاقته ب:27 كيلوواط ،كما تتضمن هذه الاتفاقية تحول مفاعل نووي صغير وفصل النظائر (كالوترون) تستعمل لأغراض تجارية وسلمية .[2]

وبتاريخ 10 سبتمبر1992 قام الرئيس هاشمي رافسنجاني بزيارة إلى بكين من أجل إنهاء المفاوضات المتعلقة بشراء مفاعلين بطاقة قدرت ب: 330.300 ميغاواط من الصين .غير أن هذه

[1] Vincent Eiffling,op.cit,p.32
[2] Farhad Rezai,op.cit,p.41

الصفقة لقيت معارضة أمريكية التي كثفت من ضغوطاتها على الصين لإنهائها كما أن بعض التقارير كشفت على أن الصين قدمت مساعدات لتكوين الخبراء النوويين العاملين بإيران.[1]

فعلى الرغم من توقيع الصين على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية سنة 1992،غير أنها واصلت دعم إيران بكميات من الفوسفات ثلاثي البوتيل يستعمل في استخراج البلوتونيوم من اليورانيوم المستهلك.كما زودتها أيضا بتقنيات منها تكنولوجيا التخصيب الخاصة بالفصل الكيميائي والمساعدة على إعادة معالجة الكعك الأصفر وتحويل اليورانيوم إلى اليورانيوم سادس الفلوريد.

فالدعم الصيني لسوقها بالمواد الطاقوية كان مقابله تزويد بكين لطهران بالسلاح،حيث وصل مجموع تزويدها بين سنوات 1993و1996 بحوالي 400 مليون دولار وارتفع إلى 600 مليون دولار بين سنوات 1997 و2000 بسبب الحظر الأمريكي على إيران وإصدار قانون داماتو **La loi Damato** * .الأمر الذي أثر على انخفاض العائدات النفطية الذي كانت له نتائج ثقيلة على الاقتصاد الإيراني ،مما أدى بها إلى تحسين قدراتها البحرية والحصول من الصين على 60 صاروخ تصل قدرتها إلى120 كلم لتأمين حدودها في جزيرة أبو موسى وفي مضيق هرمز.[2]

في مقابل ذلك كثفت الإدارة الأمريكية من ضغوطاتها على الصين لوقف مساعداتها لإيران وقطع جميع الاتفاقيات والصفقات المبرمة معها،ولإضفاء نوع من الثقة على العلاقات الأمريكية – الصينية أعلنت الصين سنة 1997 عن تعليق مبيعات اليورانيوم المخصب ووقف جميع العمليات

---

[1] عصام نايل المجالي،مرجع سابق الذكر،ص.83

[2] Eiffling Vincent,op.cit ;p.32

* **قانون داماتو** هو قانون العقوبات الأمريكي وقع عليه بيل كلينتون بتاريخ 4 أوت 1996 على كل من ليبيا وإيران،وأقره الكونغرس بناء على مشروع قدمه السيناتور الجمهوري المتطرف الفوستي داماتوDamato وذلك بغرض مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه،وكان يستهدف بفرض عقوبات على قطاع النفط للبلدين.ففي سنة 2006 تم شطب ليبيا من هذا القانون واقتصرت العقوبات على إيران بحجة مواصلة دعمها المستمر للإرهاب في إشارة منه إلى حركة المقاومة في فلسطين وحزب الله في لبنان.كما يفرض هذا القانون عقوبات على الشركات التي تتعامل مع إيران في مجال النفط والغاز والتي تزيد استثماراتها عن 20 مليون دولار سنويا مما يشكل عرقلة لدخول الاستثمارات الاجنبية في السوق الإيرانية.أنظر :صابر كل عنبري ،**تمديد قانون داماتو ومصير الاتفاق النووي**،الموقع الالكتروني:

https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2/2016/12/20/-الاتفاق-ومصير-داماتو-قانون-تمديد ،

النووي

الخاصة ببيع الأطنان من المواد الكيماوية المعروضة باسم هيدروفلوريد وهي عبارة عن مواد تستخدم في صناعة الطاقة النووية الصينية إلى مركز أصفهان للأبحاث النووية 1998.[1]

فالضغوطات الأمريكية على الصين لوقف مساعداتها واتفاقياتها المبرمة مع إيران جاءت بسبب التقارير التي سربتها المخابرات الأمريكية عن الصفقات الخاصة ببيع المعددات النووية ،وأعطت إدارة كلينتون للمسألة أهمية كبيرة في زيارة قادته للصين وقبلت بكين المقترحات الأمريكية بوقف المساعدات لطهران.

وعليه تأرجحت مظاهر العلاقات الصينية الأمريكية خلال هذه الفترة بين الصراع والتعاون،فمن جهة رأت الإدارة الأمريكية في الصين كحليف يساعدها في مكافحة الارهاب وقضايا المخدرات وإعطاء الأولوية للتعاملات التجارية والاقتصادية بين الطرفين ،غير أنه من جهة أخرى العلاقات شهدت توترا بسبب الدعم الصيني لإيران مما اضطرت الو.م.أ بالضغط عليها بضرورة تراجعها عن مثل هذه المساعدات وذلك بابتزازها بملفات حساسة أبرزها ملف انتهاك حقوق الإنسان الذي شهد توتر حاد خلال أحداث ميدان تيانانمين أو ما تسمى بأحداث ميدان السلام السماوي التي وقعت سنة 1989 والمتعلقة بقمع المتظاهرين علاوة على محاولتها لدعم استقلال تايوان عن الصين ،كما حاولت منع انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بحجة عدم احترامها لقواعد السوق العالمية وتبين ذلك من خلال عرقلة سير المفاوضات بين المنظمة والصين التي فشلت سنة 1999.

ثانيا-اتمام بناء مفاعل بوشهر بدعم روسي:

أصبحت روسيا من بين أكبر المزودين للبرنامج النووي الإيراني ،حيث استضاف معهد موسكو للفيزياء الهندسية روسيا 500 خبير إيراني لتدريبهم والاستفادة من الخبرة الروسية في المجال النووي كما استضافت 200 طالب إيراني أكملوا تدريباتهم لمدة أربعة سنوات في معهد اوبنفساك لهندسة الطاقة النووية على أن عملية التدريب استمرت حتى سنة 2000 بعدما لوحت الو.م.أ بفرض عقوبات على روسيا.[2]

[1] عصام نايل المجالي،مرجع سابق الذكر ،ص ص.83-84

[2] Farhad Rezai,op.cit,p.45

فقد وقعت كل من إيران و روسيا بتاريخ 6 مارس 1990 اتفاق يشمل إنشاء مفاعلين نوويين في إيران مقابل حصول روسيا على 3 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي وتم بموجب هذا الاتفاق التعهد على استكمال بناء محطة بوشهر النووية بعد أن تم فسخ العقود مع الشركات الأوروبية وتم على اثرها انجاز بناء محطتين نوويتين بطاقة 440 ميغاواط.[1]

وبتاريخ 20 نوفمبر1994 أعلنت الوزارة الروسية للطاقة الذرية ميناتوم Minatom على استكمال بناء مفاعل بوشهر قدرت قيمة العقد 800 مليون دولار،وتم توقيع العقد بين رئيس **Minatom** فيكتور ميخايلوف ***Victor Mikhailov*** ورئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية رضا عمروالله الذي طلب من روسيا إنهاء أشغال مفاعل بوشهر لمدة أربعة سنوات.[2]

ثم تلاه سنة 1995 الاتفاق على توقيع يتم بموجبه تزويد إيران من 30 إلى 50 ميغاواط من مفاعل بحث الماء الخفيف، 2000 طن من اليورانيوم الطبيعي وتدريب علماء إيرانيين متخصصين في الطاقة النووية لمدة سنة في مركز البحث الروسي وفي محطة نوفوفورونيز الروسية للطاقة النووية **(Russia Novovoronezh Nuclear Power plant)**.كما اتفق الطرفان على إنتاج الوقود النووي وإعادة تدوير الوقود المستنفذ وإنتاج النظائر للبحث العلمي والطبي وإنشاء الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في إيران،على أن تتم هذه الاتفاقية تحت إشراف اتفاقية الضمانات الموقعة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[3]

في حين سربت المخابرات الروسية سنة 1993 تقارير سرية على أن إيران تملك برنامج البحث النووي العسكري ولكن في غياب مساعدة علمية وتكنولوجية خارجية فإنها لن تتمكن من تهيئة الأسلحة النووية قبل عشر سنوات المحسوبة من تاريخ اصدار التقرير.[4] كما تم إبرام اتفاق أخر بين الطرفين الروسي–الإيراني يتمثل في تسليم الوقود النووي وتمويل منشآت المفاعلات في بوشهر،حيث أدت المحادثات بين الطرفين إلى توقيع اتفاق إضافي في 24 أوت 1995 وقدرت قيمة صفقة تمويل روسيا

[1] وسام الدين العكلة،مرجع سابق الذكر،ص.24.

[2] Andrew Koch and Jeanette Wolf,op.cit ,p.01

[3] Loc.cit

[4] Vladimir A.Orlov and Alexander Vininkov,le **grand jeu de devinette :la Russie et la question nucléaire Iranienne**,the Washington quarterly (printemps 2005),the center for strategic and international studies and Massachusets institute of technology ,p.02

لإيران بالوقود النووي يتم تصنيعه في الشركة الروسية بحوالي 30 مليون دولار كل عام من سنة 2001 الى 2011.[1]

ويعتبر الوزير الروسي للطاقة النووية **Viktor Mikhailov** من بين أهم المؤيدين للسوق في بوشهر وعبر في إحدى تصريحاته :"**مع ما يمكن لروسيا أن تمثل في السوق العالمية؟لدينا فقط قوة واحدة وهي الإمكانيات العلمية والتقنية خيارنا الوحيد هو التعاون في قطاع الطاقة النووية السلمية وميناتوم (وزارة الطاقة الروسية) تعتبر من الرائدين في هذا المجال**".فبالنسبة إلى ميخايلوف فإن مشروع بوشهر يحمل إلى الصناعة النووية الروسية إشهار لمدى أهمية الخبرة الروسية .[2]

على الرغم من الضغوطات الأمريكية على روسيا لوقف تعاملاتها وصفقاتها المتعلقة مع ايران إلا أن روسيا قررت مواصلة دعم صفقتها لبناء مفاعل بوشهر. وتم خلال قمة يلتسين–كلينتون المنعقدة سنة 1995 الحديث عن مسألة الدعم الروسي في برنامجها النووي ومنع روسيا من اتمام صفقة بيع تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي.[3]

في حين تبرر روسيا على أن إيران لم تنتهك اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وأن بناء مفاعل الماء الخفيف ببوشهر لم يطرح أي تحدي للاستثمار النووي خاصة وأن ذلك تم تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما أن مفاعل روسيا هو نفسه المفاعل الذي وافقت الو.م.أ على بيعه إلى بيونغ يونغ في اتفاق اكتوبر 1994.[4]

وقعت كلا الو.م.أ وروسيا على اتفاقية سرية عرفت باسم أل جور–تشيرنوميردين،تم توقيعها سنة 1995 عن الجانب الروسي رئيس الوزراء السابق فيكتور تشيرنوميردين **Tchernomyrdine** ومن الجانب الأمريكي أل جور **Al Gore** ونص الاتفاق على إنهاء جميع التعاملات الروسية–الإيرانية المتعلقة بنقل التكنولوجيا النووية لإيران،مقابل تعهد واشنطن بعدم فرض عقوبات على روسيا حسب

[1] Andrew Koch,op.cit ,p.02

[2] Vladimir A.Orlov,op.cit,p.03

[3] نزار عبد القادر،مرجع سابق الذكر،ص.116

[4] Farhad Rezai,op.cit,p.39

القانون الأمريكي الصادر سنة 1992 المتضمن فرض عقوبات على الدول التي تبيع الأسلحة المتطورة إلى دول تصنفها الإدارة الأمريكية ضمن الدول الراعية للإرهاب.[1]

وفي نفس السنة أصدرت روسيا تقريرا يوضح بأن:"**أجهزة المخابرات الروسية لم تجد أدلة مقنعة تكشف عن وجود برنامج نووي عسكري في إيران وأن مستوى نجاح إيران في المجال النووي ليس كافي**" في حين اعتبر وزير الدفاع الروسي في ديسمبر 1996 أن إيران تشكل تهديد محتمل على الأمن الروسي وذلك بسبب تحسين قدراتها الهجومية.[2]

فالدعم الروسي لإيران بأحدث الأسلحة والمعدات يأتي ضمن رغبتها في الحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط خاصة وأن كلا الطرفان تجمعهما مصالح مشتركة تتمثل في المصالح الاقتصادية وكبح التقدم الأمريكي في الشرق الأوسط. حيث سلمت روسيا لإيران الصواريخ المضادة للطائرات S-300 وهي صواريخ طويلة المدى.

الفرع الثاني-الأزمة النووية وبداية المواجهة مع المجتمع الدولي

بدأت بوادر الأزمة النووية الإيرانية سنة 2002،على إثر التصريحات التي أدلى بها علي جعفر زاده الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بالخارج بواشنطن، أفادت بتسريبه لبعض الصور تفيد بوجود منشآت نووية سرية في منطقتي ناتانز **Natanz** واراك Arak تم بنائها دون إخبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية كهيئة رقابة حيث تعد منشأة ناتانز كمنشأة مخصصة لتخصيب اليورانيوم ،في حين أن مفاعل اراك مخصص للماء الثقيل مما يشير إلى عسكرة برنامجها النووي.

رفضت إيران جميع هذه الإدعاءات القائلة بسعيها لتطوير السلاح النووي مؤكدة على أنها التزمت بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مبررة ذلك بأنها من بين الدول الموقعة على معاهدة

[1] فهد مزبان خزار،العلاقات الايرانية-الروسية:التطورات الراهنة وأفاق المستقبل،**مجلة دراسات ايرانية**،العدد (8-9)،ص.48.

[2] Vladimir A.Orlov,op.cit ,p.04

حظر انتشار الأسلحة النووية وأنها لا تسعى لامتلاك القنبلة النووية وأن برنامجها النووي يهدف لأغراض سلمية وليست عسكرية.[1]

مع العلم أن الأزمة النووية تزامنت مع توتر العلاقات الأمريكية–الإيرانية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث وضعت الإدارة الأمريكية إيران ضمن محور الشر أو الدول المارقة والراعية للإرهاب الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تكثف من ضغوطاتها ضدها بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

وفي فيفري 2003،قام المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي بتفتيش موقع ناتانز وكشف في تقرير أن هذا الموقع مجهزا يحتوي على 160 طرد مركزي ومعدات تسمح بتجميع 1000 آلة وتسمح بتقنية الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم،كما كشف أن ايران ينقصها الواجب في كشف عدة نشاطات ومواد مطالبا اياها بضرورة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[2]

وعليه،أثرت الظروف الداخلية والخارجية على تطوير إيران لبرنامجها النووي حيث تميزت كل مرحلة بمجموعة من الأحداث انعكست على بناء ونشأة قدراتها النووية. ففي فترة الشاه شهدت دعما أمريكيا واسعا من خلال برنامج الذرة من أجل السلام تلتها الدول الغربية التي اتبعت نهج السياسة الأمريكية في فترة الحرب الباردة والتي سارعت إلى ابرام صفقات مع إيران وإرسال خبرائها وشركائها لدعم جهودها النووية.

غير أنه بعد الإطاحة بنظام الشاه واندلاع الثورة الإسلامية سنة 1979 ووصول الخميني إلى الحكم وتبنيه مواقف معادية للسياسات التدخلية الغربية في منطقة الشرق الأوسط ،فقد أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية وكانت لأزمة الرهائن أكبر تأثير على مسار هذه العلاقات وانعكست على المشاريع الأوروبية المتعلقة بالشراكة الفرنسية والألمانية التي أوقفت عقودها معها متتبعة الموقف الأمريكي لمعاداة إيران.

[1] وسام الدين العكلة،**التحدي النووي الايراني حقيقة أم وهم؟ دراسة قانونية سياسية**،ص.39

[2] Jean –Paul Hébert ,**l'Iran nucléaire face ausc Etats-Unis**, recherches internationale,n°79,Juillet-Aout-Septembre 2007,p.94

إلى غاية أن أحيت إيران علاقاتها مع دول أخرى باعتبارها ليست تحت المظلة الأمريكية وهي الصين وروسيا حيث دعمت إيران بالمعدات والتقنيات اللازمة لتطوير ترسانتها النووية ومحاولة عرقلة العقوبات الأمريكية ضد طهران. خاصة وأن لها علاقات استراتيجية مهمة مع كل من الصين وروسيا وأبرزها ملف التعاون الاقتصادي–التجاري وتزويد الدولتان بالنفط.

ظهور الأزمة النووية على سطح العلاقات الدولية بعد أن كشفت المعارضة الإيرانية في الخارج مجاهدي الخلق عن وجود منشآت ومفاعلات نووية سرية في كل من اراك وناتانز وتسريب ملفات وصور مهمة حول هذه المنشآت المتمثلة في مفاعل ناتانز وأراك مخصصة لإنتاج الوقود النووي حيث قدمت هذه الدلائل إلى الاستخبارات الأمريكية التي أدانت هذه الصور بتوجيه اتهامات لإيران أنها تسعى إلى عسكرة برنامجها النووي وتخصيب اليورانيوم بعيدا عن تفتيش و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية خاصة وأن هذه الأخيرة أبرمت اتفاق الضمانات مع إيران.

المبحث الثاني–الأبعاد الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني

لإيران أبعاد استراتيجية وراء تطوير قدراتها النووية حيث تتصدر الأبعاد الاقتصادية المتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة النووية كمادة. وذلك بحكم أن الاقتصاد الإيراني يعاني مشاكل أولها مشكلة البطالة والعقوبات الدولية المفروضة على استثماراتها البنكية والمالية.

غير أن أبعادا أخرى استراتيجية تتصدر هي الأخرى اهتماماتها وأولوياتها منها الأبعاد الأمنية والسياسية خاصة وأن إيران تتواجد ضمن بيئة أمنية معقدة ومنطقة جغرافية تتميز بالحروب والنزاعات وحتى الانتشار النووي ،الأمر الذي أجبرها على تبني استراتيجيات ردعية للحفاظ على مصالحها ولعبها دور اقليمي موازن في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج على وجه الخصوص.

في حين أن مسألة الفخر والهيبة والبقاء تعد جزء من عقيدتها الاستراتيجية باعتبارها من بين المحركات الأساسية والقاعدية ترتكز عليها لضمان وجودها،خاصة في ظل فوضوية النظام الدولي وعدم وجود مؤسسات هيراركية تنظم المجتمع الدولي.

المطلب الأول–الأبعاد الاقتصادية:

ينصب الموقف الإيراني من تطوير البرنامج النووي في أهدافه الاقتصادية واعتباره كطاقة نووية بديلة عن الاقتصاد الريعي النفطي خاصة وأن العديد من الدراسات والتقارير أشارت إلى نفاذ هذه المادة . وعليه فإن للطاقة النووية استعمالات في العديد من المجالات منها الزراعة والطب والاستخدام الصناعي وحتى العسكري ويأتي هذا الخيار ضمن الإستراتيجيات المتبعة لتدوير عجلة الاقتصاد الإيراني وتنمية البنية التحتية الاقتصادية التي تواجه عدة تحديات المتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة والفقر وتراجع مناخ الأعمال والاستثمار بسبب العقوبات الدولية وهو ما يشكل ضغط على البيئة الداخلية الشعبية.

الفرع الأول–تحديات البنية الاقتصادية الإيرانية

تعاني إيران من هشاشة الوضع الاقتصادي بسبب ربط ميزانيتها بالعائدات النفطية وإسهامها في تغطية الجزء الأكبر من انفاقها الحكومي ،مما جعلها تواجه عدة تحديات تتمثل في التضخم وارتفاع نسبة البطالة التي وصلت سنة 2018 إلى نسبة12,3 % ،علاوة على تحدي العقوبات الدولية المفروضة على نشاطها البنكي وعلى شركاتها التجارية مما انعكس على تراجع مناخ والاستثمار.

أولا–الارتكاز على الاقتصاد الريعي:تبلغ قيمة صادرات إيران حوالي 107,435 مليارات دولار تمثل صادرات النفط منها حسب منظمة الاوبك أكثر من النصف بحوالي 60.198 مليار دولار.في حين أن إنتاج النفط الخام يوميا فيبلغ 3.335 مليون برميل يوميا حسب احصائيات سنة 2019.[1]أما احتياطي الغاز يبلغ 26,69 تريليون متر مكعب أي ما يقارب 15,2 % من الاحتياطي العالمي بعد روسيا وتسمح مصادر الطاقة لإيران الحصول على 20 الى 25 مليار دولار منذ سنة 2000،إذ تشكل هذه المبالغ 40 الى 50 % من مصادر الميزانية الإيرانية.[2]

[1] **إيران تعلن إكتشاف حقل نفطي جديد باحتياطي ب:53 مليارىرميل**، قناة بي بي سي ،الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/business-50366234، تاريخ الاطلاع :**28/12/2019**

[2] رفافة فافة،**النفط وتأثيره على العلاقات الأمريكية الايرانية**،ط1(الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2016)ص.23

غير أنه شهدت سنتي 2012 و2013 انخفاضا شديد في عائدات النفط في عهد الرئيس احمدي نجاد وسياساته المتشددة نحو الإدارة الأمريكية بسبب رفضه للرضوخ للمطالب الدولية بوقف تخصيب اليورانيوم و التي انعكست بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية من طرف القوى الغربية ومحاصرة الاقتصاد الايراني،حيث وصلت العائدات الى 4, 67 مليار دولار،والذي انعكس سلبا على الناتج المحلي و انكمش بنسبة 5.8 % مع ارتفاع نسبة التضخم إلى 30,5 % .

ومع انخفاض العائدات النفطية اضطرت الحكومة إلى إدارة مشاكلها الاقتصادية بالاقتراض من الجهاز المصرفي وهو ما يؤدي إلى تراكم الديون وزيادة السيولة النقدية التي تسهم هي الأخرى في ارتفاع نسبة التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين.[1]

حيث تشير دراسات ايرانية الى أن حجم الصادرات الإيرانية من النفط وصلت سنة 2019 إلى غاية مارس 2020 نحو 490 ألف برميل نفط يوميا وحصلت على عائدات قدرت بحوالي: 8.9 مليار دولار،حيث احتسبت متوسط سعر البرميل بمقدار خمسين دولارا.

ثانيا–تحدي العقوبات الاقتصادية

عرف القطاع الاقتصادي فترات من التدهور منذ الثورة الاسلامية سنة 1979،فقد دمرت الحرب العراقية–الإيرانية التي دامت ثمانية سنوات الاقتصاد الإيراني وانعكست بفترة طويلة المدى،إلى غاية سنوات الممتدة من 2007 إلى 2009 مر بفترة غير مستقرة تميزت بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية كرد على طموحات إيرانية النووية فبحلول سنة 2013 شهد الاقتصاد الإيراني أدنى معدل للنمو بلغ 5,4 %، إلى جانب مشكلة التضخم التي وصلت الى 4,4 % .[2]

[1] تامر بدوي،**الدولة الريعية في إيران:عائدات النفط النمو والتضخم**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،5 يونيو2014،(قطر) ص ص.09–10

[2] Sara Bazoobandi, Iran's economy energy :back in business ?ISPI,the site internet : https://www.ispionline.it/it/EBook/IRAN_AFTER_THE_DEAL/PDF_IRAN_AFTER_THE_DEAL(Cap_2).pdf, the **date of review :28-12-2019.**

الشكل رقم 01 (انعكاسات العقوبات على تطور الصادرات النفطية الايرانية نحو الخارج)

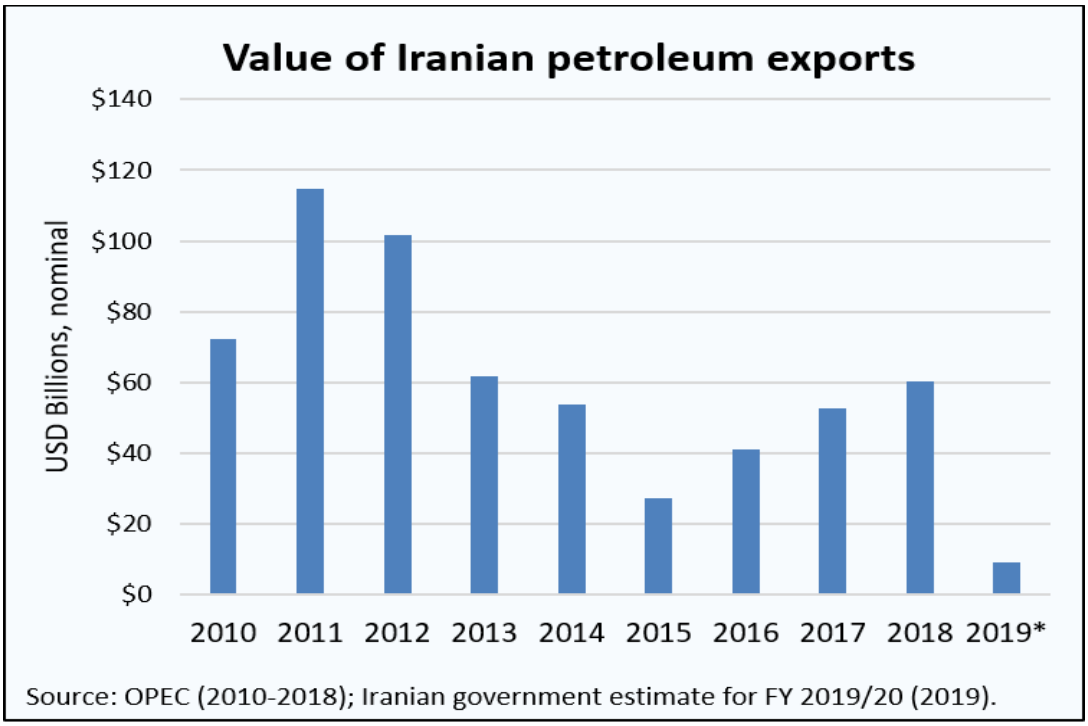

Source :,Henry Rome,**The sanctions 1impact on Iran's oil exports,** United States Institute of peace,February10,2021,site web : https://iranprimer.usip.org/blog/2021/feb/10/iran-struggles-under-oil-sanctions

يمكن القول أنه بالرغم من أهمية الطاقة كمورد استراتيجي لدى ايران ودوره في تمويل النفقات الحكومية،فإن الإدارة الامريكية في عهدي اوباما ودونالد ترامب أثرت سياساتهما على مسألة جني الأرباح من الصادرات النفطية بسبب عامل العقوبات الدولية وحملة الدفع نحو الضغط الأقصى. وهو ما تبين من الشكل الموضح أعلاه،فمبيعات النفط التي تشتمل على شركات الشحن والتأمين والموانئ وخطوط الأنابيب والمصافي وكلها معرضة للخطر نلاحظ ذلك من خلال الانخفاض الحاد في مستوى الصادرات منذ سنة 2015 وأدى إلى تثبيط عزيمة عدد كبير من الشركات الأجنبية التي لديها الخبرة الفنية الكبيرة في تطوير انتاج النفط .وقد أكد علي خمنائي أن العقوبات الاقتصادية كان لها جوانب مفيدة كطريقة لتقليل الاعتماد الإيراني على صادرات النفط ،كما أنه لا يتم بيع كل النفط الإيراني المشحون إلى اسيا بل يتم وضع البعض في التخزين للاستخدام في المستقبل.

ثالثا–مشكلة البطالة:سجلت البطالة هي الأخرى أعلى مستوياتها،حيث أشار تقرير مركز الاحصائيات على أن معدل البطالة وصل إلى 12%،وأن عدد العاطلين عن العمل يتجاوز 3 ملايين و200 ألف شخص ممن هم في سنِّ العمل،وتزيد نسبة البطالة في الفئة العمرية 15–29 عن 25% .[1]

الشكل رقم 02:تطور البطالة في ايرن خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى 2020)

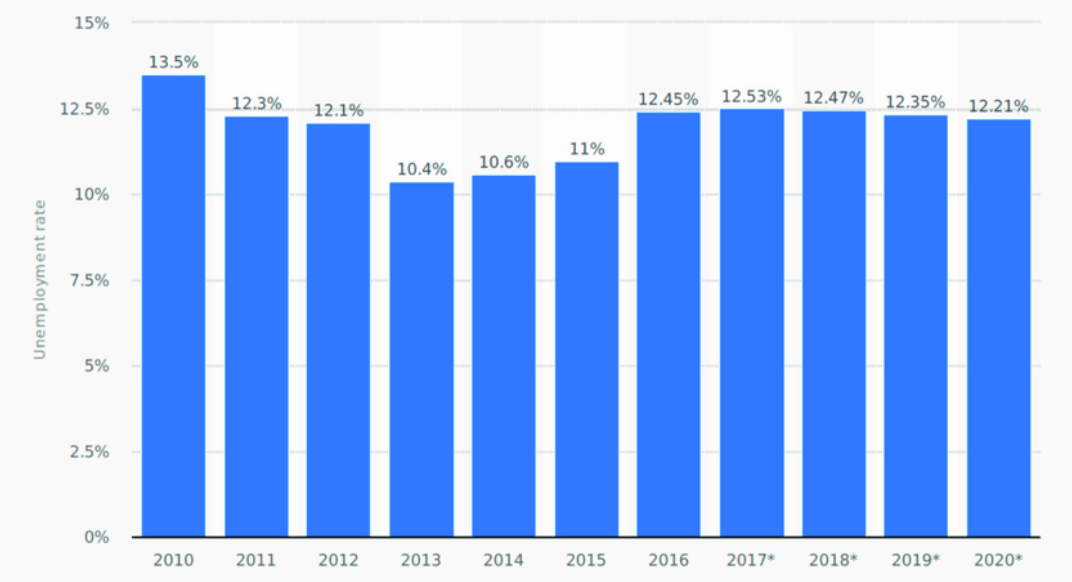

Source : Majid Ziaei Nafchi and Hana Mohelská, Effects of Industry 4.0 on the Labor Markets of Iran and Japan,economies,MDPI,2018,p.06

يمكننا الاستنتاج من هذا الشكل رقم 02 أن معدلات البطالة في ايران هي جد مرتفعة وهي مرشحة للارتفاع خلال السنوات القادمة،كما ان بطالة الشباب الذين تتروح اعمارهم بين15 و 24 سنة) من الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة الاجمالي في ايران،وبحسب التقديرات فقد بلغ معدل البطالة الاجمالي سنة 2014 بين الشباب 24.0٪ إجمالاً 21٪ ذكور و 42.8٪ اناث، ونلاحظ بشكل أكبر انتشار البطالة بشكل كثير لدى الإناث وذلك نظرا لخصوصية المجتمع المتمثلة في القضايا الدينية والثقافية والقيود والتحديات التي يواجهها الإناث.

[1] فاطمة الصمادي،**إيران والحالة الاحتجاجية:البعد المطلبي وتحديات الاستقرار السياسي**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات(قطر) ،ص. 1704 نوفمبر 2019

ولذلك تركز ايران حاليا عل اقتصاد المعرفة القائم على الاقتصاد القائم على الرأسمال البشري القائم على رؤية 2025 القائمة على المعرفة ولذلك تم ازدياد التركيز على تحفيز الطلاب الجامعيين على مايسمى الهام البحث الصناعي وحل المشكلات

فانعكاسات البطالة لا تتوقف فقط عند خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية متعددة،بل تؤدي أيضاً إلى نتائج اجتماعية مزرية وارتفاع حالة الاحتقان و زيادة الطبقية بين أفراد المجتمع،حيث أن الأوضاع الراهنة تنعكس بشكل رئيسي على تناقص الطبقة الوسطى،التي بدأت بالانحسار شيئاً فشيئاً،وهو ما يزيد من معدلات الفقر. أما عن مشكل التضخم فيأخذ حصة الأسد في هشاشة البنية الاقتصادية والذي يزيد عن 42 % بسبب سوء تسيير وإدارة البرامج الاقتصادية وتعويم العملة .

رابعا–تراجع مناخ الاستثمار و الأعمال

يشهد مناخ الأعمال هو الأخر تراجع مستمر لجذب الاستثمارات،وذلك بالنظر إلى مؤشرات البنك الدولي،إذ أن هذا الأخير صنفها سنة 2015 في المرتبة 130 من بين 189 لتسهيل ممارسة الأعمال ،حيث تستغرق المدة حوالي 62 يوما لبدء الأعمال في إيران ومدة 172 يوم للاتفاق حول تصاريح البناء في حين أن الخبراء الاقتصاديين انتقد هذا النوع من التعامل باعتباره مناخ طارد ويعد العائق الأكبر لتسهيل الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم.[1]

كما أن حجم الاستثمارات المباشرة تراجع بشكل كبير بنسبة 28%،وفقا لإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد أعلنت إيران عن جذب 3 مليارات دولار سنة 2015 وتعد قطاعات النفط والتعدين والبترو كيماويات من بين القطاعات الاستراتيجية المهددة بقرارات انسحاب عديد الشركات الأجنبية الغربية بسبب العقوبات الدولية وصعوبة التشريعات القانونية والذي انعكس على تراجع عديد المشاريع التي تحتاج إلى حوالي 100 إلى 185 مليار دولار خلال السنوات القادمة حتى عام 2021. **(انظر الشكل رقم 03)**

[1] Sara Bazoobandi,op.cit,p.29

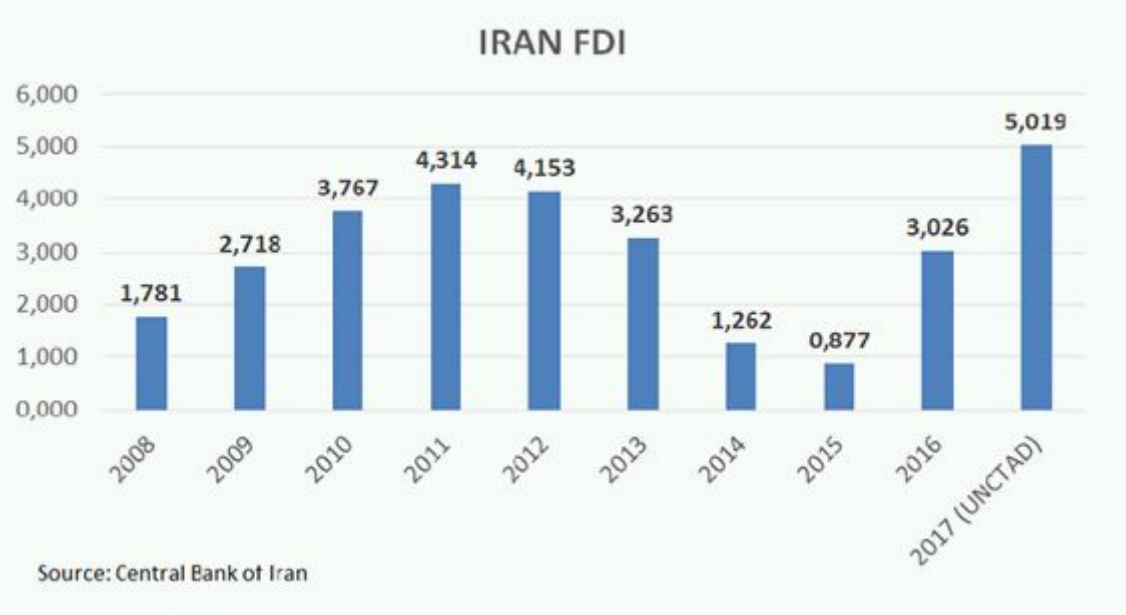

Shanda consult LTD,Iran :FDI and business environment in Iran,site web :https://www.mondaq.com/inward-foreign-investment/736956/fdi-and-business-environment-in-iran ,date of consultation:01 March 2022/

يعد ايران بلد مثير للاهتمام من حيث الاستثمار والعمليات المربحة وتأثر بشكل كبير مع الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الدولية عليها،فالمناخ لاستثماري لا يتأثر فقط بحالة عدم اليقين فقط بل يتأثر ايضا ببيئة الاعمال التجارية الصعبة في ايران.

يعاني الاقتصاد الإيراني بشكل عام والشركات الإيرانية بشكل خاص من العقوبات الدولية منذ سنوات طويلة. لا يمكن استيراد المواد الخام وقطع الغيار اللازمة للعديد من الصناعات ،مما يؤدي إلى أوجه قصور في العديد من القطاعات ويؤثر ليس فقط على مزيد من التطوير ولكن أيضًا يخلق مشكلات تتعلق بالسلامة في أنظمة النقل (الطائرات القديمة وسيئة الصيانة ، وأنظمة السكك الحديدية والعربات ، وصناعة السيارات ، إلخ)

نظرا للإجراءات القانونية المعيقة للاستثمار فإنها هي الأخرى أدت لتراجع مناخ الاستثمار حيث ان الانفتاح الاستثماري يتناقض مع وجود الكثير من الامتيازات حيث يبحث الكثير من المستثمرون على الاستشارات القانونية المناسبة من محامين ومتخصصين في المجال المطلوب،كما توجد قيود

على حركة رأس المال في إيران. ومع ذلك ،فإن غالبية البنوك في العالم لا تعمل مع البنوك الإيرانية وهذا قد يخلق مشاكل عند إعادة الأرباح من إيران.

وعليه فحسب عديد الدارسين ،فإن رهانات الحكومة الإيرانية للخروج من الأزمات الاقتصادية يكمن في إعادة النظر لإصلاح منظوماتها النقدية والبنكية والقضاء على العراقيل البيروقراطية التي تعيق دخول الاستثمارات الأجنبية باعتماد قوانين مرنة،كما ينبغي عليها تقليص اعتماد الموازنة على عائدات النفط من خلال التنويع الاقتصادي و التوجه للقطاعات الأخرى غير النفط لاستكمال تنمية مختلف المشاريع الخاصة والعمومية التي من شأنها تدوير عجلة الاقتصاد وترفع رفاهية المواطنين من خلال تحسين قدراتهم الشرائية والظروف المعيشية خاصة لدى الفئة الأكثر فقرا.

الفرع الثاني–مجالات الاستخدام الاقتصادي للطاقة النووية:

يتمثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية من حيث استعمالاتها في مجالات الصناعة والطب والزراعة والتكنولوجيا وهو الأمر الذي راهنت عليه إيران في تبريرها لدوافع برنامجها النووي ،فالاستخدامات السلمية تأتي ضمن الاعتبارات الاقتصادية ويوفر إنشاء هذه المفاعلات النووية حوالي 20 % من طاقاتها الكهربائية كطاقة بديلة كما تحد هذه المفاعل من الاستهلاك الكبير للغاز والنفط وتصديره إلى الخارج من أجل الحصول على أكبر قدر من العائدات المالية.[1]

إذ أن استراتيجية ضمان الأمن الطاقوي وتحقيق الاكتفاء الذاتي جاءت بناءا على بعض التوقعات التي أشارت على أن احتياطي الغاز والنفط في إيران سوف يستنفذ بين مدة من 20 الى 50 سنة مما يجعل امكانية مواردها محدودة مع العلم أن ايران تعد ثاني دولة منتجة للنفط.

فالحكومات الإيرانية المتعاقبة تقوم على تطوير مشاريع الطاقة النووية باعتبارها لاغنى عنها للاستعداد للحياة ما بعد النفط ولاسيما الاستثمار في تخصيب اليورانيوم.[2] فقد صرح وزير الخارجية محمد جواد ظريف بتاريخ نوفمبر 2013 ما يلي:"**ماهي الكرامة؟ ماهو الاحترام،نحن نطالب باحترام كرامتنا بالنسبة للإيرانيين،الطاقة النووية ليست حول الانضمام إلى النادي النووي أو تهديد الآخرين**

[1] فهد مزيان خزار الخزار و حيدر عبد الواحد ناصر،مرجع سابق الذكر،ص.204.

[2] Ali Vaez and Karim Sadjadpour,op.cit,p.17

فالطاقة النووية تدور حول الانتقال لتقرير مصيرنا و حول تأمين مستقبل أطفالنا لتنويع اقتصادنا ووقف إحراق طاقاتنا كذلك حول توليد طاقة نظيفة وكذلك حول أمة تتحرك نحو المساواة في عالم جديد يتسم بالسلم والازدهار والنمو".[1]

ولذلك وضعت الحكومة خطط استراتيجية لتقليل استعمال النفط وتحريره للتصدير،وتكريس الخطط للطاقات المتجددة ومنها الطاقة الكهربائية حيث من المتوقع أن ينمو الطلب على الكهرباء بنسبة 6 % علاوة على وجود مشاريع أخرى للطاقة الريحية والشمسية في مناطق الجنوب الغربي،إذ تقدر محطات الطاقة الشمسية ب: 1.250 ميجاواط ومجمع أخر للطاقة الشمسية في مقاطعة خوزستان تم بنائه من طرف الشركات الإيرانية والهندية والكورية الجنوبية وحتى من قبل شركات اسبانية ودانماركية وايطالية[2]

كما بدأت في إنجاز أول محطة للطاقة الحرارية الأرضية في الشرق الأوسط مقرها في مقاطعة أردبيل بشمال غرب إيران بطاقة تبلغ 50 ميغاواط.و أشارت دراسة أعددا باحثون في جامعة أكسفورد إلى أن مشروع الطاقة الحرارية في إيران هو مشروع يمكن تثمينه و يمكن توزيعه عبر14 إقليم باعتبارها مناطق مناسبة لها.

يرتبط برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية،على أن تطبيق الطاقة النووية يكون في المجالات التالية منها رصد ووقاية جودة الهواء ،كما أن برنامجها يعمل على ضرورة تشجيع زيادة إنتاجية الأرض من خلال استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية،وتهدف إلى الحد من استخدام المواد الكيماوية المضرة للزراعة والغابات و التوليد المستدام للطاقة للحصول على الطاقة الكهربائية. [3]

أولا–في المجال الزراعي

إذ أن للطاقة النووية تستخدم في المجال الزراعي من حيث النظائر والإشعاعات لدراسة النبات والأرض حيث تتمكن النظائر من تحديد نوعية الأراضي ومكوناتها وحتى طريقة إصلاحها وتغذيتها

[1] Ullrika Moller ,Iran's **nuclear ambitions what caused this multulateral headache** ?,for presentation at the SGIR 7 th pan-European international relations conference,Stokholm,september 9-11-2010,p

[2] Law.Tax,**Renewable Energy in Iran** ,Your World First,CMS Cameron McKenna LLP London,2016,p.03

[3] انا ماريا سيتو و قيرنر بوركارت،كوكب الأرض المتغير ،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،مارس 2008،ص.10

والأسمدة والمبيدات لتسهيل عملية التسميد ومكافحة الافات والأمراض والحفاظ على التناسل الحيواني،ولتشجيع استخدام الطاقة النووية في المجال الزراعي فإنه تم تنسيق التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة لإجراء تجارب ودراسات علمية تثبت مدى أهمية الطاقة النووية في الجانب الزراعي والغذائي وحماية البيئة من خلال الحفاظ على سلامة الاتربة والمياه .[1]

ثانيا–في مجال توليد الطاقة الكهربائية

وهي تزود العالم بأكثر من 20 % من الطاقة الكهربائية إذ أن جميع الدراسات تشير إلى النقص الكبير في إنتاج الكهرباء مستقبلا بسبب التأثيرات السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري.[2]

وفقا لتقرير صادر عن جامعة لابينرانتا للتكنولوجيا في فنلندا ،أنه في حالة نجاح تحول إيران من الاقتصاد الأحفوري إلى توليد الطاقة الكهربائية فإنه سيعود عليها بعدة فوائد مالية بحلول سنة 2030،كما أنها ستحتاج إلى تثبيت 77 جيغاواط من طاقة الرياح ، و 49 جيغاواط من الطاقة الشمسية، و 21 جيغاواط من الطاقة الكهرومائية لتحقيق شبكة الكهرباء المتجددة بنسبة 100 %،معظم الطاقة الكهرومائية موجودة بالفعل ،تمتلك البلاد 129 ميجاوات من طاقة الرياح المثبتة.[3]

ثالثا–في المجال الصناعي:

يتمثل استخدام الطاقة النووية في المجال الصناعي في تحلية مياه البحر واستعمال المواد المشعة والنظائر في الطب والكيمياء والفيزياء وزيادة المحاصيل والتكوينات الجيولوجية.[4]كما يستفاد من الطاقة النووية في الأبحاث المتعلقة بالفيزياء والصناعات الدوائية والمجوهرات والتحكم في العمليات

[1] بهاء ملاعب،الاستخدام السلمي والعسكري للطاقة النووية،**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،العدد 93،تموز 2015،ص ص.97–98

[2] اسماعيل شعبان وآخرون،الطاقة النووية وأثرها على اقتصاديات الدول ،**مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،اللاذقية سوريا ،المجلد 31،العدد 01،2009،ص.09

[3] Omid Shokri Kalehsar, **Iran's Transition to Renewable Energy: Challenges and Opportunities,**Middle East policy council,**the internet site : https://mepc.org/journal/irans-transition-renewable-energy-challenges-and-opportunities,** the date of review :29-12-2019.

[4] ساجد شرقي،الملف النووي الايراني ومستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية،**مجلة دراسات ايرانية**،العدد(3–4)،ص.116

الصناعية والآلات والمعامل التي يتم تشغيلها على النظم الإشعاعية مثل استخدام النظائر المشعة لتحديد سرعة تدفق النفط عبر الأنابيب.[1]

رابعا–في مجال الطب والصيدلة:

يعد الطب النووي أحد فروع علم الطب وتتمثل فائدته في استخدام مواد النظائر المشعة لتشخيص الأمراض وتحديدها إلى غاية معالجتها. كما أن أشعة النظائر تستعمل في قياس نسبة الأشعة للمريض وتشخيص السرطانات وعلاجها.[2]

للطاقة النووية مجالات تطبيقية في عدة جوانب اقتصادية ،ومنها استخدام المواد المشعة للأبحاث في الطب والزراعة والصناعة والكيمياء وتستخدم في مجال الطب في اكتشاف الأورام السرطانية وعلاجها وتأتي إيران تطوير الجانب الاقتصادي من الطاقة النووية في الأغراض السلمية بناء على ما نصت عليه اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية .

حيث تسمح هذه الاتفاقية للدول باستخدام السلمي للمواد النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع السماح للخبراء والمفتشين بتفقد هذه المواد ومدى تطابقها مع أهداف الاتفاقية التي ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة وعليه فإنه بتوقيعها على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1968 أعطت للطاقة النووية أهمية كبيرة في برامجها الاقتصادية واعتبرتها كطاقة بديلة عن الاقتصاد الريعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإتقان دورة الوقود النووي كمصدر مستقبلي .

فإيران تعاني مشاكل اقتصادية أثرت على تبني سياسات محلية تساير مطالب الشعب الإيراني وأبرز هذه المشاكل هي الفقر والبطالة وانهيار العملة المحلية،علاوة على العقوبات الدولية المفروضة عليها من خلال فرض حظر على معاملاتها التجارية المتمثلة في المعاملات البنكية والمالية والضغط على بعض الدول بمنع استيراد النفط الإيراني وتبني التوجه الأمريكي في فرض عقوبات عليها ما أدى إلى تزايد العزلة الاقتصادية ضدها.

[1] اسماعيل شعبان،مرجع سابق الذكر،ص.09

[2] بهاء ملاعب،مرجع سابق الذكر،ص.96

المطلب الثاني –الأبعاد الأمنية:

تتمحور الأبعاد الأمنية ضمن أولويات هذا البرنامج حيث أن الهاجس الأمني أصبح يمثل كأحد العناصر الرئيسية في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ،خاصة وأن النظام الدولي يتميز بالفوضى وغياب الهيراركية المؤسساتية،مما يجعل الدول تضطر إلى الاعتماد على قدراتها لتحقيق أمنها الإقليمي وضمان الحد الأدنى من القوة.

الفرع الأول–افتقار إيران إلى الأمن الإقليمي:

إن التصور الإستراتيجي الأمني لإيران فيما يخص أمنها الإقليمي ينظر إليه على أنه يتواجد ضمن بيئة أمنية معقدة تشهد اضطرابات والتهديدات التماثلية واللاتماثلية التي تؤثر على مكانتها واستقرارها الإقليمي ،الأمر الذي أجبرها على تطوير القدرات النووية لمجابهة هذه التحديات والمتمثلة فيما يلي:

أولا–أثار الحرب العراقية–الإيرانية:

نظرا لما شهدته إيران من حرب دامية مع العراق التي استغرقت ثمانية سنوات (1980 – 1988) وخروجها منها بخسائر مادية وبشرية بسبب قصف مختلف منشأتها النووية علاوة على تعرضها لعزلة دولية من طرف الو.م.أ وحلفاءها بسبب تغير مواقفها تجاه سياسة الخميني ،فإن الموقف الإيراني يصر أنه ينبغي تطوير القدرات العسكرية تحسبا لأي أزمات مستقبلية.

حماية أمنها على مستوى النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه أصبح من بين أهم المتطلبات الأساسية لدى صانع القرار الإيراني على إثر ما شهدته من خسائر نتيجة هذه الحرب ،الأمر الذي جعلها تتحرك دائما بمنظورها الأمني كذريعة لتطوير سلاحها النووي لحماية مصالحها فقد صرح هاشمي رافسنجاني على أن الحرب علمتنا على أن القوانين الدولية هي دائما قصاصات من ورق.[1]كما صرح على أن تطوير الأسلحة النووية هي ضرورية للتصدي لبعض الأعداء في المنطقة:"**بالنظر إلى**

[1] Bradely L.Bowman,**the demand side avoiding a nuclear armed Iran**,forign policy research institute fall 2008,p.632

الأسلحة الكيماوية والميكروبيولوجية والإشعاعية ،أصبح واضح أن الحرب تتطلب استعمال الأسلحة بأكثر حزما ينبغي علينا تجهيز أنفسنا للاستعمال الدفاعي والهجومي لهذه الأسلحة ".

فامتلاك إيران للقوة النووية ،تصبح كضمان لحماية إقليمها وشعبها في حالة الاعتداء عليها ويعطي لها المقدرة على التصدي للاعتداءات الخارجية وعليه تعتبر الأسلحة النووية التي طورتها ايران كوسيلة لردع وصد أي عدوان خارجي وأي تدخل غير مرغوب فيه على اعتبار أن حماية أمنها الاقليمي يكون من خلال تطوير قدراتها النووية.[1]

يرى **كينيث ولتز Kenneth Waltz** في سؤال طرحه لماذا تسعى الدول إلى امتلاك الأسلحة النووية أن هدف الدول من وراء هذه الاستراتيجيات يكون بسبب ما يلي:[2]

–الخوف يدفع الدول إلى تطوير الأسلحة النووية ذلك أن الريبة أو الشك هما أساس سعي الدول لتطوير القدرات النووية.

–الدول بدون حلفاء نوويين تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية .

–تسعى الدول إلى بناء قوة نووية نظرا لتموقعها في بيئة تتميز بالخوف من منافسيها أو أعدائها التي تصنف من بين الدول القوية.

–تبحث الدول عن الأسلحة النووية لأغراض هجومية.

–تطوير وبناء القدرات النووية لدى الدولة يعتبر كهدف بتعزيز مكانتها الدولية ومصدر للهيبة والفخر لدى الدول.

ومنه فإن سعي إيران استنادا إلى أطروحة **كينيث ولتز** يندرج ضمن الخوف والريبة من سياسات الدول المجاورة منها العراق الذي خاض حرب طويلة لمدة ثمانية سنوات وكذا البيئة الإقليمية المجاورة لحدودها التي تعبر عن وجود دول نووية الأمر الذي دفعها لتطوير قدراتها النووية لأغراض هجومية.

[1] Sergey Minasian,**the contemporary status of Iran's nuclear missile program ans Russo-Iranian relations** ,source Iran and the Caucasus ,vol 6,n°1 /2, Caucasian centre for Iranian studies(2002) p.
[2] Kennet Waltz,the **spread of nuclear weapons :more many better** ,Adelphi paperrrrrrrs ,n°171,London :international for strategic studies,p.08

ثانيا–الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان

يعتبر التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة أحد الأسباب التي جعلت إيران تهتم بتطوير برنامجها النووي ،فالإستراتيجية المتبعة لمواجهة هذا التحدي تحولت من حالة الردع إلى تبني الاستراتيجية الهجومية والاستعداد لحالة التأهب القصوى،خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 وأفغانستان واستيلاء حركة طالبان على الحكم ،الأمر الذي أثار قلق إيراني دفع بها إلى إدراج أهمية أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ضمن اتفاقية الموقعة بينها وبين وفد الترويكا الأوروبي بتاريخ 21 اكتوبر 2003 والمتمثلة في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.[1]

1–الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003: يعد التواجد العسكري الأمريكي في العراق أكبر تحدي للأمن الإيراني،فبعد غزو العراق كدولة مجاورة صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي:"**أخبرونا على أن سوريا هي المستهدف المستقبلي.....ولكن بالنظر إلى تقاريرنا فان الدور سيأتي على إيران**"[2]

فغزو العراق أدى في المقابل إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتغيير ميزان القوى لصالح دول إقليمية مجاورة أهمها إيران للعب دورا إقليمي في المنطقة وأصبحت فاعلة ومؤثرة وتتخذ سياسات تعديلية بحسب توجهاتها تحاول تغيير الوضع الراهن لصالح أهدافها الاستراتيجية وتنافسها في الدور كل من تركيا والمملكة العربية السعودية وحتى الإمارات العربية المتحدة.

ويظهر تأثيرها بدرجة كبيرة في السياسة الداخلية العراقية وتوسيع نفوذها في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية والتأثير على صناعة القرار السياسي من خلال دعمها لوكلائها من فصائل وميليشيات موالية لها تتبع سياساتها وتوجهاتها.

فبعد الغزو الأمريكي سعت إلى تعزيز نفوذها في العراق من خلال ما يلي:

–دعم نفوذها الديني وتأسيس ولاية الفقيه.

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.106

[2] Bradely L.Bowman,op.cit,p.633

–لعب دور الوسيط في النزاعات السياسية والطائفية العراقية والتي غالبا ما تكون هي المتسبب في تأجيجه ثم تتدخل لإنهائه لصالحها.[1]

فدعم النفوذ الديني لدى إيران في العراق يكون من خلال دعم القوى الفصائل الشيعية،فتأسيس الحكومة الشيعية في العراق أدى إلى زيادة الدور الإيراني في العراق بل وحتى في العالم العربي حيث تدعما ماليا وسياسيا وحتى لوجيستيا للحفاظ على تموضعها في العراق خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق سنة 2011.حيث ينظر إلى هذه الفصائل على أنها حليف مهم،فخلال الحرب العراقية–الايرانية ساهمت إيران في خلق المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وتدريب جناحها العسكري " **لواء بدر**"،وتعتبر هاتان المنظمتان أكثر قوة داخل الحكومات العراقية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين.

لطالما شكل العراق المتميز بموقعه الجيوبوليتيكي وثرواته الغنية محط أطماع إيران منذ عهد الحضارة الفارسية.فعلى الرغم من أن مخرجات الغزو الأمريكي على الطرف الإيراني تشكل كمصدر للتهديد وانتشار العنف الطائفي ،غير أن هذه المصفوفة اعتبرت أيضا كحجر الزاوية لخلق التوازن في المنطقة ،وأيضا من أجل التأثير على المعركة من خلال التدخل في السياسة الداخلية والتموقع في مراكز صنع القرار العسكري والحكومي وتدريب قوات الجيش والشرطة.

وأيضا ومحاولة استمالة بعض الأطراف من ميليشيات وأحزاب لصالحها التي تتبنى النهج الشيعي ،ولا أدل على ذلك أيضا بعد فشل السياسة الأمريكية في إدارتها للحرب وما انجر عنها من خسائر مالية وبشرية فادحة وانسحابها الجزئي من العراق فإن هذا الأمر شكل كفرصة سانحة من أجل تعزيز نفوذها وترقية دورها من ثانوي إلى لاعب أساسي يتحكم في قواعد اللعبة وتحقيق مشروعها الاستراتيجي المتمثل في إقامة دولة شيعية في وسط وجنوب العراق.

2–غزو أفغانستان:يمثل الغزو الأمريكي لأفغانستان ،تهديد مباشر للأمن القومي الإيراني وخاصة أن افغانستان تعتبر دولة متاخمة لحدودها من الناحية الشرقية،حيث أثر وصول حركة طالبان إلى سدة

[1] عليرظا نادر،**الدور الذي تضطلع به ايران في العراق هل من مجال للتعاون بين الو.م.أ وإيران** ؟ منظمة RAND، 2015،ص.03.

الحكم في أفغانستان سنة 1996 إلى التأثير على مسار العلاقات البلدين ،خاصة وأن التوتر بلغ أوجهه على إثر قيام هذه الحركة بقتل تسعة دبلوماسيين إيرانيين وجهت لهم تهمة دعم الفصائل الأفغانية المعارضة الأسلحة،الأمر الذي أدى بها إلى دفع درجة الاستعدادية العسكرية ورفع حالة التأهب القصوى لمواجهة أفغانستان .[1]

كما كثفت أيضا من تنسيقها وتعاونها مع الو.م.أ التي تعتبرها قضايا ذات الاهتمام المشترك والمتمثلة في القضاء على القاعدة ومكافحة المخدرات ومنع تدفق اللاجئين ودعم الاستقرار في أفغانستان حيث برز الدور الإيراني بشكل كبير من خلال القضاء على حركة طالبان ومنع دخول تنظيم القاعدة وتزويد الاستخبارات الأمريكية بالمعلومات الأمنية من تحركات القاعدة ودعم قوات التحالف الشمالية،كما أنها دعمت تشكيل الحكومة الأفغانية برئاسة حامد كرزاي.

يشترك الطرفان فيما يخص مسألة أفغانستان التي تعد من بين أكبر التحديات التي واجهتها حكومة محمد خاتمي وتبنيه النهج الاصلاحي مع الو.م.أ. فكلا من الو.م.أ وإيران عارضا حكم طالبان ودعم تأسيس حكومة مستقرة عاصمتها كابول علاوة على التداعيات الأمنية التي واجهتها إيران منها مكافحة قضية المخدرات ونزوح اللاجئين وانعدام الأمن على الحدود كدولة مجاورة لها.[2]

تم إشراك إيران كطرف في المحادثات الرباعية سنة 2016 بقيادة روسيا بشأن افغانستان بمعية الصين والهند وباكستان .مع العلم أن الموقف الرسمي الإيراني الذي يدعي مكافحة حركة طالبان والحرص على استقرار وأمن البلد غير أنها ظاهريا تدعمها عسكريا لكي تتحول إلى شريك فاعل في محادثاتها،وذلك بحكم المصالحها الاقتصادية التي تجمعها مع أفغانستان وتتمثل هذه المصالح في محاولة دخول أسواقها والظفر بمشروع خط الغاز الذي يربط بأراضيها مع باكستان والهند.

ومن ناحية أخرى تلعب طهران بورقة طالبان ودعم تمردهم عن طريق تدريب مقاتليها في بعض الاكاديميات العسكرية التابعة لها حتى تثير القلاقل للوجود العسكري الأمريكي ودفعه لمغادرة الأراضي الأفغانية حتى تؤمن حدودها،ويفسح لها المجال للعب دور الموازن بين العرقيات في

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.79.

[2] عليرظا نادر وآخرون ،**النفوذ الإيراني في افغانستان –الاثار المترتبة على انسحاب افغانستان**–مركز سياسات الدفاع والأمن الوطنيRAND،كاليفورنيا،2014،ص.10.

أفغانستان من خلال التدخل لدعم العرقية الطاجيكية التي تتحدث باللغة الفارسية ودعم تمثيل أقلية الهزارة في المجالس السياسية والإدارية .

ثالثا–التواجد العسكري في دول الخليج واسيا الوسطى:

يتواجد في جنوب إيران الأسطول البحري الأمريكي في مياه الخليج الفارسي مدعوم أيضا بالقواعد العسكرية متواجدة في الكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ،كما تتواجد بالشمال القوات الأمريكية في اذربيجان وجمهوريات اسيا الوسطى .مع العلم أن لإيران خلافات وأزمات مع هذه الدول (باكستان،تركيا وأرمينيا وأذربيجان وجيورجيا).[1]

فحسابات إيران النووية جعلتها تسعى إلى تحقيق مصالحها الإقليمية،فقد صرح الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر صالحي:"**إن أهمية مكانة إيران في المنطقة واضحة،وهي تملك المفتاح الذهبي في المنطقة وهذا المفتاح يتمثل في أهمية الموقع الجيواستراتيجي لإيران** ".

إذ تتمثل الدولة الوحيدة التي تتمكن من الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وجنوب ووسط اسيا وبحر قزوين والخليج الفارسي والبحار المفتوحة إضافة إلى موقعها ،فإن لإيران احتياطي نفطي مهم لها يسمح لها أن تكون مركز مؤثر في السياسة النفطية الأمر الذي ساعدها على غزو السوق العالمية ومنه فإن لها المفتاح في الموقع والموارد وأيضا في السياسة.[2]

الفرع الثاني–الانتشار النووي في المنطقة:

تحاط إيران بدول نووية تتمثل في روسيا وباكستان وإسرائيل والهند وهذه الدول تعد من بينالدول الطموحة التي تسعى الى ابراز واستعراض مدى قوة اسلحتها وصواريخها.ولذلك فإن ايران تسعى هي الأخرى إلى التسابق معها،وموازنة هذه القوى بامتلاك السلاح النووي غير أن امتلاك هذه البرامج النووية وسط هذه الدول،ينجر عنه لا محالة الانتشار النووي والتعامل بمنطق الريبة والشك في التعامل بين هذه الدول .

[1] Bradely L.Bowman,op.cit,p.633

[2] Amin Tarzi,op.cit,p.07

أولا–تموقع إيران ضمن منطقة الانتشار النووي

يعتبر السباق نحو التسلح من بين الخيارات التي تلجا إليها الدولة لتحقيق مصالحها وأهدافها وتدارك التهديدات المحتملة التي تواجهها،وعليه فإن خيار تقوية قدراتها العسكرية بتطوير السلاح النووي لا يقتصر على مصالحها وقدراتها الوطنية فحسب ،وإنما بالنظر إلى قدرات ومصالح الخصم وعليه فإن معادلة السباق نحو امتلاك السلاح النووي تأتي ضمن تصورات الدولة نحو قدرات الدول الأخرى. [1]

يطرح الأمريكي **سكوت ساغان Scott Sagan** إشكالية تتمحور حول ما هي أسباب الانتشار النووي وقدم خمسة تفسيرات لها تتمثل فيما يلي:[2]

أ–تسعى الدول إلى امتلاك السلاح النووي لمواجهة التهديدات الأمنية باعتبار أن الجانب الأمني مهم لاستعراض التفوق العسكري أو على الأقل فرض ميزان القوة في العلاقات الدولية.

ب–إن الديناميكيات التنظيمية الداخلية أكثر أهمية من التفسيرات الدولية المتعلقة بقرارات الانتشار.

ج–تقييد الانتشار النووي يكون نتيجة للمعايير الدولية الناجمة عن أنظمة معاهدة عدم الانتشار النووي.

د–تتفاعل الحوافز والعوائق الخارجية مع الفواعل المحلية مثل الاندماج العالمي ،الهيكل والاقتصاد السياسي الداخلي.

هـ–الدول التي تتمكن من الوصول إلى التكنولوجيا النووية ستكون أكثر احتمالا لامتلاكها الأسلحة النووية.

وعليه فإن الهاجس الأمني يعتبر من بين الأولويات التي تدفع الدول إلى التسابق نحو امتلاك السلاح النووي،وأن رغبة الدول في صنع الأسلحة النووية تنتج عن حاجتها ورغبتها في مواجهة

[1] Karsten Frey,**elite perception and biased strategic policy making :the case of India's nuclear build-up**,Ruprecht-Karls-Universitat Heidelberg-der Fakultat fur wirtshafts und socialwissenschaften,p.14

[2] Kate Davidson,**contemporary perspectives on nuclear proliferation**,working papers ,number 2012-2,UNE business school faculty of the professions –University of New England 2012,pp.21-22

التحديات التي تهدد بقائها ،فكلما ارتفع مستوى التهديد كلما أدى إلى ازدياد احتمال امتلاك السلاح النووي لدى الدولة ومنه فإن الانتشار يولد الانتشار ما يؤدي إلى خلق الدومينو النووي .

إذ كتب **ساغان** ما يلي:"**على الرغم من أن الأسلحة النووية يمكن أن تكون عامل ردع ضد التهديدات العسكرية التقليدية أو الحديثة أي تعتبر وسائل قسرية بهدف إحداث تغييرات على الوضع الراهن ،فإن ردود فعل الدول على التهديدات النووية الناشئة تكون من خلال الانتشار النووي**"[1]

حيث تعتبر ظاهرة التسابق على امتلاك السلاح كظاهرة عسكرية صناعية وسياسية وإستراتيجية وتمثل نتائجها في دخول الدول في تنافس دائم واستعراض قوتها العسكرية وإظهارها لدى الخصم وتكون هذه الاستعراضات إما من خلال تحديث وتطوير الأسلحة والمعدات الحربية والصواريخ الباليستية وكذا الاستعداد للدخول في حروب مع أي دولة وهي كوسائل قسرية.

أو إما باستيراد أحدث الأسلحة و رفع درجة الإنفاق العسكري مما يؤدي إلى الدخول في المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية مع الدول الإقليمية المجاورة ،خاصة في حالة عدم وجود ماسماه مورتان **كابلان Mortan Kaplan** بمنظمات الحركة ومن هنا تدخل الدول في تعاملاتها مع بعضها البعض بمنطق المصلحة والأنانية بسبب غياب الهيراركية في النظام الدولي يقابله الفوضوية .

وعليه فالأمن القومي الإيراني مهدد بالبرامج النووية التالية:

1-البرنامج النووي الإسرائيلي:حيث تعتبر إسرائيل من بين الدول التي رفضت الانضمام والتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة بتاريخ 1968 مبررة رفضها بمجموعة من الحجج وهو أنها دولة تنتمي إلى بيئة غير أمنة وهشة وأيضا مهددة من دول تعتبرها عدوة لها تسعى إلى تغيير الوضع الراهن وتبني استراتيجيات لقلب ميزان القوى لصالحها ومنها إيران.[2]

فالإستراتيجية النووية الإسرائيلية مبنية على مجموعة من الأسس منها:

[1] Nuno P.Monteiro y Alexandre Debs,**the strategic logic of nuclear proliferation**,prepared for presentation at the Princeton international relations,faculty colloquin,september 29,2013,p.03

[2] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.90

أ-**مبدأ بيغن للحرمان:**بمعنى أن هدف اسرائيل يكمن في إجهاض جميع محاولات الدول في المنطقة التي تنتمي إليها إسرائيل من امتلاك الأسلحة النووية واعتماد أسلوب الضربات الاستباقية،حيث أن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي يرفض وجود توازن نووي إقليمي معادل لإسرائيل التي تعطي الأولوية والأفضلية لها.[1]

ب-مبدأ التعتيم أو التضليل النووي:تعتمد اسرائيل أسلوب التعتيم أو الغموض النووي المتعلق بقدراتها النووية ورفض اعطاء معلومات صحيحة حولها،حيث أصدرت سنة 1963 مذكرة إلى وكالة الاستخبارات المركزية بعنوان :"**النتائج المترتبة على اكتساب إسرائيل للقدرة النووية**"،حيث يقول فيها أن سياسة إسرائيل تجاه جيرانها قد تصبح أكثر حدة كما أنها تسعى لاستغلال الحرب النفسية حول قدراتها النووية منها خلق سياسة التخويف تجاه الدول العربية ومنعهم من إثارة المشاكل على حدودها.[2]

ساهمت الو.م.أ بشكل كبير في تكريس سياسة التعتيم وإجراء مفاوضات سرية مع اسرائيل حيث توجت هذه المفاوضات السرية بالتوقيع على اتفاقية غولدا مائير-نيكسون سنة 1969 بشأن حيازة إسرائيل للسلاح النووي وتم على إثرها منحها الضوء الأخضر لبناء مفاعل ديمونة كما ساعدتها على وتصميم مفاعل **ريشبون لبزيون** والموافقة على بناء مفاعل **ناحال سوريك** عام 1955 .حيث بررت على أن هذا المشروع هو مخصص للأغراض السلمية و أنه موجه خصيصا لأغراض البحث العلمي والصناعي ،إلى أن غيرت الإدارة الأمريكية من مواقفها تجاه هذا المفاعل بأنه يهدف لأغراض عسكرية وليست علمية بحتة حيث كثفت من ضغوطاتها على إسرائيل من أجل وقفه في حين كان رد فعل هذه الأخيرة هو تبني سياسة التسويف والمماطلة تجاه أمريكا ومحاولة إعطاء معلومات خاطئة لعلمائها أثناء زيارة مفاعل ديمونة عام 1962.

ج-مبدأ الاستعداد لأسوأ الحالات (عقيدة شمشون):أو ما تسمى بإستراتيجية العقرب "علي وعلى أعدائي أي في حالة انهزام إسرائيل أو أنها مهددة بخطر زوالها ،فإنها تقوم بجميع الحالات بإبراز

[1] صفاء خليل كاظم ،البرنامج النووي الاسرائيلي :الدوافع والاتجاهات والمضامين والسيناريوهات المستقبلية،**مجلة جامعة جيهان** -اربيل العلمية-كلية القانون والعلاقات الدولية والدبلوماسية ،المجلد رقم -01- العدد 01،حزيران 2017،ص.

[2] افنير كوهين،**اسرائيل وابتكار التعتيم النووي** ،تقرير موجز بعنوان المسألة النووية في الشرق الأوسط،مركز الدراسات الدولية والإقليمية ،كلية الشؤون الدولية والإقليمية بجامعة جورجتاون بقطر2012،ص.18.

سلاحها وقدراتها النووية ضد الطرف الخصم ،وتكون النتيجة تحطيم أو القضاء على جيرانها العرب وعلى نفسها في نفس الوقت،وهنا تتبنى إسرائيل أسلوب "الدولة الانتحارية" أو أسلوب "الدولة المجنونة".[1]

د-مبدأ عدم الاعتراف بمبادئ وقوانين مكافحة الانتشار النووي:أي رفض نظام التفتيش الدولي والرقابة على أنشطتها النووية ومعارضة نشاط الوكالة الدولية للطاقة النووية،حيث لا تعترف به معتبرة إياه على أنه نظام فاشل ومضيعة للوقت والجهد علاوة على عدم فعاليته وأهميته .

أشارت دراسات أعدها معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية بجامعة جورجتاون الأمريكية أنه يمكن لإسرائيل نشر أكثر من 30 سلاح نووي خلال مدة تقدر بعشر ساعات،كما يمكنها أن تعزز ترسانتها النووية ب 80 قنبلة نووية ورؤوس ذرية ذات قدرة تدميرية،والقنبلة النيوترونية التي لها القدرة على قتل البشر دونما تدمير البنى التحتية للمدن باستخدام الأشعة.[2]

فمع استمرار التعنت الإسرائيلي المتمثل في عدم الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي من خلال رفض الموافقة على الانضمام والتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي .فإن تجسيد عمقها الإستراتيجي المتمثل في ضرورة تأمين حدودها وفرض قيام دولة اسرائيل وديمومتها وتثبيت كيانها وردع خصومها وكذا التفرد بمصلحة الرغبة بالتفوق العسكري الذي يكون مرهونا بامتلاك ترسانة نووية.

2-البرنامج النووي الباكستاني:تمكنت باكستان من تطوير برنامجها النووي بهدف خلق حالة من التوازن النووي مع الدول المتنازعة ضدها ومنها الهند وخلافها حول مسألة السيادة على اقليم كشمير،إذ أن سلاحها النووي لا يؤثر على استقرار البلدين بل على كل الدول الإقليمية المجاورة لها على غرار إيران وإسرائيل مما أدى ألى خلق نوعا من التسابق ويكون محفزا لدول أخرى بامتلاك

[1] صفاء خليل كاظم،مرجع سابق الذكر،ص.65

[2] إسراء شريف كعود،**التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الاوسط** ،**مجلة دراسات دولية** ،كلية التربية للبنات (بغداد) العدد الخامس والأربعون،ص.26

السلاح النووي ،وإبراز مدى قوتها في استعمالها الأمر الذي يؤدي إلى خلق نوعا من المعضلة الأمنية وحالة من الريبة والشك بين هذه الدول.[1]

3-البرنامج النووي الهندي:لإيران مخاوف من تطوير الهند لبرنامجها النووي وتعتبره تهديدا مباشر لأمنها القومي ،خاصة في ظل الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي إلى الهند **شمعون بيريز** سنة 2002 وأعلنت الخارجية الإسرائيلية أنها تسعى إلى تعزيز تحالفها الإستراتيجي مع الهند ضد الإرهاب،والمقصود هنا بالإرهاب هي إيران اتهامها في دعم المنظمات الإرهابية حزب الله اللبناني وحركة حماس ودعمها ماليا ولوجيستيا،فقد أدى هذا التصريح إلى خلق نوعا من التوتر في العلاقات الهندية الإيرانية.[2]

وعليه بالنظر إلى التحديات الإقليمية التي تهدد الأمن القومي الإيراني المتمثلة في الخلافات مع الدول الجوارية مع كل من تركيا،أفغانستان،العراق،وباكستان وحتى نزاعاتها الحدودية مع الدول الخليجية ومنها الإمارات العربية المتحدة،كما أنها تتموقع وسط الدول النووية،علاوة على توتراتها المستمرة مع الو.م.أ .

فإن لإيران إستراتيجية دفاعية لحماية أمنها القومي تعمل على إدراك الفرص والتهديدات ،وقد صرح نائب وزير الدفاع الإيراني محمد الشافعي رود صاري أن:"**لإيران استراتيجية دفاعية متنوعة لمقاومة التهديدات من القوى الخارجية ومنها الو.م.أ ،كما أن القدرات والقوات الدفاعية هي ملائمة بشكل كامل على المستوى الإقليمي لمواجهة مختلف التهديدات**"[3]

فترتكز الاستراتيجية الدفاعية على التخصيص العسكري وتعزيز القانون والمخابرات والحفاظ على الاستقرار الداخلي ووحدة الدولة والدفاع عن الوطن ،كما أن الهدف المحوري في العقيدة العسكرية الإيرانية هو الاعتماد الذاتي والاستقلالية في قدراتها الدفاعية ورفع نفقات التسلح التي تهدف إلى الانقاص من تبعيتها نحو الخارج،والتخفيف من أثار العقوبات المفروضة عليها.

---

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.1051

[2] المكان نفسه.

[3] Frederic Wehery and others **,dangerous but not omnipotent,exploiting the reach and limitations of Iranian power in the middle East** ,prepared for the United States Air of forces RAND ,library of congress cataloging in publications data ,2009,p.40

إن التصور الأمني الإيراني وراء تطوير البرنامج النووي يأتي على ما تشهده المنطقة من حالة اللاستقرار الناتجة عن تواجد عديد القوى النووية المحاطة بإيران وعلى رأسها اسرائيل وباكستان والهند علاوة على تواجد نوعا من الحصار الأمريكي العسكري المتمثل في غزو العراق وأفغانستان والذي زاده أيضا وجود عديد القواعد العسكرية في دول الخليج واسيا الوسطى .

حيث تتفق إيران مع بعض الدول في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي معها وفتح أسواقها لها من اجل المزيد من الاستثمارات على غرار الهند وباكستان التي تعتبر من بين اهم الدول المجاورة لحدودها غير أن هذا التعاون لا يخفي وجود خلافات جوهرية تتمثل أساسا في التخوف من تطوير مختلف برامجها وتجاربها النووية الأمر الذي يدفع إيران بالدرجة الأولى الى التحرك هي الأخرى بالمنظور الأمني كرد عليها.

المطلب الثالث–البرنامج النووي في منظور العقيدة الاستراتيجية الإيرانية

للبعد الاستراتيجي دور في تطوير أهداف إيران النووية باعتباره خطة طويل المدى،تدخل ضمنه العديد من الإستراتيجيات تهدف في الأخير إلى الحفاظ على مصالحها خاصة في ظل وجود نظام المساعدة الذاتية في نظام فوضوي افقي يشمل على دول لها توجهاتها في السياسة الدولية.ويرى ساغان **Sagan** أن أهداف العقيدة الاستراتيجية لإيران لتطوير طموحاتها النووية تتمثل في تحقيق الردع **Deterrence** وضمان الحد الأقصى من البقاء **Survival**.

الفرع الأول–الردع النووي

يعرف الردع على أنه منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها أو بصورة عامة منعها من العمل أو الرد.في حين عرفه الجنرال **اندريه بوفر أنه :"منع دولة معادية (خصم) من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها او بصورة عامة منعها من العمل او الرد ازاء موقف معين."**[1]

[1] هشام محمد الاقداحي،**العلاقات الاستراتيجية الدولية**(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة)ص.530

كما يعرف على أنه صراع الإرادات بعيدا عن استخدام القوة العسكرية أو الأسلحة على الرغم من التواجد الفعلي لاستخدامها ضد الطرف الأخر .غير أن الهدف يتمثل في التأثير على إرادة الخصم من خلال دفعه للانصياع لإرادته وإقناعه بجدية التهديد باستخدام الأسلحة النووية في مواجهته.[1]

يرى الواقعيون أن هدف الدولة في امتلاك الأسلحة النووية حينما تعتقد الدولة أن أمنها مهدد وتبحث لإنقاص هذه التهديدات من خلال امتلاك الرادع النووي،ومثلما يركز الواقعيون على مفهوم الأهداف الدفاعية فإنهم يعترفون أن الدولة ترغب بتطويرها للأسلحة النووية إلى أغراض هجومية.

وعليه تطبيقا للنموذج الأمني الذي أتى به ساغان على الحالة الإيرانية فإن إيران تتواجد ضمن بيئة تشهد اضطرابات أمنية وبالنظر إلى محيطها الجيوسياسي ،حيث أنها محاطة بدول تملك أسلحة نووية والمتمثلة في باكستان وإسرائيل والهند .كما أنها تتواجد ضمن منطقة تشهد تواجدا عسكري مكثف في كلا من العراق منذ احتلالها سنة 2003 ،وفي أفغانستان وكذلك في دول الخليج التي تربط بينها وبين الو.م.أ اتفاقيات عسكرية وكذا دعمها العسكري لكلا من أذربيجان وباكستان.[2]

فسعيا منها لتعزيز موقعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وتحكمها في مضيق هرمز كممر عالمي مهم،فان إيران تعمل على تقوية قدراتها الدفاعية التكتيكية العسكرية كقدرات ردعية لمواجهة مختلف التهديدات الاقليمية والدولية من جهة،ومن جهة ثانية تحاول لعب دور محوري واستراتيجي في منطقة الخليج باعتبارها منطقة تقع تحت نفوذها وربط أمنها بأمن هذه الدول علاوة على محاولة تعزيز دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين واسيا الوسطى وجنوب غرب اسيا.

أولا–ردع إسرائيل

ردع إيران لإسرائيل يتجاوز الردع التقليدي الذي تستخدم فيه الأسلحة التقليدية ،فالردع النووي يتمثل في التهديد أو التلويح باستخدام السلاح النووي باعتبار عدوها الأول حسب الخطاب الرسمي لعدة مسئولين وقادة إيرانيين.ويمكن الاستدلال في خطاب للرئيس الإيراني الأسبق محمود نجاد الذي

[1] مصباح عامر،**نظرية العلاقات الدولية–الحوارات النظرية الكبرى**(القاهرة:دار الكتاب الحديث،2008) ص.57

[2] Volker Perthers,**ambitions and fear :Iran's foreign policy and nuclear program**,survival,vol 52,n°03,june-july 2010,p.p 97.99

صرح أن إسرائيل ينبغي أن تنزع من الخريطة وفي ديسمبر سنة 2000 صرح علي خامنائي :**أنه يجب على إسرائيل أن تخترق من الأساس وينبغي أن تختفي من على وجه الأرض**[1].

كما صرح سنة 2004 :"**ليست دائما الاستعدادات العسكرية لأجل الحروب.فالهدف للتحضير العسكري هو من أجل إخافة وزرع الرعب في أعدائنا المحتملين**"،فإيران تعتبر الردع النووي من بين ركائز عقيدتها الدفاعية وتطويرها للصواريخ الباليستية ،كما صرح قائد قوات الحرس الثوري محسن رزاي أن:"**ايران تملك أحسن الوسائل لتمارس الرد المناسب في حالة الاعتداء يأتي من إسرائيل** "[2]

ومن هنا فإن الخطاب السياسي الرسمي الإيراني يعكس نوعا من الكراهية ونفي الشرعية عن إسرائيل وتتبعها بتعزيز القوات العسكرية،وإبراز الاستعراضات العسكرية ومحاولة مسحها من الخريطة حيث تم في سنة 2007 اثناء انعقاد مؤتمر انكار محرقة الهولوكست لمناهضة اسرائيل في طهران.

ففي عام 2001 دعا الرئيس الأسبق **علي أكبر هاشمي رافسنجاني** على أن تأسيس الكيان الصهيوني يعتبر أسوا حدث في التاريخ وأن العالم الإسلامي يملك ترسانة نووية عسكرية لتدميرها ،في حين صرح القائد الأعلى اية الله علي حسين خامنائي :"**أن إسرائيل ورم سرطاني ينبغي اقتلاعه**".[3]

حيث تعتبر إيران مدى أهمية عامل الردع والتهديد لفرض منطق القوة ضد إسرائيل باعتبارها الطرف الخصم وعلى أنه في حالة ما استخدمت اسرائيل أي هجوم عليها،فإن ذلك سينتج عنه رد فعل انتقامي ينجر عن تدمير لجميع قدراتها النووية،وعليه فإن الهدف هو محاولة التأثير على إرادة الطرف الأخر(الخصم) لكي لا يلجأ إلى استخدام هجوما عليها ويتطلب ذلك توفير قوة نووية هجومية لها القدرة على تدمير أغراض العدو.[4]

---

[1] Steve R.David,**armed and dangerous why a rational nuclear Iran is an unacceptable risk to Israel**,the Begin –Sadat center for strategic studies ,mideast security and policy studies ,n°104,november 2013,p.09

[2] Bruno Tertais,**les limites de la dissuasion** ,fondation pour la recherche stratégique-Paris,22 Janvier 2009,n°3,p.10

[3] Gerald M.Steinberg**,Iran in the Israeli threat perception** ,Marine corps university Quantico,Virginia 2009,pp.71-72

[4] زرقين عبد القادر،**تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية**،اطروحة الدكتوراه في القانون العام ،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،2014-2015،ص ص.47-48

فباعتبار أن الردع يحافظ على ميزان القوى على المستوى الاقليمي والدولي بمعنى أنه مظهر يسمح لإيران بمضادة والتصدي لجميع التهديدات المحتملة من طرف قوة تعتبرها عدوة لها ،والحفاظ على سيادتها ووحدتها الترابية من خلال الردع،علاوة على تطويرها لقدرات عسكرية كبيرة لمضادة قدرات العدو.[1]

يرى شاهرام شوبين أن إيران تبنت منذ سنة 2006 استراتيجية الردع بالإنكار ،وعرف **غلين سنايدر Glenn Snyder** على أن الردع بالإنكار يتحقق بالقدرة على إنكار الطرف الأخر من تحقيق أي مكاسب عن طريق ردعه.[2]

حيث يرى شوبين أن الردع يعد شكل من أشكال الدفاع العميق .فمنذ حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل ،كان القادة الإيرانيون يلجئون إلى الدفاع الفسيفسائي أي هو الدفاع المتعدد الجبهات والطبقات يستنفذ من العمق الإستراتيجي الإيراني ويضمن للمعتدي القليل من المكاسب لعرقلة مقر القيادة والرقابة وإعاقة خياراته ومنح الاستقلالية للميليشيات الإقليمية لتقرير كيفية مواصلة دفاعها(حزب الله وحركة حماس) ويأتي الهدف هنا من إنكار أهداف المعتدي ذات القيمة العالية فضلا عن إنكار أي نجاح واضح من القصف. كما أن إطالة الصراع هو نوع أخر من أنواع الإنكار ،اي النصر السريع ولذلك أعيد تنظيم قيادة الحرس الثوري.[3]

فإستراتيجية إيران تقوم بالدرجة الاولى على الردع بالعقوبة والقدرة والاستعداد للرد سواء بالصواريخ والوسائل غير التقليدية واستعدادها لتكبد أعباء التكاليف.وقد تعززت هذه التصريحات بإعلانات المتكررة للقادة الإيرانيين على أن إيران مستعدة للرد على أي هجوم من خلال استهداف الخصم،وأهداف خارج المنطقة وإطالة أمد الصراع من أجل زيادة تكاليف المعتدي وثبت ذلك في حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل .[4]

[1] Frederick Strain,**discerning Iran's nuclear strategy :an examination of motivations ,strategic culture and rationality** ,Air war college –Air university ,Maxell in air force base ,Alabama ,15 April 1996,p.08
[2] Paul K.Davis,toward **theory for dissuasion(or deterrence) by denial :using simple cognitive models for the adversary to inform strategy** ,RAND ,NSRD,January 2014,working paper ,p.01
[3] Shahram Chubin,**command and control in a nuclear armed Iran** ,in collaboration with the atomic energy commission,January –February 2013,IFRI security studies ,proliferation papers ;no°45,p.15
[4]Shahram Chubin op.cit,p.15.

يرى برنارد برودي **Bernard Brody** أن الأسلحة النووية أصبحت حاليا تمثل عصرا جديدا طوى الإستراتيجيات والخبرات والأسلحة التقليدية السابقة،وقلل من شأنها وطرح استراتيجية فعالة وحيدة في العصر النووي وهي استراتيجية الردع[1] .حيث أصبحت حاليا الأسلحة النووية تمثل كأداة للردع وخلق التوازن الاستراتيجي ،كما أصبحت تلعب دورا كمكسب لمواجهة الخصم والتأثير على قدراته وإمكانياته.

كما أن الرغبة الإيرانية لإعادة بناء وتطوير قدراتها التسلحية ومنها الصواريخ البالستية يدخل في نطاق السياسة الهجومية لتأسيس دولة قوية ،أو على الأقل الاعتراف بها كقوة مهمة في المنطقة لها القدرة على ردع اسرائيل والو.م.أ والتصدي للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.[2]وقد اطلقت طهران مناورات عسكرية سنة 2021 من طرف الحرس الثوري قرب منشأة بوشهر النووية شملت تمارين الحرب البيولوجية باستعمال صواريخ ارض،جو وتم تشغيل انظمة دفاع جوي من السفن.

على الرغم من الخطاب الرسمي الذي يركز على العداء ضد إسرائيل ونفي الشرعية عنها باعتبارها ورم سرطاني ينبغي اقتلاعه. غير أنه لا يمكن إنكار وجود علاقات سرية بين إسرائيل وإيران ولا أدل على ذلك من تسريبات العديد من الدراسات الإسرائيلية التي أكدت ذلك.

يقول **افرايم كايم** وهو أحد الخبراء في مجال الاستخبارات الإسرائيلية في دراسة له مكلفة من طرف وزارة الدفاع الإسرائيلية أن إيران لا تعتبر إسرائيل العدو الأول لها من الناحية العملية على الرغم من الخطاب السياسي الرسمي الذي يؤكد على عدم شرعيتها،غير أن الإستراتيجية الإيرانية تقوم على المصالح وتبدي مدى أهميتها ومحوريتها كقوة إقليمية في منطقة الخليج.

كما نقل معهد **Omedia** أن لإيران تحالف إستراتيجي مع إسرائيل وأن هذه الأخيرة لا تشكل خطرا عليها ،بل بالعكس تعتبر مكسبا لها لدعم صورتها إعلاميا وتحقيق أهدافها تحت غطاء معاداة إسرائيل وتهديدها.

---

[1] عبلة مزوزي،**استراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الاقليمي والدولي بعد نهاية الحرب البادرة–دراسة حالة إيران** اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة باتنة1،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017–2018،ص.64.

[2] Thomas Galasz Nilson ,**what can Iran again by having a nuclear weapons program that threatens to destabilize security in the Middle East ?,**institute for security and Danish institute for international studies ,Royal Danish defence college-Copenhagen Danemark,p.13

أما معهد جيف الإسرائيلي للدراسات السياسية فقد تحدث في إحدى تقاريره أن هناك تحالف اسرائيلي–إيراني والذي تجسد فعليا أثناء الحرب العراقية الإيرانية.حيث دعمت إسرائيل الموقف الإيراني والسماح لها بالتحليق فوق الأراضي العراقية ودعمها لقصف مفاعل اوزيراك ،علاوة على الصفقات المبرمة معهاأثناء الحرب التي فاقت 500 مليون دولار مقابل استفادة إسرائيل من مبيعات النفط.

ذكر مؤلف التحالف الغادر **Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States** ل:**تريتا بارسي Trita Parsi** ،أن العداء الإيراني–الإسرائيلي هو ظاهري يخفي وجود علاقات سرية بين الطرفين خصوصا في فترة حكم الشاه الذي تبنى سياسة الازدواجية المحسوبة أي الترحيب بإنشاء إسرائيل كدولة،ومن جهة أخرى توخي الحذر من سياسة الدول المجاورة وخصوصا منها الدول العربية.

حيث يعبر الصراع عن وجود اختلافات دينية وإيديولوجية واستخدامها كورقة للترويج الإعلامي فالطرفين يشتركان في مصالحهما التوسعية وعلى مر السنين اشتركا الطرفان في تمويل خط الأنابيب النفطي ودعم التمرد الكردي في العراق وسهل الشاه هروب الآلاف من العراقيين اليهود. فإسرائيل تسعى إلى توسيع كيانها على حساب الدول العربية المجاورة والظفر بتطبيع العلاقات مع هذه الدول،في حين أن إيران طموحاتها التوسعية تأتي منذ عهد الحضارة الصفوية الفارسية وقد جاء الكاتب بمؤلفه من خلال مقابلات جمعته بكبار صانعي السياسة من الأمريكيين والإسرائيليين والإيرانيين .

كما يذكر المؤلف عن أن مساعدات إسرائيل لإيران تجسدت من خلال تقديمها لخبرة في مجال الزراعة والاستخبارات والتخطيط العسكري وتعليم الطيارين الإيرانيين والجنود وتدريبهم والدليل على ذلك بالرغم من الخطاب الرسمي الخميني الذي يكن العداء لإسرائيل ونزع الشرعية عنها ،فقد عقد صفقة سرية لشراء الأسلحة وما الخطاب العدائي سوى مجرد كلمات .

ثانيا–ردع القوى الدولية ومنها الو.م.أ

تقع إستراتيجية ردع الو.م.أ ضمن دائرة الخصوم الدوليين،على اعتبار أن هذه الأخيرة صنفتها ضمن الدول الراعية للإرهاب أو الدول المارقة.[1]وهو الذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.29

الابن في يناير 2006،يهدد فيه الدول المعنية "**إيران،العراق،كوريا الشمالية**"بالعمل العسكري الوقائي لتدمير البرنامج النووي الإيراني والعراقي والكوري والذي جاءت بما يسمى الحرب الوقائية أو انتهاج الضربة الاستباقية لدرء الخطر قبل وقوعه.[1]

ويمكن الاستناد إلى خطاب الرئيس الأمريكي بوش الابن حينما قال:"**هدفنا الثاني هو من أجل منع الأنظمة من تمويل الإرهاب لتهديد الو.م.أ أو أصدقائنا وحلفاؤنا بامتلاك أسلحة الدمار الشامل..فإيران بأسلوبها العدائي تدفع بامتلاك الأسلحة وتصدير الإرهاب فمثل هذه الدول وحلفاؤها تشكل محور الشر تتسلح لتهديد السلم الدولي بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل،فهذه الأنظمة تشكل خطرا كبيرا وهي تدعم الارهابيين بالأسلحة**".[2]

وقد حدد أنطوني لايك في تصنيفه لمعايير الدولة المارقة في نقاط رئيسية وهي نفس المعايير المحددة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2002 وهي:[3]

-مساندة الإرهاب الدولي.

-سعيها لاكتساب أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستعمالها.

-القمع الذي تمارسه هذه الأنظمة ضد شعوبها داخليا.

-مناهضة سياسة الو.م.أ في العالم.

وعليه فالو.م.أ ترى أن امتلاك إيران للبرنامج النووي سينجر عنه تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وإسرائيل وبالتالي يؤثر على ميزان القوى الإقليمية في المنطقة.كما يمكن لإيران أن تبرر استعمالاتها السلمية للطاقة النووية لكي تحولها للأغراض العسكرية.

---

[1] James Dobbins,and others,**coping with a nuclearizing Iran**,RAND,national security ,2011,Santa Monica,p.07

[2] President Bush,**west point,the national security strategy of the United States of America** ?New York,01 JUIN 2002

[3] عمر محوز،**الإستراتيجيات الأمريكية في الإدارة بالأزمات وأثرها على الأمن والاستقرار الدوليين** ،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية،جامعة وهران 02 محمد بن أحمد،السنة الجامعية:2017-2018،ص.159.

في حين ترى إيران أن عامل الردع يعتبر كهدف من أهدافها الاستراتيجية و يحقق لها عدة مكتسبات وهو تعزيز لمكانة دولية في منطقة الشرق الأوسط من خلال لعبها دور محوري في القضايا الإقليمية وإشراكها كفاعل رئيسي.علاوة على تمكنها من ردع الخصوم الإقليميين من خلال تبنيها أي هجوم محتمل وهذه القوى الإقليمية تتمثل في إسرائيل باكستان،الهند السعودية وتركيا .كما يجعلها أيضا كقوة ردع عالمية لقيادة منطقة الشرق الأوسط.

وعليه يمكن القول أن العمق الإستراتيجي الإيراني ينطوي على أبعاد بعيدة المدى،وهي الإستراتيجية الهجومية من خلال تكثيف الاستعراضات والاستعدادات العسكرية لعناصر قوتها الردعية–الهجومية أمام القوى الدولية والإقليمية ،علاوة على محاولة فتح المعارك على عدة جبهات كمحاولة لإشغال الخصوم،بل وحتى التدخل في رسم سياسات بعض الدول وخصوصا منها التي تضم ميليشيات وحركات تمردية تتماشى مع المصالح الإيرانية.

الفرع الثاني–البقاء–Survival

نظرا لاعتبار إيران أن مسألة امتلاك التكنولوجيا النووية ذات قيمةأساسية ،فإنها تراهن على ذلك لضمان بقائها كدولة ذات حضارة عريقة أو كثقافة ما أو حتى كإيديولوجية،خاصة وأن لها تركيبتها العقائدية الشيعية تسعى إلى الترويج لها في بعض الدول وتكريسها كثقافة إستعلائية،ومن هنا فإنها تلعب على وتر القوة الناعمة كبديل عن القوة الصلبة العسكرية لإبراز وجودها ومكانتها.

أولا–البقاء كآلية لفرض مكانة الدولة

حيث تربط إيران في خطاباتها السياسية الرسمية بين مسألة البقاء والحفاظ على مسألة المتغير القيمي أي الدين،ففي أكثر من مناسبة بينت مدى أهمية امتلاك السلاح النووي والحصول على القنبلة النووية ومن بين الذين يدعون إلى ذلك هم التيارات المحافظة الممثلين في رجال الدين المتشددين لامتلاك القنبلة ويمكن الاستدلال بالخطاب الذي ألقاه نائب الرئيس الإيراني اية الله مهاجراني خلال المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران سنة 1992 حيث صرح :"**طالما تقوم إسرائيل بمواصلة**

امتلاكها للسلاح النووي ،فإنه ينبغي علينا نحن المسلمون التكاتف فيما بيننا لإنتاج قنبلة نووية بغض النظر عن الجهود الأممية لحظر انتشار الأسلحة النووية".[1]

فالبقاء يعتبر من بين المحركات الأساسية والقاعدية لامتلاك القوة النووية لدى إيران،بمعنى الارتكاز على الحاجة لضمان وجودها ،حيث يرى **ساغان** أن حاجة الدولة للبحث عن الأمن والبقاء يجبرها على امتلاك السلاح النووي خاصة في ظل فوضوية النظام الدولي وعدم وجود مؤسسات دولية تردعها للوصول إلى ذلك ،إذ أن الدول تدخل ضمن نظام المساعدة الذاتية **self-help system** وذلك سعيا منها إلى تحقيق أمنها وبقائها بنفسها .

يرى بول براكن **Paul Bracken** في كتابه المعنون ب:**العصر النووي الثاني** ،أن الاستراتيجية النووية الإيرانية تهدف إلى الردع والبقاء وأن التلويح بسلاحها النووي يأتي كتكريس للإستراتيجيات الآتية:[2]

أ-استراتيجية القوة الرادعة بالحد الأدنى:أي توفير أقل قدر من الأسلحة النووية حتى تتمكن بها لردع خصومها عن مهاجمتها،والحفاظ على تماسك وحدتها الداخلية من الانقسام.

ب-استراتيجية الردع الدفاعي:تتبناها إيران كأداة وذلك بالنظر إلى محيطها الجيوسياسي المتميز بالتوتر وغياب الاستقرار الإقليمي الذي يشهد حروبا ونزاعات إقليمية غذتها التدخلات الخارجية.

ج-استراتيجية الردع الهجومي:أي أنه يمكن أن تتحول استراتيجيتها من دفاعية إلى هجومية والدخول في حرب مباشرة مع الخصوم والأعداء.وتبين ذلك في التدخل الإيراني في اليمن وجعله كمسرح للتنافس الإقليمي بين دول الخليج العربي وحليفها المتمثل في الحوثيين ومحاولة دعمهم عسكريا.

د-استراتيجية الاستفزازات القصوى:أي تكمن في خلق الأزمات تهدف إلى التأثير على نفسية الخصم وخلق التواصل المعلوماتي معهم عن طريق إرسال رسائل تهديدية غير مباشرة تنبئ بإمكانية تنفيذ الضربة الهجومية وتحطيمه.

---

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.23.

[2] بول براكن،**العصر النووي الثاني:الاستراتيجية والأخطار وسياسات القوى الجديدة**،ط 1(لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2003) ص.ص 108-112

هـ-استراتيجية إبقاء الملف النووي فوق نار حامية:وتتمثل في ضرورة الابقاء على أولوية الملف النووي فوق كل اعتبار واستخدامه كورقة رابحة لمساومة القوى الكبرى في الكثير من القضايا الإقليمية.

في حين برر جون ميرشايمر **John Mearsheimer** أنه في ظل فوضوية النظام الدولي تبحث الدول عن القوة بزيادة أمنها وتسعى إلى حماية مصالحها من أجل البقاء ،فالصراع من أجل الأمن يؤدي بالدولة إلى الحفاظ على الحد الأقصى من القوة مما ينقص أمن الدول الأخرى ،و ينتج عنه الدخول في منطق الحساب الصفري **Zero-Sum Logic** (المعضلة الأمنية) فازدياد أمن دولة يؤدي إلى انتقاص أمن دولة أخرى وتهديد بقائها ،وظهور قوة نووية يؤدي إلى ظهور قوى نووية أخرى وبالتالي الانتشار يولد الانتشار النووي وتبقى الدول دائما تعيش في جو من الريبة والشك فيما بينها.

فسعي الدولة من أجل البقاء باعتمادها على منطق المساعدة الذاتية ،فإنها تحت ضغط الحاجة الأمنية تضطر للاعتماد على قدراتها الذاتية بدلا من التعاون مع الآخرين بسبب سيطرة شعور الريبة والشك نحو بعضها البعض وسعي الدول لضمان الحد الأقصى من القوة ،حيث تدخل فيما سماه جون هيرز **John Herz** بالمعضلة الأمنية أو المأزق الأمني **Security Dilemma** والذي يعني أن اجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها عادة ما تقلص أمن الدول الأخرى .والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يهدد بقاء الدولة الأخرى.[1]

مثلت الأبعاد الاستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني محل نقاش لكينيث ولتز و ساغان بجامعة كولومبيا سنة 2007 التي جاءت لدراسة التطورات الحالية لإيران والاستجابة لطموحها النووي ومواكبة الدول التي تشهد سباق نووي ،وتم طرح إشكالية تتمحور حول ما أن يمكن أن تشكله إيران مصدر للاستقرار أم نذير كارثة.

حيث أظهر ولتز تفاؤله بشأن حيازة إيران للسلاح النووي،وأنه لا ينبغي على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن تقلق من امتلاك إيران للسلاح النووي فهو يمثل فقط كوسيلة لتحقيق أمنها واستقرارها وقد بنى ولتز أطروحته بناء على الحجج التالية:[2]

[1] عامر مصباح،مرجع سابق الذكر،ص.57

[2] Scott Sagan ,Kenneth Waltz and Richard Betts , « **A nuclear Iran :promoting stability or counting disaster** »,journal of international affairs ,vol. 60 ,No .02,Spring /Summer, 2007,p.137

أ-أن الموقع الجغرافي لإيران أجبرها على امتلاك السلاح النووي،فمن ناحية الشرق تحيط بها كل من باكستان وأفغانستان المصنفتان ضمن الدول الهشة وغير المستقرة أمنيا بسبب انتشار العديد من الميليشيات وفقدان الأمن ،ومن ناحية الغرب العراق الذي له تاريخ عدائي مع إيران،علاوة على القواعد العسكرية المتواجدة في دول الخليج واسيا الوسطى.

ب-البيئة الدولية المعادية لإيران وخصوصا من طرف الو.م.أ التي تتبنى السلوك العدائي نحو إيران وضرورة تغيير سلوكها حسب توجاهاتها،في حين أن السلوك الايراني هو من أجل التغيير أي هو سلوك تعديلي بالدرجة الاولى.

ثانيا-تبني سلوك الدولة التعديلية

أي تبني سياسة تغيير الوضع الراهن وتوجيهه وفق مصالحها ،حيث أن العمق الاستراتيجي الإيراني يعتبر منطقة الشرق الأوسط كرقعة شطرنج ينبغي تعظيم مكاسبها والتقليل من خسائرها و التدخل في جميع القضايا وفق ترتيباتها ،حيث يتجلى ذلك في اختلاف الرؤية حول أمن الخليج ،فالرؤية الإيرانية ترى أن الخليج هو فارسي ولها مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كامل الدول المحيطة على ضفتيه،في حين تختلف الدول الخليجية الستة المنضوية تحت منظمة مجلس التعاون الخليجي أن أمن الخليج أصبح شأنا دوليا وينبغي ربطه بتحالفات واتفاقيات أمنية وعسكرية مع القوى الكبرى لها القدرة في الحفاظ على أمنه واستقراره.[1]

كما تلعب أيضا في ظل سياستها التعديلية على وتر نظرية الهلال الشيعي وتمتد من ايران مرورا بالعراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية الى لبنان ،ففي العراق وطدت علاقاتها مع الميليشيات الشيعية ودعمها عسكريا وسياسيا مقابل الحصول على الولاء وفي اليمن أيضا اصبح حاليا مسرح للتنافس الاقليمي خاصة في ظل الصراع بين الحوثيين المدعم من طرف ايران بحكم انتمائهم الى الطائفة الزيدية الشيعية ودول الخليج العربي والذي ظهر بقوة في التدخل العربي العسكري المسمى بعاصفة الحزم.

---

[1] ممدوح بريك محمد الحجازي،**النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 -2011**، ط 1 (الأردن دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2016) ص ص.68-69

المطلب الرابع–الأبعاد السياسية

تشمل الأبعاد السياسية في اعتبار البرنامج النووي كورقة رابحة لتحقيق الوحدة الوطنية والهيبة والفخر كما يعد أيضا عامل مؤثر للحصول على استقلالية الدولة وكفاءة قوتها العسكرية الاستعراضية مع العلم أنه من جهة ثانية يعد امتلاك السلاح النووي كمصدر خلاف على المستوى الرسمي وأيضا على المستوى الشعبي.

الفرع الأول–تحقيق الافتخار الوطني

حيث يندرج هدف تحقيق الافتخار الوطني في قناعة الشعب الايراني بانجازات الدولة وما تملكه من استعراضات عسكرية ونووية وصواريخ باليستية ومدى نجاحها،ففي جانفي سنة 2008 صرح خامنائي :"**أن كل الشعب الإيراني هو راض لقبول القوة العلمية وقوة الطاقة النووية هي حقيقة حق غير قابل للمساس** ".

وتظهر أهمية الفخر الوطني في امتلاك البرنامج النووي من حيث :

أ–البرهنة للقوى الكبرى أنها فقدت قدرتها على النفوذ في العالم حيث لم تعد تحتكره القوى الكبرى فقط.

ب–اجبار المجموعة الدولية على التفاوض مع إيران حيث يعتبر كمكسب لها و يجعلها في موقف قوة مع الدول الأخرى.

ج–يعتبر السلاح النووي كوسيلة لتقوية نفوذها أي يضمن لها مكانة في منطقة الشرق الأوسط والتأثير على ميزان القوة في هذه المنطقة.[1]

غير أن الهدف من وراء بعد الافتخار الوطني هو السعي للحفاظ على النظام الإيراني وتكريس شرعيته من خلال الحصول على أكبر قاعدة شعبية وجماهيرية خاصة في ظل التحديات الكبرى التي يعرفها الاقتصاد الإيراني منها التضخم والبطالة وانعكاسات العقوبات الدولية التي أصبحت تثقل كاهل

[1] Jean-Michel Boucheron et Jacques Myard,**les enjeux géostratégiques des proliférations** ,rapport d'information ,n°2085,la commission des affaires étrangères ,Assemblé nationale(France),p.

الاقتصاد الوطني ،ومنه فإن هذا الهدف يعتبر كعامل مهم لإلهاء الشعب الإيراني من الحديث عن الأزمات الداخلية.

الفرع الثاني–اكتساب السمعة و الهيبة الدوليين

ان امتلاك القوة النووية واستعراضها يعتبر كوسيلة أساسية لترسيخ هيبتها علاوة على وجود قوة نووية تمكنها من أن تكون ضمن دول النادي النووي ويزيد من مكانتها الدولية. مما يعزز شعورها القومي وانتمائها إلى الحضارة الفارسية خاصة وأن هذا الشعور كان محل افتخار لديها منذ عهد الصفويين مرورا بعهد الشاه وطموحاتها التي جسدت في تأسيس البرنامج النووي وانتهاء بالثورة الإسلامية علاوة على امتلاكها موروثا ثقافي وعمق تاريخي وتميزها بموقع استراتيجي مهم.[1]

أولا–تعريف السمعة الدولية

عرف هانس مورغانتو **Hans Morghenthau** في كتابه السياسة بين الأمم،أن السمعة أو البريستيج**prestige** لدى الدولة في العلاقات الدولية على أنه هدف للضغط على الأمم الأخرى من أجل أن تدخل تحت وصاية قوة واحدة تملكها،فالهيبة تمنح الدولة التي تملك الأسلحة النووية مكانة دولية وفرصة للتكافؤ أمام الدول الرئيسية الفاعلة،ومن هذا المنطلق تسعى إيران إلى تحقيق التكافؤ مع دول النادي النووي الكبرى ومع الدول الإقليمية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط التي تملك التكنولوجيا النووية وهي اسرائيل.[2]

فالغاية من ابراز الدولة لهيبتها هو من أجل استعراض القوة الحقيقية التي تمتلكها أمام الدول الأخرى ،أو التي يعتقد أنها تمتلكها ،أو ما تريده أن تعتقده الدول الأخرى بأنها تمتلكه ،وذلك بناء على مجموعة من المؤشرات والأرقام التي تبرز مدى قوة هذه الدولة نظير ما تملكه من قوات مسلحة أو إجراء تجارب نووية أو مناورات واستعراضات عسكرية.[3]

---

[1] وسام الدين العكلة،**التحدي النووي الايراني حقيقة ام وهم؟**،ص.135

[2] Frederick R.Strain,**discerning Iran's nuclear strategy :an examination of motivations** ,strategic culture and rationality ,Maxwell Air Force Base ,Alabama,15 April 1996,p.13

[3] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص31

يلقى قرار تطوير القدرات النووي جدلا واسعا سواء على المستوى الرسمي أي لدى القادة والمسئولين الإيرانيين و أيضا على المستوى الشعبي ،فعلى المستوى الرسمي أي لدى صناع القرار فإن مسألة امتلاك الأسلحة النووية تعرف خلافا بين عدة نخب أي وسط المتشددين المحافظين والإصلاحيين أو الليبراليين.

ثانيا-أهمية السمعة لدى إيران

حيث يعتبر امتلاك السلاح النووي كوسيلة للبريستيج والبحث عن النفوذ وإحياء أمجاد الحضارة الفارسية معتبرين نجاح الثورة الاسلامية هو كنموذج ودرس للعالم الإسلامي وتعتبر إيران كقوة أولى في منطقة الشرق الأوسط كما أن السلاح النووي يعد كسلاح سياسي داخلي لدعم الوحدة الوطنية.[1]

فقد رأى المرشد الأعلى علي خامنائي أن تطوير أسلحة الدمار الشامل تعتبر مناهضة للإسلام و صرح أن امتلاك الأسلحة النووية يعتبر كخطر أكبر ،ففي خطاب له أمام علماء الطاقة النووية بتاريخ 22 فيفري 2012 :"**الأمة الإيرانية أبدا وسوف لن تسعى لامتلاك الأسلحة النووية ،فليس هنالك شك من أن صناع القرار في الدول الأخرى تعارض امتلاك إيران الأسلحة النووية لأن الجمهورية الإسلامية منطقيا ودينيا ونظريا تعتبرها إثم كبير يجب تدميره**".[2]

وأن إيران لا تريد الاسلحة النووية معتبرين أن امتلاك الأسلحة تولد حالة من اللأمن مفضلين خيار المفاوضات مع المجتمع الدولي.ففي فيفري سنة 2005 صرح سكرتير المجلس الأعلى للأمن الوطني حسان روحاني أثناء سير المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي على أن :"**انتاج أسلحة الدمار الشامل ليس جزء من استراتيجية الدفاع.وإنتاج أو امتلاك هذه الأسلحة يعتبر ضد قانون الإسلام**"[3]

في حين يرى آخرون منهم احمدي نجاد ووزير الدفاع الأسبق علي شامخاني أن الضغوطات الدولية التي تهدد إيران خصوصا بعد غزو العراق والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يحتم مدى أهمية الحفاظ على السلامة الترابية ومبادئ الثورة الإسلامية حيث ينبغي تطوير الأسلحة النووية.

[1] Quentin Albert and Alexandre Liebermann,**quel role aujourd'hui pour l'arme nucléaire sur l'échiquier international ?,**les dossiers des yeux du monde .fr ,numero 2,Fevrier 2014,p.56
[2] David Morrison,**some facts about Iran's nuclear activities** ,peace and neutrality Alliance ,12 April 2012,p.06
[3] Judith S.Yaphe and Charles D.Lutes,**reassessing the implications of a nulclear-armed Iran**,institute for national strategic studies (national defense university),Washington ,D.C, august 2005,p.07

أما على المستوى الشعبي فإن قرار تطوير البرنامج النووي هو نتاج مطالب السياسة الداخلية معتبرينه مطلب مشروع ،حيث تشكل القضية النووية محل إجماع لدى الشعب الإيراني لرفع مكانة الدولة دوليا وإقليميا ،مع العلم أنه في الأوساط الشعبية يدعون إلى تبني الانفتاح والتعددية نحو العالم بدلا من التطرف والانغلاق واتخاذ الإصلاحات الداخلية.[1]

ففي استطلاعات لأراء الإيرانيين ،أجريت من طرف وكالة استطلاع الرأي للطلاب الايرانيين (ايسيا)،ونشرتها وكالة الأنباء الإيرانية (ايرنا) أن 85,4 % من الإيرانيين يؤيدون قرار دعم الأنشطة النووية معتبرينه حق طبيعي لدولة ذات سيادة ومسألة وطنية ذات فخر واعتزاز وشرف لهم خاصة في ظل العداء الذي تشهده إيران من بعض الدول.[2]

يرى تشارلز هيرمان **charles herman** أن تفاعلات الدولة في البيئة الداخلية والدولية يشير إلى وجود أربعة أنماط نظرية تتحكم في تغيير استراتيجيات الدول وسياستها الخارجية تتمثل في التغير التكيفي أي التغير المتعلق بإحدى قضايا الدولة مع الإبقاء على الأهداف الخارجية وأدواتها والتغير الهدفي بمعنى أن رسم السياسة الخارجية وتحديد أولوياتها يتم وفق لمصالح القوى السياسية المؤثرة،والمتغير الثالث هو التغير البرمجي أي يمس تغيير لسياسات وأدوات الدول دونما أن تمس الأهداف الكبرى والاستراتيجيات المتبعة.

في حين يتعلق المتغير الرابع في التغير التوجهي وهو المتمثل في حدوث تغيرات جذرية تؤثر على منحى استراتيجيات الدول وعلى تفاعلاتها مما يؤدي إلى اتخاذ أدوات وسياسات تتكيف مع هذه الأهداف،وعليه بتطبيق هذه النماذج على الأبعاد الاستراتيجية الإيرانية فإنها تتبنى سياسات تتكيف مع توجهاتها فبرنامجها النووي الإيراني على الرغم من مبرراته الاقتصادية غير أنه ينطوي على الجانب الأمني والاستراتيجي يتكيف مع الظروف الاقليمية والدولية التي تتواجد ضمنها ايران.

المبحث الثالث–البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني

[1] Shahram Chubin,**Iran domestic politics and nuclear choices** ,special studies the national bureau of Asian research 2015,Washington ,pp.301-302
[2] Michael Herzog ,**Iranian public opinion on the nuclear program** ,a potential asset for the international community ,June 2006,the Washington institute for near east policy,pp.02-03

تتوزع البنية التحتية للبرنامج النووي بين المنشآت والمواقع النووية منها الرئيسية والثانوية ،وحتى دورات الوقود النووي المتكونة من سلسلة تعدين اليورانيوم وتحويله وتخصيبه ،كما تبين فيما بعد أنها تحتوي على مجموعة الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى .

المطلب الأول–المواقع والمنشآت النووية الإيرانية

تتميز هذه المواقع التي أنشأتها باتفاقيات مع بعض الدول أن بعضها معلن عنها أي يخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاقية الضمانات النووية.غير أنه تم اكتشاف مواقع سرية بناءا على تسريبات المعارضة الإيرانية في الخارج والمتمثل في المجلس الوطني للمقاومة بالتعاون مع المخابرات الأمريكية،مع العلم أن إيران تتبنى استراتيجية توزيع المواقع والمفاعلات النووية بشكل متباعد عبر كامل أرجاء البلاد وبعضها متواجد في المناطق التي يسكنها المدنيين بهدف إبعادها عن أنظار التفتيش المعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية،و تشتمل المواقع والمنشآت على مراكز الأبحاث ومواقع التخصيب وأيضا مفاعلات نووية ومناجم اليورانيوم .

الفرع الأول–المنشآت النووية الرئيسية

وهي مجموعة المنشآت التي تساهم بشكل كبير في دعم الطاقة النووية ومنها مجمع أصفهان للتكنولوجيا النووية ومجمع بوشهر وأيضا محطة ناتانز ومركز طهران للبحوث النووية.

أولا –مجمع أصفهان للتكنولوجيا النووية:يعد هذا المجمع الموقع الرئيسي لبرنامج الأسلحة النووية تم تأسيسه ليكون أكبر مركز للأبحاث التكنولوجيا النووية وذلك لتوظيفه أكثر من 300عالم نووي ،تم تأسيسه بموجب اتفاق وقعته إيران مع فرنسا سنة 1975 لبناء مركز للأبحاث النووية بأصفهان وتدريب العلماء المتخصصين في الفيزياء النووية.[1]حيث ساهمت الصين بشكل كبير في تطوير المجمع وافتتاحه سنة 1990 ويعد مركز بحث تابع اداريا لجامعة أصفهان .

يخضع مجمع أصفهان بصفة دورية للتفتيش والرقابة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،فبتاريخ نوفمبر عام 1996 أثناء زيارة وفد الوكالة إلى أصفهان أبلغت طهران الوكالة أنها تخطط

[1] Hussein D.Hassan,**iranian nuclear sites** ,CRS report for congress,9 august 2007,the library of congress ,p.02

لبناء محطة تحويل سادس فلوريد اليورانيوم UF6 في مركز التكنولوجيا النووية،وأن طهران تنتظر التزويد الصيني للمركز تحت ضمانات الوكالة لتدخل حيز التشغيل سنة 2000 وشرح مختلف الخطط بمساعدة أكثر من 15 خبير صيني متخصص في المجال النووي ،في نفس الوقت اقنع المسئولون الأمريكيون الصين بضرورة وقف نقل المادة اللامائية فلوريد الهدروجين AHF وغيرها من المواد ذات الصلة بسداسي الفلوريد لإنتاج الأسلحة النووية.[1]

ثانيا–مجمع بوشهر النووي:تم بناءه في عهد الشاه سنة 1975ويقع على الساحل الشرقي للخليج العربي ويعد من بين المنشآت النووية الرئيسية تم انجازه من طرف شركة سيمنز Siemens الألمانية وصلت نسبة إنجازه إلى 85 % غير أنه تم فسخ العقد بين إيران وألمانيا بسبب الثورة الاسلامية سنة 1979 مما أدى إلى تجميد اكتمال المشروع قبل أن يتعرض مرة أخرى إلى القصف الجوي من طرف الطائرات العراقية اثناء حرب الثمانية سنوات مما أدى إلى تدمير البنية التحتية للمشروع.[2]

بعد أن فسخت ألمانيا عقدها مع إيران لإكمال مفاعل بوشهر تم التوقيع في الأخير مع روسيا لإكمال المفاعل ،فقد وافقت روسيا لتزويد المفاعل النووي بالبلوتونيوم وجمع وقودها المستهلك وإعادة صنعه. ففي سنة 2003 خلال قمة ثنائية جمعت الرئيس فلاديمير بوتين بالرئيس الإيراني محمد خاتمي وقعا الطرفان على اتفاق تقوم من خلاله روسيا ببناء مفاعل ثالث في بوشهر.[3]

ثالثا–مركز طهران للبحوث النووية TNRC: تأسس سنة 1968 ويقع في ضاحية أمير أباد على بعد حوالي 5 كلم شمال وسط العاصمة طهران ،وبني بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشمل المركز على مفاعل أبحاث بقدرة 5 ميغاواط و23 منشأة لإنتاج النظائر المشعة ومرافق لإنتاج اليورانيوم الأصفر والفاصل الكيميائي من الوقود المشع .[4]كما يعد المركز كمجمع أبحاث متخصص في الأبحاث المتعلقة بالفيزياء النظرية والطاقة العالية والإشعاعية وفيزياء الجزيئات والفيزياء الفلكية والنووية والرياضيات والفيزياء النظرية للبلازما.

---

[1] Andrew Koch and Jeanette Wolf,op.cit,p.66

[2] وسام الدين العكلة،مرجع سابق الذكر،ص.86

[3] رياض الراوي ،مرجع سابق الذكر،ص.146

[4] John H.Large ,**the potential development of nuclear weapons technology and materials by Iran** ,the Emirates center for strategies studies resarch,Abu Dhabi ,United Arab Emirates ,2007,p.10

ووصفت الفيدرالية الأمريكية للعلماء مركز طهران على أنه من بين أهم مراكز الأبحاث ،وذلك نظرا لقدرته في إنتاج الكعك الاصفر بمساعدة الأرجنتين التي وقعت معها اتفاق سنة 1987 بلغت قيمته 5, 5 مليون دولار ،كما أن المركز مخصص لإنتاج النظائر المشعة وخلايا التسخين ،في حين أفادت تقارير غير معلنة أن المركز بإمكانه إنتاج البلوتونيوم و الكعك الأصفر.[1]

رابعا-منشأة جابر بن حيان:أسست عام 1989،وهي متخصصة بالأبحاث التطبيقية والفيزياء النظرية والطاقة العالية ،تم الإعلان عن افتتاحها سنة 1990 وتقع في مركز طهران للبحوث النووية حيث تضم مفاعل أبحاث تقدر طاقته ب:5 ميغاواط وفق الضمانات الدولية.وحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،فإن المنشأة جرت فيها اختبارات وتجارب غير معلن عنها بواسطة مواد نووية لإنتاج معدن اليورانيوم.[2]ويعتبر المختبر تابع للوكالة الايرانية للطاقة الذرية ،تم تدعيمه بأكثر من 30 مختبر للبحث النووي في علم الهندسة وتتضمن نشاطاته تحويل اليورانيوم والبحث عن المعادن وفصل اليورانيوم بالليزر وتعتبر أبحاثه جزء من مركز طهران للأبحاث النووية.[3]

خامسا-محطة ناتانز:تقع محطة ناتانز بين منطقتي أصفهان وكاشان في وسط ايران وهي محطة تقع على بعد 100 ميل شمال أصفهان بجانب مدينة تدعى Deh-Zireh تبعد بحوالي 25 ميلا جنوب شرق كاشان .[4]

حيث تغطي منشأة ناتانز مساحة تقدر ب:100.000 متر مربع ،كما أنها تحتوي على هياكل تابعة للمجمع متواجدة تحت الأرض وتبلغ مساحة هذه الهياكل حوالي 60.000 متر مربع ،وحسب تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإنه يوجد حاليا 160طرد مركزي في المنشأة تعتبر جاهزة للعمل.[5]تتضمن محطة ناتانز على عدد من الوحدات و السلسلات الهامة أبرزها المحطة المركزية ومحطة للتخصيب التجاري لليورانيوم ،وتعتمد المحطتان على الطرود المركزية في التخصيب .

[1] Anthony Cordesman and Khalid Al-rodhan,op.cit,p.69

[2] وسام الدين العكلة،مرجع سابق الذكر،ص.91

[3] Simon Henderson and Olli Heinonen,**nuclear Iran a glossary**, ,Harvard Kennedy School,Belfer center for science and international affairs, March 2015 ,p

[4] **An overview of nuclear facilities in Iran,Israel and Turkey** ,published by Green peace international Amesterdam Netherlands ,Febraury 2007,p.11

[5] **Iran's Natanz facility,proliferation analysis** ,Carnegie endowment for international peace ,May 02,2003,site web : https://carnegieendowment.org/2003/05/02/iran-s-natanz-facility-pub-13773

1-منشأة تخصيب الوقود Fuel enrichment plant:

وهي منشأة للغرض التجاري تتواجد تحت سطح الأرض وتستعمل أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول والمعروفة باسم أجهزة انتاج اليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة 3,5 % كما تدعمت بتركيب حوالي 15.400 جهاز طرد مركزي أي ما يقارب منها 8.800 لتخصيب اليورانيوم.[1]

تحتوي منشأة تخصيب الوقود على وحدتين تتمثل الوحدة الأولى في الاحتفاظ بنحو2500 جهاز طرد مركزي ،ولم تزود إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول نوايا العمل فيها ،واعتبارا من تاريخ ماي 2012 تم جمع كل أجهزة المواد النووية وأجهزة الطرد المركزي تحت رقابة الوكالة حيث تخضع لعمليات التفتيش وتعتبر أجهزة الطرد المركزي متصلة في مجموعات تتكون من 164 الة.[2]

وبتاريخ 16 نوفمبر2012 أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقرير حول مدى تنفيذ إيران لإتفاقية الضمانات الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية .على أن اجمالي إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب وصل نسبته إلى 3,5 % ،ففي سنة 2012 بلغ 6,611 كغ من اليورانيوم ،وعليه فإن كمية 3,5 كغ من اليورانيوم المخصب يمكن أن تكون قادرة على صنع الأسلحة من ستة إلى سبعة أسلحة نووية،وتعتبر منشأة تخصيب الوقود مركز رئيسي لتخصيب اليورانيوم تحتوي على 1044 جهاز طرد مركزي من نوع الجيل الأول.[3]

2-منشأة التخصيب التجريبي:Pilot fuel enrichment plant

على عكس منشأة تخصيب الوقود التي توضع تحت الأرض ،فإن منشأة التخصيب التجريبي توضع فوق الأرض تستعمل للاختبار وتطوير الأبحاث وتستخدم أيضا لإنتاج اليورانيوم منخفض

[1] Kenneth Katzman and Paul Kerr,interim **agreement on Iran's nuclear program**,congressional research service ,December 11,2003,p.04
[2] Robert J.Reardon ,**containing Iran stategies for addressing the Iranian nuclear challenge**,RAND corporation ,Santa Monica ,2012,p.31

[3] David Albright ,Christina Walfrod,ISIS **analysis of AIEA iran safeguards report** ,institute for science and internatinal security ,ISIS report,November 16,2012,p.01

التخصيب يحتوي بنسبة 20 % ،وتستوعب هذه المنشأة مجموعات تضم 1646 جهاز طرد مركزي وعدة مجموعات صغيرة وتقوم بتخصيب اليورانيوم بشكل دوري.[1]

سادسا-منشأة أراك:

يقع مجمع أراك في غرب وسط إيران ويشمل على مفاعل الماء الثقيل بقدرة 40 ميغاواط وهي معروفة باسم مفاعل الأبحاث النووية أو IR-40 وتستعمل لإنتاج الماء الثقيل وإعادة المعالجة ومرافق لفصل النظائر الطبية وقدرت تكلفة بناء هذا المفاعل من 70 إلى 150 مليون دولار.[2]تعتبر المحطة من بين المحطات الصناعية الرئيسية لإنتاج الماء الثقيل،حيث تعد قدرتها الإنتاجية من 8 إلى 10 طن سنويا منذ سنة 2006 وتطمح إلى توسيع الإنتاج ليشمل 15 طن سنويا.

كما أن المنشأة مخصصة لإنتاج مادة البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة سنويا وإعداد مرافق لإنتاج الخلايا الساخنة والتي تتراوح تكلفة بناءها من25 إلى 40 مليون دولار،حيث تستعمل الخلايا الساخنة لفصل النظائر الطبية المشعة .[3]حيث أظهرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقاريرها الصادرة بتاريخ ماي 2003 حول فشل إيران في تقديم تصميم استبيان للمعلومات حول المفاعل منذ سنة 2006 وبالتالي الإخلال وعدم الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات الخاصة بها،وأكد التقرير أيضا على تأثير هذا الفشل على قدرة الوكالة التحقق من تصميم المرفق.[4]

كما أظهرت التقارير فيما بعد أنه على الرغم من أن المفاعل مخصص لإنتاج النظائر الطبية المشعة غير أن محافظي الوكالة اقترحت على إيران بوقف بناء المفاعل بسبب استخدام المفاعل لإنتاج البلوتونيوم ،مع العلم أن مادة البلوتونيوم تستخدم لإنتاج الأسلحة النووية باعتباره مادة إنشطارية ويتم انتاجه في مفاعل نووي يعمل بالماء الثقيل.[5]

[1] David Albright,**Iran's nuclear program :status and uncertainties**,institute for science and international security ,before the house committee on foreign affairs on terrorism,non-proliferation and trade,subcommittee on Middle East and Asia,march 15,2007,p.02
[2] Thomas wood ,Mathiew Milazzo,Barbara Reichmath,**the economics of energy independance for Iran**,non-proliferation review,vol 14,n°01,march 2007,the monterey institute of international studies,p.98
[3] Thomas wood and Mathew ,op.cit,p.98
[4] International atomic energy agency ,**implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of security council resolutions in the Islamic Republic of Iran**,report by director general,22 may 2013
[5] Paul kerr,questions surround Iran's nuclear program,**Arms Control**,vol.36 ,n°02,march 2006,p.

سابعا-مفاعل فوردو:يعتبر مصنع فوردو لتخصيب الوقود من بين أهم المنشآت النووية السرية والمحمية بشكل كثيف تحت الأرض،حيث يقع على بعد 20 كلم شمال شرق مدينة قم المقدسة ويقع داخل منطقة جبلية وتم بناءه من الحرس الثوري الإيراني .[1]

ويمتلك المصنع 16 سلسلة مخصصة للطرود المركزية والتي وصلت عددها إلى 3000 جهاز طرد مركزي من نوع IR-1 وفي تقرير للوكالة الدولية فإن نسبة تخصيب اليورانيوم وصلت إلى 20 % على أن إيران تحتاج إلى كمية صغيرة من اليورانيوم المخصب لهذا المستوى للأغراض الطبية ،غير أن إيران تواصل التخصيب ما يفوق احتياجاتها.[2]كما تستخدم 12 سلسلة لتخصيب اليورانيوم والأربعة الأخرى يتم استخدامها للبحث والتطوير بما في ذلك أجهزة الطرد المركزي ووجود الموقع يثير عدة مخاوف من احتمال وجود المزيد من مرافق التخصيب السرية.[3]

ثامنا-منجم غاشين:

يقع منجم غاشين بالقرب من منطقة بندر العباس في الجزء الجنوبي من البلاد،ويعتبر كموقع لطحن وتعدين اليورانيوم ابتداء من تاريخ يوليو 2004،وتم اختباره حسب بعض الخبراء على أن الموقع تم اختباره لإنتاج أولي لمادة الكعك الأصفر تم إرسالها إلى منشأة لتحويل اليورانيوم بأصفهان في ديسمبر 2010 .[4] وتشمل عملية التعدين في التعرف على رواسب خام اليورانيوم الكبيرة واستخراج الصخور من الأرض ثم تسليمها إلى المصنع ليقوم بطحن اليورانيوم التي يتم إنشاؤها عادة بجوار المنجم لسحق الصخور وفصل اليورانيوم القابل للاستخدام من العناصر الأخرى.[5]

إن منشأة غاشين تعتبر من بين المناجم التي أثارت جدلا وذلك لسببين:السبب الأول هو أن إيران لم تبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنها بل فضلت على سرية المنشأة مما يعبر عن خرقها لبنود الاتفاقية ،ففي سنة 2003 أعلنت عن جميع أنشطتها المتعلقة بدورة الوقود النووي ،حيث ورد ذلك في التقرير سنة 2003 على قائمة تحتوي على المرافق والمواقع المرتبطة بدورة الوقود النووي

[1] Aaron hesse ,**Iran's nuclear facilities American security project**,New york,november 2012,p.01
[2]Aaron hesse,op.cit,p.01
[3] ,containing iran,p.35
[4] Ian J.Stewart and Nick Gillard,**Iran's illicit procurement activities**,project Alpha,center for science and security studies,King's college London,24 July 2015,p.15
[5] Joseph cirincione,**controlling Iran's nuclear program,** issue science and technology,vol.22,n°.3,spring 2006,p.77

غير أنه لم يرد ذكر موقع غاشين إلى تم الكشف عنه من طرف المعارضة الإيرانية سنة 2004. في حين أن السبب الثاني هو أن المنجم تم تطويره من طرف **Kimia Maadan** وهي شركة خاصة لها ارتباطات بالكشف عن الأسلحة النووية.[1]

وبتاريخ ديسمبر 2010،أعلنت إيران أنها سلمت أولى إنتاجها المحلي من خام اليورانيوم والكعك الأصفر إلى مصنع جاهز للتخصيب. وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الأدلة تشير أن منجم غاشين في الأصل كان مصدرا لليورانيوم الموجه للأغراض العسكرية على أساس أنه لا يكفي من منتوج الكعك الأصفر لتزويد مفاعل الطاقة الكهربائية بالوقود ،غير أن برنامج الأسلحة النووية يتطلب أقل ذلك ،مع العلم أن مفتشي الوكالة تم السماح لهم بزيارة المنجم سنة 2014 أول مرة منذ سنة 2005.[2]

تاسعا-منجم ساغند:يقع منجم ساغند في محافظة يزد ،وفي سنة 1985 أعلنت المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية عن اكتشاف ما يقدر بحوالي5000 طن من اليورانيوم الخام ،إلى أن تم سنة 1987 الإعلان عن خطة لإنتاج مصنع اليورانيوم على أن تكلفة الاستثمار في المشروع قدرت ب:4 ملايين دولار لفترة مدتها ثلاث سنوات.[3]

الفرع الثاني-المنشآت النووية الثانوية:

وهي مجموعة المواقع التي تم تخصيصها كجزء من عمليات البحث العلمي في مجال التكنولوجيا النووية،و يشرف الحرس الثوري على أغلب نشاطاتها ،كما أن تأسيسها تم بمشاركة الخبراء الأجانب.

أولا-موقع معالم كاليه-Moallem Kalayeh:

[1] David Albright and Jacqueline Shire and Paul Brannan,**is Iran running out of yellow cake ?**,february 11,2009,ISIS report,p.04
[2] Iran's key nuclear sites,BBC,14 July 2015,the site **:** **https://www.bbc.com/news/world-middle-east-11927720,** the date of review :20-01-2019
[3] Greg Gerardi, and Maryam Ahrinejad,**an assessment of Iran's nuclear facilities**,report the non-proliferation review,spring-summer 1995,p.211

يقع في منطقة جبلية شمال غرب طهران ،تم انشائه سنة 1987 غير أنه تم تسليم المشروع سنة 1991 إلى الهند لإنشاء مفاعل نووي في المركز حيث باشرت العمل لإنجاز المشروع،غير أنها أنهت العقد تحت ضغوطات أمريكية ،ويشرف الحرس الثوري الإيراني على محطة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في المنشأة.[1]

كما أن الموقع مخصص لتخصيب اليورانيوم بالليزر بمساعدة خبراء صينيين وباكستانيين ،وقام مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة للموقع بتاريخ فبراير سنة 1992 غير أنهم لم يعثروا إلا على أماكن للترفيه والتدريب والاستجمام مخصصة لموظفي المنشأة دونما العثور على أي نشاطات نووية ،غير أن بعض المشككين يرون أن المفتشين تم أخذهم إلى المكان الخطأ بعيدا عن الموقع المقصود على أساس أن المفتشين لم يكونوا يحملون المعدات اللازمة لتحديد المكان المقصود.[2]

ثانيا–مركز بوناب لبحوث الطاقة النووية:يقع المركز على بعد 80 كلم جنوب مدينة بيريز،ويعد المركز مخصص للبحوث الزراعية وإجراء أبحاث في التكنولوجيا النووية وهو تابع للمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية وهو غير خاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وخضع لزيارة المدير العام **هانس بليكس Hans Blux** في يوليو1997 على الرغم من أن بليكس لم يجد أية أنشطة محظورة.[3]

ثالثا–مركز دارخوين النووي(كارون):

يقع في منطقة دارخوين جنوب نهر قارون في مدينة الاهواز يخضع لسيطرة الحرس الثوري الإيراني حيث تم سنة 1993 التعاقد مع الصين لبناء مفاعلين بقوة 300 ميغاواط تحت مسمى مشروع الاستقلال كجزء من التعاون النووي ،غير أن بكين تعرضت للضغوط الأمريكية للتخلي عن المشروع وأوقفت الصين المشروع بتاريخ 27 سبتمبر1995.[4]

رابعا–مركز كورجان الكبير:

[1] Andrew koch and Jeanette Wolf,op.cit,p.09
[2], Andrew koch and Jeanette Wolf,op.cit p.10
[3] Andrew koch and Jeanette Wolf,op.cit,p.05
[4] **Weapons of mass destruction(Darkhovin),**global security.org,le site : https://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/darkhovin.htmle,date of review :10-10-2019

انفق مركز كورجان حوالي 80 مليون دولار على خبراء وتقنيين روس لأجل تدريب الخبراء الإيرانيين وإجراء دراسة مسحية جيولوجية للتحضير للموقع ،حسب ما كشف عنه رئيس المخابرات الألمانية **Bernd Shmidbauer** في سبتمبر1994 وحسب ما أفاد به فإن 14 مركز نووي روسي متواجد في إيران منذ بداية سنة 1992 وتم اختيار المكان سنة 1990 لمفاعلين نووين بقوة 440 ميغاواط تم شراءه من الاتحاد السوفييتي مقابل تزويده بالغاز الطبيعي.[1]

خامسا–شركة كالاي الكهربائية:

تقع الشركة في طهران وتعد من بين المنشآت غير المؤكدة وهي تعتبر كموقع للتطوير والبحث عن أجهزة الطرد المركزي إلى أن تم نقل عملياتها سنة 2003 إلى منشأة ناتانز،وتدار الشركة من طرف المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية،وأعلنت إيران على أن شركة كالاي الكهربائية أصبحت أول موقع لتطوير واختبار أجهزة الطرد المركزي بعد أن تم نقله سنة 1995من مركز طهران للأبحاث النووية.واستخدمت 1 ,9 كغ من سداسي فلوريد اليورانيوم الصيني المستورد وغير المعلن عنه لاختبار أجهزة الطرد المركزي في ورشة كالاي .[2]

وفي سنة 2003 ،بعد أن وردت معلومات عن المعارضة الإيرانية بوجود علاقة بين الشركة ومنشأة ناتانز بوجود أنشطة سرية لتخصيب اليورانيوم ،طالبت الوكالة سنة 2003 إجراء مقابلات مع المسئولين وأخذ عينات بيئية تثبت ما إذا كان هناك فعلا يورانيوم مخصب تم إنتاجه في الموقع بناء على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الموقعة عليها إيران.[3]

في حين كشفت إيران أن الشركة هي مصنع للساعات وتحتوي على مكونات لأجهزة الطرد المركزي وتم رفض طلبات المفتشين لأخذ عينات بيئية مبررة ذلك أنه لن يتم السماح للوصول إلى الموقع إلى غاية تنفيذ إيران البروتوكول الإضافي ،غير أنه تحت الضغوط الدولية تم السماح للوكالة

[1] Greg J.Gerardi and Maryam Aharinejad,op.cit,p.210
[2] **Nuclear Iran**,ISIS ,le site :www.Isis nuclear Iran.org /sites by.type, the date of review :20-11-2019
[3] Anthony cordesman and Khalid Alrodhan,op.cit,p.62

بالوصول إلى المكان المحدد بتاريخ مارس 2003 وأخذ عينات بيئية في أوت 2003.غير أن إيران استغلت الفرصة لإخفاء جميع المعدات والآلات المخصصة لتخصيب اليورانيوم وتمكنت الوكالة من الكشف عن اليورانيوم المخصب مما زاد من الضغوط الدولية على إيران للإعلان عن كامل أنشطتها في الموقع وفي أماكن أخرى.[1]

سادسا–مركز جامعة شريف للتكنولوجيا النووية:

وهو مركز مخصص للتكنولوجيا النووية وتعتبر واجهة مهمة في مجال التزود بالاختبارات النووية ومركز للبحث والتطوير ويزعم مسئولون للاستخبارات الأمريكية أن المركز مخصص لإنتاج المواد الانشطارية،فالأنشطة المتبعة في جامعة شريف هي محاولات للحصول على المعدات المستخدمة لبناء أجهزة الطرد المركزي للغاز واختبارها.[2]

سابعا–منشأة لشقر أباد:

وهي محطة تجريبية لتخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر تأسست سنة 2000،وتم الكشف عنها من طرف المعارضة الايرانية المتمثلة في المجلس الوطني للمقاومة الايرانية سنة 2003.

تنوعت المنشآت والمراكز النووية بين الرئيسية والثانوية التي تعد ضمن سياسة هيكلة البنية التحتية للبرنامج النووي حيث تم تخصيص المنشآت الرئيسية في إنتاج وتخصيب اليورانيوم كعنصر أساسي لصنع الوقود النووي وإنتاج الماء الثقيل والخفيف وإعادة معالجته،كما أن أهمية هذه المنشآت أنها أسست وبنيت بدعم من بعض الدول التي لها خبرات وتقنية عالية زودت بها إيران ،في حين

[1] Nuclear Iran ,ISIS,op.cit
[2] Andrew koch and Jeanette Wolf,op.cit ,p.14

تتمثل المراكز الثانوية في الجامعات ومراكز الأبحاث لتطوير التكنولوجيا النووية وتخضع هذه المراكز للتفتيش الدوري من قبل خبراء ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق الضمانات.

المطلب الثاني–دورة الوقود النووي:

تعد دورة الوقود النووي إحدى مكونات الترسانة النووية لإيران ويعتبر اليورانيوم العنصر الرئيسي في هذه الدورة ،حيث يمر بمجموعة من المراحل لتشكيله حتى يسمح باستخدامه كوقود للمفاعلات النووية ،بدءا بعملية طحنه وتعدينه وتحويله إلى الكعك الأصفر ثم تخصيبه ليصبح وقود،غير أن دورة الوقود النووي لا تزال تثير جدلا قانونيا حول مدى مشروعية استخدامها نظرا ما يشكله تخصيب اليورانيوم كمادة انشطارية تستعمل لصنع الأسلحة النووية وهو ما يعد محظورا وفقا لاتفاقية حظر الانتشار النووي ،وعليه للمحافظة على الاستخدام السلمي للطاقة النووية اقترحت الدول مجموعة من المقاربات والمبادرات للحيلولة دونما توظيفها لأغراض عسكرية.

الفرع الأول–مفهوم ومراحل دورة الوقود النووي:

وهي مجموعة من العمليات والمراحل التي تمر بها المواد حتى تستعمل كوقود للمفاعلات النووية ،حيث تبدأ هذه الدورة بعملية استخراج اليورانيوم من الطبيعة كمادة خام ليتم طحنه وتحويله الى ما يسمى بالكعكة الصفراء والتي يتم تحويلها هي الأخرى إلى غاز سداسي فلوريد اليورانيوم بعدة طرق وبعد ذلك يتم تصنيع وحدات الوقود النووي .[1]

وعليه فإن دورة الوقود النووي تمر بمجموعة من المراحل حتى يصل إلى وقود ،و يشكل اليورانيوم المادة الأساسية التي تبدأ باستخراجه كمادة خام من باطن الأرض أو من طبقات قريبة من السطح لتنقل إلى عملية طحنه في صورة مسحوق ناعم وتشكيله إلى كعكة صفراء التي تعد مادة نشطة اشعاعيا ،إلى أن يتم تخصيبه من خلال زيادة تركيزه بكمية من الذرات اليورانيوم 235،حيث يحول إلى مادة غاز معروفة بسداسي الفلوريد اليورانيوم لغرض الوصول إلى الوقود المغذي للمفاعلات

[1] مهداوي عبدالقادر،**الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الامن الدولي**،اطروحة دكتوراه في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تلمسان،2013-2014،ص.21.

أولا-استخراج اليورانيوم وطحنه:

اليورانيوم مثله مثل غيره من المعادن يجرى تعدينه باستخدام تكنولوجيا الحفر المفتوحة إذا كانت المادة الخام طبقة قريبة من سطح الأرض ،حيث يستخرج مثل الفحم والنفط باستخدام تكنولوجيا التعدين وذلك نظرا لوجوده في أماكن أعمق وتتطلب عملية التعدين في باطن الأرض مستوى مرتفع من التهوية من أجل تقليل تعرض العاملين لغاز الرادون الذي ينتج عن عملية الانحلال الطبيعية.

وتنقل المادة الخام الى محطات المعالجة حيث تجرى عملية تنقية اليورانيوم وتركيزه في شكل اكسيد اليورانيوم ،ويبلغ الإنتاج العالمي من اليورانيوم قرابة 6000 طن سنويا وتتصدر كلا من كندا استراليا وكازاخستان قائمة الدول المنتجة أي ما يقدر بحوالي ثلثي الإنتاج العالمي من هذه المادة.[1] وبعد عملية التنقيب عنه في مناجم التعدين يرسل إلى المطحنة ليتم تكسره وغالبا ما تتواجد معدات الطحن قريبة من مناجم التعدين ،حيث يتم تحويله إلى مسحوق ناعم ويضاف إليه حامض الكيبريتيك وذلك لفصل اليورانيوم ثم ترسيبه كأكسيد يورانيوم مركز U_3O_8 لإنتاج الكعك الأصفر ويحتوي هذا الأخير على أكثر من 80 % من اليورانيوم وهي مادة نشطة اشعاعيا،مع العلم أن تصدير هذه المادة ينبغي أن يكون على أساس تجاري وبعلم لكلا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدولة التي تصدر هذا المنتوج وفقا لقوانين متعارف .[2]

ثانيا-تحويل اليورانيوم:Conversion Uranuim:بعد أن يتم طحن اليورانيوم يحول إلى غاز سداسي الفلوريد (هكسافلوريد اليورانيوم)،وتعتبر هذه المرحلة أساسية من دورة الوقود النووي حيث يتم تحويلها من الكعكة الصفراء إلى مركب من اليورانيوم يتم فيها زيادة كمية الذرات من اليورانيوم 235 حتى يتحول إلى غاز مؤكسد ،وتعتبر هذه العملية طريقة مباشرة نحو إنتاج الأسلحة النووية مع العلم

[1] ابها ديكسيت،اليورانيوم من الاستكشاف الى الاستصلاح شرح عملية تعدين اليورانيوم،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،حزيران-يونيو 2018،ص.08

[2] ضو سعد مصباح و محمود نصر الدين،**مستقبل توليد الكهرباء بالطاقة النووية**،الهيئة العربية للطاقة الذرية،تونس 2006،ص ص.25 26 .

أن هذه العملية تستعمل بعض الطرق منها طريقة الطرد المركزي والطريقة الديناميكية الهوائية وطريقة الليزر.[1]

ثالثا-تخصيب اليورانيوم Enrichment Uranium :

يعد تخصيب اليورانيوم هو الجزء الأكثر حساسية في دورة الوقود النووي وذلك لارتباطه بصنع الأسلحة النووية ،ويتكون اليورانيوم الطبيعي بشكل كامل من نظيرين أو عنصرين U-238 و U235 حيث أن نظير اليورانيوم U-235 هو انشطاري وعنصر مهم في المفاعلات النووية والقنابل ،ومع ذلك فإن اليورانيوم 235 يشكل فقط نسبة 0,7 % من اليورانيوم الطبيعي ،في حين يشكل اليورانيوم 238 تقريبا كل ما تبقى.[2]

وعليه تكمن حساسية عملية تخصيب اليورانيوم من حيث استمرار تراكم مخزون المواد الانشطارية وإعادة معالجة الوقود المستنفذ وغياب القدرة على التخلص من المواد النووية المستهلكة ومنه فإن انتشار تكنولوجيا إنتاج الوقود النووي لمفاعلات تخصيب اليورانيوم يشكل خطر يؤدي إلى صنع القنابل والمتفجرات النووية.[3]فنظير اليورانيوم 235 تتم عملية تركيزه لجعله قابل للانتشار للحصول على:

1-اليورانيوم منخفض التخصيب:وتكون فيه نسبة اليورانيوم 235 بين 3 و4 % وهو اليورانيوم المعد استخدامه في المفاعلات للأغراض السلمية ومفاعلات الماء الخفيفة التجارية والتي تعد الأكثر انتشارا لمفاعلات القدرة الكهربائية النووية في العالم.[4]

---

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.149

[2] Josef Cirincione,op.cit,p.79

[3] Kelsey Hartigan and others,**a new approach to the nuclear fuel cycles best practices for security** ,non prolifeartion and sustainable nuclear energy ,center for strategic and international studies Washington,february 2015,p.12

[4] مصطفى حمو ليلا،اليورانيوم وتخصيبه ،اطلالة علمية على حدث ،**مجلة عالم الذرة** ،العدد 106،تشرين الثاني-كانون الاول 2006،ص.60

2-اليورانيوم عالي التخصيب:وتكون نسبة اليورانيوم 235 فيه مابين 20 حتى 90 % ويستعمل للأغراض العسكرية لصنع السلاح النووي ،ويرى الخبراء أن هناك ما يقارب 1850 طن متريا من اليورانيوم عالي التخصيب في المخازن العالمية وهي تكفي لصنع العشرات من الأسلحة النووية.

وقد أحرزت ايران تقدما في تخصيب اليورانيوم ،وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران استخدمت 257 غراما من اليورانيوم 235 المخصب حتى 20 % في شكل رابع فلوريد اليورانيوم من أجل إنتاج 200 غرام من معدن اليورانيوم 235 المخصب حتى 20 % .

في حين أعلن رئيس المنظمة الايرانية للطاقة الذرية أن نسبة تخصيب اليورانيوم سوف تصل إلى نسبة % 60 في محاولة منه إلى صنع القنبلة النووية بعد أن حدد نسبته وفق الاتفاق إلى 3,67%،وتأتي الخطوة كرد على استهداف منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم والضغط على الإدارة الأمريكية بقيادة جو بايدن لإعادة احياء المفاوضات النووية والتراجع عن قرار الانسحاب.[1]

ولذلك أصبح المجتمع الدولي حاليا يطالب بضرورة تقليص مثل هذه المخازن ودعم تشجيع مبادرة تقليلها منها مبادرة التهديد النووي التي تمت بالتوافق مع الحكومة الكازاخستانية لتنزيل ما يقارب 3000 كيلوغرام وقود من اليورانيوم منخفض التخصيب.

يرى كلا من **محمد البرادعي** و**جوناس غاهرستور Jonas Gahr Støre** أنه لتشجيع مثل هذه المبادرات والمشاريع ينبغي على الدول المعنية توحيد الجهود لتقليل الاستخدام السلمي لليورانيوم عالي التخصيب وصولا إلى إنهائه وحماية المصالح التجارية للشركات المعنية.كما ينبغي موافقة جميع الدول على إيقاف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية ،أي اتخاذ معاهدة لإيقاف المواد الانشطارية .علاوة على ضرورة تشجيع الدول على بناء الثقة ومنها الدول التي تحتوي على المخزونات المدنية والعسكرية لتسليم معلومات فيها قوائم واضحة عنها.[2]

---

[1] احمد عبدالحكيم،**ماذا يعني تخصيب إيران اليورانيوم بنسبة 60 في المئة؟** الموقع الالكتروني:
https://www.independentarabia.com/node/213216/سياسة/تقارير/ماذا-يعني-تخصيب-إيران-اليورانيوم-بنسبة-60-في-المئة؟،تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022

[2] محمد البرادعي و جوناس غاهرستور،كيف يستطيع العالم مكافحة الإرهاب النووي؟،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 48،سبتمبر 2006، ص.16.

يمكن القول أن مثل هذه الحلول تبقى مرهونة بسياسة الدول ومصالحها في ما يخص تخصيب اليورانيوم ،فعلى الرغم مما تنص عليه اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووي بضرورة وفاء الدول بالتزاماتها وعدم اختراق مواد المعاهدة غير أن الدول لا تثق فيما بينها وتسعى إلى فرض التكافؤ والتوازن مع دول النادي النووي التي تحاول حكر استعمال التكنولوجيا النووية لصالحها.

رابعا-إعادة معالجة الوقود المستهلك:

وتتمثل هذه العملية في مجموعة من الخطوات الكيميائية تتم داخل الخلايا الساخنة حيث ينتج عن هذه العملية فصل اليورانيوم 235 ،ليتم تحويله إلى سادس فلوريد ومرة ثانية ليتم استخدامه في عملية تغذية المفاعل بالوقود ،ويتم خلال هذه العملية أيضا فصل البلوتونيوم 239 الذي ينتج عن عملية الاحتراق باعتباره العنصر الأساسي في صنع الأسلحة النووية.[1]

خامسا-التخلص من النفايات المشعة:

وهي النفايات التي تأتي بعد عملية فصل البلوتونيوم واليورانيوم عن الوقود المستهلك غير أنها تحتوي على مواد مشعة يصل فاعلية اشعاعها إلى الآلاف من السنين الأمر الذي يشكل تحدي بالنسبة للعديد من الدول التخلص منها.فالنفايات المشعة تنتج أيضا من توليد الكهرباء في محطات القوى النووية وأيضا تنتج من تعدين اليورانيوم ولذلك يقترح خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقنية تخزينها كحلول يخلق الأمان النووي ،على أن التخزين يعني الاحتفاظ بالمصادر المشعة أو الوقود المستهلك أو النفايات المشعة في مرافق يمكن احتوائها بنية استرجاعها.[2]

الشكل رقم 01:خريطة توضح اهم المفاعلات النووية في ايران

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص.149

[2] الاعتبارات الرئيسية في مسألة تخزين النفايات والتخلص منها،شعبة الأمن الاشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات وشعبة دورة الوقود النووي وتكنولوجيا النفايات بالوكالة،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 55،سبتمبر 2014،ص.12.

Source https://www.bbc.com/news/world-middle-east-1192772

الفرع الثاني-مكونات دورة الوقود النووي الإيرانية:

تملك إيران دورة الوقود النووي انطلاقا من تأسيسها لمجموعة من المحطات المتخصصة في استخراج اليورانيوم كمادة طبيعية وتعدينها ثم طحنها في المناجم ليمرر بعدها إلى عملية تخصيبه في إحدى المفاعلات النووية.

أولا-استخراج اليورانيوم الطبيعي:

تملك إيران منجمين لاستخراج وتحويل اليورانيوم وهما منجم غاشين ومنجم ساغاند في بندر العباس،والذي تم تشغيلهما سنة 2006 ووفقا للكتاب الأحمر الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 2011 بالتعاون من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ،فإن منجم بندر العباس له القدرة على إعادة معالجة 48 طن من خام اليورانيوم يوميا ويملك القدرة على إنتاج 21 طن من اليورانيوم سنويا،في حين أن المنشاة الثانية في أردكان تقدر طاقتها الانتاجية ب: 50 طن من اليورانيوم سنويا.[1]

ثانيا-تحويل اليورانيوم:

[1] David cliff and David Keir **Iran's nuclear fuel cycle :a technical outline**,vertic brief department house,United Kingdom ,20 may 2013,P.03

تأخذ نشاطات تحويل اليورانيوم مكانا كبيرا في المنشآت الإيرانية ،وتعد منشأة أصفهان النووية من بين إحدى المراكز المتخذة لعمليات التحويل اليورانيوم الخام إلى هكسافلوريد ليتم تخصيبه في منشأة الطرد المركزي لزيادة نسبة النظائر الانشطارية U-235.حيث بدأت إيران في تحويل هكسافلوريد الذي وصلت نسبة تخصيبه إلى 20 % من U-235 إلى U308 ليتم وضعه في اسطوانات وتنقل في المنشآت،وفي سنة 2012 أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنها قررت ربط المنشأة بنشاطات إعادة التحويل UF6 المخصب إلى نسبة 20 % على أن التحويل يتم في منشأة أصفهان.[1]

مع العلم أن كندا و الصين وفرنسا والو.م.أ تحتكر عالميا منشآت تحويل اليورانيوم التي تخضع لبعض الضوابط الصارمة لفرض الرقابة عليها.

ثالثا-معمل تخصيب اليورانيوم:

إن عملية تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة الطرد المركزي هي التقنية الرئيسية التي تتبعها إيران حيث تأخذ غاز سداسي الفلوريد من مرفق التحويل وتديره من خلال أجهزة الطرود المركزية ويوجد حاليا مصنع تخصيب الوقود التجريبي في ناتانز وتم في جانفي 2006 إجراء أبحاث في التخصيب .[2]

وتعمل أجهزة الطرد المركزي على تخصيب اليورانيوم من خلال الدوران غاز سداسي الفلوريد بسرعات عالية لزيادة تركيز نظير اليورانيوم .حيث يمكن لأجهزة الطرد المركزي إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب الذي يستخدم للأغراض التجارية السلمية واليورانيوم عالي التخصيب الذي يستخدم في صنع الأسلحة النووية.[3]

أما عن إنتاج البلوتونيوم فقد اعترفت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2003 أنها أجرت تجارب لفصل البلوتونيوم وهو اعتراف اتسم بالشكوك نحو نواياها ،على أن يكون لها برنامج لإنتاج البلوتونيوم واستخدامه في صنع الأسلحة ،في حين وصف مدير الوكالة **امانو Amano** في تقرير

[1] David cliff and David Keir ,op.citp. 03
[2] Joseph Cirincione,op.cit,p.79
[3] Kenneth Ktzman and Paul Kerr,op.cit,p.03

صادر في نوفمبر 2011 غياب أي دلائل ومؤشرات تثبت أن إيران تفكر حاليا في إعادة تصنيع الوقود النووي المعالج لاستخراج البلوتونيوم.[1]

الفرع الثالث–امتلاك دورة الوقود النووي في القانون الدولي:

تنص جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة باستعمال الطاقة النووية على حق جميع الدول في استغلال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دونما الوصول للأغراض العسكرية،وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية سنة **1968** التي تنص على حق الدول غير القابل للصرف في استغلال الطاقة و تطويرها للأغراض السلمية.

وفي مؤتمر استعراض المعاهدة سنة 2005،عبرت إيران في ورقتها على موقفها بشأن المادة الرابعة من المعاهدة على أنها تضمن الحقوق غير القابلة للصرف في البحث وتطوير الأبحاث في مجال التكنولوجيا النووية دون تمييز،وأضافت أن الحق غير القابل للتصرف الذي تملكه الدول يأتي بناء على افتراضين :الافتراض الأول هو الانجازات العلمية والتقنية التي تعد إرثا مشتركا للبشرية ولا يجوز احتكارها لدول معينة،في حين يمثل الافتراض الثاني تحقيق التوازن المطلوب بين الحقوق والالتزامات الدول الأطراف ،أي أن تتعهد الدول في مقابل الحفاظ على حقوقها الأساسية من خلال ضمان استغلالها للطاقة النووية في أغراض البحث والتزامها بالاستخدام السلمي لهذه الطاقة دونما تحويلها للغرض العسكري.[2]

وتظهر إيران اهتمامها بنص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتطويرها غير أخلاقي وغير إنساني وأنه ضد مبادئ الإسلام ،غير أنها في المقابل تؤكد على حقها في تطوير دورة الوقود النووي من خلال تخصيب اليورانيوم لتطوير الطاقة النووية السلمية ،ومنه فإن الموقف الرسمي الإيراني يرى أن اعتراض دول النادي النووي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال هذا الحق ومحاولة

[1] Paul kerr,**Iran's program :status**,April 27,2017,congressional research service,p.25

[2] مهداوي عبد القادر،مرجع سابق الذكر،ص.184

احتكارها لها والحيلولة دونما منح الفرص للدول غير النووية في استغلاله هو فقط مجرد خدمة لأجنداتها السياسية.

الفرع الرابع–تدويل دورة الوقود النووي:

نظرا للجدل المثير لمسألة استخدام دورة الوقود النووي وعدم وجود ضمانات للحيلولة دونما تطويرها للأغراض العسكرية ،اقترحت الدول مجموعة المبادرات والمقاربات تدعو إلى الاستخدام الآمن لها ،وأيضا التحكم في مخازن اليورانيوم المتواجدة بكمية كبيرة لدى بعض الدول ،وذلك بإقامة مراكز وبنوك تشرف على تزويد الدول بحسب احتياجاتها.

أولا–مبادرة المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي:

أطلق محمد البرادعي سنة 2003 فكرة الدورة الدولية للوقود النووي في مقال له نشره بمجلة **Economist**،وقد أحصى البرادعي ثلاث رهانات لها أهمية حيوية وهي كيفية التزود بالوقود للطاقة النووية،وكيفية خلق منشأت دولية لتخزين الوقود المشع وأيضا كيفية ضمان رقابة جماعية على الجزء الأولي من دورة الوقود النووي .[1]

وعليه فإن مقترحات البرادعي انصبت حول ثلاث حلول للحد من معالجة المواد التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة ومنها البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب:

أ–وضع جميع منشآت التخصيب وإعادة معالجة تحت رقابة متعددة الجنسيات.

ب–تطوير تقنيات نووية جديدة التي لا تنتج المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة .

ج–إظهار مقاربات متعددة الأطراف للقضاء على الوقود المستعمل والنفايات المشعة واقترح أن يشمل النظام جميع الدول النووية منها وغير النووية والدول التي توجد خارج نظام الانتشار الحالي وأن يكون

[1] Mohamed Shaker,**internationalisation du cycle du combustible nucléaire :un point de vue arabe**,le site :p.35

جميع الدول على طاولة واحدة وذلك لتحقيق التكافؤ المستقبلي بين الدول تحت هيكل أمني جديد لا يعتمد على الأسلحة النووية.[1]

ثانيا–مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الإبن:

في خطاب ألقاه سنة 2004 بجامعة الدفاع الوطني ،قال بوش أن العالم بحاجة إلى إغلاق الثغرة المتعلقة باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي تسمح للدول من الناحية القانونية الحصول على التكنولوجيا لإنتاج المواد النووية ،ودعا إلى توسيع الجهود المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية وفرض ضوابط جديدة على تكنولوجيا ومواد دورة الوقود النووي .[2]

كما دعا الدول لأجل التخلي عن تكنولوجيا التخصيب وإعادة معالجة الوقود ونزع الأسلحة وتفكيكها من الدول التي تحاول الوصول إليها ،في حين رأت العديد من الدول أن هذا المقترح هو كمحاولة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى نزع حق الدول الثابت من الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب المعاهدة الرابعة من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والإبقاء على حكرها فقط لصالحها باعتبارها دولة تنتمي إلى النادي النووي.

ثالثا–مبادرة فلاديمير بوتين Vladimir Poutine:

اقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتاريخ جانفي 2006 عن مبادرة لتطوير البنية التحتية للقدرة النووية العالمية التي تمكن جميع الدول من الوصول العادل والكفء لفوائد الطاقة النووية ،وذلك من خلال إنشاء مراكز دولية لتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة وتخزين الوقود المستهلك على أن تكون هذه المراكز تحت ملكية مشتركة ،،وتعد مبادرة روسيا كخطوة اولى للبدء بمشروع مشترك لتأسيس مركز عالمي لتخصيب اليورانيوم وتم اقتراح المحطة في مدينة **Angarsk** ،على أن يتأسس

[1] Mary Beth Nikitin and others,**managing the nuclear fuel cycle-policy implications of expanding global access to nuclear power**, CRS report for Congress,congressional research service ,september 3,2008,p.23
[2] **Thomas L. Neff**, **The Nuclear Fuel Cycle and The Bush Nonproliferation Initiative**, World Nuclear Fuel Cycle 2004,World Nuclear Association/Nuclear Energy Institute Madrid,2004,p.01

تحت مبادئ متساوية وعدم التمييز بين الدول في العضوية ،وضمان شفافية الأنشطة التجارية وأن يخضع لتأمينات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

حيث بدأ التشغيل الأولي للمركز بتاريخ سبتمبر2007،وتعتبر كازاخستان أول شريك تلتها أرمينيا إلى المركز في فيفري 2008 وعبرت كلا من أوكرانيا وأرمينيا ومنغوليا واليابان باهتمامها المشترك ،كما أوردت فرنسا وتركيا النظر في المقترح من خلال تأسيس مركز لتخصيب اليورانيوم مشابه لمركز روسيا.[2]

رابعا–مقترح الدول الست:

بتاريخ ماي 2006،اقترحت الدول الست المتمثلة في ألمانيا وفرنسا وهولندا وروسيا وبريطانيا والو.م.أ مقترح متعدد الأطراف للوصول إلى الوقود النووي ،وتمثل هذا المقترح في ضمان التخصيب في السوق العالمية ،وبالمقابل تتمثل الضمانات الأساسية في موافقة موردي اليورانيوم المخصب على تغطية العملية لأسباب تجارية وعدم ضمان الانقطاع في التزود بهذه المادة وأن تنضم إلى المعايير النووية الدولية للأمن ولا تتبع دورة الوقود الحساسة والتقليل من نسبة تخصيب اليورانيوم غير أن هذه المبادرة تلقى معارضة بعض الدول بل في بعض الاحيان تتجاوز النسبة القانونية في التخصيب .[3]

خامسا–اقتراح لجنة خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

اقترح مجموعة من خبراء الوكالة بتاريخ فيفري 2005 بتكليف من المدير العام محمد البرادعي مقاربة متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي ،ودرس الخبراء العديد من الطرق التي تهدف إلى تشغيل أنشطة دورة الوقود النووي الحساسة للانتشار منها تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والتخلص من الوقود المستهلك وتخزين الوقود المستنفذ وتمثلت هذه المقترحات في :

---

[1] س.ف.روشكين و واي.لوجينوف،حماية دورة الوقود النووي ماذا بعد؟،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 1 / 48،سبتمبر2006،ص ص.25،26

[2] Mary beth and others,op.cit,p.25

[3] طارق رؤوف و زوريانا قوقشوك، وقود الفكر ،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 2 / 49،مارس 2008،ص.62

أ-تعزيز آليات السوق الحالية من خلال توفير ضمانات التوريد من الموردين أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية كبنك للوقود،أو مصارف وقود تجارية .

ب-تطوير وتنفيذ وكالات توريد دولية بمشاركة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية كضمان للعملية.

ج-الترويج للتحويل الطوعي للمنشآت القائمة حاليا إلى مقاربة نووية متعددة الأطراف ومتابعتها بكل ثقة مع إشراك جميع الدول منها النووية وغير النووية والدول غير المنضمة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باعتبار أن النهج المتعدد الأطراف يدعم عدم الانتشار النووي .

د-تأسيس مقاربات نووية متعددة الجوانب على المستوى المتعدد الجنسيات،وتأسيس منشآت تحت إدارة مشتركة والمتمثلة في منشآت تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته وتخزين الوقود المستهلك .[1]

غير أن التحدي الذي يواجه الدول حاليا هو تباين سياساتها واستراتيجياتها لمعالجة مشكلة نقص التزود بالطاقة ،وذلك بحكم الاختلاف بين الدول من حيث مدى تلبية حاجاتها الطاقوية ودرجة استهلاكها ،بالإضافة الى تنوع مجالات استخدامها .

المطلب الثالث-امتلاك ايران للصواريخ الباليستية:

تستخدم الصواريخ الباليستية كأداة للردع الاستراتيجي تسمح من خلالها إيران لأن تكون قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط للمحافظة على الحد الأقصى من القوة باعتبارها قوة تعديلية حيث تسعى إلى تغيير الوضع القائم بناءا على مصالحها.حيث أن حصولها على هذه الترسانة الصاروخية هي تهديد مباشر لبعض الدول لذلك تسعى الدول الكبرى إلى تحدي قدراتها الباليستية من خلال الضغط على مجلس الأمن بإصدار قرارات تدين هذه الاختبارات وفرض حزمة من العقوبات عليها.

الفرع الأول-مكونات برنامج الصواريخ الباليستية:

[1] برونو بيلود،دورة الوقود النووي أيها هو الطريق إلى مقاربة متعددة الجوانب؟،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 46 / 2،مارس ،2005 ص.40.

مرت الجهود الإيرانية في الحصول على الصواريخ الباليستية بمجموعة من الظروف التي ساهمت في تطوير هذه الصواريخ ،حيث استغرقت مدة 25 سنة من البحث والتجارب للحصول على أكبر ترسانة صاروخية في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في السفن والقذائف وصواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط بما فيها القواعد العسكرية الغربية المتواجدة في منطقة الخليج . حيث شكلت حرب الثمانية سنوات بين إيران والعراق عامل أساسي في تطوير هذه الصواريخ بعد أخذها لدروس من هذه الحرب التي كبدتها خسائر مادية كبيرة نتيجة الضربات الجوية العراقية ضد البنى التحتية الاستراتيجية التي تملكها.

وعليه كان للحرب العراقية–الإيرانية تأثير على برنامجها التسلحي ،حيث استفادت إيران من دعم كلا من كوريا الشمالية والصين في تزويدها ،فتزودت من كوريا الشمالية بسبعة وسبعون صاروخ من نوع سكود أطلقتها إيران على أهداف عراقية مهمة ،لتأخذ الحرب منحى أخر حيث تبادلا الطرفان الهجمات بالصواريخ اخترقت خلالها إيران عدة مدن عراقية بصواريخ من نوع سكود عرفت بحرب المدن. حيث تعد الصين من بين أهم موردي الصواريخ لإيران ففي أواخر سنة 1989 استفادت طهران من الخبرة الصينية لاستيراد صواريخ من نوع CSS –8 يبلغ مداه 150 كلم وبحمولة 150 كغ،كما استفادت أيضا من الواردات الروسية في تطوير برنامجها الصاروخي.[1] ويمكن استعراض هذه الترسانة فيما يلي:

أولا–الصواريخ قصيرة المدى:

تعمل الصواريخ قصيرة المدى على مضاعفة القدرات النارية ،ومن بين الأنواع التي تملكها هي صاروخ فجر–1 بمدى 8 كم،وفلق 1 بمدى 10كلم،وعقاب بمدى وعقاب بمدى 30 كلم ،وفجر3 ،فجر 5 يصل مداها من 43 إلى 80 كلم ،ميزة الصواريخ أنها لا تقدم قيمة بسبب مداها القريب ،لذلك عملت طهران على تطوير صواريخ بأساليب جديدة ذات قوة تدميرية كبيرة لتدمير الأهداف الاستراتيجية للدول الإقليمية المجاورة لها .غير أنه على الرغم من قصر مداها إلا أن لها قيمة في حماية السواحل الجنوبية المحاذية لها والذي يصل مداها إلى 200 كلم يمكنها من الوصول لضرب

[1] رياض الراوي،مرجع سابق الذكر،ص ص.161 162

السواحل المقابلة لها التابعة لدول الخليج وتدمير البنى التحتية التابعة لها منها المطارات والموانئ والقواعد العسكرية وما يؤخذ على هذه الصواريخ أنها لا تحدد الموقع المراد استهدافه بل تدمر المنطقة بمداها الواسع ،لذلك عملت إيران على تطوير تقنية **Global positioning system GPS** لتحديد الموقع بدقة .[1]

ثانيا-الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى:

تعتبر صواريخ شهاب 3،إحدى أهم الصواريخ الباليستسة طويلة المدى تم شراءه خلال الحرب العراقية-الإيرانية من كوريا الشمالية ،ويعد أول صاروخ باليستي حقق لها نجاح إذ أن لديه القدرة على ضرب الأهداف الاستراتيجية للدول المجاورة لها ويبلغ مداه حوالي 900 كلم وبحمولة تقدر بحوالي 1000 كغ،كما أدخلت إيران أنواع أخرى من الصواريخ الطويلة المدى مشابهة لشهاب 3 تحت مسمى صواريخ قدر ،ويبلغ مداها بحوالي 1600 كلم وبحجم يبلغ 700 إلى 750 كلغ ،كما اختبرت صواريخ أخرى ذات أهمية استراتيجية ولها مدى طويل منها صواريخ **قيام** يصل مداها إلى 950 كلم.[2]

كما تعد صواريخ غدر1 التي تم اختبارها سنة 2004 إحدى الصواريخ المهمة التي طورتها إيران تمتد إلى حوالي 1600 كلم وتستخدم رؤوس حربية يبلغ حجمها حوالي 750 كلم ،كما أشارت مصادر أن إيران تملك ستة مركبات نقل ونصب وإطلاق،علاوة على تطوريها لصواريخ سجيل 2 القادرة على حمل وزن يقدر بحوالي 750 كلغ وبمدى يبلغ 2200 كم مع العلم أن هذه الأنظمة الصاروخية تستعمل الوقود غير السائلة لها كأبعاد استراتيجية تتمثل في التصدي للضربات المعاكسة.[3]

أكد الخبير الإسرائيلي روبن عوزي في إحدى دراساته أن إيران تمكنت خلال ظرف قصير من امتلاك واختبار ترسانة صاروخية مهمة ،ففي سنة 2007 أعلنت عن امتلاك صاروخ **عاشوراء** يعمل

---

[1] نزارعبد القادر،برنامج الصواريخ الإيرانية:تطوره وتأثيره على موازين القوى الاقليمية ،**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،قيادة الجيش اللبناني(لبنان)،العدد 97،ص ص.11 ،12

[2] فيكتور جيرفيس،**برنامج الصواريخ الإيرانية :تطور الأهداف والقدرات الاستراتيجية**،اكاديمية الامارات الدبلوماسية،الامارات العربية المتحدة ،مايو 2018 ،ص.01

[3] جون تشيبمان،**تقييم خالص لقدرات ايران الباليستية** ،الملف الاستراتيجي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ،لندن ،10 ماي 2010،ص ص.01-02

بالوقود الصلب يصل مداه إلى 2000 كلم حسب مسئولين إيرانيين في حين رجحت مصادر غربية أخرى أن مداه يصل إلى 2400 كلم،حيث لهذه الصواريخ أهمية لعمقها الإستراتيجي إذ تصل ضرباتها إلى تركيا ومصر و حتى اليمن مع العلم أن هذه الصواريخ تم تطويرها بدعم من كوريا الشمالية.[1]

و بتاريخ 2017 اختبرت إيران صاروخ خرمشهر الباليستي يصل مداه إلى 2000 كلم ويصنف على أنه صاروخ بين المدى المتوسط و فوق المتوسط وتم الإعلان عنه خلال استعراض عسكري بإيران بتاريخ سبتمبر 2017 ويستمد إنشائه من صاروخ كوريا الشمالية المعروف ب موسودان BM-25 ويعتمد في محركاته على تصميم الصاروخ R-27 ذو الصنع الروسي .[2]

أما عن القذائف اليسارية العابرة للقارات المعروفة باسم ICBM فهي صواريخ باليستية يبلغ مداها 5500 كلم أي حوالي 3000 ميل أو أكثر،ومنها صاروخ سيمرغ وهو صاروخ حامل للأقمار الصناعية يتم تشغيله بالوقود السائل وتم اختباره ثلاث مرات منذ ابريل سنة 2016 ،في حين أشارت مصادر أن إيران تملك حوالي 300 من صاروخ شهاب 1 و2 و3 وقيام.[3]

ثالثا-الصواريخ الجوالة cruise missiles:

تكمن أهمية صواريخ كروز في أنها مضادة للهجمات البحرية استوردتها من الصين وهي مضادة للسفن من نوع 802.كما تملك أيضا C-802 وصواريخ أخرى منتشرة على طول الساحل الإيراني بما في ذلك صواريخ CSSC-2 و CSSC-3.[4]وحسب تقارير أمريكية ،فإن إيران قد أطلقت مجموعة من الصواريخ الجوالة وهي تشكل تهديدا للأسطول الأمريكي المتواجد في دول الخليج لحماية أمنها وتعد هذه الصواريخ كتهديد مباشرا للمصالح الأمريكية والغربية المتواجدة في الخليج العربي على أساس أن إيران تعتبره خليج فارسي ينبغي أن يكون ضمن المنظومة الأمنية الإيرانية بعيدا عن التدخلات والقواعد العسكرية الأجنبية وهي صواريخ **KH-55** و**AS-115A** و **N-SS-22**.[5]

[1] نزار عبد القادر،مرجع سابق الذكر،ص.14
[2] فيكتور جيرفيس،مرجع سابق الذكر،ص.01
[3] نفس المكان.
[4] Kenneth Katzman,op.cit,p.20
[5] نزار عبد القادر،مرجع سابق الذكر،ص.18

ففي أعقاب اختبار صاروخ باليستي سنة 2016 صرح رئيس برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية أن الهدف من الاختبار هو اظهار قوة الردع الإيرانية وكذا قوة الجمهورية الإسلامية على مواجهة أي تهديد ضد الثورة الإسلامية وسيادة الدولة على أنها ورقة مساومة وتعد وسيلة لمعالجة نقاط الضعف العسكرية التقليدية وبديل عنها ضد الو.م.أ .[1]

وعليه فإن التوجه الإستراتيجي الإيراني يدخل ضمن منظور الدفاع عن النفس والتصدي لأي تهديدات مستقبلية إسرائيلية في حالة الهجوم عليها،فبتاريخ 10 ماي 2010 أجرت مناورات عسكرية لمدة أسبوع بمضيق هرمز ومياه الخليج استعرضت فيها قواتها البحرية والجوية والبرية وهي رسالة علنية لتهديد اسرائيل والتلويح باستخدام القوة العسكرية لضربها ،وقد صرح مساعد المرشد الأعلى مجتبى عبد النور:"**إذا أراد العدو أن يجرب حظه السيئ ويطلق صاروخا واحدا على إيران فقبل أن يهدأ الغبار ستستهدف صواريخ إيران الباليستية قلب تل أبيب**[2]

وعليه يعتبر مضيق هرمز من ضمن أهم الممرات والمضائق البحرية لقيادة العمليات التكتيكية ومنع الوصول إلى مصالحها الحيوية،حيث يسمح لها هذا المضيق بتهديد الملاحة البحرية العالمية الامر الذي يجعلها تملك ورقة مساومة مهمة في بعض القضايا والترتيبات الإقليمية لصالحها.

فالتحكم في مضيق هرمز * يعد كممر استراتيجي مهم فهو بوابة الخليج نحو العالم ويعد مفتاح السيطرة العالمية،وقد صرح أحد المسئولين الإيرانيين بتاريخ 28 ديسمبر 2011 :"**إذا أردنا معاقبة الصادرات والناقلات النفطيةالعالمية التي تمر عبر هذا المضيق،فإنه لن تمر قطرة من البترول عبر مضيق هرمز**".[3]

---

[1] Kenneth Katzman,**testing the limits Iran's ballistic missile program,sanctions and the islamic revolutionary corps**,congressional research service ,prepared for congress,march 29,2017,p.03

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،**سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح**(ديوان المطبوعات الجامعية،2010) ص.ص،131 .133.

[3] Hagues Eudeline,**le détriot d'Ormuz menacé par l'Iran**,la revue maritime ,n°493,l'institut français de la mer,Mai 2012,pp,90-91.

* يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي ويفصل بين سلطنة عمان وإيران ،كما يعتبر فاصلا بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه النفط بشريان ويلقب عالميا الاستراتيجية البحرية الممرات اهم بين من ،ويصنف اخرى جهة من الهندي والمحيط العرب وبحر الخليج عمان

يرى المنظر الجيوبوليتيكي والأميرال الأمريكي ألفرد ماهان Alfred Mahan أن قوى البحر دائما تتفوق على قوى البر من حيث البعد الجيوسياسي،وذلك بالنظر إلى أهمية الدولة في بسط سيطرتها البحرية في السياسة الدولية باعتبار أن للمضائق والممرات البحرية هي عامل جذب مهم للدولة،وعليه فتحكم إيران في هذا المضيق يعتبر مفتاح السيطرة العالمية وعامل مهم لتقوية قدراتها البحرية.

الفرع الثاني–دور قانون لاهاي في حظر انتشار الصواريخ الباليستية:

تعزيزا للجهود الرامية إلى حظر انتشار الأسلحة النووية ومنع الوصول إليها لدعم الأمن النووي ،فقد أقر المجتمع الدولي بتاريخ 25 نوفمبر2002،وذلك لوضع حد لانتشار الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تصل إلى أسلحة الدمار الشامل حيث تعتبر هذه الاتفاقية متعددة الأطراف عرفت بمدونة السلوك الدولية لحظر انتشار نوع هذه الأسلحة ومنع تصديرها إلى الدول حفاظا على السلام والأمن الدوليين.

ففي ديباجة الاتفاقية أشارت إلى التحديات الإقليمية والعالمية المتزايدة التي جاءت نتيجة الانتشار المستمر لأنظمة الصواريخ الباليستية القادرة على أن تصبح أسلحة الدمار الشامل وطالبت بضرورة بناء الثقة الكاملة بين الدول لتعزيز أمنها واتخاذ جميع التدابير السياسية والدبلوماسية للحد منها.[1]

قانون لاهاي سبقه العديد من القرارات التي نادت بضرورة الحد من انشار الأسلحة النووية وعدم الوصول اليها وعدم استخدام المواد الانشطارية الحساسة ووضع ضوابط لازمة للحد منها وعدم تصديرها إلى الدول ومن بين هذه القرارات هو القرار رقم 1540 الصادر بتاريخ 2004 المتعلق بمنع

بالنزاعات المنطقة لتميز ،ونظرا المضيق هذا عبر النفطية ناقلاتها % 66 الخليج دول ،وتصدر يوميا برميل مليون 15 يمرر باعتباره العالمي كمقر البحرين واتخذت الخليج في السابع اسطولها أ.م.الو وضعت المضيق في البحرية التجارة لرقابة وكضمان الحدودية والخلافات له،أنظر: Pierre Vallaud et Xavier Baron,**Atlas géostratégique du proche et du moyen orient ,**editions Perrin,France,p.34

[1] Nicolas Kasprzyk and others,**the Hague code of conduct against Ballistic Missile proliferation ,Revelance to African state**s,ISIS ,policy brief/90/september 2016,p.11

انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية،حيث جاء هذا القرار معززا لمبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن الذي دعا فيها إلى منع الانتشار النووي،داعيا القرار في ديباجته إلى دعم جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى ازالة الأسلحة النووية وحظر جميع التجارب النووية التي من شأنها تهديد الاستقرار الدولي.

غير أنه ما يؤخذ على القرار 1540 أنه أنشأ لجنة مشكلة من أعضاء المجلس باعتباره جهاز حصري يضم القوى الكبرى مما يعد خرق للشرعية الدولية ولمبدأ المساواة بين الدول ،حيث أن القرارات التي تتبنى فيه تعبر عن سياسات وتوجهات الدول الأعضاء الخمس التي تتمتع بحق الفيتو وبالتالي فإن هذه القرارات تعد منحازة لها وفق ما تمليه مصالحها وليس المصلحة الجماعية للدول ،كما أن هذا القرار جاء لتنفيذ مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بعد أن تضررت الوم.أ من هجمات 11 سبتمبر ما جعلها تنفرد بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار النووي وفرضها على الدول الأخرى دونما الأخذ بآرائها في مثل هذه القضايا.[1]

يرى محمد البرادعي أنه لا تختفي الأسلحة النووية إلا بعد تحقيق الأمن الجماعي وإيجاد آليات تعتمد هذا المبدأ ففي سؤال طرحه في إحدى مقالاته حول :من هي الجهة التي تتحمل مسؤولية بناء إطار الأمن الجماعي ؟ فإن إجابته جاءت على أن هذا المبدأ هو مسئولية جميع الأطراف التي ينبغي عليها أن تتحرك لوقف هذه الأسلحة :

أ-فعلى الصعيد السياسي ينبغي حل النزاعات والتهديدات لضمان احترام حقوق الإنسان والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

ب-ضرورة إصلاح مجلس الأمن الدولي كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين ويقصد بالإصلاح هنا رفع مستوى عضوية الدول في المجلس وقدرته على تبني الدبلوماسية الوقائية لحفظ الامن الدولي.

[1] طيبي محمد بلهاشمي الأمين،**تجريم الإرهاب في القانون الدولي**،رسالة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق –القطب الجامعي بلقايد-وهران-**2011-2012**،ص.196.

فعلى الرغم من أن الصواريخ الباليستية التي تملكها إيران صنفت بأنها متقدمة في منطقة الشرق الأوسط ،إلا أنها تعاني مم مشاكل تقنية تواجهها منها صغر حجم الرءوس المتفجرة التي تحملها تلك الصواريخ إضافة إلى عدم دقتها للوصول إلى الأهداف وتميزها أحيانا بالطلقات العشوائية .علاوة على مدى حاجتها إلى الوقود الصلب كمادة تساعد على تشغيلها ،حيث تتطلب الوقت لإنتاجها وجودة عالية من حيث انتاجها لذلك تلجا إيران في الكثير من المرات بالتزود بالخبرات الخارجية.

كما أن القرارات التي أصدرت من طرف مجلس الأمن الدولي ضد تجاربها الصاروخية منها القرار رقم 1747 و القرار رقم 1929 و القرار رقم 2231 والتي تدعو إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالقذائف اليسارية الحاملة للأسلحة النووية والحظر على الدول لتصدير والأسلحة والقذائف إلى إيران،غير أن هذه الأخيرة تتحدى هذه القرارات بإجراء اختبارات استفزازية تهدد بها الدول المجاورة واستعراض أهمية قوتها العسكرية،مستفيدة من دعم الصين وروسيا باستخدام حق الفيتو والتصويت ضد القرارات التي تدين ايران وذلك بحكم المصالح الاستراتيجية المشتركة بينها.

وكنتيجة مما قيل مسبقا،فإن البرنامج النووي الإيراني يعد كوسيلة مهمة لاستعراض مدى قوتها النووية وأنه يمكنها من أن تكون بمصاف دول النادي النووي بقدراتها الذاتية وبالتالي يؤهلها لاستعراض قوتها.حيث أن هذه الترسانة تعد تمكنها من أن تردع جميع الدول التي تحاول تهديدها فالعقيدة العسكرية لدى صانع القرار في طهران تنطلق من المنظور الواقعي التشاؤمي والأناني المتعلق بالريبة والشك في نوايا الدول الأخرى ،كما أن وجود هذه البنية التحتية يعد كمصدر للفخر والهيبة وتكريس النظرة الشيعية الاستعلائية على الدول الأخرى .

الفصل الثاني–تطورات ومجريات الأزمة النووية الإيرانية

الفصل الثاني–تطورات ومجريات الأزمة النووية الإيرانية

تعتبر الأزمة النووية الايرانية إحدى أهم الأزمات التي أثارت الكثير من الجدل،وترجع بدايتها إلى سنة 2002 إثر تسريبات لإحدى التقارير الصادرة عن المعارضة الإيرانية في الخارج الممثلة في حركة مجاهدي خلق تفيد بوجود مواقع ومفاعلات نووية سرية تستعمل لأغراض انتاج الماء الثقيل وتخصيب اليورانيوم أنشأتها إيران بعيدا عن أنظار مفتشي وخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعليه تعكس هذه التسريبات مدى وجود تناقضات لالتزامات إيران بخصوص توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من جهة،ومن جهة ثانية انتهاكها لاتفاق الضمانات الموقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة1975 والذي يضمن دخول المفتشين لجميع مواقعها لتفقدها مما يظهر عدم شفافية تعاملاتها بخصوص الكشف عن محتوى أنشطتها النووية.

تميزت أحداث الأزمة النووية بتوتر العلاقات الغربية–الإيرانية من خلال تدخل العديد من الأطراف الدولية وحتى الإقليمية التي تفاعلات مع مجرياتها خصوصا الو.م.أ التي لعبت دورا في تحريك الملف النووي بمحاولة الضغط على إيران بالتراجع عن برنامج تخصيب اليورانيوم،كما ضغطت على الأطراف الأخرى بضرورة فرض المزيد من العقوبات الدولية لوقف برنامجها النووي وعزلها بل وأدرجت إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب وتصنيفها في محور الشر.

من جهة ثانية،للمحددات الداخلية الإيرانية المتمثلة في التركيبة الرسمية وغير الرسمية دورا في التصعيد والتأثير على مسار الأزمة خاصة بعد وصول الرئيس احمدي محمود نجاد والمحسوب على التيار المتشدد المحافظ إلى سدة الحكم سنة 2005 ليعلن عن عدائه للغرب وعدم اعترافه بالمنطق التفاوضي معهم وتمسكه بالخيار النووي في امتلاك التكنولوجيا النووية،بمواصلة تخصيب اليورانيوم على أساس أنه حق غير قابل للتصرف دونما ايلاء الاهتمام بالقرارات الأممية وعلى أن هدف الغرب هو فرض الجمهورية للاستسلام.مما أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية–الأمريكية ومحاولة تنفيذ الضربة العسكرية ضد منشآتها النووية بمعية أطراف أخرى،إلى أن توصلت الأزمة إلى مرحلة الانفراج ومحاولة ترجيح الأسلوب التفاوضي الدبلوماسي في إدارتها والاكتفاء بالإبقاء على سياسة فرض العقوبات ضدها.

المبحث الأول–المحددات الداخلية للأزمة النووية الإيرانية

ارتبطت القضية النووية في إيران على أنها تمثل كإحدى القيم الاستراتيجية لدى صانع القرار حيث تعتبر المحددات والعناصر الداخلية المتمثلة في القوى الرسمية وحتى غير الرسمية الممثلة في المقاربة الشعبية أن البرنامج النووي له بعد استراتيجي مهم وأحد رموز الاستقلال والفخر.كما شكل وصول أحمدي نجاد إلى الحكم سنة 2005 والمحسوب على التيار المتشدد دور بارز في التأثير على مجريات الملف النووي،وزادت تصريحاته المثيرة للجدل وهي التمسك بالخيار النووي وتعهده بنقل التكنولوجيا إلى الدول الإسلامية مخاوف لدى الأطراف الغربية باعتبارها تصريحات تصعيدية الأمر الذي أدى بها إلى إحالة الملف على مستوى مجلس الأمن الدولي وإصدار عقوبات دولية ضد طهران.

المطلب الأول–الأسباب المؤثرة في ظهور الأزمة النووية

ظهرت الأزمة النووية الإيرانية بسبب مجموعة من الظروف والعوامل تمثلت في الأسباب المباشرة المتعلقة في اخفاء إيران لأنشطتها النووية وعدم شفافية تعاملاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تربطها مع هذه الأخيرة اتفاق الضمانات ،علاوة على الدور الأمريكي في التصعيد من حدة الأزمة بالضغط على إيران وفرض المزيد من العقوبات ضدها.

الفرع الأول–مفهوم الأزمة

تعد الأزمة إحدى الظواهر الملازمة للبشرية فهي تأتي بشكل مفاجئ ودوري بسبب ظروف داخلية وخارجية يتعين على الإنسان التعامل معها والتفاعل مع تطوراتها ومجرياتها بمحاولة ايجاد حلول لمعالجتها من أجل الخروج منها أو على الأقل التقليل من خسائرها.

فهي تعد نمط من أنماط الحياة المعاصرة للدول والشعوب والمجتمعات التي تجبرها اتخاذ كافة الأساليب والآليات لمواجهتها.خاصة وأن الأزمة حاليا أصبحت تمس جميع النواحي والمجالات والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،كما أنها توسعت من حيث المدى من أزمة محلية إلى إقليمية وحتى عالمية.

تعرف الأزمة على أنها ظرف انتقالي أو حالة حرجة ومؤثرة تهدد كيان الدولة ونشأتها،حيث يرى **بول ديزينج Diesing** أن الأزمة الدولية هي تسلسل تفاعلي بين دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية ولكن يحوي في طياته بدرجة احتمالية نشوب تلك الحرب.[1]

وأشار روبرت نورت **Robert North** إلى أن الأزمة الدولية هي تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول ،وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه ويرى **نورت** أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب غير أنها في الغالب لا تؤدي إلى الحروب.[2]

وعليه فإن الأزمة هي حدث مفاجئ ينتج عنه تعارض وتصارع الإرادات والمصالح بين الدول والذي تتجه فيه العلاقات إلى التصعيد والتوتر بسبب إقدام أحد الطرفين إلى استخدام جميع وسائل الضغط الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتهديد الطرف الأخر ومحاولة إخضاعه إلى إرادته.كما أنها تتميز بالسرعة وضيق الوقت وقلة الإمكانات الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ جميع هذه الوسائل واستغلال الوقت لتحقيق مجموعة من المصالح.

أولا–تعريف الأزمة الدولية

يستند تعريف الأزمة الدولية إلى ثلاث مدارس وهي:

1–المدرسة النسقية

يتمثل رأي المدرسة النسقية في تعريف الأزمة الدولية بالاعتماد على تفاعلات الدولة في تحليل واقعها ومدى تأثير هذه التفاعلات على توازن واستقرار النظام السياسي،أو اضطراب العلاقات بين أطراف الأزمة ،ومن أبرز رواد هذا الرأي كورال بيل **corell Bell** الذي عرف الأزمة بأنها نقطة

[1] علي بن هلهول الرويلي،**الأزمات تعريفها،أبعادها وأسبابها**،حلقة خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية"إدارة الأزمات كلية التدريب قسم البرامج الخاصة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية(الرياض) ص، 04

[2] علي بن هلهول الرويلي،مرجع سابق الذكر،ص.05

تحول في طبيعة العلاقات بين الدول،ففي حال الأزمات التي تقع بين الحلفاء تتحول علاقة التحالف إلى انشقاق،وفي حالة وقوعها بين الأعداء فتتحول العلاقة من علاقة سلم إلى حالة الحرب.[1]

حيث أن **كورال بيل** أعطى قيمة كبيرة لعنصر الوقت باعتباره من بين أهم العناصر لدراسة الأزمة الدولية نظرا لدوره الكبير في تحليل طبيعة العلاقات بين الدول التي تتوتر فيه وتأخذ طابع التصعيد التي تؤثر في تغييرها.

أما اوران يونغ **Oran Young** فقد عرفها أنها "**مجموعة من الأحداث تكشف عن نفسها بسرعة ،حيث تحدث اخلالا في توازن القوى المتواجدة في النظام الدولي العام ،أو في أي أنظمته الفرعية بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية من زيادة احتمال وقوع عنف داخله** ".حيث يراها أنها مجابهة بين طرفين أو أكثر ،تستمر لمدة قصيرة من الزمن تزداد فيها امكانية اندلاع الحرب.[2]

وعليه نجد أن هؤلاء قدموا تعريف الأزمة الدولية من منطلق تداعياتها على النظام الدولي وأنظمته الفرعية والإقليمية وقدموا وصفا للأزمات الدولية من وجهة نظر النسق الدولي أو النظام الدولي على أنها تغيير الوضع الذي يحدث في إجراءات الأطراف المتنافسة وتأثيرها على بنية النظام الدولي وجميع فروعه ،فهي تمثل مجموعة الأحداث التي تحدث التغيير المفاجئ والسريع وتزيد من تأثير القوى على عدم استقرار أو توازن النظام الدولي ويعزز من احتمال استخدام القوة العسكرية والعنف بين الأطراف بسبب وجود نظام تنافسي بينهم يقوم على سعي كل طرف لتعظيم مكاسبه.

2-مدرسة صنع القرار

انتهج رواد هذه المدرسة في تعريفهم للأزمة الدولية من منطلق صنع القرار كمدخل لتحديد تصرفات أطراف الأزمة ،حيث يضطر صناع القرار في جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية

[1] إياد ضاري محمد الجبوري،**إدارة الأزمات الدولية** ط 01 (الأردن:الأكاديميون للنشر والتوزيع،2016) ص.35

[2] نصير مطر كاظم الزبيدي،**الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية**،رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية،الجامعة العالمية ،العراق بغداد ، 2010،ص ص.45،46

والأمنية ومراكز البحث إلى دراسة جميع الاحتمالات والنتائج الإيجابية والسلبية المتمثلة في الخسائر والمكاسب التي ستنجر عنها الأزمة.

فتستند تعريفات الأزمة الدولية وفقا لهذه المدرسة لغالبية الدراسات التي ركزت على تصورات صانعي القرار وتطبيقها على دراسات حالات منها أزمة الصواريخ الكوبية التي أعدها هولستي **Holsty** ومقارنة الأزمة الكورية بالأزمة الكوبية كإحدى الأزمات التي وقعت أثناء فترة الحرب الباردة ومدى تأثيرها على توازن النظام الدولي ،فاعتمدت هذه الدراسات على المتغيرات النفسية والاجتماعية والتنظيمية لتفسير اتخاذ القرارات أثناء الأزمات كمدخل مهم في تحليل تصورات صانعي السياسة أنفسهم.[1]

وعليه ترتكز مدرسة صنع القرار في تعريفها للأزمة الدولية بناءا على خصائص وهي:[2]

-وجود مواقف تتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول المتنازعة.

-موقف يدرك فيه صانع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار هو وقت قصير وضيق ينبغي من خلاله اتخاذ القرار المناسب للتفاعل مع مسارات الأزمة.

-وجود مواقف فجائية تدخل على صانع القرار.

3-المدرسة التوفيقية

حاولت هذه المدرسة الربط بين أراء المدرسة النسقية ومدرسة صنع القرار ،حيث برزت هذه المدرسة على إثر الانتقادات التي وجهت لهاتين المدرستين ،ومن أهم روادها **مايكل بريشر Michael Bricher** الذي يرى أن الأزمة ترافقها بعض الظروف تتمثل مجموعة التغيرات التي تمس محيطها الداخلي والخارجي والتي تؤدي إلى تحديد القيم الأساسية في الفترة الحالية والمستقبلية.علاوة على أنها

[1] Manus I.Mildlarsky and Charles Hermann,international crisis :insigths from behavioral research,**western political quarterly** ,december 1973,university of Utah,vol 26,n°04,p.812

[2] أحمد يوسف دودين وحمد فواز الديلمي،**الأزمات المالية الدولية والعالمية** (عمان:دار جليس الزمان،2011) ص.23

تتميز بوجود احتمال عالي الدرجة باستخدام العنف العسكري الذي يأتي في ظل فترة زمنية قصيرة وضيقة للرد على الأزمة باعتبارها مهدد للقيم الخارجية.[1]

فحسب بريتشر فإن الأزمة الدولية تنتج تغيير في نوع التفاعل والعلاقات أو زيادة حدة توتر العلاقات بين الدول بفعل أو حدث من خلال بيان تهديد شفهي أو كتابي وعمل سياسي وقطع العلاقات الدبلوماسية وحظر تجاري واقتصادي أو عسكري غير عنيف أو عمل عنيف غير مباشر.

ربط **مايكل بريتشر** الأزمة الدولية بالسياسة الخارجية للدولة ،حيث تبدأ كأزمة السياسة الخارجية لدولة واحدة أو أكثر من الدول والدافع وراء هذه الأزمة هو الإدراك على أنها مستمدة من تصورات ناتجة عن فعل عدائي وحدث مدمر وتغير بيئي وتتمثل التصورات في تهديد القيم الأساسية مع توفر وقت محدد للاستجابة وزيادة احتمال المشاركة في الأعمال العدائية العسكرية (الحرب) قبل التغلب على التهديد،وعليه فإن الأزمة الدولية ترتبط بالقيم الأساسية وضغط الوقت واحتمالية الحرب.[2]

وعليه تتأثر السياسة الخارجية بالمواقف الدولية التي تتميز بعنصر المفاجأة والتهديد ومحدودية الوقت ،فتوافر هذه الظروف أنشأ موقف الأزمة مما يشكل تهديدا للقيم الأساسية و يتيح وقت ضيق وغير كافي لصانع السياسة الخارجية في التعامل مع الحافز.

حيث يأتي تأثير الأزمة الدولية في صنع السياسة الخارجية من خلال مجموعة العوامل ،تتمثل في تزايد سلطة صانع السياسة الخارجية وارتفاع شعبيته لدى الرأي العام كتعبير لهم عن تضامنهم مع صانع القرار،كما أن هذه الظروف تؤدي إلى تضاؤل حجم مجموعة صنع القرار وتميزها بطابع السرية وتزايد طابعها العدائي بسبب تهديدها للقيم الأساسية ،ومن هنا فإن صانع السياسة يسعى للمزيد من الإجهاد النفسي والتأثير على حالاته الذهنية التي تنعكس على طريقته في صنع القرار،فالإجهاد النفسي الذي يمر به صانع السياسة الخارجية تتحكم فيه عوامل ثلاث تتمثل في حجم الانتباه والجمود الذهني وإدراك حدود الموقف.[3]

---

[1] نصير محمد كاظم الزبيدي،مرجع سابق الذكر،ص.47

[2] Michael Brecher,**conflict and crisis concepts and overview findings on earthquakes** 1,international political Earthquakes,the university of Michigan press,2008,p 08-09

[3] محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**،ط2 (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية) 1998،ص.ص،356-359

ومنه فإن السياسة الخارجية للوحدة الدولية الممثلة في الدولة تبقى العامل الوحيد لتحديد طبيعة العلاقات مع الوحدات الدولية الأخرى ،فهي لاعب عقلاني ينتقي المزيد من الأرباح وتقلل الخسائر في صنع قراراتها التي تتفاعل حسب طبيعة التهديد والوقت المتاح وعنصر المصلحة التي ترتبط به.

ثانيا-عناصر الأزمة الدولية:

يجمع الكثير من الرواد على أن للأزمة الدولية عناصر ترافقها وبالتالي تتحكم في تطوراتها ،حيث تركز المدرسة التوفيقية على أن عنصر الوقت والتهديد يعد من بين العناصر الرئيسية للتحكم في سيرورتها، إذ أن للوقت عامل مهم من خلال جمع المعلومات والاستجابة لهذه الظروف الطارئة ونجاح عملية الاتصال في حين أن للتهديد عامل مهم أيضا من حيث المصالح التي تستهدفها الأزمة التي يمكن أن تكون مصالح أساسية ووجودية وحتى مصالح ثانوية تتنازع عليها إرادات الدول يحاول من خلالها أي طرف أو خصم أن يكسبها لصالحه.

وقد أبرز شارلز هيرمان على أن للأزمة الدولية مجموعة من العناصر تتمثل في ما يلي:

01-التهديد:وهو حالة وجود خطر محتمل على دولة أو جماعة لهم مصالح وأهداف معينة،حيث أن التهديد يتفطن إليه صانع القرار على أن استهدافه سيعيق ويردع الطرف الأخر مع إمكانية الإضرار بمصالح الدول وعليه فإن التهديد يقاس بالخطر المترتب على الفعل المرتكب ضد الدولة حيث يهدف إلى فقدان المصالح والأهداف الاستراتيجية للدولة وبالتالي يزعزع أمنها واستقرارها.

وينقسم إلى عدة أقسام وهي:

أ-تهديد داخلي أو خارجي:بمعنى أن مصدر التهديد خارج إقليم الدولة أو يكون داخليا ويستغل من أطراف خارجية،أو يكون بسبب ظروف خارجية تنعكس أثارها على البيئة الداخلية.

ب-تهديد دائم أو مؤقت:وفي هذا النوع يتحكم الوقت والزمن في حالة التهديد،وذلك من حيث الآثار المترتبة،والخبرات السابقة،وحتى المستجدات والأحداث المعاصرة وحتى الإمكانيات والقدرات المتاحة للخصم.

ج-تهديد مباشر أو غير مباشر:ويتم تقدير هذه العلاقة من خلال نتائجه وأضراره المتوقعة.

د-واقع محتمل:بمعنى أن حدوث التهديد يكون بالفعل من خلال مظاهره وآثاره،أو يكون محتمل ناتج عن مؤشرات يتلقاها صانع القرار على أنها بالفعل تهديد لمصالح الدولة.

02-المفاجأة:هي حالة غير متوقعة وغير مدروسة تنتج عن قلة الوعي لدى صانع القرار بوقوع أحداث معينة،حيث تؤدي إلى الإرباك والذهول للوحدة القرارية وتشكل صدمة نفسية للطرف الخصم على أنها تعتبر خديعة وتولد مشاعر عدائية لدى أحد الأطراف وارتفاع تكاليف الخسائر والانتقام.[1]

03-السرعة:يعتبر الوقت عامل مهم ومحفز للدفع باتخاذ القرار المناسب لمواجهة تهديد معين الذي يأتي من بيئة داخلية أو خارجية،كما يدفع عامل الزمن أيضا إلى التحكم في مجموعة من الخيارات المتاحة بناء على معلومات متوفرة وكافية مما يؤدي إلى اختيار الحلول المناسبة التي لا ينتبه إليها الخصم وبالتالي تعود عليه بتحقيق المزيد من المكاسب والأرباح.[2]

فمتغير الوقت له أهمية في التعرف على مفهوم الأزمة ،حيث أن زيادة الوقت المتاح تمكن من إيجاد فرصة صياغة حلول لتجنب الخروج السلبي منها،وتحدد أنواع السلوكيات المستجابة على أن المشكلة تزداد سوءا إذا لم يتم مواجهتها ،كما أن ضغط الوقت يدفع إلى المزيد من البحث عن الاحتمالات وإيجاد المعلومات الكافية لتجنب الخسائر التي يمكن أن تحدث مستقبلا.[3]

وعليه نستنتج أن مفهوم الأزمة يخضع للكثير من المعايير والمحددات التي تؤثر على واقعها والتي تشتمل على وجود تهديدات لمصالح الخصم الذي يحاول المحافظة عليها خصوصا في ظل السرعة وضيق الوقت ووجود عنصر المفاجأة مما يدفع صانع القرار إلى ضرورة الاستجابة لها من حيث توفره على الإمكانيات والقدرات اللازمة للتحكم والتفاعل مع نتائجها ومخرجاتها تجنبا لوقوعه في الخسائر محاولا في ذلك كسب المزيد من الارباح على حساب الخصم الآخر.

---

[1] سليم حميداني،**القرار في الأزمات الدولية الإدراك السياسي للقادة وعملية صنع القرار-أزمة 1967 وأزمة الخليج دراسة نظرية وتطبيقية-** (الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2014)ص.ص،99-102

[2] عامر مصباح،**نظريات صناعة القرار في تحليل العلاقات الدولية** (ديوان المطبوعات الجامعية:2012)ص.125

[3] Robert Billings,thomas milburn,mary lou schaalman, a model of crisis perception :a theoritecal and empirical analysis,**Administrative science quarterly**,vol.25,02,Cornell university,1980,pp.305-306

الفرع الثاني–أسباب الأزمة النووية الإيرانية

مثلت الأزمة النووية الإيرانية التي بدأت بوادرها سنة 2003 ،إحدى نقاط التوتر في العلاقات بين إيران والغرب حيث ارتبطت بمجموعة من المتغيرات الداخلية والدولية التي تحكمت في مجرياتها بتدويلها على مستوى الأمم المتحدة ،حيث يعتبر كشف المعارضة الإيرانية في الخارج لبعض النشاطات النووية التي أقيمت بطريقة سرية وذلك على إثر تسريباتها لبعض التقارير أثبتت بناء بعض المصانع والمفاعلات النووية تعمل على تخصيب اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل وأجهزة الطرد المركزي كسبب مباشر في تصعيد المواقف بين أطراف الأزمة،على أن مثل هذه التسريبات تعتبر كخرق لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية علاوة على عدم التزام إيران باتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أولا–إخفاء إيران لأنشطتها النووية

يعتبر إخفاء إيران لأنشطتها النووية إحدى الأسباب المباشرة لظهور الأزمة بدأت على إثر تسريبات لمنظمة مجاهدي خلق* كحركة معارضة في الخارج،حيث سربت تقارير وصور سنة 2002 أثبتت وجود مراكز ومنشات نووية سرية تهدف إلى عسكرة البرنامج النووي تحتوي هذه المنشآت على مفاعلات لإنتاج الماء الثقيل ومادة البلوتونيوم واليورانيوم تستعمل لصنع الأسلحة النووية .[1]

على أن إنتاج مثل هذه المواد النووية يهدف إلى تحويل التكنولوجيا النووية لأغراض عسكرية،وأن بناء المحطات النووية وأجهزة الطرد المركزي تم بناءها بعيدا عن رقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مما يشكل خرقا لتعهداتها والتزاماتها تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

---

[1] فيليب بنيس،**محاولة لفهم الأزمة الأمريكية–الإيرانية**،ترجمة عواطف شلبي ،ط01 (القاهرة:المركز القومي للترجمة 2018)،ص.29.

* تعد حركة مجاهدي خلق جزء من المجلس الوطني للمقاومة وأيضا جزء من الحركة القومية الإيرانية التي قادها رئيس الوزراء محمد مصدق الذي تمت الإطاحة به من طرف المخابرات الأمريكية والبريطانية عام 1953 بعد تأميم النفط الإيراني.تشكلت مجاهدي خلق سنة 1960 من طرف مفكري الجامعة الإسلامية المستوحاة من الحركات المعادية للاستعمار ،وقد عارض مجاهدي خلق نظام الشاه القمعي في حين أن معظم مناضلي هذه الحركة تم تصفيتهم وسجنهم سنة 1972،وفي سنة 1981 تم نقل مقر الحركة إلى المنفى في فرنسا وبعدها إلى العراق. انظر:
Lincolin Bloomfield,Mudjahidin Khalq (MEK) and the search for ground truth about its activities and nature,AKM Grump Straus Hauer and feld, August 16,2011,p.03

مع العلم أن إيران تعتبر من بين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الموقعة على الاتفاقية سنة 1968 وبدأ التوقيع نافذا سنة 1970.

ففي نهاية سنة 2003،تم العثور على أجهزة الطرد المركزي من نوع P.2 تستعمل لتخصيب اليورانيوم تم اكتشافها من طرف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد أخذها عدة عينات من مفاعلات نووية وتفقدتها،حيث كشفت عن وجود أثار لتخصيب اليورانيوم دون إذن مسبق منها،وقررت بعدها الوكالة بتوجيه إدانة لإيران بحجة عدم إبداء تعهداتها والتزاماتها الكاملة لإبراز شفافية نشاطاتها النووية.[1]

وجاءت هذه التفتيشات من خلال الزيارة التي قام بها المدير الأسبق للوكالة محمد البرادعي سنة 2003 إلى إيران حيث طالب بضرورة الكشف عن جميع النشاطات المتعلقة بالتخصيب وتجارب ما بعد التحويل ففي تقرير له،قدم البرادعي إلى الوكالة يفيد بإخلال إيران لالتزاماتها وفشلها في الإبلاغ عن بعض الأنشطة النووية وتعمدها بالتعامل في السوق النووية السوداء،فتلقت حوالي 1.8 طن من اليورانيوم من الصين تم تخزينها في منشآت بعيدة عن أنظار المفتشين الدوليين.[2]

و كشفت التحقيقات بعدها على أن طهران كانت تجري أنشطة نووية سرية لمدة ثمانية عشر عاما،علاوة على امتلاكها مصنع لتخصيب اليورانيوم في ناتانز وإنتاج الماء الثقيل في اراك مما يشكل انتهاك لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي تنص في موادها على عدم نقل وإنتاج التكنولوجيا لأغراض عسكرية،وعدم الإعلان عن المواد النووية التي يتم استيرادها ومعالجتها وتخزينها في المواقع والمنشآت.[3]

وعليه كشف فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ايران لم تسمح للفريق بحق التفتيش الكامل لجميع مواقعها وتفقد جميع النشاطات ،كما أشار إلى غياب الأدلة الكافية نظرا للعراقيل التي واجهها فريق المفتشين،ما يشكل انتهاك لاتفاقية الضمانات المبرم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران.

---

[1] محمود نورالدين عبد المنعم،**النشاط النووي الإيراني من النشأة وحتى فرض العقوبات**،ط1(مكتبة الانجلو مصرية:2009) ص.23.

[2] فهد مزبان الخزار حيدر عبد الواحد،مرجع سابق الذكر،ص.210.

[3] Asli U.Bali,**negociating non-proliferation international law and delegation in the Iranian nuclear crisis**,61 **Uelal Law Review** 232 ,university of California,2014,p.239

في حين برر الموقف الإيراني،أن الأبعاد الاقتصادية تأتي ضمن أولويات البرنامج النووي حيث صرح حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي آنذاك خلال المؤتمر الصحفي الذي انعقد بتاريخ 20 اكتوبر2004 حيث قام المفتشين الدوليين بتفتيش جميع الأماكن التي ركز عليها وأن الطابع السلمي لاستعمال الطاقة النووية هي من ضمن سياساتنا،حيث يشكل إنتاج الطاقة النووية أحد حقوقنا القومية ولن تستطيع أي قوة أو هيئة أن تحرمنا من ذلك مع استمرارية التعاون مع الوكالة.[1]

كما برر بعض المسئولين الإيرانيين أن تطوير برنامجهم النووي هو حق سيادي فإيران دولة مستقلة ذات سيادة منتقدين النظام الأساسي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بأنها أداة في يد القوى الغربية،ومن حقها كدولة تطوير دورة الوقود النووي فالطاقة النووية تعتبر كإستراتيجية طويلة المدى لبناء منشآت نووية كبديل عن النفط . كما رفضت السماح للمفتشين بالدخول إلى بعض المواقع وتفتيشها والتعرف على أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم.وأعلنت سنة 2003 عن إجراء 113 تجربة تحويل اليورانيوم الخام. وتضمنت هذه التجارب إنتاج اليورانيوم المشع والليزر وإنتاج الماء الثقيل كما تضمنت أيضا مادة الكعك الأصفر الذي تم استيراده من بعض الدول،كما وتضمنت أيضا تجاربها في التحويل ومعالجة المواد النووية .[2]

01-الانتهاكات الإيرانية في ظل اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية:قدمت مجموعة من المبررات القانونية التي تفسر مدى وجود انتهاكات إيرانية التي طعنت في مصداقيتها وشفافية تعاملاتها كدولة في تطبيقها لمبادئ القانون الدولي منها اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وأيضا اتفاق الضمانات الموقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعتبر اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية كتتويج للحد من صنع الأسلحة النووية وإحلال السلام العالمي تم التوقيع عليها سنة 1968 من طرف عديد الدول والتي تعهدت فيه بعدم نقل التكنولوجيا النووية لأغراض عسكرية،تم تأسيسها بناء على اتفاق بين الدول النووية الخمس الحائزة على الأسلحة النووية وهي الصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية ،والدول

[1] Daniel H.Joyner,**Iran's nuclear program and internationl law from confrontation to accord** (Oxford University press,2016),p.27

[2] عطا محمد الزهرة،مرجع سابق الذكر،ص.35

الأخرى غير المالكة للأسلحة النووية.في حين تعتبر إيران من بين الدول السباقة للتوقيع على هذه الاتفاقية كدولة غير مالكة للأسلحة النووية سنة 1968 وأصبح التوقيع نافذا سنة 1970.

1-1-المبررات الإيرانية في استغلال الطاقة النووية

تضمنت المبررات الإيرانية أن لها الحق في استغلال الطاقة النووية ،باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة وأنها ليست مجبرة الالتزام بالمطالب الدولية ،وعلى أن توقيعها على الاتفاقية يمنحها الحق في تخصيب اليورانيوم واستخدامه كوقود للطاقة النووية ،مستندة في ذلك إلى بعض المواد التي جاءت ضمن الاتفاقية ومنها المادة الرابعة في الفقرة الأولى التي تنص على حق الدول الموقعة غير القابل للتصرف **inalienable right** في إنتاج المواد النووية ومعالجتها وإجراء البحوث من خلال تطويرها وإنتاج واستخدام الطاقة النووية دون تمييز بين الدول.

فالتفسير الإيراني ينصب حول الحق غير قابل للتصرف في استعمال التكنولوجيا النووية أي عدم المساس بنوع هذه الحقوق ،كما طعنت في الهيكل المعياري لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وأسقطت التفسير المتعلق بالالتزامات وعدم الاخلال بها،خاصة وأن مبرراتها على إثر الأزمة جاءت كلها على أساس أن تطويرها للبرنامج النووي وإثراء الوقود النووي يأتي ضمن الأبعاد الاقتصادية .

فالمادة الرابعة * من الاتفاقية تضمنت نوعا من الغموض وذكرت أنه من حق الدولة غير القابل للتصرف في اجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية ولم تتضمن صراحة الحق في التخصيب أو استعمال تقنيات حساسة واكتفت فقط بالحق غير قابل للتصرف في إنتاج المواد وإجراء البحوث للدول الموقعة ولذلك استغلت إيران هذا الغموض في تحويل إنتاج التكنولوجيا والطاقة النووية من الجانب السلمي إلى الجانب العسكري.وعليه وصل التعنت في الموقف الإيراني للإعلان عن تخصيب اليورانيوم سنة2006 بنسبة 5, 3 % ثم إلى نسبة 4,8% واتخاذها لقرار عدم تعليق أنشطتها النووية .[1]

[1] Daniel H.Joyner,op.cit,p.22

* تنص المادة الرابعة من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية:1- لن يفسر أي حكم من الأحكام هذه المعاهدة بما يفيد اخلاله بحق جميع الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في اجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في أغراض سلمية دون تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة.

2-تتعهد جميع الأطراف في هذه المعاهدة بتسيير إكمال تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ،ويكون لها الحق في الاشتراك في التبادل .وتراعي أطراف المعاهدة القادرة على التعاون في الاسهام على حده أو بالاشتراك

1-2-انتهاكات إيران لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية

انتهاكات إيران للاتفاقية أدت بها إلى استيرادها لبعض المواد النووية لصنع المتفجرات ومنها مكونات أجهزة الطرد المركزي واليورانيوم الطبيعي دونما تصريح من الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث تم استيراده من الصين و تخزينه في مختبر جابر بن حيان،وتم العثور أيضا بداخله على ثلاث اسطوانات من اليورانيوم،وأيضا الليزر في منشأة لشقر أباد يستخدم في تخصيب اليورانيوم .مع العلم أن ايران أنكرت أن الليزر يستخدم لهذا الغرض ،كما أظهرت التناقضات أيضا فيما يتعلق بخطط بناء مفاعل اراك والذي تم بناءه خصيصا لإنتاج الماء الثقيل وأيضا الخلايا الساخنة وفصل البلوتونيوم .[1]

فالصين تعتبر كحليف محوري في تزويد إيران بالتقنيات اللازمة ،كما ساعدتها في البحث والتنقيب عن اليورانيوم و استخدام الليزر لتخصيب اليورانيوم. كما لعبوا دورا كبيرا في تأسيس مركز أصفهان للأبحاث النووية الذي يعتبر من بين أهم المراكز الرئيسية لتخصيب اليورانيوم.[2]

فالمساعدات المقدمة من بعض الدول لإيران ومنها المساعدات الصينية والروسية وحتى من كوريا الشمالية التي نقلت بعض المواد النووية والوقود النووي تهدف إلى صنع المتفجرات والأسلحة النووية وتخصيب اليورانيوم وإجراء الاختبارات الصاروخية وصنع الليزر دونما تصريح مسبق للوكالة يعتبر كخرق للمادة الثانية * من معاهدة حظر الانتشار النووي التي تنص بعدم نقل أي مواد نووية أو مكونات حساسة أو أي مساعدات سرية لدولة غير حائزة للأسلحة النووية.مع ضرورة احتكار هذه المواد لدول النادي النووي.

مع دول اخرى أو منظمات دولية في تطوير تطبيقات الطاقة النووية لأغراض سلمية ،ولاسيما في أراضي الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تكون أطرافا في هذه المعاهدة ،أن تفعل ذلك مع إيلاء الاعتبار الواجب لحاجات المناطق النامية.انظر:**معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية**،الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،نشرة إعلامية،INFRCIRC/140 April1970,general distr Arabic،ص.05

[1] Daniel H.Joyner,op.cit,p.24

* تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة لأسلحة النووية الأطراف في هذه المعاهدة بألا تقبل من أي ناقل كان ،أي نقل للأسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة متفجرة نووية أخرى وبالا تقتنيها بأي طريقة أخرى،وبألا تلتمس أو تتلقى أي مساعدة من أجل صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.أنظر:معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية،الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،نشرة اعلامية،INFRCIRC/140 April1970,general distr Arabic،ص.04

[2] سكوت هارولد وعليظار نادر،**الصين وإيران العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**،مركز RAND،2012،سانتا مونيكا،ص.08

2-انتهاك اتفاق الضمانات الموقع بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية

انتقدت الدول الغربية المواقف الإيرانية المتعلقة بإخفاء نشاطاتها النووية وعدم إبداء نيتها في التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغياب الشفافية في الإبلاغ عن جميع نشاطاتها وهو ما يعتبر خرق لاتفاق الضمانات الموقع بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1974.حيث نصت اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في المادة الثالثة بأن تتقيد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والموقعة على الاتفاقية بضرورة تنفيذ اتفاق الضمانات الموقع بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك بهدف تفقد جميع المنشآت والمفاعلات التي تملكها هذه الدول. كما يهدف الاتفاق أيضا إلى ضرورة تعهد الدول الموقعة بتنفيذ التزاماته تجاه نظام الوكالة من خلال عدم صنع المتفجرات النووية والمواد النووية الحساسة أو الانشطارية أو أي تقنيات أخرى وعلى ضرورة عدم تلقيها مساعدات من الدول النووية الحائزة على الأسلحة النووية.

2-1-نص اتفاق الضمانات الموقع بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية

تمثل ضمانات الوكالة على أنها مجموعة من التدابير التقنية التي تسمح لها بالتحقق بشكل مستقل من دولة وضرورة الالتزام القانوني بعدم تحويل المواد النووية عن الأنشطة النووية السلمية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة،ووفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية فإنه يسمح لها بإدارة الضمانات وعلى الدولة قبول تطبيق هذه التدابير من خلال إبرام اتفاقات الضمانات مع الوكالة.[1]

وتقتضي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة أن تدخل في اتفاقات ملزمة قانونا مع الوكالة،تعرف باسم اتفاق الضمانات الشاملة .كما أن المعاهدات الإقليمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مثلها مثل معاهدة عدم الانتشار،تقتضي أيضا من الدول الأطراف أن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة تتعهد فيها بأن تقبل

[1] IAEA safeguards nuclear non-proliferation,Vienna (Austria),june2015,p.06

ضمانات الوكالة على جميع المواد النووية المتواجدة في جميع مفاعلاتها ومحطاتها،وتطبق الوكالة الضمانات للتحقق من عدم تحويل المواد النووية إلى أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.[1]

نص اتفاق الضمانات الموقع بين ايران والوكالة الدولية بضرورة تعهدها بتنفيذ جميع التزاماتها تجاه هذه الضمانات على أن تتعاون بشكل كامل مع مفتشي الوكالة للدخول إلى المواقع والمنشآت النووية لتفقدها،وذلك للحيلولة دونما تحويل المواد النووية للأغراض العسكرية وصنع الأسلحة.

حيث تنص المادة الأولى من الاتفاق على أن تتعهد حكومة إيران بموجب الفقرة 01 من المادة الثالثة من المعاهدة لقبول الضمانات وفقا لشروط هذه الاتفاقية على جميع المواد الخام وجميع المواد الانشطارية الخاصة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تمارس على الإقليم الإيراني والخاضعة لولايتها القضائية أو سيطرتها في أي مكان لغرض وحيد هو ضمان التحقق من أن هذه المواد والمنتجات لا يتم تحويلها إلى أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.[2]

كما نصت المادة 08 في الفقرة رقم 01 و02 من هذا الاتفاق على:

-تنفيذ للضمانات بموجب هذا الاتفاق على أن تقدم إيران للوكالة جميع المعلومات المتعلقة بالمواد النووية الخاضعة للضمانات بموجب هذا الاتفاق وخصائص المنشآت التي لها أهمية من وجهة نظر مراقبة هذه المواد.

-لا تطلب الوكالة سوى الحد من المعلومات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

-فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالمنشآت،يتم تخفيضها ضروري للسيطرة على المواد النووية الخاضعة للضمانات بموجب هذه الاتفاقية.[3]

فعلى الرغم من أن اتفاق الضمانات الذي تم إبرامه مع إيران والذي يتم بموجبه تعهد هذه الأخيرة بعدم تحويل المواد والنشاطات النووية للأغراض العسكرية وضمان دخول مفتشي الوكالة إلى جميع

[1] ميكلوس غاسبر،ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية منع انتشار الأسلحة النووية،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،حزيران/يونيو 2016،ص.05

[2] Agence internationale de l'énergie atomique ,texte de **l'accord entre l'Iran et l'Agence relatif à l'application de garanties dans le cadre du traité sur la non-prolifération des armés nucléaires**, INFIRC /214 ,24 janvier 1975 ,p.01

[3] INFIRC /214 ,24 janvier 1975 op.cit,p.03

منشأتها ومفاعلاتها النووية ،و أن تتعهد بكل مصداقية وشفافية باحترام التزاماتها تجاه المجتمع الدولي وعلى أن لا تستخدم المواد النووية للأغراض العسكرية،غير أن تقارير الوكالة الدولية التي تزامنت مع ظهور الأزمة النووية كشفت عن مدى وجود انتهاكات واختراقات من طرف الحكومة الإيرانية لتعهداتها وإخفاقها في الابلاغ عن جميع نشاطاتها.

2-2-تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بانتهاك اتفاق الضمانات من طرف ايران

أقرت الوكالة في تقريرها الصادر بتاريخ 6 جوان 2003 من طرف مجلس المحافظين أن إيران لم تف بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات فيما يتعلق بالمواد النووية ومعالجتها واستخدامها والإعلان عن بعض المنشآت حيث تم تخزين بعض المواد وتتمثل في:[1]

-عدم الاعلان عن استيراد اليورانيوم الطبيعي حوالي 1000 كلغ سنة 1991ونقله لاحقا لمعالجته وتم تخزينه في مختبرات جابر بن حيان وهو مختبر متعدد الأغراض غير معلن سابقا ،كما تم تخزينه أيضا في مركز الأبحاث النووية في طهران .مع العلم أن إيران اعترفت باستيراده سنة 2003.

-عدم الإعلان عن الموافق التي توجد بها المواد النووية بما في ذلك النفايات حيث تم معالجة هذه المواد وتخزينها .

-عدم تقديم معلومات تصميم مرافق متعلقة بمركز طهران للبحث ومرفق النظائر المشعة.

-عدم تقديم المعلومات في الوقت المناسب عن تخزين النفايات في مفاعل أصفهان ومحطات تخصيب الليزر.كما تضمن التقرير أيضا على أن إيران فشلت في الابلاغ عن بعض الأنشطة تتمثل في ما يلي:[2]

أ- تجارب تخصيب النظائر الليزرية

حيث إستوردت **50** كلغ من معدن اليورانيوم الطبيعي ،واستخدام 8 كلغ من هذا النظير الليزري بالبخار الذري في تجارب الفصل (AVLIS) في مركز طهران للأبحاث النووية بين عامي 1999 و

[1] **Boards of governors,implemantation of the NPT seafeguards agreement in the Islamic Republic of Iran**,report by the director general ,IAEA GOV/2003/40,date :6 juin 2003,p.07

[2] International Atomic Energy Agency, "**Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran,**" GOV/2003/75, 10 November 2003, Annex 1, p. 2

2000 ،و22 كلغ من المعدن لإجراء تجارب الفصل أيضا في مفاعل لشقر أباد Lashkar Ab'ad بين 2002 إلى 2003 وتم الاعتراف بهذه الأنشطة في نهاية المطاف أكتوبر 2003.

ب-تجارب البلوتونيوم:

لم تبلغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها أنتجت اليورانيوم ثاني أكسيد الكربون (UO2) للإشعاع في مفاعل أبحاث طهران،ثم يتم فصله البلوتونيوم من الأهداف المشعة.حيث فشلت أيضا في الإبلاغ عن الإنتاج ونقل النفايات المرتبطة بهذه الأنشطة ،وأنه قد تم تخزينها في مركز طهران للأبحاث النووية. ففي اجتماعات لاحقة مع الوكالة ،قالت إيران أنها أجرت تجارب فصل البلوتونيوم بين عامي 1988 و 1993 باستخدام صناديق قفاز محمية في مركز طهران للأبحاث النووية.غير أن الوكالة طالبت بالحصول على معلومات تفيد بمصدر البلوتونيوم ففي تقريرها بتاريخ 28 أبريل 2006 أفادت بأن تحليلها لهاته المادة وجد أنه تم إصداره من جهات أجنبية بعكس التصريحات التي أدلتها إيران.[1]

ج-عرقلة عمل مفتشو الوكالة من الوصول إلى الأماكن المطلوبة

فعدم الامتثال لاتفاق الضمانات تبين في منع المفتشين من الوصول إلى بعض المناطق المطلوب منهم زيارتها وتفقدها ومنها مركز الأبحاث الفيزيائية في **Lavisan-Shian** وأماكن أخرى لأخذ المزيد من العينات البيئية للتحقق من وجود المزيد من جزيئات اليورانيوم الطبيعي العالي التخصيب تطلب منها أخذ المزيد من العينات،غير أنه تم السماح لهم بدخول موقع بارشين بعد طلبات متكررة منهم،ورفضت بعدها إيران التصريح بوجود أية مواد حساسة تتعلق باختبار المتفجرات وتصميم الصواريخ .[2]

علاوة على إصدار تقرير للوكالة سنة 2004 يفيد بوجود انتهاكات إيرانية لاتفاق الضمانات،حيث أشار التقرير هو الأخر بوجود نشاطات نووية سرية .وأن إيران بدأت في بناء منشأة

[1] IAEA Report, GOV/2006/27, April 28, 2006, p 17.

[2] Jacqueline Shire and David Albright , **Iran's NPT Violations – Numerous and Possibly On-Going?,** The Institute for Science and International Security,september 29,2006.p.03

ناتانز التي يتسع حجمها لألف جهاز طرد مركزي مخصص لتخصيب اليورانيوم بنسبة 5 %.و أشار نفس التقرير،إلى أنه بين فترة فبراير وأكتوبر 2003،أخفت ايران برنامج تخصيب اليورانيوم وتم منع مفتشو الوكالة من الوصول إلى ورشة **Kalaye Electric** ومنعهم من أخذ عينات بيئية هناك،في حين أقر الموقف الإيراني إلى أن هذه الورشة تستخدم لمكونات أجهزة الطرد المركزي ولكنها ذكرت إلى أنه لم يتم اجراء اختبار لها وهي تنطوي على المواد النووية.[1]

فالأبحاث المتعلقة بأجهزة الطرد المركزي من نوع **P-1** كانت موجودة في مركز طهران للأبحاث النووية بين عامي 1988 و1995 وتم نقله إلى ورشة Kalaye Electric سنة 1995 ثم نقلها إلى ناتانز عام 2003.كما لاحظ مفتشو الوكالة محاولة إخفاء بعض الأنشطة في هذه المنشأة على أن هؤلاء المفتشين لم يستطيعوا الوصول إلى الموقع وتفقد المعدات مع عدم قدرتها على أخذ عينات بيئية أثناء وجود هذه المعدات.[2]

فوجود مثل هذه الأنشطة النووية السرية يفيد بعدم وفاء إيران بالتزاماتها الدولية وانتهاكها لاتفاق الضمانات الموقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية،فحسب التقارير التي أصدرها مدير الوكالة فإن الحكومة الإيرانية أخفت العديد من النشاطات والمواد الموجهة لصنع الأسلحة النووية وأيضا محاولة منع وصول مفتشي الوكالة إلى بعض المواقع ومنعهم من أخذ بعض العينات البيئية للتأكد من وجود اليورانيوم،كما أن إيران قامت باستيراد بعض المواد النووية من دول دون إذن مسبق للوكالة وهو ما يكشف عدم نيتها في التعامل بشفافية معها.

يرى روبرت كيلي **Robert Kelly** وهو متخصص في دراسة أسلحة نووية سابق في لوس أنجلس ومفتش سابق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية،أنه بعد الحرب العراقية-الإيرانية واستخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد إيران،فإنه من الحكمة تطوير المعدات اللازمة لصنع الأسلحة النووية بحيث أن إيران تحتاجها من أجل الدفاع عن نفسها في أي نزاع مستقبلي مماثل.[3]

[1] **Boards of governors,implemantation of the NPT seafeguards agreement in the Islamic Republic of Iran**,report by the director general ,IAEA GOV/2004 /83,date :15 novembre 2004,p.06

[2] **Boards of governors,implemantation of the NPT seafeguards agreement in the Islamic Republic of Iran**,report by the director general ,IAEA GOV/2004 /83,date :15 novembre 2004,p.06p.08

[3] Daniel H.Joyner,op.cit,p.86

ومنه فإنه نستنتج أن وجود هذه الانتهاكات يعود إلى عدم رغبة الدول من منطلق سيادتها احترام مبادئ القانون الدولي،حيث لا توجد آلية ردعية رسمية تجبر الدول على ضرورة الامتثال إلى اتفاق حظر الانتشار النووي وحتى اتفاق الضمانات،فوجود مثل هذه الاتفاقيات لا يمنع الدول من تحويل استعمال الطاقة النووية للأغراض العسكرية لصنع المتفجرات والأسلحة النووية دونما الالتزام بالطابع السلمي.

ثانيا-التوتر في العلاقات الأمريكية-الإيرانية

تزامنت الأزمة النووية مع توتر العلاقات الأمريكية-الإيرانية التي أثرت على مسار هذه الأزمة حيث لعبت الو.م.أ دورا كبيرا في الضغط على الأطراف الدولية ومحاولة اقناعهم بضرورة تدويل الأزمة على مستوى مجلس الأمن الدولي بفرض المزيد من العقوبات الدولية ضد طهران لعرقلة مسعاها في تطوير برنامجها النووي.حيث توترت العلاقات الأمريكية-الإيرانية بعد الإطاحة بنظام الشاه الذي يعتبر إحدى الأنظمة الموالية للغرب ووصول الخميني إلى سدة الحكم سنة 1979والتي تصادفت أيضا هذه الأحداث بقضية حجز الرهائن في السفارة الأمريكية.فالضغوطات الأمريكية تمثلت في التشكيك بأبعاد البرنامج النووي الإيراني على أنه ينصب ضمن الأبعاد العسكرية وأن الدوافع الاقتصادية ليست سوى كواجهة للدفاع عن نواياها وأثرت على مسارها المتغيرات التالية:

1-**أحداث 11 سبتمبر 2001**:انعكست على مسار الأزمة النووية ،والتي وضعت على إثرها الو.م.أ إيران على رأس الدول الراعية للإرهاب وإدراجها في القائمة السوداء مع كلا من كوريا الشمالية والعراق وبأنها تملك أسلحة الدمار الشامل التي تجعل من منطقة الشرق الأوسط ضمن المناطق التي تشهد سباقا نوويا محموم مما يشكل كخرق لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.مع العلم أن الولايات المتحدة تعد من بين أكبر الدول التي ساهمت في تطوير البرنامج النووي الإيراني وإمدادها بالتقنيات اللازمة لتطوير ترسانتها النووية،حيث وقع كلا الطرفان سنة 1978 على اتفاقية التزود بالطاقة النووية تهدف إلى تسهيل التعاون في مجال التكنولوجيا النووية.[1]وروج الخطاب الأمريكي خلال هذه الأحداث نوعا من الكراهية ضد إيران من خلال الحملات الدعائية والإعلامية باعتبارها تنتمي إلى محور

[1] فهد مزبار الخزار و حيدر عبد الواحد،مرجع سابق الذكر،ص.210.

الشر،كما تشكل خطر على أمن القوى الغربية ،وتبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية وقائية ردعية واستباقية ضد التهديدات الخارجية .[1]

واستندت أطروحة الخطاب الأمريكي المتعلقة بشرعية العمل الاستباقي ضد أي هجوم أو اعتداء وشيك و درء الخطر قبل وقوعه من خلال تكييفه مع مقدرات وإمكانيات الخصم الذين يعتمدون على العمليات الإرهابية المفاجئة تستهدف من خلالها جميع الأهداف القومية التي تمس الأمن الأمريكي ومصالحه الاستراتيجية في دول العالم. [2]

2-التشكيك الأمريكي في الطموحات الإيرانية

واصلت الو.م.أ التشكيك في طموحات إيران النووية على أنها تنتهك اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها كدولة غير حائزة على الأسلحة النووية ،والضغط عليها في العديد من المرات بضرورة التخلي عن أنشطتها النووية وبرامج التخصيب مما يسبب معضلة أمنية في المنطقة بالتأثير على استراتيجيات الدول الأخرى التي ستتخذ من تجربة إيران نهجا لها.

حيث تستند الو.م.أ في مبرراتها إلى نص المادة الثالثة من المعاهدة تتحدث حول التزام الدول الأعضاء غير المالكة للأسلحة النووية بقبول نظام الضمانات للتأكد من تنفيذ التزاماتها وعدم الاستخدام العسكري للطاقة النووية. غير أن إيران انتهكت التزاماتها من خلال إنشاءها لمحطة الطرد المركزي في ناتانز الخاصة بتخصيب اليورانيوم و منشأة اراك الخاصة بإنتاج الماء الثقيل.

بناءا على المتغيرات والأحداث التي تزامنت مع وقوع الأزمة النووية الإيرانية،فإن هذه الأخيرة جاءت كنتيجة لمجموعة من العوامل أثرت عليها.حيث مثل اكتشاف الأنشطة النووية السرية في إيران وإخفاءها بعيدا عن أنظار مفتشي الوكالة إحدى الأسباب الرئيسية لتصعيد المواقف بين أطراف الأزمة وذلك بحكم أن برنامجها النووي يشمل مبررات عسكرية تتخطى المبررات الاقتصادية .

---

[1] ابركان نجاة،دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية،**مجلة المفكر**،العدد الثاني عشر،جامعة الحاج لخضر –باتنة،ص.289.

[2] عمر محوز،**مرجع سابق الذكر**،ص.1.

فالتصعيد الغربي وخاصة الأمريكي ضد إيران جاء بمقتضى مبررات قانونية تمثلت في انتهاك إيران لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية كمرجع مؤسسي وقانوني ينظم الاستعمال السلمي للطاقة النووية .فعلى الرغم من توقيع إيران على هذه الاتفاقية غير أنها لم تلتزم بها قانونا بإنتاج بعض الأنشطة والمواد النووية المستخدمة في إنتاج بعض المتفجرات والأسلحة ،علاوة على انتهاكها لاتفاق الضمانات الموقع مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المطلب الثاني–دور المقاربة الإيرانية في إدارة أزمة الملف النووي:

تباينت مواقف النخبة السياسية الرسمية حول أهمية الملف النووي بالتفاعل مع مجريات الأزمة التي بدأت سنة 2002 ،حيث تعددت مواقفها حول أهمية الأزمة النووية كملف يدخل ضمن السياسة الخارجية لإيران.و تنوعت هذه التيارات بين المحافظين المتشددين والإصلاحيون والبراغماتيون وكل منهم توجهات وأولويات حول هذا الملف.

تميز موقف الاصلاحيون ويتزعمهم محمد خاتمي على أهمية الحوار مع الغرب لحل الأزمة دبلوماسيا مع احترام حق إيران في الوصول إلى التكنولوجيا النووية السلمية وضرورة رفع العقوبات الدولية عليها.في حين أظهر المحافظون أو المتشددون ومنهم الرئيس الأسبق احمدي نجاد نوعا من التشدد في التعامل مع الملف النووي ورفضه الدخول في الحوار مع أي طرف كان مما صعد من حجم المواقف بين إيران والأطراف الغربية كما شدد على ضرورة تخصيب اليورانيوم وإنتاج المزيد من أجهزة الطرد المركزي دون أخذ الاعتبار للعقوبات الاقتصادية ضد طهران،إلى أن تولى الحكم حسن روحاني سنة 2009 والتي تكللت جهوده بتغليب الحل الدبلوماسي واختيار منطق المفاوضات انتهت في الأخير بالتوقيع على الاتفاق النووي سنة 2015.

الفرع الأول–موقف الاصلاحيين من الأزمة النووية

يدعم هذا التيار الحوار البناء والدبلوماسي مع الغرب ومحاولة الانفتاح على العالم الخارجي بتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الكبرى،حيث أصبح الانفتاح على الخارج ضرورة ملحة للخروج من المأزق الاقتصادي ومن الآثار الكارثية للحرب العراقية–الإيرانية التي أدت إلى

تضرر الاقتصاد الإيراني،ومن بين رواد هذا التيار الرئيس الأسبق محمد خاتمي الذي وصل إلى الحكم سنة 1997 واستمرت إلى غاية 2005،حيث تزامن وصوله إلى الحكم مع بداية الأزمة.

أولا–سياسة خاتمي في دعم الانفتاح مع الغرب

فرض خطاب خاتمي الإصلاحي نوعا من الانفتاح على العالمي الخارجي بطرحه فكرة حوار الحضارات مع الغرب وإعادة النظر في السياسة الخارجية الإيرانية التي أصبحت أكثر اعتدالية مع متغيرات السياسة الدولية،فقد روج القادة الإيرانيون أن البرنامج النووي حق ثابت بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ،فهو مكسب لتنويع الطاقة وتقنية مهمة للالتحاق بركب الدول الأكثر تطورا في المجال العلمي.[1]

كما احتلت التنمية الاقتصادية وإعادة بناء الاقتصاد مكانة خاصة في برامج الرئيس محمد خاتمي للخروج من الأزمات التي تكبدها.و يعد خاتمي من بين المعارضين لفكرة صراع الحضارات بل دعا الى نوع من الحوار مع الغرب وتأسيس علاقات حسن الجوار وحسن النية مبنية على تحقيق المصلحة بين جميع الأطراف وهي تعد مرحلة جيدة للانفتاح على العالم ومواكبة تطوراته.[2]

1–أهمية ربط الاقتصاد الإيراني مع الاقتصاد العالمي

الإصلاحيين كتيار براغماتي يتبنون مبادئ ليبرالية تشمل حرية التعبير والتسامح،كما أن مصالحهم متجهة نحو التنوع والاستثمار الاقتصادي وتشغيل السوق الحرة ومحاولة إدماج إيران في السوق العالمية ،حيث دعم خاتمي العلاقات الدبلوماسية البناءة مع الغرب والتأكيد على وضع سياسة خارجية مشتركة والتكامل مع المجتمع العالمي ،كأحد الحلول للحد من عزلتها الاقتصادية وجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.

[1] شاهرام تشوبين،**طموحات ايران النووية** ط 01(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2007)ص.45،46

[2] وداد جابر الغازي،التجربة الإصلاحية في ايران(1997–2005) في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي نموذجا،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 43،ص.123

إدارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي أبدت مدى استعدادها للتنازل عن البرنامج النووي كجزء من التقارب مع الو.م.أ لربط الاقتصاد الإيراني مع الاقتصاد العالمي ،فالقضية النووية ليست قضية مهمة بتأكيده على أن الحوار والتعاون مهم لحل النزاع النووي مع المجتمع الدولي ، خلال هذه الفترة أبدت موقف الاستعداد لخفض التوترات والتعاون مع الأطراف الدولية منها الإتحاد الأوروبي،كما أبدت استعدادها الكامل للتعامل مع الوكالة الدولة للطاقة الذرية بتعليق تخصيب اليورانيوم.[1]كما انتقد أيضا السلوكيات المتشددة للنخبة السابقة ،وأراد إنهاء سياسة المواجهة في أقرب وقت ممكن وبناء سياسة تعاونية.

فمنذ سنة 2001،بدأ خاتمي سلسلة من المفاوضات حول البرنامج النووي مع دول الترويكا الأوروبية المتمثلة في دول المانيا وفرنسا وبريطانيا ،وقررت طهران التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يسمح بعمليات التفتيش المفاجئة تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،كما شهدت سنة 2004 التوقيع بين الدول الثلاث وإيران على اتفاق تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم من طرف شركة الظهران .[2]

2-تحريم وحظر استخدام الأسلحة النووية

أما بخصوص تعليقه على مدى أهمية الأسلحة النووية،فإن التيار الإصلاحي يفضلون نهج المفاوضات الدبلوماسية مع الإتحاد الأوروبي وأن تطوير الأسلحة النووية يتعارض مع المبادئ الإسلامية التي تبنى عليها إيران ،فهي لا تملك مكانة في عقيدة الأمن القومي مؤيدين بذلك الفتوى التي أصدرها المرشد الأعلى علي خامنائي والتي تفيد بتحريم وحظر استخدام الأسلحة النووية.[3]وبالتالي فهم يتبعون فتوى المرشد الأعلى علي خامنائي بخصوص تحريم وجود الأسلحة

[1] Ibrahim Mahmoud Yaseen Alnahas, **Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign Policy The Role of International and Domestic Political Factors in Shaping the Iranian Foreign Policy, 1979 – 2006**, Dissertation submitted to the Eberly College of Arts and Sciences at West Virginia University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science, Morgantown, West Virginia 2007,p.p194-200

[2] Xavier Manière,**les consequences géopolitiques de l'émergence de puissances nucléaires militaires en marge de la communauté internationale**,november 22,2006,p.le site d'internet: **https://www.eleves.ens.fr/pollens/seminaire/seances/proliferation/dossier.pdf**

[3] Judith S.Yaphe and Charles D.Lutes,**reassessing the implications of a nuclear-Armed Iran,**institute for national strategic studies ,national defense university,Washington D.C,2005,p.07

النووية ورفضها باعتبارها خطيئة كبيرة ،فالجمهورية الإسلامية ترفض هذه الأسلحة نظريا ودينيا لأنها تعتبر مدمرة وخطيرة على الإنسانية.[1]

ثانيا–فتح الحوار مع دول الترويكا الأوروبية

اكتسح الملف النووي مكانة مهمة في سلوك السياسة الخارجية لدى صانع القرار خلال هذه الفترة،حيث برز منطق الحوار والتسوية على سطح العلاقات الإيرانية الأوروبية و شهدت حوارا جاد ومفتوح مع الترويكا الأوروبية E–3 بالتوقيع على اتفاق سنة 2003 بمعية بريطانيا وفرنسا وألمانيا ،ووفقا لهذا الاتفاق تعهدت إيران بعدم العودة إلى تطوير الأسلحة النووية وأنه ليس لها مكانة في العقيدة الإيرانية وضرورة حصر برنامجها النووي فقط في المجال السلمي.

قررت الحكومة الإيرانية الدخول في التعامل الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإظهار الشفافية في التعامل معها بتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم،وقرر فريق التفاوض سنة 2004 التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الذي منح للمفتشين سلطة أكبر للتحقق من عدم وجود مواقع نووية سرية.[2]

حيث يسمح للمفتشين بدخولهم إلى هذه المواقع وتفقدها والتعليق الطوعي لجميع أنشطة التخصيب بموجب الاتفاق الإضافي وتزويد الوكالة بجميع التقارير المتعلقة بأهم الأنشطة النووية والوصول إلى جميع المواقع للتحقق من محتوياتها والتأكد من عدم وجود أي برنامج للأسلحة النووية.

فسياسة خاتمي ركزت على نهج الاستقرار وخفض المواجهة مع المجتمع الدولي والتعامل بدبلوماسية عن طرق اختيار الأسلوب التفاوضي مع دول الاتحاد الأوروبي وإبداء التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وهذا يعود إلى النهج الإصلاحي في سياسة ايران الخارجية المبني على ادماجها في المجتمع الدولي ،فمنذ سنة 1997 شهدت العلاقات الإيرانية الأوروبية نوعا من الانفراج وهذا يعود إلى الإصلاحات وتعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط،كما شهدت أيضا مشاركة الأنشطة الإيرانية في المنظمات الدولية وتعزيز مبدأ الحوار بين الحضارات،فالهدف من هذه السياسة

[1] David Morrison,**some facts about Iran's nuclear activities**,peace and neutrality Alliance,25 Avril 2012,p.06,le site d'internet : **http://www.shannonwatch.org/sites/shannonwatch.org/files/Iran_Booklet_Web.pdf.**

[2] Emir Hadzikadunic,**understanding Iranian foreign policy the case of Iranian nuclear program**,Epiphany journal of trandisciplinary studies ,volume 7 ,number 2,2014,p.08

الانفتاحية هو فتح الابواب أمام الدول الأخرى وجذب المزيد من الاستثمارات التي تعود بالفائدة على الحكومة الإيرانية والشعب،كما يمكنها من التحاقها بركب الدول الأخرى.

الفرع الثاني–وصول محمود احمدي نجاد إلى سدة الحكم ومواقفه من إدارة الأزمة النووية:

وصول احمدي نجاد المحسوب على تيار المحافظين المتشددين إلى سدة الحكم سنة 2005 أدى به إلى تبني مواقف متشددة تجاه المسألة النووية حيث أخذ على عاتقه أهمية البرنامج النووي ضمن أولويات جدول أعمال السياسة الخارجية الإيرانية واعتباره مسألة تمس الأمن القومي و دعوته إلى ضرورة امتلاك التكنولوجيا النووية حيث أظهر المحافظون احتكارهم للسلطة من خلال السيطرة على جميع المؤسسات المنتخبة والمعينة التي تحكم البلاد.

أولا–سياسة أحمدي نجاد في إدارة الأزمة النووية الإيرانية:

ترتكز مواقف المحافظين على إمكانية الوصول لامتلاك الأسلحة النووية وربطها مباشرة مع المصلحة الوطنية لإيران،وعليه فهم مستعدون لانتهاك جميع الالتزامات المتعلقة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية و التشكيك في مواقف الغرب ،فعلى عكس البراغماتيين الاصلاحيين الذين يركزون على تقليص مستوى المواجهة مع الغرب حفاظا على احتياجات الاقتصاد،فإن المتشددون يدعمون السياسة الخارجية الثورية ولو كلفهم ذلك ثمن المواجهة مع الغرب.

فانتخاب احمدي نجاد سنة 2005 بعد تغلبه على منافسه هاشمي رفسنجاني واكتساحه الأغلبية الساحقة في نتائج الانتخابات الرئاسية بنسبة 62 % مركزا على الخطاب الشعبوي القائم على العدالة الاجتماعية وتصدير الثورة الإسلامية خلال حملاته الانتخابية،حيث ولى خدمة خاصة للإيرانيين الذين لم يتم الاعتناء بهم من طرف الإدارات السابقة والذين يشكلون غالبية السكان .[1]

[1] Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, **IIran and the Rise of Its Neoconservatives The politics of Tehran's Silent Revolution,** I.B. Tauris & Co Ltd., New York, 2007,p.73

1-امتلاك التكنولوجيا النووية:

وضع نجاد نفسه في حملاته الانتخابية أنه حل لجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها ايران ووعد بتوزيع المزيد من عائداته النفطية على الشعب الإيراني ،فعقيدة احمدي نجاد تتألف من شعارات بنيت حول الكرامة الوطنية لحماية المصالح القومية وتمجيد مبادئ الثورة الإسلامية ،مع العلم أن القوات المسلحة خصوصا فيلق الحرس الثوري الإسلامي كان من بين الداعمين لسياساته الراديكالية ،كما تبنى خطابات تؤكد على ضرورة استئناف تخصيب اليورانيوم وعين فريقا للتفاوض أكثر عدوانية .[1]

ففي أول ظهور له أمام وسائل الإعلام الوطنية والدولية بعد فوزه في الانتخابات أوضح للعالم أنه مستعد للمكافحة والرقي بالجمهورية الإسلامية من خلال الدفاع عن حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية وتطوير مشروعها النووي وعدم التنازل عن تخصيب اليورانيوم بدون مساعدات الدول الأخرى حيث صرح:"**إن التكنولوجيا النووية السلمية تدل على التقدم العلمي من قبل شباب هذا البلد،فإيران لديها الحق التقدم في جميع الميادين العلمية والحصول على المرافق النووية فهي بحاجة إليها في مجالات الطب والهندسة وسوف نستمر في مشروعنا** ".[2]

إن تأثير الحرس الثوري الإسلامي واسع النطاق ضمن القوى السياسية الإيرانية ،حيث أن تأثيره يكمن في السيطرة على أغلب المنشآت النووية وحمايتها كما أنه يشارك في جميع مشاريع البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا النووية،ويملك عديد المؤسسات الاقتصادية والتجارية الاستثمارية ففي عهد نجاد ارتفعت عائدات الحرس الثوري الناتجة عن العقود الاستثمارية والتنموية من أربعة مليارات دولار إلى 12 مليار.

2-رفض الدخول في المفاوضات مع الغرب دون شروط مسبقة:

سياسة نجاد أدت إلى تدهور العلاقات الإيرانية الخارجية مع الاتحاد الأوروبي ،حيث رفض الدخول في أي مفاوضات بشأن البرنامج النووي وتأكيده على مطلب إعادة تخصيب اليورانيوم بعد أن تم تعليقه لمدة تسعة أشهر،ورفض جميع الحوافز المقدمة من طرف الترويكا الأوروبية وأبدى مواقف

[1] Farhad Rezai,op.cit,p.78
[2] Ibrahim Mahmoud Yaseen Alnahas,op.cit,p.247

أكثر عدوانية تجاهها وتجاه الو.م.أ والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتجاهل جميع التهديدات والعقوبات الاقتصادية وحتى الضربات العسكرية المحتملة ضد إيران.[1]

كما انتقد في العديد من المناسبات سياسات القوى الغربية وخاصة الو.م.أ في التعامل مع الملف النووي وإحالته على مستوى مجلس الأمن الدولي ،فقد صرح سنة 2005 أنه :" **إذا تم إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن سيكون رد فعل إيران هو استخدام طرق مختلفة لوقف بيع النفط**".متهما الأمم المتحدة وبالخصوص مجلس الأمن أنه أداة في أيدي القوى الغربية لتحقيق مصالحها.

ولتصديه لجميع الضغوطات والانتقادات من جميع الدول الغربية دافع نجاد بقوة مجددا عن أحقية بلاده في تخصيب اليورانيوم ومواجهة جميع الضغوط بعدم الرضوخ لها بقوله:"**لن نرضخ للقمع والضغوطات ،إن أرادوا أن يأخذوا حقوق الشعب الإيراني فسوف نؤذيهم أيضا فنحن الآن دولة نووية ونحن بحاجة إلى السلم والأمن في العالم ،فنحن تحصلنا على التكنولوجيا الوقود النووي بأنفسنا ولا أحد يستطيع أن يأخذها منا** "[2]حيث أن هذا التصريح يفيد بالتفاف الرئيس نجاد بالشعب واستخدامه كورقة رابحة من أجل تعبئته حول المسألة النووية واعتبارها كحق مشروع في سبيل مواجهة الضغوط الخارجية .

وطالب بإصلاح جهاز الأمم المتحدة وتطبيق العدالة بين جميع الأعضاء حيث صرح:"**يجب أن تسود العدالة في المنظمة وأن يتمتع جميع أعضائها بحقوق متساوية من حيث السلطة والثروة وخلق نوعا من الدمقرطة في قراراتها ،يجب أن تسود المعايير الأخلاقية في جميع أجهزتها وأن نجعلها مظهرا من مظاهر انتشار القيم المشتركة والوفاء بمسؤولياتها الكاملة ونشر العدالة على المستوى الدولي** .[3]

فالمصلحة الإيرانية لا تكمن فقط في الوصول إلى التكنولوجيا النووية السلمية فقط ولكن أيضا التكنولوجيا النووية العسكرية،فذلك من شأنه أن يجعلها محصنة من أي تدخل خارجي والحفاظ على هيبتها في النظام الدولي،فمنذ تولي نجاد الرئاسة ركز على عسكرة سياسته الخارجية وتعزيز القوى

[1] Kamrava Mehran,**Iranian national security debates :Factionalism and last opportunities**,Middle East policy ,14(2)p.96
[2] Ibrahim Mahmoud Yaseen Alnahas,op.cit,p.247
[3] Anoush Ehteshami and Mahdjoub Zweiri,op.cit,p.108

الشعبوية في جهاز الأمن العسكري.في حين واجه الاقتصاد الإيراني عدة تحديات أهمها مشكلة البطالة وهروب المستثمرين الأجانب إلى الدول المجاورة بسبب عدم ثقتهم في السياسات الاقتصادية لنجاد.[1]

ثانيا–الاستمرار في تخصيب اليورانيوم:

وقرر بتاريخ افريل 2006 رغبة بلاده في استئناف تحويل اليورانيوم في مصنع اصفهان والسعي وراء مطلب انضمامها الى نادي الدول النووية مع تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5 % لإنتاج الوقود النووي في مفاعل ناتانز وانجاز 164 جهاز طرد مركزي ،ورفضه التوقيع على البروتوكول الاضافي الذي يسمح بعمليات التفتيش المفاجئى مما دفع بالأمم المتحدة إلى فرض مزيد من العقوبات ضد ايران بموجب قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي ومنها القرار 1737 و1747.[2]

يرى الكثير من المحللين،أن خطابات نجاد هي خطابات ثورية قومية ترفض التدخل الأجنبي ،فهي تعكس حالته الفكرية والعقلية يحاول إبراز عظمة وهيبة إيران اقليميا ودوليا وأن أسلوبه في إدارة السياسة الخارجية تدخل ضمن الواقعية الهجومية حيث أن لهجاته متشددة في التعامل نحو الغرب تعكس نوعا من العدائية تجاه هذه الدول.

حيث أشار عديد المرات إلى حق إيران غير القابل للصرف في امتلاك الطاقة النووية وامتلاك دورة الوقود النووي والوصول إلى نسبة 3,5 % في تخصيب اليورانيوم.وصعد في العديد من المرات في خطاباته التهديد بانتهاك اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وأنه يتحدى لقراراتها وحتى قرارات مجلس الأمن الدولي باستيراد التكنولوجيا النووية علاوة على الخبرة المحلية في إنتاج الوقود النووي التي بذلها العلماء والخبراء المتخصصين في الفيزياء النووية.[3]

فالتجارب الإيرانية في اختبار التكنولوجيا النووية وصواريخها الدفاعية تهدف إلى دعم فكرة الوحدة الوطنية وأن برنامجها النووي دليل على العظمة والاستقلال يسمح لها بتعزيز نفوذها الاقليمي والدولي والرد على سياسة العزلة التي فرضتها بعض الدول ضدها .

[1] Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri,op.cit,p.p76.151
[2] Franck Debié,nucléaire : à quoi pensent les Iranians ?, **la revue 2050 la revue de la fondation pour l'innovation politique ,** n° 02,Paris,juillet 2006,p.08
[3] David Zrost,**why states pursue nuclear weapons programmes ? the Iran case** ,institut Barcelona d'Estudis internacionales ,Academic year 2010-2011,30 september 2011,p.28

1-التهديد بوقف جميع المفاوضات وانتقاد السياسة الأمريكية:

تصريحاته وصلت إلى رفض جميع حجج الذين يريدون منع إيران من تخصيب اليورانيوم و إنتاج دورة الوقود النووي.كما هدد بوقف جميع المحادثات والمفاوضات إذا أرادت أطراف أخرى الضغط على إيران وانتقاده السياسة الأمريكية المعيارية في تعاملها مع الحرب العراقية-الإيرانية بسبب التزامها الصمت نحو الأسلحة الكيماوية التي استخدمتها العراق ضد منشأتها النفطية.

فقد أرسل عديد المرات رسائل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 2006 تتضمن استئناف تحويل اليورانيوم في اصفهان ،ورفض خطة الإتحاد الأوروبي التي تتمثل في وقف دورة الوقود النووي،وأيضا تم رفض الخطة الروسية المتضمنة في تخصيب اليورانيوم في أراضي خارج إيران كما عينت في نفس الوقت علي لاريجاني بصفته كبير المفاوضين محل حسن روحاني لاستئناف المفاوضات مع أوروبا حيث التقى لاريجاني بمحمد البرادعي ،وبعدها قدمت الوكالة تقرير يفيد باستئناف تخصيب اليورانيوم في اصفهان.

2-انتقاد معاهدة حظر انتشار الأسلحة ومعاييرها الازدواجية:

وانتقد في الكثير من الأحيان معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاييرها الازدواجية في التعامل مع الدول بأنها في أيدي القوى الكبرى لفرض سياساتها على دول أخرى تحاول منعها من امتلاك الأسلحة النووية والوصول إلى استيراد التكنولوجيا النووية ،ففي خطاب له سنة 2005 أمام الجمعية العامة صرح:"**بعض الدول القوية تمارس نهجا تمييزيا ضد بعض الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من خلال منعها للوصول إلى امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية** "[1]وصرح أيضا بتاريخ 28 اغسطس 2007،خلال مؤتمر صحفي أن بلاده لن تتراجع عن طموحاتها النووية وحذر الو.م,أ بوصفها الحرس الثوري الاسلامي أنه منظمة إرهابية مخاطبا إياها أن إيران تمكنت من تشغيل 3000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم ولا تزال مستمرة في ذلك .

أما عن موقفه من العقوبات الدولية ،فقد أظهر في العديد من المناسبات بعدم ايلاء الاهتمام بها طاعنا بعدم شرعيتها مضيفا أن القوى الغربية تتبع سياسة الكيل بمكيالين ضد إيران،فقد صرح أن

[1]David Zrost,op.cit ,p.30

"أعتقد أن سياسة الغرب غير منطقية لفرض العقوبات ضدنا فهم سيخسرون الكثير ،فنحن أمة قوية اقتصاديا وهذه التكنولوجيا جاءت بسبب جهود شعبنا وعلماءنا حتى يتسنى لنا تحقيق الاكتفاء الذاتي بسرعة في المجالات التي لم نصل اليها بعد "[1]

حيث أصر نجاد أنه يجب تغيير الوضع الراهن ،ففي اكتوبر 2009 صرح "**أن الثورة الإسلامية في إيران لا يمكن الانسحاب عن مبادئها وسوف نرد على مخططات الغرب والشرق وأن الولايات المتحدة وأوروبا تحاول زعزعة الأمن في إيران لأننا لا نقبل النظام الحادي الظالم**" وأن حقوق الإنسان هو أداة وملف للضغط على الدول باعتبار أن القوى الكبرى لا تولي أي اهتمام لكرامة الإنسان وتقرر مصير الدول فقط وفقا لمصالحها.[2]

تنصب السياسة الخارجية لاحمدي نجاد على انتقاد غياب الهيراركية في النظام الدولي وانتقاد طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب المبنية على عدم المساواة،حيث يقسم العالم إلى ظالمين ومظلومين ،فالقضايا التي ترتكز عليها سياسة نجاد الخارجية تشمل القضية النووية والدور الاقليمي الإيراني وأيضا ضرورة التطلع نحو الشرق من خلال البحث عن حلفاء جدد .

حيث تتأثر السياسة الخارجية لمحمود احمدي نجاد بمجموعة من العوامل منها العامل النفسي المرتكز على السمات الشخصية لصانع القرار حيث أنه يشبه إلى حد كبير اية الله الخميني كثوري محض وتصعيده ضد الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الحرب العراقية–الإيرانية وأن القوى الكبرى تتلاعب بالقانون الدولي والأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ،أما عن العامل الاجتماعي لنجاد فإنه يدعم الطبقات الدنيا باعتبارها طبقة لا تدعم إقامة العلاقات مع الغرب إضافة إلى تعزيز حملاته الاعلامية لترويج خطاباته الداعية إلى نصرة هذه الطبقة ورجال الدين والمظلومين محاولا استمالتهم وكسب شعبية في أوساط هذه الفئة.

وعليه اختلفت مواقف الأطراف السياسية الرسمية الفاعلة في تركيبة النظام السياسي الإيراني بين الاصلاحيين ومنهم محمد خاتمي الداعين إلى ضرورة فتح الحوار مع الغرب ودعم حوار الحضارات

[1] Ibrahim Mahmoud Alnahas,op.cit,p.253
[2] Fakhrddine Soltani and Reza Ekhtiari Amiri,foreign policy of Iran after Islamic Revolution,**journal of politics and law** ,Canadian center of science and Education,vol.1,no,02,september 2010,p.205

وتجنب تصعيد الأزمة بتطبيع العلاقات معها والاستفادة منها بالتركيز على الجانب البراغماتي من خلال تشجيع فرص الاستثمار والتجارة بينها وبين إيران.

في حين أن موقف المتشددين وخصوصا في فترة الرئيس احمدي نجاد يركزون على أهمية تطوير التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم كجانب من دورة الوقود النووي ولو كلفهم ذلك ثمن توتير وتصعيد العلاقات مع القوى الكبرى الغربية وتبني الواقعية الهجومية في السياسة الخارجية من خلال الإعلان عن سياسة العداء والردع ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها بل وحتى التهديد بوقف جميع المحادثات والمفاوضات التي تمس مصالح إيران القومية.

الفرع الثالث–موقف الشعب الإيراني:

انقسمت توجهات الرأي العام الإيراني حول الأزمة النووية بين دعم مواقف الاصلاحيين فيما يخص فتح باب العلاقات مع الغرب وحوار الحضارات وضرورة الاكتفاء بحل مشاكل الشأن الداخلي الإيراني المتعلقة بالاقتصاد والاهتمام أكثر بالإصلاحات السياسية وملف حقوق الإنسان.

بينما يرى أغلبية الإيرانيين أن البرنامج النووي هو مسألة تتعلق بالفخر الوطني غير قابلة للتنازل مؤيدين في ذلك خطابات احمدي نجاد الشعبوية التي تدعو إلى تأليب الرأي العام الإيراني وضرورة انضمام أصوات الشارع الإيراني إلى خطاباته بل ودعا في كثير من الأحيان إلى الالتفاف حول القضية النووية باعتبارها قضية تمس سيادة الدولة واستخدامها كأداة للمساومة والضغط على القوى الكبرى بل وإجبارها للجلوس على طاولة التفاوض بشرط التمسك بمطلب تخصيب اليورانيوم وتطوير دورة الوقود النووي.

أولا–الاهتمام بالشأن الداخلي فوق كل اعتبار:

عدم الاهتمام والمبالاة بالقضية النووية لدى معظم الإيرانيون يعود إلى عدم درايتهم حول ماذا سينجر عنه تطوير البرنامج النووي على حياتهم اليومية ،باعتبار أن هذه المسألة ليست حاسمة بالنسبة للمواطن العادي الذي يفكر دوما بأسعار المواد الغذائية وانشغالاته بالعمل وبضرورة تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي هو فوق كل اعتبار من الاهتمام والانشغال بالأزمة النووية

وتنصب اهتماماتهم بضرورة انشغال حكومتهم بتحسين ظروف العمل والقضاء على البطالة أفضل من الاهتمام بتخصيب اليورانيوم ،فالرفاهية الاقتصادية هي مطلب رئيسي وأولوية الإيرانيين .[1]

خاصة وأن التحديات الاقتصادية عرفت تزايدا مستمرا في عهد إدارة احمدي نجاد ومنها التضخم وارتفاع نسبة البطالة والفوارق الشاسعة في أجور المواطنين.ولذلك عمل على محاولة استغلال تدهور الوضع الداخلي ومحاولة توظيف ورقة التدهور والتراجع الاقتصادي من أجل إلهاء الشعب الإيراني نحو مستجدات الأزمة النووية ومحاولة رسم سياسة العداء نحو القوى الغربية على أنها السبب الرئيسي في وصول إيران إلى هذا الوضع بسبب العقوبات الاقتصادية،غير أن السخط الشعبي على الأوضاع الداخلية ازداد بشكل يومي والذي تبين في خروجه للتعبير عن رفضه من خلال تنظيم المظاهرات والمطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية .

فهم غير مستعدين لتحمل نتائج العزلة الاقتصادية والعقوبات المفروضة على دولتهم بسبب تمسك ايران بمطلب تخصيب اليورانيوم وانتهاك اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي فان اهتماماتهم تنصب على احتياجاتهم الأساسية المتمثلة في خلق فرص العمل والاهتمام بأسعار المواد الغذائية وارتفاع المعيشة في حين أن الاستعراضات العسكرية والنووية لا يهتم بها المواطن العادي.[2]

ثانيا–الإيرانيون المؤيدون لصنع القنبلة النووية:

على عكس الرأي الأول،فإن هؤلاء يدعمون موقف حكومتهم المتمثل في صنع القنبلة النووية والوصول إلى التكنولوجيا النووية من أجل ضمان المواد البديلة عن النفط والالتحاق بمصاف القوى الكبرى خاصة وأن إيران تعد من بين الدول المستهدفة من بعض القوى ولذلك ينبغي عليها تطوير قدراتها النووية وصواريخها الباليستية واستخدامها كأداة ردع ضد الغرب ،حيث أن هذا السلاح يعد مصدر فخر وطني ويضع أمتهم في موقع قوة ولو كلفهم ذلك ثمن تصعيد الأزمة مع الدول الكبرى .[3]

[1] Karim Sadjadpour,How relevant is the Iranian street , **the washington Quarterley**,vol.30,No.1,2006,p.
[2] Christopher De Bellaigue,think again :Iran, foreing policy ,May/June 2005, le site d'internet :
[3] Bahgat ,op.cit,p.322

فهم يفتخرون بالدور الاقليمي لإيران ويؤيدون سياساتها في إدارة الأزمة النووية ،فالإيرانيون مروا بتجارب سابقة مريرة وخصوصا الحرب العراقية–الإيرانية ومشاهد القصف الجوي العراقي على البنى التحتية لا تزال شاهدا على ذلك ،وعليه فإن هذه التجارب هي رسالة وجيهة لإعادة رسم خريطة جديدة وتطوير التجارب النووية واستخدامها كأداة ردع اقليميا ودوليا .

فتطوير القنبلة النووية وتخصيب اليورانيوم هي مسألة لخلق العدالة في وجه الدول الأخرى وهي أداة للدفاع عن المستضعفين والمضطهدين ضد الإمبريالية ،فالسلاح النووي هو شعور قومي بالتفوق والرغبة في الريادة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وردع ضد اسرائيل وعليه فهم من بين مؤيدي قرارات أحمدي نجاد بخصوص تلويحه باستئناف تخصيب اليورانيوم وتحدي قرارات مجلس الأمن الدولي .

وعليه تتميز التركيبة السياسية الداخلية في إيران بوجود عديد الفصائل التي أثرت على مسار الأزمة تتنوع هذه الفصائل بين الإصلاحيين البراغماتيين والمحافظين المتشددين والتي أثرت على المشهد السياسي للأزمة ،فالبراغماتيون يفضلون منطق التقارب مع القوى الغربية وإعادة تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية معها، مع ضرورة عدم التخلي عن أطروحة تطوير البرنامج النووي.

في حين أن المتشددين يفضلون عدم المغامرة بأهمية التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم خاصة وأن إيران تقع ضمن منطقة حساسة تتميز بوجود تهديدات أمنية وإستراتيجية يمكن أن تؤثر على موازين القوى فمع انتخاب احمدي نجاد اصبح الملف النووي يشكل كمسألة تمس الوحدة الوطنية وهوية الدولة ووحدتها ،كما نجح بالدفع بطموحات بلاده برفع نسبة تخصيب اليورانيوم وإنتاج دورة الوقود النووي والعمل على تشكيل تحالف مع الشعب لضمان بقاء واستمرارية النظام السياسي.

المطلب الثالث–كرونولوجيا أحداث الأزمة النووية الإيرانية:

يمكن رصد وتحليل أحداث ومحطات الأزمة النووية الإيرانية بمجموعة من المراحل التي مرت بها منذ الكشف عن سرية المفاعلات النووية إلى غاية مرحلة التصعيد في مواقف الأطراف المتنازعة والتي استخدمت فيها إيران كطرف رئيسي عنصر التهديد والتلويح ونوعا من التشدد في مواقفها إزاء عملية تخصيب اليورانيوم وضرورة الانضمام إلى دول النادي النووي باستكمال دورة الوقود النووي بل

وحتى التصدي لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن والتي أثرت على مواقف الأطراف الأخرى ومنها القوى الكبرى التي كانت لها مواقف انعكست على مجريات ومسار الأزمة.

الفرع الأول–الكشف عن المفاعلات النووية السرية:

تعود بداية الأزمة النووية من خلال الكشف عن مفاعلات نووية سرية في إيران أوت 2002 بناءا على تسريبات من جماعة مجاهدي خلق.فعلى الرغم من أن إيران تعد من بين الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية والتي تلزمها قانونيا بعدم بناء أنشطة سرية وعدم استخدام التكنولوجيا للأغراض العسكرية ،غير أنه تبين فيما بعد أنها قامت بتحويل وتخصيب اليورانيوم لأغراض عسكرية علاوة على بنائها مفاعلات نووية سرية في ناتانز واراك.[1]

أولا–زيارة محمد البرادعي إلى مفاعل ناتانز:

بناءا على هذه التسريبات فإنه شهدت سنة 2003 زيارة وفد الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمثلة في رئيسها محمد البرادعي حيث قام بزيارة إلى مفاعل ناتانز وأعلن عن تفاجئه من الحالة المتقدمة للبرنامج النووي وفشل إيران وعدم التزامها بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات،حيث اتخذ مجلس محافظي الوكالة بعدها قرار يدعو إلى تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة معالجة اليورانيوم.[2]

واعترفت طهران في اكتوبر 2003 أنها انتجت برنامج الليزر الذي بدأ منذ السبعينيات وأنها تملك المزيد من تصميمات الطرد المركزي التي تضاعف قدرات التخصيب علاوة على إجرائها تجارب إعادة معالجة البلوتونيوم في الخلايا الساخنة وتطويرها لأبحاث نووية تهدف إلى تطوير التكنولوجيا النووية كبديل عن الاقتصاد الاحفوري.

في حين صرح الرئيس محمد خاتمي أن إيران تعمل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدليل على ذلك أننا وقعنا على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وهي لا تسعى إلى امتلاك

[1] Tom Sduer,**coercive diplomacy by the U.E :the Iranian nuclear weapons crisis**,third world Quarterly,vol.28,n.03,2007,p.617

[2] Olli Heinonen,the **Iranian nuclear programme,political parameters for a credible long-term agreement**,centre for the new Middle East,2014,p.09

الأسلحة النووية رافضا بذلك أحقية الادعاءات الغربية التي تقول أن طهران تطمح لتطوير قدراتها من أجل تصنيع الأسلحة النووية.[1]

وأصدرت بعدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا بتاريخ 19حزيران 2003عن البرنامج النووي يفيد بإخفاء ايران لأنشطتها النووية مع العلم أنها كانت قد أخفت في الماضي العديد من جوانب أنشطتها النووية المتعلقة بدورة الوقود النووي مما يشكل خرق وانتهاك لالتزاماتها وعدم الامتثال لأحكام اتفاقية الضمانات،وفصل التقرير عن انتهاكها وتقصيرها في الايفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي وعدم الإعلان عن بعض المواد النووية والتصريح عنها والمتواجدة في أماكن بعيدة عن أنظار مفتشي الوكالة،كما أفاد التقرير عن اكتشاف يورانيوم عالي التخصيب أثبتت عدم وجود شفافية كاملة في تعاملاها مع الوكالة .[2]

في حين تقرير أخر صدر في أوت 2004 أن إيران تملك أجهزة الطرد المركزي والتي تستخدم في إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب يستخدم لإنتاج الأسلحة النووية واستكمال دورة الوقود النووي علاوة على وجود أثار تثبت وجود تلوث إشعاعي في بعض المواقع والمفاعلات. مع العلم أن الموقف الإيراني لم يخفي نيته في تطوير مثل هذه الأنشطة غير أنها بعيدة لأنها تهدف إلى الأغراض العسكرية.[3]

وعليه بناءا على هذه التقارير فقد طالب البرادعي إيران بضرورة التعامل الكامل مع مفتشي الوكالة وإبراز الشفافية في جميع نشاطاتها وموادها دونما تحويلها لأغراض عسكرية ووقف تخصيب اليورانيوم بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يسمح بإجراء تفتيشات مفاجئة إلى مواقع ومفاعلات يشتبه فيها ،في الوقت نفسه أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن ضرورة إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات ضدها.

[1] تشاهرام تشوبين،**الطموحات الإيرانية في المجال النووي** (الدار العربية للعلوم ناشرون،2007) ص.121

[2] Elliot Friedland,**the Iranian nuclear program**,p.09

[3] فتحي ممدوح أنيس **الأمن القومي الإيراني :مصادر التهديد وآليات المواجهة** ط1(أبو ظبي: 2006) ص.335

ثانيا–عرض مقترح الترويكا الأوروبية على إيران:

بعد اصدار الوكالة للتقارير التي أثبتت مدى وجود انتهاكات إيرانية والتي تزامنت أيضا مع الانشغال الأمريكي بالحرب ضد العراق سنة 2003،تدخلت دول الاتحاد الأوروبي الثلاث المتمثلة في دول الترويكا **EU–3** وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا من أجل عرض مقترح على إيران يدعوها إلى عقد صفقة تنص على التعليق المؤقت لتخصيب اليورانيوم ،والتي وافقت عليها إيران بموجب اتفاق باريس بتاريخ14 نوفمبر 2004 ،حيث صرح حسن روحاني أن حكومته وافقت على تعليق تخصيب اليورانيوم من أجل تطبيع العلاقات مع الغرب تهدف من وراءها إلى تحسين التعاملات التجارية والاقتصادية معها.[1]وفي المقابل اعترفت دول الترويكا بحق إيران في بناء مفاعلات الماء الخفيف لتوليد الطاقة الكهربائية واتفقت على التعاون في مجالات تجارية وتطوير الطاقة لأغراض مدنية سلمية ،فقد أوضح اتفاق باريس مجموعة الحوافز والفرص الأوروبية لإيران مقابل السماح بالتوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدخول المفتشين والسماح بتخصيب اليورانيوم تحت رقابة هؤلاء.[2]

غير أن الموقف الإيراني تراجع نوعا بعد إصدار الوكالة لقراراتها التي تكشف وجود أثار جديدة لليورانيوم المخصب بنسبة 36 % وتطوير أجهزة الطرد المركزي .فكرد على هذا القرار أرسلت رسالة إلى دول الترويكا تعلن فيها استئناف أنشطة التخصيب وفي المقابل تنتقد دول الإتحاد الأوروبي انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية في إيران مما زاد من حدة التوتر في العلاقات بين هذه الدول وانعكاسها على صعوبة سير المفاوضات بينها.[3]

ومنه نستنتج أن الأزمة خلال هذه المرحلة شكلت ضمن قضايا الانتشار النووي ،فبدأت حركة مجاهدي خلق بالترويج الإعلامي وتسريب التقارير تفيد بوجود مفاعلات نووية سرية تخفيها طهران المتمثلة في محطة اراك ومفاعل ناتانز مما يعد انتهاك لاتفاق الضمانات ولمعاهدة حظر الانتشار

[1] Emmanuelle Martre,**dossier nucléaire Iranien :les avancées riches d'enseignement pour le régime de non-prolifération**,Université Panthéon-Assas, centre Thucydide,Annuaire Français de relations internationales,2015,volume XVI,p.611

[2] Mark Leonard,**can EU diplomacy stop Iran's nuclear programme ?,**center for European Reform,Working paper,November 2005,p.05

[3] Federico Santopinto,**la crise nucléaire Iranienne :un enjeu international**,groupe de recherche et l'information sur la paix et la sécurité,Bruxelles,p.07

النووي وانتهت بالأطراف الدولية إلى إثارة القضية ضد إيران كمحاولة لتطبيق الشرعية الدولية والضغط عليها بحكم أن وجود مثل هذه المفاعلات يتجاوز استخدامها للاحتياجات الاقتصادية وتوليد الطاقة الكهربائية وأن هدفها الرئيسي يكمن في امتلاك السلاح النووي.

الفرع الثاني–التصعيد في المواقف الإيرانية و إعادة استئناف تخصيب اليورانيوم:

حيث بدأت سنة 2005 وتزامنت مع فوز نجاد في الانتخابات الرئاسية الذي أعلن مجددا في أوت على أن حكومة بلاده على استعداد كامل لاستئناف عملية تحويل اليورانيوم في مصنع اصفهان وأنها تنضوي تحت مسمى حقوق إيران غير قابلة للصرف في استعمال الطاقة النووية حيث بدأت عملية التخصيب في يناير **2006**.

أولا–قرار أحمدي نجاد باستئناف تخصيب اليورانيوم ورفع عدد أجهزة الطرد المركزي:

و أعلن بتاريخ 11 أفريل 2006 أنه يفتخر ببلاده لبلوغها دول النادي النووي بوصفها بأنها لحظة تاريخية وصرح في ذات السياق أن العلماء الإيرانيين نجحوا في تخصيب اليورانيوم بإيران الأمر الذي يمهد الطرق لعملية التخصيب للمضي قدما وأضاف أن إيران ستصبح مكتفية ذاتيا في وقت قريب لاستعمال دورة الوقود النووي في الطاقة الكهربائية والتصدي لجميع الضغوطات والانتقادات من جميع الدول .[1]

وكنتيجة لهذه التصريحات ،فإن ايران رفعت عدد أجهزة الطرد المركزي من 164 عام 2006 إلى 9000 في ناتانز و3000 في فوردو سنة 2012 وبلغت نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 % بتبني سياسة التهديد ضد التهديد ،كما قرر نجاد خلال هذه السنة البدء في تحويل الكعك الاصفر إلى UF6 ،في حين حاولت دول الترويكا مجددا اقناع إيران بضرورة التخلي عن برنامجها للتخصيب النووي مقابل استفادتها من المساعدات التجارية لإنشاء برنامج نووي مدني.[2]

[1] Ibrahim Mahmoud Yaseen Alnahas,**continuity and change in the revolutionary Iran forign policy,the role of international and domestic political factors in shaping the Iranian foreign policy 1976-2006**,disertation submitted to the Eberly college of arts and sciences at West Virginia University ,in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science,Morgantown,West Virginia,2007,p.250

[2] Mark Leonard,op.cit,p.03

كما حدد مجلس الأمن تاريخ 28 أفريل 2006 كموعد نهائي لإيران من أجل تعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم،وبعدها اقترحت كلا من لندن وباريس بتاريخ 03 ماي مشروع قرار دولي في مجلس الأمن الدولي يطلب رسميا من إيران ضرورة تعليق تخصيب اليورانيوم ويشير إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمهد لاتخاذ اجراءات أكثر ردعية المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية أو التدخل العسكري.

ثانيا-لائحة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن:

وبتاريخ 24 سبتمبر 2006 تبنى مجلس محافظي الوكالة لائحة بعد إجرائها لعدة تحقيقات وجدت أن ايران لا تمتثل لاتفاقية الضمانات كما نصت اللائحة على أن طبيعة النشاطات النووية لإيران لا صلة بها بالجانب السلمي مما يوجب إحالة الملف إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي هو بدوره بيان بتاريخ 29 مارس 2006 يدعو فيه على إعادة تعليق تخصيب اليورانيوم وإعادة النظر في بناء مفاعل الماء الثقيل والتصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه فورا .[1]

وتأتي هذه القرارات بعد فشل جميع محاولات بعض الدول في تسوية الملف النووي،منها فشل المفاوضات الروسية الإيرانية بتاريخ 26 فيفري 2006 حول أهمية خلق شركة تخصيب اليورانيوم المشتركة بين الدولتين التي تم اختيار مقرها في روسيا،وفشل حوافز الإتحاد المقدمة إلى طهران بتاريخ 06 جوان 2006 والمتمثلة في مساعدتها لبناء مفاعلات الماء الخفيف ومنحها امتيازات كبيرة بالخصوص التجارية في حالة تعليق تخصيب اليورانيوم،غير أن الرد الإيراني جاء برفضه تعليق تخصيب اليورانيوم وتجاهلها انذار الدول الكبرى فقد أعلنت بتاريخ 31 أوت 2006 أنها لن تستسلم أبدا في مطالبها وحقها المطلق في الملف النووي،ما أدى بها بتاريخ 25 أكتوبر 2006 بإطلاق سلسلة ثانية من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب وتحويل اليورانيوم الذي وصلت نسبته 3,5%بتاريخ 11 أفريل 2006 في مصنع ناتانز.[2]

وعليه تميزت هذه الفترة نوعا من التصعيد في محطاتها حيث شدد مجلس الأمن الدولي تجاه الملف النووي بناءا على رغبة القوى الكبرى في توسيع نطاق العقوبات ضد طهران نظرا لعدم

[1] Olli Heinonen,op.cit,p.09
[2] Xavier Manière,**les conséquences géopolitiques de l'émergence de puissances nucléaires militaires en marge de communauté internationales**,novembre 22,2006,p.18

استجابتها للضغوط الدولية ،حيث تبنى مجلس الأمن الأممي خلال أشهر مارس وجويلية و ديسمبر سنة 2006 قرارات بالإجماع منها اللائحة رقم 1696 التي تطالب طهران بتعليق نشاطات التخصيب وإعادة المعالجة،وبعدها في شهر ديسمبر اللائحة رقم 1737 التي تنص على فرض عقوبات ضدها بسبب فشلها في تعليق أنشطتها المتعلقة بالتخصيب ،في حين أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 31 أكتوبر 2006 أن إيران قد فشلت في تعليق تخصيب اليورانيوم ما أدى إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى إلى اتخاذ سياسة تشديد العقوبات ضد ايران بتجميد أرصدتها وأصولها المالية.

الفرع الثالث–التسوية وإعادة فتح الحوار مع إيران:

صرح محمد البرادعي بتاريخ 7 مارس 2007 أن نشاطات إيران تجعل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على توفير الضمانات الكافية حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي مما يؤدي إلى تراجع الثقة بين إيران والوكالة والتي بنيت على أساس الشفافية والوضوح بطبيعة برنامجها النووي.

فبتاريخ مارس 2007 تم إصدار القرار رقم 1747 دعا إيران إلى ضرورة تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية وإثبات أن برنامجها النووي يهدف فقط للأغراض السلمية علاوة على حثها باتخاذ مقترحات التفاوض التي قدمتها لها دول 5 + 1 تتمثل في تعليق تخصيب اليورانيوم والسماح للمفتشين بتفقد جميع المواقع والمفاعلات النووية المشبوهة.

من جهة ثانية،عرضت روسيا كطرف انفرادي مقترح مواصلة البرنامج النووي الإيراني على أراضيها وذلك في إطار الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين بتاريخ 16 أكتوبر 2007 إلى طهران لحضور قمة بحر قزوين حيث صرح بوتين :" **أن الأنشطة النووية السلمية يجب السماح بها وحذر استخدام القوة لحل الخلاف مع إيران ونفى علاقة موسكو بتزويدها بالوقود للمفاعل النووي ببوشهر**"مع العلم أن هدف روسيا من هذا المقترح حسب الدارسين يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الفوائد لتعظيم مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط لكي تصبح لاعبا دوليا.[1]

[1] Zehra Nifuler Karacasilu and Irem Askar Karakir,**Attitudes of the international community toward Iran's nuclear puzzle**,journal of international and Areas studies ,institute of international affairs ,Graduate School of international studies,Seoul National University,Vol 15.N°02,December 2008,p.16

في حين أن الرد الايراني جاء برفض السماح للمفتشين بدخولهم إلى موقع اراك للتحقق من تصميمه مما أدى بالوكالة إلى اصدار سلسلة من التقارير تفيد بشروع إيران في إجراء بحوث لتطوير معدات ومفجرات عالية،في حين عاودت القوى الكبرى فتح الحوار مجددا معها بتاريخ 14 جوان 2008 بإعطائها مجموعة من الحوافز مقابل تخليها عن تخصيب اليورانيوم وتوسيع نطاق التفتيش من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبعض المواقع النووية ،غير أن هذه المحاولات انتهت بالفشل وأثرت على سير المفاوضات حيث تم الكشف مجددا عن وجود موقع سري لتخصيب اليورانيوم قريب من مدينة قم مما أدى إلى التصعيد نوعا ما بإصدار قرار مجلس الأمن الأممي رقم 1929 الصادر بتاريخ جوان 2010 والمتعلق بفرض مزيد من العقوبات الانفرادية من طرف كل من الاتحاد الأوروبي كندا استراليا وكوريا الجنوبية واليابان.[1]

حيث تم خلال هذه المفاوضات اشراك الو.م.أ وإدخالها في هذه المحادثات المتعددة الأطراف التي بدأت في شهر جويلية سنة 2008 في إطار دول 5 + 1 في جنيف كما اجتمعت مرة أخرى في اكتوبر سنة 2009 لإقناع ايران بالتخلي عن حق تخصيب اليورانيوم وإبقائه بنسبة 3,5 %.في حين أن إيران صعدت من سياستها برفع نسبة التخصيب إلى 20 % في مفاعل طهران للبحث النووي وذلك بتاريخ 9 فيفري 2010 ،مع العلم أن هذه المرحلة أيضا تزامنت مع فوز أحمدي نجاد بولاية رئاسية ثانية بتاريخ 12 جوان 2009مما أدى الى تصعيد المواقف بين أطراف الأزمة مجددا.[2]

ومنه نستنتج أنه نظرا لما يشكله النظام الدولي من وحدات مترابطة ومتفاعلة فيما بينها ،فإن الازمة النووية الايرانية كشفت مدى وجود اختلال في ميزان القوى المشكلة لهذا النظام وعمق الخلافات بين الأطراف المعنية بالأزمة والتي تراوحت مواقفها بين رفض المقترحات الإيرانية التي تتمثل في حقها الكامل والطبيعي في استئناف تخصيب اليورانيوم وامتلاك التكنولوجيا النووية بعدم تقديم التنازلات وعدم الرضوخ لقرارات مجلس الأمن الدولي باعتبارها لا تمت صلة بالشرعية الدولية .و محاولة هذه الدول التخفيف من حدة الأزمة بتقديم حزمة من الاغراءات لها مقابل تعليق تخصيب اليورانيوم وكمحاولة من هذه الدول أيضا التأثير على سلوك إيران باعتبارها دولة تعديلية تسعى إلى تغيير الوضع الراهن وفق مصالحها وتوجهاتها.

[1] James Dobbins,op.cit,p.73
[2] Olli Heinonen,op.cit,p.09

المبحث الثاني–دور المحددات الدولية والإقليمية في التأثير على مسار الأزمة

عرفت الأزمة النووية الإيرانية عدة تجاذبات فرضتها بعض المحددات الدولية والإقليمية المتمثلة في المواقف الدولية التي أثرت على مسار هذه الأزمة ،فقد تباينت سياسات الدول الغربية وبالخصوص الو.م.أ وإسرائيل بين التصعيد والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد إيران علاوة على مطالبتها بإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي.

المطلب الأول–الأطراف الدولية

تباينت مواقف القوى الدولية حول مسألة الأزمة النووية الإيرانية ،فمنها من حاولت استخدام الدبلوماسية المتشددة وفرض عقوبات اقتصادية على ايران،في حين حاولت كل من الصين وروسيا والإتحاد الأوروبي التدخل وانتهاج أسلوب المفاوضات واستبعاد الحل العسكري ودعم الحوار المباشر.

الفرع الأول–محددات الرؤية الأمريكية لازمة الملف النووي الإيراني

تنظر الو.م.أ إلى البرنامج النووي الايراني أنه تهديد لأمنها القومي بينما تراه إيران أنه حق طبيعي غي قابل للصرف،ولذلك حاولت منعها من التقدم في الاتجاه العسكري لبرنامجها النووي بتطبيق سياسة الضغط عليها وإلزامها بقرارات الأمم المتحدة التي تطالب بوقف تخصيب اليورانيوم، ولذلك تميز سلوك السياسة الخارجية الأمريكية في إدارتها للأزمة باستخدام سياسة العصا وهي الحوافز الاقتصادية والجزرة تمثلت في مجموعة العقوبات المفروضة عليها.

أولا–الأدوات السياسية والدبلوماسية:

تراوحت الآليات السياسية والدبلوماسية للإدارة الأمريكية مع الأزمة النووية الإيرانية بين تبني أسلوب الدبلوماسية المتشددة التي تهدف إلى محاولة تغيير طبيعة النظام الداخلي وكسب تأييد ودعم الحركات المعارضة لهذا النظام ،غير أن بعض التحديات والصعوبات فرضت عليها مجددا تغيير

دبلوماسيتها المتشددة إلى المرنة من خلال دعم الحوار مع إيران وإقناعها بالجلوس على طاولة الحوار وتفعيل دورها المحوري في حل القضايا الإقليمية والأمنية.

1-الدبلوماسية المتشددة:

انصب السلوك الأمريكي بالتركيز على زاوية التأثير على طبيعة النظام الداخلي الإيراني ومحاولة تغييره عملا بالحالة العراقية،حيث عملت على محاولة عزل النظام الإيراني داخليا وخارجيا من خلال تعبئة الرأي العام ضد النظام وأيضا العمل على كسب الدعم الدولي لمنع ايران من تخصيب اليورانيوم.

1-1-تأليب الرأي العام الإيراني:وذلك بالعمل على خلق معارضة قوية ضد النظام السياسي والاعتماد على الطلاب،الشباب،ومؤسسات غير حكومية والقوى الاصلاحية في الثورة ضد النظام الحاكم،فعلى إثر الحركة الاحتجاجية الطلابية التي اندلعت في طهران خلال الفترة الممتدة من 10 إلى20 جوان 2003، وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن هذه الاحتجاجات بمثابة مؤشر ايجابي على بداية انهيار النظام الإيراني ،وأن هذه المظاهرات تعبر عن إرادة الشعب الذي يريد أن يرى إيران حرة وديمقراطية،إذ ينبغي على الحكومة الاستماع لأرائهم .[1]

استهداف الو.م.أ لفئة الطلبة والشباب يدخل ضمن أسلوب القوة الناعمة ،حيث لعبت على وتر جاذبية الثقافة الأمريكية التي تملك صدى لدى الشباب الايراني المعجب بتفوق القوة التكنولوجية والاقتصادية الأمريكية المرتكزة على قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والانفتاح العلمي.

[1] أشرف عبد العزيز،**الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية2001-2009** ط1(الإمارات:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010) ص.192

1-2-التشكيك في طبيعة النشاطات النووية الإيرانية:

وذلك من خلال تقديم أدلة استخباراتية تفيد بأن إيران تملك السلاح النووي ومواد انشطارية لصنع القنابل النووية ،ففي التقييم الاستخباراتي الأمريكي الصادر سنة 2005 أشار أن طهران بالرغم من الضغوط الدولية عليها فإنه بمقدورها انتاج مواد قابلة للانشطار كافية لصنع الأسلحة .[1]

1-3-اتهام إيران بدعم الإرهاب والقاعدة:

حيث اتهمت بدعم الإرهاب وإيواء عناصر من تنظيم القاعدة ،فبتاريخ 23 أوت 2005 اتهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ايران بأن لها يد في دعم وتمويل تنظيم القاعدة والتحالف مع حركة طالبان،وأنها تعرقل المساعي الأمريكية في حربها على الإرهاب.

ففي مقابلة تلفزيونية أجرتها كوندولزا رايس مع محطة سي أن بي سي CNBC الامريكية،صرحت بأن إيران لها يد في دعم الحركات الارهابية في العالم من خلال دعم حزب الله في جنوب لبنان وحماس في غزة كما أنها تسلح الميليشيات في جنوب العراق مما يهدد أمن وسلامة القوات الأمريكية هناك.[2]

من جهة أخرى ،وصفت التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الامريكية حول الإرهاب الدولي إيران أنها الدول الأكثر احتضان للإرهاب وأنها تسعى لتقديم الدعم المالي والأسلحة لتنظيمات مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وكتائب الأقصى وحركة طالبان في أفغانستان ،مما يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا المصالح الأمريكية. [3]

1-4-رفض أي حوار مباشر مع إيران:

أبدى الموقف الأمريكي في الكثير من المرات رفضه الدخول في أي حوار مباشر مع طهران بوصفها محور الشر،فعلى الرغم من الرغبة الإيرانية في بدء الحوار مع الو.م.أ ،غير أن هذه الأخيرة

---

[1] David Albright and Corey Hindderstein, **Iran, Player or Rogue ?,**Bulletin of Atomic Scientists,vol 59 ?N°.5,September 2003,p.08.20

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر،المرجع سابق الذكر،ص.197

[3] أشرف عبد العزيز،مرجع سابق الذكر،ص.197

لم تبد استعدادها للتفاوض مركزة على فكرة تغيير النظام ،والتأكيد أن الطرف الثاني المستهدف بعد العراق هو إيران.[1]

تشدد الموقف الدبلوماسي خلال هذه المرحلة جاء بالتزامن مع اعتلاء تيار المحافظين الجدد الحكم في الو.م.أ،ويتمثل هذا التيار في اليمين المسيحي الذي ظهر ذلك من خلال تأثيرهم في صنع السياسة الخارجية تجاه القضايا العالمية ومحاولة فرض الهيمنة الأمريكية سياسيا وعسكريا واقتصاديا والتأثير على مخرجات النظام الدولي وفق توجهاتهم الاستراتيجية.غير أن النزعة الغالبة على توجهاتهم تتمثل في ضرورة اللجوء إلى التصعيد واستخدام القوة العسكرية أكثر من الآليات الدبلوماسية.

2-الدبلوماسية المرنة

فرضت العوامل والظروف الداخلية والدولية على واشنطن بتغيير أسلوبها الدبلوماسي من المتشدد إلى المرن في التعامل مع الملف النووي الإيراني،وقد تعلقت هذه الظروف بالتحديات التي واجهتها الإدارة الأمريكية في تفعيل استراتيجيتها للإطاحة بالنظام في إيران ،علاوة على التغيير الذي طرأ في البيئة الداخلية الأمريكية سواء في دوائر صنع واتخاذ القرار وأيضا النهج الجديد الذي اتبعه جورج بوش الإبن خلال الولاية الثانية والمتعلق بإعادة النظر في بناء سياسات الأمن القومي.

2-1-تحديات عزل النظام الإيراني

وتتمثل في التحديات التي أعاقت تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية لتغيير وعزل النظام الإيراني فخلال هذه الفترة نجح احمدي نجاد في اقناع الرأي العام الداخلي أن الغرب يحاول حرمانهم من الحق في التكنولوجيا النووية وأن هذا الحق لا يمثل انتهاكا لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية ،مبررا موقفه أن القوى الغربية تحاول منعها من هذا الحق غير القابل للصرف،مما أدى إلى التفاف الرأي العام الإيراني حول القضية التي أصبحت تمثل رمزا للفخر والهيبة وحقا لا يمكن التنازل عليه ،الأمر الذي اعتبره

[1] Patrick Clawson and Michael Rubin, **Pattern of discontent :will story repeat in Iran ?** ,**Meria Journal** ,vol.10,n°1,March 2006,p.p-5-7

الكثير من المحللين أن هذا الالتفاف زاد من شرعية النظام السياسي ويعد ورقة رابحة لإلهاء الرأي العام بعيدا عن مناقشة الأجندات المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمرون بها.[1]

من جهة أخرى،واجهت الو.م.أ مشاكل كثيرة جراء تورطها في العراق وما انجر عنه من نتائج كارثية خاصة مع ارتفاع الخسائر المادية والبشرية بخصوص غزو العراق،ففي هذا الصدد أطلقت التقارير الاستخباراتية عبارة المستنقع العراقي كدليل على فشل الاستراتيجية الأمن القومي التي رسمتها دوائر صنع القرار،مما قلل من قدرة المؤسسة العسكرية في قيادة الحروب على عدة جبهات وبالأخص إمكانية توجيه ضربة عسكرية ضد طهران.

علاوة على إدراك الو.م.أ حجم وأهمية الدور الإيراني في التأثير على الوضع الداخلي العراقي واعتبارها كمركز ثقل لمواجهة الضغوط الأمريكية من خلال لعبها الدور الأساسي في رسم المعادلة الأمنية والسياسية العراقية كدولة إقليمية متاخمة لحدودها.

2-2-أعباء الإدارة الأمريكية في ظل إدارة بوش الابن

شهدت هذه الفترة أيضا تحول على مستوى البيئة الداخلية الأمريكية وطرأت تغييرات جديدة في ظل إدارة بوش الثانية،ففي ضوء الفضائح التي ضربت الولاية الثانية والتي تتمثل في انتهاكات حقوق الانستان في معتقل جوانتانامو،والسجون السرية في أوروبا وفضيحة التجسس على المكالمات الخارجية،فإن دوائر صنع القرار أعادت النظر في أطروحة استراتيجية الأمن القومي التي رسمتها سنة 2002 خلال الولاية الرئاسية الأولى والتي خلقت أعباء جديدة على الإدارة بضرورة التعامل مع الواقع الجديد وهو تجربة الاحتلال العسكري لأفغانستان والعراق وما فرضته من التزامات على عقيدة بوش التي اتسمت بالطابع الهجومي والانفرادية في مواجهة مصادر التهديد.[2]

[1] تشاهرام تشوبين،مرجع سابق الذكر،ص.142

[2] معتز سلامة،الأمن القومي الأمريكي:التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية ،**مجلة كراسات استراتيجية**،العدد 162،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،افريل 2006،ص.15

ثانيا–دور الأدوات الاقتصادية في تفعيل سياسة الحوافز والعقوبات:

تمثل المسعى الأمريكي في التعامل مع الأزمة من خلال حشد المجتمع الدولي لممارسة الضغوطات على إيران لأجل وقف طموحاتها النووية ،فقد تعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية،ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى وأيضا مع دول الترويكا والصين وروسيا من أجل عرض القصية على هيئة الامم المتحدة.وفي إطار سياسة العصا والجزرة فإنها لجئت في الكثير من المرات في استخدام حزمة الحوافز الاقتصادية تقابلها أيضا حزمة العقوبات الاقتصادية الاحادية من أجل وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم نهائيا.

1–الحوافز الاقتصادية:

قدمت الو.م.أ حوافز لإيران في منتصف عامي2006 و 2008،ودعمت في نفس الوقت الحوافز المقدمة من طرف الترويكا الأوروبية بتاريخ أوت 2005 وتتمثل في ما يلي:

1–1–الموافقة على مبادرة الترويكا الأوروبية سنة 2005:

وتتمثل في دعم موافقة الاتحاد الأوروبي على إعادة بناء الثقة مع إيران لأجل تعزيز الاستقرار والسلم الدوليين،ومطالبة طهران بتقديم ضمانات موضوعية بأن أغراض برنامجها النووي تقتصر على الأهداف السلمية بما يتوافق مع نصوص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ،كما تضمن الاتفاق أيضا بتعهد إيراني مفاده عدم انتاج الوقود النووي خلال الأعوام المقبلة والتزامها الكامل بإنتاج الأنشطة النووية في إطار مفاعلات الطاقة بوقود خفيف ووقف تصنيع الوقود الثقيل الذي يهدف إلى انتاج مادة البلوتونيوم كمادة إنشطارية.

حيث أكد الطرف الأمريكي على ضرورة الالتزام الإيراني الكامل بهذه الشروط كمدخل لإعادة تفعيل روابط الثقة والتعاون بين هذه الدول،وفي هذا الصدد ألقى الرئيس جورج بوش الابن بتاريخ 19 جوان 2006 خطابا في أكاديمية ميرشانت لمشاة البحرية في ولاية نيويورك يشرح فيه السياسة القومية للبلاد ،وذلك بعد العرض الذي قدمه دول الترويكا الأوروبية لإيران الذي تضمن مجموعة من الحوافز الاقتصادية ،موضحا موقفه فإنه في حالة ما إذا لم تنصاع إيران للضغوط الدولية ولم تكتفي بهذه

الحوافز ،فإنها ستواجه مجموعة الضغوطات السياسية والاقتصادية الأحادية وحتى الدولية ،واصفا إياها أنها تعد من بين أصعب التحديات بسبب استمرارية نشاطاتها النووية السرية وأيضا دعمها للحركات الإرهابية وأيضا سجلها السيئ في مجال انتهاك حقوق الإنسان وتهديداتها الموجهة لإسرائيل.[1]

فملامح السياسة الأمريكية في هذا الصدد تبرز نوعا ما تراجع لهجة التهديد باللجوء الى القوة والاستعداد للجلوس على طاولة التفاوض مقابل وقف تخصيب اليورانيوم ،كما أنها فرصة لإعادة مراجعة حساباتها خاصة في ظل محاولة الإدارة الامريكية التقليل من استخدام القوة العسكرية.

1-2-طرح مبادرة حزمة الحوافز في إطار دول 5 + 1 سنتي 2006 و2008:

تم اقتراح المبادرة الأولى في جوان 2006 من طرف دول دائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة الى ألمانيا **(5 + 1)** وهي تتضمن مجموعة من الاغراءات النووية والاقتصادية والتكنولوجية لإيران مقابل إعلانها وقف تخصيب اليورانيوم.

أ-الحوافز الاقتصادية في إطار مبادرة جوان 2006:

تتمثل الحوافز في حق إيران تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية ،والتعهد بدعمها لبناء مفاعلات الماء الخفيف من خلال مشاريع دولية مشتركة ،علاوة على منحها أيضا ضمانات قانونية ودعمها بكميات من الوقود عن طريق اشراكها في مركز دولي للتخصيب في روسيا لإمداد المفاعلات الإيرانية بالوقود ،وإنشاء مخزن احتياطي يمكنه الاحتفاظ بإمدادات الوقود النووي لفترة تصل إلى خمس سنوات ،وذلك كله تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،ومقابل كل ذلك أن تتعهد طهران بالتعاون الكامل والشفافية في التعامل مع الوكالة من خلال تعليق أي نشاط يتعلق بالتخصيب وإعادة المعالجة .[2]

وفي مقابل هذه الحوافز فقد تضمنت المبادرة حزمة العقوبات ضد ايران في حالة عدم تجاوبها مع دول 5 +1 تستهدف برامجها النووية الصاروخية ،ومنع كبار المسؤولين من الحصول على تأشيرات السفر،وتجميد أصول وأرصدة الأفراد والمنظمات المالية والمؤسسات التابعة للنظام،بالإضافة

[1] سكوت ريتر ،**استهداف إيران**،ترجمة أمين الايوبي (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2007) ص.270.
[2] نفس المكان.

إلى فرض حظر على الأسلحة المصدرة إلى ايران .في حين أن رد هذه الأخيرة تميز بالتعنت ورفض ايقاف التخصيب واشترطت أنها لن توقف التخصيب قبل انتهاء المفاوضات ولا وجود لمفاوضات بشروط مسبقة. [1]

ب-مبادرة جوان 2008:

أما المبادرة الثانية فقد تمت بتاريخ 14 جوان 2008 ترأسها خافيير سولانا**Javier Solana** المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية قدمها خلال زيارة قادته إلى طهران بتاريخ 14 جوان 2008.

وتضمنت هي الأخرى مجموعة الحوافز في المجال النووي والاقتصادي والسياسي،يتمثل مجال الطاقة النووية في التأكيد على حق ايران استعمال الطاقة النووية بما يتوافق مع معاهدة حظر الانتشار النووي،وأيضا دعمها بمفاعلات الماء الخفيف تعمل بأحدث التقنيات،وتقديم ضمانات ملزمة قانونيا لتوفير إمدادات الوقود.أما في المجال السياسي،فقد تضمنت في تحسين العلاقات بين الدول الستة وإيران،وتعزيز الدور الإيراني في قيادة القضايا الإقليمية والأمنية وترقية دورها في أفغانستان من خلال مكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات وأيضا دعم برامج عودة اللاجئين الأفغان وتأمين الحدود من أجل تحسين الاستقرار في الشرق الأوسط.في حين أن حوافز المجال الاقتصادي،فتمثلت في تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وتسهيل دخول إيران إلى الأسواق الدولية ودعم استثماراتها المباشرة .

غير أن هذه الحوافز لقيت معارضة ،حيث صرح احمدي نجاد بأن بلاده لن تساوم ولن تتنازل عن كرامتها في سبيل الحصول على حوافز الغرب،وخصوصا الإصرار الأمريكي على الوقف النهائي والكامل لأنشطة تخصيب اليورانيوم،خاصة وأن الموقف الإيراني خلال هذه الفترة تميز برفض عرض قدمته القوى الثلاث (امريكا وفرنسا وروسيا) والذي يتعلق على قيام طهران بإرسال 1,2 طن من

[1] علي المليجي علي،الملف النووي الايراني على طريق المواجهة،**مجلة كلية الملك خالد العسكرية**،العدد 88(السعودية:كلية الملك خالد العسكرية،مارس 2007) ص.09

مخزون اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى روسيا كي تقوم بزيادة درجة تخصيبه ثم بعدها ينقل إلى فرنسا لتحوله الى قضبان وقود على أن يرسل بعدها إلى إيران لإنتاج النظائر المشعة.[1]

2-العقوبات الاقتصادية:

تعرف العقوبات الاقتصادية على أنها عقاب دولي اقتصادي يقوم بإلحاق خسائر مادية اقتصادية أو تجارية بالدولة المستهدفة.وقد عرف بيتر رودولف **Peter Rudolf** العقوبات الدولية بأنها "تعليق المعاملات المالية البينية العادية السائدة في مجالات معينة بين دول العالم المختلفة " وفي هذا الصدد أيضا فقد عرف العقوبات الاقتصادية على أنها "تعليق المعاملات الاقتصادية مع البلد المستهدف أو الحجر على موارده المالية ".[2]

تبنت الو.م.أ قرار تطبيق حزمة العقوبات ،بعد فشل محاولاتها في اقناع إيران بوقف أنشطتها في مجال تخصيب اليورانيوم ودورة الوقود النووي ووصول برنامجها إلى مرحلة متقدمة خصوصا مع اكتشاف مصنع التخصيب القريب من مدينة قم وأيضا قرارها برفع عدد أجهزة الطرد المركزي من 164 عام 2006 إلى 900 في ناتانز ورفع نسبة التخصيب إلى 20 % ،مما أدى إلى فشل المفاوضات متعددة الأطراف ،حيث ارتأت الو.م.أ إلى فرض عقوبات أحادية انفرادية على طهران تشمل العقوبات المالية والنفطية والتجارية والاستثمارية.

2 -1-العقوبات التجارية والاستثمارية:

تعني تقليص التبادلات الاقتصادية من حيث الحظر على التصدير ومقاطعة الاستيراد ويكون هذا النوع ناجحا إذا كانت الدولة المستهدفة تعتمد بشكل كبير على المبادلات الاقتصادية ومستوى

[1] Karim Sadjdapour,**Europe and the U.S to sweeten offer to Iran** ,the carnegie Endowment for international peace ,June 16,2008 available in website : https://carnegieendowment.org/2008/06/16/europe-and-u.s.-to-sweeten-offer-to-iran-pub-20227

[2] سوزان اسماعيل عبدالله بنديان،**دور العقوبات الذكية في إدارة الأزمات الدولية** ط1 (لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،2013) ص.26

اندماجها في السوق.واستخدمت الو.م.أ هذا النوع من العقوبات ضد ايران من خلال قانون داماتو الذي وقع عليه الرئيس بيل كلينتون سنة 1996 وأكد فيه على أهمية فرض حظر تجاري شامل على ايران[1].

ارتكز هذا النوع من العقوبات بشكل أساسي على القطاع النفطي ،من خلال منع الشركات الأمريكية من شراء أو تسهيل المعاملات التي تنطوي على النفط الإيراني ،كما يحظر عليها أيضا التامين أو إعادة التأمين على ناقلات النفط الايرانية،كما فرض عليها أيضا لبيع المعدات المستخدمة لإنتاج الغاز والنفط لإيران وتندرج هذه الأهداف تحت طائلة مجموعة من القوانين نذكر منها:

أ-قانون العقوبات على إيران :(ISA) the Iran Sanctions Act

جاء هذا القانون سنة 2006،ويشمل على فرض عقوبات ضد الأشخاص التي تفوق استثماراتها أو تساوي 20 مليون دولار خلال فترة 12 شهرا والتي تساهم بشكل كبير في تعزيز قدرات ايران البترولية أو صادراتها أو النقل أو أي توفير واستثمار لإيران من حيث السلع والخدمات أو التكنولوجيا أو العناصر الاخرى تساهم بشكل جوهري تعزيز قدرات إيران للحصول على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية أو التقنيات ذات الصلة أو عدم استقرار الأعداد وأنواع الأسلحة التقليدية. [2]حيث تفرض العقوبات على الاطراف الاجنبية وتحظر عليه النشاطات التالية:

-الحرمان من المساعدات من بنك التصدير والاستيراد.

-لا وجود لتراخيص تصدير سلع معينة إلى الأطراف الخاضعة للعقوبات.

-لا قروض ولا إئتمانات تصل إلى 5 ملايين دولار في فترة 12 شهرا من المؤسسات المالية الأمريكية.

---

[1] رحمن عبد الحسين ظاهر،خيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني،**المجلة السياسية والدولية**،الجامعة المستنصرية،ص.325

[2] United States Government Accountability Office, **IRAN SANCTIONS Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed**, Report to the Ranking Member, Subcommittee on National Security and Foreign Affairs, House Committee on Oversight and Government Reform, December 2007,p.12

-لا مشتريات الحكومة الأمريكية.

-بالنسبة للمؤسسات المالية الخاضعة للعقوبات،لا يوجد تعيين كتاجر أساسي في أدوات الدين الحكومية الأمريكية ولا يجوز أن يعمل كوكيل للحكومة الأمريكية أو كمستودع لأموال الحكومة الأمريكية.

مع العلم أن قانون العقوبات ضد إيران جاء كتعديل لقانون العقوبات ضد ليبيا وإيران ILSA الذي صادق عليه الكونغرس الامريكي سنة 1995 ،حيث أقر الكونغرس الأمريكي آنذاك عقوبات ضد الشركات الاوروبية التي تستثمر في مجال الغاز والنفط الإيراني مما أثار حفيظة المفوضية الأوروبية التي تقدمت بشكوى ضد الو.م.أ في منظمة التجارة العالمية .مما أثبت مدى وجود خلاف أوروبي أمريكي في مسألة التعامل الاقتصادي مع إيران .[1]

وفي هذا الصدد يرى **روبرت كيوهان Robert Keohane** و **جوزيف ناي Joseph Ney** أن التعاون الدولي يحدث عندما يعدل الفاعلون الدوليون سلوكاتهم تجاه التفضيلات الفعلية أو المتوقعة من الآخرين من خلال عملية تنسيق السياسات ،فالدول هي فواعل عقلانية تكمن اهتماماتها في جلب أكبر عدد من المصالح وتهتم بالمكاسب المطلقة في حالة وجود تعاون مربح،ولذلك كانت الدول الأوروبية هي السباقة في ترجيح الحل الدبلوماسي ومحاولة اقحام الطرف الأمريكي في هذه اللعبة وذلك حفاظا على جملة استثمارات الشركات الاوروبية في ايران.

ب-القانون الشامل للعقوبات والمساءلة وسحب الاستثمارات في إيران (CISADA)

وقع عليه الرئيس باراك اوباما بتاريخ 1 جويلية 2010،وإصداره جاء بناءا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 حيث يضيف قيود على المؤسسات المالية الأجنبية في ما يخص وصولها إلى النظام المالي الأمريكي في حالة انخراطها في معاملات معينة تكون فيها إيران طرف ،وتشمل هذه

[1] Paulina Matera and Rafal Matera,**why does cooperation work or fail ?** the case of EU-US sanctions policy against Iran,Croatian international relations Review,XXV (85) 2019,p.31

المعاملات بتسهيل حصول إيران على أسلحة الدمار الشامل ودعم الارهاب،وكذا المعاملات مع الحرس الثوري الايراني او المنتسبين لهذا الكيان،وأيضا المعاملات المتعلقة بالبنوك المتصلة بإيران.[1]

وبموجب هذا القانون تفرض عقوبات على الاشخاص الذين تثبت مشاركتهم في النشاطات المتعلقة بقطاع الطاقة في إيران ،وتتمثل هذه الانشطة التي ينجر عنها فرض العقوبات فيما يلي:

-عمل استثماري يساهم بشكل مباشر وملحوظ في تعزيز قدرة إيران على تطوير مواردها النفطية وتكون قيمة هذا الاستثمار 20 مليون دولار أو أكثر خلال فترة 12 شهر.

-بيع أو تأجير أو توفير سلع أو خدمات يمكن ان تسهل بشكل ملحوظ المحافظة على انتاج إيران المحلي من المنتجات النفطية المكررة أو بيع أو تزويد إيران بمنتجات نفطية مكررة.

- توفير سلع أو خدمات يمكن ان تساهم بشكل مباشر وملحوظ في تعزيز قدرة إيران على استيراد منتجات نفطية مكررة بما في ذلك خدمات التأمين أو إعادة التأمين ،خدمات التمويل أو السمسرة أو السفن وخدمات الشحن وذلك بقيمة سوقية عادلة مقدارها مليون دولار أمريكي واحد أو أكثر أو بإجمالي قيمة سوقية عادلة مقدارها 5 مليون دولار أمريكي أو أكثر خلال فترة 12 شهرا[2].

وعليه فإن هذا القانون تضمن الكثير من القيود المفروضة على إيران من حيث توسيع نطاق فرض عقوبات تتجاوز القطاع النفطي وينطبق على جميع الأشخاص بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تتعامل مع القطاع النفطي والمالي الإيراني و يشكل هذا القانون كأداة قسرية ومتشددة نوعا ما في التعامل وهي كوسيلة لإجبارها وضرورة امتثالها لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعليه فإن هذا القرار يعد كآلية لتغيير الذهنية الاستراتيجية لصانع القرار الإيراني وتغيير مواقفها للتراجع عن تخصيب اليورانيوم.

[1] CISADA The new US Sanctions on Iran, The Financial Provisions of “CISADA” The New Iran Sanctions Administered, by the U. S. Treasury Department,p.02,the site web : **https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/CISADA_english.pdf**,date of consultation :12-04-2020

[2] Holman Fenwick Willan,**Iran Sanctions a consultative discussion with U.S State department** ,internatinal commerce ,London ,Thursday 4 November 2010,p.04

ج-القانون التنفيذي رقم 13590:

أصدره الرئيس أوباما بتاريخ 20 نوفمبر 2011، فحوى هذا القانون يتمثل في فرض عقوبات فيما يتعلق بتوفير السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا أو دعم قطاعات الطاقة والبتروكيماويات الإيرانية التي تبلغ قيمتها السوقية 1000،000 دولار أو أكثر أو يبلغ قيمتها السوقية العادلة 5 000،000 دولار أو أكثر خلال فترة 12 شهرا من شأنه أن يمكن أن يساهم بشكل مباشر وكبير في صيانة وتوسيع الإنتاج المحلي لإيران من المنتجات البتروكيماوية.[1]

تكمن أهداف الضغوطات الأمريكية من خلال فرض العقوبات النفطية والاستثمارية إلى محاولة منع إيران من تطوير السلاح النووي والوصول إلى منشأتها النووية ومراقبتها،والتأكد من وقفها دعم الارهاب،كما أن هذه العقوبات تهدف أيضا الى الضغط على الحكومة الإيرانية بضرورة احترام حقوق الانسان وحماية الحريات الاساسية،وعليه فإن قرار الضغط بخفض عائدات النفط الإيرانية هو كمحاولة لإضعاف إيران والحد من نفوذها الإقليمي في افغانستان والعراق كما أنه يهدف أيضا إلى الحد من دورها كلاعب عالمي في المعادلة النفطية وعليه فإن تقييد قدراتها النفطية يبقى كورقة رابحة لزعزعة الوضع الداخلي الإيراني اقتصاديا وسياسيا وحتى اجتماعيا من خلال خلق ضغط شعبي ضد السلطة.

2-2-العقوبات المالية:

وهي تستهدف جانب تجميع الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون الجنسية الايرانية ،كما يتضمن ايضا وضع شروط صعبة على إعادة جدولة الديون المستحقة على ايران مما يزيد من الخناق عليها من حيث تزايد ديونها الخارجية وأيضا على احتياطي عملاتها الصعبة التي تذهب لا محالة إلى دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية.

تهدف أيضا إلى عزل البنوك الإيرانية بالكامل تقريبا بما في ذلك البنك المركزي من النظام المالي الدولي ،كما فرضت أيضا عقوبات مالية على المتورطين في التهرب وغسيل الأموال،كما تشمل

[1] Presidential documents,Excutive order of 13590 of November 20, 2011, White House,Federal Register /Vol. 76, No. 226 /Wednesday, November 23, 2011 ,p. 72609

الجزاءات أيضا في اتخاذ اجراءات عقابية ضد البنوك الكبرى والرئيسية في إيران ،وكذا اجبار المؤسسات المالية الاجنبية خيار التعامل مع البنوك الايرانية أو مع الو.م.أ [1]

استخدمت وزارة الخزانة الأمريكية عدة تدابير مالية ضد أكثر من 20 فردا والكيانات المنخرطة في نشاطات غير مشروعة وبالخصوص المتورطين في برامج الصواريخ النووية والباليستية والمدرجة اسماؤهم في الامر التنفيذي رقم 13382 الصادر بتاريخ جوان 2005 ،وأبرز هذه الكيانات هو بنك سبها**Sepah** تم ادراجه في القائمة السوداء لتوفيره خدمات مالية واسعة النطاق للكيانات الايرانية المشاركة في الانشطة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.[2]

كما حظرت على البنوك الإيرانية من التعامل المباشر مع النظام المالي الأمريكي ،ففي سبتمبر 2006 تم فرض عقوبات على بنك صادرات إيران ومنعه من التعامل بطريقة غير مباشرة مع النظام المالي الأمريكي ،وكان ستيوارت ليفي **Stuart Levy** وكيل وزارة الخارجية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية في وزارة الخزانة طالب بفرض عقوبات ضد بنك صادرات إيران وادراجه في القائمة السوداء لأن هذا البنك يمتلك حوالي 3400 مكتب فرعي يستخدم من قبل الحكومة الإيرانية لتحويل الأموال إلى المنظمات الإرهابية و اتهامه بدعم حزب الله وتمويله ب:50 مليون دولار منذ سنة2001.[3]وعلى إثر هذا الاتهام أدرجت وزارة الخزانة بعض البنوك الإيرانية اعتبارا من نوفمبر2007 في القائمة السوداء ومنعها من تحويل الاموال من وإلى الو.م.أ وتتمثل هذه البنوك في بنك سبهاSepah الذي يعني "الجيش" واتهامه بتطوير الصواريخ وتمويل الحرس الثوري ،وبنك صادرات إيرانBank Saderat Iran ، وأيضا بنك ملي إيران**Bank Melli Iran** لتورطه في تمويل الصناعات الدفاعية ،بنك كارقوشاي **Bank Kargoshaee** وأيضا بنك العريان **Arian Bank**.[4]

قرار الو.م.أ بمنع المؤسسات البنكية والمالية الايرانية من الوصول إلى نظامها المالي يحمل في الوقت نفسه رسالة غير معلنة وهي تهديد المؤسسات الاجنبية من التعامل مع هذه البنوك التي تدعم

[1] Gary Samore,**sanctions against Iran a guide to targets ,terms, and timetables**,Harvard Kennedy School ,Belfer Center for science and international relations,June 2015,p.16
[2] Michael Jacobson,Sanctions against Iran : a promising struggle, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology the Washington Quareterly,summer 2008,p.71

[3] **US blacklists major Iranian bank**,BBC News ,8 september 2006,site web : http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/5329326.stm,date of review :13-04-2020
[4] Robin Wright, **Stuart Levey's War**, The New York Times, Oct. 31, 2008,site web : https://www.nytimes.com/2008/11/02/magazine/02IRAN-t.html,date of review :13-04-2020

الإرهاب ،مما يؤدي في نهاية المطاف من منع تدفق الأموال إلى إيران بشكل كبير وقد استجابت بعض البنوك الاوروبية إلى الضغوطات الامريكية وحذت حذوها من بين هذه البنوك Credit USB،Suisse في سويسرا وHSBC البريطاني و وبنك هولندا AMRO ABN وحتى بعض البنوك الاسيوية ،مما أجبر الحكومة الايرانية باتخاذ خيار تغيير مبيعاتها النفطية بعيدا عن الدولار واليورو أو حتى العملات الأسيوية. ويمكن ذكر بعض القوانين والقرارات الأخرى المتعلقة بفرض تستهدف القطاع المصرفي والبنكي الإيراني نذكر منها:

أ-التقييدات المالية بموجب القانون الشامل للعقوبات والمساءلة وسحب الاستثمارات في إيران:

يتضمن هذا القانون تقييدات وعقوبات مصرفية الزامية تستهدف البنوك الأجنبية التي تسهل معاملات أسلحة الدمار الشامل الإيرانية والمعاملات المتعلقة بدعم إيران للإرهاب وأنشطة الخاضعين للعقوبات بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بإيران،والمعاملات مع الحرس الثوري الإيراني أو الشركات التابعة له أو المعاملات المهمة مع البنوك المرتبطة بإيران والتي تحددها الو.م.أ

وعليه وفقا لهذا القانون فإن وزارة الخزانة تصدر لوائح في غضون 90 يوما لحظر أو فرض شروط صارمة على احتفاظ البنوك الامريكية بحسابات مراسلة للمؤسسات المالية الأجنبية التي تتعمد تسهيل معاملات كبيرة أو خدمات مالية كبيرة للجهات التالية: الحرس الثوري الإيراني أو أي من وكلائه أو الشركات التابعة له مثال (ختام الأنبياء وسيبانير، شركة » تايدووتر ميدل إيست **Tidewater Middle East Co** وغرب نوح **Ghorb Nooh**) المحظورة بموجب قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية ("IEEPA") أو أي مؤسسة مالية محظورة بموجب IEEPA فيما يتعلق دعم إيران بأسلحة الدمار الشامل أو فيما يتعلق بدعم إيران للإرهاب الدولي (بما في ذلك البنوك التالية وجميع مكاتبها في كافة أنحاء العالم:(بنك الانصار،بنك أريان ،بنك التنمية الدولي، سي أيه **(C.A)** ،بنك الصناعة والتعدين الإيراني،بنك كارجوشي **Bank Kargoshaee** ، بنك ميلات Mellat،بنك ميلي إيران، بنك صادرات إيران،بنك سبه، بنك رفاه كارجران **Bank Refah Kargaran** ، بنك تنمية الصادرات الإيرانية، بنك التجارة الأوروبي الإيراني، إنك **Europaisch-Iranische Handelsbank AG**، بنك الشرق الأول للتصدير بي إل سي ، بنك المستقبل، "بي .إس .سي"**B.S.C** ، بنك مهر، بنك

مير التجاري زد أيه أو **Mir Business Bank ZAO** ،شركة معلم للتأمين، البنك الفارسي الدولي بي إل سي، بنك البريد الإيراني .[1]

–تسهيل أنشطة الفرد أو الكيان المحدد بموجب قرارات مجلس الأمن 1737 أو 1747 أو 1803 أو 1929 أو القرارات اللاحقة ،أو تسهيل متابعة إيران لأسلحة الدمار الشامل أو دعم إيران للإرهاب،أو تسهيل جهود البنك المركزي الإيراني أو أي بنك إيراني آخر.كما تصدر الخزانة أيضًا لوائح في غضون 90 يومًا لحظر أي كيان مملوك أو خاضع لسيطرة مؤسسة مالية أمريكية (أي الشركات الفرعية الأجنبية للمصارف الأمريكية) من المشاركة عن علم في معاملات أو مع مصلحة الحرس الثوري الإيراني أو أي من وكلائها المعتمدين أو الشركات التابعة لها.[2]

ب–قانون USA Patriot:

أصدر سنة 2011 وصنف هذا القانون في القسم رقم 311 البنوك الإيرانية على أنها هيئات غسيل الأموال[3] إذ يسمح هذا القسم بتحديد العملاء الذين يستخدمون حسابات مراسلة ،بما في ذلك الحصول على معلومات مماثلة للمعلومات التي تم الحصول عليها من العملاء المحليين وحظر أو فرض شروط على فتح حسابات مراسلة أو حسابات الدفع في مؤسسة مصرفية أجنبية أو الاحتفاظ بها في الو.م.أ،وتحت هذا القسم فإن وزارة الخزانة اعتبرت هذه البنوك محظورة من الوصول إلى نظامها المالي وأنها ستحظر بفتح أو الاحتفاظ بحساب مصرفي مراسل في الولايات المتحدة لصالح مؤسسة مالية إيرانية أو نيابة عنها.[4]

[1] Fact Sheet: **Comprehensive Iran Sanctions, Accountability, and Divestment Act (CISADA)**, bureau of Economic, Energy and Business Affairs,U.S Department of State.

[2] **Comprehensive Iran Sanctions, Accountability, and Divestment Act (CISADA)**,July 1,2010,U.S department of Treasury ,site web : https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/hr2194.pdf,date of review :**20-04-2020**

[3] Matthew Fries, **The repeal of economic sanctions against Iran: Global economic implications and opportunities for the chemical tanker sector**,MSc in Maritime Economics and Logistics,Erasmus University of Rotterdam,2013/2014,p.12

[4] USA Patriot Act,U.S Department of Treasury ,Financial Crimes and Enforcemenet Network,site web : **https://www.fincen.gov/resources/statutes-regulations/usa-patriot-act**,date of Review :14-04-2020

ج-القانون التنفيذي رقم 13599

أصدر بتاريخ05 فيفري 2012 ينص هذا القانون على حظر جميع ممتلكات وأصول الحكومة الايرانية والمؤسسات المالية بما في ذلك البنك المركزي المتواجدة في الو.م.أ التي تأتي فيما بعد داخل الولايات المتحدة ، أو التي تكون في حيازة أو سيطرة أي شخص في الو.م.أ ،بما في ذلك أي فرع أجنبي محظور ولا يجوز تحويله أو دفعه أو تصديره سحبت أو تعاملت بطريقة أخرى ،مع العلم أنه تم تبني هذا القانون على ضوء الممارسات الخادعة للبنك المركزي والمصارف الإيرانية لإخفاء معاملاتها والتحايل على العقوبات.[1]

العقوبات الاستثمارية والتجارية والمالية لم تتوقف عند حد هذه القوانين ،بل كانت هناك الكثير من القوانين القسرية تضغط على إيران ومساومتها في مسألة تخصيب اليورانيوم ووقف تجاربها الصاروخية ودعم ما سمته بالجماعات الإرهابية،ومن بين هذه القوانين التي ينبغي الإشارة إليها القانون التنفيذي رقم 13382 صدر سنة 2005 يتعلق بتجميد أصول ناشري أسلحة الدمار الشامل ومنع المعاملات المالية لتلك الكيانات مع الو.م.أ.[2]

المؤسسات الأجنبية لم تسلم من العقوبات الأمريكية وكان لها نصيب يتضمن معاقبة الشركات المالية الأجنبية التي اشترت النفط أو البترول أو المنتجات البتروكيماوية من إيران ،وتلاها أيضا قانون الحد من التهديد الإيراني الصادر سنة 2012 ويتضمن هو الآخر توسيع العقوبات على البنوك الأجنبية التي تتعامل مع النفط الإيراني وكذلك على الكيانات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان في إيران.وفي سنة 2013 أصدر أيضا قانون تفويض الدفاع الوطني يتضمن معاقبة الكيانات التي تقدم السلع والخدمات لقطاعات الطاقة وبناء السفن والشحن والموانئ الإيرانية،وكذلك الكيانات التي تقدم معادن سابقة أو نصف منتهية إلى إيران.

في الوقت الذي أثنت فيه الإدارة الأمريكية على عقوباتها الانفرادية وفعالية أدوات ضغوطاتها المالية على أنها مركز النظام المالي العالمي انطلاقا من تصريح وزير الخزانة هنري بولسون Henry

[1] Excutive Order 13599 of February 5, 2012, Blocking Property of the Government of Iran and Iranian Financial institutions,federal register ,presidential documents,vol 77,n°26,p.6659

[2] Anthony H.Cordesman,Bradely Bosserman,Jordan D'Amato,**U.S and Iranian Strategic Competition,the sanctions game :Energy,Arms control,,and Regime Change**,center for strategic and international studies CSIS,October 06,2011,p.10

Paulson."**نحن المصرفين في العالم**" ،والذي أدى في الأخير إلى انخفاض قيمة الريال الايراني سنتي 2009 و2010 وحرمان النفط الإيراني من خطوط الشحن الدولية وشركات التأمين ،علاوة على انسحاب عديد الشركات الاستثمارية والبنوك الأوروبية والأسيوية مثل شركة توتال الفرنسية وليندا الألمانية وسويس بك كاستجابة للنداءات الأمريكية الداعية إلى ضرورة وقف التعامل مع إيران.

غير أن إيران أظهرت نوعا من التشدد والتحايل هي الأخرى على مثل هذه القرارات وهو محاولة التضييق على سفن الشحن والناقلات النفطية من المرور عبر مضيق هرمز والتهديد بإغلاقه بل وحتى التهديد بتدمير منشآت النفطية في الخليج وكذا التعامل في السوق السوداء الدولية.

ويقول الكاتب الأمريكي في هذا الصدد روبرت باب **Robert Pape** أن العقوبات الاقتصادية ضد الدولة عادة مصيرها الفشل ،حيث أن الأدوات الحديثة قادرة على الحد من تأثير هذه العقوبات عن طريق البدائل وغيرها من التقنيات كما أن النخبة الحاكمة قادرة على التحايل على هذه العقوبات.[1]

وعليه فإن الاقتصاد الإيراني تمكن نوعا ما من التصدي لمثل هذه العقوبات بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتراكم رأسمال وامتلاكه لنسبة عالية من الاحتياطات النقدية ،علاوة على جهود الحكومة في إبرام عقود واتفاقيات مع دول أمريكا اللاتينية والإفريقية وحتى الأسيوية وتحويل أرصدتها نحو بنوك أخرى بديلة عن البنوك الغربية.

الفرع الثاني–الإتحاد الأوروبي

في إطار استراتيجية الإتحاد الأوروبي القائمة على تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل،وكذا تفعيل المفاوضات مع طهران كخيار لإقناعها بتعليق تخصيب اليورانيوم والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية،فإن مسار المحادثات بين دول الترويكا EU–3 الممثلة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا من جهة وإيران من جهة ثانية قد مر بمرحلتين ،تمثل المرحلة الأولى التي بدأت سنة 2003 إلى 2006 مرحلة الحوار المباشر وبدء المحادثات والتي حاولت فيها الترويكا إعطاء ضمانات لإيران مقابل وقف تخصيب اليورانيوم التي كللت بالتوقيع على اتفاق طهران واتفاق باريس،في حين أن المرحلة الثانية بدأت سنة 2007 بانهيار

[1] Djillali Lounaas,op.cit,p.10

المحادثات بين الأطراف بسبب إصرار الموقف الإيراني على مواصلة تخصيب اليورانيوم أدى إلى الإخطار الفوري من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي على مجلس الأمن الدولي سنة2007 وإصدار مجموعة القرارات الدولية التي رافقتها فرض حزمة من العقوبات ضد طهران.

أولا-مرحلة الحوار المباشر بين الأطراف (2003-2006)

في الوقت الذي امتنعت فيه الو.م.أ عن بدء أي حوار مع طهران ،فإن الموقف الأوروبي يختلف عن الموقف الأمريكي من ناحيتين رئيسيتين وهو التمهل الشديد في نقل الملف النووي الإيراني إلى غاية فشل الحلول الدبلوماسية والاستبعاد الكامل للخيار العسكري في حين أن توافق الرؤى بين الموقفين يكمن في أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيكون له انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ويهدد مستقبل نظام عدم الانتشار النووي، وأيضا ضرورة إقلاعها عن تطوير قدراتها الصاروخية والنووية وتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم[1].

وانتهت المحادثات الأوروبية-الإيرانية في الأخير بالتوقيع على اتفاق البيان المشترك في طهران سنة 2003 ،كما توجت سنة 2004 بتوقيع اتفاقية باريس الذي ضمن بعدم إحالة الملف النووي الايراني على مجلس الأمن الدولي ومنحها امتيازات تعزيز علاقات التبادل التجاري معها.وشملت المفاوضات بين هذه الدول في مجالات مختلفة تتعلق بالأمن ونقل التكنولوجيا والتعاون الاقتصادي وتعليق تخصيب اليورانيوم وفتح السوق الأوروبية للمنتجات الإيرانية.

إذ تتفق الو.م.أ والاتحاد الأوروبي على ضرورة منع إيران من امتلاك السلاح النووي ،ففي تصريح للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي **Nicolas Sarkozy** خلال المؤتمر السنوي للسفراء في باريس بتاريخ أوت 2007 :"**امتلاك إيران للسلاح النووي غير مقبول ومع ذلك يركز الإتحاد الأوروبي على الحوار السياسي والعلاقات الاقتصادية كحوافز للتغيير من الدول المارقة** "[2].

[1] Robert J.einhorn, **a transatlantic strategy on Iran 's nuclear program** ,the Washington Quarterly,vol.27,n°04,Autumn 2004
[2] Djallil Lounas,op.cit,p.208

فالرغبة الأوروبية في قيادة الملف النووي الإيراني تأتي كرد على الاستحواذ الأمريكي الكامل على الملف العراقي وتبنيها التوجه الانفرادي بتجاهل أعضاء مجلس الأمن الدولي ،ولذلك شكل الملف النووي كإحدى المساءل المهمة في السياسة الخارجية الأوروبية.

1-إعلان طهران المشترك 2003:

بعد أن أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها الذي يفيد بوجود أنشطة نووية غير معلنة في إيران،أرسل وزراء خارجية كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا3-EU (يوشكا فيشر **Joschka Fischer**،دومينيك دوفيلبان **Dominique de Villepin**،جاك سترو**Jack Straw**) رسالة إلى الرئيس الإيراني محمد خاتمي تفيد باقتراح المفاوضات التي توجت بتاريخ 21 أكتوبر 2003 بالتوقيع على اتفاق طهران وافقت بموجبه إيران على تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة وبدء إجراءات التصديق عليه والتأكيد على سلمية برنامجها النووي بالإضافة إلى تسهيل وصولها إلى التكنولوجيا الحديثة.[1]

وعليه وفقا لهذا الإعلان فإن الموقف الإيراني أكد أن العقيدة الأمنية الدفاعية خالية من وجود الأسلحة النووية،وبأن برامجها النووية تهدف للأغراض السلمية ،كما أكدت على التزامها الكامل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتعامل الشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعامل بحسن النية مع دول الترويكا من خلال الوقف الطوعي لكافة أنشطة بالتخصيب.[2] وفي المقابل توعدت دول الترويكا بالتعاون طويل الأجل مع إيران وإمكانية وصولها إلى التكنولوجيا الحديثة والتزامها بتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.[3]

[1] Florent Pouponneau,**les dynamiques propres de l'union Européen dans le systéme international « la politique Européenne envers le programme nucléaire Iranien** ,L'Harmattan,n°41,2013,p.122

[2] Sahimi Muhammad, **Iran 's nuclear program .part 3 The emergency crisis, Payvand's Iran News**,October 6,2003site web : http://www.comw.org/pda/fulltext/03sahimi.html,date of review :30-04-2020

[3] Sebastian Harnish, **preventing crisis militarization** :the European Union ,the United States and the Iranian nuclear program,site web : https://www.uni-heidelberg.de/md/politik/harnisch/person/publikationen/harnisch, 2018__forthcoming___preventing_crisis_militarization_the_european_union__the_united_states_and_the_iranian_nuclear_program.pdf, date of review :30-04-2020

من بين العوامل التي ساهمت في التوقيع على هذه الاتفاقية ،هو إظهار إيران لانفتاحها المؤقت ومدى شفافية برنامجها النووي وأيضا كمحاولة منها لطمأنة المجتمع الدولي حول نواياها النووية بعيدا عن أي شكوك من خلال بناء جسور الثقة مع الدول ،علاوة على ذلك سياسة محمد خاتمي الإصلاحية وميله الكبير إلى سياسة المهادنة وحوار الحضارات الذي قادته عدة زيارات إلى الدول الأوروبية وتوقيع عديد الاتفاقيات التجارية مع الشركات الفرنسية والألمانية المخالفة للمقاطعة الأمريكية أيضا محاولة الاتحاد الأوروبي استغلال طبيعة التوتر الموجود في العلاقات الأمريكية الإيرانية ولعب دور كبير في المعادلة النووية وكذا الحفاظ على العلاقات الأوروبية – الإيرانية، رغم وجود بعض الخلافات بسبب ملفات تتعلق بالإرهاب ومسألة حقوق الإنسان.

2-اتفاقية باريس 2005

بعد أن وصل اتفاق طهران إلى مفترق الطرق بسبب التحدي الإيراني لقرار مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر بتاريخ 18 سبتمبر2004 والقاضي بتعليق إيران الكامل لبرنامج التخصيب لديها،وهو ما يشير إلى تخلي الجانب الإيراني عن الوعود التي قطعتها على دول الترويكا حيث استأنفت تصنيع وتجميع أجهزة الطرد المركزي وإنتاج مواد تخصيب اليورانيوم.[1]

استمرت المحادثات بين المسئولين الإيرانيين والأوروبيين ضمن مفاوضات ماراثونية قصد التوصل إلى اتفاق تم توقيعه في باريس بتاريخ15 نوفمبر2004 وأكدت بموجبه طهران أنها لا تنوي إنتاج الأسلحة النووية والتزامها بالتعامل الشفاف والكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تعليقها الطوعي لجميع نشاطات التخصيب وإعادة المعالجة وتصنيع واستيراد أجهزة الطرد المركزي للغاز ومكوناته أو العمل على فصل البلوتونيوم أو إجراء أي اختبارات لتحويله.[2]

كما طرح الاتفاق في المقابل أنواع الحوافز والمكاسب التي ستقدمها دول الترويكا إلى إيران التي تشمل بيع مفاعل نووي متطور إلى طهران ،تسهيل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز علاقات التبادل التجاري والاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وإيران وخصوصا التعاون في القضايا الأمنية.

[1] Sebastian Harnish,op.cit,p.04

[2] Erik Jessen,**European diplomacy in the Iranian nuclear negociations what impact dit it have ?**,Bruges political research papers 61/2017, College of Europe ,Natolin,p.12

فتنفيذا لاتفاقية باريس عرض الإتحاد الأوروبي المساعدة على إيران بتاريخ أوت 2005 من حيث التوريد باليورانيوم منخفض التخصيب بمحطة الطاقة النووية ببوشهر ومفاعلات الماء الخفيف واقتراح إنشاء احتياطي الوقود النووي في بلد ثالث وتوسيع التعاون الاقتصادي من حيث إمكانية الشركات الأوروبية توفير التكنولوجيا النووية المدنية وتخصيص طائرات لشركات الطيران الإيرانية علاوة على وعد إيران بإشراكها في قضايا الأمن الاقليمي منها قضيتي أفغانستان والعراق.[1]

وبالمقابل تلتزم إيران بعدم متابعة أنشطة دورة الوقود وعدم بناء وتشغيل مفاعلات الطاقة والماء الخفيف لمدة 10 سنوات واستخدام الواردات المضمونة من اليورانيوم المنخفض التخصيب وإعادة الوقود النووي المستهلك إلى الدول الموردة، غير أن إيران استأنفت عملية تحويل اليورانيوم وأسقطت التعليق الطوعي لأنشطة البحث والتطوير النووي علاوة على وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي ،خاصة وأن الرفض الإيراني تزامن مع وجود التيار المحافظ والمتشدد بقيادة أحمدي نجاد الذي عين علي لاريجاني ضمن فريق التفاوض والذي صرح هو الآخر أن حزمة الحوافز المقدمة من الترويكا إلى إيران غير مقبولة وغير عقلانية لأنها كانت مشروطة بتعليق تخصيب اليورانيوم وهو ما يعتبر حقها المشروع.

حيث صرح نجاد خلال خطابه أمام الجمعية العامة بتاريخ سبتمبر 2005 أن" **القوى المسيطرة تفسر مساعي إيران التي لايشوبها شائبة من الناحية التكنولوجية والرقابة،فإذا حاول البعض فرض إرادتنا على أمتنا من خلال لغة الاكراه والتهديد سنعيد النظر بالتأكيد نهجنا بأكمله تجاه القضية النووية** واصفا العقوبات على أنها قطعة من ورق لا قيمة لها وأنهم قادرون على مواجهتها من خلال خلق فرصة للخروج من هذه التهديدات الغربية وتبعا لهذه التصريحات أعلن نجاد بتاريخ 03 جانفي 2006 استئناف تخصيب اليورانيوم والانسحاب من المحادثات مع الترويكا.[2]

وأقر أن وقف تخصيب اليورانيوم هو مجرد وقف مؤقت وأصر على أحقية مواصلة أنشطة التخصيب واستعدادها الكامل لتقديم ضمانات موضوعية،على أن الوقود النووي الناجم عن عمليات التخصيب لا يستخدم للأنشطة العسكرية ،وهو ما رفضته دول الترويكا التي أصرت على شرط وقف

[1] Mark Leonard, **can EU diplomacy stop Iran's nuclear programme ?,**center of European reform,London,November 2005,p.06

[2] Olivier Borszik,**international sanctions against Iran under president Ahmadinejad** :**explaining regime persistence** ,GIGA research program violence and security ,n°260,November 2014,Hamburg,p.10

الأنشطة المحظورة خصوصا أنشطة التخصيب في مقابل الحصول على مكاسب اقتصادية وتكنولوجية وسياسية وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بما يتوافق مع معاهدة حظر الانتشار النووي.

ثانيا-مرحلة إحالة الملف النووي على مجلس الأمن الدولي و فرض العقوبات (2006-2008)

ألقى الإصرار الإيراني على استئناف تخصيب اليورانيوم بضلاله على تغير الموقف الأوروبي بخصوص تعامله مع الأزمة النووية ،حيث أعلنت دول الترويكا بتاريخ 12 جانفي 2006 أن المفاوضات مع إيران وصلت إلى الطريق المسدود وأيدت الدول الثلاث قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 2005 بخصوص استئناف تخصيب اليورانيوم بمفاعل أصفهان حيث تم إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليها سنة 2006 و دعمت الدول مجددا سنة 2006 خطة تطالب بتعليق تخصيب اليورانيوم مقابل امتلاك إيران جزء من مصنع لتخصيب اليورانيوم ينتج في روسيا في حين أن الرد الإيراني جاء رافضا للاقتراح.[1]

1-إصدار القرار الدولي رقم 1696

خطوة مجلس الأمن الدولي من خلال القرار 1696 جاءت فقط لمطالبة طهران بالرد على أسئلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة بما في ذلك البحث والتطوير في غضون شهر واحد دونما فرض العقوبات وذلك تجسيدا للدعوات الأوروبية،مما يتيح لها تطوير العلاقات والتعاون مع إيران على أساس الاحترام المتبادل وإرساء الثقة الدولية وحدد الموعد بتاريخ أوت 2006 حول إمكانية التعليق الكامل والمستدام لجميع الأنشطة.

في حين خلص تقرير الوكالة الدولية أن إيران لم تعلق الأنشطة المتعلقة بدورة الوقود ولم تطبق معايير الشفافية اللازمة لإزالة الشكوك المرتبطة ببعض انشطتها،مما أدى إلى تبني القرار 1737 سنة 2007 بشأن فرض عقوبات على إيران وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن منع تقديم أية مساعدة تتعلق بالتخصيب وإعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل أو أنظمة إيصال اسلحة

[1] Sebastian Harnish,op.cit,p.06

الدمار الشامل.حيث بين قرار الإحالة إلى مجلس الأمن الدولي مدى وجود التقارب في الآراء الأمريكية الأوروبية وإعطاء الأهمية للعقوبات الأممية.[1]

وعلى إثرها ذكر المفاوضون الأوروبيون أنه رغم المحاولات العديدة في فتح الحوار وباب التفاوض للحفاظ على مصالحها التجارية والاقتصادية من جهة وتجنب التصعيد مع جهة أخرى،غير أنها لم تحقق نتائج ايجابية،كما أن الترويكا لن تنجح في قيادة الأزمة النووية الإيرانية دون دعم أمريكي وذلك لأن الو.م.أ تسيطر على معظم المسائل ،حيث أنه لا يمكن للشركات الأوروبية نقل التكنولوجيا النووية دون تأييد أمريكي،كما أن المحادثات بين هذه الدول حول القضايا لا يمكن أن تتماشى بدون مشاركة أمريكية،لأن الإيرانيون يعتقدون أن أمنهم مهدد من طرف الو.م.أ وليس أوروبا.

2-العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران

تغير الموقف الأوروبي ليكون مسايرا فيما بعد للموقف الأمريكي الداعي إلى ضرورة إحالة الملف النووي على مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات ضد طهران،حيث تنوعت العقوبات بين حظر التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام بمنع تزويد إيران بالمواد والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج ،والعقوبات المالية من خلال انهاء جميع المعاملات مع البنوك الايرانية وتجميد جميع الأرصدة والأصول للمسئولين المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان ،إضافة إلى حظر التأمين على شحن النفط والغاز الطبيعي والتي جاءت مفصلة تحت إطار القوانين الآتية:

2-1-الموقف المشترك للمجلس 2007

أصدر بتاريخ 27 فبراير 2007 وتم تبنيه تحت إطار معاهدة الاتحاد الأوروبي،ويخص هذا القرار بفرض إجراءات تقييدية ضد إيران،والتي تتمثل في حظر المواد النووية الحساسة وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية ومنع تقديم أية مساعدة تتعلق بالأنشطة الصاروخية والنووية ،كما أنه ينص على تجميد الأصول ومنع الأفراد والكيانات من السفر.

[1] Oliver Meier,**European efforts t solve the conflict over Iran's nuclear programme :how has the European Union performed ?** ,Eu Non-proliferation consortium,Non-proliferation papers,no.27,February 2013,p.07

فبموجب هذا الموقف فإن قرار مجلس الأمن رقم 1737،تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى على حظر التوريد المباشر وغير المباشر أو بيع ونقل العناصر والمعدات والسلع والتكنولوجيا إلى إيران من طرف رعايا الدول الأعضاء أو من خلال أراضي الدول الأعضاء حيث يحظر أي نشاط يتعلق بالمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا الواردة في مجموعة موردي المواد النووية وتكنولوجيا الصواريخ أو أي مواد وسلع يقررها مجلس الأمن.[1]

وعليه ففي ضوء الانتقادات المتوالية على برنامج الصواريخ الباليستية وتمسكها بتخصيب اليورانيوم،فإن طهران تريد توجيه رسالة مفادها تحاشي الاصطدام مع المجموعة الدولية والحيلولة دون انهيار المفاوضات،ومن جهة ثانية تسعى للتمسك بخيار تخصيب اليورانيوم،فهي لم تتخل غن مكونات برنامجها النووي على غرار تخزين أجهزة الطرد المركزي الأكثر تطورا وتشغيل مفاعل ناتانز واراك.

2-2-قرار المجلس الأوروبي رقم 413

جاء هذا القرار بتاريخ 26 جويلية 2010 كتدعيم لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 الصادر سنة 2010 ،ويهدف إلى حظر الأسلحة والعتاد إلى إيران،ومنع تقديم المساعدات المالية والتقنية المتعلقة بالأنشطة النووية وحيازة الأسلحة،كما يخص هذا القرار أيضا حظر تصدير المعدات والتكنولوجيا المتعلقة بصناعة النفط والغاز الطبيعي ،علاوة على حظر توفير التأمين وإعادة التأمين للكيانات الإيرانية.

تنص المادة رقم 10 من القرار على عدم وجوب الدول الأعضاء الدخول في التزامات جديدة قصيرة الأجل للدعم المالي العام والخاص المقدم للتجارة خاصة مع إيران بهدف تقليل المبالغ المستحقة لتجنب أي دعم مالي يساهم في انتشار الأنشطة النووية الحساسة أو لتطوير أنظمة إيصال الأسلحة النووية ،ويجب أن تحظر أي التزام متوسط وطويل الأجل للدعم المالي العام والخاص المقدم للتجارة مع إيران.

في حين أن المادة رقم 18 نصت على ضرورة الدول الأعضاء حظر توفير التأمين وإعادة التأمين لحكومة إيران أو الكيانات المتواجدة في إقليم إيران أو الخاضعة للولاية القضائية لإيران أو

[1] COUNCIL COMMON POSITION 2007/140/CFSP, of 27 February 2007 **concerning restrictive measures against Iran,** Official Journal of the European Union, Brussels (Belgium),p.50

للأفراد والكيانات التي تعمل نيابة عنها أو بتوجيه منها أو إلى الكيانات التي تمتلكها وتسيطر عليها بما في ذلك من خلال الوسائل غير المشروعة. وتابع القرار في نص المادة رقم 19 على حظر البيع أو الشراء أو السمسرة أو المساعدة في إصدار سندات عامة أو مضمونة من الحكومة الايرانية وإليها أو البنك المركزي الايراني أو البنوك الايرانية ،بما في ذلك الفروع والشركات التابعة والكيانات المالية التي يسيطر عليها الأشخاص وحتى الكيانات المقيمة في إيران.[1]

2-3-قرار المجلس رقم 235

أصدر بتاريخ 12 أفريل 2011 ويخص تجميد الأصول والحرمان من السفر للأفراد المعنيين بانتهاكات حقوق الإنسان كما ينص على ضرورة عدم توفير أي أموال أو موارد اقتصادية لهم بشكل مباشر أو غير مباشر. حيث تنص الفقرة رقم 01 في المادة رقم 02 على تجميد جميع الأموال والموارد الاقتصادية التي يمتلكها أو يحتفظ بها أو يسيطر عليها الأشخاص المسئولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في إيران وجميع الأموال والموارد الاقتصادية التي يمتلكها ويحتفظ بها أو يسيطر عليها الاشخاص والكيانات المرتبطة بهم .[2]

على الرغم من الأصول المالية المجمدة التي تمتلكها في بعض البنوك الأمريكية والأوروبية والتي تعود لكبار المسؤولين الايرانيين والكيانات الأخرى ،غير أنه حسب بعض التقارير فإن غالبية الأموال والأصول الايرانية تتواجد في البنوك المركزية للدول الأسيوية والتي لها مصالح معها من خلال تصديرها بالنفط وبالخصوص الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان مما يمكن إيران الاستفادة منها والوصول اليها،كما تلجأ الى بعض الحيل التي تمكنها من ضخ المزيد من العائدات المالية من خلال تصدير النفط بطرق غير رسمية أو عبر شركات خاصة أو حتى تصدير النفط بغير اسم ايران.

2-4-القرار رقم 35 بتاريخ 23 جانفي 2012

فحوى هذا القرار يتمثل في حظر استيراد أو شراء أو نقل النفط الخام الايراني أو المنتجات البتروكيماوية،كما يحظر توفير التمويل،التأمين وإعادة التأمين ذات الصلة لبيع أو نقل النفط الإيراني

[1] Council decision of 26 July 2010 concerning restrictive measures against Iran and repealing Common Position 2007/140/CFSP,Official Journal of the European Union,p.40

[2] Council Decision 2011/235/CFSP of 12 April 2011,Official Journal of the European Union,Brussels,p.52

كما يمنع التصدير لإيران معدات لصناعة البتروكيماويات وتوفير المساعدة التقنية أو المالية بالإضافة إلى حظر بيع الذهب الثمين المعادن والألماس إلى إيران.

إذ نصت المادة رقم 06 فقد نصت على حظر منح قرض مالي أو ائتمان للمشاريع في إيران التي تعمل في مجال الصناعة البتروكيماويات أو إلى الشركات المملوكة لإيران أو إلى الشركات الايرانية العاملة في هذه الصناعة خارج إيران. كما يحظر أيضا اكتساب أو توسيع المشاركة في المشاريع في إيران التي تعمل في مجال الصناعة البتروكيماوية أو المملوكة لإيران أو إلى الشركات الإيرانية العاملة في هذه الصناعة خارج إيران بما في ذلك الاستحواذ الكامل لهذه المشاريع وحيازة الاسهم والأوراق المالية للمساهم.[1]

وعليه ركزت حزمة العقوبات الأوروبية في هذا القرار على استهداف بعض الأفراد والكيانات المتورطة في تطوير البرنامج النووي وأجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم وجميع المواد الحساسة المستخدمة في تطوير أسلحة الدمار الشامل،حيث استهدفت هذه العقوبات معظمها القطاع البنكي والمصرفي وأيضا القطاع النفطي كقطاعات حيوية تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي،وتم إدراج مؤسسة الحرس الثوري الإيراني تحت ضوء العقوبات كمؤسسة عسكرية وذلك بسبب النفوذ الكبير الذي تتمتع به في التأثير على نشاطات القطاع الاقتصادي وسيطرتها على معظم الشركات التابعة له خصوصا في الاستثمارات التي تتعلق بمجال الطاقة والصناعات البتروكيماوية وحتى سيطرتها على البرامج الصاروخية الباليستية.

2-5-القرار رقم 152 الصادر بتاريخ 15 مارس 2012

يخص هذا القرار بحظر تقديم خدمات الرسائل المالية إلى البنوك الإيرانية المعينة ،أي منعها من الوصول إلى نظام سويفت (جمعية الاتصالات المالية الدولية **Society for Worldwide** بين البنوك **SWIFT(Interbank Financial Telecommunication**،حيث تنص المادة رقم

[1] Council decision 2012/35/CFSP of 23 January 2012, amending decision 2010/413/CFSP **concerning restrictive measures against Iran**, Official Journal of the European Union,p p ;23-24

01 من القرار على حظر توفير خدمات المراسلة المالية المتخصصة التي تستخدم لتبادل البيانات المالية إلى الأشخاص والكيانات المدرجة في خانة القائمة السوداء من قبل الإتحاد الأوروبي.[1]

2-6-القرار رقم 635 الصادر بتاريخ 15 أكتوبر2012

يخص بحظر شراء أو استيراد أو نقل الغاز الطبيعي من إيران،وكذا حظر تصدير تقنيات بناء السفن. حيث تنص ديباجة القرار في الفقرة رقم 07 على حظر شراء أو استيراد أو نقل الغاز الطبيعي من إيران،أما الفقرة رقم 08 فهي تنص على حظر بيع أو توريد أو نقل الجرافيت أو المعادن الخام وشبه المصنعة وبرمجيات تكامل العمليات الصناعية التي تتعلق بالصناعات التي يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر الحرس الثوري الإيراني أو التي لها صلة ببرنامج إيران النووي والعسكري.كما يحظر أيضا بيع أو توريد أو نقل معدات وتكنولوجيا بحرية رئيسية لبناء السفن وصيانتها أو تجديدها إلى إيران.[2]

وعليه بناءا على هذه القرارات يمكن القول أن الدول الكبرى استخدمت نوعا من الدبلوماسية القسرية،خصوصا في ظل الخلافات التي طغت على سطح العلاقات بين هذه الدول ،تتعلق بإصرار الاتحاد الأوروبي على ضرورة وقف تخصيب اليورانيوم كشرط مسبق في حين أصر الإيرانيون على أن التخصيب كحق قانوني مما عكر صفو المفاوضات،علاوة على ذلك القيادة الجديدة المتمثلة في احمدي نجاد ورفض للعرض الأوروبي مجددا مما جمد مسار المفاوضات،خاصة وأن نجاد يعتبر أحد قدامى المحاربين في فصيل الحرس الثوري الإيراني فهم يلعبون دورا نشيطا ومؤثر على الساحة السياسية وكلاعب رئيسي في الأنشطة النووية.

التزام الدول الأوروبية بفرض عقوبات على القطاع النفطي يهدف إلى إضعاف البنية التحتية الاقتصادية لإيران وتشكيل ضغط داخلي على حكومة نجاد،فالقطاع النفطي يوفر ما يزيد عن 75 % من الدخل النقدي لموازنة الحكومة الإيرانية وبهذا القرار فإن طهران خسرت سوق يستقبل سنويا 25 % من الصادرات النفطية أي بحوالي نصف مليار دولار يوميا،حيث يستفيد الإتحاد الأوروبي يوميا

[1] Council decision 2012/152/CFSP of 15 March 2012 amending decision 2010/413/CFSP **concerning restrictives measures against Iran** ,Official Journal of the European Union,p.18
[2] Council decision 2012/635/CFSP of 15 October 2012,amending decision 2010/413/CFSP **concerning restrictives measures against Iran** ,Official Journal of the European Union,p.58

حوالي 500 ألف برميل من النفط الخام مع العلم أن الخطة الإيرانية للخروج من هذه العقوبات تم من خلال تحويل استثماراتها تدريجيا نحو الشركات الأسيوية الهندية والصينية واليابانية كما سارعت إلى نقل معظم أرصدتها خلال سنة 2011 إلى مؤسسات مالية وبنوك أخرى في شرق أسيا.[1]

كما أن العقوبات أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية ،ففي ديسمبر 2006 أكد وزير النفط أن الصناعة واجهت صعوبات في تمويل مشاريعها التنموية بسبب خفض الممولون تعاونهم مع البنوك الخارجية وتراجع مناخ الاستثمارات في القطاع النفطي.

وبالتالي فالهدف من العقوبات هو التأثير على قرارات القيادة الإيرانية وإحداث تغييرات في سياساتهم من خلال تصعيد الضغط على الاقتصاد الإيراني وجميع المؤسسات، مما يساعد على جلب طهران مجددا على طاولة المفاوضات وبالتالي فالعقوبات تعد كإحدى الآليات للضغط من أجل الدفع بصانع القرار نحو تدارك حسابات الفوائد والتكاليف.كما أنها تعتبر كوسيلة لجلب انتباه الرأي العام الإيراني ضمن هذه المعادلة ومحاولة جره لعدم رضاه عن الظروف الاقتصادية الناتجة عن فشل السياسات المحلية ،فتبعات هذه العقوبات تركت سخطا وانتقادات داخل أوساط النخبة والرأي العام بسبب سوء الإدارة وارتفاع مستوى التضخم والبطالة،ولذلك حاولت الحكومة تعويض التراجع في مجال الاستثمار الأجنبي من خلال زيادة الاستثمار المحلي وتشجيع زيادة الاستثمار من قبل المؤسسات العمومية ،وتقديم قروض استثمارية.

الفرع الثالث–الصين

ينصب الموقف الصيني تجاه الأزمة الإيرانية في محاولة تبرير إيران أنها لا تسعى إلى عسكرة برنامجها النووي مستدلا بذلك أنها تلتزم بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كما أنها لا تستخدم أغراض التخصيب خارج نطاق هذه المعاهدة ولذلك ينبغي عدم الضغط عليها بمزيد من العقوبات الدولية داعمة في نفس الوقت جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

[1] محجوب الزويري،**العقوبات الجديدة على إيران :التأثيرات والتداعيات**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة،قطر)،نشر بتاريخ:13 فيفري2012،الموقع الإلكتروني:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/201221313333414756.html، تاريخ الإطلاع:09-05-2020

فالسياسة الصينية تجاه هذه الأزمة تماشت بمنطق المسار المزدوج وذلك من خلال العمل على تخفيف العقوبات الأممية ضد طهران،وفي نفس الوقت كسب هذا الحليف الإستراتيجي الذي يعتبر أهم مورد اقتصادي رئيسي في مجال الطاقة والنفط.

أولا-المقاربة الصينية في مفاوضات الملف النووي:

ركزت السياسة الصينية في إدارتها للأزمة النووية على أهمية الحل الدبلوماسي ،كما أيدت الحق الإيراني المشروع في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وأنها لا تسعى إلى امتلاك السلاح النووي،وحثت سنة 2004 إيران بضرورة التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمصادقة على البروتوكول الإضافي فقد برزت جهودها الدبلوماسية في معارضة إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي وإبقاء معالجته على مستوى الوكالة لحسمه.

كمحاولة منها لتأخير إحالة الملف على مستوى مجلس الأمن بإرسال مذكرة إلى طهران سنة 2006 تدعو فيها إلى عدم استئناف تخصيب اليورانيوم وتعليق جميع الأنشطة النووية وضرورة الرد الإيجابي على العروض المقدمة من طرف دول الترويكا الأوروبية سنة 2004 ،في حين أن مواصلة التعنت الإيراني دفع بكين بقبول إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي وإصدار القرار الأممي 1696.[1]

حيث وجدت الصين نفسها ضمن حلقة التصعيد الغربي ضد التحدي الإيراني لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية،إذ كان لزاما عليها تجنب الدخول في صراع مع الو.م.أ من جهة ،ومن جهة أخرى تحاول تعزيز نظرة ايجابية من طف المجتمع الدولي نحوها على أنها دولة موثوقة تساهم في مكافحة الانتشار النووي واثبات نفسها كفاعل محوري يساهم في الأمن الدولي وباحترامها التام لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

[1] John Alterman and John Garver,**the Vital Triangle :China, The United States, and the Middle East**,Center for Strategic and international studies,Washington,2008,p.42

ترتكز السياسة الصينية على لعب دور الموازن في العلاقات بين الو.م.أ كشريك استراتيجي ومنافس من جهة ،ومن جهة أخرى توثيق أواصر العلاقات مع إيران كلاعب اقليمي مهم في منطقة الشرق الاوسط باعتبارها منطقة ذات أهمية جيوسياسية وحيوية لهذه القوة العالمية الناشئة.[1]

فهي لا ترغب بالمخاطرة بعلاقاتها التجارية مع الو.م.أ ولا حتى فقدان إيران التي تعتبر أهم المصدرة لها في مجال النفط والغاز الطبيعي ،ولوحظ ذلك من خلال قرار الشركة الصينية سينوبيك SINOPEC للبتر وكيماويات الاستثمار في السوق الإيرانية عام 2004 بصفقة بلغت أكثر من عشرين مليون دولار على الرغم من إقرار قانون العقوبات الأمريكي معاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر لأكثر من 20 مليون دولار في إيران.[2]حيث أن هذه الصفقة تمت وفق توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين لشراء 10 مليون طن من النفط الإيراني كل عام للسنوات الخمس والعشرين القادمة مقابل السماح لهذه الشركة بتطوير حقل النفط في يادافاران Yadavaran .

وعليه يمكن القول أن السياسة الصينية تميزت بإتباع وإرضاء كل الأطراف ،فهي لا تريد افساد علاقاتها مع إيران التي تربطها معها مصالح مهمة والتي تمثل بالنسبة لها سوق استهلاكية ضخمة،غير أنها من جهة ثانية لا تريد التضحية بعلاقاتها مع الو.م.أ ولا يمكنها أن تجعل مجلس الأمن الدولي كحلبة لتصفية الحسابات،ولذلك فهي تريد التماشي مع منطق الشرعية الدولية والقرارات التي تم الاجماع عليها في مجلس الأمن الدولية لإدانة الانتهاكات الإيرانية،خاصة وأن هيلاري كلينتون هددت بكين بالعزلة الدبلوماسية والاقتصادية في حالة عدم ضغطها على إيران لوقف برنامجها.

ثانيا–موقفها من العقوبات الدولية:

حفاظا على استمرارية وديمومة مصالحها الاقتصادية وحماية مشاريعها فإن موقفها من العقوبات الدولية المفروضة على إيران ارتكز على أن لا تحذو حذو الاتحاد الأوروبي بعد قرار حظر استيراد النفط وفضلت التأكيد على أهمية التسوية التفاوضية والحوار بدلا من أسلوب العقوبات الدولية.

[1] Djallil Lounnas,**China and the Iranian nuclear crisis between ambiguities and Interests** ,European Journal of East AsianStudies, Koninklijke Brill NV,Leiden,p.232

[2] Mehmet Ogutcu and Xin Ma,**Growing links in energy and Geopolitics :China and the Middle East**,insights Turkey,vol.09,N°03,2007,p.111

1-عدم تأييد العقوبات الأمريكية

ترى الصين أن العقوبات التي تبناها الغرب لا تؤدي إلى حلول ناجعة وصرحت دعمها الدائم بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية كما أنها من جهة أخرى لا تريد التضحية بمصالحها الاقتصادية النفطية،كما امتنعت عن تأييد العقوبات الأمريكية أحادية الجانب معتبرة إياها غير ملزمة مادامت من جانب،فهي مقتنعة أن تكنولوجيا التخصيب في طهران هي بدائية ولا تمتلك كميات كبيرة من اليورانيوم الخام وأن عملية معالجة المواد النووية هي جد طويلة بسبب نقص الامكانيات والمعدات المطلوبة لهذه التقنية،وأنها بعيدة عن تطوير الأسلحة النووية وهي ترغب في تطويرها فقط للفخر وحماية أمنها الإقليمي [1]

فالموقف الصيني يستند من رفضه للعقوبات الدولية على التزامها التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية الذي يتماشى مع مبادئ سياساتها الخارجية باعتبار مسألة العقوبات الاقتصادية هي تدخل في سيادة الدول،ولذلك استخدمت استراتيجية تأخير وأضعاف العقوبات الأممية مع توقيع العقود المتعلقة بتطوير الغاز والنفط والشروع في تسليم الاستثمارات الموعودة.فهي سعت إلى تأييد الجهود الدولية لمنع طهران من الانضمام إلى دول النادي النووي ومن جهة أخرى استخدمت الحل الدبلوماسي في إدارة الأزمة دونما اللجوء إلى العقوبات التي تضر بقطاع النفط حتى تتمكن من حماية مصالحها والحصول على حصص في السوق بعد مغادرة الشركات الأوروبية لها.

وأصرت على ضرورة عدم فرض العقوبات الشاملة بل ينبغي أن تشمل فقط التجارة النووية ولا تتعدى التجارة العامة وبيع الأسلحة وقطاع الطاقة والبتروكيماويات ،ففي تعليق رسمي على قرار مجلس الأمن رقم 1747 الصادر بتاريخ 24 مارس2007 الخاص بتوسيع العقوبات أكد السفير الصيني بأن " **العقوبات الدولية لا يجب أن تؤذي الشعب الإيراني أو تؤثر على التبادل التجاري و الاقتصادي و المالي بين إيران والدول الأخرى يجب أن تكون إجراءات المجلس مناسبة لا تفاقم النزاع أو تؤدي إلى المواجهة**".[2]

[1] International Group Crisis,**The Iran nuclear issue :the view from Beijing ,**Asia Briefing ,n°100,Beijing/Brussels,17 February 2010,p.03

[2] Kenanade Willem Nan,**China vs the Western campaign for Iran Sanctions**,the Washington Quarterly,Center for strategic and international studies,July 2010,p.101

فالموقف الصيني تزامن مع توقيع العديد من العقود للتنقيب عن الحقول النفطية والاستثمار في الصناعات غير الهيدروكربونية وتم انشاء مشاريع مشتركة في مجال البنية التحتية والصلب ،حيث بلغت وارداتها النفطية من إيران سنة 2009 حوالي 02 مليار دولار.ووقعت عقودا بلغت قيمتها 14,5 مليار دولار لتطوير مصافي النفط وحقول الغاز الطبيعي وتكرير البترول وتشييد أنبوب لنقل النفط إلى الصين يصل طوله حوالي 1600 كيلومتر.[1]

توقيع هذه العقود أيضا تزامن مع انخفاض حجم تداول النفط الإيراني في السوق الدولية وعليه استغلت العقوبات وانخفاض الأسعار كفرصة وأصبحت السوق الإيرانية تعتمد بشكل كبير على الزبون الصيني بأسعار منخفضة وإعادة بيعه أو مبادلته في السوق الدولية.[2]ولذلك حاولت اقناع المجموعة الدولية بمنح المزيد من الوقت لإيران وضرورة الجلوس على طاولة التفاوض قبل فرض العقوبات وقد صرح الرئيس الامريكي أوباما في هذا الصدد بتاريخ أفريل 2010 أنه"**من الواضح أن الصينيين مهتمون بما يترتب على اقتصادهم جراء هذه العقوبات فهي تدعم معارضة تشديد العقوبات**"[3]

2-الاستفادة من صفقات التنقيب عن البترول

إضافة إلى شراء النفط والغاز الطبيعي ،فإن الصين هي شريك فعال في عمليات التنقيب والاستخراج من خلال تطوير حقلي النفط والغاز الطبيعي في باداورانYadavaran و ازاداكان Azadegan بعد انسحاب اليابان من الصفقة كمستثمر اجنبي للتنقيب عن الحقل بسبب الضغوط الأمريكية عليها.

للصين أيضا دورا في تطوير مشاريع البنية التحتية (الموانئ البحرية،المطارات،بناء السدود والمصانع،والسكك الحديدية علاوة على ابرام العديد من العقود المتعلقة ببيع الاسلحة والتحديث العسكري والصواريخ المضادة للسفن.وعليه فإن إيران تعتبر من المنظور الصيني شريكا استراتيجيا وسوق رائجة لمنتجاتها كما تملك احتياطي ضخم من الغاز والنفط تتمكن من خلاله بكين من دفع

[1] Kenanade Willem Nan,op.cit,p.101

[2] Indira A.R. Lakshmanan and Gopal Ratnam, **China Gets Cheaper Iran Oil as U.S. Pays for Hormuz Patrols**, January 12, 2012 site web : https://www.bloomberg.com/news/articles/2012-01-12/china-gets-cheaper-iran-oil-as-u-s-pays-tab-for-hormuz-patrols,date of review 20-05-2020

[3] Borger Julian,**China sells petrol to Iran while takling at UN about sanctions**,the Guadian news paper,web site : https://www.theguardian.com/world/2010/apr/14/china-petrol-iran-un-sanctions,the date of review :**01-06-2020**

عجلة التنمية ،وفي نفس الوقت تشكل محور رئيسي وذلك بالنظر إلى تموقعها الجيواستراتيجي بين منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى الأمر الذي يمكنها من دفع وتنفيذ مختلف أجنداتها السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة.

الفرع الرابع–روسيا

تربط روسيا علاقات اقتصادية وتجارية جد مهمة مع إيران ولها دور في إنشاء المفاعلات النووية في بوشهر وبرامج التحديث العسكري،كما أنها من جهة ثانية تحرص على ضرورة عدم امتلاك إيران للأسلحة النووية وذلك بهدف عدم الإخلال بالتوازن والنفوذ الإقليمي الاستراتيجي لروسيا في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى،الأمر الذي جعلها تعتبر كإحدى الأطراف الدولية التي تدخلت في إدارة الأزمة للبحث عن الحلول الدبلوماسية وتقديم مجموعة الاقتراحات القائمة على إنشاء مركز روسي ايراني لتخصيب اليورانيوم على أراضيها مع اعتماد الشفافية التامة في تسييره،مع العلم أن روسيا تعتبر من الدول دائمة العضوية التي صوتت مع الصين لإحالة الملف على مجلس الامن الدولي بناءا على قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أولا–المبادرة الروسية لحل الأزمة

حاولت روسيا منذ بداية الأزمة سنة 2002 تفضيل الأسلوب التفاوضي كبديل عن العقوبات والضربة العسكرية التي لن تزيد الأمور إلا تعقيدا،وذلك حفاظا على تحالفها الاستراتيجي وأهمية علاقاتها الاقتصادية مع إيران من جهة، ومن جهة أخرى حاولت منع امتلاكها للأسلحة النووية على غرار باكستان،مع دعمها الكامل استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية وتزويدها بمختلف الخبرات والتقنيات اللازمة الخاصة بتطوير مفاعل بوشهر النووي.[1]

حيث يشترك الموقف الروسي مع الترويكا الأوروبية بدعم التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ اتفاق الضمانات ودعم سبل المفاوضات ومعارضة امتلاكها للأسلحة النووية الذي سيؤدي إلى عواقب خطيرة على استقرار منطقة الشرق الأوسط،مع العلم أن موسكو ترى في طهران

[1] Kunze Thomas and Lars Peter Schmidt, **Russia'a Iran policy against the background of Tehran's nuclear programme ,Auslandsinformationen** 5-6/2009,ISSN0177-7521,Konard-Adenauer-Stiftungev,Berlin,pp.153-154

سوقا واعدة ومستقرة لبيع الأسلحة والسلع والتكنولوجيا النووية كما تنظر إليها كشريك استراتيجي ومحوري مهم،خصوصا وأنها موقعها الجيوبلوليتيكي المتواجد ضمن أقاليم بحر قزوين والقوقاز واسيا الوسطى والشرق الاوسط والخليج الفارسي مما يسمح لها بمناقشة العديد من القضايا التي تهمها واعتبارها كبوابة مهمة لاستعادة نفوذها المفقود في مثل هذه المناطق الاستراتيجية.

1-تأسيس مركز مشترك روسي- إيراني لتخصيب اليورانيوم

سعيا منها لكسب ثقة المجتمع الدولي في عدم دعم إيران بإنتاج القنبلة النووية،فقد تمثل العرض الروسي للخروج من الازمة باقتراح تأسيس مركز مشترك لتخصيب اليورانيوم على أراضيها سنة 2009 ينفذ تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية كهيئة رقابة ،حيث لقي هذا المقترح مباركة دولية وتمكنت من اقناع الو.م.أ التي وافقت عليه.[1]وذلك لخلق جو من الثقة حيث تم اقتراح تسليم 1200 كلغ من اليورانيوم ضعيف التخصيب يتم تخصيبه في روسيا ثم تحويله كوقود في فرنسا لكي تعادل 70 % من المخزون الايراني المخصب.

فالمقترح الروسي جاء على إثر انهيار المحادثات بين دول الترويكا وطهران بعد رفض هذه الأخيرة وقف تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم وإعادة استئنافها مما عكس انعدام الشفافية من الجانب الإيراني بعد تبين اكتشاف اجهزة وطرود مركزية تستخدم للتخصيب.

2-الموقف الإيراني من المقترح:

تمثل الموقف الايراني من المقترح في رفضه معتبرة اياه مساسا لسيادتها المستقلة وتدخلا في شؤونها الداخلية كما اعتبرته انتقاص لحريتها وحقها القانوني والتشريعي الكامل في امتلاك التكنولوجيا النووية ،كما بررت موقفها أن تطبيق الطاقة النووية لا يتعدى استعمالها للأغراض السلمية التي تساهم بشكل كبير في المشاريع التنموية الشاملة.[2]

[1] شاهرام تشوبين،مرجع سابق الذكر،ص.175.

[2] محمد سالم أحمد الكواز،**موقف روسيا الاتحادية من تطورات الأزمة النووية الايرانية 2005-2008 دراسة تاريخية**،مجلة بحاث كلية التربية الاساسية،12مركز دراسات الموصل،المجلد(12) العدد 02،2012،ص314

فهي لن تقبل شحن اليورانيوم منخفض التخصيب الذي تملكه أية دول أخرى من أجل القيام بالمزيد من تخصيبه وأصرت على أن يكون التخصيب في مفاعل فوردو دون السماح لموظفي الوكالة ممارسة عملهم الرقابي،وبررت موقفها أيضا أن التجارب السابقة أكدت عدم وفاء الروس بالتزاماتهم والذي تبين في تأجيلها المتواصل والمتكرر في استكمال مفاعل بوشهر النووي.

وعليه فالمحاولة الروسية هي لعرقلة معالجة الملف في أروقة مجلس الأمن الدولي ودعمت حل القضية على مستوى الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها السلطة الوحيدة والمخول لها لمعالجة الملف،مما أثار شكوك القوى الغربية أن روسيا تشارك إيران في صفقة تسهيل ومواصلة أبحاث التخصيب النووي.

ثانيا-الموقف الروسي من قرارات مجلس الأمن الدولي

أصرت روسيا على ضرورة حل الأزمة من خلال اقناع الأطراف للعودة على طاولة التفاوض بعيدا عن استخدام الحل العسكري ،كما أنها توعدت باستخدام حق الفيتو ضد أي قرار يدين طهران وعزلها،فقد عارضت سنة 2005 فرض العقوبات وامتنعت عن التصويت لإحالة الملف على مجلس الامن بتاريخ سبتمبر 2005 وصرح وزير الطاقة الروسي ألكسندر روميانسيف "**نحن نقدر مخاوف المجتمع الدولي ولكن إيران لها الحق في تنفيذ برنامجها واستكمال دورة الوقود النووي،وفي الوقت نفسه نحن لا ننصح بتحويله إلى أهداف غير سلمية ففي النهاية روسيا لن تتخلى عن تعاونها مع إيران**"[1]

فالمقاربة الروسية تتماشى مع مراعاة منطق المصلحة من خلال مواصلة تحويل مشروع تخصيب اليورانيوم السابق في فوردو إلى انتاج نظائر مستقرة وبناء محطة بوشهر التي بلغت تكلفتها 800 مليون دولار والتي تعد جد مربحة وكبيرة لها من حيث توفير العمل لآلاف الخبراء الروس،خاصة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي مرت بها وانخفاض ترويج منتجاتها النووية زادتها الضغوطات الغربية ضد الدول لمنعها من التعامل مع روسيا والتي تعتبر كجزء من التنافس والصراع الدائر على سوق التكنولوجيا النووية.

[1] محمد سالم الكواز،مرجع سابق الذكر،ص.312

غير أن بعض التغيرات طرأت فيما بعد على الموقف الروسي بخصوص الأزمة وذلك بسبب استمرار التعنت الإيراني في مواصلة انتهاك اتفاقية الانتشار النووي وإخفاء الاعلان عن منشأتها السرية وفض الاختام عن منشأة ناتانز لتخصيب اليورانيوم وإعلان نجاد عن تخصيب اليورانيوم والاستعداد لدخول بلاده للنادي النووي وأيضا رفض مقترحات الترويكا الأوروبية مما سبب لها خيبة أمل، كما أن هذه الانتهاكات توضح مدى وجود تقاعس من الجانب الايراني وتبني أسلوب التسويف والمماطلة في المفاوضات،الأمر الذي جعل روسيا تتماشى مع الضغوطات الأمريكية لإحالة الملف على مجلس الأمن الدولي للتصويت على قرار الإحالة والموافقة على فرض العقوبات مع التخفيف من حدتها قدر الإمكان.

فتنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 الصادر سنة 2010، فقد أيد الكرملين العقوبات الدولية على طهران ووقع الرئيس ميدفيدف بتاريخ 22 سبتمبر 2010 مرسوماً يقضي بوقف شحنة الصواريخ حظر تصدير أسلحة لإيران عقاباً لها على عدم تعاونها بشكل كامل وشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية،مما عكر صفو العلاقات الروسية الايرانية واعتبر نجاد هذا القرار هو نوعا من الخيانة و تنفيذ للأجندات والضغوطات الأمريكية،واتخذت قرار التحكيم الدولي لاختصام روسيا،إلا أن الأخيرة قامت برد مبلغ 166 مليون دولار قيمة القسط الذي تسلمته من إيران في إطار صفقة الصواريخ (إس- 300) التي وقعت عليها سنة 2007.[1]

وعليه يمكن القول أن العرض الروسي لتسوية الأزمة وطرح مشروع مشترك لتخصيب اليورانيوم على أراضيها كان يهدف لحفظ ماء وجه موسكو أمام طهران التي تعتبر شريك مهم تربطها مصالح حيوية في مجالات البترول والطاقة الذرية وبيع الأسلحة من جهة،ومن جهة أخرى عملت على إبعاد الشكوك الغربية عليها وتجنب مواجهتها ولذلك عملت على مسايرة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في التصويت على مسألة فرض العقوبات على إيران خاصة وأن هذه الأخيرة رفضت الامتثال الكامل لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم التزامها احترام معاهدة عدم الانتشار النووي.

[1] نيفين مسعد، **العلاقات الإيرانية – الروسية بين الحمولة التاريخية والآفاق المستقبلية**،تقارير المركز،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي، 9 أكتوبر 2011.

المطلب الثاني–دور القوى الإقليمية:

ألقت الأزمة النووية الإيرانية بظلالها على توجهات بعض القوى الإقليمية التي حاولت أن تلعب دور الوسيط ولاعب أساسي فيها،حيث حاولت كلا من تركيا والبرازيل إطلاق عملية التفاوض مع طهران سنة 2010 تستند على إيجاد حل يرضي جميع الأطراف واستمالة إيران من خلال مبادرة تبادل الوقود منخفض التخصيب مقابل وقود عالي التخصيب على الأراضي التركية،في حين أن إسرائيل التي تعتبر ضمن دول الجوار الاقليمي سارعت رسم مخططات استراتيجية تستهدف البرنامج النووي الايراني من خلال أسلوب الضربة العسكرية الوقائية والقضاء على إيران التي تعتبر أهم مشكلة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط خاصة وأن هذه الأخيرة تستخدم أسلوب الردع النووي لخلق التوازن مع إسرائيل.

الفرع الأول–تركيا والبرازيل:

منذ انتخاب كلا من تركيا والبرازيل كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن الدولي ،فإن الدولتان قدمتا عرضا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية يحتوي على موافقة إيران على تسليم 1200 كلغ من اليورانيوم منخفض التخصيب ليتم الاحتفاظ بها في تركيا خلال مدة لا تتجاوز السنة،حيث أسفرت المبادرة على إعلان طهران بتاريخ 17 ماي 2010 المتفق بين لالا داسيلفا وأردوغان وأحمدي نجاد.

أولا–العرض التركي –البرازيلي بموجب إعلان طهران سنة 2010:

يقضي العرض التركي–البرازيلي بتبادل اليورانيوم الإيراني ضعيف التخصيب بوقود نووي عالي التخصيب على الأراضي التركية ونص الاتفاق على قيام إيران بإرسال 1200 كلغ أي نسبة3,5 % من اليورانيوم إلى تركيا لمبادلته في مدة أقصاها سنة ب:120 كغ من الوقود النووي عالي التخصيب أي بنسبة 20 % اللازم لمفاعل طهران للأبحاث.[1]

[1] محمد صادق اسماعيل،**التجربة البرازيلية...قراءة في تجربة لولا دا سيلفا**،العربي للنشر والتوزيع،2013،ص.167

ثانيا-التماطل الإيراني في التعامل مع العرض البرازيلي-التركي

يعتبر هذا الاتفاق كمحاولة لحل الأزمة ودعم مشروع إنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ،غير أن نتائجه هو تماطل طهران في ارسال نص الاتفاق إلى الوكالة الدولية،كما أنها لم تبعث بإخطار خطي يعلن موافقتها الصريحة بكافة بنود الاتفاق في المهلة المحددة مما أدى إلى تشكيك القوى الغربية برغبتها في قبول المبادرة وانتقدت سياسة إيران على أنها مجرد مناورة وربح للوقت ومحاولة منها لتأخير صدور قرار الاحالة في مجلس الأمن ضدها وتخفيف اسلوب العقوبات الدولية عليها.[1]

وعليه تهدف هذه المبادرة إلى دعم حق إيران في تطوير الأبحاث النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية واستبعاد أية ضربة عسكرية وتجنب فرض المزيد من العقوبات التي يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد الإيراني خاصة في ظل الضبابية وعدم توفر الادلة الكاملة التي تدين طهران،كما أن هذه المبادرة تهدف إلى الترويج لأهمية الدور التركي كلاعب اقليمي في منطقة الشرق الأوسط وكسب مكانة مهمة لدبلوماسيتها النشطة التي تعتبر جزء من منظورها البراغماتي القائم على إيجاد نفوذ لها في هذه المنطقة وتسوية ملفاتها وفق توجهات سياستها الخارجية.

الفرع الثاني-الدور الإسرائيلي في التلويح بخيار الضربة العسكرية

خيار تبني الضربة العسكرية بقي مطروحا في أجهزة صنع واتخاذ القرار الإسرائيلية،حيث لوحت بتنفيذ خيار الضربة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية،مع العلم أن هذا الخيار لقي دعما أمريكي وتشكيكها في حقيقة نوايا البرنامج النووي وانتقدت عدم فاعلية نظام الوكالة الخاص بالتفتيش والإبقاء على خيار تدمير المنشآت النووية في ناتانز واراك وبوشهر،غير أن دراسات وتقارير استبعدت تجسيد هذا الخيار وذلك نظرا لبعض التحديات الاستخباراتية والسياسية والتقنية التي تعرقل تجسيده.

[1] عبد الفتاح علي الرشدان و رنا عبد العزيز الخماش،**تركيا والبرنامج النووي الإيراني -حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،الطبعة 01،2016

أولا–مستويات المواقف الإسرائيلية في التعامل مع الأزمة:

ظهرت ثلاث مستويات داخل أروقة صنع القرار حاولت رسم سياسة شن الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية باعتباره السيناريو المرجح لحلها:

1–المستوى الأول:تزعمه قادة سياسيون وعسكريون**(ايهود باراك،غابي أشكينازي،إيهود اولمرت،بنيامين نتنياهو وليبرمان)** مفاده الاستعداد للخيار العسكري وشن هجوم استباقي ضد المنشآت النووية الإيرانية وسماها ناتنياهو استراتيجية إيران أولا،أي إعطاء الأولوية في معالجة الملف النووي الإيراني قبل أية ملفات أخرى وذلك باعتبار أن إيران تشكل تهديد وجودي لإسرائيل التي تعتبر دولة إقليمية مجاورة لها.[1]

2–المستوى الثاني:عبر عنه رئيس شعبة الاستخبارات الاسرائيلية السابق **أهارون زئيفي فركش** يرى أن إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديدات النووية الايرانية،بالاعتماد على قوتها الذاتية وإنما هي بحاجة إلى المساعدة الأمريكية ففي حالة قامت الو.م.أ بتوجيه ضربة عسكرية لإيران فإنه يجب على اسرائيل أن تكون مشارك لا أكثر.[2]

3–المستوى الثالث:يمكن ملاحظته في موقف رئيس الدولة شيمون بيريز الذي قال للمبعوث الأمريكي في الشرق الأوسط جورج ميتشل بتاريخ 17 مارس 2009 إن لا نية لجيشه بمهاجمة إيران وأنه من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية وإن كل الأحاديث عن هجوم إسرائيلي محتمل على إيران ليست صحيحة فالحل في إيران ليس عسكريا.[3]

يمكن القول أنه من وجهة نظر المستويات الثلاث فإنها تنطلق من زاوية الشك والريبة من نوايا البرنامج النووي الايراني كما أنها تراهن على خطورة منظومتها النووية والعسكرية على استقرار المنطقة

---

[1] عتريسي طلال،**ضرب إسرائيل البرنامج النووي الايراني ،الاحتمالات والتداعيات** ،التقارير الاستراتيجية (13)،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،سبتمبر 2009ص.50.

[2] الكعود إسراء،الموقف الاقليمي من البرنامج النووي الايراني ،**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ،المجلد رقم (16) العدد (04)،القاهرة،2015،ص.96.

[3] وسام الدين العكلة،**اسرائيل والبرنامج النووي الايراني**،مارس 2011،ص 02.

الأمر الذي يدفعها إلى عدم الاستهانة بهذا الخطر وجعله على رأس الاولويات الاستراتيجية لإسرائيل التي تنظر إلى إيران قوة اقليمية يحسب لها الحساب ضمن المعادلة الجيوسياسية للمنطقة.

كما أنه ما يميز هذا المواقف هو محاولة استمالة وإقناع الموقف الامريكي كحليف لها فهي ترى أنه لا ضمانة في انجاح فعالية الخيار العسكري إلا بمساعدة أطراف دولية أخرى وجرها نحو حسم الملف عسكريا وذلك لإعطاء شرعية دولية لهذه الضربة الاستباقية لردع إيران نوويا ومنعها من تطوير برنامجها بكل الإمكانيات خاصة وأن اسرائيل كانت لها تجربة سابقة في قصف مفاعل اوزيراك Ozirak العراقي سنة 1981،فهي ترى أنه بتكرار هذا السيناريو ضد إيران ينبغي منها جلب المزيد من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري وحتى الإعلامي يضمن لها التفوق والردع كما يمكنها من تنفيذ مخططاتها الاستيطانية داخل الأراضي الفلسطينية وحتى في دول الجوار.

ثانيا–مرتكزات السياسة الإسرائيلية لتوجيه الضربة العسكرية:

اعتمدت إسرائيل في سياستها لمواجهة البرنامج النووي الإيراني على ركائز أساسية تتمثل في:

1–**الابقاء على التفوق النووي الإسرائيلي:**من خلال الجمع بين مبدأ بيغن القائم على الضربة الاستباقية والحفاظ على الريادة الإقليمية والنووية الوحيدة لصالح إسرائيل ومبدأ بن غوريون "شد الأطراف،وذلك بالتركيز على بناء تحالفات استراتيجية مع الدول المجاورة لإيران مع عدم تجاهل اهمية القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة في دول الخليج وبعض الدول المحيطة بها،الامر الذي يشكل تهديدا واستفزازا لها من جهة ومن جهة أخرى يمنح إسرائيل ضمان الابقاء على الوضع الراهن **Status quo** وترجيح ميزان القوة لصالحها.[1]

2–**الضغط المستمر على الو.م.أ:**لاستصدار قرار رسمي وحاسم لضرب إيران وقصف منشآتها النووية بحيث تكون هي من يواجهها دبلوماسيا وعسكريا باعتبار أن هذه المسألة تمس أمنها الاقليمي.[2]

[1] جهاد أبو سعدة،إسرائيل وإستراتيجية المواجهة البرنامج النووي الايراني،**مجلة الدراسات الايرانية**،المعهد الدولي للدراسات الايرانية،العدد 07،جوان 2008،ص.88.

[2] غالي إبراهيم،إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الايراني،**مجلة مختارات إسرائيلية**،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد 110،فبراير 2004،ص.128.

3-**تكثيف العمل الاستخباراتي:**من خلال جمع المعلومات حول حقيقة البرنامج النووي وتلفيقها وتضخيمها بل وحرصت في الكثير من المرات على محاولة إطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على معلومات استخباراتية تجمعها عن الأنشطة النووية التي تملكها إيران كأدلة غرضها الدفع بالوكالة لتكثيف عمليات التفتيش.

وحسب بعض التقارير فإن الهجمات الاسرائيلية لا تقتصر على المنشآت النووية الرئيسية بل تطوير أنظمة الكترونية تستهدف تعطيل نظام الاتصالات بين كل القيادات العسكرية وتعطيل النظام المصرفي الالكتروني وتعطيل كل نظم النقل العام .[1]

ثالثا-تحديات الضربة العسكرية:

على الرغم من أجواء الحرب والتهديد التي تميزت باحتمالية فشل الجهود الدبلوماسية واللجوء الى خيار الضربة العسكرية ،غير أن مجموعة التحديات حالت دون تنفيذها وتتمثل فيما يلي:

1-التحديات التقنية:حيث أن المنشات النووية الإيرانية محمية ومحصنة بشكل سري حيث لا يمكن تدميرها بغارة وحيدة بل بعدة غارات أو ضربات ضد مواقع مهمة،فمعظم المنشآت متواجدة أسفل الأرض وفي مناطق متباعدة ومضلله يجعل من الاستخبارات الاسرائيلية والأمريكية استحالة اكتشافها بسهولة بسبب عدم توافر معلومات دقيقة وواضحة بشأنها.وبالتالي فالظروف التي أدت إلى نجاح قصف مفاعل اوزراك العراقي لا تنطبق على حالة الاجراءات الوقائية الامريكية والإسرائيلية ضد البرنامج النووي الايراني.[2]

2-التحديات السياسية:وتتعلق باحتمالية رد الفعل الإيراني الانتقامي الذي سيؤدي لا محالة إلى مواجهات مفتوحة بين مختلف الأطراف وتؤدي إلى عواقب وخيمة تتوجه من خلال إيران إلى تكثيف الضربات الصاروخية على مصالح وأهداف أمريكية وإسرائيلية في المنطقة ويمكن أن تدفع حلفاءها في المنطقة كحزب الله في لبنان إلى تنفيذها.

---

[1] نزار عبد القادر،الخطر النووي الايراني حقيقة أم وهم ؟ السيناريو العسكري الإسرائيلي لضرب ايران،**مجلة الدفاع الوطني**،لبنان،العدد رقم 55،يناير 2006،ص.43.

[2] Michael Eisenstadt,**the challenges of U.S preventive military action**,the Washington institute for Near East policy ,2004,p.03

هدد محسن رزاي سكرتير مجمع تشخيص النظام بتاريخ مارس 2005" أن الهجوم على إيران سيكون معناه تعريض السعودية والكويت ونفط الشرق الأوسط كله للخطر وإيران لديها فعلا القدرة لتنفيذ هذا التهديد"وفي ذات السياق يقول محمد البرادعي في مقابلة له تلفزيونية " **أية ضربة عسكرية لإيران ستحول منطقة الشرق الاوسط الى كرة من اللهب وإن أي هجوم لن يؤدي إلا الى جعل ايران اكثر تصميما في مواجهتها مع الغرب بشان برنامجها النووي ،وإنها حتى لو لم تقم اليوم بصنع سلاح نووي فان الضربة العسكرية ستدفعها الى ذلك**"[1]كما أن هناك عوامل تستبعد هذا الخيار وهي:

2-1-تعقيد الموقف الأمريكي بسبب تورطه في حربي افغانستان والعراق واستنزاف الكثير من الخسائر المادية والبشرية،حيث لن يسمح الرأي العام الداخلي الأمريكي بفتح جبهة عسكرية في إيران،فقد رأى بريجنسكي أن هناك مخاطر محتملة على أية مغامرة عسكرية فالحرب على العراق أدخلت أمريكا في مستنقع معقد يستحيل الخروج منه بسبب غياب الادارة الجيدة للأزمة،فالحرب على إيران ستسقط أمريكا إلى الابد ولن يكون هناك مجال لاستدراك الامن والسيطرة على الوضع كما كان.[2]

2-2-صعوبة التوصل إلى اتفاق وإجماع دولي بخصوص الضربة العسكرية ومنها الصين وروسيا التي ترفض بشدة مثل هذا الخيار ضد إيران فبحكم العضوية الدائمة في مجلس الأمن فإن هذه الدول تمنع استصدار قرار مثل هذا محذرين الو.م.أ من شن أي هجوم عسكري ضد طهران والتي تربطها مصالح اقتصادية وإستراتيجية مهمة تدخل ضمن المنهج البراغماتي.

2-3-امتلاك إيران لأوراق مهمة تؤثر من خلالها على المعادلة الجيوسياسية وقلب الموازين ومنها الورقة النفطية وارتباطاتها بعلاقات اقتصادية وتجارية مهمة بمعظم الدول،كما أنها تنفذ تهديداتها بغلق مضيق هرمز الذي يشكل أهم المضائق في العالم وقصف مختلف القواعد العسكرية المنتشرة في الخليج العربي استنادا إلى الصواريخ التي تملكها تمكنها من الرد على أي هجوم متوقع في الشرق الاوسط واسيا،بل وحتى زعزعة الاستقرار في العراق .

2-4-تفاقم العداء ضد الغرب وجلب المزيد من الانتقادات ففي تقرير بريطاني نشرته مجموعة اكسفورد للأبحاث بتاريخ 05 مارس 2007 أعده الكثير من الخبراء وأبرزهم الخبير النووي وكبير

[1] فضل طلال العامري،**الطريق إلى الحرب**،ط01 (الجيزة:هلا للنشر والتوزيع،2011) ص.92

[2] فضل طلال العامري ،مرجع سابق الذكر،ص.93

المفتشين الدوليين هانس بليكس ،حيث صدر التقرير بعنوان" **هل تنجح الضربات الجوية**" حيث أوضح التقرير استحالة تنفيذ الضربة العسكرية وذلك بالنظر الى ان الهجمات سوف لن تكون قادرة على ضرب المنشآت وأنه حتما سيكون مآلها الفشل .[1]

على الرغم من بعض المتغيرات التي فرضت نفسها وأعاقت الخيار العسكري،غير أن اسرائيل لم تتواني في استخدام بعض الأساليب منها اختطاف واغتيال الخبراء والتقنيين الايرانيين ممن ساهموا في تطوير البرنامج النووي واستنزاف العقول والكوادر البشرية المتخصصة في التكنولوجيا والفيزياء النووية وهو ما يسمى بالحرب الخفية وصيد الرؤوس،ولم تكتفي بهذا الحد بل بتفعيل نظامها الالكتروني واستخدام فيروسات خبيثة لاختراق الانظمة النووية والحواسيب وهو ما حصل بالفعل سنة 2010 باستخدام فيروس Stuxnet لإتلاف المعلومات وإلحاق ضرر بأجهزة الطرد المركزي بمفاعلات ومنشات نووية رئيسية في إيران مما اعاق وأوقف الالات المتخصصة في تخصيب اليورانيوم وتخريب منظومة التحكم في الطرود المركزية.كما أنها لم لم تتواني في تصعيد الحرب النفسية والإعلامية حول خطورة البرنامج النووية ونواياه العسكرية واستعراض التقارير الاستخباراتية حاولت التهويل من هذا البرنامج لجذب الرأي العام الدولي للوقوف على القضية والضغط على إيران.

من جهة ثانية،لا يمكن اخفاء بعض الدراسات والتقارير التي تشير إلى أن العلاقات بين اسرائيل وإيران ترتقي الى التحالف وان الصراع ما هو إلا ظاهري ومزعوم وأن نعت اسرائيل بالكيان الصهيوني ماهو إلا من أجل ذر الرماد في العيون بحيث أن تاريخ الدولتان يخفي طابع من الخلافات والمصالح و قنوات الاتصال لا تزال تلعب دورا كبيرا في ترتيب هذه المصالح .

المبحث الثالث–دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمة النووية الإيرانية:

تجنبا للتصعيد واحتواء الأزمات الدولية للتخفيف من حدتها وتجنب القوة العسكرية في حلها لما لها من تأثير على استقرار النظام الدولي وحتى أنظمته الفرعية ،فإن للمنظمات الدولية دورا كبير في توفير مناخ التفاهم وتعتبر دور الضابط لسلوك الوحدات الدولية ،وعليه فإن للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن دورا في تسوية الازمة النووية الإيرانية وضبط سلوكها باستصدار قرارات عقابية

[1] Faiz Shakir, **REPORT: Air Strikes against Iran would accelerate nuclear weapons development**, March 5, 2007,Think progress,site web : **https://thinkprogress.org/report-air-strikes-against-iran-would-accelerate-nuclear-weapons-development-ac0cef11b12f/,**date of review **:22-06-2020**

ردعية وتقارير دولية تشكل كأدوات الضغط عليها تفرض عليها إعادة النظر في قراراتها للتوصل إلى حل،إذ ارتقت هذه المنظمات الى دور ضابط السلوك والتأثير على مسار هذه الأزمة .

المطلب الأول–دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

في إطار دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية القائم على تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع تحويلها للأغراض العسكرية ،فإنه بحكم الجهة المنوط بها للتحقق والتفتيش على جميع المنشآت النووية ،فإنها لعبت دورا في كشف عديد التقارير الدولية أكدت على وجود مؤشرات أثارت الشكوك بخصوص نوايا البرنامج النووي الإيراني ومنها استئناف تخصيب اليورانيوم وإخفاء بعض الأنشطة بعيدا عن أعين الوكالة الأمر الذي أدى بها إلى إحالة الملف النووي على مجلس الأمن الدولي.

الفرع الأول–جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع الانتشار النووي:

ترتكز جهود الوكالة لمنع الانتشار النووي وتكريس الاستعمال السلمي للطاقة النووية بالتأكيد على احترام لوائح الوكالة وضرورة ضمان مبدأ الشفافية والتعاون معها،وعليه حرصا منها على احترام معاهدة عدم الانتشار النووي فإنها سعت إلى وضع الآليات تتعلق بنظام الضمانات النووية للحد من التسلح ،كما أنها وضعت نظم السلامة والأمن النوويين للكشف عن المواد المشعة غير الخاضعة للرقابة،وكتشجيع منها على ترقية البحث العلمي والتكنولوجي فإنها وضعت آلية اخرى تتمثل في توظيف التقنية النووية في مجال البحث العلمي بطريقة مستدامة.

أولا–نظام الضمانات النووية:

وهو يتعلق بنظام المحاسبة ومراقبة المواد النووية في المنشآت والمفاعل حيث يتم ارسال المفتشين للتحقق منها وتلزم الدولة باستعمالها للأغراض السلمية فقط. وذلك لضمان احترام معاهدة منع الانتشار النووي وعليه في هذا الإطار تلزم الدول الموقعة على المعاهدة بضرورة توقيع اتفاق الضمانات الشاملة تخضع كل ما تملكه من منشات ومفاعلات ومواد انشطارية للرقابة والتفتيش الدوري من طرف الوكالة وتقديم تقارير عنها.

يشمل النظام الأساسي للوكالة أهمية الضمانات باعتبارها إحدى الوظائف الرئيسية حيث تسعى إلى تطبيق ضمانات صارمة ومصممة لضمان عدم استخدم المواد النووية للأغراض العسكرية ،ويخول للوكالة تطبيق الضمانات بناء على طلب الاطراف أو ترتيب ثنائي وحتى متعدد الاطراف كما يجوز تطبيق الضمانات بناء على طلب دولة ما على أي من الانظمة التي تضطلع بها هذه الدولة في مجال الطاقة الذرية.[1]

ثانيا-نظم السلامة والأمن النوويين:

نظرا للتحديات الدولية الراهنة المتمثلة في المخاطر والتهديدات النووية وتزايد التنظيمات الارهابية كفواعل دولية وما تقوم به من تخريب وسرقة المنشات النووية لتسريب مواد نووية منها لصنع قنابل ومتفجرات نووية فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اوصت على توفير الية نظم السلامة والأمن

النوويين ومكافحة التداول غير المشروع للمواد النووية المشعة من خلال توفير إجراءات الحماية على جميع المنشآت والمفاعلات وذلك من أجل مواجهة للكوارث والأخطار الناتجة عن الاستعمال الخاطئ للمواد النووية خاصة وأن تاريخ الإنسانية عرفت مثلها منها كارثة تشيرنوبل سنة 1986 بسبب التصميم الخاطئ للمفاعل،وعليه تشمل نظم السلامة فيما يلي:[2]

1-الوقاية:وهو الذي يستهدف تامين الحماية المادية للمواد النووية سواء تعلق الامر بتلك المعدة للاستخدام او المخزنة او المنقولة كما تشمل ايضا حماية المعدات المستخدمة للبرامج النووية.

2-الكشف:ويتوفر هو الاخر على اليات مختلفة تتعلق باستخدام اجهزة الكشف عن اي عناصر مشعة غير معلنة بالإضافة إلى تدريب المفتشين على استعمال مثل هذه الاجهزة ونقل خبراتهم الى المفتشين المحليين للدول.

3-الاستجابة:وتعتبر من أصعب المهام التي يمكن أن تواجه موظفي الوكالة ومفتشيها أثناء قيامهم بأعمالهم الروتينية العادية أو المفاجئة حيث تستهدف ضرورة مراقبة المواد النووية المكتشفة،بالإضافة

[1] أبها ديكسيت، **موجزات الوكالة الخاصة بصانعي السياسات** ،مكتب الاعلام والاتصال،فيينا،2018 / 02،ص.

[2] ميروسولاف قريقوريك،**الامن النووي والسلامة النووية**،الحلقة العلمية "الامن النووي" من 20 إلى 29 نوفمبر2006 ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض،2007،ص.89

إلى التصدي للتهديدات النووية المحتملة الوقوع أو التي وقعت بالفعل وكذلك إعداد التقارير الجنائية الدقيقة في حالة اكتشاف أية تهديدات نووية أو أي خلل في المنشآت والمفاعلات .

ثالثا–تطوير الأبحاث العلمية في مجال الأمن النووي:

تدعم الوكالة الدولية آلية التقنية النووية وتشجيع الدول للأبحاث العلمية التي تسعى إلى تطوير الطاقة النووية من خلال عقد الدورات والتدريبات والمؤتمرات الدولية في هذا الصدد التي تستهدف استخدام الطاقة النووية وإدارة المعارف التي تضمن احتياجات الدول الأساسية كما تعمل الوكالة على دعم هذه الدول بجميع الخبرات والتقنيات وتشجيع تدريس هذا التخصص في المعاهد والجامعات وتقديم منح دراسية للطلبة،وإنشاء مخابر علمية في هذا المجال لإجراء بحوث تستهدف بالخصوص صحة الإنسان والأبحاث الزراعية والأمن الغذائي.[1]

الفرع الثاني–دور الوكالة الدولية في إحالة الملف على مجلس الأمن الدولي:

أثبتت عديد التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية على أن طهران غير شفافة في التزاماتها تجاه الوكالة وذلك بالنظر إلى محتوى هذه التقارير الذي تضمن وجود نشاطات التخصيب وإعادة المعالجة في منشآت نووية غير مصرح بها ،علاوة على عدم السماح للمفتشين الدوليين القيام بزيارات للتحقيق من معلومات التصميم،فإن تصرف الوكالة جاء بتبني قرار الاحالة بعد وصفها البرادعي انها حالة خاصة تتطلب تدخل مجلس الامن الدولي باعتبار أن الحالة الإيرانية تهدد السلم والأمن الدوليين.

أولا–الانتهاكات الإيرانية على ضوء إثباتات الوكالة:

تعاملت الوكالة الدولية مع الانتهاكات الإيرانية ضمن إطار قانوني فني ومحاولة الكشف عن اختراقات إيران لالتزاماتها الدولية والتعامل مع الأزمة النووية بكل حيادية ،حيث ترتكز تقاريرها على الفشل الإيراني في تقديم بيانات شفافة وواضحة عن كافة أنشطتها النووية والقيام بأنشطة محظورة في

[1] حنان حكار،**دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة مسألة الانتشار النووي لفترة مابعد الحرب الباردة –البرنامج النووي الايراني نموذجا 2002 –2015**،اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة قالمة،2017–2018،ص ص.181–182،

مجال تخصيب اليورانيوم بنسبة عالية ،الأمر الذي فرض عليها توقيع البروتوكول الإضافي لوقف مثل هذه الأنشطة.

1-الضغوطات الأمريكية على الوكالة:

حاولت الو.م.أ عدة مرات توجيه الوكالة لصالحها وتغيير المسار الحيادي والموضوعي لمهام الوكالة بناءا على تصوراتها تجاه البرنامج النووي الإيراني،التي أبدت شكوكا بامتلاك إيران للسلاح النووي الذي سوف يغير لا محالة ميزان القوى لصالحها ،حيث دعت الإدارة الأمريكية إلى ضرورة التعجيل بإحالة الملف على مجلس الأمن الدولي دون اعطائها أية مهلة،في حين أن إدارة الوكالة خلال فترة محمد البرادعي أبدت موقفها من عدم التحيز لأي طرف إلى غاية عثور لجان التفتيش على أدلة ملموسة تثبت وجود الأسلحة النووية.[1]

مع العلم أن هذه الضغوطات للتأثير على مهام الوكالة خاصة وأن مؤتمر المعارضة الايرانية تم انعقاده في واشنطن سنة2002،بعد ان كشفت منظمة مجاهدي خلق صورا وأدلة التقطتها الاقمار الصناعية تعلن وجود منشات نووية سرية تخفيها إيران مما شكل لها فرصة كبيرة لإثبات شكوكها.

2-أهمية تقارير الوكالة:

بعد أن أطلقت المعارضة الإيرانية مجموعة الصور التي تشير إلى وجود مفاعلات نووية غير معلن عنها ،فإن هذه التصريحات أدت بالوكالة للفت أنظارها نحو مدى حقيقة هذه التصريحات والتحرك الفوري لمعالجة هذا الملف،حيث استهلتها بزيارة المدير العام محمد البرادعي والوفد المرافق له إلى إيران بتاريخ12 فبراير 2003 للتحقق من المعلومات التصميمية داخل المواقع المتمثلة في ناتانز واراك ،مركز اصفهان للتكنولوجيا النووية،مركز طهران وشركة كالاي وأيضا ومختبرات جابر بن حيان وتفاجئه من التطور الكبير للبرنامج النووي باكتشاف حوالي 164 جهاز طرد مركزي.[2]

[1] سكوت ريتر ،**إستهداف إيران**،ترجمة أمين الايوبي (بيروت:الدار العربية للعلوم،2007)ص ص.196-197

[2] نفس المرجع،ص.111

أقرت التفتيشات التي قام بها وفد الوكالة أن إيران حصلت سرا على تقنيات لتركيب أجهزة الطرد المركزي تستخدم في تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة لم يتم التصريح بها علاوة على حصولها على جسيمات من اليورانيوم عالية التخصيب تم استيراده من باكستان.[1]

وعليه فقد أجبرت إيران بأمر من الوكالة التوقيع على البروتوكول الاضافي ،وفي نفس السياق طالبت من الصين تزويدها بمعلومات حول المواد النووية التي صدرتها لها ،وقد استجابت الصين لطلب الوكالة بالرد على أنها صدرت مواد تتعلق بسادس فلوريد اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وأكسيد اليورانيوم ،الامر الذي عكر جو الثقة المرتبط بين الوكالة وإيران بشأن محاولة الاخيرة اخفاء معلومات عنها ،واختصر ابرادعي في تقريره الشفوي المقدم الى مجلس المحافظين بتاريخ 17 مارس 2003 أن طهران اخترقت اتفاقيات السلامة ورفضت اجراء تفتيشات واسعة للتحقق من جميع المنشآت.[2]

أعربت إيران في رسالة الى الوكالة بتاريخ 29 أفريل 2004 عن عدم تنازلها عن تخصيب اليورانيوم واجراء اختبارات ساخنة لخط انتاج غاز سادس فلوريد اليورانيوم ،كما ارسلت رسالة اخرى للوكالة في نفس السنة قدمت فيها قائمة اختام يتوجب رفعها عن مواد ومكونات استئناف تصنيع واختبار أجهزة الطرد المركزي،مطالبة الوكالة برفع الأختام غير أن فريق الوكالة رفض هذا الإجراء مصمما على ضرورة بناء الثقة والالتزام الكامل بالوقف الطوعي لعمل أجهزة الطرد المركزي،غير أن ايران قامت بإزالة الأختام عن المواد المرتبطة في ظل غياب المفتشين مما شكل ثغرة كبيرة لالتزاماتها وتعاونها مع الوكالة.[3]

وفي تقرير آخر لمجلس المحافظين الصادر في جوان 2004 اشار الى ان وجود التنسيق والتعاون بين الوكالة وإيران بشان السماح لدخول المفتشين لمعاينة المواقع لا يخفي وجود برامج

[1] IAEA,resolution Gov /2004/21 adopted by AIEA board of governors on the implementation of the NPT safeguards agreement in Iran,13 March 2004,p.02

[2] عائشة رمضان فرحات الرومي،سياسة الو.م.أ في ادارة بوش الابن وتطور الازمة النووية الايرانية في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية،**مجلة الاكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية** ،العدد 07،ديسمبر 2014 ،ص.83

[3] سكوت ريتر،مرجع سابق الذكر،ص,189

التخصيب السري حيث اثبت التقرير وجود اصول ومصادر التلوث الاشعاعي تم العثور عليه ووجود أنشطة تتعلق باستيراد وتصنيع واستخدام اجهزة الطرد المركزي من نوع P-1 وP-2 .[1]

فأجهزة الطرد المركزي بناءا على أدلة تقارير الوكالة تم شرائها من جهات مجهولة رفضت طهران الكشف عنها وللتستر على موقفها اعلنت انها صنعت نتيجة مجهودات وأبحاث علمية من طرف خبرائها ومهندسيها،كما انها اخفت نشاطاتها المتعلقة بالبحوث والاختبارات الميكانيكية وامتلاك نشاطات حساسة وتصاميم وتخطيطات كان يجدر بها الكشف عنها.

وعليه اعتمد مجلس المحافظين بتاريخ سبتمبر 2005 القرار رقم 77 ندد فيه التجاهل والتعنت الايراني لوقف نشاطات التخصيب وانتهاك اتفاق الضمانات الموقع معها وان برنامجها النووي تجاوز الاغراض السلمية،حيث اعلن التقرير الى أن الحالة الايرانية اصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين وبالتالي فان هذه الحالة تندرج تحت اطار مهام مجلس الأمن الدولي ،مطالبا اياها في نفس الوقت بوقف جميع نشاطات التخصيب والتنفيذ الكامل للبروتوكول الاضافي .[2]

ثانيا-قرار الإحالة إلى مجلس الأمن الدولي:

بتاريخ اكتوبر2005 ظهر تطور جديد طرأ على مستجدات القصية النووية يمس الأبعاد العسكرية للبرنامج النووي ،حيث تم كشف عديد الوثائق من طرف الوكالة الدولية تثبت اجراءات الصب لمعدن اليورانيوم المخصب إلى أشكال نصف كروية لها علاقة بتصنيع المواد النووية والانشطارية تستخدم في صنع الأسلحة.[3]

وقرر مجلس المحافظين التريث وعدم احالة القضية على مجلس الأمن الدولي بتاريخ 24 نوفمبر2005 وقدمت روسيا مقترح بتاريخ مارس 2006 مفاده تشغيل منشاة تخصيب اليورانيوم تتم على الأراضي الروسية ووافقت عليه الوكالة وحتى الدول الكبرى،غير أن الرد الإيراني رفض الخطة.[4]

[1] IAEA,Boeard of governors,**implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran**,report of director general of IAEA,Gov/2004 /23,01 June 2004,pp.8-9
[2] Resolution Gov /2005/77 adopted by the **AIEA Board of governors on the implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic republic of Iran** on 24 september 2005,p.05
[3] Update brief by the deputy director general foe safeguards,January 31,2006,site web :
Mark Heinrich and Louis Charbonneau,**Russia plan for Iran Unites IAEA**,Reuters,November 25,2005.[4]

وأبلغت طهران الوكالة قرارها باستئناف أنشطة التخصيب وإزالة أختام الوكالة التي تغطي مكونات أجهزة الطرد المركزي في ناتانز،مما أثار شكوك الوكالة أن إيران تقوم بتطوير مواد نووية تسعى من خلالها إلى صنع السلاح النووي وأنه ليس لديها نية في التعاون المبني على الثقة والشفافية.

وعليه خلال اجتماع لمجلس المحافظين بتاريخ الفترة مابين 02 إلى 04 فبراير 2006 لمتابعة مستجدات القضية ،تم التوصل الى مشروع قرار يقضي بإحالة الملف النووي الايراني إلى مجلس الأمن الدولي بأغلبية سبعة وعشرين صوتا* مقابل رفض ثلاثة اعضاء وامتناع خمسة عن التصويت،واعتبر البرادعي الحالة الايرانية على أنها "**حالة خاصة**" وأشار إلى أن الوكالة صلاحياتها محدودة وليست في وضع يسمح لها بتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالبرنامج النووي وتم تحديد موعد 06 مارس كتاريخ لبحث القضية من طرف مجلس الأمن الدولي.[1]

في حين أن الرد الإيراني جاء منددا للقرار عقد صدوره واعتبروه كتجاهل وإجحاف لحق الإيرانيين في امتلاك التكنولوجيا النووية،كما هددت بوقف جميع عمليات التفتيش المفاجئة والمعاينة لمواقعها النووية وطالبت بإنهاء تطبق البروتوكول الإضافي واستئناف تخصيب اليورانيوم،وصرح احمدي نجاد "**اصدروا ما شئتم من قرارات من هذا النوع واشعروا بالسعادة فلا يمكنكم منع تقدم الامة الايرانية ،انهم يريدون باسم الوكالة الدولية زيارة كافة المنشآت النووية وجمع معلومات عن قدراتنا النووية والدفاعية،غير أننا لن نسمح لهم بالقيام بذلك**"[2]

يقول محمد البرادعي في مؤلفه **زمن الخداع:الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر** أنه تم في مفاعل ناتانز تحليل العينات التي طلبها مفتشو الوكالة تدل على استخدام مواد نووية في اختبارات أجهزة الطرد المركزي وفي ضوء هذه العينات فإن طهران ظلت متلبسة بمخالفتها للالتزامات القانونية

[1] AIEA resolution Gov/2006/14 adopted by IAEA board of governors on the implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran on 04 february 2006,pp.01-02

* تتمثل الدول التي صوتت لصالح القرار هي :الارجنتين،استراليا،بلجيكا،البرازيل،كندا،الصين،كولومبيا،اكوادور،مصر،فرنسا،المانيا،غانا،اليونان الهند،اليابان،النرويج،ابرتغال،روسيا،سنغافورة،سلوفاكيا،سلوفينيا،كوريا الجنوبية،سريلانكا،السويد،المملكة المتحدة،الو.م.أ،اليمن.أما الدول المعارضة فتتمثل في كوبا،سوريا،فنزويلا،وتتمثل الدول الممتنعة عن التصويت:الجزائر،بيلاروسيا،اندونيسيا،ليبيا،جنوب افريقيا.أنظر قرار مجلس المحافظين متاح على الموقع:**www.IAEA.org/publcations/documents/board/2006/gov2006-pdf**

[2] وسام الدين العكلة،مرجع سابق الذكر،ص.195.

طبقا لاتفاق الضمانات مع الوكالة،وعلى الرغم من أن ايران بررت الاعتماد على القدرات الوطنية دون اللجوء إلى اية مساعدة من أي جهة خارجية غير ان نتائج التحليل أثبتت انه تم استيرادها من الخارج.

وأضاف في مؤلفه أن هذه الاختراقات تسبب في ضرر بالغ لعلاقتهم بالمجتمع الدولي ورصيدهم من الثقة بدا ينفذ بالفعل وأصبح سلبيا فهم لم يكونوا يشعرون بأي حرج ازاء مراوغتهم بل أنهم يجدون تبريرات لهذه المراوغة والتحجج بسياسة ازدواجية المعايير في التعامل مع إيران[1]

كان بإمكان ايران أن تبني ثقتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،خاصة وأن هذه الأخيرة اكتشفت بناء منشأة قم السرية سنة 2009 بدون ابلاغها،وبالتالي من حق الوكالة في ظل هذه الاخفاقات والانتهاكات إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي،خاصة وأن طهران أعطيت لها فرصة وطلب منها مجددا تغيير موقفها من خلال التوقف كلية عن التخصيب والحصول على يورانيوم مخصب لتشغيل مفاعلاتها من الخارج أو تقبل بإنتاجه في دولة تثق فيها على غرار روسيا وهو الامر الذي رفضته ولذلك ضعفت ثقة الوكالة نحو نوايا ايران النووية خصوصا وأن خامنائي صرح مجددا أن بلاده سوف تستمر في طريقها النووي.

المطلب الثاني–مجلس الأمن الدولي:

بعد إصدار قرار الإحالة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مجلس الأمن الدولي باعتبارها حالة خاصة تهدد السلم والأمن الدوليين على أساس أن إيران لم تمتثل لاتفاق الضمانات الخاص بها، مما فرض تدخل المجلس بإصدار مجموعة القرارات واللوائح تشتمل على تدابير تندرج تحت طائلة العقوبات الدولية تتضمن قيود مالية وتجارية وحتى حظر السفر على الشخصيات والكيانات المتورطة في البرامج النووية والباليستية .

الفرع الأول–أنواع العقوبات الاقتصادية الدولية:

تعد العقوبات الدولية كأداة لردع الدول وتمثل بمثابة جزاء على كل من يخالف الالتزامات القانونية او انتهاك قواعد القانون الدولي وتمس بشكل كبير القطاعات الحيوية على غرار التعاملات

[1] محمد البرادعي،**زمن الخداع:الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر**(دار النشر بيكادور،2011) ص.ص–134.130

الاقتصادية باعتبارها إحدى القطاعات المهمة التي تعول عليها الامم المتحدة كإحدى الاليات المستجدة لتخطي استخدام القوة المسلحة نظرا لما تتميز به من اثار كارثية على الشعوب والإنسانية وتنقسم العقوبات الدولية الى العقوبات المالية و ثانيها العقوبات التجارية والاستثمارية ثالثهما العقوبات الذكية.

أولا-العقوبات المالية:وهي العقوبات التي يفرضها المجتمع الدولي بهدف معاقبة الدولة بمحاولة التضييق عليها من حيث تجميد الأرصدة والودائع المصرفية التي تخص الدولة المستهدفة في البنوك الأجنبية والعالمية،كما تشمل الحرص على عدم منح الدولة المخالفة قروض بنكية ومصرفية من خلال وضع قيود على إعادة تمويل الدين أو إعادة جدولته.[1]

ثانيا-العقوبات التجارية والاستثمارية:وهي تمس كافة القطاعات والنشاطات التجارية والاستثمارية وتشتمل على تجميد وتعليق كافة العلاقات الاقتصادية التي تتمثل في اتفاقيات التعاون والمشاريع الاستثمارية،كما تشتمل أيضا على وضع الأشخاص المعنوية والاعتبارية التي تستثمر في النشاطات التجارية في القائمة السوداء.كما تشتمل على الحظر أو المقاطعة على الواردات والصادرات والمنتجات ذات الأهمية الكبرى منها البترول والمواد الغذائية.[2]

ثالثا-العقوبات الذكية:وهي العقوبات التي يتم فرضها حزمة واحدة وليست مجزئة تستهدف فئات معينة ومنها النخب المسئولة عن السياسات العدائية من خلال تقييد حركة تنقلهم وتجميد أصولهم وهي تعتبر كبديل عن الحظر الاقتصادي الشامل وذلك بهدف تجنب تداعياتها السلبية على السكان المدنيين العزل ورفع المعاناة عنهم،ويشتمل هذا النوع من العقوبات على تقييد حركة التنقل ورحلات الطيران ضد الأفراد والهيئات والمجموعات الداعمة للنظام التي تنتمي إليه الدولة المستهدفة.[3]

ومنه يمكن القول أن العقوبات الاقتصادية الدولية تعتبر كإحدى الإجراءات القسرية ضد الدول هدفها هو اكراهي والضغط عليها او التأثير عليها من أجل إرغامها على النخلي عن سلوك معين

---

[1] خولة محي الدين يوسف،**العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الامن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الانسان**،ط 01 (بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2013) ص .ص-94،95

[2] خولة محي الدين يوسف،مرجع سابق الذكر،ص.91

[3] سوزان اسماعيل عبدالله بنديان،**دور العقوبات الذكية في إدارة الأزمات الدولية** ط 01 (بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2013) ص.75

وضرورة التزامها باحترام قواعد القانون الدولي ،ونظرا للنتائج الكارثية للعقوبات الاقتصادية الشاملة ومت خلفته من مآسي انسانية في العراق والتي أدت الى مقتل 02 مليون عراقي نصفهم من الأطفال الأبرياء حسب احصائيات منظمة اليونيسيف فإن هذا النوع من العقوبات الدولية وضع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية أمام رهان المسؤولية الأخلاقية والإنسانية وانتقادات الرأي العام الدولي ومنظمات حقوق الإنسان حول تداعياتها،مما أدى إلى تفعيل واستحداث العقوبات الذكية بفرضها على فئات ونخب معينة بعيدا عن السكان المدنيين.

الفرع الثاني–سلطة مجلس الأمن الدولي في فرض العقوبات على إيران:

باعتبار مجلس الأمن الدولي يعد أحد الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة ،فهو يقع على عاتقه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان،حيث تعتبر المادة رقم 41 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة كمادة صريحة يعتمد عليها مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية وتنص على " **أنه يجوز لمجلس الامن أن يقرر التدابير التي لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة لتطبيق هذه التدابير وتشتمل على قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية**"[1]

ينظر إلى العقوبات الأممية أنها غطاء شرعي باعتبار أن تطبيقها يتم في إطار متعدد الأطراف وتستند إلى نصوص الأمم المتحدة كما أنها ملزمة للدول الأعضاء ،ويعتبر مجلس الأمن هو الهيئة المسؤولة عن فرض وإدارة الجزاءات ويعتمد في الغالب على لجنة الخبراء والجزاءات لمتابعة تنفيذها من طرف الدول الأعضاء التي تجمع المعلومات وترسلها،كما أن هذه اللجان تشرف على مراقبة النتائج الاقتصادية والسياسية وحتى الانسانية لهذه العقوبات على الدولة المستهدفة.[2]

بعد إصدار قرار الإحالة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1696 بتاريخ 31 جويلية 2006 يتم بموجبه منح مهلة لمدة شهر تنتهي بتاريخ 31 أوت

[1] أنظر المادة رقم 41 من الفصل السابق لميثاق الامم المتحدة،الموقع الرسمي للهيئة:
https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

[2] Sylvie Matelly , Carole Gomez,Samuel Carcanague,**performance des sanctions internationales**,IRIS ,Mars 2017,France p.43

2006 للاستجابة لطلبات الوكالة وضرورة التعاون الكامل معها والتخلي النهائي عن استئناف تخصيب اليورانيوم وجميع النشاطات المرتبطة بها وتنفيذ تدابير الشفافية مطالبا في نفس الوقت يوقف جميع التجارب التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية،غير أنه مع انتهاء المدة المحددة قانونا أصدرت الوكالة تقرير أكد على أن إيران لا تزال تواصل عمليات التخصيب،خاصة وأن الحكومة الإيرانية أعلنت انها ستواصل امتلاك التكنولوجيا النووية وستوقف تنفيذ البروتوكول الإضافي.[1]

وعليه بموجب قرار الوكالة تبنى مجلس الأمن بعد ذلك بعض القرارات الدولية تضمن إجراءات تقييد ية وفرض عقوبات اقتصادية على البرنامج النووي الايراني تتمثل فيما يلي:

أولا-القرار1737 (ديسمبر2006):ينص على حظر تصدير كافة الاصناف والمعدات إلى إيران السلع والتكنولوجيا المتعلقة بالأنشطة النووية أو تطوير وإيصال الاسلحة النووية،كما ينص على حظر تزويد إيران بالمساعدات الفنية أو المالية المتعلقة بالأنشطة النووية وحظر التصدير الايراني للمعدات النووية،وأيضا تجميد اصول الافراد والشركات المتورطة في برامج الصواريخ النووية والباليستية.

تنص المادة رقم 02 من القرار على أن تقوم إيران دون تأخير بتعليق الانشطة النووية الحساسة من حيث الانتشار وهي جميع الانشطة المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة بما في ذلك البحث والتطوير على أن يخضع للتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقرر جميع الدول التدابير الضرورية للحيلولة دون توريد جميع الاصناف والمعدات والسلع والتكنولوجيات التي من شأنها أن تسهم في أنشطة إيران المتصلة بالتخصيب او اعادة المعالجة او المتعلقة بالماء الثقيل او تطوير منظومات ايصال الأسلحة النووية.[2]

ثانيا-القرار 1747 (مارس 2007):نص هذا القرار على حظر إيران من تصدير أية اسلحة أو مود ذات صلة حيث تضمن قائمة موسعة للأفراد والشركات الخاضعة للعقوبات.

تنص المادة رقم 05 على منع إيران بتوريد أو نقل أو بيع أي أسلحة أو عتاد ذي صلة بشكل مباشر أو غير مباشر من أراضيها أي على يد رعاياها او باستخدام السفن التي ترفع علمها أو

[1] بن صقر عبد العزيز،**إيران ومجلس الامن الدولي**،مجلة أراء حول الخليج،العدد 24،2006،ص.ص,58-60

[2] القرار رقم 1737 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر2006 خلال جلسة مجلس الامن رقم 5612 ،ص.03

طائراتها ،وان تحظر جميع الدول شراء هذه الاصناف من ايران من قبل رعاياها او باستخدام السفن التي ترفع أعلامها أو طائراتها سواء كان منشأ هذه الأصناف أراضي إيران أو لم يكن.[1]

ثالثا-القرار 1803 (03 مارس 2008):ويشمل على توسيع الحظر التجاري في المواد النووية الحساسة وجميع المعدات والمواد ذات العلاقة، كما نص على حظر السفر على قائمة للأفراد والشركات الخاضعين للعقوبات.

حيث أبدى المجلس على قلقه الشديد من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران لم توقف بشكل تام ودائم لجميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة ومشاريع الماء الثقيل،ولم تستأنف تعاونها الكامل مع الوكالة بموجب البروتوكول الاضافي علاوة على منع حقها في التحقق من معلومات التصاميم وبناء المنشآت.

كما تضمن القرار مرفقات تشتمل على قائمة الأفراد والشركات الخاضعة للعقوبات منها تتمثل قائمة الافراد في كبار المسئولين ورؤساء مجلس الادارة وعسكريين ضالعين في انتاج مواد التخصيب وإعادة المعالجة وعمليات تعدين اليورانيوم،أما عن الشركات المتورطة تم إدراجها هي الأخرى في هذا القرار منها مختبر جابر بن حيان،شركة سنام لالكترونيات،شركة تاماس، صناعات بشغم حيث تم فرض عقوبات دولية عليها بسبب تورطها في عمليات منها انتاج دورة الوقود النووي،وبرامج انتاج القذائف التسيارية ومكونات اجهزة الطرد المركزي وتحويل اليورانيوم.مع العلم أن القرار شدد أن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا على استعداد لاتخاذ جميع التدابير للبحث عن حلول استراتيجية وتسوية المسالة النووية عن طريق التفاوض حالما تتم استعادة ثقة المجتمع الدولي في سلمية البرنامج النووي.[2]

رابعا-القرار رقم **1929 (جوان 2010)**:نص على حظر الاستثمار الأجنبي في الأنشطة النووية الإيرانية وحظر تصدير الأسلحة الرئيسية لها،إضافة إلى حظر تزويدها بالدعم الفني والمالي أو المساعدة في المتعلقة بالحصول على هذه الأنظمة ،حيث دعا القرار جميع الدول بتفتيش جميع

[1] القرار رقم 1747 الصادر بتاريخ 24 مارس 2007،خلال جلسة مجلس الامن رقم 5647 ،ص.03

[2] القرار 1803 الصادر بتاريخ 03 مارس 2008 خلال الجلسة رقم 5848 ،ص.ص-11.02

البضائع من وإلى إيران التي يشتبه فيها بنقل المواد غير المشروعة.كما طالب بمنع تقديم الأموال والخدمات التي من شأنها تسهيل التهرب من العقوبات الدولية.

تنص المادة رقم 07 على منع إيران من المشاركة في أي نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على استخراج اليورانيوم أو انتاج او استخدام المواد والتكنولوجيا النووية وجميع انشطة الماء الثقيل وإعادة المعالجة والقذائف التسيارية القادرة على ايصال الأسلحة النووية،كما تنص المادة رقم 08 على منع الدول من توريد أي دبابات قتالية،أو مركبات قتال مدرعة أو منظومات مدفعية من العيار الثقيل أو طائرات مقاتلة أو طائرات عمودية هجومية او سفن حربية او قذائف او منظومات قذائف.

كما تقرر ألا تضطلع إيران بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية القادرة على ايصال الأسلحة النووية بما في ذلك عمليات الاطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وأن تتخذ الدول جميع التدابير للحيلولة دون نقل التكنولوجيا أو توفير المساعدة التقنية إلى ايران فيما يتصل بهذه الأسلحة.[1]

يمكن القول أن قرار مجلس الأمن 1929 تميز عن القرارات الأخرى في أنه وضع قيودا على استيراد الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية التي تحمل الرؤوس النووية،وبالتالي فهي دولة مخالفة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولذلك فإن مجلس الأمن فضل المرور بأسلوب العقوبات الدولية

بناءا على قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد إيران ،يمكن القول أن العقوبات الدولية في اطار الأمم المتحدة ارتكزت معظمها على معاقبة إيران والضغط عليها بوقف برامجها الصاروخية والنووية وكذا الضغط على الدول بوقف تمويلها وفرض قيود مالية وتقنية عليها،مع العلم أن هذا المسعى دعمته الو.م.أ التي أكدت مرارا وتكرارا على ضرورة حظر الأسلحة على إيران وذلك للاشتباه بها بزعزعة الاستقرار وتأجيج الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ودعم الميليشيات المتحالفة والموالية لها بأحدث الاسلحة وأيضا الضغط عليها بالتراجع عن مواقفها الاستفزازية والتهديد بغلق وتضييق حركة التجارة والملاحة الدولية في مضيق هرمز.

فبالإضافة إلى العقوبات الانفرادية التي تبنتها الو.م.أ والإتحاد الأوروبي التي سارعت إلى تشديد العقوبات خارج مجلس الأمن ،فإن هذه الدول تتفق على نقطة مشتركة وهو ضرب الاقتصاد الإيراني

[1] القرار رقم 1929 الصادر بتاريخ 09 جوان 2010 خلال الجلسة رقم 6335،ص.06

والتأثير على عوائده المالية التي تأتي معظمها من الصادرات النفطية وحظر نشاطاتها البحرية والمصرفية والبنكية ،ولذلك حاولت مرة أخرى استخدام مجلس الأمن الدولي لتشديد هذه العقوبات .

كما يمكن الاستنتاج أن العقوبات الاقتصادية أصبحت كوسيلة سياسية لتصفية الحسابات ضد الدول وهو ما يسمى بالعقوبات المسيسة مثل ما حصل في العراق،حيث يعتبر كنموذج لتطبيق العقوبات لأغراض واعتبارات سياسية حيث تم دعم مصالح الدول تحت غطاء حماية السلم والأمن الدوليين،فحسب عديد الدارسين فإن نظام العقوبات الدولية يشهد انتقاد الكثير يتم اتخاذه باسم الشرعية الدولية لتحقيق الاغراض الضيقة واستغلال دعوى حماية السلم والأمن الدوليين.

كما ينتقد أيضا نظام العقوبات بغياب المعايير الموضوعية والحيادية في تطبيقها حيث تتبنى الدول سياسة الكيل بمكيالين واستغلال حق الفيتو كامتياز يطبق فقط على الضعفاء وليس الأقوياء وعليه فإن مجلس الأمن الدولي يعتبر كجهاز يخدم مصالح القوى الكبرى لدعم سياساتها وغطاء لتمرير مصالحها.فشرعية العقوبات الدولية ينبغي ان تعبر عن الارادة الجماعية للمجتمع الدولي بعيدا عن الاهواء السياسية وتصفية الحسابات،كما ينبغي تطبيق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي نصت عليه ديباجة الأمم المتحدة.

أما عن الموقف الإيراني من هذه العقوبات فقد اعتبرها أكثر تعقيدا للأمور ولن يتوقفوا عن مشروع تخصيب اليورانيوم ،فقد صرح احمدي نجاد أن فرض هذه العقوبات سيؤدي إلى تعليق جميع المحادثات الدبلوماسية وان الحكومة الأمريكية هي مخطئة بالتلويح بسياسة العصا التي لن تجدي نفعا بل ستمنعنا من الجلوس على طاولة الحوار مرة أخرى.وهو ما تبين في التكتيكات والمناورات الإيرانية الاستفزازية باستعراض تجاربها الصاروخية واستخدام رؤوسها النووية لتجسيد طموحاتها الاقليمية.

المطلب الثالث–الخيارات الإيرانية للخروج من مأزق العقوبات الدولية:

يعد فرض العقوبات الدولية الاقتصادية على إيران كهدف لدفعها نحو تغيير طابع برنامجها النووي نحو الجانب السلمي خصوصا وأن برنامجها يعد كآلية استراتيجية لوضع أجنداتها السياسية والعسكرية ضمن جوارها الإقليمي وحتى الدولي ،وعليه فإن العقوبات تعتبر كوسيلة ضغط عليها للعودة مجددا إلى طاولة التفاوض والحوار مما أجبرها على اتباع بعض الحيل والالتفاف على هذه العقوبات

بتبني مجموعة من الخيارات المطروحة أمام العزلة والمأزق الاقتصادي خاصة في ظل ضغوطات الرأي العام الداخلي الذي أضحى ينادي بضرورة الخروج منها.

حيث أصبحت الاختناقات الاقتصادية تتزايد بشكل مستمر وانخفاض قيمة العملة أمام الدولار الأمريكي،حيث فقد قيمته بحوالي 60 % امام الدولار الامريكي فانخفاض قيمة العملة أدى إلى زيادة السيولة في الأسواق وارتفاع التضخم الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى ارتفاع أسعار السلع،فحسب بيانات للبنك الإيراني فإن المعروض النقدي في الأسواق يزيد بنسبة 20 إلى 30 % سنويا حيث بلغ سنة 2018 المعروض النقدي مايقارب 17 كوادريليون ريال ،وذلك لجأت الحكومة إلى مقترح البنك المركزي المتعلق بتغيير العملة من الريال الى التومان على شرط ابقاء التعامل بالريال يكون فقط بين البنوك الإيرانية،حيث تهدف الحكومة وراء هذه الخطوة الى تسهيل عملة المدفوعات وتخفيض تكلفة الطباعة والسيطرة على ارتفاع معدل التضخم.[1]

الفرع الأول-رفع نسبة التبادلات الاقتصادية والتجارية مع الدول الشرقية:

على إثر القرارات الأمريكية والأوروبية القائمة على تشديد العقوبات الاقتصادية وحظر التعاملات النفطية على إيران فإن هذه الأخيرة وجدت ضالتها نحو الدول الشرقية وعلى رأسها الصين والهند وحتى كوريا الشمالية.

أولا-الصين:

وهي تعد أكبر مشتر للنفط الإيراني والشريك التجاري الأول حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام 2017 حوالي 37 مليار دولار،وقد رفضت الرضوخ للضغوطات الأمريكية المتمثلة في حظر شراء النفط الإيراني.فبراغماتية بكين ترتكز على الاستفادة من انخفاض أسعار النفط المقدمة لها ويرى الخبير الأمريكي في هذا الصدد دانييل جلاسر أن الصين لن تغير استراتيجيتها طويلة المدى

[1] عمرو خليل ،**بعد خطوة تغيير العملة... هل يتعافى الاقتصاد الإيراني** ؟ المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 أوت 2019

في المجال الطاقوي بل تستخدم هذه الورقة للضغط على الو.م.أ وتستغل التقارب الإيراني إليها في الدفع الأجل بدلا من النقدي أو مقايضة سلعها مقابل شراء عقود النفط (النفط مقابل البضائع).[1]

أما عن حجم التبادل التجاري فقد وصل إلى 48 مليار دولار في عام 2018 ،فبعد انسحاب شركة توتال الفرنسية من صفقة استغلال غاز بارس الجنوبي البجري بسبب العقوبات الأمريكية،فقد أبدت بكين رغبتها في شراء هذا المشروع بنسبة 50.1%.[2]

ثانيا-الهند:

تمثل إيران للهند شريك مهم في توريدها بالنفط فهي تعد ثالث أكبر مورد لها بعد العراق والسعودية وقدمت لها فرصا مغرية منها فرصة شراء النفط بخدمات شحن وتأمين مجانا وذلك لتأمين احتياجاتها النفطية التي تمثل 10 %.[3]

فبالإضافة إلى أهمية متغير الطاقة بين الطرفين،فإن للهند مصلحة نحو إيران في مجال البنى التحتية حيث يمثل ميناء تشاباهار الواقع جنوب إيران كممر استراتيجي مهم ومركز لوجيستي في ترويج سلعها وبضائعها نحو دول الجوار ومنها افغانستان ودول اسيا الوسطى .أما إيران فإن هذا الميناء يعود عليها فوائد منها ربط شبكة السكك الحديدية للوصول إلى مشروع الحزام و يطل على المحيط الهندي الذي يشكل ضمن المياه الدولية.

تأسيس هذا الميناء جاء بعد توقيع اتفاقية تشاباهار بين افغانستان وإيران والهند حيث يمثل هذا الميناء عمق استراتيجي لتعزيز التبادل التجاري وشحن البضائع الى الشرق الأوسط وأوروبا،وفي تاريخ 06 ماي 2015 وقعت نيودلهي وطهران صفقة بقيمة 195 مليون دولار لتطوير الميناء والوصول إلى

---

[1] أحمد شمس الدين ليلة، **ردود فعل ايران تجاه العقوبات الأمريكية**،دراسات اقتصادية ،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ص.ص-09.07

[2] المعهد الدولي للدراسات الايرانية،إيران والصين في ظلّ العقوبات الأمريكيّة،سلسلة تقارير،انظر الموقع:
https://rasanah-iiis.org//الرصد-والترجمة/التقارير-الإخبارية/إيران-والصين-في-ظلّ-العقوبات-الأمريكي

[3] ليلة احمد شمس الدين ،مرجع سابق الذكر،ص.12

احتياطات النفط الخام الإيراني بأكثر من 150 مليار برميل و 1187 تريليون قدم مكعب من الغاز كما يسمح لها بالوصول الى موارد الطاقة المضافة في اسيا الوسطى.[1]

ثالثا-كوريا الشمالية:على الرغم من الحظر المفروض على الأسلحة الإيرانية،غير أن بعض التقارير الغربية أكدت وجود تطوير في التعاون الصاروخي بينهما فقد شهدت سنة 2017 اختبار طهران لصاروخ كروز من غواصة ميدجيت midget submarine) في مضيق هرمز وهي تصاميم منقولة عن الخبراء الكوريون،كما دعمتها بتقنيات لصنع الرؤوس النووية وتكنولوجيا ICBM لتطوير الصواريخ الباليستية.[2]

الفرع الثاني-تضليل الصادرات النفطية نحو وجهات مجهولة:

تستخدم إيران طريقة اخرى للالتفاف على العقوبات الدولية فانخفاض حجم المشتريات النفطية وهو تضليل الصادرات والحمولات النفطية نحو وجهات أخرى مجهولة.وحسب تقرير صادر عن **Tanker Trackers** مختص في تتبع حركة ناقلات النفط عبر أجهزة الاقمار الصناعية فإن إيران تصدر بالفعل كميات كبيرة من النفط نحو وجهات مجهولة كثر بكثير مما كنا نتصور.حيث تخفي تجارتها السرية النفطية التي لا تزال سارية في الأسواق العالمية وأن شحنات النفط لا تزال قوية.[3]وعليه فإنها تتبع بعض الطرق المضللة لتصدير هذه الحمولات والناقلات النفطية تتمثل فيما يلي:

أولا-وقف أجهزة التعريف الآلي بالموقع (AIS satellite tracking):وذلك لغرض إخفاء تحركاتها ومساراتها بعد أن واجهت ضغطا للعثور على المشترين للبترول حيث تغلق بشكل روتيني هذه الأنظمة على ناقلات النفط المتجهة إلى البحر لمدة شهر وتستخدم في إخفاء الناقلات التي يبلغ

---

[1] فاطمة الصمادي، ميناء تشابهار؛ **أهمية متعاظمة لعلاقات أفغانستان- إيران- الهند**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 2019/03/28،ص.05

[2] صالح حميد،**تحذير أممي من تعاون صاروخي بين إيران وكوريا الشمالية**،العربية.نت،الموقع الالكتروني: https://www.alarabiya.net/ar/iran/2018/08/05/تحذير-أممي-من-تعاون-صاروخي-بين-إيران-وكوريا-الشمالية/،تاريخ الاطلاع:01-07-2020

[3] Wald, Ellen R , **Here's How Iran Hides Its Secret Oil Trade**, Oct 11, 2018, the site web : **https://www.forbes.com/sites/ellenrwald/2018/10/11/heres-how-iran-hides-its-secret-oil-trade/#70a98a71363f**,date of review :**01-07-2020**

طولها 1000 قدم لأنها تجوب المحيطات بحثا عن موانئ مفتوحة وهو ما يعتبر انتهاك لقانون البحار.[1]

كشف خبير الطاقة أليكس لورل **Alex Lawler** أنه من الصعب تتبع واكتشاف وجهات التصدير،فعلى الرغم من الاجهزة المبتكرة والمتطورة مثل الاقمار الصناعية،غير أن ذلك يحتاج إلى علم وفن،وكان يقصد بذلك خبرة المراقبين وتوفر المصادر الخاصة غير الرسمية سواء في الموانئ الايرانية أو الأماكن التي تسعى الشحنات والناقلات النفطية بلوغها.[2]فعلى الرغم من محاولة العزل الدبلوماسي والمالي والاقتصادي ومنع وصول شركات الشحن إلى التأمين البحري غير أن إيران اعتمدت بشكل كبير على أسطولها الخاص كأسلوب للتهرب من العقوبات.

ثانيا-إخفاء الحمولات النفطية وسط حمولات دول أخرى:أي تهريب النفط من موانئ دول أخرى من خلال الاستعانة بوثائق مزورة ،حيث كشف موقع **Lloyd's List Intelligence** المعني بالتعاملات البحرية أن طهران استعانت بوثائق مزورة باستخدام ميناء خير الزوبير في محافظة البصرة تمكنت من تحميل 2.1 مليون طن من النفط بتاريخ جانفي 2020،على أن الحمولات التي تم شحنها من الميناء هي أكبر بكثير من البيانات الرسمية في المبادرة المشتركة بين المنظمات لجمع البيانات،حيث أن عديد الناقلات التي تقترب من الميناء تعطل نظام تحديد الهوية التلقائي لإخفاء هوية السفينة ومصدرها بعد أن تبحر من مضيق هرمز أو عند القيام بعمليات نقل شحناتها إلى سفن أخرى.[3]

ثالثا-تخزين النفط ثم إعادة بيعه:وذلك من خلال تخزين النفط في ناقلات قبالة السواحل الإيرانية أو في دول أخرى ومن ثم يعاد نقله لاحقا،فتبني هذه الطريقة يهدف إلى الحفاظ على عمل حقولها وتخفيف الخسائر التي انعكست عليها بسبب العقوبات حيث تنشر العديد من السفن للمساعدة في

[1] Warrick Joby and Steven Mufson, Iran, unable to sell oil, stores it on tankers, the washington post , May 13, 2012,site web : https://www.washingtonpost.com/world/national-security/iran-unable-to-sell-oil-stores-it-on-tankers/2012/05/13/gIQAp0eUNU_story.html, date of review **: 01-07-2020 .**

[2] احمد شمس الدين ليلة،مرجع سابق الذكر،ص.ص-16-17

[3] موقع قناة الحرة الاخباري،**الكشف عن حيلة إيرانية لتهريب النفط من موانئ العراق**،انظر الموقع الالكتروني: https://www.alhurra.com/iran/ /2020/02/28/: الكشف-حيلة-إيرانية-لتهريب-النفط-موانئ-العراق13=page ?

تخزين النفط في البحر وتمكينها من اتمام المبيعات بسرية عن طريق نقل البضائع إلى سفن العملاء في وسط المحيط دون الحاجة للوصول إلى الميناء.[1]

اقترحت الو.م.أ بعض الاجراءات التي اعتبرتها فعالة للتغلب على الحيل الإيرانية في تعاملها مع العقوبات خاصة وأن أنظمة التجسس والأقمار الصناعية غير كافية لمراقبة الناقلات النفطية،علاوة على عدم فعالية الوسائل والآليات التي تراقب مدى استجابة الدول المستوردة للنفط الإيراني للحوافز الأمريكية واثبات مخالفتها للعقوبات.

ولذلك قدم بيتر هارير **Harrell Peter** المختص السابق في مكافحة التهديدات المالية بوزارة الخارجية الأمريكية فكرة مفادها تحويل العقوبات على سعر شراء النفط بدلا من كميات وحجم استيراده،إذ يجب على الدول التي ترغب في الحصول على استثناء تخفيض كبير أن تقلل من كميات الخام الايراني الذي تستورده ،كما اقترح وضع المستحقات المالية الإيرانية في حسابات خاصة تسمح الإدارة الأمريكية مراقبتها،وقدم هارير هذا المقترح بعد أعلن المسؤولون الأوروبيون عن خطط لإنشاء لتمكين المعاملات المالية مع إيران من الاستمرار حيث ردت الو.م.أ بالتهديد من خلال إدراج الشركات والمؤسسات الأوروبية في القائمة السوداء كما أن هذه الخطوات معقدة خاصة وأن النظام المصرفي العالمي تسيطر عليه الو.م.أ وعليه يتعين على الاتحاد الأوروبي الاعتراف بالعقوبات الأمريكية.[2]

ولذلك تعمل الحكومة الإيرانية من جهة أخرى على تفعيل استراتيجية الاقتصاد المقاوم القائمة على تشجيع الاقتصاد المحلي وتقديم نموذج اسلامي اقتصادي قادر على مواجهة الذين يشنون حربا ومقاطعة اقتصادية على إيران حيث صرح المرشد الأعلى اية الله خامنائي أن حكومته تستطيع في ظل النظام الإسلامي أن تقدم نموذجا اقتصادي اسلامي يحتذى به للتعامل مع ضغوطاتها من خلال خلق بنية اقتصادية تقلص الاعتماد على الاقتصاد الاحفوري وتشجع الانتاج الزراعي والصناعي.

[1] Jonathan Saul, **Iran taps tanker shipping network to tackle unsold oil glut**,Reuters, NOVEMBER 25, 2013:site web : **https://www.reuters.com/article/iran-oil-shipping/iran-taps-tanker-shipping-network-to-tackle-unsold-oil-glut-idUSL5N0J54BM20131125**

[2] Harrell Peter, **Trump Should Calm Tensions With Europe Over Iran Sanctions**, foreign policy magazine, October 17, 2018, site web : https://foreignpolicy.com/2018/10/17/trump-should-calm-tensions-with-europe-over-iran-sanctions/, date of review : 02-07-2020

الفصل الثالث–مسار

المفاوضات بين إيران ودول

5 + 1 من الاتفاق المرحلي

إلى الاتفاق النهائي

الفصل الثالث–مسار المفاوضات بين إيران ودول 5 + 1 من الاتفاق المرحلي إلى الاتفاق النهائي

تعد المفاوضات الدولية إحدى الآليات التي راهنت عليها إيران ودول 5 + 1 والتي تهدف إلى الوصول لحل يرضي جميع الأطراف يتمثل في الحد من الانتشار النووي والاستعمال السلمي للطاقة النووية.فسير العملية التفاوضية كان محل تأثير مجموعة العوامل أبرزها سلوكيات وثقافات الشخصيات المتفاوضة ومدى براعتهم ومهارتهم في عملية الاتصال ،علاوة على أهمية عامل الوقت وأهمية المصالح والأهداف المتفاوض حولها ،الأمر الذي عقد نوعا ما هذه الجولات الماراتونية التي تعثرت بسبب وجود نوعا من التشدد والصلابة في تكتيكات الموقف الإيراني من جهة ورفضه تقديم تنازلات ومن جهة أخرى شروط المجموعة السداسية التي تؤكد على أهمية تعليق تخصيب اليورانيوم ووقف انتاج الوقود النووي كبادرة لبناء الثقة المتبادلة وحسن النية لمنع تحول إيران إلى قوة نووية.

في حين أن وصول التيار الاصلاحي برئاسة حسن روحاني الذي وضع النهج الحواري ضمن أجندات سياسته الخارجية وإبداء نيته في ابداء الشفافية في التعامل وتفعيل المحادثات الإيرانية–الغربية بتغليب منطق المصلحة المشتركة بين الأطراف المتفاوضة ،أدى في الأخير إلى توقيع اتفاق جنيف كاتفاق مبدئي سنة 2013 ثم تلاه الاتفاق التكميلي في حنيف سنة 2015 الذي ينص على تقليص النشاطات النووية الإيرانية مقابل رفع العقوبات الدولية الاقتصادية عليها.

المبحث الأول–خصائص العملية التفاوضية بين إيران ودول 5 + 1:

وصفت عديد الدراسات والتقارير أن عملية التفاوض بين إيران والمجموعة السداسية صعبة ومعقدة من حيث الأطراف المتفاوضة والأهداف والمصالح،فإستراتيجية السلوك الإيراني في التفاوض تولي أهمية كبيرة للبعد الديني واعتماد أسلوب التأخير والتعتيم والمراوغة في كسب الأهداف علاوة على أهمية السياسة الداخلية الإيرانية ومنها عملية صنع القرار النووي التي تعتبر كجزء من هذه السياسة .ومن جهة أخرى فإن مرتكزات العملية التفاوضية عرفت مشاركة النساء كممثلات عن الوفد الأوروبي

والوفد الأمريكي اللواتي حاولن اقناع الأطراف الدولية بضرورة الجلوس على طاولة الحوار والتأكيد على أهمية التفاوض الدولي لما له دور في ترجيح كفة السلام بعيدا عن أسلوب الحرب.

المطلب الأول- مميزات استراتيجية التفاوض الإيراني:

ترتكز استراتيجية المفاوض الإيراني على مجموعة من القيم والبدائل والمصالح التي يتمسك بها للجلوس على طاولة الحوار باعتباره اللاعب الرئيسي في المفاوضات بمعية دول 5 + 1 حيث تدخل سير العملية ضمن تشكيلة اللعبة التي تنتهي بالمنطق الصفري أو غير الصفري.

الفرع الأول-الاطار النظري لإستراتيجية التفاوض:

يتبنى المفاوض الدولي في عملية التفاوض خطة مدروسة ومحكمة وليست عبثية يقتضي منه العمل على استخدام استراتيجيات وتكتيكات احترافية تزيد من الأرباح وتقلل الخسائر.

أولا-استراتيجيات المصلحة المشتركة-وينصب اهتمام هذه الإستراتيجية على النهج التعاوني والتنسيق بين الأطراف من خلال محاولة التوفيق والاندماج بين مصالحها وهي تنقسم إلى:[1]

1-إستراتيجية التكامل:أي أن التعاون يصل إلى درجة الاندماج بين مختلف المصالح والفرص.

2-إستراتيجية تطوير التعاون الحالي:وتتمثل في استكمال وتطوير مختلف المصالح المشتركة بين الأطراف المتفاوضة وتوثيق جسور التعاون بينها.

3-استراتيجية تعميق العلاقة القائمة:وهي تتجاوز درجة التعاون لمجال أوسع لتحقيق مصلحة معينة.

[1] غيث الربيعي،إستراتيجيات التفاوض، **مجلة العلوم السياسية**،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،العددان(38،39) ص.413

4-إستراتيجية توسيع نطاق التعاون:وتستند على أهمية العامل التاريخي الذي يربط طرفي التفاوض ويكون توسيع نطاق التعاون في الإطار الزماني أي تكثيف التعاون خلال فترة زمنية محدودة وحتى الإطار المكاني وذلك من خلال إيجاد مكان جغرافي معين.

ثانيا-إستراتيجيات منهج الصراع:وهو أسلوب ظاهره يعلن عن تعميق المصالح المشتركة غير أن باطنه يحتوي على الكثير من التمويه والخداع والابتزاز وحتى استنزاف الطرف الأخر في الوقت وقدراته.

1-إستراتيجية الانهاك أو الاستنزاف:وتقوم على استنزاف جهود المفاوض في الوقت واستحداث الكثير من الجولات والأماكن للتفاوض ،كما يكون أيضا من خلال إثارة وخلق الكثير من العراقيل والإشكاليات القانونية والفنية والتحجج بالاختلافات في تفسير الجمل والألفاظ في موضوعات التفاوض ،كما أن هذه الاستراتيجية تنهك أموال الطرف الأخر عن طريق رفع معدلات الانفاق وتكاليف العملية التفاوضية.[1]

2-إستراتيجية التفكيك أو التشتيت:وتكون من خلال تشخيص ومعرفة نقاط الضعف الطرف الأخر لاستهدافه بسهولة ،كما تتسم هذه الاستراتيجية بإتباع سياسة المكر والخداع للقضاء على وحدة وتماسك الفريق المفاوض وتفكيكه.[2]

3-إستراتيجية الإخضاع أو السيطرة:وتعتمد على حشد وتجنيد كافة الإمكانيات المادية والبشرية التي تضمن السيطرة واحتكار جلسات التفاوض،حيث تسمح له هذه السيطرة على تنويع وتذليل وتعديل ورسم جميع المبادرات المطروحة على طاولة التفاوض وإجبار الطرف على اتباعها وتفويت جميع الفرص.

---

[1] غيث الربيعي،مرجع سابق الذكر ،ص.414

[2] محمد العامري،**مناهج واستراتيجيات التفاوض**،قسم مهارات التفاوض،الموقع الالكتروني: https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1017&SecID=26،تاريخ الاطلاع:16 -07- 2020

4-إستراتيجية الدحر أو الغزو المنظم:وتقوم على استخدام التفاوض التدريجي خطوة بخطوة من اجل غزو الطرف المفاوض بطريقة منظمة والسيطرة عليه بتجميع كامل المعلومات والبيانات عليه.[1]

وعليه يمكن القول أن رسم استراتيجية التفاوض لدى الوحدات السياسية ترتكز على منهج المصالح المشتركة والتعاون وعلى منهج الصراع وهي التي تندرج ضمن الميكانيزمات الدبلوماسية في إدارة وتسوية الأزمات والمنازعات الدولية،كما أنه هذه الاستراتيجيات تؤثر على ما يسمى بالأداء التفاوضي ومدى نجاح العملية في التوصل إلى تحقيق مكاسب للفريق المفاوض.

الفرع الثاني-مميزات الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية مع دول 5 + 1:

شكلت الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية إحدى أهم محددات سياستها الخارجية لإدارة الأزمة وذلك انطلاقا من منظورها البراغماتي الواقعي الذي يدعم تطوير برنامجها النووي ،كما أن قوتها التفاوضية ركزت على تقوية جبهتها الداخلية والاحترافية في اختيار الفريق التفاوضي من أجل كسب جميع الجولات.

أولا-دور الدين والثقافة الإيرانية في رسم معالم المفاوضات:

تعتبر الثقافة والدين إحدى السمات الثابتة في تحديد استراتيجية السياسة الخارجية للنظام السياسي الإيراني،فالقرارات التي تتعلق بالجانب النووي تعتبر ضمن الخطوط الحمراء تحددها الهوية الوطنية الإيرانية التي تجمع بين المقومات الدينية وعمق الحضارة الفارسية التي تتفاعل ضمن المتغيرات الداخلية والإقليمية وحتى العالمية وذلك حفاظا على مبادئ الثورة الاسلامية سنة 1979 .

[1] حسين خلف موسى،**إستراتيجيات التفاوض مع التطبيق العملي من الخبرة المصرية**،المركز الديمقراطي العربي،برلين ألمانيا 1 مايو 2014،الموقع الالكتروني:https://democraticac.de/?p=734 ،تاريخ الاطلاع:16-07-2020

وعليه يعتبر رجال الدين في ايران أن الأسلحة النووية ضد الدين وبالتالي فهم مع أطروحة خامنائي في مايخص تحريم استعمال الاسلحة النووية والتي تم الترويج لها في الكثير من المناسبات وفي مختلف المحافل الدولية.فقد لعب الدين دور كبير في المفاوضات،فللدبلوماسية الايرانية دور في الاعتماد على اسس دينية واحترام ثقافة شعبه .

1-تأثير الثقافة على أسلوب التفاوض:تؤثر الثقافة بعمق على تواصل الناس وتصرفاتهم حيث يقول **Jeswald Salcuse** أن عادات التفاوض تختلف في الثقافات المختلفة وأن الثقافة هي سلوك و مجموعة القيم المشتركة والعادات التي تميز الجماعة لتفسير محيطهم وتوجيه تفاعلاتهم مع الآخرين وهي تؤثر على أسلوب التفاوض.[1]

فالمفاوضات حول خطة العمل المشتركة بين إيران والقوى الكبرى تميزت بمشاركة أفراد من ست دول والعديد من الثقافات تتراوح من الو.م.أ إلى إوروبا إلى الشرق الأوسط إلى أسيا مما عقد المفاوضات كما أثرت على عملية الاتصال والتواصل بين الفريق المفاوض،فكلا للو.م.أ وإيران تصورات ثقافية متباينة ومتعارضة إلى حد ما تخلق عقبات كبيرة أمام اتصالاتهما ومفاوضاتهما الثنائية وهي ثقافات ليست متجانسة خاصة وأن الثقافة متباينة وغير قابلة للتغيير.[2]

كما يركز النهج الإيراني في التفاوض على أهمية الدين لما له دور في تشكيل الحياة السياسية ،فبعد نجاح الثورة الإسلامية أصبحت الدبلوماسية الإيرانية تؤكد على أهمية البعد الديني خاصة وأن حكومتها تيوقراطية،في حين أن الو.م.أ تتعامل مع منطق تغيير النظام مسبقا في التعامل مع القضية النووية.وعليه فالدين هو عنصر أساسي ومهم في المجتمع.[3]فهي تحت حكم ولاية الفقيه مما يجعل استراتيجيتها التفاوضية دينية أكثر وتميزها عن المفاوضين الآخرين .

2-تأثير العامل الهوياتي في المفاوضات :تحمل الهوية الإيرانية سمات فارسية دينية وقومية التي تعبر ضمن مخرجات الثورة الإسلامية سنة 1979 وهي تعتبر ضمن القيم والتوجهات لتفسير سلوك

[1] Salacuse Jeswald,**ten ways that culture affects negociating style :some survey results**,negociation journal ,July 1998,p.222
[2] Joint Action Plan :**negociations on the Iran deal**,teaching note,E-PARCC, a collaborative Governance initiative,Maxwell School,p.07
[3] Carel M.Lansberg and Hussein Solonon,**how do Iranian Diplomats negociate ? American foreign policy interests**,Routledge « Taylor and Francis group »,28 Juin 2010,p.13

إيران الخارجي ،حيث وضع الخميني نظام ولاية الفقيه كإطار لقيادة الجمهورية الإسلامية والحفاظ على ثوابتها،كما أنها تعتبر أن تطوير قوتها النووية جزء لا يتجزأ من هويتها وأهمية البرنامج النووي في تكريس الاستقلالية والاكتفاء الذاتي وإبراز مكانتها الاقليمية والدولية.

يرى رواد النظرية البنائية ومنهم المنظر ألكسندر وندت **Alexander Wendt** أن السياسة الخارجية تتشكل اجتماعيا وأن العلاقة بين هوية الدولة والمصلحة هي زاوية مهمة لفهم السلوك الخارجي للدولة،حيث أن القيم والمبادئ والبنى المادية والهويات هي مهمة لفهم القرارات السياسية.[1]

ففي دراسة للأستاذ عادل التورافي بعنوان **Understanding the Role of State Identity in Foreign Policy Decision-Making**،بحث في الدور المحوري للهوية الوطنية في عملية صنع القرار الخارجي بتطبيقه دراسة الحالة على العداء والتقارب السعودي الإيراني (1997 –2009) حيث توصل إلى أهمية المتغير الهوياتي الطائفي والخطاب السياسي والقيم الداخلية في توظيفها تجاه دول الخليج ومنها السعودية.[2]

فالهدف من توظيف هذه القيم والهوية الوطنية هو من أجل تكريس صورتها الذاتية أمام العالم وتمكين نفسها نوويا وإبراز مدى قوتها في الجلوس على طاولة المفاوضات مع القوى الغربية دون تقديم أية تنازلات بخصوص حقها في استعمال التكنولوجيا النووية والتباهي ببرنامجها النووي الذي يعكس كجزء من الفخر والشرف القومي والاستقلالية،كما أن اللغة والخطاب السياسي تباينت بين التشدد والتصعيد خلال عهد احمدي نجاد إلى اتخاذ المواقف اللينة والاعتدال في عهد الرئيس روحاني.

ثانيا–سياسة التسويف والمماطلة لكسب المزيد من الوقت:

يتمثل أسلوب التسويف والمماطلة إحدى الاستراتيجيات التي تبنتها إيران في إدارة مفاوضاتها مع القوى الكبرى وهي تعتبر كذريعة لتأمين فترة زمنية أطول من أجل تطوير واستكمال برنامجها النووي

[1] Robert Jackson and Georg Sorensen, "**Introduction to International Relations: Theories and Approaches**", (Oxford University Press, 2010 (18 December 2016) p.160

[2] Adel Al Toraifi, "**Understanding the role of state identity in foreign policy decision-making: the rise of Saudi-Iranian rapprochement (1997-2009)**", PhD thesis, The London School of Economics and Political Science,London October 2012 p.23

وفي نفس الوقت توحي بأنها على استعداد للدخول في المفاوضات،كما تميز الأسلوب الإيراني في افتعال الأزمات والحجج لإطالة أمدها من خلال خلافها مع الترويكا الأوروبية في تحديد الموعد النهائي لإجراء المفاوضات ففي الوقت الذي أصر فيه الجانب الأوروبي إرجاء انعقاد المفاوضات بتاريخ السابع من أوت غير أن طهران أصرت على أن المفاوضات تجري بتاريخ الأول من أوت مهددة باستئناف انشطة التخصيب وصعدت في الموضوع مما عطل سير هذه المفاوضات.[1]

أسلوبها المتكرر في المماطلة لوحظ أيضا خلال عمليات التفتيش التي أجراها فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث سجل وجود أشياء غير طبيعية وتناقضات وتلاعبات متأخرة أو جزئية ولم ترد مباشرة على الوكالة بخصوص أنشطة التخصيب بالليزر والبلوتونيوم،كما أنها استخدمت سياسة شفير الهاوية مع الترويكا سنة 2004 بخصوص إحالة الملف النووي على مجلس الأمن،الأمر الذي أدى بها إلى التهديد بإزالة اختام الوكالة وإزالة الكاميرات في بعض المنشآت وعدم التصديق على البروتوكول الإضافي واستئناف جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب واستخدام التفتيش كورقة للتعطيل وإيقاف التعاون ،كما أنها الحوافز المقدمة من طرف الترويكا لم ترفضها بشكل مباشر وإنما كانت تتحجج بإضافة المزيد من الوقت لدراستها انتهى برفض هذه الحوافز بحجة خلوها من الاعتبارات الإيرانية.[2]

فالهدف الإيراني من سياسة اكتساب الوقت هو من أجل إرغام الأطراف الأخرى والتأثير عليها لتأمين مصالحها وإكراها على الرضوخ لمطالبها خاصة وأن هذه الفترة تزامنت مع فرض حزمة العقوبات الاقتصادية من طرف الترويكا الأوروبية والو.م.أ،فتكتيكاتها التفاوضية مبنية على دراسة المقترحات المقدمة لها ثم رفضها ثم الاحتجاج عليها كما عدم نيتها ثبت في عدم تصديقها على البروتوكول الإضافي وخلق الخلافات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر،مرجع سابق الذكر،ص.151-152

[2] شاهرام تشوبين،مرجع سابق الذكر،ص.ص-120,117

ثالثا–المساومة والتفكيك:

حاولت إيران تفكيك وحدة وتماسك الفريق التفاوضي لدول 5 + 1 مقابل تقوية فريقها التفاوضي بتوظيف كوادر وإطارات قادرة على التفاعل والتعامل مع الأزمات،كما حاولت ايضا تغيير الفريق التفاوضي واستبداله بفريق اخر ذات درجة عالية من الكفاءة والتدريب بالمقارنة مع الفريق الأول ماعدا الابقاء على مطالب ومبادئه،مما أعطى لها فرصة في المراوغة وكسب المزيد من الوقت مع دول المجموعة السداسية التي تضم ثقافات وكوادر مختلفة من حيث الكفاءة والتفكير التفاوضي بل وحتى طريقة التفاوض،وعليه فالفريق التفاوضي في طهران متماسك بفعل وجود ثقافة واحدة ومبادئ واحدة في حين أن المجموعة السداسية تضم عدة ثقافات .

منذ البداية ،كانت المحادثات بمثابة صدام بين أساليب التفاوض متناقضة تمامًا.أما على الجانب الأمريكي فقد وعد الرئيس جو بايدن بإعادة الدبلوماسية من أجل "تعزيز وتمديد" خطة العمل الشاملة المشتركة. ففي وقت لاحق، اتضح أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يهدفون إلى اتفاقية محدودة "الأقل مقابل الأقل". الآن يبدو أن أهداف الولايات المتحدة قد تم تخفيضها إلى الوصول إلى أي صفقة بأي ثمن تقريبًا لذلك يمكن للإدارة إغلاق ملف إيران والتركيز على التحديات الهائلة من الصين وروسيا.

من بين اهم المساومات الصعبة وهو أن الطرف الايراني قدم مطالب متطرفة وقدمت تنازلات قليلة في المقابل. أصرت طهران على الرفع الفوري لمعظم العقوبات,إن لم يكن كلها. وذلك لتمكين صادرات النفط الإيرانية الحرة ودون عوائق والتدفق السريع للعائدات إلى خزائن النظام. كانت الشروط الإيرانية المسبقة الأخرى للصفقة هي ضمان الولايات المتحدة بعدم فرض عقوبات جديدة أو إعادة فرض عقوبات تم رفعها سابقًا ووعدًا بعدم انسحاب أي إدارة أمريكية مستقبلية من اتفاقية جديدة – وهما مطالب مستحيلة لأسباب سياسية وقانونية في الولايات المتحدة.

كما أن ميزة ايران في التفاوض تمثلت في إغراء الأطراف بالعودة إلى طاولة الحوار في محاولة منها إلى إرهاق الأمريكيين والأوروبيين تدريجيا من أجل الانصياع للمطالب الإيرانية ،فقد سمح الأمريكيون لكوريا الجنوبية باستخدام الأموال الإيرانية المجمدة بسبب العقوبات لسداد ديون طهران

للأمم المتحدة. في غضون ذلك ،استؤنف الحوار بين طهران وسيول حول استئناف مبيعات النفط من إيران والإفراج عن 7 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في كوريا. ثم رفعت واشنطن عقوبات ثانوية عن أجزاء من البرنامج النووي الإيراني ، مما سمح للشركات غير الأمريكية بإعادة تصميم المنشآت النووية مثل مفاعل أراك للمياه الثقيلة ومحطة التخصيب في فوردو ،وإزالة المواد النووية مثل الماء الثقيل من إيران ، ومحطة بوشهر للطاقة النووية.[1]

المطلب الثاني–دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في التأثير على عملية صنع القرار النووي في إيران

تعترف القيادة الإيرانية على أن للبرنامج النووي أهمية كبيرة في منظومة الأمن القومي ،فهو يعتبر من ضمن الأولويات الإستراتيجية وذلك نظرا لدوه في الحفاظ على ميزان القوى اقليميا ودوليا كما يرتكز أيضا على علاقات إيران مع المجتمع الدولي ومنه فصنع القرار تعتبر عملية جد معقدة ناتج عن وجود العديد من القوى الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في التأثير على السياسات النووية.

الفرع الأول–اللاعبون الرئيسيون في صنع القرار النووي

ويشمل القوى الفاعلة والتي لها تأثير كبير على السياسة النووية وهي المرشد الأعلى والمجلس الأعلى للأمن القومي وأيضا الحرس الثوري الإيراني وتشمل أيضا المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية والقوات المسلحة الممثلة في الجيش .

أولا–المرشد الأعلى

للدين دور كبير في توجيه السياسة الإيرانية حيث تعتبر دولة ثيوقراطية وذلك نظرا لوجود ولاية الفقيه الممثلة في المرشد الأعلى و تلعب المؤسسة الدينية دور كبير في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج النووي التي ينبغي أن تتجه نحو الخط البراغماتي والمصلحي لإيران وتطبيق القيم الإسلامية

[1] Ran Porat**, Iran's hard bargaining looks set to deliver a dangerous deal for international security**,The Strategist,24 February 2022,site web : https://www.aspistrategist.org.au/irans-hard-bargaining-looks-set-to-deliver-a-dangerous-deal-for-international-security/

في استعمال التكنولوجيا النووية ،فللمرشد (رهبر معظم انقلاب اسلامي) أو المسمى أيضا الولي الفقيه دور جوهرا في عملية صنع القرار بسبب التطوير الذي فرضه فكر الخميني على ولاية الفقيه في دستور سنة 1979 ،حيث يرتبط المرشد بشبكة من العلاقات والتفاعلات والمصالح وينظر له على أنه حكم يسمو فوق كل الخلافات السياسية والإيديولوجية واتخاذ أرائه واستشاراته كمرجع نهائي ،فالثورة الإسلامية حرصت على ايجاد المؤسسات الناطقة باسم مبادئها والالتزام بالعقائد الدينية في تبني القرارات المهمة.و تنص المادة 110 من دستور 1979 والمعدل سنة 1989 على أن وظائف ومهام القائد الأعلى تتمثل في ما يلي:[1]

-رسم السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع مصلحة تشخيص النظام.

-الإشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.

-إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

-القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان الحرب والسلام والنفير العام.

-تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:فقهاء مجلس صيانة الدستور،المسؤول الأعلى في السلطة القضائية ،رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ،رئيس أركان القيادة المشتركة،القائد العام لقوات حرس الثوري،والقيادات العليا للقوات المسلحة.

-حل الاختلافات بين أجنحة القوات المسلحة الثلاث وتنظيم العلاقات بينها.

-حل مشكلة النظام التي يمكن حلها بمصلحة تشخيص النظام .

-توقيع مرسوم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من طرف الشعب.

-عزل رئيس الجمهورية مع أخذ مصالح البلاد بعين الاعتبار.

[1] المادة 110 من دستور ايران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية 1989،ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات -تحديث مشروع الدساتير المقارنة-ص.23

-اصدار العفو أو تخفيف عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بناء على اقتراح من رئيس السلطة القضائية.

تعاقب على إيران منذ تأسيس الثورة الإسلامية مرشدان هما اية الله الخميني من ثورة 1979 إلى غاية وفاته سنة 1989 حيث كان لفكر الخميني كمرجع ايديولوجي له تأثير على توجهات النظام السياسي الإيراني ويقول أحد رجال الدين في إيران أن "**أهداف الجمهورية تظل هي أهداف الإمام لكن وسائل تحقيقها يمكن أن تختلف** "،حيث انصبت أفكار الخميني في تفعيل دور المؤسسة الدينية من خلال إعادة تنظيمها ووصلها بالجماهير وتوسيع دائرة شعبيتها للجماهير المعارضة وتصدير الثورة الإسلامية.[1]

ويعود الفضل للخميني في توسيع صلاحيات منصب المرشد وإعطائه بعدا دستوريا وشرعيا من أجل ضمان استمرارية المؤسسة الدينية وزيادة نفوذها في كافة الأجهزة التي يتكون منها النظام السياسي وذلك بإتباع استراتيجيات تضمن هذه الاستمرارية تتمثل في جعل للمرشد مندوبين وممثلين عنه في كافة مؤسسات الجمهورية،وكذا خلق مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة القديمة لها ولاء للمرشد وأيضا خلق شبكة من طلاب الحوزة والمدارس الدينية لها ولاء للمرشد يتم تعيينهم في المناصب الحساسة تدعم ولاية الفقيه منها المؤسسات القضائية والمساجد التي لها دور في نشر خطب المرشد السياسية والإيديولوجية في يوم الجمعة.[2]

والمرشد الثاني هو علي خامنائي من سنة 1989 إلى يومنا هذا،فللمرشد الأعلى وزن في خلق الإجماع والموافقة على القرارات التي تخص الأمن القومي وتنسيق الشبكات الرسمية وقد صرح علي خامنائي سنة 2004 على أن السياسات الدفاعية والأمنية وبالخصوص النووية هي سياسات حصرية وتتجاوز مختلف القنوات البيروقراطية وذلك لفرض السيطرة على القوى الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار،فيتم وضع ما يقارب بنحو ألفي ممثل عنه يتم تعيينهم شخصيا من طرف المرشد في

[1] نيفين عبد المنعم مسعد،**صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية** ط 1(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية افريل 2001) ،ص.50.

[2] أمل حمادة،**الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة** (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2007) ص.180.

مؤسسات حكومية يسمون بالمفوضون الدينيون Clerical Commisars يقدمون تقارير مباشرة إلى مكتب المرشد لتمرير رسائل المرشد للشعب الإيراني.[1]

عملية صنع القرار تعد جد معقدة ،حيث يهتدي المرشد إلى استشارة عديد الموظفين والمسئولين الذين يمثلون مراكز القوى في النظام الإيراني والتي يحدد من خلالها الخطوط الحمراء والحيثيات النهائية التي تتعلق بالسياسة النووية وتمريرها إلى المجلس الأعلى للأمن القومي ،وتكمن التوافقات في الحفاظ على استمرارية دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم لتزويد المفاعلات النووية .[2]

يرى الباحث **طلال عتريسي** أن مؤسسات صنع القرار في إيران لا يمكن أن نعتبرها تسلطية كما هو متداول عليه،وذلك لأن العقلية الإيرانية فيها الكثير من الهواجس تشير إلى وجود حالة من الاستبداد والتسلط والتفرد،حيث أن الدستور لم يمنح سلطة مطلقة لصالح جهة معينة فالمرشد الأعلى يتم اختياره وإقالته من طرف مجلس الخبراء مما يجعل شبكة التفاعلات والعلاقات داخل هذه المؤسسات جد معقدة ومتداخلة فيما بينها ولا يتيح لأي جهة بالتفرد في صنع القرار.[3]

كما يرى الباحث الأمريكي المتخصص في الشأن الإيراني كينيث كاتزمان Kenneth Katzman أن قوة مؤسسة المرشد تعتمد بشكل واسع على شخصية من يتولاها أكثر من اعتمادها على قدراتها الذاتية الخاصة بها ضمن بنية النظام لذلك يقال أن خامنائي ورث المنصب من الخميني

---

[1] Nima Gerami,**The domestic politics of Iran's nuclear debate Leadership Divided ?**,the Washington institute for Near East policy ,February 2014 ,p.13

[2] أريان تاباتاباي،**المرشد الاعلى أم الحرس الثوري أم الرئيس؟....كيف يصنع القرار في إيران**،موقع عربي بوست نقلا عن مقال لمجلة Foreign Policy, How Iran Will Determine the Nuclear Deal's Fate The Decision-Making Process Is No Simple Top-Down Exercise ،الموقع الالكتروني: https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2018-05-16/how-iran-will-determine-nuclear-deals-fate تاريخ الاطلاع:07-12-2019 الساعة 23:53

[3] طلال عتريسي،"**إيران التاريخ والواقع المعاصر**"،ضمن مجموعة باحثين **أهل السنة في إيران** (دبي:مركز المسبارللدراسات والبحوث ،2012) ص ص.16 17

لكنه لم يرث القوة والتأثير ولذلك تلعب علاقة مؤسسة المرشد بالقوى المؤثرة في النظام لاسيما رئيس الجمهورية والحرس الثوري دورا كبيرا في تحديد مدى أهمية وقوة ونفوذ المرشد في صنع واتخاذ القرار.[1]

ثانيا–المجلس الأعلى للأمن القومي:يرأسه رئيس الدولة ويعتبر الجهاز الرئيس للتنسيق الأمني والدفاعي في إيران تأسس سنة 1989 ضمن التعديل الدستوري خلفا لمجلس الدفاع الأعلى ،وتتمثل مهامه في الحفاظ على الثورة الإسلامية والسلامة الترابية والسيادة الوطنية ،كما تعمل أمانة المجلس على عملية التخطيط والإشراف على الاستراتيجية النووية ويتكون أعضاء الرسميون للمجلس من رؤساء الفروع الثلاث للحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية ،ورئيس مجلس القيادة العليا للقوات المسلحة والضابط المسؤول عن شؤون التخطيط والميزانية يتم تعيينهم من طرف المرشد الأعلى وأيضا وزراء الشؤون الخارجية والداخلية والمخابرات والأمن القومي ،مع العلم أن جميع القرارات التي يضعها المجلس تتم تحت موافقة المرشد الأعلى لتنفيذ السياسة النووية.[2]

تنص المادة 176 من دستور 1989 المعدل على أن مهام المجلس الأعلى للأمن القومي تتمثل في ما يلي:[3]

–إقرار السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

–تنسيق النشاطات السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالسياسات الدفاعية والأمنية العامة.

–الاستفادة من إمكانيات المادية والفكرية للبلاد في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية .

ثالثا–الحرس الثوري الإسلامي:تم تأسيس الحرس الثوري سنة 1979 من طرف اية الله الخميني كمنظمة شبه عسكرية وذلك للتكفل بحماية الثورة الإسلامية ،ويعتبر من بين إحدى التكتلات العسكرية

[1] شحاتة محمد ناصر،**السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني :حدود التأثير وأهم الملامح** ،رقم السلسلة 191 (ابوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2014) ص ص.18– 23

[2] Nima Gerami,op.cit,p.10

[3] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،**دستور ايران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية 1989**،ص.33

والإيديولوجية والسياسية الأكثر تأثيرا ،حيث يخترق جميع أجهزة الدولة والمجتمع الإيراني لتعزيز قاعدته وقدراته الدفاعية من خلال التعبئة الشعبية والدعم الايديولوجي .[1]

للحرس الثوري مصلحة كبيرة في استمرارية البرنامج النووي لأنه المسئول عن تطوير برنامج الصواريخ الكيماوية والبيولوجية والباليستية كما أن له عديد الشركات الناشطة في تطوير قدرات دورة الوقود النووي ،و يتدخل في حماية الجمهورية الإسلامية وتصدير الثورة وزيادة نفوذها في كل أنحاء الحكومة وسيطرته على المواقع والمفاعلات النووية لتعزيز تموضعه في دوائر صنع القرار.

يتمثل تواجده أيضا ضمن هيئات سياسية مهمة مثل مجلس صيانة الدستور فحوالي ثلث أعضاء البرلمان هم من الحرس الثوري تم تعزيزهم من طرف ميليشيا الباسيج ،علاوة على دوره المركزي كمساهم في النشاطات الاقتصادية والمتمثلة في البناء وقطاعات الغاز والنفط والمال والبنوك والاتصالات.

وقد بلغ نفوذه أكثر بعد انتخاب الرئيس أحمدي نجاد الذي أكد على التعاون الاقتصادي مع الحرس الثوري بعد سنة 2005 والتي تزامنت أيضا مع تصاعد قوته السياسية في السلطة التنفيذية حيث أكد نجاد على أهمية دعم قوات الحرس في المراكز المهمة وحصل على مشاريع تنموية مهمة وصلت إلى نحو 25 مليار دولار شملت أغلبها على عقود النفط والغاز.

يرى **صامويل هنتنغتون** في مؤلفه **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة political Order in changing societies** أن المؤسساتية أو المأسسة هي العملية التي تتمكن من خلالها المؤسسة القدرة على الاستمرارية واكتساب القيمة ويمكن قياسها من خلال أربع مؤشرات يتمثل أولها في **التكيف** أي كلما كان عاليا كلما تمكنت المؤسسة من التكيف من خلالها قدرتها على مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية بدلا من الجمود ويمكن قياسه بالعمر الزمني وعمر النشوء وأيضا العمر أو التخصيص الوظيفي،والمؤشر الثاني هو **التعقيد** و**البساطة** أي كلما ازداد التنظيم تعقيدا ارتفع مستواه المؤسساتي والذي يشمل على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية والهيراركية حيث تكون بعيدة عن الاندثار والانحدار ،في حين يتمثل المؤشر الثالث في **الاستقلالية** أو **الحكم الذاتي** أي مدى استقلالية

[1] Afshin Shahi,**The Military and the State in Iran :the economic Rise of the Revolutionary Guards**,the Middle East Journal ,February 2017,P.67

المؤسسة وقوتها وتماسكها والذي يجعلها بعيدة عن المؤثرات الخارجية،أما المؤشر الرابع فيتمثل في **اللحمة والتفكك أو التماسك** والذي يعني بلوغ درجة الاجماع الوظيفي داخل المؤسسة الذي يخدم مصالحها .[1]

فالحرس الثوري كمؤسسة تمكنت من تجاوز بعض التحديات والقيام بمهام جديدة حيث تحول في ظرف قصير من مجرد ميليشيا أمنية داخلية ذات وظائف محصورة ليصبح قوة عسكرية تخوض الحرب ضد العراق كدولة تهدد الأمن الاقليمي الإيراني ،ولتحقيق أهدافه البراغماتية تمكن أيضا من تنويع وظائفه ونشاطاته حفاظا على مرونة واستمرارية المؤسسة. حيث تتنوع وظائفه من سياسية وأمنية إلى التدخل في النشاطات والاستثمارات الاقتصادية ومحاولة السيطرة عليها.وللحفاظ على وحدته وتماسكه وقوته وبلوغ درجة عالية من التعقيد فإن الحرس الثوري عزز من وحداته التنظيمية الفرعية وتنويع مهام المؤسسة المتواجدة في كافة أنحاء الجمهورية واعتباره كمركز مهم في صنع القرار،علاوة على بلوغه لدرجة الاستقلالية والاكتفاء الذاتي للحفاظ على قيمه ومصالحه وبنيته الداخلية دونما الاهتمام أكثر على قائد معين وتعيين حلفاء مقربين لهم في مناصب حكومية حساسة لتعزيز قوة المؤسسة والتركيز على عامل الكفاءة والتكتيكات الاستراتيجية المهمة.[2]

رابعا–مجلس تشخيص مصلحة النظام:تم إنشاءه بأمر من الخميني سنة 1988 بهدف حل النزاعات حول البرلمان ومجلس صيانة الدستور،كما يقدم المجلس النصائح والاستشارات للمرشد الأعلى فيما يخص السياسات العامة للجمهور.ويعتبر سلطة إشرافية على الفروع الثلاث للحكومة ويضم 40 عضو يعينهم المرشد الأعلى ويستمد قوته منه.[3]

كما يعود أهمية المجلس إلى سلطته الدستورية كمحكم بين مجلس الشيوخ والمجلس الذي له تأثير على صياغة السياسة الخارجية ،مع العلم أن أغلبية أعضائها ينتمون إلى التيار المحافظ حيث

---

[1] صمويل هنتنغتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**،ترجمة سمية عبود ط01 (لبنان:دار الساقي،1992) ص ص.22 32

[2] كينيث كاتزمان،**الحرس الثوري الإيراني.نشأته وتكوينه ودوره** (الإمارات:مركز الامارات للدراسات والبحوث)،:ص ص.04 16

[3] Mahdieh Aghazadeh,**Iran,political Islam and Democracy**,conference paper, GAI Istanbul international Academic conference proceedings,Istanbul Aydin University,June 2015,p.02

يتكون من 44 عضوا ثابتا ،وتتمثل مهامه في حل النزاع بين مجلس الشورى وصيانة الدستور وتقديم المشورة للمرشد الاعلى للثورة اثناء تحديده للسياسات العامة[1]

يرى حسان روحاني أن مصفوفة صنع القرار النووي تتم عبر أربعة مستويات أو دوائر وتتمثل في ما يلي:[2]

أ-**مجلس الرؤساء**:حيث يتم الإجماع لأعلى المسئولين السياسيين الكبار في الدولة ويتم اتخاذ جميع القرارات الاستراتيجية الرئيسية.

ب-**اللجنة النووية العليا**:وهي تابعة لمجلس الوزراء حيث تعقد الاجتماعات في أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي يحضره المرشد الأعلى .

ج-**لجنة صياغة السياسات النووية**:حيث تحدث اجتماعات على مستوى أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي وعلى مستوى نواب الوزراء ذات الصلة.

د-**لجنة الخبراء التقنيين**:يرأسها مسئول تنفيذي في وزارة الخارجية وتضم خبراء متخصصين في الشؤون الفنية والتقنية.

وتعتبر السياسات النووية جزء من قضايا الأمن القومي وهي عملية جد معقدة ترتكز على مدخلات العديد من الأطراف المشاركة في العملية المتمثلة في المرشد الأعلى ومسئولين في المجلس الأعلى للأمن القومي ومصلحة تشخيص النظام ووزارة الشؤون الخارجية ومسئولي المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية ومجلس الشورى والحرس الثوري الإسلامي ،حيث يتولى المجلس الأعلى للأمن مهمة الإشراف على تخطيط السياسات الاستراتيجية النووية ويتم تقديم جميع القرارات إلى المرشد الأعلى للموافقة على تنفيذها.فبينما يقدم المجلس الأعلى للأمن القومي الاستشارات بشأن السياسات النووية فإن المؤسسات الأخرى تقدم أيضا المدخلات إلى المجلس،وفي قنوات منفصلة إلى مكتب المرشد الأعلى .**(أنظر المخطط رقم 01)**

[1] الدستور الايراني،نفس المرجع،المادة 110،المادة 108،المادة 177.

[2] Nina Gerami,op.cit,p.11

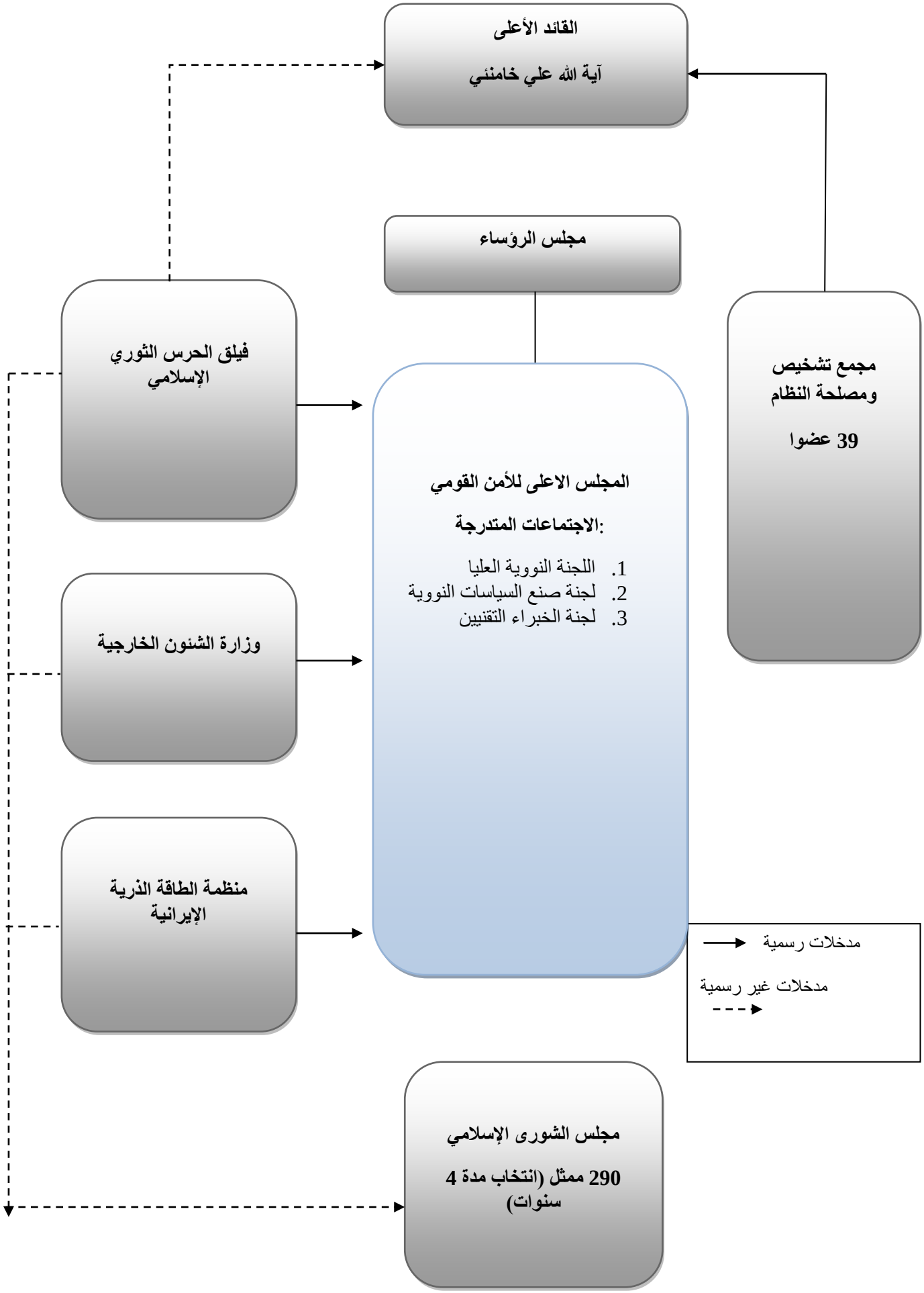
القائد الأعلى
آية الله علي خامنئي
مجلس الرؤساء
فيلق الحرس الثوري الإسلامي
مجمع تشخيص ومصلحة النظام
39 عضوا
المجلس الاعلى للأمن القومي
الاجتماعات المتدرجة:
1. اللجنة النووية العليا
2. لجنة صنع السياسات النووية
3. لجنة الخبراء التقنيين
وزارة الشئون الخارجية
منظمة الطاقة الذرية الإيرانية
مدخلات رسمية
مدخلات غير رسمية
مجلس الشورى الإسلامي
290 ممثل (انتخاب مدة 4 سنوات)

مخطط عملية صنع القرار النووي في إيران،المصدر :Nima Gerami,Leadership Divided,the domestic politics of Iran's Nuclear debate,The Washington Institute for Near East Policy,February 2014,p.11

يرى شاهرام تشوبين أن النظام الإيراني يتميز بتعدد المراكز السلطوية ولا يعكس الإجماع داخلها بل تتميز بالاختلاف بسبب التنافس بينها مع وجود توافق قليل حول مختلف القضايا الداخلية خصوصا في القضايا الأمنية.فالطبيعة اللامركزية للنظام السياسي تجعل من الصعب التوفيق بين وجهات النظر المتباينة والتي تعرقل أحيانا عملية صنع القرار فالتحديات البيروقراطية داخل الدولة تعرقل مسار صنع القرار .

الفرع الثاني–دور الشبكات غير الرسمية في صنع القرار

إن السياسات النووية في إيران ليست محصورة على المستوى الرسمي ،بل هي أيضا قضايا تخص الشأن العام ومنها المجتمع المدني الذي له دور في التأثير على قضايا الأمن القومي واعتبار المسألة النووية كمصلحة وجودية ويوجد الكثير ممن يؤيدون البرنامج النووي على أنه حق سيادي ضد التهديدات الخارجية .وبرز الرأي بشكل كبير كعامل موجه للسياسة النووية منذ سنة 2002 أي بعد طفت إلى السطح الأزمة النووية بين إيران والغرب.

إذ يتميز المجتمع المدني في إيران بتنوع تركيبته الاجتماعية والدينية وهو متشابك يتكون من مؤسسات وقوى دينية وبيروقراطية وتنظيمات شبه حزبية والصحافة والتنظيمات الطلابية والنقابات المهنية والمؤسسات الخيرية تؤثر على السياسات النووية .كما أن لمراكز البحوث الاستراتيجية والفكرية وظيفة كشبكة غير رسمية في صنع القرار ومن بين المراكز هو معهد الدراسات السياسية والدولية الإيراني وهو تابع لوزارة الشؤون الخارجية .[1]

ومنه فإن عملية صنع القرار السياسي هي عملية متكاملة ومتداخلة ومعقدة حيث تجمع العديد من المؤسسات والآليات الرسمية وغير الرسمية ولكل من هذه المؤسسة خصوصيات ومميزات تستطيع من خلالها التأثير على مسار العملية ،كما أن لطبيعة النظام السياسي دور في صنع القرار،حيث أن

[1] Caroline F.Ziemke and others,Leadership **Dynamics and nuclear decision –making in the Islamic Republic of Iran** ,institute for Defense Analyses (IDA) Joint advanced warfighting program,June 2005,p.37

معرفة طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته و منحه أكبر مجال للمشاركة السياسية للأطراف الفاعلة في المجتمع والتي تهدف في الأخير إلى رصد كل البدائل والخيارات الممكنة لتعظيم المكاسب وتجنب المزيد من الخسائر وتبني القرارات العقلانية والرشيدة التي تتوقف هي الأخرى على مدى توفر المعلومات اللازمة والصحيحة حول الموضوع قصد التعرف على نقاط الضعف والقوة التي يتضمنها.

فعملية صنع القرار النووي في إيران هو محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار نظام سياسي تيوقراطي له ثقافة معينة ويتفاعل ضمن البيئة الداخلية والخارجية غير أن العملية جد معقدة ومحصورة على مجموعة المؤسسات أو التي تسمى أيضا بأصحاب المصلحة المتمثلة في المرشد الأعلى كمؤسسة ايديولوجية المسئول عن هيكل صنع القرارات والموافقة على تنفيذ السياسات النووية ومحاولة خلق الاجماع داخلها للتوصل إلى القرارات العقلانية وفق الاعتبارات المصلحية التي تخدم تنفيذ القرار باعتباره من الأولويات الاستراتيجية .

حيث تمثل إيران منطقة ارتكاز لأوروبا لموازنة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج بل وحتى في منطقة الشرق الأوسط،خاصة وأن لإيران أهمية طاقوية وإستراتيجية وذات موقع جغرافي مهم يعول عليه في تمرير الكثير من السياسات،وبالتالي فإن غياب الحوار الإيراني–الأمريكي هو فرصة ثمينة للاستئثار بالسوق التجارية والاقتصادية وإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة.[1]

المبحث الثاني–دور المتغيرات الجيوسياسية في التأثير على مسار التفاهم النووي الإيراني والقوى الكبرى:

ألقت بعض المتغيرات الجيوسياسية بضلالها على مسار العلاقات بين إيران والقوى الكبرى والتي كانت لها تداعيات على مسار التفاهم النووي بين هذه الأطراف ،من جهة اعترفت دول 5 + 1 بأهمية القوة التفاوضية الإيرانية و مدى أهمية حضورها في منطقة الشرق الأوسط وتدخلها في قضايا المنطقة واستمرارها في دعم الميليشيات الموالية لها في سوريا واليمن والعراق ولبنان وما تشكله من وجهتها الدفاعية الأمامية .

[1] رشيد عمارة الزيدي و دانا محمد صالح،**استراتيجيات التفاوض الأوروبية–الإيرانية حول البرنامج النووي الايراني**،مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية،العدد الثاني،المجلد الثاني،كانون الاول 2009،ص.21

ومن جهة ثانية التغييرات التي طرأت على السياسات الخارجية لكل من الو.م.أ وإيران وقبول روحاني واوباما مبادرات الحوار المباشر التي تم رعايته من طرف سلطنة عمان سنة 2009،كما أن تقديرات الحكومة الإيرانية وفشلها في تأسيس اقتصاد مقاوم قادر على مواجهة الضغوط والتحديات الناتجة عن العقوبات الدولية وما تسببته في انكماش الاقتصاد دفع بالحكومة الإيرانية إلى مواصلة نهج التفاوض والوصول إلى اتفاق مع دول 5 + 1 .

المطلب الأول–تصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط:

نظرا للموقع الجيواستراتيجي المهم لإيران فإن ذلك جعلها تحظى بمكانة اقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتحكمها في عديد الترتيبات الاقليمية وهندسة قضاياها وفقا لتوجهاتها وهو ما جعلها تملك اهم ورقة رابحة فرضت على القوى الكبرى إعادة النظر في أهمية المفاوض الإيراني وإقرار أسلوب التعاون بدلا من المواجهة والارتكاز على هدف واحد وهو خلق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومكافحة الانتشار النووي.

الفرع الأول–التدخل في الأزمة السورية

تمثل سوريا أهمية كبيرة ضمن المنظور الاستراتيجي الإيراني تتمكن من خلالها تحقيق مشروع التمدد الاقليمي وحماية أمنها القومي فالتحالف مع النظام السوري يعتبر كضمان وكمنصة رئيسية لتصدير الثورة الإسلامية ومدخل رئيسي إلى قلب العالم العربي والإسلامي فالنظام السوري يمثل خط أحمر وحليف مهم ليمكنها تركه يسقط على أيدي المعارضة،ولذلك فتعزيزا وتقوية لمصالحها الحيوية في سوريا.

أولا–أسباب الدعم الإيراني للنظام السوري

يأتي التمسك والتأييد الإيراني بالنظام السوري واعتباره كحليف لتعزيز مكانتها الاقليمية فهي تمثل بوابة استراتيجية جد مهمة وتوسع جيوسياسي في الشرق الأوسط وتتمثل الأسباب فيما يلي:

1–تعتبر سوريا حليف استراتيجي مهم لإنجاح مشروع التوسع الاقليمي ومحور للمقاومة ضد الغرب.

2-يرتكز المنظور الإيراني على أن الذين يقومون بالثورة ليسوا من المستضعفين ،بل هم يشكلون جزء من المؤامرات المحاكاة ضد النظام السوري وعليه فالمساندة تكون للنظام السوري وليس للمعارضة.فالأزمة السورية شأن داخلي لا يجوز التدخل فيها.[1]

3-يعتبر الدعم الايراني لسوريا جزء من سياستها الدفاعية والأمنية ولذلك فدعمها للحكومات المتحالفة والفصائل الموالية لها يعتبر حل لعزلتها الدبلوماسية ومحاولة لتطوير نفسها كدولة محورية اقليمية ففي شهادة سنوية للكونغرس الامريكي بتاريخ فبراير 2016 قدم تقرير يوضح فيه الدعم الإيراني لنظام الأسد يعتبر كتهديد مستمر للمصالح الأمريكية.[2]

4-التمسك الإيراني بالنظام السوري هو بسبب التخوف من تداعيات سقوطه على أيدي المعارضة والذي سينتج عنه لا محالة انهيار مشروعها فالرهان الاستراتيجي الإيراني بخصوص سوريا عبر عنه علي خامنئي بقوله "**إذا لم نقاتل في سوريا والعراق،فإن هذا يفرض علينا ان نقاتل في داخل اراضينا وأن الحديث عن اهمية سوريا عبر عنه الكثير من القادة الايرانيين،وأن التخلي عن النظام السوري يعني بقاء النظام الايراني داخل حدوده وهذا يؤدي إلى تلاشي قوة إيران الاقليمية**" [3]

5-يتيح النظام السوري لإيران كحليف لها فرصة الوصول المستمر إلى الوكلاء الايرانيين بما في ذلك حزب الله اللبناني وحماس وحركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني ويسمح لها بنقل الأسلحة والمال إلى وكلائها ،كما تعتبر كشريك مهم في ردع إسرائيل عن مهاجمة إسرائيل وذلك إبقاء بشار الأسد في السلطة لفترة طويلة تعتبر كورقة رابحة لها.[4]

---

[1] محجوب الزويري،**العلاقات الإيرانية-السورية والحراك السوري الشعبي**،سلسلة مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة 2011/08/24،ص.05

[2] Kenneth Katzman,**Iran 's foreign and defense policies**,CRS Report,Congressional Research Service,October 21,2016,USA,p.01

[3] جاسم محمد حاتم،الدور الإيراني في الشرق الأوسط:المتغيرات الإقليمية (سوريا –العراق نموذجا) **مجلة مدارات إيرانية** ،العدد 04 جويلية 2019 ،المركز الديمقراطي العربي ،برلين ،المانيا ،ص.177

[4] Will Fulton, Joseph Holliday, & Sam wyer,**Iranian Strategy in Syria** ,A joint report by AEI 's critical threats project and institute for the study of war ,May 2013,USA,p.09

يرى المنظر الأمريكي راندال شويلر **Randall Schweller** أن الدولة في ظل بيئة الخوف فإنها تسعى الى فرض توازن المصالح وتعمل على تشكيل سياستها الخارجية لتحقيق الحد الأقصى من الأمن والإبقاء على الوضع الراهن لصالحها من أجل تعظيم مكاسبها وفرصها ضمن المعادلة الجيوسياسية،فالمنظور الاستراتيجي الإيراني في سوريا يهدف إلى الإبقاء على الوضع الراهن والعمل على عدم سقوط النظام السوري الذي يصب في خانة الحفاظ على تماسك النظام الإيراني والمحافظة على مصالحه الاقليمية وتعظيم المنافع والمكاسب خصوصا وأن المشهد السوري يشهد تدخل العديد من اللاعبين الدوليين والإقليميين.

ثانيا–مظاهر الدعم الإيراني للنظام السوري:

تعكس السياسة البراغماتية الإيرانية تجاه النظام السوري في أن أي تهديد للنظام هو يعتبر بمثابة تهديد لأمنها القومي مما فرض عليها مجاراة تفاعلات وديناميكيات الأزمة من أجل التصدي للمعارضة السورية باستخدام عدة وسائل تتمثل في ما يلي:

1–سياسيا

يتمثل الدعم السياسي في الحفاظ على شرعية نظام الرئيس بشار الأسد ،حيث ترى إيران سوريا على أنها المدخل للعالم العربي ،ووجهة سوريا نحو إيران تعد كورقة ضغط في مفاوضاتها مع إسرائيل فالتعاون الاستراتيجي بين الدولتان هو جد متقدم ،وقد أعلن حسان روحاني أثناء تنصيبه كرئيس بتاريخ اوت 2013 أن الاتفاق الإيراني مع سوريا لا يزال مستمرا على الصعيد السياسي فهناك دعم كبير من طرف الحكومة الإيرانية للنظام السوري الذي يعكس بشكل مباشر رفضه لفكرة التدخل العسكري الأمريكي الذي اعتمده سنة 2013 بحجة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية.[1]

بالنظر إلى طرح الواقعية البنيوية فإن هاجس الأمن ملازم للدول والتهديد يجعل الدول تتحد ،حيث يرى ستيفن والت **Stephane Walt** أن التوازن في التهديد هو عنصر مهم لتفسير واقع العلاقات الدولية ،فالتهديد يشكل ثقل القلق الامني للدول في النظام الدولي،أين تتسابق الدول في ظل

[1] Moussaoui Abdalhamid, **Iran and the Syrian crisis**, Journal of US-China Public Administration , March 2017, Vol. 14, No. 3,pp-139,140

غياب الهيراركية إلى كسب المزيد من القدرات العسكرية لتحقيق التوازن في التهديد.[1] وهو ماينطبق على حالة التحالف الاستراتيجي الايراني السوري واستثمار هذا التحالف لبناء علاقات دبلوماسية متينة مع الصين وروسيا واستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن ضد القرارات التي تدين النظام السوري .

وبالتالي فقد استثمرت ايران في تحالفها مع سوريا في الاستحواذ والتموضع في معظم البنى والمؤسسات التابعة للنظام السوري والانخراط في المفاوضات المحلية مع القوى المعارضة بل وقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بإشراك إيران بمفاوضات فيينا سنة 2015 حول الأزمة السورية لإيجاد إطار عمل للانتقال السياسي للبلاد وبالتالي فإن الرهان السوري عزز ثقل طهران في التعجيل بإبرام الاتفاق النووي وإدراجها كشريك مهم في الملفات الإقليمية .

2-عسكريا

يتمثل الدعم العسكري في وجود قوات خاصة تابعة للجمهورية الإسلامية تقاتل إلى جانب النظام السوري تابعة للحرس الثوري وذلك من أجل المشاركة في المعارك الميدانية والتصدي للمعارضة السورية وحراسة مستودعات الأسلحة وتزويد الثكنات العسكرية بالتقنيات والخبرات اللازمة .

ففي سنة 2012 تمكنت المعارضة السورية من أسر حوالي 48 مقاتلا إيرانيا في سوريا ينتمون إلى الحرس الثوري وقد زعمت إيران أن هؤلاء المقاتلون جاءوا من أجل الدفاع عن مقام السيدة زينب وقد تم اطلاق سراحهم في إطار صفقة تبادل مقابل ألفين معتقل معارض سوري في سجون النظام السوري ،وقد صرح أحد أفراد الحرس الثوري الإيراني أن قوات تابعة للحرس الثوري يتواجدون في سوريا وأن طهران تؤسس الأمن والاستخبارات السورية.[2]

فالوجود الإيراني العسكري والعملياتي في سوريا يشتمل على أربعة مستويات وهي تتمثل في مجال الاستشارات الاستراتيجية والقضايا السياسية والمعنوية وتقوية الحكومة والنظام والشعب السوري كما تعمل على نقل خبرات فترة الحرب العراقية –الإيرانية إلى كبار قادة الجيش السوري .

[1] فاطمة الصمادي،**إيران في سوريا تنسحب أم تعيد بناء استراتيجيتها ؟** سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،11 ماي 2020،ص.03

[2] Moussaoui Abdalhamid,op.cit,p.141

علاوة على تجديد وإعادة بناء هيكلة الجيش السوري من خلال تنظيم وتدريب أفراد جدد في الجيش كما أن الاستشارات في سوريا تقوم على مساعدة قادة المستويات العملياتية بما في ذلك قادة الفرق والألوية في الجيش وإدارة العمليات ضد الجماعات المسلحة ،في حين تتمثل الامور التكتيكية والفنية والإغاثة في تدريب قادة الكتائب والاستعداد والتعمير والإنقاذ .[1]

وبتاريخ أفريل 2017 وقعت طهران اتفاقية عسكرية مع دمشق تنص على دمج الميليشيات المحلية السورية في القوات النظامية الايرانية،وإعطائها مهام تمويل وتسليح ودمج هذه الميليشيات في هيكل عسكري هجين تابع لمخابرات القوات الجوية أو الفرقة الرابعة أو الحرس الثوي على أن يتلقى أعضاء هذه الميليشيات أجورهم من طهران،كما تم توقيع اتفاقية أخرى سنة 2018 تنص على تقديم إيران لكافة أشكال الدعم العسكري والاستخباراتي والتقني للقوات المسلحة والدفاعية السورية وتعزيز البني التحتية الدفاعية تسمح بالمشاركة الإيرانية في سوريا.[2]

ومنه فتعزيز إيران لعمليات الدعم اللوجيستي و الانتشار العسكري في سوريا يهدف الى المشاركة في المعارك الميدانية مع قوات النظام السوري لقمع المعارضة والسيطرة على مواقع عسكرية ومدنية واستعادة الاراضي حيث تلعب القوات الايرانية دور الوكيل لتنفيذ عمليات هجومية منسقة ومتزامنة ضد ماتسميهم بالقوات المتمردة والمسلحة ،فالجنود الايرانيين المتواجدين في سوريا هم من مختلف القوات من الحرس الثوري وقوات الباسيج وحتى من حزب الله اللبناني وقوة القدس،وقد شاركت هذه القوات في معركة استعادة مدينة حلب سنة 2016 لصالح النظام مع العلم أن هذه المعارك كبدت طهران خسائر بشرية بين سنتي 2015 و2017 .

3-اقتصاديا

تمكنت إيران أيضا من التموضع الاقتصادي في سوريا لتصبح شريكا مهم بالنسبة لها من حيث رفع استثماراتها وتوقيع عديد الاتفاقيات التجارية وعقود بناء مصفاة النفط في إطار إعادة الاعمار التي

[1] فاطمة الصمادي،مرجع سابق الذكر،ص.04

[2] معن طلاع،**الدور الايراني في الأزمة السورية :التموضع والتحالفات والمستقبل**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،06 مارس 2019،ص.05

أدت الى تحسن الميزان التجاري من 361 مليون دولار في العام 2011/2010 إلى 869 مليون دولار سنة 2014.[1]

-عقود إعادة الاعمار

في إطار انعاش الاقتصادي فقد وقعت هيئة إعادة الاعمار الإيرانية عدة عقود في قطاع الكهرباء وإعادة تأهيل المدارس وإنشاء فرع من جامعة ازاد الاسلامية في حلب وذلك من أجل دعم الاستقرار ودعم الوسطاء الجدد لقيادة جهود الاعمار.[2]

وخلال معرض اعادة الإعمار في دمشق بتاريخ سبتمبر 2017 بعنوان "عمرها "تمت مشاركة نحو أربعين شركة متخصصة في مجالات الإنشاء ،بناء الوحدات السكنية وقطاع النفط والطاقة الكهربائية و النقل بل وحتى شراء العقارات وغيرها وكان للشركات الإيرانية حصة الأسد في هذا المعرض بمشاركة أكثر من 30 شركة إيرانية في مختلف التخصصات[3].

إعادة الإعمار الإيراني في سوريا بلغ إلى حد محاولتها إجراء تغيير ديمغرافي منهجي في الكثير من المحافظات السورية ،وقد ذكر مسلم تالاس وهو أستاد بجامعة تركيا أن "الايرانيون يستغلون العديد من السوريين ،ومعظمهم من السنة الفقراء المتضررين من الحرب حيث يفرضون عليهم مبالغ باهضة للممتلكات العقارية تجعلهم يرضخون لمطالبهم لشرائها،فقطاع الاسكان هو جد مهم لهم في المستقبل.[4]

- التبادل التجاري

تم بتاريخ 21 مارس 2012 توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية الإيرانية تنص على تخفيض الرسوم الجمركية البينية للسلع المتبادلة بين البلدين بنسبة 96 % وإضافة إلى الوفرة المالية

[1] مناف قومان،**التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية**،سلسلة أوراق بحثية،مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،تركيا ،ص.01

[2] معن طلاع،مرجع سابق الذكر ،ص.05

[3] مناف قومان،مرجع سابق الذكر ،ص.08

[4] Sirwan Kajjo, Mehdi Jedinia, Report: **Iran Preparing for Role in Syria's Reconstruction,** March 11, 2019,site web : https://www.voanews.com/extremism-watch/report-iran-preparing-role-syrias-reconstruction,date of review :06-08-2020

الناجمة عن خط الائتمان والقروض وتأتي هذه الخطوة من أجل تعميق الشراكة الاقتصادية ورفع قيمة الصادرات ،حيث تحسن التبادل التجاري بين البلدين إلى 869 مليون دولار في عام 2014 .[1]

ج-مجال الاستثمارات:

تمس الاستثمارات الإيرانية في سوريا القطاعات السيادية المتمثلة في الطاقة الاتصالات،الصناعة والزراعة البنية التحتية،ففي قطاع النفط تم التفاوض بين الطرفين على تخصيص ألف هكتار الى طهران لإنشاء محطات النفط والغاز بالإضافة الى تطوير مشروع التنقيب عن الفوسفات واستخراجه وسط سوريا باعتبار ان إيران هي الممول الرئيسي بالمنتجات النفطية لسوريا.[2]

وشكلت العقوبات الدولية التي فرضت على الاقتصاد الإيراني تحديات أثرت على نفوذه الاستثماري وتراجع مستوى التعاملات الاقتصادية بين سوريا وإيران مما يؤدي إلى فقدان السيطرة على هذه المكتسبات والحفاظ عليها خاصة وأن هذه المكتسبات مهددة بتنافس روسي صيني للظفر بالصفقات الاقتصادية وعقود استكشاف وتنقيب الغاز والنفط في المياه الاقليمية السورية وإعادة الاعمار،فالمسعى الروسي تهدف الى ربط سوريا بالأسواق المالية العالمية وكسب المزيد من الاستثمارات وضمان دخول الكثير من الشركات مثل شركة تانتفت، وشركة سويوز منتغاز، و شركة غازبروم وفي المقابل أيضا تعد سوريا كإحدى الدول المهمة لترويج السلاح الروسي .أما بالنسبة إلى الصين فهي الأخرى تراهن على الشريك السوري حيث بلغ حجم التبادل التجاري بحوالي 1.5 تريليون دولار.

وسائل ومظاهر الدعم والتأثير الإيراني في سوريا لم تتوقف عند الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي بل راهنت هي بالتركيز على الجانب الإعلامي والحرب النفسية بتأسيس قنوات وصحف

[1] مناف قومان،مرجع سابق الذكر،ص.06

[2] سينان هتاهيت،**ملامح التنافس الروسي- الإيراني على إعادة اعمار سوريا**،مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة،الموقع الالكتروني: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4688/-عوائد-التدخل-ملامح-التنافس-الروسي-الإيراني-على-إعادة-إعمار-سوريا،تاريخ الاطلاع: 06-08-2020

تخدم توجهات النظام الإيراني والسوري حيث كرست هذه الوسائل في خطوطها الإعلامية شن حملات ترويجية لمواجهة الإعلام المضاد للنظام والمناصر للثورة السورية ،فالإعلام الإيراني وصف الثوار والمعارضة أنهم متمردين ومحرضين على الفتنة والانقسام وأن مطالبهم مدعومة من قوى وأجندات خارجية متواطئة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحتى بعض الدول العربية .

فإيران تدرك أن تحالفها مع سوريا سوف يؤدي الى تشكلي جبهة موحدة وقوية ضد الو.م.أ والسياسات الاسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط فمعظم التقارير تشير الى ان القوة العسكرية الايرانية في مستوى متقدم ومتطور تسمح لها بضمان الكثير من المكاسب الاقليمية بل وحتى الرهان عليها في مفاوضات الاتفاق النووي مع الغرب وبقاء النظام السوري المدعوم ايضا من روسيا والصين.

الفرع الثاني–دعم الميليشيات الشيعية في العراق:

تمثل العراق هي الاخرى منطقة مركزية ونقطة حيوية للتمدد الايراني المتصاعد ،حيث اتخذت طهران جملة من الآليات والأدوات للتأثير على الواقع العراقي سياسيا ودينيا وحتى اجتماعيا ،وفي هذا الصدد تحاول استغلال حالة هشاشة الدول وانهيار مؤسساتها نتيجة التأزم والفوضى التي افرزتها الادارة الامريكية بعد الاحتلال سنة 2003 وإعادة هندسة المشهد بتأسيس حكومة موالية لها ودعم الميليشيات الشيعية تخدم توجهاتها.

أولا–دوافع الاهتمام الإيراني بالعراق:

تهدف إيران إلى الاهتمام بالعراق ووضعها ضمن منظورها الاستراتيجي بتوظيف عديد الآليات وفرض دورها الاقليمي انطلاقا من مجموعة الدوافع تتمثل فيما يلي:

1–فشل الدولة العراقية عن أداء مهامها السياسية والأمنية:أصبح العراق ضمن الدولة الهشة بسبب فشلها عن أداء الوظائف السياسية والأمنية،وإخفاق الحكومة في احتكار العنف المشروع بسبب تصاعد العنف الطائفي وفشل السيطرة على الاقليم.

2 –انتشار الفساد المالي والإداري :بسبب الفوضى وانعدام الاستقرار والأمن الداخلي،بسبب حل جميع المؤسسات مما أدى إلى تعميق التمييز الاجتماعي،وعليه فقد وجدت إيران هذا الواقع كفرصة لتقوية وتعزيز نفوذها داخل المؤسسات والبنى العراقية.[1]

3 –التداخل المذهبي بين العراق وإيران جعل هذه الأخيرة تستغل هذا المتغير وتوظيف حلفاء وميليشيات موالية لها واحتكار الساحة العراقية لها وإبعادها عن نفوذ القوى الدولية وحتى الاقليمية.[2]

فثقافة التشيع لها أهمية في العمق الاستراتيجي الإيراني نحو العراق،ضمانا لأمنها القومي ومصلحتها الحيوية والدليل على ذلك فهي تعمل على تشجيع السياحة الدينية في النجف وكربلاء والكاظمية واحتكارها كمركز للمرجعية الشيعية وتشجيع حضور الطلبة في الأماكن المقدسة وفي المقابل أيضا ازدياد عدد الزوار العراقيين في المعابد الإيرانية المقدسة منها قم ومدينة مشهد ،فتأثير العراق في العمق الشيعي يأتي بسبب وجود مراقد سبعة من الأئمة الاثني عشر مما يجعلها مندفعة بشكل مستمر نحو هذه الدولة التي تمثل كقاعدة مركزية للإبقاء على مرجعيتها الشيعية.

ففي الوقت الذي تدعي فيه الحكومة الإيرانية الوحدة مع العالم الإسلامي ونبذ الخلافات الطائفية غير أنها تتبنى نهج الاستعلاء على المذاهب الأخرى وتسعى إلى تسويق نموذجها التيوقراطي ودعم الميليشيات الموالية لها في دول الجوار من أجل خلق بيئة مساندة لها،باعتبار أن للبعد العقائدي الديني له دور كبير في توجيه سياستها الخارجية والتي تتحرك بمنطق مذهبي وبراغماتي في نفس الوقت ،ولذلك فهي تدعم الأقليات الشيعية في مختلف دول العالم وتمكين

[1] فراس إلياس،مستقبل الدر السياسي الايراني في العراق:بين النجاح الاخفاق ،**مجلة رؤية تركية**،جامعة الموصل العراق ،خريف 2019،ص.96

[2] مازن الرمضاني،**العلاقة العراقية–الإيرانية**،المركز الابحاث للأبحاث ودراسة السياسات،17 يناير 2011،الموقع الإلكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies//Pages/art12.aspx ،تاريخ الاطلاع:07–08–2020

الأحزاب السياسية الشيعية للوصول إلى السلطة وتوظف القوة الناعمة ومحاولة طرحها في العالم العربي.

ثانيا–دور قوات الحشد الشعبي في مكافحة تنظيم داعش:

تعد قوات الحشد الشعبي إحدى الميليشات التابعة والموالية للقوات الإيرانية تشكل أكثر من 60 ألف قتيل تم إنشاءها سنة 2014 بعد دخول تنظيم داعش إلى العراق وإحكام سيطرته على مدن في رئيسية وتهديده بالزحف نحو العاصمة بغداد ومدينة كربلاء وسيطرة قوات الأمن العراقية في التصدي للتنظيم فقد تم انطلاق تشكيل هذا الفصيل في مدينة النجف العراقية بناءا على فتوى دينية من علي السيستاني .

1–فصائل قوات الحشد الشعبي:

أسست قوات الحشد الشعبي رسميا بمبادرة من رئيس الوزراء العراقي انور المالكي بعد سقوط الموصل،وهو يعتبر كجهاز لمكافحة الإرهاب ،وتضم حوالي 120 ألف جندي وهي في حد ذاتها تتشكل من مجموعة الفصائل على النحو التالي:66 فصيلا شيعيا،43 فصيلا سنيا و06 فصائل مسيحية ،04 فصائل يزيدية ،وفصيلين من التركمان واثنان من الشاباك وفصيل واحد من الكاكاي ،أما عن المقاتلين الشيعة فهناك حوالي 44 فصيل مؤيد للإيرانيين الموالين لولاية الفقيه وهم يرفعون التقارير إلى المرجعية الشيعية والمتجسدة في شخصية اية الله السيستاني .[1]

حسب بعض الدارسين فإن قرار نوري المالكي بإصدار مرسوم يقضي بتشكيل الحشد الشعبي هو انتهاك صارخ للمادة رقم 09 الفقرة ب من الدستور العراقي التي تنص على أنه "**يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المسلحة**".غير أن المرجعية الدينية

[1] منى علمي ،**أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق**؟دراسات ،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،الرياض،جوان 2018،ص.12

الصادرة عن السيستاني أضفت نوعا من الشرعية على هذا التنظيم ومحاولة دمجه في جهاز الدولة.[1]مما يكشف عدم استقلالية هذا الجهاز الذي يبقى مرهون بوجود انقسامات داخلية ووجود الكثير من الولاءات الى شخصيات مختلفة تتمثل في اية الله خامنائي في ايران،والمرجعية الشيعية في العراق برئاسة اية الله السيستاني وأيضا فصيل الزعيم مقتدى الصدر وتتمثل خطوط الاختلاف الرئيسية حول بعض المسائل الجوهرية تتمثل أبرزها في مدى الانخراط مع حكومة حيدر العبادي والتدخل في الملف السوري وأيضا الجدل المثار حول امكانية الاندماج في القوات الأمنية العراقية بعد مرحلة القضاء نهائيا على تنظيم داعش الارهابي مما يؤثر على فاعلية هذا الجهاز في قيادة المعارك الداخلية والتأثير على استقرار وأمن العراق .

2-تموقع قوات الحشد الشعبي في السلطة في ضوء الانتخابات البرلمانية سنة 2018:

تحصلت قوات الحشد الشعبي على 47 مقعدا خلال الانتخابات البرلمانية العراقية تحت إسم لواء ائتلاف الفتح ،ففي ظل هذه الانتخابات لم تتمكن القوات من فرض نفسها عسكريا فحسب بل نجحت في تأمين نفسها وفرض نفوذ سياسي من خلال التموقع والتغلغل داخل المؤسسات السياسية البرلمانية في العراق.

حيث ينضوي ائتلاف الفتح على تحالف بدر،عصائب أهل الحق،كتائب حزب الله وكتائب الامام علي ،وأسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية لانتخاب أعضاء مجلس النواب العراقي على فوز ائتلاف الفتح برئاسة هادي العامري التي احتلت المركز الثاني بعد ائتلاف سائرون،وترجع عوامل فوزها واكتسابها لقاعدة شعبية جماهيرية إلى طبيعة برنامجها الانتخابي المتضمن

[1] ريناد منصور و فالح عبد الجبار،**الحشد الشعبي ومستقبل العراق**،مركز كارنيغي للشرق الاوسط،واشنطن،أفريل 2017 ،ص.13.

مكافحة تنظيم داعش وكسب الدعم الإيراني،علاوة استغلال الائتلاف وتراجع بعض القوى السياسية .[1]

التموضع السياسي الإيراني في العراق لا يخفي وجود بعض التحديات والعراقيل منها الانفصالات والتصدعات التي تطال فصائل الحشد الشعبي بحكم الاختلاف في المصالح والاختلاف حول دمج المقاتلين ضمن القوات الأمنية النظامية،كما لا يخفى تصاعد حدة الخلافات بين القيادات الأمنية والسياسية حول مبررات التواجد الإيراني في العراق ،علاوة على السخط الشعبي ضد السياسات التدخلية للحكومة الإيرانية والتي تجسدت في التظاهرات والاحتجاجات التي شهدها العراق سنة 2019 في بعض المدن والمنددة للنفوذ الإيراني،كما أن العراق أصبح حاليا مسرح لتنافسات اقليمية أخرى تحاول أن تجد موطئ قدم لها في المشهد العراقي بالخصوص السعودية وتركيا.

وعليه يمكن القول أن الهدف الإيراني من النفوذ والتغلغل داخل العراق يكمن في منعها من أن تكون دولة قوية في منطقة الخليج،ولذلك راهنت على تطوير قوتها العسكرية للدفاع عن سلامة وأمن دائرتها الجيوسياسية الإقليمية ومنع أية ضربات عسكرية ضدها .فحسب المعهد الملكي البريطاني في دراسة له سنة 2006 توصل الى أن النفوذ و التسلل الإيراني في المؤسسات السياسية والعسكرية العراقية أكثر من تأثير الو.م.أ .فأهمية العراق لدى إيران ليست سياسية فحسب فهي أيضا تشكل معقل لتنشيط السياحة الدينية والمذهبية وأيضا لها أهمية اقتصادية وتحولت إلى أكبر سوق للمنتجات الإيرانية كما لها مخطط اقتصادي للترويج لميناء الخميني والربط بمشروع السكك الحديدية تمتد إلى سوريا وتركيا للتخفيف من اثار عقوباتها،بل وحتى بعض التقارير أثبتت أن التسلل الاقتصادي وصل إلى درجة سرقة ابار النفط والاستيلاء عنها .

[1] باسل ياسين،**نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،28 جوان 2018،ص.05.

الفرع الثالث–التأثير على المشهد السياسي في لبنان:

الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط لم يتوقف بالارتكاز على سوريا والعراق بل شكل لبنان هو الأخر محط اهتمام النفوذ الإيراني والهلال الشيعي واعتباره كمركز لتصدير نموذجها الاثني عشر الذي يمثله حزب الله وما يجسده هذا الأخير من أدوار وسياسات إلا تنفيذا للأجندات الإيرانية خاصة وأن هذا الفصيل يستفيد من الدعم السياسي والإعلامي والاقتصادي وحتى المالي ويمكن الاستدلال بتصريح مستشار قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء مرتضى قرباني عصي عن دعم حزب الله لإيران أنه في حال ارتكاب اسرائيل أصغر خطأ تجاه إيران ستتحول تل ابيب إلى تراب انطلاقا من لبنان دون الحاجة لمعدات أو إطلاق صواريخ من إيران[1] حيث يشير هذا التصريح إلى أن لبنان يشكل كمنصة انطلاق وقاعدة للهجوم على اسرائيل.وتتمثل تداعيات النفوذ الإيراني على لبنان من خلال ما يلي:

أولا–عدم الاستقرار السياسي والأمني في لبنان

عرفت لبنان خلال السنوات الأخيرة خاصة سنة 2019 تدهور في الوضع السياسي بسبب الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية التي اجتاحت جميع أرجاء الدولة مما أدى إلى استقالة سعد الحريري بتاريخ 29 أكتوبر 2019 ،فعلاوة على الاحتقان والسخط الشعبي على تدهور الوضع الاقتصادي وانتشار الفساد فإن هذه المظاهرات جاءت أيضا كتنديد بالتدخلات الإيرانية ومشروعها التوسعي الممثل في حزب الله وحركة 08 اذار مع العلم أن حزب الله المدعوم من إيران يحظى بتمثيل وزاري وبرلماني واسع وتمثلت جملة المطالب الشعبية بضرورة بناء دولة

[1] حسن منيمنة،**إيران في لبنان:حقيقة صعبة لا بد من مواجهتها**،الحرة،الموقع الالكتروني:
https://www.alhurra.com/different-angle/2019/12/11/إيران-في-لبنان-حقيقة-صعبة-لا-بد-مواجهتها،تاريخ الاطلاع:14-08-2020

مدنية و التعجيل بالإصلاحات السياسية ومنها النظام الحاكم وفق اطر دستورية وديمقراطية علاوة على تحسين الاوضاع الاقتصادية والخدماتية.[1]

فالاحتجاجات اللبنانية جاءت مشابهة للاحتجاجات العراقية والهدف المشترك بينهما هو التخلص من التغلغل الإيراني في البنى والمؤسسات الرسمية الممثلة لبعض الميليشيات ففي لبنان رفض الشعب ماسماه بتحكم حزب الله في مقاليد الحكم،بل وإخراجه من البلاد وفي ذات السياق صرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن إيران هي العامل المشترك وراء الاحتجاجات في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ثانيا–التأثير على استقلالية القرار التصويتي اللبناني في جامعة الدول العربية:

اكتسح النفوذ الإيراني أيضا على بعض القرارات التصويتية وقد تجسد ذلك في خطوة لبنان سنة 2016 على ضوء اعتراضه على بيان جامعة الدول العربية في ختام الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية العرب والخاص بالامتناع عن التصويت على قرار يدين الاعتداءات الإيرانية على السفارة السعودية واتهامها بإثارة الأزمات الطائفية والقلاقل وزعزعة استقرار وأمن دول الخليج العربي وانتهاك مبدأ حسن الجوار،كما تحفظت على قرار الجامعة بإدراج حزب الله كمنظمة ارهابية .[2]

وكرد على الموقف اللبناني المنحاز لإيران،فقد سارعت السعودية الى اتخاذ جملة من الخطوات منها سحب ودائعها من المصرف المركزي اللبناني وأغلق فروع البنك الاهلي في بيروت،وإلغاء منحة بقيمة ثلاثة مليارات دولار إلى الجيش وأخرى بقيمة مليار دولار إلى "قوى الأمن الداخلي،كما أصدرت تحذير رسمي لمواطنيها من السفر إلى هناك ،و سارعت الدول

[1] المعهد الدولي للدراسات الايرانية،**المجتمعات الثائرة:الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق ومآلات مشروع إيران الإقليمي،04 نوفمبر 2019،انظر الموقع الالكتروني:** تاريخ الاطلاع:13- 08 -2020
https://rasanah-iiis.orgتقدير-موقف/المجتمعات-الثائرة-الاحتجاجات-الشعبي/

[2] Martin Beck, **The Arab League's declaration of Hezbollah as a terrorist organization**,News Analysis, Center for Mellemoststudier,April 2016,p.2-4

الخليجية الأخرى ومنها الإمارات والبحرين والكويت وقطر إلى تأييد الخطوة السعودية تجاه الوضع في لبنان .[1]

وعليه يمكن القول أن إيران استثمرت الورقة الشيعية في لبنان من خلال تمكين منظمة حزب الله بالتحكم في بعض القرارات باعتباره حامي للطائفة الشيعية في لبنان،ففي إحدى التصريحات لحسن نصر الله بعد التوصل إلى خطة العمل المشتركة ،صرح أن ميزانية حزب الله ودخله ونفقاته وأسلحته وذخيرته هي من ايران ،فلكونه منظمة عسكرية فإنه يحظى أيضا بتمكين اجتماعي وحضور قوي في الجمعيات الخيرية وحتى اعلاميا في القنوات الفضائية ،كما أنه يستدرج الفئات الضعيفة والمهمشة مثل الأيتام والفقراء والمعاقين لتقديم المساعدات لهم من أجل كسب المزيد من الولاءات الشعبية للحزب.

المطلب الثاني–توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والإيرانية في دعم التفاهم النووي

تمثلت دلالات وتمثلات التفاهم النووي بين ايران والقوى الكبرى في توجهات السياسة الخارجية في كل من إيران والو.م.أ في دعم الحوار الدبلوماسي والبناء بين كافة الأطراف وتجنب التصعيد وتجسدت هذه المحاولات على إثر وصول قيادات الى الحكم تتطلع الى التعاون والثقة من جهة شخصية الرئيس حسان روحاني المحسوب على التيار الاعتدالي واهتمامه بالوسطية والتسامح واستعداده للحوار مع جميع الاطراف منذ وصوله الى الحكم.

حيث أخذ على عاتقه الملف النووي وتفعيل المحادثات بين بلاده والمجموعة السداسية،ومن جهة ثانية أبدت الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما في عرض الحوار النزيه والخروج من الأزمة وإنهاء ما سماه بالعداء بين الو.م.أ و إيران ،كما لا يمكن استثناء أهمية الوساطة العمانية ومساعيها في دعم المحادثات الأمريكية–الإيرانية.

[1] ديفيد شينكر،**السعودية تعيد النظر بالتزاماتها في لبنان**،تحليل السياسات ،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى،25 فبراير 2016،الموقع الالكتروني:تاريخ الاطلاع:14–08–2020
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/saudi-arabia-rethinks-its-commitments-to-lebanon

الفرع الأول –تولي حسان روحاني الحكم في إيران وتبنيه نهج الانفتاح مع الغرب

كان لوصول التيار الاعتدالي إلى الحكم بقيادة الرئيس حسن روحاني دور كبير في الوصول إلى الاتفاق التاريخي بين إيران والمجموعة السداسية ،فنهج الرئيس روحاني قائم على تغليب المصلحة المشتركة مع الغرب وبناء علاقات جيدة مع هذه الدول وذلك سعيا منه إلى اصلاح السياسات الاقتصادية وأبرزها التخفيف من تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية التي تسببت في الكثير من الأزمات والاحتجاجات الداخلية وذلك كمحاولة منه التوفيق بين الاحتياجات الوطنية والإقليمية والعالمية.

أولا–بوادر الاعتدال والمرونة في السياسة الخارجية لحسن روحاني

فور وصول حسن روحاني إلى الحكم في إيران،أكد على أهمية الحوار مع الغرب وتجاوز فترة التوترات التي حكمت العلاقات الأمريكية–الإيرانية،كما أكد على تفعيل المزيد من المحادثات النووية بين بلاده والمجموعة السداسية خدمة للمصالح المشتركة وتخفيف المزيد من العقوبات الاقتصادية.

1–الرغبة في الحوار ودعم العلاقات مع الغرب

استثمر حسن روحاني بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية سنة 2013 بتحسين وتوسيع علاقاته الدبلوماسية خاصة مع دول الجوار والحصول على الأولوية في تخفيف العقوبات الدولية التي تختنق إيران بشأن القضية النووية وتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي،خاصة وأن حكومة نجاد السابقة أدت الى توترات سياسية مع بعض الدول .

أكد حسن روحاني في إحدى مقالاته الواردة جريدة واشنطن بوست والتي جاءت تحت بعنوان **Why Iran Seeks Constructive Engagement** بضرورة دعم الحوار والتكاتف البناء مع الغرب ورغبته في تحسن العلاقات مع الو.م.أ وتجاوز ما سماه بالعداء باعتبار أن بلاده هي جزء من المجتمع الدولي وهي جديرة بالاهتمام وإبداء الشفافية والثقة التامة في التعامل مع هذا المجتمع.

حيث أكد في مقالته على المشاركة البناءة والفعالة مع دول العالم،فلم تعد السياسة الدولية لعبة صفرية بل هي مساحة متعددة الأبعاد ويحدث التعاون والتنافس في وقت واحد،كما ينبغي تحويل التهديدات إلى فرص والانتباه إلى القضايا المعقدة والمطروحة لبنائها ،ولا ينبغي السعي وراء مصالح دون مراعاة مصالح الآخرين بل يجب التعامل على أساس المساواة والاحترام المتبادل وتكون النتائج مربحة لجميع أباعتبار أن جوهر المقاربة التي تمثلها أساسها لتفاعل والحوار البناء.[1]

2-الاستعداد للدخول في المفاوضات النووية

مثلت حكومة روحاني في الاستعداد للمشاركة بجدية في المفاوضات النووية ضمن أولويات سياسته الخارجية وقد لعبت القضية النووية دور ضمن حملاته الانتخابية وإصراره على اطلاق دبلوماسية طهران وأكد على أن القضية النووية تتطلب إرادة سياسية منتقدا في نفس الوقت إدارة الملف النووي من طرف حكومة احمدي نجاد التي أدت إلى عزلة إيران الدولية والإقليمية وحصارها اقتصاديا مما انعكس سلبا على الأوضاع الداخلية .

فالرغبة في حل أزمة الملف النووي على أساس التفاوض مع الغرب بالتركيز على آليات التعاون واعتبارها كورقة رابحة من أجل كسب الدعم الداخلي من جهة ومن جهة أخرى الضغط على القوى الكبرى بضرورة اكتساب ثقتها من أجل فتح باب الحوار وقد أكد على أن إعادة النظر في السياسة الخارجية ستتم من خلال وضع جدول أعمال لتغيير الأسلوب والأداء والتكتيك وتصحيح مسار السياسات وأولى المؤشرات تتمثل في تعيينه لمحمد جواد ظريف كوزير للخارجية وهو دبلوماسي محترف وقد سبق أن صرح "بأن التطرف في السياسة الخارجية مؤشر ضعف وخوف"[2]

[1] Hassan Rohani, **Time to engage,** The Washington Post, September 19, 2013 site web : https://www.washingtonpost.com/opinions/president-of-iran-hassan-rouhani-time-to-engage/2013/09/19/4d2da564-213e-11e3-966c-9c4293c47ebe_story.html,date of review :20-08-2020

[2] مصطفى عبدالعزيز مرسي،**روحاني وحدود التغيرات المتوقعة في السياسة الخارجية الإيرانية**،دراسات وتقارير مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،26 أغسطس 2013،الموقع الالكتروني:

https://www.ecssr.ae/reports_analysis/:روحاني-وحدود-التغيرات-المتوقعة-في-الس/،تاريخ الاطلاع 22-08-2020

حيث يعتبر حسن روحاني خبير متمرس في السياسة الخارجية وله خبرة في التفاوض وقد ركز في برنامج حملته الانتخابية على انتقاد أخطاء المحافظين في تعاملها المتشدد مع الدول في المفاوضات النووية وعلاقاتها مع المجتمع الدولي وانتقادها المتكرر للسياسات الدولية،وقد شغل منصب سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي لمدة 15 سنة،والذي يعتبر هذا الجهاز من بين المؤسسات الرسمية المهمة في صنع القرار.[1]

كما برز دوره في قيادة المحادثات النووية مع دول الترويكا الأوروبية وتميز أسلوبه في التفاوض من خلال دوره في كسب ثقة المجتمع الدولي باستخدام تكتيك التجميد المؤقت للأنشطة النووية بين عامي 2003 و 2005 مع عدم التنازل عن شرط التخصيب بتوقيع اتفاقية طهران معها.[2]

يرى محمد جواد ظريف أن مقاربة السياسة الخارجية لحسن روحاني تستند إلى الحلول متعددة الأطراف والبحث الجماعي عن الحلول المشتركة للقضايا التي تثبت استصوابها وفعاليتها على الصعيد الاقليمي والدولي،فالألعاب الصفرية تبقى نتيجتها صفرية وخاسرة لجميع اللاعبين،والبرنامج الاعتدالي للرئيس حسن روحاني يعد نقطة مهمة في السياسة الإيرانية واستند برنامجه على مبادئ رصينة والنقد الحكيم لسلوك العلاقات الخارجية وتحريك إيران بعيدا عن المواجهة لصالح التفاهم والحوار والبناء والتطلع إلى حماية الأمن القومي وتحقيق تنمية شاملة طويلة المدى،كما أن نهج روحاني ينطوي على التوازن الدقيق بين الاحتياجات الوطنية والإقليمية والعالمية من ناحية و الوسائل والأدوات والسياسات المتاحة من ناحية أخرى.[3]

وارتكزت سياسته الخارجية أيضا على مكافحة الإرهاب باعتباره العدو المشترك للو.م.أ أيضا وتنسيق السياسات الدفاعية لمحاربة الجماعات الإرهابية في العراق وأفغانستان وهي تعتبر مقاربة

[1] ياسر عبد الحسين،**السياسة الخارجية الايرانية–مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**– ط01(لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2015)ص.ص,143–146

[2] Marcus George, **REFILE-Former nuclear negotiator joins Iran's presidential race**, APRIL 11, 2013,Reuters,site web : https://www.reuters.com/article/iran-election/refile-former-nuclear-negotiator-joins-irans-presidential-race-idUSL5N0CY11020130411,date of review :20-08-2020

[3] Mohammed Jawed Zarif,**what Iran really wants :Iranian foreign policy in the Rouhani Era**,foreign affairs,vol.93,N°03,May/June 2014,Council on Foreign affairs,p.p-55,57

اقليمية ودولية جديدة لتحسين صورة ايران في المجتمع الدولي وإلغاء عزلتها الدبلوماسية وإظهار التقدم في المباحثات النووية.

ثانيا–الخروج من العزلة الاقتصادية من خلال تخفيف العقوبات الدولية

منذ توليه الحكم سنة 2013،ورث حسن روحاني تحدي ضعف الاقتصاد مع ارتفاع نسبة التضخم بنسبة 30 % ووصلت البطالة إلى 40 % وانخفاض قيمة العملة الوطنية وبلغت الزيادة في أسعار المواد الغذائية 56.3٪ ولذلك راهنت إدارته على أن مفتاح توسيع دور إيران في المنطقة هو تقوية اقتصادها وتبني سياسات اقتصادية جديدة ورفع العقوبات والحصار عن الاقتصاد الإيراني وذلك كمحاولة منه لفتح السوق المحلية الإيرانية أمام الشركات الغربية،واستعادة حصص السوق في الشرق الأوسط وتحديث بنيتها التحتية الطاقوية.[1]

حيث شهدت عائدات النفط انخفاض من 100 مليار دولار عام 2011 إلى 35 مليار دولار عام 2013 وتراجع الناتج الاجمالي للنفط من 04 مليون برميل إلى 2,7 مليون برميل وهي تعد نتائج مخيبة للخطة الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة والممتدة إلى غاية سنة 2020 والتي تهدف الى جعل إيران قوة اقليمية ترتقي على جميع الأصعدة.[2]

1–ركائز السياسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المقاومة

يعد تخفيف العقوبات والاستثمار الأجنبي العمود الفقري لانتعاش الاقتصاد وتحقيق النمو السريع وتنويع الصادرات خارج قطاع النفط،وإعادة هيكلة الاقتصاد داخليا وإعادة تنظيمه على المدى الطويل،كما ارتكزت السياسة الاقتصادية أيضا على أن التكامل الاقتصادي والمشاركة الدولية هما الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية والكفاءة ومعالجة التضخم وأزمة النظام المصرفي والمالي.

[1] Ismael Elyamani, **role of Hassan Rouhani's election in resolving the Iranian nuclear crisis**,international politics,October 2016,p.02

[2] فاطمة الصمادي،الاتفاق النووي الايراني ،الحاجة والمصلحة وتحول الخطاب،**مجلة سياسات عربية**،العدد 06،يناير 2014،ص.02

ويشير تقرير أصدره معهد ماكنزي العالمي سنة 2016 بعنوان "**ايران تريليون دولار فرص النمو**" كشف عن فرص وتحديات الاستثمار في إيران على أن لديها القدرة على إضافة تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي وإنشاء تسعة مليون فرصة عمل بحلول عام ،2035 وإذا أرادت تحقيق هذه الامكانيات فسيتعين على إيران وضع مفتاح عوامل تمكين النمو السريع بما في ذلك تدابير زيادة جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب وضمان استمرار الاقتصاد الكلي وتقوية النظام المالي واتصالاته الدولية ورفع الانتاجية والارتقاء بالصناعة وتتطلب هذه الفرص دعما سياسي كبير للإصلاحات الاقتصادية.[1]

تزامنت الاصلاحات الاقتصادية أيضا مع طرح نظرية الاقتصاد المقاوم التي اقترحها خامنائي سنة 2014 لضمان مستقبل افضل للاقتصاد وهي استراتيجية طويلة المدى تنبع من ثقافة ونظم اسلامية لمواجهة تداعيات العقوبات الدولية والأزمات الملية والتدهور الاقتصادي،وهي خطة تهدف إلى تكوير قطاع الطاقة واقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في إيران والقطاع الخاص وإصلاح النظام المالي والمصرفي والاكتفاء بتعزيز العلاقات مع الصين وروسيا للتصدي للضغوطات الغربية.

غير أن نظرية الاقتصاد المقاوم تطرح نوعا من الخلاف بين روحاني وخامنائي حول أهمية الاندماج في المجتمع الاقتصادي العالمي ففي الوقت الذي يدعو فيه روحاني إلى اقتصاد التطبيع وربط علاقات اقتصادية مع بقية العالم بما في ذلك الغرب ،فإن نهج خامنائي يطمح إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الاستراتيجية وتقليص الاعتماد على الاندماج الاقتصادي باعتباره يقوض القيم الاسلامية للثورة ويدعون إلى المقاومة الشعبوية الاقتصادية والسياسية للحفاظ على هذه القيم وحمايتها من الفراغ الثقافي والتفكك من خلال الاستثمار الاقتصادي الغربي[2]

[1] Sanm Vakil,**Iran on the brink :challenges and opportunities for Washington**,Hoover Institution,p.03 site web : https://www.indexinvestor.com/resources/Research-Materials/Iran/Iran_on_the_brink.pdf,date of review :11 July 2020

[2] Amir Toumaj,**Iran's economy of resistance :implications for future sanctions**, report by the Critical threats project of the American Enterprise Institute, November 2014,p.02-06

2-تحديات السياسة الاقتصادية لحكومة روحاني على ضوء الاحتجاجات الشعبية

شهدت إيران بتاريخ 28 ديسمبر 2017 احتجاجات شعبية انطلقت من مدينة مشهد بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية ورفض ما سماه المتظاهرين بالتهميش ونقص التنمية في المناطق الطرفية البعيدة عن المركز وتراجع الطموحات الخاصة بالعوائد الاقتصادية المتوقعة من الاتفاق النووي الايراني،فشعارات المتظاهرين ركزت على استيائهم من الفساد والضغوط الناتجة عن انخفاض قيمة العملة المحلية وأجور المواطنين وانخفاض الدعم على السلع الاساسية وإفلاس الكثير من المؤسسات.[1]

الاحتجاجات الشعبية لم تدعو فقط إلى ضرورة الاصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة فحسب،بل طالبت ايضا بالكف عن التدخلات الايرانية في الأزمات الاقليمية ووقف دعم الميليشيات المسلحة على حساب التنمية الاقتصادية،وبرزت خلال هذه الفترة عقبات جديدة من جانب المتشددين حيث استغلوا هذه الاحتجاجات من أجل انتقاد الاتفاق النووي بعدم حصول إيران على فوائد اقتصادية من هذه الصفقة .

الفرع الثاني-استراتيجية الرئيس الأمريكي باراك اوباما في تفعيل الحوار

ارتكزت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس اوباما على مبادئ الشراكة والتعاون والمصالح المشتركة،فقد أطلق بتاريخ نوفمبر 2008 العنان للآمال في تغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران وهي تعد بمثابة نافذة لكسر الجمود الدبلوماسي وتسهيل الطريق للصفقة النووية التي طال انتظارها بين إيران وواشنطن من جهة،ومن جهة ثانية استعادة التوازن بين السياسة الداخلية والخارجية فالإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني تهدف في مجملها إلى الحد من الانتشار النووي غير أن المقاربات من حيث التعامل مع طهران فهي تختلف وتتراوح بين الحل العسكري والدبلوماسي.

[1] شروق صابر،**الاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على سياسة ايران الخارجية**،مجلة مختارات ايرانية،مركز الاهرام للدراسات اسياسية والإستراتيجية،العدد 201،يناير 2018

1-استمرار سياسة منع الانتشار النووي

حيث مثلت القضية النووية أهمية كبيرة ضمن الأمن القومي الأمريكي لما لها دور في استقرار الشرق الأوسط فهي مرتبطة بشكل أساسي بمنع انتشار الأسلحة النووية وردع أية دولة للوصول إليها حفاظا على مصالحها الدولية في المنطقة والسماح للإيرانيين بامتلاك طاقة نووية مدنية .[1]ففي مناظرة تلفزيونية للحزب الديمقراطي سنة 2008 أعلن اوباما "أريد فقط إنهاء الحرب والعقلية التي دفعتنا إلى الحرب في البداية والالتزام بالسعي لتحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية"[2]

كما أعلن في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية سنة 2010 "يجب علينا الآن أن نبني مصادر القوة والنفوذ الأمريكية وأن نشكل نظاما دوليا قادر على التغلب على تحديات القرن 21 كما أكد على العمل لوقف برنامج تخصيب اليورانيوم ومنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية فهو أمر خطير للغاية أن تكون الأسلحة النووية في أيدي تيوقراطية راديكالية ويجب أن نظهر للشعب الإيراني في تحقيق المشاركة الاقتصادية والضمانات الامنية وتفعيل العلاقات الدبلوماسية"[3]

2-توظيف سياسة العصا والجزرة برفع حجم العقوبات الاقتصادية وفتح قنوات الحوار الدبلوماسي

بعد رفض الإدارة السابقة لجورج بوش الابن الحوار مع ايران كشكل من أشكال معاقبة ما سماه بالأنظمة المعادية،أبرزت إدارة الرئيس اوباما أهمية الحل الدبلوماسي في الملف النووي وأن تكون القضية النووية جزء من المفاوضات وتجنب لغة الخصم إلى أسلوب التواصل القائم على الاحترام المتبادل وقد صرح في إحدى خطاباته "سيكون هنالك العديد من القضايا للمناقشة بين بلدنا ونحن على استعداد للمضي قدما دون شروط مسبقة على أساس متبادل وسنظهر الشجاعة لمحاولة حل خلافاتنا

[1] Dennis B.Ross and James F.Jeffrey,Obama **and the middle East strategic objectives for US policy**,Washington Institute Strategic report,March 2013,p.11
[2] David Unger,the **foreign policy legacy of Barack Obama**,The International Spectator,Instituto affari Internazionali,2016,p.06-09
[3] Ozden Oktav,Understanding Obama's policies towards a nuclear Iran,Istanbul Medeniyet Universitesi, January 2014, site web :
:**https://www.researchgate.net/publication/274008584_Understanding_Obama's_Policies_towards_a_Nuclear_Iran,** date of review :25-08-2020

مع الدول سلميا ليس لأننا ساذجون بشأن الأخطار التي نواجهنا ولكن لأن المشاركة يمكن أن تزيل الشك والخوف بشكل دائم"[1]

ففي اطار إعادة تقييم ومراجعة واقع العلاقات الأمريكية الإيرانية فضلت الو.م.أ جانب الخيار الدبلوماسي وتجنب شن الحروب الانفرادية دون دعم دولي،حيث يرى الكاتب ميشيل دوران **Michael Doran** أن اوباما اتبع نهج سياسة "اليد المفتوحة" تجاه طهران بأن تكون جزءا من الحل وليس جزء من المشكلة ،في حين يرى باري بوزان**Barry Buzan** بأن سياسة اوباما تجاه ايران صريحة جدا فهي دبلوماسية قسرية عقابية أكثر مما كانت عليه في الإدارات السابقة.[2]

و في نفس الوقت إبقاء الضغط الاقتصادي عليها باستهداف أهم قطاعاتها الاستراتيجية وفرض عقوبات على القطاع النفطي الذي يشكل 80 % من الصادرات الإيرانية والحظر على معاملاتها المالية والمصرفية والتجارية ومنعها من التداول بالدولار لحثها على وقف برامج تخصيب اليورانيوم وتبين ذلك من خلال مجموعة القرارات والقوانين التي صادق عليها الكونغرس الأمريكي .

فالمحادثات النووية الأمريكية الإيرانية هي بداية فصل جديد في أكثر من عقود من العلاقات المتوترة بين البلدين وتأتي هذه المحادثات مع تضاءل نفوذ واشنطن العالمي وسط ظهور مراكز قوة جديدة وتحديات مالية قوضت الدور العالمي الأمريكي أجبرتها بالتركيز على السياسات الداخلية بعد سنوات من فشل الحروب الاستباقية المكلفة للإدارة السابقة في افغانستان والعراق.

فهي إدارة تسعى إلى تعزيز المشاركة الدولية والتخلي عن مبدأ بوش حول من ليس معنا فهو ضدنا كما أنها تهدف إلى التخلي عن أسلوب التهديد والوعيد بخصوص تنفيذ الضربة العسكرية ضد

[1] Claudia Castiglioni,Obama's **policy toward Iran :comparing first and second term**,Analysis,ISPI,N°2008,december 2013,p.02

[2] Mohammed Khalid Ali,**Obama's Administration foreign policy towards Iran**, University of Kurdistan Hewlêr, January 2017, site web : https://www.researchgate.net/publication/313034191_Obama_Administration's_Foreign_Policy_Towards_IrIr,date of review :25-08-2020

المنشآت النووية الإيرانية من أجل الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف وضمان استقرار منطقة الشرق الأوسط وحماية مصالحها .[1]

وعليه يمكن القول أن سياسة اوباما نحو إيران تخلت عن مبادئ سياسة بوش الابن في إدارة الأزمات الدولية والمتمثلة في مبدأ الاستباقية والتحركات الأحادية الجانب وارتكزت سياسته على مبدأ التعددية والحوار المباشر مع الإيرانيين وبدلا من عزل ايران دوليا فإن استراتيجية اوباما ألزمت الإيرانيين بضرورة التعجيل للدخول في مفاوضات جادة والتي توصلت من خلالها إلى توقيع اتفاق جنيف المرحلي 2013 وانتهت بعدها بالاتفاق التاريخي سنة 2015 .

الفرع الثالث–جهود الوساطة العمانية في اللقاء المباشر بين إيران و الو.م.أ

لعبت سلطنة عمان دورا في الوساطة بين إيران والو.م.أ ،فمنذ سنة 2011 استضافت مسقط اجتماعات سرية بين الدبلوماسيين والقادة الأمنيين من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن الملف النووي الإيراني وذلك سعيا منها لتخفيف حدة التوتر بين الأطراف،كما أنها تسعى للحفاظ على ثقل علاقاتها الاستراتيجية وخاصة الاقتصادية مع كلا من طهران وواشنطن.

أولا–استضافة الاجتماعات السرية الأمريكية–الإيرانية

نظرا للحظر الاقتصادي المفروض على طهران بسبب برنامجها النووي ،فقد لعبت مسقط دور الوسيط بين إيران والو.م.أ ،ففي سنة2011 مثلت كقناة دبلوماسية من أجل استضافة الاجتماعات السرية بين الدبلوماسيين و دعم التقارب بين البلدين فقد صرح السلطان قابوس أمام الصحافة الأمريكية سنة2012 بضرورة جلوس الأمريكيين والإيرانيين على طاولة الحوار والتحادث معا،وذلك للتوصل إلى اتفاق مشترك حول الملف النووي الإيراني التي مهدت الطريق لتوقيع اتفاق جنيف الأولي

[1] فواز جرجس،أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات،**دراسات استراتيجية**،العدد 154،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الطبعة 02،2014،ص.25–27

سنة 2013 والتمسك في نفس الوقت بمبدأ الحياد والبراغماتية وعدم التدخل في الشؤون الخارجية وضمان الاحترام المتبادل من أجل تجنب النزاعات الاقليمية والتصعيد في المنطقة .[1]

ولقيت فكرة المحادثات ترحيبا أمريكيا والإشادة بدور السلطان قابوس الذي حث المرشد الأعلى على بدء المحادثات حيث عقد الاجتماع في عمان بحضور الجانب الأمريكي ممثلا في نائب رئيس الاركان جيك سوليفان ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ،كما تم عقد اجتماع اخر سنة 2013 بين نائب وزير الخارجية الأمريكي ويليام بيريز ونائب وزير الخارجية الإيراني علي خاجي،وقد حافظت مسقط على سرية المحادثات واللقاءات ،فبعد اللقاء المباشر صرح الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية العماني بدر بن حمو اليوسعيدي "**في الفضاء بين الدول الكبرى،الاقليمية والعالمية لدينا مجال للمناورة في ذلك ،يمكننا العمل دون جذب الكثير من الاهتمام وإجراء الدبلوماسية بتكتم وهدوء** "[2]

مسار الوساطة ناقش أيضا مسألة احتجاز إيران لثلاث مواطنين أمريكيين من طرف الحرس الحدودي في أعوام 2007 و2011 أثناء سيرهم في تلال بالقرب من السليمانية المتاخمة للحدود الإيرانية العراقية وتم التفاوض حول اطلاق سراحهم في سبتمبر 2010 كما تم اطلاق سراح عالم إيراني من الو.م.أ سنة 2013.[3]

فعلى الرغم من مخاوف الدول العربية من هذه المصالحة باعتبار العلاقات الإيرانية–العمانية تقوض الامن الدفاعي المشترك في مجلس التعاون الخليجي ،غير أن عمان ترى أنه يجب التعامل بشكل أفضل مع التهديدات المحتملة ،كما تلعب دور الموازن بين اقوى جارتين في النظام الاقليمي الخليجي وهما إيران والسعودية كما أنها تسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الو.م.أ.[4]

[1] Maryam Al-Bolushi,**the effect of Omani-Iranian relations on the security of the Gulf CooperationCouncil Countries after the Arab Spring**,contemporary Arab affairs,vol.09,2016,p.391

[2] Sumaya Al-Majdoub,**discrete diplomacy :Oman and the Iran nuclear deal,**E-International Relations,site web : https://www.e-ir.info/2016/04/25/discrete-diplomacy-oman-and-the-iran-nuclear-deal/,date of review :27-08-2020

[3] David Ignatius,**the Omani « back channel » to Iran and the secrecy surrounding the nuclear deal**,June 2016,site web : https://www.washingtonpost.com/opinions/the-omani-back-channel-to-iran-and-the-secrecy-surrounding-the-nuclear-deal/2016/06/07/0b9e27d4-2ce1-11e6-b5db-e9bc84a2c8e4_story.html,date of review :27-08-2020

[4] Kenneth Katzma,Oman :politics,security and US policy ,CRS Report,January 27,2020,p.09

فالموقف الإيراني اثنى على المبادرة العمانية وأشاد بدورها الوسيط والمشرف،بحكم منظورها الدبلوماسي المبني على ركائز سياستها الخارجية التي تؤكد على اهمية المصالح الاستراتيجية وضرورة الكف عن الصراعات الطائفية والعقائدية والترويج لأهمية التسامح مع الشعوب والثقافات الاخرى وأيضا تطوير علاقات جيدة مع دول الجوار،كما أنها تراهن دائما على أهمية استقرار وأمن النظام الإقليمي الخليجي الممثل في دول مجلس التعاون ومنع التسابق النووي،وتراعي أهمية مصالحها الحيوية التي تربطها مع إيران.

ثانيا-مكاسب سلطنة عمان من الوساطة:

تعد الوساطة كأداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية يعزز دبلوماسية الدولة ويزيد من مقدرتها ويمكنها أيضا من تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية باعتبارها آلية سلمية في حل النزاعات فالوساطة العمانية كفرصة لها لإنجاح دبلوماسيتها وثقلها السياسي في منطقة الخليج،كما تعتبر أيضا فرصة لكسب بعض المصالح الاستراتيجية.

1-ضمان تأمين مضيق هرمز:

نظرا لأهمية مضيق هرمز الدولية ،فإن سلطنة عمان وإيران يشتركان في هذا الممر المائي ولا يفصل بين البلدين سوى 21 ميلا ،كما المضيق يقع تحت سيادة سلطنة عمان وفقا للقانون البحري الدولي على اكثر من 12 ميل أي ما يعادل 24 كلم،وقد اقترحت السلطنة مشروع تقني للمضيق بتكلفة 250 مليون دولار لمدة 10 سنوات على أن هذا المبلغ تدفعه الدول الخليجية غير أن هذا المشروع توقف بسبب رفض السعودية والعراق والبحرين والكويت لهذا المشروع.[1]

فالتهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز وتعطيل الملاحة البحرية لا يخدم المصالح العمانية،وقد يؤدي إلى حدوث صراعات في منطقة الخليج ولذلك فهي تسعى إلى تأمين السفن والناقلات النفطية من المرور في المضيق عبر مياهها الاقليمية،وتدرك مدى أهمية الاستقرار في المنطقة بعيدا عن

[1] Hani Albasoos and others,**the nature of Oma's relations with Iran** ,Sultan Qaboos University ,Journal of arts and social sciences,vol.10,N°01,2019,p.11

التصعيد والأعمال العدائية فالمضيق يشكل أولوية أمنية وإستراتيجية وجزء من أمنها القومي يتطلب منها دعم سلامة الملاحة الدولية وحمايتها من القرصنة وكذا عدم المساس بحقوق الدول من المرور [1]

فالمضيق يشهد توترات وتصعيدات إيرانية متكررة وذلك بسبب اختراق لوائح المرور باحتجاز الناقلات النفطية أو حتى اغلاقه باعتبارها ورقة مهمة تهدد بها أمن الدول والذي ينتج عنه عرقلة سير حركة التدفق اليومي للنفط عبر هذا المضيق وتأخر الامدادات والبضائع إلى بعض الدول الأسيوية والأوروبية وحتى الأمريكية وارتفاع الأسعار ولذلك تراهن المقاربة العمانية على أهمية تأمين مضيق هرمز والإبقاء على فتح قنوات التواصل مع الشريك الإيراني كما أنها تشترك أيضا في تحالف أمني قوي مع الو.م.أ بتلقي تمويل ومساعدات عسكرية،حيث تأتي نسبة كبيرة لمشتريات الأسلحة من الشركات الأمريكية.

2-الحفاظ على أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إيران:

صرح السفير الإيراني في عمان علي أكبر صيفيه **Ali Akbar Sibeveih** "سنعطي الأولوية لأولئك الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبنا في وقت الشدة،فبالتأكيد لدى جلالة السلطان قابوس بن سعيد مكانة خاصة ومهمة بين الإيرانيين " وأضاف أن البلدان يعتزمان الحفاظ على أهمية العلاقات الاقتصادية وتوسيع مجال الاستثمارات في الطاقة وزيادة حجم المشاريع الاستثمارية.[2]

حيث أن القرب الجغرافي بين الدولتان يساعد إيران على استخدام عمان كجسر لربط شركاتها بالعالم العربي وتصدير سلعها وبضائعها،كما أن التعاون يشمل على الخدمات اللوجستية المتعلقة بالموانئ البحرية و تم تفعيل مشروع تصدير الغاز الإيراني إلى السلطنة منذ سنة 2015 يستمر لمدة 25 سنة بقيمة 26 مليار دولار.[3]

كما تم تطوير مشاريع مشتركة لتطوير حقل هنغام النفطي في الخليج الفارسي لإنتاج 80 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا ،بالإضافة إلى توقيع صفقات لبناء خط أنابيب تحت البحر لنقل

[1] Richard J.Schmierer,**The Sultanate of Oman and the Iran Nuclear deal**,Middle East Policy,2015,site web :https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/mepo.12162,date of review :28-08-2020
[2] Hani Albasoos and others,op.cit
[3] ibidem

الغاز الطبيعي من مقاطعة هرمزغان الايرانية إلى صحار في عمان لتصديره نحو وجهات اخرى،بالإضافة الى مشروع اخر لإنشاء أنبوب الغاز يربط إيران بالهند الذي يزيد من حجم الروابط التجارية بين الخليج العربي والهند[1].

وعليه توصف الدبلوماسية العمانية بالهادئة وتتبع سياسة الحياد والاستقلالية،فعلى الرغم من نجاحها في دعم اللقاء المباشر الأمريكي–الإيراني وتوقيع الاتفاق المرحلي في جنيف سنة 2013،غير أن منظورها الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحقيق الأمن الاقليمي في منطقة الخليج لا يزال رهين توتر العلاقات الإيرانية السعودية،كما أن بعض الخبراء انتقد سياسة عمان الانفرادية وتعاملاتها الدبلوماسية بعيدا عن رؤى مجلس التعاون الخليجي الذي يعارض التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية.

المطلب الثالث–خطة العمل المشتركة في جنيف:

يمثل توقيع اتفاق الإطار الزماني في جنيف بتاريخ 23 نوفمبر 2013 بين وزراء خارجية دول 5 + 1 و إيران خطوة مهمة لتسوية الأزمة ،حيث تسمح خطة العمل المشتركة هذه التي تم ابرامها لمدة ستة أشهر لطهران بالحصول على إعفاء من العقوبات الاقتصادية مقابل تعليق أنشطتها النووية الخاصة بالانتشار منها وقف التخصيب وإغلاق منشأة التخصيب في مفاعلي فوردو وأراك تحت رقابة صارمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الفرع الأول–التعهدات الإيرانية بموجب الاتفاق:

يتمثل الهدف من خطة العمل المشتركة الذي بدأ تنفيذها بين المجموعة السداسية وإيران بتاريخ 20 يناير 2014 هو تجميد البرنامج النووي الإيراني،وإتاحة الوقت للتفاوض حيث أن إيران تمتلك ما يكفي من سادس فلوريد اليورانيوم الذي يصل إلى 5 % لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب تنص ديباجة الخطة الشاملة المعلنة على أن الهدف من المفاوضات حول البرنامج النووي هو من أجل التوصل إلى حل شامل طويل الأمد متفق عليه بشكل متبادل من شأنه أن يضمن سلمية البرنامج وتخصيب اليورانيوم عند مستوى محدد وضمان اجراءات الشفافية وأن تؤكد إيران أنها لا تسعى تحت أية ظرف

[1] Kenneth Katzma,Oman :polittics,security and US policy,p.10

من الظروف لتطوير أسلحة نووية.[1]وعليه بموجب اتفاقية الخطة الشاملة تتعهد وتوافق طهران بالامتناع عن أية تقدم اضافي في أنشطتها النووية وتتمثل مجملها في :

أولا–تحديد أجهزة الطرد المركزي:

طالبت المجموعة السداسية إيران بالامتناع تركيب أجهزة طرد جديدة و عدم تغذية سادس فلوريد اليورانيوم في أجهزة الطرد المركزي التي لم تكن تخصب في السابق واستبدال أجهزة الطرد الحالية بأجهزة الطرد المركزي من نفس النوع وإنتاج أجهزة الطرد المركزية فقط لاستبدال التالفة .[2]

ثانيا–تحديد مستوى ومخزون التخصيب:وذلك بنسبة لا تتجاوز 5 % خلال ستة أشهر وتحديد مخزونها البالغ نسبة 20 % عن طريق تحويله الى أكسيد لتصنيع الوقود لمفاعل طهران البحثي.[3]

ثالثا–الامتناع عن تشغيل مفاعل أراك:تتعهد طهران بالامتناع عن تشغيل مفاعل اراك من خلال عدم نقل الوقود والماء الثقيل الى الموقع واختبار وإنتاج وقود اضافي وتركيب مكونات المفاعل المتبقية كما تمتنع عن اعادة معالجة الوقود والمواد النووية المستهلكة لاستخراج البلوتونيوم،وبناء مرافق له وضرورة تقديم معلومات تصميم محدثة حول المفاعل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[4]

رابعا–تعزيز الرقابة الإضافية من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

وذلك من خلال تزويدها بمزيد من المعلومات حول المنشآت الحالية والخطط المستقبلية والسماح للمفتشين بالوصول اليومي عندما لا يكون المفتشون حاضرين لغرض التحقق من معلومات التصميم التحقق المؤقت من المخزون ،المادي التحقق من المخزون ،وعمليات التفتيش غير المعلن عنها لغرض الوصول إلى سجلات المراقبة غير المتصلة بالإنترنت ،في مفاعلات ناتانز وفوردو،وإدارة

[1] Christopher Bidwell and Orde Kittrie,**verification requirements for a nuclear agreement with Iran,nuclear verification capabilities**, independant task force of the federation of American scientists,September 2014,p.04
[2] Kenneth Katzman and Paul K.Kerr,**Iran nuclear agreement,**Congressional Research Service,September 29,2015,p.05
[3] International Crisis Group,**Iran and the 5+1 solving the nuclear Rubik 's Cube**,Middle East report,n°152,Belgium,p.01
[4]Kenneth Katzman and Paul K.Kerr,**Iran nuclear agreement,**p.06

الوصول إلى مرافق تجميع أجهزة الطرد المركزي وورش انتاج ومناجم طحن اليورانيوم ومعلومات عن مصدر المواد .[1]

الفرع الثاني–التدابير الطوعية لدول 5+1 :

حسب مضمون الخطة الشاملة فإن دول 5 + 1 تتعهد باتخاذ بعض التدابير الطوعية التي من شأنها الحفاظ على جو يفضي إلى مفاوضات حسن النية للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف خلال هذه الفترة الانتقالية وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

أولا–وقف الجهود الرامية إلى خفض مبيعات النفط الإيراني الخام:

أي السماح بالإعادة الجزئية لعائداتها النفطية ويمكن العملاء والدول المستوردة من شراء كميات النفط حسب مستواها المحدد والبالغ خلال هذه الفترة بحوالي 1,3 برميل يوميا،مع ضمان تعليق العقوبات الامريكية والأوروبية على خدمات التأمين والنقل ذات الصلة.[2]

ثانيا–تعليق العقوبات الأمريكية والأوروبية:

يشمل تعليق العقوبات على قطاعات البتروكيماويات وكذلك على الخدمات المتصلة بها،وكذا تجارة الذهب والمعادن النفيسة ،كما يشمل أيضا على تعليق العقوبات الأمريكية على صناعة السيارات الإيرانية واستئناف المعاملات مع الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع.[3]كما تتضمن على عدم فرض عقوبات جديدة ذات الصلة بالمجال النووي من طرف مجلس الأمن الأممي والاتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر،وامتناع الحكومة الأمريكية عن إصدار أية حظر جديد بما يتفق مع الأدوار الخاصة بكل من الرئيس والكونغرس.

شكلت تدابير تخفيف وتعليق العقوبات ضمن سلسلة الإجراءات لبناء الثقة،وقد أظهرت الاتفاقية مدى فعالية نظام العقوبات غير أن التنازلات الإيرانية هي أكبر بكثير مما قدمه الغرب وهو ما يتعلق

[1] Joint Plan of Action, Geneva, 24 November 2013,p.02
[2] Joint plan of Action,p.03
[3] Kenneth Katzman and Paul Kerr,op.cit,p.07

بحق التخصيب فهو محدد بشكل متبادل مع ضمان الشفافية وسلمية برنامجها النووي،واختارت المجموعة السداسية بعدم ذكر الحق في التخصيب للطرف الإيراني واكتفت بالحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية باعتبار برنامج التخصيب له حدود .

كما أن الاتفاق أظهر أن الأطراف اكتفت بحسن النية واختبار النوايا الدبلوماسية والتراضي بين الأطراف ،وكسر صفيح الجليد في العلاقات الغربية الإيرانية ،ولاسيما أن نجاح الاتفاق تم بفعل تعليق العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالنفط ،كما أن المتغيرات الداخلية جعلت الاتفاق محل قبول وتتمثل في إدارة باراك اوباما وتقبلها فكرة تأهيل طهران للانخراط على مستوى المشهد الدولي خاصة في ظل الخسائر البشرية والمادية للحروب التي تكبدها في أفغانستان والعراق وسوريا.[1]

ففي خطاب للرئيس اوباما أمام الكونغرس صرح بأنه مسرور بالتقدم المحرز إلى الآن ،فدبلوماسيتنا تعمل وأوقفنا برنامج إيران النووي وقلصنا من مخزونها من المواد النووية ومن الآن لدينا فرصة للتفاوض على اتفاق شامل يمنع السلاح النووي ،فإيران تؤمن امريكا وحلفاؤها بما في ذلك اسرائيل مع تجنبها صراع أخر في الشرق الأوسط وأنا ابقي جميع الخيارات على الطاولة لمنع إيران النووية.[2]

ثالثا-ترخيص توريد وتركيب قطع الغيار اللازمة:

وذلك لضمان سلامة الطيران المدني الإيراني والخدمات المرتبطة بها والمتمثلة في الترخيص لعمليات التصليح والتفتيش المتعلقة بسلامة الطيران.

ثالثا-إنشاء قناة مالية لتسهيل التجارة الإنسانية:

وذلك لتلبية الاحتياجات المحلية في إيران،وتسمح لها باستعمال جزء من عائداتها النفطية المحتفظ بها في الخارج ،بهدف تفعيل التجارة الإنسانية وهي المعاملات التي تشتمل المنتجات الغذائية

[1] محجوب الزويري،**مفاوضات الملف النووي الايراني من جنيف إلى فيينا:ماذا بعد ؟**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،نوفمبر 2014،ص.07

[2] Bryan R.Gibon,**The long road to Tehran,the Iran nuclear deal in perspective**,Strategic Update 15-6,December 2015,p.21

والزراعية والأدوية والأجهزة والنفقات الطبية وتسهيل التحويلات للمصاريف الطبية للشعب الإيراني في الخارج عبر مصارف أجنبية وإيرانية تحددها هذه القناة المالية،كما يمكن لهذه القناة أن تسمح لإيران بتحويل ما يتوجب عليها من التزامات مالية لمنظمة الامم المتحدة،وتسمح أيضا خلال فترة ستة أشهر بتحويل مدفوعات الرسوم الدراسية المباشرة للجامعات والكليات للطلاب الايرانيين الذين يدرسون بالخارج,علاوة على زيادة عتبات تفويض الاتحاد الأوروبي للمعاملات التجارية غير الخاضعة للعقوبات الى مستوى متفق عليه.[1]حيث تمكنت إيران من إعادة حوالي 700 مليون دولار من مبيعات النفط والوصول إلى 65 مليون دولار أضافية في الخارج لتعليم الطلاب الايرانيين في الخارج.[2]

يعتبر اتفاق جنيف كرهان لإبطاء برنامج إيران النووي بشكل مؤقت ويمنح الوقت للتفاوض على اتفاق نهائي غير أنه لا ينهي مخاوف المجتمع الدولي بخصوص امتثال أو عدم امتثال طهران لالتزاماتها المؤقتة والمرور نحو التسوية النهائية .

منذ دخول الصفقة المؤقتة حيز التنفيذ بتاريخ 20 يناير2014 حسب تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر سنة 2014 الذي أكد على أن إيران على الرغم من التزامها بما ذكر في اتفاق جنيف بخصوص عدم تخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن 5 % في مرافقها المعلنة وتخفيض 75 % من مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 20 %،إلا أن هناك الكثير من والمعلومات لا تزال غير متوفرة لمفتشي لوكالة خصوصا وأن إيران زاولت عددا من الأنشطة في مرفق تحويل اليورانيوم ومحطة تصنيع الوقود ومحطة تصنيع صفائح الوقود في أصفهان وبذلك انتهكت التزاماتها بخصوص تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء والمشاريع المتصلة بالماء الثقيل رغم خضوع هذه المرافق لضمانات الوكالة.إضافة الى عرقلة عمل الوكالة للتحقق من موقع بارشن عن طريق الصور الساتلية والتي لاحظت على أن أنشطة التشييد التي تدل على تقويض قدرة الوكالة لإجراء تحقق فعال. [3]

[1] Joint plan of Action,p.03
[2] Kenneth Katzman and Paul Kerr,op.cit,p.07
[3] تقرير المدير العام مقدم لمجلس المحافظين،**تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الامن الدولي في جمهورية إيران الاسلامية**،مجلس المحافظين،20 نوفمبر 2013،رقم الوثيقة:GOV/2014/58 ،ص.12.

الفرع الثالث–الخطوات النهائية للحل الشامل:

تهدف الخطة النهائية للحل الشامل إلى الانتهاء من التفاوض والبدء في تنفيذ مالا يزيد عن عام واحد بعد اعتماد هذه الوثيقة ومراقبة تنفيذ هذه البنود من قبل الطرفين خلال مدة ستة أشهر،وهي تعكس حقوق والتزامات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيشمل الحل أيضا رفع العقوبات من طرف مجلس الأمن الدولي بشكل كامل على النشاطات النووية ومجالات التجارة والطاقة والتمويل والتكنولوجيا حتى نهاية المدة ،واتفاق الأطراف على برنامج لتخصيب اليورانيوم وفق أغراض سلمية ،كما ستعمل الخطة على إزالة القلق الدولي بخصوص مفاعل أراك .

كما تعتمد الأطراف على برنامج تخصيب بموجب معايير متفق عليها بشكل متبادل بما يتوافق مع الاحتياجات المحلية،مع حدود متفق عليها على نطاق ومستوى التخصيب لفترة يتم الاتفاق عليها،كما تضمن التنفيذ الكامل لإجراءات الشفافية وتعزيز المراقبة وتنفيذ البروتوكول الإضافي بما يتفق مع الأدوار الخاصة بكل من الرئيس والبرلمان الإيراني.

ويخص اعتماد التعاون النووي المدني في الحصول على مفاعلات الطاقة والبحوث الحديثة للمياه الخفيفة والمعدات المرتبطة بها،والإمداد بالوقود النووي الحديث وكذا ممارسات البحث والتطوير المتفق عليها بعد التنفيذ الناجح للخطة الشاملة،حيث سيتم التعامل مع البرنامج النووي الإيراني بنفس الطريقة التي يعامل فيها أي برنامج نووي ضمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.[1]

يرى بعض الدارسين أن اتفاقية جنيف هي حيلة ذكية لتجاوز المعارضة المتشددة للصفقة بالنسبة للمحافظين في إيران والكونغرس في الو.م.أ ،فإيران خرجت عن الموقف النووي المتشدد للرئيس الأسبق محمود نجاد والحرس الثوري المتتبع لسياسة المواجهة وعدم تقديم التنازلات،والموافقة في الابقاء على تخصيب اليورانيوم إلى مستوى 5 % مع التخلص التدريجي لمخزونها المخصب الى نسبة 20

[1] Joint plan of Action,p.04

% والتعهد بوقف الأنشطة النووية في مفاعلاتها مقابل الاستفادة من بعض الامتيازات الاقتصادية وتسهيل الوصول إلى التجارة الانسانية.[1]

مع العلم أن جملة من العقبات عرقلت مسار خطة جنيف قبل توقيعها من طرف فرنسا مما أدى إلى تراجع فرص التسوية النهائية ويتعلق بالخلاف حول مفاعل اراك وغياب فرنسا في المحادثات بشكل فعال وعد اهتمامها بها،وحذرت من اتفاق نووي مع إيران وذلك بسبب مخاوفها بشأن استمرار مفاعل اراك المخصص لإنتاج الماء الثقيل والذي قد يعطيها فرصة انتاج قنبلة نووية،وأيضا مصير المخزون الإيراني الذي يصل إلى 20 % من اليورانيوم المخصب المتراكم ويرجع تشدد الموقف الفرنسي إلى غضبه من السماح للشركات الأمريكية النفطية من العمل في جنوب إيران خاصة وأن فرنسا تسعى إلى تعزيز تواجدها الاقتصادي والاستثماري في إيران مما انعكس على جو المحادثات والمفاوضات في جنيف التي طال امدها قبل التوقيع عليها .[2]

في حين جاء الرد الإيراني بخصوص انتاج البلوتونيوم في مفاعل اراك ليس له أية علاقة بإنتاج السلاح النووي وأن الدول تنقصها التحليلات الفنية بخصوصه،فاقتنعت حكومة روحاني أن الاتفاق هو خطوة مهمة لإزاحة العقوبات التي أنهكت الاقتصاد الإيراني،فضلا عن تأييد الشأن الداخلي هذا الاتفاق لما له نتائج ايجابية وهو ما يبشر بحلول اقتصادية ومستقبل اقتصادي زاهر،وتجنب فشل هذه الصفقة التي تقود إلى المزيد من العقوبات فضلا عن العزلة السياسية وتراجع الدور الإقليمي الإيراني.[3]

على الرغم من توصل الدول في التوقيع على الاتفاق في 23 نوفمبر 2013 وتمكنت من خلق جو دبلوماسي ملائم،غير أن الاتفاق أثار الجدل بخصوص بعض النقاط داخل إيران وهو عدم ورود نص الاتفاق صراحة على عدم الاعتراف رسميا بالحق في تخصيب اليورانيوم والاكتفاء بتحديده

---

[1] Mohamed Nurzazaman,**the Nuclear Deal a preliminary Analysis**, Gulf University for Science and Technology,Kuwait,December 2013,p.p-12-14,site web : https://www.researchgate.net/institution/Gulf_University_for_Science_and_Technology_Kuwait,date of review :07-09-2020

[2] فاطمة الصمادي،**الاتفاق النووي الإيراني :الفرصة ما تزال قائمة**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،19 نوفمبر 2013،ص.03

[3] فاطمة الصمادي ،**النووي الايراني هل تنجح جهود صياغة الحل النهائي ؟** ،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،08 ماي 2014 ،ص.06

ضمن مجموعة من الشروط من حيث المستوى والحجم والموقع،كما أنه يخضع إلى رقابة مشددة من طرف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويلزم إيران بالالتزام بالاتفاق والابتعاد عن عتبة صنع السلاح النووي خلال الفترة المذكورة وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي .

المبحث الثالث–التفاهم النووي بين إيران ودول 5 + 1 في إطار خطة العمل المشتركة الشاملة في فيينا 2015

بعد ما قارب 20 شهر من المفاوضات والمحادثات،توصلت إيران ودول 5 + 1 إلى اتفاق تاريخي تحت مسمى خطة العمل المشتركة الشاملة بفيينا بتاريخ 14 جويلية 2015 يهدف إلى الحد من قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم ومنعها من الحصول على الأسلحة النووية لضمان سلمية برنامجها النووي بالكامل ،مقابل اعفائها من العقوبات بشكل تدريجي والتي شلت اقتصادها على مدار عدة سنوات.

المطلب الأول–بنود اتفاقية خطة العمل المشتركة الشاملة

حيث تمثل الصفقة التي جاءت في حدود 159 صفحة بالنسبة لإيران عودة محتملة إلى المجتمع الدولي وفرصة لإنقاذ اقتصادها المتعثر من الأضرار التي سببتها العقوبات وسوء الإدارة،فالقضايا الأساسية التي ارتكزت عليها الدول الغربية خلال محادثات فيينا هي وقف تخصيب اليورانيوم والحد من عدد أجهزة الطرد المركزي التي يسمح لإيران بصيانتها ومعالجة المخاوف بشأن أبحاثها السابقة حول الأسلحة النووية،وكذا مدى التزام طهران بالتعاون مع الجولات التفتيشية التي تكون عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية خصوصا الجولات التي تتم بطريقة فجائية.[1]

فقد صرح روحاني أن الاتفاق لا يهدف من خلاله إيران إلى صنع القنبلة النووية فهو كضمان لحقها في تطوير طاقة نووية مدنية و يمثل كنقطة لبناء الثقة بين بلاده والغرب الممثلة في دول 5 + 1 الممثلة في الصين والو.م.أ وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا كممثل أعلى للاتحاد الأوروبي

[1] محجوب الزويري،مرجع سابق الذكر،ص.04

للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وذلك باتخاذ الإجراءات الطوعية التالية ضمن الإطار الزمني المفصل لهذه الخطة:

الفرع الأول–التخصيب وأبحاث التخصيب

تتضمن الخطة الطويلة الأمد عملية تخصيب اليورانيوم باستخدام الجيل الأول من أجهزة الطرد المركزي،والتنازل عن جزء كبير منها والسماح ل:5060 ألف من وحدات الطرد المركزي بالعمل وتحديد نسبة التخصيب لتكون بين 3,67 و5 % لمدة 15 عاما،ويمكن لإيران مواصلة أبحاثها في مجال أجهزة الطرد المركزي مع حصر عملية التخصيب في مركز واحد وهو منشأة ناتانز.[1]

أولا–تتضمن خطة ايران طويلة الأمد قيودا محددة متفق عليها على كافة نشاطات تخصيب اليورانيوم والبولتونيوم والنشاطات المرتبطة بتخصيبه ،كما تتضمن قيودا محددة على أنشطة أبحاث وتطوير بعينها خلال السنوات الثماني الأولى،ويتلوها تطور تدريجي وفق سرعة معقولة يصل بها إلى المرحلة التالية من نشاطاتها المقتصرة على الأغراض السلمية ويتم تقديم خطة أبحاث التخصيب وتطويره كجزء من الإعلان الأولي للبروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الخاصة بإيران.[2]

ثانيا–الموافقة على الإزالة التدريجية لأجهزة الطرد المركزي في مفاعل الماء الثقيل (IR–1) خلال مدة عشرة سنوات على ان تحتفظ خلال هذه المدة بقدرتها على التخصيب في مفاعل ناتانز عند قيمة تخصيب اليورانيوم مركب اجمالية تبلغ 5060 جهاز طرد مركزي في مفاعل الماء الثقيل ويتم تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي من حوالي 19000 إلى 6104 ،ويتم تخزين أجهزة الطرد المركزي الزائدة والبنية الأساسية المرتبطة بالتخصيب في موقع ناتانز تحت الاشراف المستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[3]

[1] The full text of the Iran nuclear deal, in 14 Julay, 2015,site web : https://2009-2017.state.gov/documents/organization/245317.pdf،

[2] Carol Morello and Karen Deyoung,**historic deal reached with Iran to limit nuclear program**,The Washington Post,July 2015,site web : https://www.washingtonpost.com/world/historic-nuclear-deal-with-iran-expected-to-be-announced/2015/07/14/5f8dddb2-29ea-11e5-a5ea-cf74396e59ec_story.html,date of review :13-09-2020

[3] **parameters for a Joint Comprehensive Plan of Action regarding the Islamic Republic of Iran's Nuclear Program** , The White House, Office of the Press Secretary,site web :

ثالثا–موافقة إيران على عدم تخصيب اليورانيوم بنسبة تزيد عن 3.67 % لمدة 15 عاما على الاقل بالإضافة على الموافقة على تقليص مخزونها الحالي من حوالي 10000 كيلوغرام من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى 300 كغ لمدة 15 سنة وهو ما يعادل قرابة 98 % من مخزون إيران الكلي[1].كما يمكنها الاستمرار بإجراء أبحاث التخصيب وتطويره لمدة 10 سنوات ولن تنخرط في تكنولوجيا فصل النظائر المشعة لتخصيب اليورانيوم واختبار ما يصل الى 30 جهاز طرد مركزي في مفاعلات الماء الثقيل(IR–6) و (IR–8) بعد ثماني سنوات ونصف.[2](انظر الملحق رقم 01)

رابعا–تقوم إيران بتحويل منشأة فوردو إلى مركز فيزيائي ونووي وتكنولوجي ويتم اقامة تعاون دولي متضمن بشكل اتفاقيات شراكة علمية في مجالات الأبحاث المتفق عليها،ويبقى 1044 جهاز طرد مركزي في مفاعل الماء الثقيل في ستة أجهزة ضخ تسلسلية في جناح واحد في منشأة فوردو،حيث يدور اثنان من هذه الأجهزة التسلسلية دون يورانيوم وسيتم تحويلهما بعد اجراء التعديل الملائم لبنيتهما الأساسية المرتبطة بها في حالة خمود.[3]

خامسا–تحتفظ إيران خلال مدة خمسة عشر عاما باحتياطي اليورانيوم اقل من 300 كلغ،وفق نسبة 3.67 % أو ما يكافئه من صيغ كيميائية اخرى،ويتم بيع الكميات الزائدة حسب الأسعار العالمية ويجري تسليمها إلى الجهات الدولية المشترية مقابل اليورانيوم الطبيعي المسلم إلى إيران،أو يتم خلطها لتكون مستوى اليورانيوم الطبيعي ولا يتم احتساب اليورانيوم المخصب في مجمعات الوقود المصنعة من روسيا او مصادر اخرى للاستعمال في مفاعلات إيران النووية مقابل كمية 300 كلغ من احتياطي سادس فلوريد اليورانيوم.وتقوم اللجنة المشتركة بمد يد العون لإيران من خلال تعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

---

https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/04/02/parameters-joint-comprehensive-plan-action-regarding-islamic-republic-ir,date of review :11-09-2020

[1] Greg Botelho,**Iran nuclear deal full of complex issues and moving parts**,CNN,July 14,2015,site web : https://edition.cnn.com/2015/07/14/politics/iran-nuclear-deal-highlights/index.html,date of review :13-09-2020

[2] Joint Plan of Action,Vienna July 2015, https://2009-2017.state.gov/documents/organization/245317.pdf،

[3] Loc.cit

الفرع الثاني–مفاعلات اراك،ناتانز وإعادة المعالجة

أولا–تعيد إيران تصميم بناء مفاعل أبحاث مطور يعمل بالماء الثقيل في موقع اراك بناءا على تصميم تصوري متفق عليه وسيدعم المفاعل الأبحاث السلمية النووية وإنتاج النظائر المشعة لأغراض طبية وصناعية ولن ينتج مفاعل اراك المعاد تصميمه وبناؤه بلوتونيوم يمكن استخدامه في الأسلحة.[1]

ثانيا–تخطط إيران لمواكبة اتجاه التقدم التكنولوجي العالمي في الاعتماد على الماء الخفيف من اجل مفاعلاتها المستقبلية الخاصة بالطاقة والأبحاث،مع تعزيز التعاون الدولي بهذا الخصوص،بما في ذلك ضمان امدادات الوقود الضرورية.فالنواة الاصلية للمفاعل والتي من شانها ان تمكن من انتاج كميات كبيرة من البلوتونيوم التي تستخدم في صنع الاسلحة سوف يتم تدميرها وإزالتها من البلاد.[2]

ثالثا –تنوي إيران شحن كافة الوقود المستهلك إلى الخارج مدى الحياة والمتأتي من كافة المفاعلات النووية المستقبلية والحالية الخاصة بالطاقة والأبحاث،من أجل المعالجة الاضافية أو التخلص منه مع الالتزام بعدم إجراء بحوث أو عمليات إعادة تصنيع على الوقود النووي المستنفذ.[3]

رابعا–تمتنع إيران ولمدة 15 سنة ولا تنوي القيام بذلك فيما بعد،عن المشاركة في أية إعادة معالجة للوقود المستهلك أو بناء أي منشأة قادرة على إعادة معالجة النووي الوقود المستهلك أو نشاطات أبحاث وتطوير إعادة المعالجة التي تمخض عنها الوصول إلى القدرة على إعادة معالجة ذلك الوقود ،ويستثنى من ذلك فقط أنشطة الفصل التي تهدف إلى انتاج نظائر مشعة طبية وصناعية من أهداف يورانيوم مخصبة غير مشعة.[4]

[1] Greg Botelho,op.cit
[2] Joint Plan of Action, https://2009-2017.state.gov/documents/organization/245317.pdf،
[3] فاطمة الصمادي،**مابعد لوزان روحاني وفريقه في مواجهة الداخل الإيراني**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة،09 أفريل 2015،ص.03
[4] Joint Plan of Action,p.09

خامسا–توافق إيران على تخصيب اليورانيوم باستخدام الجيل الأول من أجهزة الطرد المركزي في ناتانز لمدة 10 سنوات وإزالة أجهزة الطرد الأكثر تقدما،كما ستقوم بالإزالة التدريجية 1000 جهاز طرد مركزي في فوردو لمدة عشر سنوات ومراقبة مستمرة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

ففي هذا الصدد يسمح لها بحق تخصيب اليورانيوم على أراضيها مقابل تخليها عن نسبة 98 % من مخزونها من اليورانيوم المخصب وتفكيك أكثر من ثلثي اجهزة الطرد المركزي وحصر نشاطات التخصيب في ناتانز وإعادة الهيكلة لجميع المنشآت النووية وتحويل معظمها إلى مخابر بحثية.[2]

الفرع الثالث–اجراءات التفتيش والشفافية

تتمثل اجراءات الشفافية والتفتيش في ضمان الوصول المنتظم للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع المنشات النووية في ناتانز وفوردو،باستخدام أحدث تقنيات المراقبة،وضمان تمكن المفتشون من الوصول إلى سلسلة التوريد التي تدعم البرنامج النووي الإيراني،حيث تعتبر آليات التفتيش كطريقة لمراقبة المواد ومكونات البرنامج النووي.وعليه تتمثل الإجراءات من خلال:

أولا–تطبيق البروتوكول الإضافي على اتفاقية الضمانات الشاملة الخاصة بإيران وفق المادة 17 من البروتوكول الاضافي والمصادقة عليه ضمن إطار زمني محدد.حيث يوفر هذا البروتوكول للوكالة الحصول على معلومات اكبر بشأن البرنامج النووي بما في ذلك التسهيلات المعلنة وغير المصرح بها والتحقيق في المواقع المشبوهة أو مزاعم بوجود منشأة سرية للتخصيب ومرافق التحويل ذات الصلة بالطاقة النووية للتحقق من معلومات التصميم.[3]

فالبروتوكول الاضافي هو آلية مهمة وفعالة تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية يضمن لها سهولة التحقق من خطة العمل المشتركة من خلال الوصول إلى المنشات والمواقع النووية المعلنة

[1] Parameters for a Joint Comprehensive Plan of Action regarding the the Islamic Republic of Iran's Nuclear Program,p.02

[2] **الاتفاق النووي الايراني وتداعياته الاقليمية** والدولية ،تقرير ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة بتاريخ 11 أفريل 2015،ص.01

[3] **Iran nuclear Agreement**,the International Atomic Energy Agency's autorithies ,ressources and challenges,United States Government Accountability Office,GAO ,june 2016,p.16

وغير المصرح بها ،كما أنها تجبر طهران بضرورة قبول التفتيشات الروتينية اليومية والمفاجئة وإعلان المعلومات بخصوص جميع الأنشطة النووية ومحطات تخصيب اليورانيوم.

ثانيا–التنفيذ الإيراني الكامل لخارطة طريق خاصة بتوضيح قضايا بارزة سابقة وبارزة متفق عليها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتضمن هذه الخارطة معالجة ترتيبات القضايا الراهنة والسابقة التي تثير القلق بخصوص البرنامج النووي.

ثالثا–تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة تنفيذ الاجراءات الطوعية وفق مدة زمنية محددة وذلك لتطبيق اجراءات الشفافية المتعلقة بحضور الوكالة والمراقبة المستمرة لمناجم اليورانيوم من الكعكة الصفراء التي تنتجها ايران من كافة محطات خامات اليورانيوم لمدة 25 سنة واحتواء عنفات أجهزة الطرد المركزي وأجهزة الضخ لمدة 20 عاما ،واستخدام التكنولوجيات الحديثة المعتمدة التي تصادق عليها الوكالة،ومن ضمنها قياس كمية التخصيب عبر الانترنيت واستخدام الأختام الالكترونية وتوفير الية موثوقة لضمان اتخاذ قرار سريع يستجيب لمخاوف الوكالة الخاصة بالنفاذ الى المواقع لمدة 15 سنة .[1]

كما نص الاتفاق أنه بمجرد أن تقدم الوكالة طلبا إلى ايران للوصول الى موقع معين بناء على معلومات استخباراتية وشكوك فسوف يكون أمام الوكالة وإيران مدة 14 يوم للموافقة على ذلك وإذا لم تستجب إيران لطلب الوكالة خلال تلك المدة،يحال الأمر إلى لجنة مشتركة تتكون من الدول التي تشكل مجموعة 5 + 1 بالإضافة إلى إيران للنظر في النزاع وأمام اللجنة مهلة سبعة أيام كأقصى حد للبت في الموضوع،وتحتاج اللجنة إلى خمسة أصوات فقط من أصل سبعة أصوات لتقرر في الأمر.[2]

رابعا–لن تشارك إيران في انشطة ومنها ما يتعلق بالأبحاث والتطوير والتي من شأنها أن تسهم في تطوير وسائل نووية متفجرة،ومن ضمنها انشطة تعدين اليورانيوم أو البلوتونيوم،كما ينبغي عليها أن تتعاون وتعمل وفق قناة الحيازة المنصوص عليها في الخطة التي يصادق عليها مجلس الأمن.[3]

---

[1] Joint plan of Action,p.10

[2] تقدير موقف،قراءة في الاتفاق النووي الايراني،ص.05

[3] Sébastian Boussois,**l'accord Iranien sur nucléaire ,une révolution géopolitique pour la région et pour le monde,**GRIP,Bruxelles,Belgique,27 Juillet 2015,p.05

الفرع الرابع–العقوبات

أولا–يدعو الاتفاق الأمم المتحدة إلى تخفيف العقوبات على إيران اذا التزمت بتعهداتها بشكل يمكن التحقق منه من خلال تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنص على اتمام تنفيذ جميع الالتزامات المطلوبة منها ،وتمس هذه العقوبات قطاعات البترول والغاز الطبيعي والخدمات المصرفية والملاحة والطيران حيث يتيح هذا الاتفاق لإيران باستخدام الاصول التي تم تجميدها في بنوك اجنبية تقدر بنحو 100 مليار دولار.[1]

ثانيا–سيتم تعليق العقوبات الأمريكية والأوروبية المتعلقة بالمجال النووي بعد أن تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن ايران اتخذت جميع خطواتها الرئيسية المتعلقة بالطاقة النووية ،وإذا فشلت إيران في أي وقت تنفيذ التزاماتها ستعود هذه العقوبات إلى مكانها.[2]

ثالثا–سيتم الإبقاء على هيكل العقوبات الأمريكية المتعلقة بالمجال النووي على إيران في أغلب الأحيان خلال مدة الصفقة والسماح بفرض عقوبات مفاجئة في حالة الضرورة.وعند استكمال الخطوات النووية الرئيسية لإيران ينهي الإتحاد الاوروبي العقوبات المالية والطاقة ضد ايران ورفع الحظر النفطي المفروض في عام 2012 ،كما يشمل رفع العقوبات على الشحن وبناء السفن والمعادن الثمينة،كما يشمل أيضا رفع التجميد عن أصول المؤسسات الإيرانية بما في ذلك البنك المركزي.أما عن حظر الأسلحة والقيود المفروضة على تكنولوجيا نقل الصواريخ الباليستية سوف تبقى في مكانها لمدة 08 سنوات بعد تنفيذ الصفقة .[3]

رابعا–سيتم رفع جميع قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن القضية النووية الإيرانية تزامنا مع استكمال ايران للإجراءات النووية التي تتناول الأمور الرئيسية تتعلق بالتخصيب ومفاعلات فوردو واراك وناتانز

[1] إيلين لايبسون،**الاتفاق النووي الايراني:تحليل وتقييم** ،مركز الخليج للأبحاث،المملكة العربية السعودية،ط 01،2016،ص.12.

[2] Timothée Villars, **nucléaire Iranien :5 questions pour comprendre le crise provoqué par Trump**,site web :http:www.nouvelobs.com,date of review :13-09-2020

[3] Gary Samore,**The Iran Nuclear Deal a definitive guide**,Harvard Kennedy School and Belfer Center for science and international affairs,Ausust 2015,p.61

ويشمل رفع العقوبات التي تمس قطاعات الطاقة وتصدير النفط ومعدات قطاع البنزين وقطاع انتاج السيارات ومعاملات البنوك ويمكن الشركات الاجنبية من استئناف جميع المعاملات .[1]

خامسا–العقوبات الأمريكية على إيران بسبب الارهاب وانتهاكات حقوق الانسان والصواريخ الباليستية تبقى سارية بموجب الصفقة.[2]وعليه يتم الابقاء على بعض القوانين والأوامر التنفيذية التي تتعلق بمعاقبة الكيانات الضالعة في أنشطة ارهابية وقانون منع انتشار الأسلحة في إيران والذي يفرض عقوبات على الشركات التي تبيع التكنولوجيا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل .

فالجزء المخصص بالعقوبات ينص على أنه في حالة عدم امتثال إيران للاتفاقية ،يدخل المجتمع الدولي الية snapback وهي العودة غير المسبوقة والمفاجئة لجميع العقوبات الأممية السابقة ضد إيران في حالة فشلها أو لم تقم إيران بحل نزاع الامتثال بشكل مرض فهذا الإجراء،وبإمكان الدول الأطراف في خطة العمل المشتركة الشاملة تقديم شكوى بشأن عدم الامتثال إلى مجلس الأمن الدولي وإطلاق مهلة 30 يوما لإصدار قرار جديد من مجلس الأمن حيث يتجنب أية عرقلة من طرف مجلس الأمن الدولي في حالة الشك أو الخلاف بين الأعضاء وأطراف الخطة المتفق عليها وهي بديلة عن حق النقض أو كسلاح ضده حيث لم تعد قابلة للاستخدام وسيكفي لدولة واحدة موقعة أن تراقب انتهاكا ايرانيا،حيث تعتبر هذه الألية من أجل للالتفاف على الشلل الذي يتميز الأمم المتحدة والذي يمكن أحد الأعضاء مثل روسيا التحرك باسم مصالح معينة لحماية بلد صديق أو عميل .

واستكمالا لجميع جوانب خطة العمل المشتركة الشاملة تم توقيع خارطة الطريق بين ايران والوكالة الدولية لطاقة الذرية سنة 2015 كخطوة من أجل استكمال جميع جوانب خطة العمل المشتركة الشاملة،وذلك من أجل تسوية بعض المسائل العالقة بخصوص تدابير الشفافية والثقة وتطبيق اتفاق الضمانات،وتوضيح القضايا المعلقة الماضية والحالية بخصوص البرنامج النووي الإيراني.

تضم خارطة الطريق اتفاقين سريين،يهدف الاتفاق الأول إلى تسوية مسائل الأبعاد العسكرية المحتملة بخصوص مجمع بارشين حيث يعتقد أنه تم اختبار مواد شديدة الانفجار ذات علاقة

[1] Paul Kerr and Kenneth Katzman,op.cit,p.18

[2] فاطمة الصمادي،**ما بعد لوزان روحاني وفريقه في مواجهة الداخل الإيراني** ص.04

بالأبحاث حول الأسلحة النووية مع الإبقاء على سرية المسائل التي تناقش بين الطرفين وبعدها يصدر تقييم نهائي من طرف المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

المطلب الثاني-ثغرات خطة العمل المشتركة الشاملة

أثارت خطة العمل المشتركة الشاملة ردود فعل واسعة بخصوص احتواءه على مجموعة من الثغرات ،فقد جادل معارضو الخطة بأن الصفقة يمكن أن تمنح إيران الامكانات لتطوير السلاح النووي بعد انتهاء المدة المتفق عليها لذلك تم اقتراح فرض عقوبات أكثر صرامة والعودة المستمرة لهذا النوع من الآليات وإجبارها على الإعلان الكامل لجرد جميع موادها النووية وجميع أنشطتها ،فقبل التوقيع على الاتفاق تميزت المفاوضات بوجود جدل بين الأطراف بسبب الاختلاف بينها،و عكست ردود الفعل المتباينة حول تحدي الانتشار واستفادة طهران من الثغرات التي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول-الاجراءات الواردة في الاتفاق بالنسبة لإيران هي طوعية

حيث نص الاتفاق في بعض الفقرات أن الاجراءات الواردة في الاتفاق هي طوعية وهي التي تتعلق كلا من مفاعل اراك،اجراءات الشفافية،بناء الثقة ،تخصيب اليورانيوم،الأبحاث والتطوير والتخزين،يمكن الاستدلال ببعض ما ورد في الجزء المتعلق بالتخصيب وأبحاث التخصيب حيث نص على أن التزامات إيران هي طوعية على النحو المنصوص عليه من خلال تقديم خطة البحث والتطوير الخاصة بالتخصيب على المدى الطويل.[2]

أما الإجراءات الطوعية في الجزء المخصص بمفاعل اراك،فهي تسمح إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة التنفيذ الطوعي للإجراءات وكذا تنفيذ الشفافية ضمن التدابير المنصوص عليها في خطة العمل المشتركة الشاملة وتشير هذه التدابير إلى وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المدى الطويل في إيران وأيضا مراقبة تركيز خام اليورانيوم التي تنتجها من جميع المنشآت.

---

[1] نعمة جيرامي،**ايران تناقش خارطة الطريق ل:الوكالة الدولية للطاقة الذرية** ،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى،12 اوت 2015،انظر الموقع الإلكتروني https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-debates-the-iaea-roadmap،تاريخ الاطلاع:29-09-2020

[2] Joint Plan of Action,p.06

الفرع الثاني–عدم إمكانية فرض عقوبات على ايران بعد رفعها:

لا يمكن للو.م.أ ولا أطراف الاتفاقية أن تتذرع بفرض عقوبات بعد رفعها أو تعليقها طالما أن إيران تمتثل للالتزامات وتطبق الاتفاق بحذافيره ،فمن بين القضايا الصعبة التي تواجه إتمام الاتفاق النووي هو ألية اعادة فرض العقوبات الدولية من جديد على إيران ،حيث من الصعب إعادة فرضها في حال بناء علاقات اقتصادية قوية.[1]كما ينص الاتفاق على أنه في حالة إعادة فرض العقوبات فإن ايران لن تكون ملزمة بالتزاماتها النووية مما يجعلها في موقف قوي مقابل الدول الأخرى.

يرى الدكتور ايهاب العزازي أن الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية يعد تحولا استراتيجي في السياسات الدولية ومؤشر هام لتوازنات القوى العالمية،حيث تحول الصراع الدائم بين ايران والغرب إلى تمكن إيران من لعب دور القوة المؤثرة اقليميا ودوليا ويعيد تشكيل خارطة المنطقة وفق تحالفات جديدة.[2]

في الوقت الذي ترى فيه الأصوات المعارضة للاتفاق النووي،بأن هذه الصفقة يمكن أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بالبرنامج النووي الايراني من خلال فرض قيود صارمة على انشطة التخصيب تمنعها من انتاج سلاح نووي وأيضا وضع نظام تفتيش نووي.

فالاتفاق النووي الناتج عن تخفيف العقوبات ورفع الحظر من طرف الأمم المتحدة على مبيعات الأسلحة لإيران في غضون خمسة سنوات سوف يعزز مخاوف الكثير في أن مثل هذه الاجراءات تترك الحرية لإيران في متابعة برنامجها النووي يمكن أن تمنحها موارد مالية إضافية لتمويل الأنشطة المزعزعة للاستقرار وتوسيع نفوذها في المنطقة وأن هذه الخطة يمكن أن تنتج تقاربا أوسع بين الو.م.أ وإيران مما قد يتسبب في تقليص الو.م.أ لالتزاماتها تجاه أمنها.

[1] إيلين لايبسون،مرجع سابق الذكر،ص.12.

[2] صفاء عزب،**الاتفاق النووي الغربي الايراني....انقلاب في التوازنات**،الموقع الالكتروني:
https://machahid24.com/etudes/92454.html، تاريخ الاطلاع:14-09-2020

حسب الاتجاه المعارض،فإن الاتفاق النووي ليسا هدفا في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق أهداف أخرى بالنسبة للو.م.أ بما يعني ان واشنطن تسعى من خلال هذا الاتفاق إلى اختراق المجتمع الإيراني من خلال فتح الأسواق الإيرانية أمام المنتجات الغربية والأمريكية[1]

وتحديدا،بشكل يمكن أن يؤدي إلى تراجع قدرة النظام الإيراني على صد أية محاولات للتغلغل الثقافي والاقتصادي وهو ما يمكن أن يمهد الطريق أمام تغيير هذا النظام مستقبلا الذي يبقى مستهدفا من طرف الو.م.أ .

الفرع الثالث–الاتفاق يمكن إيران من ايقاف تنفيذ ما يترتب عليها من التزام تجاه الاتفاق النووي:

ما ورد في الاتفاق يمكن إيران من أن تتعامل مع ادخال عقوبات أو إعادة فرض عقوبات جديدة على أنها حجة لإيقاف تنفيذ التزامها بالاتفاق النووي.ففي الجزء المخصص ب: آلية حل النزاع ،حيث يوجد نص يؤكد على أنه إذا حصل نزاع أو اختلاف وتم احالته إلى اللجنة المخولة ببحث النزاع ،وفي حالة استنفاذ جميع الإجراءات لحل النزاع والخلاف واستحالة تطبيق جميع الجهود بسبب عدم اقتناع الأطراف بالحلول المطروحة ولم يتم حل المشكلة بما يرضي المشارك المشتكي حينئذ يمكن لأحد الأطراف ومنها إيران التي تشكل فرصة بالنسبة لها التوقف عن تنفيذ الالتزامات كليا أو جزئيا أو تخطر مجلس الأمن الدولي أنه يعتقد أن القضية تشكل بالنسبة لها عدم الأداء الكبير .[2]

فبعد إعلان الو.م.أ الانسحاب من الصفقة صرحت ايران إنها لم تعد ملتزمة بأجزاء من الاتفاق الموقع مع القوى الدولية وإيقاف تنفيذ ما يترتب عليها من التزامات من خلال الاستعداد في استئناف تخصيب اليورانيوم على مستوى عال،إذا لم يتم الوفاء بالوعود المنصوص عليها في الاتفاق وذلك من أجل الضغط على الدول الأخرى الموقعة لتنفيذ وعودها بخصوص رفع العقوبات على قطاعي النفط والبنوك .فالهدف الإيراني من الاتفاق هو تحقيق اعتراف المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم

[1] محمد عباس ناجي،**ما بعد الصفقة:الاتفاق النووي الايراني ومستقبل الشرق الاوسط**،كراسات استراتيجية،مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد 256،المجلد ،24،سبتمبر 2015

[2] Joint Plan of Action,p.20

واستخدامه في الأغراض السلمية،في حين أن رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بوينر **John Boehner** يرى بأن الصفقة هي سيئة لانهاء تفكك البرنامج النووي الايراني بالكامل.

الفرع الرابع–عدم تواجد المفتشين الأمريكيين:

ورد بشكل دقيق في الاتفاق تحت عنوان التكنولوجيا الحديثة والتواجد طويل الأمد عدم وجود المفتشين الأمريكيين واشتمال تعيين المفتشين من الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع ايران وبما يتوافق مع قوانينها وأنظمتها،ومن هنا يمكن أن يضع الكثير من العراقيل،ويجعل هناك عدم قبول بالإضافة إلى احتمال وجود التقارير السلبية التي يمكن أن تكون مجحفة ومسيسة وبالتالي تعرقل مسار التطبيق والتنفيذ الكامل للاتفاق النووي.[1]

الفرع الخامس–تفتيش ومراقبة إيران ذاتيا:

أي يمكن لإيران أن تقوم بتفتيش نفسها ومراقبة منشأتها لإثبات حسن نيتها أمام المجتمع الدولي بخصوص أنشطتها،حيث يقضي اتفاق بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران يسمح لهذه الأخيرة بأن تقوم بتفتيش نفسها وخصوصا في موقع بارشين العسكري وذلك لضمان الالتزام بتطبيق بنود الاتفاق دون أية معوقات وعراقيل تؤثر على سريان الاتفاق .

على الرغم من كل الجهود،لم يتمكن الكونغرس الأمريكي واللوبي الاسرائيلي من افشال المحادثات ،ففي مقابلة له مع قناة سي بي سي نيوز صرح وزير الخارجية الأمريكي انذاك جون كيري أن معارضة الكونغرس للخطة هي هراء،فلقد أجرينا أكثر من 205 إحاطة ومكالمات هاتفية ومناقشات مع الكونغرس حول المحادثات النووية.[2]

حيث واصل المسئولون الإسرائيليون والكونغرس الانتقادات ضد استمرار المحادثات ودعوا إلى رفض هذا الاتفاق السيئ الذي يمنح الكثير من التنازلات لإيران،في حين أشاد الرئيس اوباما بالاتفاق بوصفه صفقة تاريخية واعتراضه على أي جهد من طرف الجمهوريون لعرقلة مسارها.

[1] Joint Plan of Action,.cit,p.40
[2] Bryan .Gibson,op.cit,p.24

فبعد التوقيع على الاتفاق ألقى اوباما خطابا في الجامعة الأمريكية جدد فيه دعمه للاتفاق النووي ووصف دعونا لا نلفظ الكلمات فالخيار الذي نواجهه هو في النهاية بين الدبلوماسية والحرب،فكيف يمكن بضمير حي أن نبرر الحرب قبل أن نختبر الخيار الدبلوماسي الذي يحقق أهدافنا[1] فنجاح المفاوضات يعتبر كسبب للتسوية وقطع المسار أمام إيران لصنع القنبلة النووية مع حفظ ماء وجه طهران من خلال الاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم مع رفع العقوبات.واعتبر أن هذه الصفقة تطيل "وقت الاختراق لإيران – أو الوقت الذي ستستغرقه الدولة لإنتاج ما يكفي من المواد عالية التخصيب لصنع قنبلة نووية.

وأضاف أوباما بعد عشر أو 15 عامًا من الآن ، "**لدينا أفكار أفضل بكثير حول ما يتضمنه برنامجهم. ولدينا رؤية أكثر ثاقبة لقدراتهم. وخيار الرئيس المستقبلي لاتخاذ إجراءات إذا حاولوا في الواقع الحصول على سلاح نووي** ".[2]

في حين صرح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري **John Kerry** أن إيران لديها ما يكفي من المواد لصنع قنبلة نووية في غضون شهرين ،لكنها لا تمتلك بالضرورة القدرة على حمل السلاح،وإذا استمرت في انتاج المواد النووية وإذا اتخذت قرار المخالفة وإتباع التخصيب فإننا سنرد على الفور.[3]

وواجه المفاوضون تحديات تتعلق بالاختلاف في المواقف وعدم الواقعية في المطالب بشأن النطاق المستقبلي للبرنامج النووي الإيراني مع الاتفاق حول أهمية إجبار إيران على تقليص نسبة التخصيب وحرمانها من أي قدرة على التحرك بسرعة لإنتاج قنبلة نووية.حيث تعثرت في الجولة الأخيرة من المحادثات التي نسقتها مسؤولة السياسة الخارجية بالإتحاد الأوروبي كاثرين اشتون من أجل التوصل إلى الصياغة النهائية للاتفاق ،ووصف وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن المفاوضات اصطدمت بجدار وأن إيران لا تزال بحاجة لتقديم تنازلات حتى يصبح أي اتفاق مع القوى الست ممكنًا.

[1] Bryan .Gibson ,Op.cit,p.31

[2] Eyder Peralta, **6 Things You Should Know About The Iran Nuclear Deal**, July 14, 2015,site web : https://www.npr.org/sections/thetwo-way/2015/07/14/422920192/6-things-you-should-know-about-the-iran-nuclear-deal,date of review :**29-09-2020**

[3] **Iran, World Powers Try to Narrow Gaps Toward Nuclear Deal**,site web : https://www.voanews.com/archive/iran-world-powers-try-narrow-gaps-toward-nuclear-deal,date of review :29-09-2020

المطلب الثالث–قرار مجلس الأمن الدولي 2231 الخاص بتأييد خطة العمل المشتركة الشاملة

تم بتاريخ 20 جويلية 2015 اعتماد قرار مجلس الأمن الدولي بالإجماع تحت رقم 2231 الذي يؤيد خطة العمل المشتركة الشاملة والذي أعرب عن رغبته في بناء علاقة جديدة مع إيران تعززها تنفيذ هذه الخطة والوصول الى نتيجة مرضية.حيث أكد القرار على أن التنفيذ الكامل والفعال لهذه الخطة من شأنه أن يسهم في بناء الثقة نحو الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني،باعتبارها عامل مساعد على تعزيز التعاملات والاتصالات والتعاون التجاري والاقتصادي مع إيران.

ينص القرار على إنهاء أحكام قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة بشأن القضية النووية الإيرانية ويضع قيودا محددة ومضبوطة تنطبق على جميع الدول دون استثناء،فالدول الأعضاء ملزمة بقبول قرارات مجلس الأمن الدولي ودعم الدور القوي للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من الامتثال لاتفاقية الضمانات.وكذا تنفيذ اطار التعاون المتفق عليه بين ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية الموقع بتاريخ 11 نوفمبر 2013 .[1]

الفرع الأول–القيود على الأنشطة المتعلقة بالقذائف التسيارية:

أصدر هذا القرار مجموعة القيود على انشطة متصلة بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على ايصال الأسلحة النووية،وعدم اختبار الصواريخ الباليستية والطلقات لمدة تصل إلى ثمانية سنوات وعدم القيام بأي نشاط يتعلق بالقذائف التسيارية التي تعتبر حاملة للأسلحة النووية بما في ذلك الطلقات باستخدام تكنولوجيا الصواريخ الباليستية.[2]

يحتاج القرار إلى لغة قوية وإزالة الحظر الصريح على تطوير الصواريخ الباليستية التي كانت متواجدة في القرارات السابقة ومنها القرار 1929 ،فالقرار يدعو إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية المصممة لتكون قادرة على حمل الأسلحة النووية ،بما في ذلك عمليات الإطلاق

[1] Resolution 2231 of Security Council,adopted 20 July 2015, S/RES/2231 (2015),p.02
[2] Canelle Beuze,**les missiles iraniens de la discorde** ,GRIP ,Bruxelles,10 juin 2016,p.02

باستخدام مثل هذه الصواريخ،فلم تجد إيران دعوة الأمم المتحدة مقنعة وأجرت سلسلة من التجارب كتحد للقرار ومنها اختبار صاروخ يمتد لمسافة 1200 ميل وصفه الكثيرون أنه أكثر دقة من الصواريخ السابقة ،وقبل بدء سريان القرار 2231 اختبرت بتاريخ 16 جانفي 2016 ووصفت حينها أنها استفزازية ومزعزعة للاستقرار.[1]

أما عن رد المسئولين الايرانيين ،فهو أن الصواريخ لم تصل إلى هذا النوع باعتبار أنها ليست في نطاق الحظر.فالحجة التي يرتكز عليها الموقف الايراني هو رفض التفسيرات التعسفية للقرار وأن الترسانة الصاروخية هي أداة دفاعية ووقائية ضد التهديدات الأمنية .

الفرع الثاني-إعادة فرض العقوبات:

توضح الفقرات من 10 إلى 14 عملية إعادة فرض العقوبات،فبمجرد تصعيد نزاع الانتهاك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من قبل دولة مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة. لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد ذلك 30 يومًا للتصويت على قرار لمواصلة رفع العقوبات أو ما تسمى بألية التجديد التلقائي للعقوبات الأممية ضد طهران في حالة عدم الوفاء بالتزاماتها .[2]

فقد قدمت الو.م.أ بتاريخ أوت 2020 باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن الأممي مسودة مشروع القرار يتعلق بتمديد الحظر ومنع توريد الأسلحة أو نقلها أو بيعها إلى إيران ودعت الدول الأعضاء إلى تفتيش الشحنات التي تمر عبر أراضيها كما طالبت بتشكيل لجنة خاصة لمراقبة الامتثال للعقوبات تحقق وتجمع المعلومات عن الانتهاكات الإيرانية.[3]

---

[1] Kenneth Katzman, **Iran's forign and defense policies**,congressional research service,April 06,2017,p.18,19

[2] Claire Mills,**what now for the Iran nuclear deal** ?,Briefing paper,Library House of Commons,n°8792,15 January 2020,p.05

[3] إبتسام عازم، **مجلس الأمن ومعركة تمديد الحظر على إيران أوروبا هل تواجه أمريكا ؟** العربي الجديد،سلسلة تقارير دولية، 30 يونيو 2020،الموقع الالكتروني:
https://www.alaraby.co.u؟مجلس-الأمن-والحظر-على-إيران-أوروبا-هل-تواجه-أميركا ،تاريخ الاطلاع:16-09-2020

وذلك استنادا إلى القرار الذي أنشأ آلية **Snapback** كوسيلة لفرض حدود على الاختراقات الإيرانية ،فالدول المشاركة في خطة العمل المشتركة يمنح كل منهما الحق في تقديم شكوى إلى مجلس الأمن إذا انتهكت إيران التزاماتها النووية ،في حين تكمن ضبابية وغموض القرار في أنه لم ينص على أي حالة طارئة لما يجب القيام به في حالة مغادرة أحد "المشاركين في خطة العمل المشتركة الشاملة"من الصفقة النووية. هل يمكن لطرف أن يترك الصفقة مع الاحتفاظ بحقه في ممارسة آلية Snapback وبشكل أكثر تحديدًا منذ انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018 وإمكانية تفعيلها باعتبارها مشاركًا في الصفقة.

ورفض مجلس الأمن ،قرار الو.م.أ المتضمن تمديد حظر الأسلحة على إيران غير أنه اصطدم ببعض العقبات، وذلك بسبب المعارضة القوية من روسيا والصين وتصويتها بالرفض على القرار باعتبارها من بين أكبر الموردين بالأسلحة والدبابات والطائرات إلى ايران ،مما يكشف عزلة واشنطن أمام المجتمع الدولي بشأن مسالة فرض الحظر،وتأتي الحجة الأمريكية في استصدار مثل هذه القرارات أنها لا تزال مدرجة في بنود الصفقة وهي أحق بإعادة فرض العقوبات وذلك بالنظر إلى انتهاك طهران لالتزاماتها.في حين أن الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن رفضت وشككت في جدوى المسعى الأمريكي في تفعيل ألية Snapback وتمديد حظر الأسلحة على ايران وذلك بسبب انسحابها من الصفقة سنة 2018 .

المطلب الرابع–ردود الفعل الدولية والإقليمية من التوقيع على خطة العمل المشتركة الشاملة:

بعد الإعلان على توقيع الاتفاق التاريخي تباينت ردود الأفعال ومواقف القوى الدولية والإقليمية بين المؤيدين والمعارضين للصفقة،حيث شكك المعارضين في النوايا الإيرانية وعدم التزامها ببنود الاتفاق ،في حين يرى المؤيدون والمتفائلون أن الاتفاق هو فرصة لقطع الطريق أمام إيران للحصول على السلاح النووي وأن عودتها إلى المجتمع الدولي من أجل ادماجها اقتصاديا ورفع العقوبات عنها.

الفرع الأول–موقف الدول الكبرى 5 + 1:

أجمعت مواقف القوى الكبرى المتمثلة في دول 5 + 1 على أهمية التوصل إلى التفاهم النووي مع ايران واعتبرتها فرصة لفرض التزامات على ايران ومنعها من تطوير السلاح النووي بغرض تحقيق الاستقرار الاقليمي ،كما أنها تثمن دور نظام الرقابة والتفتيش للتحقق من جميع المنشات النووية،على أن وجود اية اختراقات يمكن هذه الدول من إعادة فرض عقوبات دولية ضد ايران.

أولا–موقف الإدارة الأمريكية:

أكدت ادارة اوباما على أن توقيع الصفقة النووية خلال رئاسته تعتبر بمثابة إنجاز تاريخي للإدارة الأمريكية ،ففي خطاب له أمام الجامعة الأمريكية بتاريخ 05 ديسمبر 2015 وصف الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين ايران والمجتمع الدولي هو صفقة جيدة للغاية وهي مبنية على دبلوماسية قوية ويمنع ايران من الحصول على السلاح النووي،وتقطع كل الممرات عليها للحصول على القنبلة النووية.

فالإدارة الأمريكية قررت تجاوز المنطق الذي يتميز بتفضيل الحل العسكري والتي تعطي الأولوية للعمل الأمريكي الأحادي وتكاليف الحرب وتجاوزت ايضا العقلية التي بالغت في التهديدات بدعم من المخابرات.[1]

كما صرح أيضا بعد التوقيع على الصفقة بالتعهد من أجل استخدام حق النقض ضد تشريعات الكونغرس التي تمنع التنفيذ الناجح لهذه الصفقة،وذلك بعد أن شن رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بينر **John Boehner** هجوما شرسا ضد الصفقة معترفا في نفس الوقت اعتراضه عن تأييد الاتفاق الذي سيعرض أمن الشعب الأمريكي للخطر،متعهدا بمحاربة أي اتفاق سيئ ليس في مصلحة الأمن القومي الأمريكي .[2]

[1] **Remarks by the President on the Iran Nuclear Deal**,The White House , Office of the Press Secretary, August 05, 2015,site web : https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/08/05/remarks-president-iran-nuclear-deal,date of review :30-09-2020

[2] **رئيس مجلس النواب الامريكي يهاجم اتفاق ايران النووي** ،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن،الموقع الالكتروني:

http://www.asharqalarabi.org.uk/2015_ _ad–id!318504.ks#.X3SR0vk9601 ردود–العل– والتصريحات–على–الاتاق–النووي–الإيراني

ثانيا–الصين:

أسهمت الصين خلال المراحل المختلفة من المفاوضات بجهود حثيثة لحل الخلافات بين واشنطن وطهران،لاسيما خلال المرحلة النهائية من التوقيع على الاتفاقية ،وقد سعت إلى طرح إطار تفاوضي للوصول الى حل شامل يقوم على الالتزام بالحوار بين دول المجموعة السداسية،وخلق الحوار المناسب والتفاوض طويل المدى.[1]

وبتاريخ 13 مارس 2015،طرح وزير الخارجية الصيني مقترحا يسهم فيه الى ضرورة التوصل إلى خطة العمل المشتركة التي تتطلب الإرادة السياسية وليس فقط الحلول التقنية على اعتبار أن الموضوع يحمل طابع سياسي وأمني،كما أوصى بضرورة تلاقي جميع الأطراف للقبول بجميع التسويات التي تتم وفق مبدأ تبادلي وتقديم حلول متكاملة وشاملة.[2]

وتأتي الجهود الصينية في دعم الاتفاق النووي من خلال تمكينها من رفع حجم التبادل الاقتصادي والتجاري مع إيران ورفع مستوى التعاملات المالية مع البنك المركزي بعد رفع العقوبات الدولية عنها،بالإضافة إلى استفادتها من استيراد المزيد من حصص النفط والغاز وبأسعار رخيصة والظفر بالعديد من عقود الاستثمار في مجال البنى التحتية ومشاريع البناء ومشاريع بناء مفاعلات نووية ،مع العلم أن الموقع الاستراتيجي الإيراني يعتبر هو الأخر عامل مهم في مبادرة طريق الحرير فبواسطة موانئها البحرية تعد كنقطة توصيل مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي نحو الدول الأسيوية الأخرى .

ثالثا–روسيا:

[1] **China's five principles for a comprehensive solution of the Iranian nuclear Issue**,Ministry of Foreign Affairs of the People 's Republic of China ,19-02-2014,site web : https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/t1129941.shtml

[2] Wang Yi Raises Four-point Proposal on Negotiation on Iranian Nuclear Issue,Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China,01-04-2015,site web : https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1251850.shtml

يحمل الاتفاق مؤشرات مختلطة بالنسبة إلى الموقف الروسي بين الايجابيات وحتى السلبيات،فعلى الرغم من أن هذه الصفقة تمنع تحول إيران الى قوة نووية وتحرمها من أن تكون ضمن دول النادي النووي مما يشكل أمرا حيويا للأمن القومي الروسي،غير أن البعض يرى أن روسيا لم تكن عامل مساعد في حل عقبة المفاوضات أو حتى اقتراح بعض الحلول لتسهيلها،بل هناك بعض الدلائل والمؤشرات اكدت على أن موسكو حاولت عرقلة مسار المفاوضات من خلال اعلانها بتاريخ افريل 2015 رفع الحظر الاحادي المفروض سنة 2010 على تسليم منظومة الدفاع الصاروخية (إس-300) وشجعت بهذه الخطوة ايران على اتخاذ مواقف متشددة في المرحلة النهائية من المفاوضات.[1]

فالخارجية الروسية بعد التوقيع على خطة العمل المشتركة شددت على الفوائد الاقتصادية والإستراتيجية الروسية من هذه الصفقة ،وفتح الباب أمام عقود مربحة لتوسيع برنامج إيران المدني والاستثمار في عودة دبلوماسيتها و إعادة اندماجها في الاقتصاد العالمي.كما تثمن جميع المبادرات التي من شأنها تعزيز الأمن الدولي والإقليمي وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الانتشار النووي.

رابعا-فرنسا:

قال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند" إن العالم يمضي قدما وستكون لدى ايران الآن قدرات أكبر على الصعيد المالي ،وعلينا أن نكون يقيظين جدا بشأن ما ستكون عليه إيران مضيفا أنه اتفاق بالغ الأهمية ويدل على أن العالم يتقدم ولن تحصل إيران على السلاح النووي وسنكون قادرين على التحقق مما إذا كان هناك تقصير وإذا حدث ذلك يمكننا إعادة فرض العقوبات.[2]

[1] باكير علي حسين،**تبعات الاتفاق النووي الايراني على الصين وروسيا**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات،قطر،21 سبتمبر 2015،ص.06.

[2] اشادة عالمية حذرة بعد التوقيع على الاتفاق النووي مع ايران،جريدة الشرق الاوسط،العدد 13378،الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/406896/إشادة-عالمية-حذرة-بعد-التوقيع-على-الاتفاق-النووي-مع-إيران

مع العلم أن فرنسا تعتبر أول من بادر بالمفاوضات مع إيران في إطار مجموعة الترويكا منذ سنة 2003 وتمسكت بالمفاوضات والتشبث بموقفها الداعم لتطوير البرنامج النووي للأغراض المدنية والحد من قدراتها في تخصيب اليورانيوم .

خامسا-بريطانيا:

ترى بريطانيا أن الاتفاق النووي يظل مكونا حيويا للاستقرار في الشرق الأوسط من خلال القضاء على التهديدات النووية الإيرانية وتفكيك برنامجها النووي،ويعتبر الخيار الأفضل لمنعها من الحصول على السلاح النووي لأكثر عقد من الزمن،كما أنها توفر وسيلة مهمة للتحقق بشكل مستقل من التزام ايران بالاتفاق،كما أنها تتفق مع المجتمع الدولي بخصوص مقاومة نشاط إيران الاقليمي المزعزع للاستقرار الاقليمي.كما تولي أهمية كبيرة لمراقبة الصفقة بعناية وتنفيذها بشكل صحيح .[1]

سادسا-ألمانيا:

أوضح وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينايمر ***Walter Steinmeier-Frank*** أن الاتفاق النووي مع إيران قد يكون له تأثير ايجابي على منطقة الشرق الأوسط ويعتبر صفحة جديدة في فتح العلاقات بين الدول ،مشددا على أهمية هذا الاتفاق التاريخي في تسوية النزاع ،في حين وصف وزير الاقتصاد ريغمار غابريل وصفه بأنه خطوة لتحقيق علاقة أفضل مع ايران.[2]ويعتبر شتاينايمر أحد مهندسي الاتفاقية بعدم تطوير الأسلحة النووية مقابل تخفيف العقوبات على إيران من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي،وأن الغائها سيؤدي إلى عزلتها وتفاقم الوضع في الشرق الأوسط وحصولها على القنبلة النووية يعني تحويل المنطقة إلى بؤرة للانتشار النووي.

بالنظر إلى أن إيران هي العضو الرئيسي في الصفقة ،فقد اعتبرها خطوة دبلوماسية مهمة مكنتها من اشراكها على طاولة الحوار مع الدول الكبرى ،كما انها فرصة تمنحها صفة القوة الاقليمية وهي بمثابة انتصار على العزلة ومكسب لرفع العقوبات الدولية عنها.

[1] **Iran nuclear deal: UK backs deal despite US and Israel accusations**,BBC News, 1 May 2018,site web :https://www.bbc.com/news/uk-43957431,date of review :30-09-2020

[2] إشادة عالمية حذرة بعد التوقيع على الاتفاق النووي مع ايران،مرجع سابق الذكر.

الفرع الثاني–مواقف الدول الاقليمية (تركيا–مصر–الكيان الصهيوني):

تجسدت مواقف الدول الإقليمية والممثلة في كل من تركيا ومصر وإسرائيل في تثمين الخيار الدبلوماسي ومعارضة أية عمل عسكري من شأنه زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط وإعادة ادماج إيران السياسي والاقتصادي في النظام الدولي،في حين اعتبرت اسرائيل أن الاتفاق هو خطأ تاريخي.

أولا–تركيا:

أبدى الموقف التركي تفاؤلا بخصوص نتائج الاتفاق النووي فهو يقلل التوتر بشأن البرنامج النووي،وتخفف اضطرار تركيا إلى موازنة علاقاتها بين ايران والغرب.وينهي الأخطار المحتملة على الأمن التركي ،كما أن إعادة ادماجها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي من شأنه أن يحسن العلاقات الاقتصادية والأمنية في المنطقة ويجعل ايران سوقا واعدة للصادرات التركية.[1]

غير أنها في المقابل تتخوف من جهة أخرى من أن هذا الاتفاق يمكن أن يكون مجرد خدعة ايرانية جديدة من أجل كسب المزيد من الوقت وتفويت المزيد من الفرص لصالحها نتيجة رفع الحظر الاقتصادي عنها وتحرير الأرصدة المالية والبنكية المجمدة،وعليه يمكن أن يؤدي إلى زيادة نفوذها في الشرق الأوسط .[2]

وأكدت الخارجية التركية في بيانها الرسمي أن التنفيذ الكامل للاتفاق أمر حيوي للأمن الإقليمي والاستقرار والسلام،غير أنها في نفس الوقت طالبت بمراجعة الدور الإيراني تجاه دول الجوار الاقليمي بخاصة في سوريا والعراق واليمن ولبنان مع ضرورة التخلي عن سياساتها الطائفية.[3]

[1] سينكايا بيرم،**العلاقات الايرانية–التركية بعد الاتفاق النووي "نموذج واقعي للتمايز"**،ترجمة :احمد عيشة،مركز حرمون للدراسات المعاصرة،05 نوفمبر 2017،ص.16.

[2] زروقة اسماعيل،الاتفاق النووي الايراني في الاستراتيجية التركية،**مجلة المفكر**،العدد 15،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص.248.

[3] سينكايا بيرم،مرجع سابق الذكر،ص.17.

ففي عدة مناسبات اتهم الرئيس التركي اردوغان ايران بزعزعة الاستقرار الاقليمي وإثارة النزاعات الطائفية مما يثير المخاوف التركية التي تدخل هي الأخرى ضمن خطوط التنافس الإقليمي والظفر بإدارة بعض الملفات الإقليمية وفق توجهاتها وبقاءها تحت دائرة نفوذها.

ثانيا–الموقف المصري:

أعربت وزارة الخارجية المصرية بخصوص الاتفاق الذي تم التوصل إليه على أنه يمنع نشوب سباق التسلح في الشرق الأوسط وإخلائها من الأسلحة النووية،لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والالتزام ببنود معاهدة منع الانتشار النووي ،حيث تتفق المقاربة المصرية مع الرؤية الخليجية بخصوص وضع أمن الخليج ضمن أولويات التعامل مع إيران،وهو ما عبر عنه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن مصر لن تسمح لأي قوى ببسط نفوذها على العالم العربي وتهديد امنه واستقراره بالتعاون مع الاشقاء العرب ،كما أنها لا تملك الانعزال عن قرارها او تتجاهل انعكاساته على الأمن القومي الذي يرتبط بأمن الخليج والبحر الأحمر والشرق الأوسط.[1]

ثالثا–موقف الكيان الصهيوني:

بعد الإعلان على توقيع خطة العمل المشتركة ،علق الرئيس الاسرائيلي بنيامين نتنياهو أنها بمثابة خطأ تاريخي فادح وأنها غير ملتزمة بالاتفاق ،لأن ايران لا تزال تسعى إلى تدمير الكيان الصهيوني.وهي تشكل كتهديد وجودي لها ،حيث ظل المسؤولين الاسرائيليين حذرين من المفاوضات النووية في الأشهر التي تلت التوقيع على اتفاق جنيف 2013،واقترحوا ضرورة التفكيك شبه الكامل للبنية التحتية النووية الايرانية لأن الاتفاق النهائي مبني على الخدع والكذب .[2]

لم تقتصر معارضة الكيان الصهيوني على الصفقة فحسب،بل عبرت عن مخاوفها بأن الاتفاق من شأنه أن يشجع السيناريو الإيراني في مناطق أخرى غير نووية خصوصا وأن الخطة المشتركة تم ضبطها بمدة معينة حيث ستترك القدرات النووية والبحث والتطوير بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية، كما

[1] نصار جمال،**تطور العلاقات المصرية الايرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي** ،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،قطر،13 سبتمبر 2015،قطر،ص.36.

[2] Dalia Dassa Kaye,**Israel 's Iran policies after the nuclear Deal**,RAND Corporation,2016,p.02

أن مصدر قلقها الأخر هو تخفيف العقوبات ورفعها ،حيث أنه يمكنها الحصول على مكاسب اقتصادية كبيرة لتمويل ما تسميها بالأنشطة التخريبية واستعراض قوة منظومة صواريخها الباليستية ،ولذلك حاولت في الكثير من المرات تعليق أمالها على الكونغرس الأمريكي من أجل الضغط عليه بإلغاء الاتفاق خلال مراجعة مدتها ستون يوما وذلك من خلال تحريك اللوبي المؤيد لإسرائيل الممثل في لجنة الايباك AIPAC والذي فشل هو الأخر في نقض هذه الاتفاقية التي قدمها الإدارة الامريكية بأنها انجاز دبلوماسي ناجح حال دون تسلح ايران نوويا.

الفرع الثالث–دول مجلس التعاون الخليجي والموافقة المشروطة:

رحب المجلس الوزاري الخليجي بالاتفاق بين ايران والمجموعة السداسية شريطة أن تكون هذه الصفقة بادرة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف كما جدد دعمه الكامل لجميع تدابير الثقة والشفافية التي تكرسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعامل مع ايران.

أولا–الموقف الفردي للدول الخليجية من الاتفاق النووي:

أثارت خطة العمل المشتركة ردود فعل متباينة بين دول مجلس التعاون الخليجي ،فبعض الدول اعتبرت هذه المبادرة هي ايجابية وتعتبر مؤشر على نجاح الدبلوماسية في الحد من التوترات في المنطقة ،في حين اعتبرتها الدول الأخرى أنها خطوة خطيرة ستمكن طهران من السيطرة على المنطقة.

1–موقف الكويت:

اعتبر الموقف الكويتي أن الاتفاق يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وتحقيق التوازن بين الدول الخليجية وإيران من خلال تنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية،فإيران تمتلك 18 % من احتياط الغاز وهي من بين أهم الموردين للكويت بأسعار تنافسية لاسيما في ضوء

قربها الجغرافي.[1]كما رحبت بفكرة الحوار لضمان الأمن الاقليمي ويساهم في تخفيف حالة الاحتقان وتوسيع العلاقات المتبادلة ،كما أشادت بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قيادة المفاوضات الماراثونية التي نتج عنها توقيع اتفاق خارطة الطريق.[2]

2-موقف السعودية:

جاء رد فعل السعودية على الاتفاق النووي مرتبكا،فرفضته أول الأمر ثم رحبت به شرط توفر حسن النية في تعاملاتها،وقد أكدت على أنها تؤيد الاتفاق الذي يضمن منعها من الحصول على السلاح النووي،ويشمل الية تفتيش وتفقد جميع المواقع والمنشآت النووية وحذرت في نفس الوقت طهران بخصوص محاولاتها إثارة الاضطرابات بالمنطقة على أنها سترد بحزم.[3]

فحسب الرياض الاتفاق النووي سيؤدي إلى تأجيج المخاوف السعودي بشأن الدور الإيراني بخصوص زيادة التوترات الطائفية غير مسبوقة في المنطقة،فهو لا يقلص مشاكلها مع إيران واعتبرت أن الموضع النووي لا يشكل المفصل الوحيد بل تتخوف من مسألة التدخلات الإيرانية المتكررة في بعض الدول التي تحاول بسط نفوذها فيها على غرار اليمن وسوريا والعراق التي سوف تشكل نوعا من الانجراحية على النظام الاقليمي الخليجي ،كما أن التهديد الحقيقي لا يزال قائما خاصة مع الترسانة العسكرية التقليدية ومجموعة الصواريخ الباليستية التي تملكها والقادرة على بلوغ كل نقطة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.[4]

---

[1] Giorgio Cafiero and Cinzia Miotto, **Kuwaiti-Iranian Relations: The Energy Angle,**Atlantic Council,September 29,2016,site web : https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/kuwaiti-iranian-relations-the-energy-angle/,date of review :01-10-2020

[2] الكويت: اتفاق «النووي الإيراني» التاريخي سيخفّف الاحتقان ويعزّز الأمن في المنطقة،الراي ،الموقع الالكتروني: https://www.alraimedia.com/article/604809/محليات/الكويت-اتفاق-النووي-الإيراني-التاريخي-سيخفف-الاحتقان-ويعزز-الأمن-في-المنطقة

[3] **اهم المواقف الدولية من الاتفاق النووي مع ايران**،موسوعة الجزيرة، 15 جويلية 2015الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events،تاريخ الاطلاع:01-10-2020

[4] قبلان مروان،**الاتفاق النووي الايراني وموازين القوى الاقليمية** .تركيا :ندوة تداعيات الاتفاق النووي الايراني على سورية والمنطقة ،05 سبتمبر 2015،ص.27.

فالقلق السعودي بشأن ايران هو بسبب الهيمنة واستخدام الإرهاب والتخريب لتحقيق ذلك،فالوضع اسوأ في الواقع لأن رفع العقوبات ازال عزلتها ومنحها المزيد من التدخل فطموحاتها يغذيها الاتفاق والتقارب الأمريكي–الإيراني بعد عداء دام أكثر من 30 سنة من القطيعة مما يجعل المملكة السعودية حريصة على التنفيذ الكامل والمراقبة الدقيقة للالتزامات الايرانية بخصوص الصفقة.

3–موقف الامارات:

ردود فعل الموقف الاماراتي يرى أن الاتفاق الذي توصلت اليه ايران مع الدول الكبرى يشكل "فرصة لفتح صفحة جديدة" في العلاقات الإقليمية إلا إنه اعتبر أنه يتعين على طهران مراجعة سياستها "بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية" للمنطقة. مع الاعراب عن الأمل "بأن يسهم الاتفاق في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها".[1]

كما أنها تعد من بين الدول التي دعمت قرار الرئيس الأمريكي ترامب بالانسحاب من الصفقة النووية ،لأسباب منها أن الاتفاق لا يضمن امتناع إيران عن السعي لامتلاك الأسلحة النووية ،حيث دعت إلى المجتمع الدولي والدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية ،إلى دعم موقف الرئيس ترامب لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى منها أسلحة الدمار الشامل ،من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار العالميين .[2]

4–موقف قطر:

[1] رأي اليوم،**في اول رد فعل خليجي:الامارات تعتبر الاتفاق النووي مع ايران "فرصة لفتح صفحة جديدة" في المنطقة**"،الموقع الالكتروني:
https://www.raialyoum.com/index.php/في–اول–رد–فعل–خليجي–الامارات–تعتبر–الات
تاريخ الاطلاع:01–10–2020

[2] **UAE Support US President's Decision to Withdraw from Iranian Nuclear Agreement**,Embassy of UAE in USA,site web : https://www.uae-embassy.org/news-media/uae-support-us-president%E2%80%99s-decision-withdraw-iranian-nuclear-agreement,date of review :01-10-2020

دعمت الاتفاق النووي واعتبرته الخيار الافضل من بين الخيارات الأخرى لمحاولة التوصل إلى حل للأسلحة النووية الإيرانية من خلال الحوار.[1]حيث شددت على ضرورة اخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أنواع الأسلحة النووية لتجنب التسابق النووي الذي يعود لا محالة بالضرر على المنطقة بأكملها.[2]

5-موقف البحرين:

رحبت البحرين هي الأخرى بالاتفاق واعتبرته فرص لتحقيق الاستقرار بالمنطقة لجعلها خالية من السلاح النووي،فالحلول الدبلوماسية هي الطريق الصحيح لضمان الاستقرار وتحقيق السلام والأمن الدوليين،وقال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أن الاتفاق مهم ومرحلي سيصب في نهاية الأمر في مصلحة الاستقرار ونزع فتيل أي أزمة وشيكة.وأعرب عن أمله في أن ينجح هذا الاتفاق النووي في إبعاد خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وإنهاء التخوف الموجود من شرور شبح هذه الأسلحة سواء لدى ايران أو أي دولة في المنطقة،وذلك في تصريحات نقلتها الوكالة الرسمية للمملكة الخليجية.[3]

6-موقف سلطنة عمان:

[1] Jay Solomon and Carol E.LEE, **Gulf Arab States Voice Support for Iran Nuclear Deal**,The Wall Street Journal, Aug. 3, 2015,site web : https://www.wsj.com/articles/gulf-arab-states-voice-support-for-iran-nuclear-deal-1438618887,date of review :01-10-2020

[2] **دولة قطر تدعو لتجنيب المنطقة الدخول في سباق تسلح نووي**،جريدة الوطن،09-05-2018،الموقع الالكتروني: https://www.al-watan.com/news-details/id/136364/d/20180510%20class=%20class=//قطر-تدعو-لتجنيب-المنطقة-الدخول-في-سباق-تسلح-نووي

[3] **قطر والبحرين ترحبان بالاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى**،القدس العربي ،25 - نوفمبر - 2013،الموقع الالكتروني:https://www.alquds.co.uk/ قطر-والبحرين-ترحبان-بالاتفاق-النووي-ب،تاريخ الاطلاع:01-10-2020 /

بعد توقيع الاتفاق النووي وصفت سلطنة عمان بأن ذلك يعد نصر تاريخي للطرفين،لها مصلحة قوية في دعم الحوار الدبلوماسي بين ايران والمجموعة السداسية حيث مثلت القناة الخلفية الرئيسية لقيادة المفاوضات الثنائية بين ايران والو.م.أ .[1]

ثانيا–قمة كامب ديفيد ودول الخليج 2015:

أقيمت قمة كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ماي 2015 جمعت الرئيس الأمريكي السابق باراك اوباما وقادة الدول الخليجية وتهدف الى طمأنتها بدعم أمنها واستقرارها تجاه اية اعتداء،كما تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري معها لبرهنة جديتها تجاه التزاماتها بأمن الخليج.

فقلق الدول الخليجية من أن الاتفاق النووي قد يؤدي إلى تحسن أوسع في العلاقات الأمريكية الإيرانية هذا يعطي لإيران وزنا متزايدا في المنطقة.ولذلك فقمة كامب ديفيد تعزز التعاون الأمني بشكل أكبر،مع حل النزاعات المتعددة التي تسببت في عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط ،وتم إصدار بيان ختامي مشترك بعد القمة أعلنت عن شراكة استراتيجية جديدة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ،وأكدت مجددًا أن سياسة الولايات المتحدة هي استخدام جميع عناصر القوة الوطنية لتأمين المصالح الأمريكية الأساسية في الخليجية لردع ومواجهة أي عدوان خارجي.

ولذلك تعمل الو.م.أ على زيادة التعاون الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي،من خلال تسهيل عمليات نقل الأسلحة الأمريكية إلى دول مجلس التعاون الخليجي،زيادة التعاون البحري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب وأيضا تنظيم مناورات عسكرية مشتركة إضافية واسعة النطاق والتدريب الأمريكي،وإعلان التزام متجدد بصاروخ باليستي على مستوى الخليج لتمكين قدراته الدفاعية،كما سلطت الضوء على الجهود المشتركة لمواجهة

[1] كاميل لونس، سلطنة عمان : **حيادية تحت الضغط**،الموقع الالكتروني: https://orientxxi.info/magazine/article2485،تاريخ الاطلاع:01-10-2020

"أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة وكذلك التزامها لهزيمة الدولة الإسلامية ومواجهة التطرف العنيف على نطاق أوسع.[1]

المطلب الخامس–تداعيات الانسحاب الأمريكي من خطة العمل المشتركة الشاملة في ظل إدارة دونالد ترامب

في سياق دولي يتسم بعدم الاستقرار في العلاقات بين الدول،أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 8 ماي 2018،بالانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة وإعادة فرض العقوبات على ايران ووصفة بالاتفاق على أنه معيب في جوهره وأن نتائجه هي مهينة للولايات المتحدة الأمريكية التي وضعتها في موقف ضعيف ومحرج مما أدى إلى تفكيك انجاز السياسة الخارجية لسلفه باراك اوباما،الأمر الذي أثار الكثير من النقاشات حول جدوى استمرار الاتفاقية وأثار معارضة الاتحاد الأوروبي الذي فضل التمسك بالصفقة.

الفرع الأول–ذرائع الانسحاب الأمريكي من خطة العمل المشتركة الشاملة

يعتبر دونالد ترامب من أشد منتقدي الصفقة النووية الموقعة مع إيران سنة 2015 وذلك بعد فشل محاولاته في التوصل إلى تسوية بشأن قانون مراجعة الاتفاق النووي زاعما أن ايران لا تزال تواصل نشاط تخصيب اليورانيوم يسمح لها مستقبلا بصنع القنبلة النووي .

أولا–فشل اتفاقية متابعة الصواريخ الباليستية الايرانية

سعت إدارة دونالد ترامب إلى اصلاح ما سماه بالعيوب الرهيبة للصفقة النووية من خلال العمل على تعديلها الذي يجبر إيران على إتاحة عمليات تفتيش فورية وفجائية في جميع المواقع المعلنة وغير

[1] Kenneth Katzman, "**The Gulf Cooperation Council Camp David Summit: Any Results?,**CRS report, Subcommittee on the Middle East and North Africa House Committee on Foreign Affairs ,House of Representatives Commitees of Congres,July 09,2015,p.05

المعلنة من أجل ضمان عدم قدرتها على انتاج المواد الانشطارية لصنع السلاح النووي مع فرض عقوبات نووية في حالة عدم التزام طهران بجميع التدابير.[1]

وقد أعلنت عن اتفاقية مع الحلفاء الأوروبيين منها فرنسا،المملكة المتحدة وألمانيا من أجل متابعة برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية وعمليات تفتيش واسعة لبرنامجها النووي غير أن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق كاف لتلبية مطالب ترامب مما أدى إلى إعلان عدم مشاركة بلاده في الصفقة.[2]

ثانيا–المواقف السلبية من سياسة ايران الخارجية

منذ الحملة الانتخابية اتخذ ترامب مواقف سلبية من سياسة إيران في منطقة الشرق الأوسط ووصفها بأنها تهدد مصالح أمريكا وحلفاؤها ،فقد صرح وزير الخارجية تيلرسون ريكس **Tillerson** أن الو.م.أ تنسق الجهود لمواجهة الطموحات الإيرانية في سوريا واليمن ودول الخليج ودعمها للإرهاب عن طريق تعزيز الدفاع الأمني الأمريكي السعودي من أجل تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط.[3]

أما ترامب فقد صرح بأن إيران ليست حليفة وأنها تعمل ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ووصف النظام الإيراني على أنه يدعم الارهاب ويصدر العنف وإراقة الدماء والفوضى في الشرق الأوسط لذا يجب أن نضع حدا لاستمرار عدوانها وطموحاتها النووية ولذلك اقترح قيودا على برنامجها الصاروخي وإزالة القيود الزمنية على تخصيب اليورانيوم وأجهزة الطرد المركزي.[4]

ثالثا–إعادة النظر في فحوى الصفقة النووية

فقد وصفها بالكارثية وليست بديل مناسب للتصدي لمحاولات إيران لزعزعة استقرار الشرق الاوسط،كما أنها لا تخدم المصالح الأمريكية وتضر بأمن اسرائيل وعليه فهو يقترح بضرورة وضع

[1] Statement by the President on the Iran Nuclear Deal," January 12, 2018

[2] Senior Administration Officials Hold A Background Briefing Via Teleconference on Iran," January 12, 2018; "Director For Policy Planning Brian Hook Holds A State Department News Briefing Via Teleconference on the JCPOA Joint CommissionMeeting," March 21, 2018

[3] منصور أبو كريم،**اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم دونالد ترامب**،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،28 يناير 2018،ص.22

[4] **Understanding the Iran deal: What, why and the next steps**,Aljazeera News, Business and Economy,site web : https://www.aljazeera.com/economy/2019/05/08/understanding-the-iran-deal-what-why-and-the-next-steps/?gb=true,date of review :01-10-2020

محددات وضوابط بخصوص الاتفاق تضمن وضع طهران تحت المسائلة وعرقلة الطموحات الإيرانية لتطوير الأسلحة النووية.[1]

رابعا–افتقار الاتفاق إلى آلية تفتيش صارمة لمنع ايران عن أية تلاعبات بخصوص أنشطتها النووية

تذرع ترامب بقرار انسحابه في افتقار الاتفاق إلى آليات تفتيش صارمة لمنع إيران وكشفها ومعاقبتها عن أية محاولة لتضليل وخداع مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعرقلتهم عن الوصول إلى بعض المواقع النووية والمرافق العسكرية،علاوة على أن الاتفاق قد أخفق في معالجة تطوير إيران الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس حربية نووية .كما انتقد أيضا المدة الزمنية المحددة في الاتفاق بخصوص تخصيب اليورانيوم التي وصفها بغير المقبولة فهو لا يمنع مستقبلا إيران من امتلاك السلاح النووي ومواصلة التخصيب مما سيعرض منطقة الشرق الأوسط إلى سباق نووي.[2]

أرجحت دراسات بعض الخبراء والمحللين أن حجة دونالد ترامب بخصوص اتهامه وانتقاده لطبيعة الصفقة من حيث نظام التفتيش على أنها مضللة وغير مقنعة ،وقد عبر عن ذلك وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس أن نظام التحقق والتفتيش قوي لضمان امتثال إيران لبنود الصفقة والسماح للمفتشين بتفقد جميع المواقع والمنشآت بعيدا عن الغش والخداع.[3]

كما أن تبني ترامب فكرة امكانية وصول ايران الى صنع القنبلة النووية مستقبلا هو امر غير وارد لان الاتفاق يجبر ايران على تخصيب اليورانيوم بنسبة 03,67 % وهي أقل بكثير من نسبة 90 % من اليورانيوم المخصب اللازم لصنع القنبلة .[4]

---

[1] يمني سليمان،**توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عند دونالد ترامب**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،القاهرة،2016 الموقع الالكتروني:

[2] أسامة أبو رشد،**الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع ايران:الخلفيات،الذرائع والتداعيات**،تقييم حالة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر ،ماي 2018،ص ص.2–3

[3] Krishnadev Calamur, "**Trump Rips Up a 'Decaying and Rotten Deal' With Iran**," The Atlantic,May 08 2018,site web : https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/05/trump-iran-deal/559082/,date of review :20-05-2020

[4] Stephen Collinson, "**Everything that scrapping the Iran deal says about Donald Trump**," *CNN*, May 9, 2018,site web : https://edition.cnn.com/2018/05/09/politics/donald-trump-iran-lessons/index.html

بعد اتخاذ قرار الانسحاب علق وزير الخارجية الأسبق جون كيري على أن خطوة ترامب هي خطيرة وغير مقبولة بقوله "هذا القرار يضعف أمننا،ولا يبقي صدقية لكلمة أمريكا ويعزلنا عن حلفاؤنا الاوروبيين،ويعرض اسرائيل إلى خطر أكبر،ويقوي المتشددين في إيران لتطوير البرنامج النووي والعسكري ويقلص نفوذنا العالمي للتصدي للممارسات الايرانية السيئة،في الوقت ذاته تلحق الضرر بقدرة الادارات الأمريكية المستقبلية على ابرام الاتفاقيات الدولية"[1]

فتداعيات قرار الانسحاب على الو.م. أ تتمثل في عزلها عن مساعيها ومحاولاتها ضد إيران مما قد يصعب حشد الحلفاء الأوروبيين في أية تحركات مستقبلية ضد طهران وحتى في مسائل أخرى تتطلب وجود تحالفات دولية خصوصا في ظل التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي ومنها مسألة الصواريخ الباليستية الإيرانية ودورها في زعزعة استقرار بعض الدول على غرار اليمن وسوريا.

الفرع الثاني–تطبيق الية إعادة فرض العقوبات

في الوقت الذي وقع فيه دونالد ترامب على قرار الانسحاب من الصفقة النووية الإيرانية–الغربية أمر وزير الخزانة ستيفن منوشين **Steve Mnuchin** بضرورة البدء في اتخاذ اجراءات وخطوات تفعيل آلية إعادة فرض العقوبات التي رفعتها ضد إيران في إطار مرحلتين،في حين وصفت الأطراف المشاركة والموقعة على الخطة الشاملة أن إعادة تفعيل هذه الآلية هو اختراق لمبادئ حسن النية والاحترام المتبادل بين الأطراف.

وقد تعهد ترامب منذ انسحاب بلاده بتشديد القيود على صادرات النفط الإيرانية للأسواق الدولية وإيصالها إلى مستوى الصفر إن أمكن ذلك ،وذلك من خلال زيادة الضغوط الاقتصادية على طهران لإجبارها على إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي خصوصا في ظل الجدل المثار حول صواريخها الباليستية .

أولا–المرحلة الأولى

وهي فترة انتقالية مقدرة ب تسعون يوم تبدأ بتاريخ 06 أوت 2018،وتشمل العقوبات على شراء أو الاشتراك في ديون إيران السيادية والأنشطة التي تشمل شراء إيران للطائرات التجارية والخدمات

[1] Krishnadev Calamur,op.cit

وقطاع السيارات والفحم والصلب ، وتصدير السجاد والمواد الغذائية الايرانية إلى الولايات المتحدة وكذا تجارة الذهب والمعادن النفيسة. البيع المباشر أو غير المباشر ،التوريد أو التحويل من أوالجرافيت والمعادن في إيران الخام أو شبه النهائي مثل الألومنيوم أو الصلب والفحم ،وبرامج التكامل للعمليات الصناعية ،وكذا شراء أو بيع كبير للريال للإيرانيين الذين لديهم حسابات أو مبالغ كبيرة بالريال خارج إيران .[1]

ثانيا–المرحلة الثانية

في اطار الجولة الثانية من فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية ،فهي محددة بفترة انتقالية لمدة 180 يوم تبدأ 04 بتاريخ نوفمبر 2018 وتفرض عقوبات على اية معاملات مع شركة النفط الوطنية الايرانية وكذلك على صناعات مثل البتروكيماويات والشحن ومشغلو الموانئ والنقل البحري وكذا قطاع المالية والتأمين وخصوصا التعاملات بين المؤسسات المالية الأجنبية والبنك المركزي الإيراني.واستثنت الإدارة الأمريكية قائمة ثماني دول وهي:الصين،الهند،ايطاليا،اليابان ،كوريا الجنوبية،تركيا وتايوان من هذه الاجراءات لتسمح لها بمواصلة شراء النفط الإيراني بكميات محدودة حتى ماي 2019 .[2]

وفي ظل القيود الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني،تراجعت صادرات النفط الإيرانية للعالم بأكثر من النصف لتبلغ 1,1 مليون برميل يوميا في يناير 2019 ومادون ذروتها البالغة 2,5 مليون برميل يوميا في افريل 2018.كما كانت نتيجة ذلك أيضا أن قلص كبار عملاء إيران مشترياتهم من النفط ،حيث استورد أكبر أربعة مشترين اسيويين وهم الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ما اجماليته 710,6 ألف برميل يوميا في جانفي 2019 بانخفاض 49 % عن الشهر نفسه من عام 2018 .[3]

[1] HFW ,**alerte sanctions internationales :sanctions Americaines contres l'Iran**,Mai 2018,p.03

[2] ابراهيم الغيطاني،كيف يؤثر تشديد القيود الأمريكية على صادرات النفط في الاقتصاد الايراني؟،**مجلة مختارات ايرانية**،العدد 208،مارس–افريل 2019،مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،ص.64

[3]ابراهيم الغيطاني ،مرجع سابق الذكر،ص.64

يرى بعض الدارسين أن قرار ترامب بتبني ألية **Snapback** هو قرار مفاجئ ،فلا يمكن تشغيلها إلا في حالتين إما أن ايران تعتبر أن أحد الموقعين الآخرين أو كلهم لا يحترمون التزاماتهم،أو أن إحدى دول الاتحاد الأوروبي + 3 تعتبر أن إيران لا تحترم التزاماتها. بعبارة أخرى ،لبدء هذا الإجراء كان على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على إلقاء اللوم على إيران لعدم احترامها لالتزاماتهما الأمر الذي قد يكون إشكالا ،فالوكالة الدولية لم تصدر قرار يكشف عن اختراق إيران لالتزاماتها.وبالمقابل إيران هي الدولة الوحيدة التي تعتبر خروج الولايات المتحدة من جانب واحد يشكل خرقًا لالتزاماته.[1]

يمكن لإيران أيضًا أن تطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فرض عقوبات على الولايات المتحدة،وهو أمر مستحيل عمليًا بالنظر إلى حق النقض للدولة في مجلس الأمن. يمكن لإيران أخيرًا أن تطرح مشروع قرار بهدف تصويت مجلس الأمن بهدف الحفاظ على رفع عقوبات الأمم المتحدة والتي ستكون مرة أخرى غير مجدية لأن الولايات المتحدة سترفض التصويت على مثل هذا القرار والذي من شأنه أن يعطي التأثير الكامل من الناحية القانونية لقرارات الأمم المتحدة المرفوعة بموجب اتفاقية فيينا وبالتالي أيضًا للعقوبات الأمريكية خارج الحدود الإقليمية.لذلك لا يمكن لإيران بشكل مباشر أن تفرض عقوبات على خروج الولايات المتحدة من جانب واحد.[2]

كما أن للاقتصاد الإيراني خبرة للاستعداد لهذا النوع من العقوبات فيما يتعلق بالدورة التجارية والمرونة الاقتصادية وتجاوز العقوبات بتطبيق سياسات مضادة مثل انشاء قنوات مصرفية ومالية بعملات غير الدولار مثل اليوان والروبل واليورو والتوجه نحو الدول الاسيوية برفع مستوى التبادل التجاري والاقتصادي معها للتحايل على العقوبات الأمريكية .

وقد أثار قرار الانسحاب رفض من طرف الاتحاد الأوروبي الذي أعلن أنه مصمم على الالتزام بالاتفاق والتصرف وفق مصالحها الأمنية وحماية استثماراتها الاقتصادية وجميع شركاتها المتواجدة في

[1] Dominique Perben et les autres,**le retrait des Etas Unis de l'accord de Vienne sur le programme nucléaire Iranien :une situation juridique contrastée,**synthèse de rapport,le club des juristes,commission Ad Hoc,Juillet 2018,p.14
[2] Dominique Perben et les autres,op.cit,p.15

ايران حيث وصلت قيمة المبادلات التجارية بين سنتي 2015 و2017 من 09 مليار دولار الى25 مليار دولار.

الفرع الثالث–دور الاتحاد الأوروبي في انشاء آلية إنستكس لإنقاذ خطة العمل المشتركة الشاملة:

اتخذت كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بتاريخ 31 يناير 2019 خطوة مهمة لإنقاذ الصفقة النووية الإيرانية من الانهيار حيث انشأت الدول الثلاث بعد أخذ الموافقة من الاتحاد الأوروبي قناة خاصة لحماية التجارة مع ايران وهي آلية للالتفاف على العقوبات الأمريكية والهروب منها ،فآلية دعم المبادلات التجارية والمالية أو كما يطلق عليها ب:**INSTEX Instrument in Support of Trade Exchanges)** وفي ديسمبر 2019،أعلنت بلجيكا،والدنمارك،وفنلندا، وهولندا، والنرويج والسويد، مشاركتها بأسهم وهي تفتح المجال أمام أوروبا لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع إيران مقابل تقييد أنشطتها النووية.

أولا–مرتكزات الية INSTEX :

هي آلية عبر الحدود مبنية على تبادل السلع والخدمات التي لا تنطوي على تحويل العملة بين اوروبا وإيران ،فهي تلعب دور الوسيط بين الشركات جنبا إلى جنب مع نظيرتها الإيرانية الخاصة بالتمويل والتجارة والهدف هو تعويض أموال المصدرين الأوروبيين بالأموال التي تتواجد في أوروبا على أساس قيمة تتناسب مع قيمة الواردات من إيران،مثل تنسيق المدفوعات للمصدرين الإيرانيين وفقا لقيمة الواردات من أوروبا.

في عام 2018 أطلقت المفوضية الأوروبية تعاونا ثنائيا مع ايران في إطار أداة تنمية التعاون وقد اعتمدت المفوضية مجموعتين من التدابير الخاصة لدعم سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه ايران والتي تهدف إلى استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وتم اصدار الدفعة الأولى من 18 مليون يور سنة 2018 لدعم القطاع الخاص وتعزيز حماية البيئة ،ثم في إطار الدفعة الثانية سنة 2019 تم اصدار16 مليون يورو لمكافحة التدهور البيئي وتحسين الخدمات الصحية للمجتمعات الاكثر ضعفا.[1]

[1] European Parliament,**EU-Iran way forward can the JCPOA survive the Trump presidency ?,**briefing,July 2020,p.05

ثانيا–تحديات الية INSTEX:

إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه **INSTEX** هو أن قيمة الصادرات الأوروبية إلى إيران تتجاوز بكثير قيمة الصادرات الإيرانية نحو أوروبا،ويرجع عدم التوازن إلى العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الايرانية ،وبالتالي فالمصدرين الأوروبيين لا يمكنهم الحصول على التعويض المستحق على أساس الواردات الأوروبية من إيران.

وبالتالي أحد الحلول المحتملة التي تم استكشافها من قبل **INSTEX** سيكون الدفع من قبل المصدرين الأوروبيين باستخدام الايرادات الإيرانية المجمدة في الخارج لتحويل الأموال المستحقة وهذا الخيار تم تطبيقه بالفعل من قبل كوريا الجنوبية للسماح بتوصيل الدواء الى ايران.كما فاوضت سويسرا مع الو.م.أ كجزء من اتفاقية التجارة الانسانية السويسرية ،غير أن هذه القنوات الثنائية تعتمد على إذن مسبق من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وتتطلب مفاوضات مطولة وتبادل معلومات معها.[1]

فمنذ الانسحاب الأمريكي أثبتت البنوك الأوروبية أنها مترددة للغاية في معالجة هذه التعاملات خوفا من العقوبات الأمريكية التي تكون بدون سبب ولذلك استنكرت إيران عدم وجود جهود مبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي لإقناع البنوك بأن التجارة هي انسانية وقانونية ،حيث أكدت بعض الخبراء الأوروبيين أن الدول الأوروبية غير قادرة على تزويد البنوك بالضمانات اللازمة وبأنها ستكون محمية من انتقام أمريكي محتمل خوفا من العقوبات الأمريكية ،فالآلية لا تعمل بشكلها الكامل.[2]

كما دفعت الأزمة الصحية في إيران بسبب فيروس كورونا إلى التقدم لدى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 5 مليارات دولار باعتبارها من بين الدول الخمسة الأولى عالميا التي تضررت من الفيروس،وتم ابلاغ صندوق النقد الدولي بأهمية الية INSTEX نظرا لدورها في استيراد الأغذية والأدوية. وقد أرسلت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا المستلزمات الطبية إلى إيران فهذه الألية سوف تدعم التركيز على القطاعات الإنسانية وكاقتراح توسعي مستقبلي محتمل ما وراء التجارة الانسانية إلى أن تشتمل تجارة النفط .

[1]European Parliament p.06
[2] Marie Aftalion,**INSTEX ,a game changer ?,**Vienna Center for disarmament and Non-proliferation ,EU Non-proliferation and disarmament Consortuim,2019,p.05

يمكن القول أن للأزمة النووية الإيرانية أثبتت وجود العديد من المتغيرات التي لعبت دورا في تصعيدها، وهو ماتبين فعليا في مميزات الاستراتيجية التفاوضية الايرانية مع الغرب والقائمة على مزج الدين والهوية والثقافة ،فالوفد التفاوضي الايراني ارتكز على سياسة التسويف والمماطلة في كسب المزيد من الوقت لصالحها وتحقيق المزيد من الاهداف والإصرار على التمسك بمطلب تخصيب اليورانيوم ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليها.

فعملية صنع القرار النووي بإيران هو ناتج عن وجود فواعل رسمية وغير رسمية ،كما تميز جو المفاوضات بتواجد العنصر النسوي، فنظرا لدور المرأة في بناء وصنع السلام وتسوية النزاعات فقد أقحمت النساء الأوروبيات والأمريكيات أنفسهن للجلوس مع إيران على طاولة الحوار غير أن هذا لم يمنع من ظهور بعض المستجدات الجيوسياسية التي أثرت على سير المفاوضات ومنها التدخل الإيراني في القضايا الإقليمية في كل من اليمن والعراق وسوريا بتوفير الدعم بمختلف أنواعه السياسي والمالي وحتى العسكري ومحاولة التغلغل والتموقع داخل مؤسساتها واعتبارها كدول وكيلة لها، في حين أن هذه المتغيرات لم تمنع من توصل طهران والمجموعة السداسية إلى تفاهم نووي تجسد في اطار اتفاق جنيف الابتدائي سنة 2013، ثم تلاه اتفاق آخر في فيينا سنة 2015.

الفصل الرابع–انعكاسات التفاهم النووي الإيراني والقوى الكبرى على أمن دول الخليج

الفصل الرابع–انعكاسات التفاهم النووي الإيراني والقوى الكبرى على أمن دول الخليج

لم يكن أمن الخليج بمنأى عن تداعيات وانعكاسات التفاهم النووي الإيراني مع القوى الكبرى فالأمن الخليجي يقع ضمن الدوائر الجيوسياسية الحساسة والمستهدفة بوجود التحديات والتهديدات التماثلية واللاتماثلية،فالصفقة النووية المبرمة سنة 2015 هي ليست بالضرورة في صالح القوى الخليجية بل هي تغير من ميزان القوى واختلال التوازنات الإقليمية لصالح إيران في المنطقة ،خاصة في ظل التقارب الأمريكي–الإيراني مما يمنح هذه الأخيرة فرصة الريادة كمدخل لتسهيل نفوذها الإقليمي والتدخل في الأزمات والترتيبات الأمنية التي تخص الدول الخليجية ،مما جعل هذه الأخيرة تتسارع من أجل ايجاد صيغة أمنية مشتركة تدعم أمن واستقرارها .

المبحث الأول–تداعيات الصفقة النووية على منظومة أمن الخليج

نظرا للقرب الجغرافي بين إيران ودول الخليج التي تشترك ضمن منظومة اقليمية واحدة ،فإن للصفقة النووية المبرمة في إطار خطة العمل المشتركة بين طهران والقوى الكبرى عدة تداعيات،فالاختلافات في التصورات الأمنية والإستراتيجية بين دول الخليج داخل مجلس التعاون الخليجي زادته بعض التحديات الخارجية المتمثلة في تداعيات التفاهم النووي الذي عزز نوعا ما ثقة المجتمع الدولي في الجلوس على طاولة الحوار مع طهران ومنحها امتيازات والرضوخ لمطالبها أحيانا،الأمر الذي طرح متغيرات جيوسياسية أخرى والدخول في مرحلة ناتجة عن وجود بعض المحددات التي تحكم طابع العلاقات بين إيران ودول الخليج يتمثل أبرزها في النزاعات الحدودية والطائفية وكذا بعض المحددات التي تتعلق بالسباق نحو التسلح والرفع من درجة الاستعدادية العسكرية بين إيران ودول الخليج الأمر الذي سوف يخل بموازين القوة ويزيد من احتمالية الصراع والتوتر بينهما.

المطلب الأول–محددات العلاقات الإيرانية–الخليجية

تتوقف أهمية العلاقات الخليجية–الإيرانية على وجود مجموعة المحددات التي تؤثر على مسار هذه العلاقات التي تعكس الكثير من القلاقل و الخلافات،فالمحدد الجغرافي يتميز بوجود ايران كدولة مجاورة ومتاخمة لحدود الدول الخليجية بامتلاك سواحل مترامية على طول الضفة الشرقية لهذه الدول،علاوة على بعض المحددات السكانية والديمغرافية والاقتصادية والروابط الاجتماعية،وهو الأمر الذي ترك المجال للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي .

الفرع الأول–المحدد الجغرافي

يدخل المحدد الجغرافي كمحدد رئيسي ضمن معادلة توازن القوى بين إيران ودول الخليج حيث أن هذه الأخيرة ليست ببعيدة عن التطورات الاقليمية وخصوصا منها ما يتعلق بالمشاكل حول الحدود البرية وأبرزها ملف النزاع الحدودي الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث وكذا الخلافات بخصوص الحدود البحرية الغنية بوجود ثروات طبيعية من غاز ونفط ومنها مشكلة حقل الدرة مع كل من الكويت والسعودية ومشكلة حقل الشمال مع قطر.كما يبقى الموقع الجغرافي الخليجي محط أنظار الاهتمامات الإيرانية التي تهدف من خلاله إلى فرض سيطرتها عليه.

أولا–النزاع الحدودي الإيراني –الإماراتي حول الجزر الثلاث:

تحتل ايران الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى،طنب الصغرى وجزيرة ابوموسى) منذ سنة 1971 وهي جزر في مضيق هرمز،فالسيطرة عليه يمكن أن يعيق حركة المرور في الخليج كما يمكن أن يعيق تدفق البترول ،وقد صرح الشاه الإيراني أن "**الجزر ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لنا بقدر أهمية دول الخليج العربي والسلام والأمن في منطقتنا ,يمكن لموقعهم الجغرافي أن يجعلهم ذات قيمة عسكرية هائلة**"فعلى مر السنين واصلت إيران عسكرة الجزر والسيطرة على مضيق هرمز.[1]

[1] Noura S.Al-Mazrouei, **Disputed Islands between UAE and Iran:Abu Musa, Greater Tunb, and Lesser Tunb in the Strait of Hormuz**,Gulf Research Centre Cambridge ,GRM papers,October 2015,p.04

إذ دعمت الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي موقف الإمارات الداعي إلى انهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث لصالح الأمن الإقليمي للمنطقة،كما دعمت تقديم نزاع الجزر الثلاث إلى محكمة العدل الدولية في حالة استحالة نجاح المحادثات الثنائية المباشرة بين الإمارات وإيران،وفي سنة 1995 اجتمعت الإمارات العربية المتحدة وإيران خلال المحادثات الثنائية في قطر،غير أن المفاوضات انهارت بسبب استمرار إيران في اتخاذ موقف لا هوادة فيه.[1]

مع العلم أن اجتماع أخر عقد بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في بروكسل سنة 2004،ناقشوا من خلاله قضية النزاع الإيراني–الإماراتي حول الجزر الثلاث ،والتأكيد على الحل السلمي إما بالشكل المباشر أو إحالة القضية على محكمة العدل الدولية ،في حين تعارض طهران تدخل طرف ثالث في نزاع الجزر بسبب أهميتها للسياسة الداخلية الإيرانية وللرأي العام الداخلي الذي يعتقد أن الجزر الثلاث كانت تحت السيطرة البريطانية في القرن التاسع عشر وعادت إليها بحق إيران بعد خروج بريطانيا من مياه الخليج.

تتمثل أهمية الجزر الثلاث في أنها عنصر مهم ونقاط دفاع يمكن أن تستضيف أجهزة الجيش والقواعد العسكرية وقواعد الانطلاق والقواعد الجوية ولذلك كرست كل من الامارات وإيران على مر السنين الجهود للدفع بالمطالب التاريخية و الحجج القانونية الى السيادة على الجزر الثلاث ،فاحتلالها يعتبر خيبة أمل للإمارات لذلك اعتمدت هذه الأخيرة نهج دبلوماسي مرن لحل المشكلة من خلال الوسائل السلمية والثنائية المباشرة،في الوقت الذي ترتبط فيه القضية بمتغير حجم وميزان القوة بين الدولتين من حيث العدد السكاني ،المساحة والثروة الاقتصادية.

فمع فشل القنوات الدبلوماسية في تحقيق نتائج متقدمة،لجأت الإمارات العربية المتحدة إلى الوسائل السياسية من حلال إحالة القضية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة وأشارت من خلالها إلى التمسك بحقها في ممارسة سيادتها على الجزر الثلاث ،كما عرضت أيضا القضية على مستوى محكمة العدل الدولية لكن إيران رفضت مثل هذه الطرق داعمة في نفس الوقت حقها في الجزر الثلاث.[2]

[1] Noura S.Al-Mazrouei,op.cit,p.17

[2] Mohamed Abdullah Al Roken, **Dimensions of the UAE–Iran Dispute over Three Islands**,site web : https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.540.5666&rep=rep1&type=pdf,date of review :15-10-2020

فعززت تواجدها في هذه الجزر الثلاث بإجراء مناورات عسكرية من أجل تهديد العمليات البحرية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذا القوات الدولية وذلك بتأسيس منشآت حيوية وقواعد عسكرية في هذه الجزر لاستخدامها في الهجمات المضادة المتوقعة،كما سمح لها بالسيطرة على ثروات الجزر والظفر بامتيازات بخصوص اكتشاف عمليات تنقيب جديدة في حقول نفطية بحرية مهمة.

ثانيا–مشكلة حقل الدرة بين كل من ايران والكويت:

يقع حقل الدرة البحري أو كما يسميه الإيرانيون حقل اراش أسفل نقطة الحدود المشتركة بين كل من إيران والكويت والعراق،ويمتد جنوبا ليقع الجزء الأكبر منه مقابل ساحلي الكويت والسعودية.ويعود النزاع حول هذا الحقل إلى حقبة الستينيات على اثر خلاف بين إيران والكويت بخصوص التنقيب واستغلال الحقل،ففي الوقت الذي منحت فيه إيران صفقة التنقيب وفق شراكة إيرانية–بريطانية بقيادة شركة بريتيش بتروليوم ،فإن الكويت منحت الامتياز لشركة رويال دانش شل .[1]

وتكمن أهمية حقل الدرة النفطي الاقتصادية في أنه يحتوي على ما يقدر بتريليون قدم مكعب من الغاز و 310 مليون برميل من النفط.[2]وقد احتجت الكويت سنة 2015 على القرار الإيراني بخصوص خطوة طهران إنشاء كتيب للاستثمار في الحقل بناءا على تقرير الشركة الوطنية للنفط حول إمكانيات الاستثمار في جميع المناطق القريبة من الحقل.فالموقف الكويتي أن الحقل يقع ضمن المياه الاقليمية لحدودها ولذلك فهي مصرة على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحماية مصالحها وحقوقها مع الحفاظ على حسن الجوار.[3]

تتميز الحقول النفطية المشتركة في منطقة الخليج بأنها مصدر التوتر بين الدول ،حيث شكل الخلاف حول حقل راتجا أحد أسباب غزو العراق للكويت سنة 1990 واتهم العراق الكويت باستغلال الحقل بطريقة غير شرعية وسرقة المليارات من الدولارات إلى أن تدخلت الأمم المتحدة بإعادة ترسيم

---

[1] **استثمار «حقل الدرة» البحري في نفق المجهول**،القدس العربي،5 سبتمبر 2015،الموقع الإلكتروني:
https://www.alquds.co.uk/استثمار-حقل-الدرة-البحري-في-نفق-ال/

[2] Indrajit Sen, **Iran bars IOOC from working on gas field shared with Saudi and Kuwait**,site web : https://www.oilandgasmiddleeast.com/article-17294-iran-bars-iooc-from-working-on-gas-field-shared-with-saudi-and-kuwait,date of review :15-10-2020

[3] MEE and agencies, **Kuwait summons Iran envoy over disputed gas field**,Middle East EYE,site web : https://www.middleeasteye.net/news/kuwait-summons-iran-envoy-over-disputed-gas-field,date of review : 15-10-2020

الحدود وإعادة حقل راتجا تحت سيادة الأراضي الكويتية.وتشترك إيران بحوالي28 حقل النفط والغاز مع الدول المجاورة منها قطر والسعودية والعراق وتحتوي هذه الحقول على 20 % من احتياطي النفط الإيراني و 30 % من الغاز الطبيعي.

ثالثا–مشكلة حقل الشمال مع قطر:

حقل الشمال هو أكبر حقل للغاز يمتد على طول الحدود البحرية القطرية ويطلق عليه أيضا إسم حقل بارس الجنوبي ،تقدر طاقته الانتاجية إلى ما يصل 1.4 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة وقد ساهم في تنمية الصادرات القطرية من الغاز التي بلغت 78.7 مليون طن سنة 2016.وتمتلك شركات النفط الدولية الكبرى ، بما في ذلك إكسون موبيل وشل وتوتال وكونوكو فيليبس حصصًا كبيرة في مرافق إنتاج الغاز الطبيعي المسال ومصافي المكثفات في قطر كشركاء حصريين مع شركة قطر للبترول المملوكة للدولة.[1]

يكمن الخلاف القطري الإيراني حول استغلال حقل الشمال من حيث مقاربة التسييل مما يعيق تطوير الحقل بسبب الأسعار المنخفضة ومدى تأثيرها على كلا الطرفين ،حيث تطور إيران صناعات ذات قيمة مضافة تعتمد على الغاز الطبيعي بدلا من اتباع المسار الأكثر تكلفة للتحول إلى الغاز الطبيعي المسال ،في حين تجد قطر استثماراتها الضخمة بخصوص الغاز الطبيعي أقل ربحية .فالغاز الطبيعي المسال يعتمد على التكنولوجيا المتاحة فقط عند عدد محدود من الشركات الغربية.[2]

الفرع الثاني–الروابط الاقتصادية والتجارية:

تعتبر الروابط الاقتصادية والتجارية أهم محددات العلاقات الايرانية–الخليجية ،فالنزاعات والتوترات الاقليمية لم تفسد ولم تلقي بظلالها على إنماء العلاقات الاقتصادية وخلق مناخ استثماري مهم خاصة مع الإمارات العربية المتحدة فدبي نقطة جذب للاستثمار الإيراني نظرا لقربها منها ،فبين عامي 2000 و 2007 ازدهرت التجارة بين ايران ومجلس التعاون الخليجي وتشكل الإمارات حصة الأسد منها.

[1] S and P Global Platts Insights, **North Field gas keeps Qatar crisis stalemated: Fuel for Thought**, July 31, 2017,site web : https://blogs.platts.com/2017/07/31/north-field-gas-keeps-qatar-crisis-stalemated/,date of review :15-10-2020

[2] Jean-François Seznec, **Sharing a Pot of Gold: Iran, Qatar and the Pars Gas Field**,Middle East Institute ,August 22,2016,site web : https://www.mei.edu/publications/sharing-pot-gold-iran-qatar-and-pars-gas-field,date of review :15-10-2020

أولا–الإمارات كشريك اقتصادي مهم لإيران:ما يميز الإمارات عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى هو ميناء دبي الذي يعمل كمركز رئيسي لإعادة التصدير لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها وخاصة لإيران.تأتي معظم الصادرات إما من دبي أو تصل إلى دبي لإعادة تصديرها لإيران[1].

وتستحوذ الإمارات على 80 % من التبادلات التجارية بين طهران ودول مجلس التعاون،كما تعد إيران رابع شريك تجاري للإمارات،حيث يوجد أكثر من عشرة آلاف شركة إيرانية تعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة مثل تجارة التجزئة والعقارات ،الطيران والقطاع المالي،وقد أكد وزير الاقتصاد الإماراتي أن حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإيران بلغ 17 مليار دولار سنة 2014.

ومنذ فرض العقوبات الدولية اعتبرت الإمارات وبالخصوص دبي المنفذ الرئيسي لتحويل صادراتها فهي أهم مركز للنشاطات التجارية بالإضافة إلى قربها الجغرافي لإيران الذي يسهل عمليات الشحن و نقل السلع والبضائع فهي تستحوذ على نحو 90 في المائة من إجمالي حجم التبادل التجاري .[2]

ويفسر الثقل الكبير في العلاقات الاقتصادية الايرانية–الاماراتية بالنظر الى الموقع الاستراتيجي للإمارات والحوافز الضريبية حيث لا يوجد ضرائب مباشرة لجميع الشركات الاجنبية خارج قطاع النفط والبنوك والتأمين كما أنها تعتبر كبوابة رئيسية للتجارة الخارجية .

لذلك تفضل عديد الشركات الأجنبية التصدير إلى الامارات للوصول إلى السوق الايرانية ثم يتم إعادة تصدير البضائع إلى ايران،وتشير تقديرات سنة 2010 إلى أن هناك ما يقرب من 8000 شركة إيرانية مقرها في دبي و اعتاد الكثير من الإيرانيين على زيارة دبي (قرابة 400 ألف في عام 2017) [3]

---

[1] Nader Habibi , **The Impact of Sanctions on Iran-GCC Economic Relations. Middle East Brief**, Crown Center for Middle East Studies, Brandies University, Mailstop 010, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, January 2010,p.04

[2] **شقاق السياسة وعناق الاقتصاد ,,, الإمارات وإيران وعلاقة المصالح**،مجلة الخليج،23–01–2020 ،الموقع الالكتروني: https://alkhaleejonline.net/ اقتصاد/شقاق-السياسة-وعناق-الاقتصاد-الإمارات-وإيران-وعلاقة-المصالح،تاريخ الاطلاع:

15- 10-2020

[3] Thierry Coville, **Update on trade relations between UAE/Iran and Qatar/Iran**,Observatoire du monde arabo-musulman et du Sahel,Avril 2019,Fondation pour la recherche stratégique ,p.07

كما شهدت سنة 2020 هي الأخرى ازدهارا كبير من حيث التبادل التجاري بين دبي وطهران،وصلت قيمته الى نحو 14.28 مليار دولار مسجلاً زيادة بنسبة 28٪.[1]

أما عن التجارة البحرية فهي الأخرى تعرف رواجا كبيرا بين البلدين،وخففت الامارات هي الاخرى الضغوطات والعقوبات على الايرانيين الذين يتطلعون إلى تحويل الأموال إلى البلاد.فوفقًا لبعض التقارير بلغ إجمالي الإيرادات الآتية من إيران حوالي 553 مليون دولار سنة 2021 مرت عبر الإمارات – ويأتي ازدهار هذه التبادلات التجارية ضم اولويات السياسة الاقتصادية الايرانية التي تقوم على تطوير التبادلات التجارية مع دول الجوار.[2]

ثانيا–حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

احتياطي ايران من الغاز الطبيعي جعلها شريكا مهما وجذابا لدول الخليج ،وفي سنة 2008 تم ابرام اتفاقية بين عمان وإيران لتطوير حقل كيش للغاز الطبيعي البحري بتكلفة نحو 12 مليار دولار.[3]حيث تعد سلطنة عمان من بين الدول الخليجية الرئيسية التي تقيم علاقات اقتصادية مع ايران وبلغ حجم التبادل التجاري بنحو 877 مليون دولار،كما تم توقيع اتفاقية بشأن التعاون في الشؤون الجمركية ،لتسهيل إجراءات التبادل التجاري بين البلدين،ليصل حجم التبادل بين البلدين في 2014 إلى 150 مليون دولار سنويا.[4]

---

[1] Financial Tribune, **UAE Second Biggest Trade Partner of Iran,site web :** https://financialtribune.com/articles/domestic-economy/108014/uae-second-biggest-trade-partner-of-iran,date of review :20-03-2022

[2] موقع روسيا اليوم،**مسؤول إيراني : زيادة بنسبة 54 % في مجال التبادل التجاري بين إيران والإمارات**،الموقع الالكتروني:
https://arabic.rt.com/business/1269795-مسؤول-إيراني-زيادة-بنسبة-54-في-مجال-التبادل-التجاري-بين-إيران-والإمارات

[3] Rodger Shanahan,**The Gulf States and Iran :Robust competitors or interested bystanders ?,**Lowy institute for international policy,November 2009,p.04

[4] محمد عوض،**بالأرقام نسب التبادل التجاري بين إيران والخليج وخبراء :دعمها لقطر سلاح ذو حدين**،الموقع الالكتروني:
https://masralarabia.net/اخبار-مصر/1441673-بالأرقام--كيف-تستحوذ-إيران-على-التبادل-التجاري-مع-الخليج
تاريخ الاطلاع:15-10-2020

في حين يصل حجم المبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من 18 مليار دولار،في حين يبلغ حجم التصدير وإعادة التصدير من دول الخليج إلى إيران حوالى 8.5 مليار دولار،فيما تصل قيمة الصادرات الإيرانية لدول الخليج إلى ملياري دولار.[1]

غير أن هذه العلاقات الاقتصادية تضع الدول الخليجية في موقف صعب متمثل في موازنة العلاقات الاقتصادية مع ايران مقابل قرار الرئيس الأمريكي ترامب المتمثل في الانسحاب من الصفقة النووية وفرض العقوبات الاقتصادية وما تمثله الو.م.أ كحليف قوي لها،وكضامن للأمن الجماعي لهذه الدول وما طرحته الإدارة الأمريكية من مبادرات مهمة والمتمثلة في مراقبة تمويل الارهاب.

فقطر التي تضررت من الحصار الثلاثي ،اعتمدت على المجال الجوي الإيراني والممرات الملاحية والصادرات للتخفيف من نتائج الحصار الاقتصادي بتعزيز الروابط بين ميناء حمد الدولي في الدوحة وميناء بوشهر الإيراني،وهو مركز مهم للشحن العابر للبضائع المتجهة إلى قطر،في حين تحتفظ الكويت وعمان بما يسمى سياسة الحياد لتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية،حيث تأمل رؤية الكويت الجديدة 2035 ،التي اقترحها أمير الكويت في تعزيز أوراق اعتماد الدولة كمركز مالي وتجاري.

الفرع الثالث–المنظور الاستراتيجي الإيراني لأمن الخليج

بالنظر إلى التنافس الدولي حول أهمية منطقة الخليج التي تعتبر نقطة انطلاق بعض القوى الكبرى للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية،فإن أمن الخليج يمثل أيضا محط اهتمام في المنظور الاستراتيجي الإيراني وأداة مهمة للنفوذ الإقليمي ولذلك فهي تراهن دائما على مسألة المحدد القومي والتاريخي بالتأكيد عل فارسية الخليج ولذلك فهي تتولى مسؤولية عن أمنه.

أولا–فارسية الخليج

يسلط روبرت كابلان Robert Kaplan الضوء في كتابه "انتقام الجغرافيا : ماذا تخبرنا الخريطة عن النزاعات القادمة والمعركة ضد القدر" الذي نُشر في عام 2012 ،كيف تؤثر الجغرافيا على سياسات

[1] **الإمارات أكبر شريك اقتصادي وتجاري مع إيران على مستوى الخليج**،الموقع الالكتروني:
https://al-sharq.com/article/05/06/2017 الإمارات-أكبر-شريك-اقتصادي-وتجاري-مع-إيران-على-مستوى-الخليج/

الدول،حيث يرى أن إيران بحكم أنها كانت امبراطورية فارسية لا يزال لها تأثير ثقافي في منطقة الشرق الأوسط ولها منظور توسعي اقليمي فللجغرافيا تأثير على السياسة الخارجية .[1]

فتسمية الخليج الفارسي أصبحت ضمن الخطاب القومي الثوري في إيران ودحض جميع الحجج المبنية على عروبة الخليج بالاستناد إلى الأدلة التاريخية للحضارة الفارسية بل واعتبار بعض الدول الخليجية على غرار البحرين والكويت أنها إمارات إيرانية،كما تستند أيضا في حججها إلى الموقف الرسمي للأمم المتحدة التي تعترف بالخليج الفارسي .

وأثارت تسمية الخليج بأنه عربي احتجاجات رسمية ايرانية التي حذرت سنة 2012 شركة غوغل بتقديم شكوى رسمية ضدها بشأن قرارها الذي لم يشر إلى تسمية الخليج الفارسي وعدم ادراجه على قائمة الخرائط في الانترنيت وعدم وضع علامة على المسطح المائي الفاصل بين إيران ودول الخليج الأخرى،كما حذرت شركات الطيران التي تستخدم الخليج العربي على شاشات المراقبة أثناء الطيران بمنع تحليقها فوق المجال الجوي.[2]

ثانيا–ضمان الأمن الخليجي يكون من مسؤولية الدول المنتمية إليه

وفقا للمفهوم الإيراني فإن التواجد الأجنبي للقواعد العسكرية في دول الخليج يمثل كتهديد لأمنها،إذ ترى أن أمن المنطقة يجب أن يكون من مسؤولية دولها دونما وجود اطراف خارجية ،كما ترى بضرورة تشجيع التقارب الاقتصادي و التبادل التجاري بين دول المنطقة على طريقة الاتحاد الأوروبي ،علاوة على رغبة إيران في ربط أمن الخليج مع أمن دول وسط أسيا،حيث تعتبر نفسها كموازن ورابط بين أمن الخليج وأمن دول أسيا.[3]وقد أشار احمدي نجاد في احدى تصريحاته خلال اجتماع مجلس التعاون الخليجي في قطر سنة 2004 بأن الخليج هو "خليج فارسي" مما يؤكد أطماع ايران في المنطقة.

---

[1] Zuwaina Hilal Al-Maani, ***Iran* and gulf security relations,** International security seminar series, 23-24 November 2015,p.03

[2] **Iran 'to sue Google' for not labelling Gulf on world map**,BBC News, 17 May 2012,site web : https://www.bbc.com/news/world-middle-east-18108246,date of review :21-10-2020

[3] ظافر محمد العجمي،**أمن الخليج تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية** ط1(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،مارس 2006) ص.58

ويفسر هذا التصريح أن مسؤولية الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام اقليمي فرعي لابد وأن يدخل إيران طرفا أساسيا فيه،كما تدفع بضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية من التدخل في الشؤون الأمنية الخليجية وضرورة إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران وتكون فيه طرف فاعل يتم استشارتها في مختلف قضايا هذا النظام الاقليمي فدول الخليج تفتقر إلى العمق الاستراتيجي ولديها عدد قليل من السكان وتعتمد على قوى خارجية للدفاع .[1]

ولذلك فإيران هي قوة غير متكافئة مع دول مجلس التعاون الخليجي ويرتكز نهجها الاستراتيجي على تجنب المواجهة المباشرة والاكتفاء باستعراض قوة صواريخها الباليستية وأجهزتها الاستخباراتية وتطوير قدرات الهجوم السريع وصواريخ مضادة للسفن تسمح لها بردع الجهات الاقليمية وضمان حريتها في الابقاء على مصالحها.[2]

فوجود اختلال توزيع عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية وحتى البشرية داخل النظام الاقليمي الخليجي كشفت مدى غياب التماسك داخل الدول الخليجية وتعدد مصادر التهديد وارتكاز هذه الدول على الأمن الخارجي فتح المجال للتفوق الإيراني في اكتساب دور القوة الساعية للهيمنة و الصدارة في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط بتوسيع نفوذها من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للفواعل الوكيلة لها .

ثالثا–الصراع السني–الشيعي وانعكاساته على استقرار منطقة الخليج:

أشارت دراسات لمركز بيو للأبحاث **Pew Research Center** إلى وجود عديد التوترات ومخاوف من تداعيات الصراع السني–الشيعي في منطقة الشرق الأوسط،فعلى الرغم من أن الصراع السني الشيعي يعود إلى القرن السادس ميلادي غير أن ملامحه لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

فلدى ايران القدرة على التأثير على الشيعة العرب المتواجدون في الدول الاخرى المجاورة،كما تحاول السعودية هي الاخرى التأثير على الجاليات السنية .حيث نادرا ما يذهب وجها لوجه ويستخدمون العراق ولبنان وفلسطين وحتى افغانستان واليمن كساحات لمعاركهم.

---

[1] سعد شاكر شلبي،**التحولات الاستراتيجية للشرق الاوسط وأثرها على بيئة الامن الاقليمي الخليجي**(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2016) ص.72

[2] Mary Elise Pieters, **Gulf Security in the Face of Iran's Challenges**, journal of international relations, January 10, 2020,site web : http://www.sirjournal.org/blogs/2020/1/10/gulf-security-in-the-face-of-irans-challenges,date of review :20-10-2020

يشكل الشيعة ما يقرب من 10 الى 15 بالمائة من سكان المسلمين في العالم لكن في الشرق الاوسط يسطر على اغلبية السكان في ايران حيث تتواجد فيها نسبة كبيرة من الشيعة،وتستعرض السعودية في الكثير من المرات حداثة قواتها العسكرية كتحذير لإيران.[1]

اثار اندلاع ثورات الربيع العربي عددا من الصراعات والتوترات الاقليمية في الشرق الاوسط والتي اكتسبت على مدى العشر السنوات صبغة طائفية وكان الصراع السني–الشيعي بين السعودية وإيران في المقدمة،حيث أدى الاستخدام المتكرر للخطاب الديني والولاءات في النزاعات بالوكالة الى اعتبار ان هذه المنافسة هي صراعات طائفية.فالمملكة العربية السعودية تنظر الى النفوذ الايراني المتزايد في العراق على انه تهديد رئيسي,وقد حث المسؤولين السعوديين في الو,م,ا مرارا وتكرارا على الابقاء على العمليات العسكرية في المنطقة.ففي انتفاضات البحرين حاولت ايران التدخل مصرح باحترام ارادة الشعب في حين ان السعودية ارسلت جيشها لحماية النظام الملكي البحريني لاستعادة السيطرة على الانتفاضة،كما قامت السعودية في سورا بدعم المعارضة المسلحة وقدمت لها مساعدات مالية وعسكرية.وعليه يمكن القول ان كل من السعودية وإيران استخدمتا الولاءات الطائفية لاستكمال نشر القوات العسكرية في كل من البحرين واليمن وسوريا.[2]

حيث تعتبر السعودية اليمن كجسر محتمل لإيران في شبه الجزيرة العربية على طول طرق الشحن الحيوية في البحر الأحمر وفي الاراضي المتاخمة للأقلية الشيعية المهمشة في السعودية،وعليه تقوم كل من السعودية وإيران على نشر قوات ودعم معارك بالوكالة في سوريا واليمن،حيث تراقب الرياض غن كثب الاضطرابات التي يمكن ان تندلع في المحافظات الشرقية الغنية بالنفط وهي موطن الاقلية الشيعية،حيث ان السعودية سارعت الى نشر قواتها مع دل خليجية اخرى لقمع الانتفاضة في البحرين وشكلت تحالفا متكون من عشر دول ذات اغلبية سنية لمحاربة الحوثيون في اليمن,في حين تخصص ايران مليارات الدولارات لدعم الحكومة السورية التي يقودها العلويون وتجهيز مقاتلين شيعة من افغانستان ولبنان والعراق للقتال في سوريا.[3]

[1] Thomas T.Gardinali ,**The Sunni –Shia struggle between Iran and Saudi Arabia,**Liberty University,Volume 1,issue 2,march 2013,p.26

[2]Mustafa Menshaw and Simon Mabon, **Saudi Arabia and Iran have not always been foes**,Aljazeeranews,site web : https://www.aljazeera.com/opinions/2021/3/13/sectarianism-and-saudi-iranian-relations,date of review :10-03-2022

[3] Council on foreign relations,**The Sunni-Shia divide,**site web : https://www.cfr.org/sunni-shia-divide/#!/

المطلب الثاني–الانعكاسات البيئية للتفاهم النووي على أمن دول الخليج:

تشكل محطات ومفاعل إيران النووية مصدر قلق يهدد الأمن البيئي للدول الخليجية المجاورة لإيران والتي تتعرض دائما لتهديد التسربات الاشعاعية والزلازل الناجمة عن نشاطات المفاعلات النووية وتأثيراتها الضارة على البيئة،مما يفرض على هذه الدول باتخاذ احتياطات وخطط مشتركة للتعامل مع هذه الأخطار تحسبا لأية تسربات اشعاعية محتملة من المنشآت الإيرانية وخاصة مفاعل بوشهر النووي مع حثها الدائم لإيران بضرورة امتثالها لمعايير الأمان الدولية والانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي.

الفرع الأول–المخاطر الساحلية والبرية:

تتمثل المخاطر الساحلية للمفاعلات النووية في تهديد المياه وما تحتويه من ثروة سمكية،فتاريخيا أثبتت الحوادث النووية أن المفاعلات النووية ليست آمنة مثل تشيرنوبل وهيروشيما وقصف ناكازاكي، فالدراسات العلمية أثبتت أن النظائر المشعة خطيرة وتهدد البشرية وبالتالي فالمفاعلات الإيرانية ليست ببعيدة عن مثل هذه السيناريوهات والحوادث المحتملة.

أولا–تهديد التنوع البيولوجي وانقراض الحيوانات المائية

تبدي دول الخليج قلقها الدائم من مفاعل بوشهر النووي القريب من السواحل الخليجية وذلك لتسببه بتلوث سواحلها مما يهدد التنوع البيولوجي وانقراض بعض الحيوانات المائية وعدم صلاحية المياه المحلاة المنتجة من محطات التحلية وبالتالي توقفها.ونظرا إلى أن الخليج العربي بحر شبه مغلق فإن دراسات لخبراء قدرت أن مياه الخليج تحتاج من سبع إلى تسع سنين لتتغير من خلال مضيق هرمز،،وعليه فتركيز المياه المشعة في المياه الخليجية لن تتلاشى وتزول بسرعة بل تتطلب الكثير من الوقت مما يعقد عملية التصفية وصيد الأسماك بل وحتى عرقلة سير الملاحة البحرية التي تبقى مرهونة بغياب نظم الأمان والسلامة النووية .[1]

فقد أثبتت الدراسات العلمية في الخليج أن التراكم الحيوي للمعادن الثقيلة في المنتجات البحرية يضع صحة المستهلكين في خطر،ويرجع هذا التراكم الحيوي إلى نشاطات النفط والتفريغ الصناعي وإلقاء

[1] أسماء محسن العجمي،**الملف النووي الايراني "مفاعل بوشهر"** الكويت :مجلس الأمة،ماي 2013،ص.13.

النفايات الصلبة مما يهدد الكائنات المائية بالانقراض التي تعتبر من العناصر الغذائية المطلوبة لصحة الإنسان وذلك لما لها القدرة في التقليل من بعض الأمراض.[1]

ثانيا-تلويث الهواء

يخضع تشغيل محطات الطاقة النووية دائما لانبعاثات بعض المواد المشعة في صورة غازية وسوائل ومواد صلبة تنتشر في البيئة.حيث يمكن للحرارة الناتجة عن المبرد المكثف الذي يتم تصريفه في البحر في تسبب الاثار الضارة على النظم البيولوجية وانتقال هذه التأثيرات من الهواء إلى مياه البحر ومن البحر إلى الحيوانات والبشر.[2]فهي دائما مصدر قلق وتخوف كبير لدى سكان الخليج في حالة انفجار المفاعل النووي وصعوبة التحكم فيه لسبب تقني أو بشري .

فالخطأ التقني أو الإهمال في عمليات الصيانة لا تستبعد قلة خبرة المهندسين الإيرانيين مما يؤدي إلى ارتفاع بخار الماء في قلب المفاعل،وهو أمر بالغ الأهمية لمنع اغلاق المفاعل الذي سيسبب ذوبان الألمنيوم ثم انفجار المفاعل نتيجة غاز الهيدروجين الذي يؤدي بدوره إلى تدمير سقف المفاعل والاحتراق من قضبان الجرافيت،مما يؤدي إلى نشر مادة مشعة في الهواء والبحر .[3]

الفرع الثاني-المخاطر الاشعاعية

نظرا للنشاطات الكثيفة التي تصدر عن مفاعل بوشهر،فإن دول مجلس التعاون الخليجي تحذر من وقوع مخاطر اشعاعية صادرة عن هذا المفاعل وما تسببه من كوارث بيئية تؤثر على سكان المنطقة ولذلك تسعى هذه الدول إلى تفعيل خطط الطوارئ الوطنية لحماية أمنها ،كما دعمت حق إيران في استخدام الطاقة النووية السلمية بكل شفافية تامة مع الالتزام بمعايير السلامة والأمن النوويين.

[1] Abbas Shahsavani and others, **Risk assessment of heavy metals bioaccumulation: fished shrimps from the Persian Gulf,** Toxin Reviews,12 April 2017,p.03

[2] Ayatti F, **Evaluating bio environmental effects of Bushehr Nuclear Power Plant on water and aquatic organism of Persian Gulf**, Atomic E nergy Organization of Iran, Tehran, 2000,site web : https://inis.iaea.org/search/search.aspx?orig_q=RN:33037443,date of review :21-10-2020

[3] Yusuf Al-Buainain, **Iran Nuclear Threat An Environmental Perspective**, United States Marine Corps Command and Staff College, Marine Corps University, Quantico, Virginia,p.09

أولا-التسربات الاشعاعية الناجمة عن انفجارات نووية:

تثير التسربات الاشعاعية مخاوف الدول الخليجية وخاصة الناجمة عن الانفجارات أو توقفات في التبريد بسبب انقطاع التيار الكهربائي في المفاعل،كما أكدته الدراسات في حوادث مسبقة في كل من تشيرنوبل وفوكوشيما* مما سينتج عنه أخطار مضاعفة وبلا حدود ،مما يتطلب تدخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إعداد دراسات وتقارير يومية تستبق الأخطار قبل وقوعها وتجنب جميع الاحتمالات الخطيرة .[1]

وينتقد مفاعل بوشهر بأنه يفتقر إلى معايير السلامة والتقنية اللازمة للتحكم فيه،كما أنه محاط بكثير من الغموض وغياب الشفافية تتعلق بجميع نشاطاته النووية القريبة من الشواطئ الخليجية بمسافة 275 كم ،فهو متصل و قريب من البحر ويستعمل عملية التبريد داخل البحر،لذلك يشدد الخبراء إلى ضرورة فتح المنشآت النووية أمام الرقابة الدولية وإتباع اجراءات هندسية ووقائية تخضع للمواصفات الدولية ومعايير الأمان.وقد أكد الباحث في الهندسة النووية جمال ناصر الحجي أن المفاعلات المتواجدة في الو.م.أ و المشابهة لبوشهر تقدر تكلفتها الاجمالية بحوالي 10 مليار دولار،بينما تقدر التكلفة الاجمالية لبوشهر مابين 600 الى 800 مليون دولار وهذا دليل على أن المفاعل لم تسخر له الامكانيات والتقنيات اللازمة لضمان معايير السلامة النووية.[2]

ثانيا-المخاطر الصحية للتسربات الاشعاعية

تدفع المعاهدات الدولية بضرورة حظر النشاطات النووية التي تخلف التسربات الاشعاعية وتعزيز أنظمة الرصد الدولية لكشف التجارب النووية وحماية البيئة من التلوثات المضرة للصحة البشرية ومنها التعرض إلى مختلف الأمراض السرطانية .

---

[1] أسماء محمد العجمي،مرجع سابق الذكر،ص.16.

[2] هشام البدري،**ملف الاسبوع**،جريدة الوطن، 31/07/2013،الموقع الالكتروني:
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=294715&yearquarter=20133،تاريخ الاطلاع:22-10-2020

*راجع مقال طيبي محمد بلهاشمي الأمين،**دور القانون الدولي في مكافحة التلوث الاشعاعي -دراسة حالة فوكوشيما-** مجلة الحكمة،العدد 08،ص.125.

فهي تخلف أمراض خطيرة مثل سرطان الجلد والدم والأمراض الوراثية التي تظهر اثارها على الأجيال المتعاقبة وهو ما يتناقض مع حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة وحق السلامة الجسدية وحق التمتع في بيئة نظيفة خالية من الاشعاعات النووية وكل مبادئ الانسانية ،وتتوقف درجة الخطورة الناتجة عن هذه التسريبات الاشعاعية إلى نوع الاشعاع وكمية الطاقة الناتجة منها،وكذا زمن التعرض للإشعاع .[1]كما أن للتسربات الاشعاعية تأثير على البنية الوراثية للنباتات من حيث فقدان كثرتها على التكاثر مما يحدث خلل في النظام الايكولوجي،وتم تدقيق هذه الدراسات بتطبيق تجارب على المواقع القريبة من الحوادث النووية التي شهدتها عديد الدول.

الفرع الثالث–المخاطر الناتجة عن الزلازل

تثير الزلازل التي تضرب مدينة بوشهر شكوك الدول الخليجية لما للمفاعل خطورة ،ولتجنب هذه الأخطار يفرض على الدول ضرورة التوقيع على اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع الحوادث النووية التي جاءت سنة 1986 بعد حادثة تشيرنوبل النووية.

فالمحطة النووية مبنية في منطقة ساحلية معرضة للزلازل،وأثارت السعودية والكويت هذه القضية بعد أن ضرب زلزال بقوة 6.3 على سلم ريختر في محافظة بوشهر سنة 2013 فهو يؤثر على المفاعل ويتسبب في أية مشاكل لها علاقة بالسلامة النووية.وقد طالبت دول مجلس التعاون الخليجي طهران بأن تسمح بتوسيع عمليات التفتيش الدولي لطمأنة مواطنيها ودول الجوار بشأن سلامة المحطة.[2]فغرب إيران تعتبر من بين أكثر المناطق عرضة للزلازل ودول الخليج تطالب بالسلامة باعتبار أن مكونات المحطة هي قديمة.

تم بناء مفاعل بوشهر على غرار المفاعل الياباني في منطقة نشاط زلزالي ،فاليابان لديها أعلى المعايير في العالم للتصميم والبناء في المناطق التي تشهد زلازل غير أن إيران لا تملك قدرات مماثلة ،فأي انفجار سيكون له عواقب وخيمة ،حيث يرى أستاذ الجيولوجيا والبيئة بجامعة الكويت جاسم العوضي

[1] هاشمي حسن،الاشعاعات النووية وحقوق الإنسان،حق الانسان في الحياة وسلامة الجسد والحق في بيئة نظيفة ،**مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،العدد رقم 06،جانفي 2013،ص.ص،156.171

[2] Rehab Abd Almohsen, **Earthquake concerns over Iranian nuclear plant**, THOMSON REUTERS FOUNDATION, TRUST.ORG (TRF), 19 Jul 2013,site web : https://www.preventionweb.net/news/view/34106,date of review :22-10-2020

أن مفاعل بوشهر يقع في نقطة التقاء ثلاث لوحات قارية عربية وافريقية واوراسية،فأبو ظبي ودبي هما الأكثر تهديدا إذا حدث انفجار ،ونظرا للرياح الشمالية الغربية السائدة في الخليج يمكن أن تتعرض البحرين وقطر أيضا إلى الضرب،ويرى بأنه يجب أن يشعر الناس بالقلق وهناك حاجة إالى المزيد من الوعي بكارثة محتملة في بوشهر.[1]

الشكل رقم 05:خريطة توضح علاقة المفاعلات النووية الايرانية بالزلازل

المصدر :**اليوم السابع،الموقع الالكتروني //www.youm7.com/story/2017/12/23/صور-تعددت-الزلازلُ-والسبب-واحد-مفاعلات-إيران-تتسبب-فى-موجات/3565645**

يمكن القول أنه نظرا إلى التحديات البيئية الناتجة عن التسربات الاشعاعية والأضرار النووية التي يسببها مفاعل بوشهر الإيراني المحاذي لحدود دول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا الزلازل التي تعرفها المنطقة،فإن هذه الاخيرة تسعى الى تبني استراتيجيات تتمثل في أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات والخطط الوطنية للطوارئ لحماية أمنها البيئي من خطر الكوارث والحيلولة دون وقوع انفجارات كما تشمل الاستراتيجيات الخليجية أيضا في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إعداد

[1] Roger Harrison and Michel Cousins, **Fukushima disaster prompts GCC fears over Iranian reactor**,Arab News, 18 March 2011,site web : https://www.arabnews.com/node/371411,date of review :23-10-2020

الخطط المناسبة والتدريبات اللازمة و التصدي للحوادث النووية وتدريب المهندسين والكفاءات الوطنية وأيضا إنشاء المركز الخليجي للطوارئ كإحدى الاليات الاقليمية لتنسيق الخطط بين دول مجلس التعاون الخليجي وجاهزيتها لمثل هذه الحوادث.

المطلب الثالث–تزايد التهديد الإيراني على استقرار أمن الخليج

للصفقة النووية المبرمة بين إيران والقوى الكبرى تداعيات من خلال تنامي الدور السلبي لإيران على استقرار منطقة الخليج التي تعرف الكثير من الاختلالات،فقد أصبحت الأزمات الإقليمية في الخليج ومنها الأزمة اليمنية كمسرح للتنافسات الإيرانية–الخليجية زادته سباق التسلح وامتلاك أحدث الصواريخ مما يدخل هذا التنافس ضمن اللعبة الصفرية وتصبح مسألة الأمن هي مسألة رابح وخاسر،فالمنظور الإيراني لا يزال يربط بين تحقيق الأمن الإقليمي ورحيل القوات الأجنبية من الخليج،فالمخاوف الخليجية لا تتمثل في البرنامج النووي الإيراني بحد ذاته بقدر ما تتخوف من السياسات الإيرانية مادامت تدخلاتها مستمرة.

الفرع الأول–سباق التسلح بين إيران ودول الخليج

يعتبر امتلاك ايران للبرنامج النووي كتهديد وتحدي لأمن دول مجلس التعاون الخليجي التي تتسارع هي الأخرى إلى اكتساب أحدث المعدات العسكرية ورفع درجة الانفاق العسكري،فالتوتر وانعدام الثقة بينها أثر على استقرار المنطقة بسبب ارتفاع التصعيد العسكري بين إيران والدول الخليجية ،فعلى الرغم من العقوبات الدولية التي فرضت على برنامج طهران النووي غير أنه لم يمنعها من عقد صفقات استيراد الأسلحة واستعراض قوة هذه الأسلحة أمام الدول الخليجية التي زادت مخاوفها من الاعتماد على القوى الخارجية عن توفير أمنها.

أولا–الدعم الأمريكي والروسي في بيع الأسلحة لدول الخليج

تعتبر الو.م.أ أكبر مهيمن على سوق الأسلحة في الشرق الأوسط ،حيث تم بيع نصف جميع صادرات الأسلحة الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين 2015–2019،ووفقا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حول عمليات نقل الأسلحة العالمية،فإن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر مشتر بنسبة تمثل 25 بالمائة من هذه الصادرات وتليها الامارات بنسبة 6 بالمائة،في حين تقدر

مبيعات روسيا الى الشرق الاوسط بنسبة 30 بالمائة والتي تركز مبيعاتها بشكل خاص على الامارات العربية المتحدة.[1]

حسب تقارير ودراسات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية **IISS** ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام **SIPRI** أن دول الخليج أنفقت سنة 2017 من 95 إلى 128 مليار دولار على الجيش،حيث تنفق سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة أكثر من 10 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في حين تفتقر قطر والبحرين إلى النزاهة والشفافية في الابلاغ عن بيانات الانفاق العسكري،فغالبا لا يتم الابلاغ عن جميع المبيعات بشكل دقيق.[2]

ثانيا–العودة الإيرانية لسوق شراء الأسلحة التقليدية

فشلت جهود قرارات مجلس الأمن في تمديد حظر الأسلحة المفروضة على إيران ،فهي حرة في استئناف مشترياتها من الأسلحة التي تشمل الطائرات الحربية ونظام الدفاع الصاروخي ودبابة القتال الرئيسية من روسيا والصين،فتوقيع الاتفاق النووي يعني عودة طهران إلى سوق شراء وبيع الأسلحة التقليدية.

فهذه العودة تزيد من مخاوف الدول الخليجية التي تسعى للحفاظ على تفوقها العسكري خاصة منها الامارات التي سارعت الى شراء كبسولات التشويش والاتصالات المضادة لنشره ضد الهجمات الايرانية المعقدة،في حين أن الصواريخ الإيرانية ذات الصنع المحلي تعتمد بشكل كبير على خبرة كوريا الشمالية

[1] David Ottaway, **U.S. Administration and Iran Stoke Gulf Arms Race,**Wilson Center,October 17,2020,site web : https://www.wilsoncenter.org/article/us-administration-and-iran-stoke-gulf-arms-race,date of review : 05-06-2021

[2] Anthonny Cordesman and Nicholas Harrington, **The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance,**CSIS report,december12,2018 site web : https://www.csis.org/analysis/arab-gulf-states-and-iran-military-spending-modernization-and-shifting-military-balance,date of review :05-06-2020

وتم نقلها وتحسينها بواسطة مهندسين ايرانيين،بالإضافة الى تطوير طائرات بدون طيار ،كما أنه من المتوقع بعد رفع الحظر على ايران حصولها على صواريخ وطائرات مسيرة هجومية جديدة.[1]

يعتبر التقدم الايراني في امتلاك الأسلحة التقليدية والصواريخ وهي قوى غير متكافئة مع الخليج ويمكن أن تهدد الملاحة البحرية في مضيق هرمز ،خليج عمان والبحر الأحمر وتوسيع نفوذها العسكري في دول الجوار،فقد استغلت طهران الاختلالات السياسية داخل مجلس التعاون الخليجي والمقاطعة التي تقودها السعودية والإمارات ضد قطر،في حين أن المستفيد الوحيد من هذه الصفقات العسكرية هي القوى الكبرى الممثلة في الو.م.أ وروسيا والصين التي عادت عليها بمليارات الدولارات.

يمكن القول أنه للخروج من مأزق المعضلة الأمنية ينبغي توفر إستراتيجية خليجية موحدة على مستوى مجلس التعاون للتعامل مع الطموح النووي الايراني،وذلك بتكثيف المزيد من التعاون والتنسيق بين الدول الخليجية بوضع سياسة حاسمة للتعامل مع هذا الوضع واحتواء أية محاولات تهديدية من ايران لزعزعة استقرار المنطقة،وفي نفس الوقت تقليل الاعتماد على القوى الكبرى في توفير الأمن.

ويمكن للدول الخليجية تعزيز القدرات الدفاعية الجماعية وتقاسم تحديات الأمن الاقليمي بصفة جماعية بالتركيز على المصالح المشتركة وتجنب الحساسيات السياسية،حيث ينبغي أن يكون التكامل ناتج عن قرار عقلاني للحكومات ونابع عن تفضيلات معينة وتسند جميع القرارات إلى مؤسسات فوق وطنية،كما ينبغي عليها إنماء علاقاتها الاقتصادية مع ايران كبوابة لبناء الثقة واستقرار المنطقة كلها.

الفرع الثاني–التنافس الإيراني–الخليجي حول الأزمات الاقليمية (اليمن نموذجا)

حدود التنافس الاقليمي بين كل من إيران والسعودية وصل إلى حد بعيد حتى في اطار التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج لتحديد مصير عدة قضايا اقليمية،وأبرزت حد الاختلاف والتوتر حول الازمة اليمنية التي تحولت كمسرح لتنافسات اقليمية بين كل من إيران ودول الخليج من جهة أخرى والذي اتخذت على اثره دول مجلس التعاون الخليجي قرار التدخل العسكري في اطار ما يسمى ب:عاصفة الحزم

[1] Hussein Ibish, **Arab states should avoid an arms race with Iran,**the Japantime,site web : https://www.japantimes.co.jp/opinion/2020/10/23/commentary/world-commentary/arab-states-arms-race-iran/,date of review :05-12-2020

بمشاركة قوات عربية ،الامر الذي شكل فرصة للسعودية التي اتخذت شعار حماية العالم السني المسلم،في حين رأت إيران ضرورة عدم التدخل في شؤون أمن اليمن وحماية الحوثيين من خلال اللعب على ورقة حماية الأقلية الشيعية في اليمن ،مما انعكس على واقع العلاقات السعودية–الإيرانية كقوتين اقليميتين في المنطقة.

أولا–أهداف عملية عاصفة الحزم في اليمن:

فرضت عاصفة الحزم عدة ديناميكيات ومتغيرات على أمن الخليج ،فرسالة التحالف العربي الذي قادته السعودية من أجل التدخل العسكري في اليمن كانت واضحة لعدة فواعل إقليمية ودولية من أن العالم العربي له قدرة على تحديد مصير قضايا دولها وحماية مصالحها،فحسب المراقبين تعد عاصفة الحزم هي حرب ضرورة وليست خيار ،باعتبار أنه بعد فشل مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2011 لحل الأزمة اليمنية اتخذت دول المجلس قرار التدخل العسكري في اليمن في 26 مارس 2015.[1]

واتخذت السعودية بتاريخ 26 مارس 2015 الضربات الجوية ضد مواقع الحوثيين التي لاقت دعما كبيرا من القوى الاقليمية وخصوصا الخليجية،إذ جاءت العملية العسكرية بهدف إستعادة شرعية الرئيس المعترف به دوليا **عبد ربه منصور هادي** الذي فر من صنعاء إلى عدن بتاريخ 25 مارس 2015 بعد أن سيطرت جماعة الحوثيين المدعمة من إيران على القصر الرئاسي في العاصمة صنعاء.[2]

1–عملية عاصفة الحزم جاءت بعد وصول قيادة جديدة إلى الحكم في السعودية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بن عبد العزيز ال سعود وتعيين عادل الجبير وزيرا للخارجية الذي كان سفيرا للسعودية في الولايات المتحدة الأمريكية ،فانطلاقا من المبدأ الذي تعتمده السعودية الذي تعتبر فيه نفسها قائدة العالم السني ودورها الفاعل في المنطقة ،فإن السياسة الخارجية السعودية تحولت من عدم الاندفاع في

[1]Ghassan shabaneh,**operation decisive storm :objectives and hardless**,Aljazeera center for studies 12 -4-2015,p.03
[2]Jeremy M.Sharp,**Yemen** :**civil war and regional intervention**, congressional research service,CRS report prepared for members and committees of congress,p.02

عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى دائرة الفعل ورد الفعل الاستباقي،بمعنى أن الإستراتيجية السعودية أصبحت هجومية –دفاعية تعمل على درء الخطر قبل وقوعه بتبني الخيار العسكري في اليمن.[1]

2–الحيلولة دون صعود إيران كقوة إقليمية في المنطقة خاصة وأن اليمن تعد كقاعدة خلفية للتمدد في جنوب الجزيرة العربية،على اعتبار أن السعودية تعد كوكيل لأمريكا في المنطقة التي تحرص على حماية مصالحها ومما زاد هاجسا لدى السعودية هو التقارب الإيراني–الغربي بعد عقد الصفقة النووية الإيرانية.[2]

3–استعادة حكم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي كرئيس شرعي للبلاد،وقد صرح وزير الخارجية السعودي الأسبق عادل الجبير أن هدف السعودية هو من أجل حماية الحكومة الشرعية في اليمن من سقوطها.

في حين أن هذا التصريح ينطوي تحته أهداف خفية من بينها:منع تمدد النفوذ الشيعي في اليمن وهو الرهان الذي يقلق العائلة الحاكمة في السعودية،حيث انفقت السعودية مليارات الدولارات من اجل اقناع الدول السنية للدخول في التحالف العربي بدعم امريكي لوقف زحف الحوثيين في اليمن.

4–استخدمتا كلا من السعودية وإيران الصراع الطائفي كورقة لعب لتحقيق اهدافها في اليمن،فالسعودية تبنت فكرة الدفاع عن العالم السني وأنها تحذر التواجد الايراني في سوريا والعراق ،أما فلسفة ايران فهي تقوم على دعم الحكومات الموالية لها في لبنان واليمن دعم الحوثيين.

ثانيا–مسألة شرعية عاصفة الحزم:

عملية التحالف العربي للتدخل العسكري جاءت بناء على ما نصت عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على حق الدفاع المشروع بهدف استعادة الأمن والسلم الدوليين ،واتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة في 30 افريل 1950،كما استندت العملية على إستراتيجية الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة خلال القمة 30 لدول مجلس التعاون الخليجي في الكويت بتاريخ 15 ديسمبر

---

[1] طيب بتة،**أبعاد التغلغل السعودي في ظل المحددات الخارجية الجديدة** ،(يوم دراسي غير منشور بعنوان :**التغيرات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وعلاقات القوة إقليميا**)نظم بتاريخ 18–5–2016 ،مخبر القانون المجتمع والسلطة،جامعة وهران2 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية

[2] Stig Stenslie , **« Decisive Storm » :Saudi Arabia's attack on the Houthis in yemen**,the Norwegian peace building resource centre, may 2015,p.02

2009 وتبنيها إستراتيجية الدفاع ،أما المبرر الآخر للتدخل فقد كان بناء على طلب الرئيس اليمني المعترف به عبد ربه منصور هادي لدول مجلس التعاون الخليجي بتوفير الدعم وضرورة التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبها من سيطرة الحوثيين.[1]

أما عن الجانب التكتيكي للعملية،فإنه نظرا للتضاريس الصعبة التي تتميز بها اليمن،فقد تم استبعاد الانزال البري والتركيز على الضربات الجوية اثناء عمليات القصف،حيث تم استعمال المدفعيات لضرب المنشآت العسكرية التابعة للحوثيين ،كما استهدفت السعودية قصف وتدمير مواقع الدفاع الجوي ومقر القيادات والخطوط اللوجيستيكية والمؤن ومواقع القوات الموالية لعلي عبد الله صالح بمقابل دعم عبد ربه منصور هادي.[2]

وعليه فإن الصراع السعودية الإيراني هو جيوسياسي بالدرجة الأولى ومرشح للتصعيد ،فالاختلاف هو كبير بين القوتين الاقليميتين،فمن جهة السعودية التي تريد الابقاء على الوضع الراهن لصالحها ومن جهة أخرى ايران التي تتبنى سلوك الدولة التعديلية باستخدام الاستراتيجية الهجومية لفرض تواجدها وحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة .

ثالثا–تحديات عاصفة الحزم :

إن القصف كانت له أثار سلبية على الأمن الغذائي في اليمن ،إذ تعد الزراعة أهم قطاع اقتصادي تمثل ما بين **15 %** إلى **20 %** من الناتج المحلي الإجمالي ،ففي تقرير لمنظمة الفاو في جانفي 2016 أكثر من 14 مليون شخص في اليمن مهددون باللأمن الغذائي.

أما منظمة هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية فقد أصدرتا تقريرا حول نوعية الأسلحة المستخدمة في القصف ،فالتحالف استخدم القنابل العنقودية التي يبقى أثرها لمدة 40 سنة مما يشكل خطرا على المدنيين،فعلى الرغم من أن اتفاقية الذخائر العنقودية حرمت استعمال القنابل العنقودية ،غير أن السعودية لم توقع عليها.[3]

[1]Jamal Abdullah, **Geopolitical context of operation decisive storm and GCC state's attitudes toward it** ,Aljazeera center for studies ,30 April 2015,p.05

[2]**Operation decisive storm :reshuffling regional order**, Aljazeera center for studies,6 April 2015,p.05

[3]Abel Riu and others , **Saudi Arabia and bombings in Yemen, Centro Delàs de Estudios por la Paz, February, 2016,p.05**

فالرابح الأكبر من هذه العملية هو تنامي الجماعات الإرهابية ،فقد أدى إلى تعزيز قوة القاعدة المتواجدة في اليمن التي تتلقى دعما مالي ولوجيستيكي وتعد السعودية المستهدف الأكبر من العمليات الإرهابية.وبالتالي يمكن القول أن انهاء التوتر بين كل من السعودية وإيران هو مستبعد نوعا ما وذلك بسبب التنافس على مسألة الزعامة الاقليمية في منطقة الخليج ولكل منهما اتجاهاته الاستراتيجية.

الفرع الثالث–الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط في الخليج

منذ مقتل قائد فيلق الحرس الثوري قاسم سليماني الذي تم اغتياله على يد القوات العسكرية الأمريكية سنة 2020،تصاعدت التوترات بين ايران والو.م.أ والضغط على واشنطن باستهداف السفن التجارية والاستيلاء عليها بل وتدمير البنية التحتية النفطية لبعض الدول الخليجية مما يعد انتهاكا لبنود خطة العمل المشتركة وعدم الامتثال إليها،فالتوترات الأمريكية –الإيرانية تزامنت مع الانسحاب الأمريكي من الصفقة خاصة في ظل الاصرار الإيراني على رفع العقوبات الدولية كشرط مسبق لبدء أية محادثات.

أولا–الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط الخليجية سنة 2019:

لتقليل ضغوطات العقوبات الدولية وخصوصا منها الأمريكية ،فقد اتخذت ايران اسلوب المقاومة القصوى بالهجوم على الناقلات النفطية الخليجية إحداها تابعة للسعودية وأخرى تابعة للإمارات بتاريخ 13 جوان 2019 في خليج عمان،وقد صرح وزير الخارجية الامريكية الاسبق بومبيو مايك **Mike Pompeo**"أن ايران هي المسئولة عن الهجمات التي وقعت في خليج عمان بناء على معلومات استخباراتية والأسلحة المستخدمة ومستوى الخبرة اللازم لتنفيذ العملية ،والحقيقة أنه لا توجد مجموعة بالوكالة في المنطقة لديها الموارد والكفاءة للتصرف بهذه الدرجة العالية من التطور"[1]

تصعيد التوتر الإيراني باستهداف البنية التحتية النفطية في السعودية أدى إلى توقف جزء كبير من انتاج النفط السعودي ،مما ادى الى تبني الادارة الامريكية عقوبات جديدة على ايران،وتظهر هذه الهجمات مدى تقدم قدرات التكنولوجيا العسكرية لدى ايران بشكل أكبر مما كان يتوقعه المسئولون الأمريكيون.مما أدى بالإدارة الأمريكية إلى تبني المزيد من العقوبات للرد على الاستفزازات الايرانية :

[1] Kenneth Katzman, Kathleen J.Mcinnis,Clayton Thomas,**U.S-Iran Conflict and implications for U.S** policy,congrssional research service report,May 8,2020,p.02

1-اصدار الأمر التنفيذي رقم 13871:تم اصداره من طرف ترامب بتاريخ 08 ماي 2019 الذي يحظر ممتلكات الأشخاص والكيانات التي تتخذ من الو.م.أ مقرا لها والتي تقرر اجراء معاملات مهمة مع قطاعات الحديد والصلب والنحاس والألمنيوم في ايران.[1]

2-اصدار الأمر التنفيذي رقم 13876:تم اصداره بتاريخ 24 جوان 2019 ويحظر ملكية المرشد الأعلى علي خامنائي وكبار مساعديه والتي مقرها في الو.م.أ،كما تم فرض عقوبات على شخصيات أخرى على غرار وزير الخارجية محمد جواد ظريف.[2]

كما أكد بعض المسؤولين الأمريكيين إلى ضرورة تمديد حظر نقل الأسلحة إلى ايران المنصوص عليه في قرار مجلس الامن الدولي رقم 2231 المنتهي في اكتوبر 2020 وذلك بهدف الضغط على روسيا والصين في تمويل ايران بمبيعات الأسلحة التي سيكون لها تداعيات خطيرة على أمن الخليج.

وتبنت الو.م.أ خطة عسكرية في الخليج لردع الهجمات الايرانية وحماية قواتها بالمنطقة وذلك بإضافة ما يقارب 14 ألف عسكري امريكي إلى خط الأساس لأكثر من 60 ألف عسكري متواجد في الخليج العربي وحوله متمركزين في منشآت عسكرية،كما شملت عمليات النشر الاضافية ارسال انظمة الدفاع الصاروخي ،بالإضافة إلى ارسال قوات في قاعدة الامير سلطان الجوية بالسعودية.[3]

ثانيا-العمليات العسكرية الأمريكية لحماية الشحن التجاري في مياه الخليج

أدت التهديدات الإيرانية البحرية والهجوم على ناقلات النفط في منطقة الخليج إلى تشكيل قاعدة عسكرية بقيادة أمريكية تهدف الى حماية الشحن التجاري في الخليج والسماح بمرور النفط والغاز الطبيعي عبر الممرات المائية الاستراتيجية،وهي على شكل مبادرة الأمن والمراقبة البحرية للخليج ومضيق باب المندب وقناة السويس اطلق عليها اسم "عملية الحراسة" تم انشاؤها رسميا بتاريخ أوت 2019 تم افتتاحها

[1] Federal Register,**imposing sanctions with respect to the Iron ,steel ,Aluminium ,and copper sectors of Iran**,excutive order 13871 of May 8,2019,site web : https://www.federalregister.gov/documents/2019/05/10/2019-09877/imposing-sanctions-with-respect-to-the-iron-steel-aluminum-and-copper-sectors-of-iran

[2] Federal Register,**imposing sanctions with repect to Iran,excutive order 13876 of June 24,2019**,vol 84,N°123,p.30573

[3] National Security, **Amid tensions with Iran, White House mulls U.S. military request to send more forces to the Middle East,**the Washington Post, May 24, 2019site web : https://www.washingtonpost.com/world/national-security/amid-tensions-with-iran-white-house-considers-us-military-request-to-send-more-forces-to-the-middle-east/2019/05/23/11c2f778-7d71-11e9-a66c-d36e482aa873_story.html,date of review :06-05-2020

رسميا في البحرين باسم البناء الدولي للأمن البحري تتألف من :الو.م.أ،بريطانيا،البحرين،السعودية والإمارات وقطر والكويت وألبانيا وأستراليا،كما أعربت بعض الدول الأخرى عن نيتها للانضمام .[1]

المبحث الثاني–استراتيجيات وخيارات الدول الخليجية لحماية أمنها

تزامن توقيع الصفقة النووية بين إيران والقوى الكبرى مع تسارع الدول الخليجية للالتحاق بركب السباق النووي من خلال السعي إلى تبني استراتيجيات وخيارات امتلاك التكنولوجية النووية تهدف من جهة إلى التحضير لمرحلة ما بعد النفط والاقتصاد الاحفوري،ومن جهة ثانية تأسيس مراكز للتدريب والبحوث النووية ومحطات نووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المطلب الأول–امتلاك البرامج النووية السلمية

أصبح امتلاك البرامج النووية السلمية إحدى الاستراتيجيات التي تراهن عليها دول مجلس التعاون الخليجي والتي تسعى من خلالها إلى موازنة الطلب المحلي المتزايد على الطاقة وتنويعها بعيدا عن الوقود الاحفوري مع التزامها في نفس الوقت المعايير الدولية لعدم الانتشار النووي وتطبيق السلامة والأمن النوويين.

الفرع الأول–دوافع امتلاك التكنولوجيا النووية

تظهر أهمية الطاقة النووية في الاقتصاد الخليجي بتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ،خاصة وأن الطاقة النووية تشهد زيادة كبيرة في الطلب عليها عالميا،كما أنها تمثل ورقة سياسية تهدف خلالها إلى كسب ميزة تنافسية في ميزان القوى الإقليمي ضد إيران من خلال ضمان الأمن الجماعي النووي .ولذلك تضع الدول استراتيجيات وطنية مختلفة تراعي متطلبات التنمية المستدامة كما تعتبرها الكثير من الدول كمصادر بديلة يمكنها من منافسة أسعار النفط المرتفعة وتقليل الاعتماد على الدول الأخرى.وقد اعترفت قمة التنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2002 بأهمية الطاقة النووية في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

[1] Kenneth Katzman, Kathleen J.Mcinnis,Clayton Thomas,op.cit,p.14

أولا–ارتفاع حجم استهلاك الطاقة النووية على المستوى العالمي

يتجه استهلاك الطاقة النووية على المستوى العالمي نحو الارتفاع،وذلك نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة والحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة ،وحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن الطلب العالمي عليها سيرتفع بنسبة 30٪ حتى عام 2040 [1].

فهي تعد من بين الطاقات البديلة التي يتطلب تطويرها استعمال تقنيات جديدة من أجل تقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري ،كما تنظر مثل هذا النوع من الطاقات إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية قبل استخدامها التجاري ،كما أنها تتجه نحو توفير الأمن الطاقوي ومكافحة التغيرات المناخية.

ثانيا–ميزة تكاليف توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه من المحطات النووية:

يأخذ استهلاك الطاقة الكهربائية في دول مجلس التعاون الخليجي تنامي متصاعد،خصوصا استهلاك الفرد للكهرباء في مجالات الصناعة والتجارة والمجال المنزلي،فالميزة النسبية التي توفرها الطاقة الكهربائية التي تولدها المحطات النووية والمفاعلات تعد هي الأرخص في المتوسط بحوالي 25–30% من الطاقة الكهربائية التي يولدها الديزل أو الغاز الطبيعي،وأن تكلفة إنتاج متر مكعب من المياه المحلاة في محطة نووية تبلغ نحو ربع التكلفة اللازمة لإنتاج المياه المحلاة في محطات التحلية بالتقطير أو محطات التحلية بالتقطير الوميضي المتعدد المراحل.[2]

وعليه فاهتمام الدول الخليجية بالطاقة النووية هو من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية للكهرباء وتحلية مياه البحر والحرارة العملية للتطبيقات الصناعية بنسبة 30 % بحلول سنة 2030،لرفع العديد من التحديات التي تشمل تشجيع وتحفيز الاستثمارات في الطاقة النووية وإنشاء برامج التعليم العالي والتدريب المهني المتخصصة،وكذا الحفاظ على التعاون الوثيق وطلب المساعدات التقنية من الوكالة الدولية للطاقة

[1] Marina Dabetic Ex Filipovic and Slavko Nešić, **The role of nuclear energy for sustainable development goals**,conference paper ,University of Belgrade ,June 2017,p.211

[2] جمال المجايدة،**المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية أم نووية أم متجددة؟** ،الموقع الالكتروني: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2009/07/10/139470.html،تاريخ الاطلاع:27–10–2020

الذرية والبلدان ذات التقنيات والقدرات النووية عالية المستوى،وأيضا الاستثمار في تعدين واستكشاف موارد اليورانيوم وتحديد الأماكن المناسبة لبناء محطات نووية في المستقبل.

ثالثا-الطاقة النووية هي أقل إضرارا بالبيئة ومصدر الطاقة النظيفة:

يرتبط التأثير الأكبر للطاقة النووية بالنظائر المشعة وتأثيرها السلبي على البيئة،ومع ذلك نظرا لقدراتها العالية يتم التعرف على الطاقة النووية كإمكانيات كبيرة لتقليل استهلاك الوقود الاحفوري،كما لديها القدرة المتزايدة على استهلاك الطاقة دون انبعاث ثاني أكسيد الكربون.[1]و تطلق المحطات النووية كميات صغيرة من الغبار والغازات الدقيقة مثل أكسيد النيتروجين والتي لا تسبب هطول الأمطار الحمضية أو تلف طبقة الاوزون.[2]

فعلى الرغم من الاحتياطات الكبيرة التي تملكها الدول الخليجية من نفط وغاز غير أنها تراهن على أهمية الطاقة النووية كبديل من أجل تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ،كما أنها تهدف إلى تحقيق التوازن الاقليمي الذي شهد نوعا من الاختلال على إثر الغزو العراقي للكويت وما تكبدته هذه الأخيرة من خسائر مادية وبشرية .

تسعى دول الخليج إلى تحقيق الأمن النووي الجماعي من خلال الاستثمار الخليجي المشترك في المشاريع والمحطات النووية،وبذلك تضمن الدخول في معادلة الحفاظ على الاستقرار الاقليمي بدلا من الصراع مع إيران باعتبارها فرص السلام المناسبة.

حيث ترى دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى لن يمكن من وقف الطموحات الإيرانية في انتاج الأسلحة النووية وتطوير البرامج النووية لاغراض استراتيجية ولذلك فالدول الخليجية تعتبر نفسها أنها من بين الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ولها الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية من جهة ومن جهة اخرى فتطوير الطاقة النووية يعتبر كمكسب لها خصوصا في ظل المخاطر البيئية والتغيرات المناخية التي لا تزال تتعرض اليها والتي تبقى مصدر قلق لديها.

[1] Son H. Kim and Jae Edmonds, **the challenges and potential of nuclear energy for addressing climate change**, the joint global change research institute, Battelle, PNNL,October 2007,Maryland,p.02
[2] Nuclear Development,**Nuclear Energy in a Sustainable Development Perspective**, OECD,Paris,p.p-17.21

الفرع الثاني–البرامج النووية السلمية لدول الخليج

تطرقت دول الخليج خلال البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الذي انعقد بالرياض في الفترة الممتدة من 09 إلى 10 ديسمبر 2006،إلى ابراز أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في برامجها كإستراتيجية طويلة الأمد من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط،كما تم الاتفاق والتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل انشاء البرنامج النووي الخليجي للأغراض السلمية يتضمن مراكز التدريب والبحوث النووية .

أولا–جهود الدول الخليجية في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي أنها تستعد لبناء محطات نووية وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية ودعم النمو الاقتصادي وضمان التنويع الطاقوي،كما أنها تتخوف من التوصل إلى خطة العمل المشتركة الموقعة مع إيران ،فعلى الرغم من أن الصفقة النووية تضمن الحيلولة دون وصول إيران لتطوير الأسلحة النووية لمدة تصل إلى عشرة سنوات ،غير أنها لا تزال تتخوف من إمكانية العودة إلى تطوير هذا النوع من الأسلحة بعد انقضاء مدة الصفقة خصوصا في ظل المتغيرات التي تطرأ عليها ومنها الانسحاب الأمريكي من الصفقة واحتمالية عدم تقيد طهران بالتزاماتها .

1–الإمارات العربية المتحدة

أعلنت الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 26 مارس 2018،عن اكتمال الأعمال الانشائية لمحطة براكة النووية وهي تعد أولى المحطات في العالم العربي والتي توفر ما يصل الى ربع الكهرباء في الامارات على تصل النسبة الى 50 % بحلول سنة 2050،كما تم البدء في تشغيل ثلاثة مفاعلات بقدرة انتاجية تصل الى 5600 ميغاواط من تصميم كوريا الجنوبية .

وقد أصدرت سنة 2008 كتاب أبيض تعهدت من خلاله بالتخلي عن تخصيب اليورانيوم ،من خلال اتفاقية وقعتها مع الو.م.أ سنة 2009 تضمنت القسم 123 * من قانون الطاقة الذرية في الو.م.أ لعام 1954 والذي تشير إلى حظر التخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة ومنع الانتشار النووي.[1]

[1]Shaul Shay, **the Sunni Arab countries going Nuclear,**Institute for policy and strategy,February 2018,p.02

على الرغم من أن الإمارات تمتلك ما يقارب 07 % من احتياطات النفط ،غير أنها تواجه تحديات في تلبية طلبها المتزايد على الكهرباء علاوة على أنها تواجه زيادة استهلاك الغاز ،فوفرة النفط لا ينبغي حرقه لتوليد الطاقة الكهربائية ،حيث يحقق أعلى الايرادات إذا تم بيعه في السوق الدولية،وإنشاء منظمة تنفيذ برنامج الطاقة النووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشركات الدول المسئولة من أجل انشاء برنامج نووي سلمي والالتزام بالشفافية التشغيلية التامة بإتباع معايير عدم الانتشار النووي ومعايير السلامة والأمن .

02-المملكة العربية السعودية

تهتم السعودية بتطوير الطاقة النووية من أجل تنويع الاقتصاد وتقليل اعتمادها على الوقود الاحفوري ومواجهة القدرات النووية الإيرانية المستقبلية،كما أنها أعلنت سنة 2011 عن خطوة طموحة لبناء ستة عشر مفاعلا للطاقة النووية بحلول عام 2030 بتكلفة تقدر بنحو 100 مليار دولار لتوليد 20٪ من الكهرباء،وأنشأت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة المتخصصة في البحوث والتكنولوجيا النووية،مسؤولة عن الإشراف على الأعمال المتعلقة بالطاقة النووية ومشاريع النفايات المشعة.[1]وتمتلك أيضا رواسب كبيرة من اليورانيوم حيث تعتبرها خطوة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الوقود النووي ،وقدرت الدراسات الأولية أن لديها حوالي 60 ألف طن من اليورانيوم.[2]

كما وقعت عل اتفاق التعاون النووي مع الصين بقيمة 65 مليار دولار يتعلق بدراسة جدوى لبناء محطات طاقة نووية ذات درجة حرارة عالية مبردة بالغاز (HTGR) في المملكة بالإضافة إلى التعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير سلسلة التوريد الصناعية المحلية لأجهزة HTGR المبنية في المملكة

---

*لقسم 123 من القانون الامريكي للطاقة الذرية تتضمن بعض الشروط والضمانات ومنها في حالة الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية ،فإن شرط استمرار الامداد النووي للطرف المتعاون يكون بموجب الاتفاق والحفاظ على ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بجميع الانشطة النووية السلمية داخل أراضي هذه الدولة ويكون تحت ولايتها القضائية ،كما يتضمن القانون ضمانة من الطرف المتعاون بعدم وجود مواد نووية او معدات نووية حساسة يتم استخدامها لأية متفجرات أو للبحث وتطوير اي جهاز متفجر نووي يستخدم للأغراض العسكرية.كما يحق للو.م.أ في طلب اعادة اية مواد ومعدات نووية خاصة يتم نقلها بموجبها عليها إذا كانت الاطراف المتعاونة تستخدم جهاز متفجر نووي،على أن يقدم الطرف المتعاون ضمانة للحفاظ على الامن المادي الكافي فيما يتعلق بأية مادة نووية تم نقلها بموجب هذه الاتفاقية.أنظر :

U.S Atomic Energy Act,section 123 cooperation with nations,site web : https://www.oecd-nea.org/law/nlbfr/documents/087_090_USAtomicEnergyAct.pdf ,pp.87-88,date of review:29-10-2020

[1]Shaul Shay,op.cit,p.04

[2] Sylvia Westall, **Saudi Arabia to extract uranium for 'self-sufficient' nuclear program**,Reuters,30 Octobre 2017,site web : https://fr.reuters.com/article/idUSKBN1CZ1ON,date of review :29-10-2020

العربية السعودية تبنى على يد عاملة علمية وهندسة نووية قوية. كما لعبت المملكة دورًا محوريًا في جهود مجلس التعاون الخليجي لإطلاق مبادرة إقليمية في عام 2006 لدراسة وتطوير برنامج مشترك للطاقة النووية المدنية وأعربت عن دعمها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .[1]

تتمثل الطموحات السعودية في امتلاك التكنولوجيا النووية من أجل التركيز على التطبيقات السلمية للطاقة النووية ،ومحطات الطاقة بأسعار معقولة ،مفاعلات تحلية المياه وحماية البيئة،وكذا التصدي للبرنامج النووي الإيراني ،خصوصا في حالة ما تجاوزت طهران العتبة النووية.

فالسعودية لديها تعاون وتحالف وثيق مع باكستان اشترت منها صواريخ قادرة على ايصال الأسلحة النووية بالإضافة إلى بعض المعدات النووية .وتشير تقارير خبراء أن طريق السعودية لشراء الأسلحة يكون عبر باكستان وتلقي مساعدات فيما يخص توريد المعدات والمواد الحساسة ،فهي تملك موارد مالية لتدريب الكوادر والعلماء المتخصصين ،فبعد التوقيع على الصفقة النووية مع إيران طالبت السعودي بتخصيب اليورانيوم على أراضيها والمطالبة بمثل الشروط التي حققتها ايران من الصفقة.

وكرغبة من دول مجلس التعاون الخليجي وبالخصوص السعودية في حل القضية النووية الإيرانية فقد قدمت مبادرة جديدة سنة 2007 اقترحت بموجبها أن تكون إيران عضو بنك الوقود النووي الإقليمي مقابل التوقف عن برنامج تخصيب اليورانيوم ،غير أن إيران أعلنت أنها لا تملك نية وقف نشاط التخصيب ،وبالتالي فإن فشل هذه المبادرة ينبئ بوجود ادراكات تزايد التهديد الإيراني واستمرارية قوتها الاقليمية وفرض شروطها مما انعكس على تسارع الدول الخليجية إلى ضرورة تطوير برامج نووية مع التأكيد على أهمية انشاء منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.[2]

03-البحرين:

وقعت البحرين مع الو.م.أ في مارس 2008 اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية ،وانضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 2007.[3] وأشادت بدور الوكالة في دعم الدول

[1] Colin H. Kahl, Melissa G. Dalton and Matthew Irvine, **Atomic Kingdom: If Iran builds the bomb, will Saudi Arabia be Next?** , Center for a New American Security (CNAS), February 2013,p.p-19.21

[2] Yoel Guzansky, **below-the-threshold nuclear development: the Nuclear program in the UAE**,Strategic Assessment,volume 18,n°03,October 2015,p.70

[3] وليد دياب،مرجع سابق الذكر.

من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل والسلمي للطاقة النووية لاسيما الاستخدامات المتعلقة بالجوانب الصحية والتعليمية والبيئية والطاقة النظيفة وتوفير التدريب الفني وبناء القدرات.[1]

04-قطر:

أشارت قطر إلى أهمية مشاريع الطاقة النووية من خلال "رؤية قطر الوطنية 2030 " في مجال تطوير البنى الأساسية وإعداد وتأهيل الكوادر البشرية في استخدامات التقنيات النووية وبالذات في مجال الطاقة والصحة والزراعة والصناعة وإدارة المياه والبيئة والأمان النووي والإشعاعي.[2]

وتشدد على أهمية تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح النووي وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية،باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تواجه تحديات متزايدة تتطلب تضافر الجهود لإزالة جميع التوترات وضرورة اخلاءها من جميع الأسلحة النووية.[3]

05-سلطنة عمان:

كما هو حال الدول الخليجية الأخرى ،فإن الطلب على استهلاك الكهرباء يعرف تزايدا في عمان وتحلية المياه ،حيث شرعت شركة الطاقة وشراء المياه في تطوير سلسلة جديدة من محطات المياه والطاقة المستقلة.كما تستخدم أيضا المصادر المشعة في التطبيقات الصناعية والتطبيقات الطبية للتشخيص والعلاج من قبل اقسام الطب النووي في المستشفى الملكي ومراكز البحوث التابعة للمديرية

[1] **Cooperation between Bahrain and IAEA commended**,BNA,site web : https://www.bna.bh/en/CooperationbetweenBahrainandIAEAcommended.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDuNJYvUkKDJDS0eX5zdwyvQ%3D, date of review :30-10-2020

[2] ظافر محمد العجمي،**اتفاق النووي الإيراني اشعل سباق تسلح مكتوم في الشرق الاوسط**،منتدى الدفاع والأمن العربي،الموقع الالكتروني : https://sdarabia.com/2018/03/اتفاق-النووي-الإيراني-أشعل-سباق-تسلّ، تاريخ الاطلاع:30 -10-2020

[3] Doha Globe, **Qatar emphasises development of peaceful nuclear energy programmes**,October 04,2020,site web https://thedohaglobe.com/local/qatar-emphasises-development-of-peaceful-nuclear-energy-programmes/,date of review :30-10-2020

العامة للبحوث الزراعية والحيوانية،وفي نفس الوقت تلتزم باتفاقية الامان النووي ومنع الحوادث الاشعاعية والتخفيف منها في حالة حدوثها.[1]

06-الكويت:

أعلنت الكويت عزمها على انشاء مشروع نووي سلمي لاستغلال الطاقة للأغراض السلمية ،حيث تعتبر من الدول السباقة في انشاء المفاعلات النووية تم إعدادها من طرف اللجنة الوطنية للطاقة الذرية التي تأسست سنة 2009 لها مهمة إعداد متطلبات واحتياجات الطاقة النووية السلمية،بالتعاون مع المنظمات المختصة للوصل إلى المعلومات والدراسات وتتبع اخر المستجدات حول المنشآت البحثية في الطاقة النووية وأيضا التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإتباع ارشاداتها . [2]

يمكن القول أن تأمين الطاقة النووية أصبح ضمن الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي للتماشي مع المتطلبات الداخلية الاقتصادية المتمثلة في تنويع مصادر الطاقة توليد الكهرباء وتطوير مشاريع تحلية المياه،ومن جهة أخرى مواكبة تفاعلات النظام الاقليمي والدولي ،فمعظم مشاريعها وبرامجها النووية تزامنت مع بدء المحادثات النووية الإيرانية الغربية التي تعتبرها الدول الخليجية أنها تشكل كاستحقاق لإيران والاعتراف بدورها الاقليمي خصوصا وأن هذه المحادثات قادتها القوى الكبرى وما قدمته من مبادرات وتنازلات وتراجع الدور الأمريكي في إدارة الأزمات الدولية .

ثانيا-تحديات البرامج النووية السلمية لدول الخليج

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تعترف باستغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تقدر مدى شفافية هذه الدول والتزاماتها بتسهيل التبادل بشأن الاستخدام السلمي للطاقة بما يتوافق مع معايير عدم الانتشار،وكرهان لتنويع مصادرها الطاقوية منها استغلال الطاقة الكهربائية وتحلية المياه،غير أن بعض العقبات لا تزال تواجه الدول الخليجية فرضت عليها إعادة النظر في مدى حاجة الطاقة النووية إلى بنى تحتية قوية وموارد مالية

[1] **The convention of nuclear safety**,first national report to Seventh review meeting of the contracting parties,report prepared by Ministry of foreign affairs , (Vienna, 27 March – 7 April 2017),pp-05-06
[2] KENNEC, **Nuclear Energy Applications in the State of Kuwait**, December 11-12, 2010,Tunis,p.02

لتوفير مراكز بحثية وعلمية وقوى بشرية مؤهلة لقيادة هذه الابحاث،بالإضافة إلى مشكلة التوازن بين استخدام الطاقة النووية والتصدي للمخاطر الناتجة عنها.

1-تطوير القطاع النووي هو مكلف ومعقد:البلدان التي تفكر في تطوير الطاقة النووية ستحتاج إلى التمويل وجذب الرأسمال البشري ولذلك فإن قرارات الاستثمار في هذا النوع من الطاقة هي جد مكلفة مما يتسبب في حدوث تأخيرات،كما تفرض على الدول التطلع للحصول على مفاعلات أصغر حجما لا تستطيع تلبية احتياجاتها .[1]

2-تواجد سكان الخليج في المناطق الصحراوية والمسطحة:فمعظم المناطق في الدول الخليجية غير مجهزة لإجراء التشغيل الكامل للمفاعلات النووية ،والعثور على المواقع المناسبة هو مشكلة لهذه الدول ،ففي الاردن مثلا تم استبعاد بعض المواقع القريبة من البحر غير أنه تم استبعادها وأيضا في السعودية حددت 17 موقعا قريب من اليمن غير أنها استبعدتها بسبب تداعيات الصراع المستمر مع اليمن .[2]

فعزم الدول الخليجية ببناء منشآت نووية وتوقيع عديد الاتفاقيات النووية مع عديد الدول يتوقف على موقع هذه الدول ضمن المناطق المضطربة أمنيا بسبب وجود الحركات المتمردة في العراق واليمن وسوريا الموالية للنظام الإيراني التي تهدد البنى التحتية الخليجية بالقصف والهجمات المضادة يجعل موضوع الطاقة النووية من المواضيع الحساسة .

كما أن المخاوف تتفاقم حول امكانية تحويل استخدام الطاقة النووية من الجانب السلمي إلى الجانب العسكري،حتى ولو أعلنت أن برامجها النووية هي مدنية وذات شفافية ولا تشتمل على خطط تخصيب اليورانيوم .

المطلب الثاني-تفعيل استراتيجية دفاعية مشتركة لتعزيز الأمن الجماعي

[1] Saleh Al Shraideh,**the peaceful use of nuclear energy in the GCC :challenges and obstacles**,international journal of humanities and social science,vol.04,issue 06,January 2016,p.p-15-18

[2] Mustafa Ansari, **MENA nuclear plans stalled as challenges begin to surface**,APICORP Energy Research,vol 03,N°11,August 2018,p.04

فرضت التطورات الجيوبوليتيكة والأمنية على دول الخليج تبني استراتيجية دفاعية حددت مجموعة الآليات الموحدة بين الدول الست تنطوي تحت اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك التي أبرمت سنة 2000 لتنسيق أنشطتها في سبيل تحقيق الأمن الجماعي .

حيث تتمثل هذه الآليات في قوات درع الجزيرة للتدخل السريع والدرع الصاروخي الخليجي وكذا القيادة العسكرية الخليجية المشتركة تهدف إلى ردع التحديات الخارجية و خلق التوازنات مع القوى الإقليمية خاصة ايران.

الفرع الأول–قوات درع الجزيرة للتدخل السريع

أسست قوات درع الجزيرة كقوة خليجية مشتركة سنة 1982 أثناء الحرب العراقية–الإيرانية ،وهي تتشكل من قوات برية وجوية وبحرية تشترك فيها الدول وتم تحديد الموقع في حفر باطن في السعودية ،وتمثل هذه القوات ضمن الأدوات الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي تكمن مهمتها في ردع مصادر التهديد الخارجية الإقليمية والتدخل في الأزمات الطارئة التي تهدد استقرار الخليج.

أولا–التدخل في أزمة البحرين سنة 2011

تدخلت قوات درع الجزيرة سنة 2011 في البحرين بناءا على طلب الحكومة من أجل مواجهة الاضطرابات الداخلية المتمثلة في الاحتجاجات الشعبية من طرف قوى المعارضة المحسوبة على التيار الشيعي المدعوم من إيران،وبلغ عدد قوات التدخل أكثر من 1700 فرد من السعودية والإمارات،اضافة إلى قوات قطرية وكويتية وبحرينية على أن التدخل بقوات أكثر كان من طرف السعودية.[1]

حيث جاءت مبادرة التدخل لمواجهة الانتفاضة الداخلية المطالبة بإسقاط نظام أل خليفة الحاكم واستبداله بجمهورية،فاستجابت جميع الدول الخليجية لمبادرة التدخل تحت ذريعة الدفاع عن النفس وفقا للبند 51 من ميثاق الأمم المتحدة لاستعادة النظام والأمن في البحرين على أن الغرض الحقيقي كان من أجل تحجيم النفوذ الإيراني في البحرين.

[1] أيمن الدسوقي،**معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي** ،سياسات عربية،العدد 01،سبتمبر 2014،ص.62.

فإيران ترى أن البحرين هي جزء من ترابها الإقليمي فهي حق تاريخي اعتبرها الشاه محمد رضا بهلوي على أنها تمثل الاقليم الرابع عشر لإيران التي تحاول استرجاعها بإذكاء العامل الطائفي وتحريك الأقليات الشيعية المتواجدة فيها والتي تنفذ الأجندات الإيرانية،وتظهر التدخلات الإيرانية من خلال تصريح وارد عن المرشد الأعلى علي خامنائي سنة 2015 على أن إيران لن تتخلى عن دعم أصدقائها في اليمن وسوريا وفلسطين والشعب المضطهد في البحرين.[1]

في حين ترى الدول الخليجية أن الأمن في حالة البحرين هي مسؤولية جماعية ورفضت الانتقادات الموجهة لها بأن وصول هذه القوات هي تدخلا عسكريا خارجيا ،و أيدت هذه المواقف جامعة الدول العربية التي اعتبرت وصول دخول هذه القوات على أنها شرعية.وتكفلت هذه القوات بحماية السواحل البحرينية وحماية البنى التحتية على غرار محطات الطاقة والمنشآت النفطية والمباني الحكومية وكذلك الحفاظ على القانون والنظام.

ترى سيلفيا كولومبو **Silvia Colombo** أن تدخل دول الخليج في البحرين يتمثل في الحفاظ على بقاء النظام ودعم الاستقرار الاقليمي وحماية أسرة أل خليفة المتبعة للمذهب السني،ضد تشكيل حكومة ديمقراطية المدعومة من الأغلبية الشيعية ،حيث تم اتخاذ هذه الخطوة للتصدي للتهديدات الخارجية والتأكيد على الطبيعة الرمزية البحتة لقوات درع الجزيرة التي تمثل الذراع العسكري وانتشار جنودها في البحرين يمثل من أجل مواجهة مخاوف تأثير كرة الثلج من البحرين إلى دول مجلس التعاون الأخرى التي وصلت إلى مستوى الانذار بها"[2]

يمكن القول أن تعامل الخليج مع التظاهرات التي حدثت في البحرين تتناقض من حيث التعامل مع الاضطرابات التي تحدث خارج مجلس التعاون الخليجي ولاسيما المتعلق بثورات الربيع العربي في سوريا وليبيا ومصر،فبرزت مثلا المواقف الاماراتية و القطرية نشطة في دعم ثورات الربيع العربي ضد الأنظمة الحاكمة .[3]

---

[1] **الطمع الايراني في أرض البحرين قديم.....ومتجدد**،الموقع الالكتروني:
https://alarab.co.uk/ الطمع-الإيراني-في-أرض-البحرين-قديم-ومتجدّد،تاريخ الاطلاع:06-11-2020

[2] Silvia Colombo,**GCC and Arab Spring : A tale of double Standards** ,the international spectator :Italian Journal of international affairs,47,no.4,2012,p.116

[3] Silvia Colombo,the **GCC countries and the Arab Spring.between Outreach ,patronage and repression**,IAI working papers 12/9 ,march 2012,p.07

حيث مثلت الحرب الأهلية الليبية لدى قطر فرصة ثمينة لإبراز نفسها كبطل ودور اللاعب الرئيسي في معركة الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ،وحشدت الماكنة الإعلامية لحشد الرأي العام العربي والجامعة العربية لصالح التدخل الأجنبي في ليبيا وتنفيذ القرار الأممي رقم 1973، بفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا،والتأثير على مجريات الأزمة الليبية من خلال اسقاط نظام معمر القذافي ودعم الثوار الليبيين والتخطيط من أجل تعزيز تواجدها الاقتصادي في ليبيا حتى تسمح لها بتصدير الغاز نحو اوروبا.

وقدمت قطر 400 مليون دولار أمريكي للمنشقين ،وساعدتهم على بيع النفط الليبي من بنغازي ، وإنشاء محطة تلفزيونية في الدوحة وقدمت دعمها المالي والأسلحة والقوى العاملة أيضًا. وتشير تقارير إلى أن قطر سلحت المتمردين وأقامت معسكرات تدريب لهم في بنغازي وجبال نفوسة غرب طرابلس بينما انخرطت قواتها الخاصة في الهجوم على العاصمة طرابلس.

الأمر ينطبق كذلك على الإمارات العربية المتحدة التي برز موقفها من خلال التدخل في ليبيا ودعم الانقسامات والموالاة للجنرال خليفة حفتر ضد حكومة الوفاق كمحاولة للسيطرة على العاصمة طرابلس فخلاصة دول مجلس التعاون الخليجي المبنية على الولاءات القبائلية والعشائرية والعائلية تتبع سياسة الكيل بمكيالين تجاه ثورات الربيع العربي فهي تسير في مسارات الثورة المضادة داخل المجلس والمؤيدة خارج دول مجلس التعاون،فالقمع الفوري للثورة البحرينية يتناقض مع مطالب الشعب المؤيدة بتطبيق الديمقراطية .

يمكن القول أيضا أن السياسة الخارجية لكل من قطر والإمارات والسعودية والبحرين تختلف حسب مصلحة كل طرف ،وقد برزت هذه الدول من خلال التدخل في سياسات الدول العربية وإبراز مواقف مؤيدة لثورات الربيع العربي،ففي تاريخ مجلس التعاون الخليجي كانت السياسة التي تتماشى بها الدول هو عدم التدخل ودعم القضايا العربية،كما تتفاوت السياسات الخليجية من حيث التعامل مع إيران،فمثلا الإمارات العربية المتحدة أكثر حذرًا من السعودية أو قطر في مواجهاتها العلنية مع المصالح الإيرانية.

على الرغم من توظيف قوات درع الجزيرة جاء كتكريس لحق الدفاع عن النفس وإعادة الأمن الداخلي للبحرين ،غير أنها تنتقد على أن مهمتها جد ضيقة و قيمتها العسكرية لردع التهديدات الخارجية هي محدودة في التصدي للعدوان وهو ما حدث خلال الحرب الخليجية الثانية عندما تم غزو الكويت من طرف العراق سنة 1990 فلم تستطيع دول الخليج تحرير الكويت من العدوان العراقي إلا بعد تدخل

الو.م.أ وقوى غربية أخرى في إطار عملية عاصفة الصحراء لمساعدة الكويت،مما كشف ضعف مستوى التماسك الدفاعي العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع التهديدات الخارجية وحماية الأمن الجماعي للدول الأعضاء.

ثانيا-مقترح تفكيك قوات درع الجزيرة

في إطار عملية إعادة هيكلة قوات درع الجزيرة ،اقترحت سلطنة عمان زيادة قدرات الردع وتعزيز الفعالية الدفاعية لهذه القوات من خلال رفع حجمها من حدها الأقصى البالغ اثنان وعشرون جندي إلى نحو مئة ألف جندي غير أن القيود الديمغرافية ونقص الكثافة السكانية لدول الخليج حالت دون تحقيق هذا المقترح،وتم الاتفاق بموجب مقترح سعودي على عدم ابقاء القوات على أراضيها في حفر الباطن بتمركز جميع الجنود من مختلف الدول الأعضاء ،وأن يأتوا للانضمام تحت القيادة فقط عندما تطلبهم دولة ما والالتزام بالمسؤوليات الدفاعية والأمنية المشتركة عند الحاجة لذلك.[1]

يظهر الأداء السيئ لمجلس التعاون الخليجي أن الدول الأعضاء لا تزال غير مستعدة للالتزام الجاد بإنشاء قوة دفاع مشتركة ذات مصداقية وغير قادرة على تسهيل هدف الأمن الجماعي بسبب ضعف أنظمتها. ولذلك يقترح الكثير من الخبراء أنه يجب على الدول الخليجية المشتركة المنتمية الى قوات درع الجزيرة التي تلجأ اليها في التصدي للازمات التي تواجهها المنطقة،أنه يجب أن تطور قدراتها العسكرية والأمنية بشكل جماعي دونما الاعتماد على التدخلات الأجنبية لدعم الاحتياجات الأمنية لهذه الدول،باعتبار ان تطوير القدرات العسكرية من الخارج يزيد من انجراحية الدول الاعضاء.

الفرع الثاني-اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2000

تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال القمة الخليجية الحادية والعشرين بتاريخ ديسمبر 2000 وخلصت الاتفاقية إلى أن أي اعتداء على عضو في دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر هجوما على جميع الأعضاء.

[1] جون ديوك انطوني،**درع الجزيرة قوة فعالة لأمن الخليج** ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الموقع الالكتروني: درع-الجزيرة-قوة-فعالة-لأمن-الخليج//https://www.ecssr.ae/reports_analysis ،تاريخ الاطلاع:06-11-2020

وتجري بموجب الاتفاق الدول الأعضاء مناورات عسكرية تعاونية في المنطقة كل سنتين للمساهمة في التدريب المشترك،وقد أنشأت الإمارات العربية المتحدة قاعدة تدريب متاحة لجنود دول المجلس في قاعدة الظفرة،كما تم إنشاء مركز تدريب جديد للدفاع الصاروخي الباليستي في قاعدة البطين.[1]

حيث تمثل الاتفاقية كإطار للدفاع المشترك وقد صرح وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك أن هذه الاتفاقية هي الأهم في مسار تأسيس مجلس التعاون الخليجي لأنه أول مرة يتم وضع الاطار القانوني لهذا النوع من التعاون.

أولا–مكانة الاتفاقية الدفاعية المشتركة

تمثل الاتفاقية بداية مرحلة جديدة في العمل العسكري المشترك وهو يعني الانتقال من مرحلة التعاون العسكري إلى مرحلة الدفاع المشترك،وقد أكد على نية الدول الأطراف التزامها بالنظام الأساسي للمجلس،ورفع القدرات الجماعية من أجل التنسيق والتطوير المستمر لقوات درع الجزيرة ومواصلة التدريبات المشتركة بالإضافة إلى الحاجة لبناء قاعدة للصناعات العسكرية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.[2]

تبع هذه الاتفاقية سنة 2001 انشاء مشروع مشترك للدفاع الجوي باسم حزام التعاون تجري بموجبه دول المجلس مناورات عسكرية تعاونية على أراضي هذه الدول كل عامين،وفي كثير من الأحيان يتم انشاء مرافق تدريب مشتركة ،فلى سبيل المثال أنشأت الإمارات قاعدة تدريب متاحة لجنود دول مجلس التعاون الخليجي لممارسة التدريب بقاعدة الظفرة بمساعدة أمريكية ،كما تم التحضير لإنشاء مركز جديد للتدريب على الدفاع ضد الصواريخ الباليستية في البطين.[3]

ثانيا–الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون

[1] Robert Czulda, **Defence Dilemmas of the GCC State – Threats and Military Build-Up**,international studies.interdisciplinary political and cultural journal,vol.21,N°1/2018,p.51

[2] Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC),**GCC The process and achievements** ,,division of information affairs,8 th edition,2014,Riyadth,2014,p.34

[3] Robert Czula,**security dilemmas of the Persian Gulf States –challenges and military integration**,site web : https://geopolitics.fsv.cuni.cz/GEO-8-version1-persian_gulf_czulda.pdf,date of review :10-11-2020

في اطار تعزيز اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي رسمت هذه الدول خلال الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى في الكويت سنة 2009،ملامح الاستراتيجية الدفاعية تهدف إلى تنسيق وتطوير القدرات الدفاعية وردع العدوان وكذا التعاون لمواجهة التحديات والأزمات والكوارث من خلال البناء الذاتي والعمل المشترك .[1]

يرى ستيفن كراسنر Stephen Krasner أن النظم الإقليمية تتحدد بوجود قواعد وقيم والتزامات تربط بين الدول،فمجلس التعاون الخليجي تشترك دوله في الدين ونفس العادات والقيم الثقافية الخاصة بالعرب في شبه الجزيرة العربية ،علاوة على أن أغلبية الأنظمة السياسية هي ملكية ،واقتصاديا كلها دول منتجة للنفط.

ولأن القواعد تشير إلى كيفية التزام أعضاء النظام وأية انتهاكات لهذه القواعد ستنعكس على اجراءات صنع القرار المتعلقة بالأمن الجماعي وتصبح المبادئ والمعايير في هذه الأنظمة أقل تماسكا ويؤدي إلى عدم الاتساق في الأجهزة أو التناقض بين النظام والسلوك المرتبط به،ومنه فإن أداء مجلس التعاون الخليجي خلال الثلاثين سنة الماضية يظهر أن هذا التحالف لا يزال غير مؤهل لتحقيق الأمن الجماعي والسعي نحو خيارات أخرى أكثر جاذبية لها خصوصا ،ويرجع هذا العجز إلى الضغوط الداخلية والخارجية بالخصوص منها غزو العراق للكويت ثم الغزو الأمريكي للعراق مما أعاق الدول الاعضاء في التوصل إلى الآليات المطلوبة لتحقيق اعتمادها على الأمن الجماعي بقدراتها الذاتية بدلا من الاعتماد على القوى الخارجية لحمايتها أو ما يسمى بالأمن المستورد.[2]

يرى هانس مورغانتو أن تحقيق الأمن الجماعي يتطلب توفر الشروط التالية:[3]

---

[1] خالد بن راشد العدوي،**عمان ترصد مسيرة تطور العمل العسكري المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي**،عمان،الموقع الالكتروني:https://www.omandaily.om/?p=737528 ،تاريخ الاطلاع:11-11-2020

[2] Almotairy ,Sami F,**The Gulf Cooperation Council and the challenges of establishing an integrated capability for upholding security,**Calhoun,institutional archive of the Naval postgraduate school ,California,2011,06,p.53

[3] عبد الله خليفة الشايجي،**تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي**،سلسلة محاضرات الامارات،158،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الطبعة الاولى،2013،ص.17

-الدول الأعضاء في الاتحاد عليهم جمع قوات عسكرية أكبر من قوة الطرف الذي يهدد أمن دولة ما في الاتحاد ،وذلك لردع الطرف الذي يهدد أمن دولة عضو أو أمن الدول الأعضاء.

-يجب أن تكون نظرة ومفهوم الدول الأعضاء في الاتحاد نحو الأمن على المستويين الاقليمي والدولي متشابهة وذلك للدفاع عن المفهوم المشترك.

-يجب أن تخضع الدول الأعضاء في الاتحاد مصالحها المتضاربة من أجل المصلحة العامة لأمن الدول الأعضاء والدفاع المشترك عن جميع الدول الأعضاء.

فعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق الدفاع المشترك ،غير أن الدول الخليجية لا تزال تعتمد على الو.م.أ التي تربطها اتفاقيات دفاع رسمية مع هذه الدول والإبقاء على المظلة الأمنية،وتفضل هذه الدول الاجراءات أحادية الجانب والتعاون مع القيادة المركزية الأمريكية.

علاوة على أن الاختلاف بين الدول من حيث التوزيع الهيكلي للقدرات يحد من التعاون بين الدول مما يجبرها على زيادة قدراتها وتشكيل تحالف في حالة وجود تهديدات مشتركة ،فالأمن الجماعي هو شكل من أشكال التعاون يتفق فيه الأعضاء على أن في حالة الهجوم على عضو واحد يعتبر هجوم على الأعضاء كلهم مما يؤدي إلى رد عسكري جماعي.

تحديات أخرى هو الاختلافات بين الدول الأعضاء بشأن مسألة التنازل عن السيادة ،والخلافات البينية بشأن القضايا السياسية والأمنية مما يعيق الانتقال إلى مرحلة الاتحاد وتحقيق الاستحقاقات المهمة ومنها بالخصوص توحيد العملة الخليجية،السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي،كما ظهرت الخلافات على السطح والتحفظ على مبادرة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز التي تتعلق بالاتحاد الخليجي ،مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتراح مشروع إقامة الدرع الصاروخي لحماية الدول الأعضاء للمجلس من أية اعتداءات خصوصا من إيران .

يمكن القول أيضا أن العلاقات بين الدول الخليجية محكومة بغياب التعاون والتنسيق وضعف المؤسسات ،فالفواعل لا تنظر إلى الفوائد التي ستجنيها على المدى البعيد بمعنى ليست لها رؤية استراتيجية رادعة للغش نحو تحقيق التعاون ،وبالنظر إلى التفاعلات بين الدول الخليجية الست يمكن قياس درجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول من خلال درجتي الحساسية والانجراحية أي أن الخلافات

السياسية وغياب الرؤية الاستراتيجية موحدة تتعلق بتحقيق الأمن الجماعي وكذا الخروج من المظلة العسكرية للقوى الكبرى أثر على قراراتها السيادية حيث تبقى هذه العلاقات مرهونة بالتبعية لهذه القوى في ظل وجود ما يسمى بالأمن المستورد.

الفرع الثالث-القيادة العسكرية الخليجية المشتركة

تبنت الدول الست لمجلس التعاون الخليجي خطوة غير مسبوقة خلال القمة 34 التي انعقدت في الكويت بتاريخ 10 و11 ديسمبر 2013 قرار تأسيس هياكل القيادة العسكرية المشتركة للدول الأعضاء مما انعكس على توجهاتها والمضي بتعزيز أهداف الأمن الجماعي وتنسيق التدريب المشترك في مجال التدريب الجوي والبحري والبري ،وفي هذا السياق أعلن وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد أل خليفة " نريد خلق قيادة مركزية تنسق بين جميع القيادات الفرعية وتضع جميع العمليات تحت مظلة واحدة،غير أن القيادة العسكرية المشتركة وهي لا تحل محل قوات درع الجزيرة ،ولذلك فإن القيادة العسكرية أوكلت لها مهام قيادة العمليات الاستراتيجية لجميع مهام الدول الخليجية.

أولا-القيادة العسكرية المشتركة-الاستراتيجية والمهام-

تتمثل مهام القيادة العسكرية المشتركة في الدفاع عن الأقاليم الترابية للدول الستة وتوفير الحماية للمواقع الاقتصادية ومنها بالخصوص أنابيب الغاز والنفط،وكذا تأمين الحدود ضد التهديدات التماثلية واللاتماثلية وأيضا توفير الرقابة البحرية.

ترتكز استراتيجية القيادة العسكرية المشتركة على استغلال القدرات الشاملة والعمل على تنسيقها وتطويرها ودمجها كقدرات جماعية لمواجهة مختلف التحديات والمخاطر والتهديدات الحالية والمستقبلية وتم على إثرها الموافقة على انجاز أكاديمية الخليج للإستراتيجية والأمن مقرها في أبوظبي تهدف الى مواكبة التطور السريع في المجال العسكري والأمني والاعتماد عليها في مجال الدراسات،وأبحاث التنمية المستدامة.[1]

[1] Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC),op.cit,pp.35-36

كما تسعى الأكاديمية أيضا إلى زيادة نقل المعرفة وفهم الإدراك الموحد للتهديدات عبر المنطقة بالتركيز على الدفاع الصاروخي وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب.خصوصا وان المنطقة تشهد عدة توترات وهجمات ارهابية .

ثانيا-تحديات القيادة العسكرية المشتركة:

على الرغم من وجود بعض العوامل التي يمكن أن تسهل التكامل السياسي والعسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي مثل القرب الثقافي والديني فضلا عن الموارد المالية،غير أنها من الناحية العملية دول المجلس تواجه مجموعة التحديات تؤثر على مهام القيادة ،اذ ينبغي للقيادة العسكرية المشتركة ان تنسق جميع عملياتها الميدانية والأمنية بعيدا عن المصالح الضيقة بهدف تعزيز الامن الجماعي وتنسيق جميع القيادات الفرعية تحت مظلة واحدة وضمان التدخل السريع للتصدي لجميع الازمات والنزاعات التي يمكن ان تتعرض اليها وعليه تتمثل التحديات فيما يلي في:

1-غياب رؤية استراتيجية موحدة

فالدول غير قادرة على انشاء هياكل عسكرية فعالة تتكيف مع التهديدات الأمنية بسبب غياب ثقافة استراتيجية مناسبة والروح العسكرية ووجود الانقسامات القوية بين الدول ،فدول الخليج تنظر إلى القوات المسلحة من منظور كمي وليس القدرة على استخدامها بشكل فعال والقدرة على التعاون ،وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الانفاق العسكري تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاعتماد على الدول الغربية لتوفير الحماية العسكرية والأمن فهي غير قادرة على حماية نفسها على الرغم من الحشد العسكري.

2-غياب قدرة قتالية واسعة

وذلك بسبب الاعتماد على القوى الأجنبية العاملة ليس فقط اقتصاديا بل وحتى عسكريا ،وهي نقطة ضعف أخرى في مجلس التعاون الخليجي والتجنيد ليس اجباريا ونسبة كبيرة من الجنود هم أجانب لا يستطيعون الاستفادة من الثروة والامتيازات مثل السكان الأصليين ،مما يجعل قضية ولائه في حالة الحرب مشكوك فيها.

بالإضافة الى ذلك،من أجل قابليتها للاستمرار هناك حاجة إلى قيادة موحدة لمجلس التعاون الخليجي لتحديث سياسة المشتريات وتطوير برامج التسليح المشتركة فهي أنظمة تابعة للقوى الغربية ففشلت دول مجلس التعاون الخليجي في ضمان الأمن للأعضاء بسبب عدم وجود تكامل عسكري حقيقي مما دفع دول المجلس إلى البحث عن خيارات أمنية توفرها القوى الخارجية من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية.[1]

3-غياب الاجماع حول ادراك التهديدات:

فخطوات التعاون ينبغي أن تبنى بوجود إرادة سياسية بين دول الاتحاد والتقليل من الخلافات على مستوى السياسة الخارجية والأمن بين الدول الأعضاء،ولذلك فغياب الإجماع حول التصورات المشتركة للتهديدات تعتبر كسبب رئيسي للدول بسبب الخلاف من حيث المصالح ،فلكل دولة لديها ادراك مختلف إزاء نوع التهديدات وبناءا على هذه الاعتبارات ارتبطت باتفاقيات ثنائية دفاعية مع القوى الأجنبية.

فالخلاف حول الأجندات الأمنية وغياب الثقة،تعتبر كمصلحة لإيران التي تلعب على وتر الخلافات ومحاولة تعميقها،بالإضافة إلى محاولة السعودية السيطرة على قيادة المجلس والدخول تحت قيادة المظلة الأمريكية ساهم في انقاص رغبة المساهمة في مشروع الأمن المشترك.[2]وعليه فإن غياب الإجماع المشترك حول التهديدات الأمنية يقيد القدرة على العمل الفعال ،مع العلم أن الفعالية داخل هياكل المجلس هي جد مهمة ولذلك فالمهام العسكرية دائما ما تصطدم بوجود الخلافات.

4-الخلافات السياسية:

دائما ما يتسم واقع العلاقات بين الدول الخليجية وجود جو من التنافس ونقص الثقة ،زادتها الحساسيات السياسية التي لها انعكاسات سلبية على قوانين المجلس ومسار صنع القرارات التي تؤثر على مستوى التعاون العسكري وتظهر هذه الخلافات في التعامل مع بعض القضايا السياسية منها التعامل مع

[1] Brahim Saidy,**GCC's defense cooperation :moving towards Unity**,foreign policy research institute ,October 2014,p.03

[2] Yoel Guzansky,**defense cooperation in the Arabian Gulf: The Peninsula Shield Force Put to the Test**,Middle East studies,January 2014,50,4,p.651

إيران والعراق ودعم الأقليات السنية في سوريا والمقاربة من حيث التعامل مع الإخوان المسلمين في مصر بعد الانقلاب على نظام محمد مرسي.[1]

تختلف الدول الخليجية أيضا من حيث تحديد إيران كتهديد لها،فبعض الدول الخليجية لا ترى في إيران كقوة نووية اقليمية ،غير أنها في نفس الوقت لا تتبنى موقف مشترك بتبني ضربة عسكرية ضد الأهداف النووية الإيرانية،ففي الوقت الذي تتبنى فيه بعض الدول موقف حاد ،بعضها يرفض أية اعتداء أو عنف وهو ما تبين في تصريح وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بتاريخ ديسمبر 2009 نرفض ولا نتقبل أية عمل عسكري ضد إيران ،فأية توتر في المنطقة سوف ينعكس على الوضع ،فلدينا الكثير من المشاكل ولا نريد أخرى".[2]

وعليه يقترح الكثير من الخبراء على أهمية التنسيق بين القيادات الوطنية لوضع العمل تحت مظلة واحدة وإلزام جميع الدول تمويل القدرات العسكرية والمدنية والحفاظ عليها من أجل الوصول إلى الفعالية في التعامل والتصدي لجميع التهديدات الأمنية ،وكذا إظهار قوة هذه القيادة في اتخاذ القرارات التي تمكنها من تحقيق الاستقلالية عن التحالفات العسكرية.

وابرز الخلافات السياسية التي بينت مجى وجود شرخ بين دول مجلس التعاون الخليجي هو حصار الدول الرباعية ضد قطر سنة . يرى كانتوري وشبيغل على أن النظام الاقليمي لا يتحقق إلا بموجب أربعة معايير تتمثل في طبيعة ومستوى التماسك،وطبيعة الاتصالات ومستوى القوة والإمكانات وأيضا بنية القوة وأنماطها،فعلى الرغم من توافر التقارب الجغرافي غير أن هذا النظام الاقليمي يتميز بعدم التجانس بسبب انقسامه إلى دول مهيمنة مثل السعودية التي تشكل كقوة عسكرية واقتصادية وذات وزن ونفوذ ودول أخرى صغرى على غرار قطر والإمارات التي تتسابق للعب أدوار محورية وخلق التوازن مع السعودية.

المطلب الثالث–حماية أمنها من خلال التحالفات الدولية

[1] Brahim Saidy,**The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command**,Foreign Policy research institute,The philadelphia papers,N°06,October 2014,p.41
[2] Op .cit,p.43

نظرا لصغر حجم مساحة معظم الدول الخليجية وتواجدها في منطقة غير مستقرة أمنيا وسياسيا بالإضافة إلى الافتقار للعمق الاستراتيجي ،فإن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أنه لا قدراتها المسلحة الوطنية ولا قوات درع الجزيرة قادرة على ضمان أمن هذه الدول،وبالتالي فمطلب تنويع التحالفات الدولية والبحث عن شريك استراتيجي باحتضان بعض القواعد العسكرية أصبح ضرورة للدفاع عن مصالحها وحمايتها .

وفي ذات السياق دعت الو.م.أ جميع الدول الخليجية إلى تأسيس تحالف استراتيجي شرق اوسطي **MESA** شبيه بحلف الناتو يتفق مع توجهاتها وإستراتيجيتها من جهة ،ومن جهة أخرى لمواكبة التفاعلات الديناميكية الاقليمية والدولية،غير أن هذا النوع من المقترح لقي معارضة ايرانية شديدة داعية في نفس الوقت إلى طرح مبادرة هرمز لإرساء الأمن والسلام في الخليج تشترط خروج الو.م.أ منها.

الفرع الأول–المقترح الأمريكي لإنشاء تحالف الشرق الاوسط الاستراتيجي:

سعت الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب على توجيه السياسة الامنية الخليجية من خلال طرح مقترحها المتمثل في انشاء تحالف الشرق الاوسط الاستراتيجي شبيه بحلف الناتو،وتتمثل الاهداف الرئيسية لهذا التحالف في تقويض التدخلات الايرانية في الشؤون الاقليمية وتعديل سلوكها الهجومي وما افرزته من توترات في سوريا واليمن والعراق،فهذا المقترح يعزز النهج الأمريكي في حصار ايران من خلال فرض العقوبات الدولية الاقتصادية عليها والضغط عليها سياسيا.

أولا–مسار تأسيس التحالف الشرق الأوسطي الاستراتيجي

يعتبر التحالف فكرة امريكية طرحتها أول مرة خلال القمة الأمريكية–الاسلامية في الرياض سنة 2017 وبمشاركة 55 دولة وافقت على المبادرة التي تعكس التحالف في المجالات العسكرية،الاقتصادية والسياسية كدرع قوي ضد التهديدات التي تواجه دول الخليج العربي.

1–إعلان الرياض سنة 2017

حيث تعتقد الو.م.أ أن فشل العزلة الدولية ضد ايران يجب ان تكون من خلال مواجهتها كعدو مشترك يجمع الدول الخليجية ،فالقمة العربية–الامريكية التي انعقدت في الرياض بتاريخ21 إلى 22 ماي

2017وتميزت بحضور 55 من قادة وممثلي الدول العربية والإسلامية والأمريكية ومنهم الرئيس دونالد ترامب،وتشكل القمة تحولا تاريخيا في العلاقات العربية الاسلامية مع الو.م.أ لمواجهة التطرف والإرهاب،وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي.[1]

يضم هذا التحالف حسب تصريحات نائب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى تيم ليندركينغ **Tim Lenderking** 09 أعضاء وهم الو.م.أ ،دول مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة الى مصر والأردن وتكون مجالاته العسكرية والسياسية والاقتصادية.[2]

وعلى هامش هذه القمة صرح الرئيس ترامب أن الو.م.أ حريصة على تكوين روابط أوثق من الصداقة والأمن والثقافة والتجارة،وتتضمن توقيع اتفاقية تاريخية للإعلان عن صفقة دفاعية ممولة من السعودية بقيمة 110 مليارات دولار تساعد هذه الاتفاقية الجيش السعودي على القيام بدور أكبر في العمليات الأمنية،كما بدأنا مناقشات مع العديد من الدول الحاضرة اليوم حول تعزيز الشراكات وتشكيل شراكات جديدة لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.... قبل كل شيء يجب أن نتحد في السعي وراء هدف واحد يتجاوز كل اعتبار آخر. هذا الهدف هو مواجهة اختبار التاريخ العظيم لقهر التطرف وقهر قوى الإرهاب،أنا فخور بأن أعلن أن الدول الموجودة هنا اليوم ستوقع اتفاقية لمنع تمويل الإرهاب ،تسمى مركز استهداف تمويل الإرهاب،تشترك في رئاسته الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ،وينضم إليها كل عضو في مجلس التعاون الخليجي.[3]

يعد الهدف الأمريكي من المشاركة في هذه القمة هو من أجل دعم الأجندة الاقليمية السعودية التي تركز على مواجهة إيران ومكافحة تنظيم داعش الارهابي وزيادة قدراتها،كما تمثل هذه القمة كإعادة ضبط للعلاقات الأمريكية–السعودية التي تراجعت نوعا ما خلال فترة الرئيس اوباما التي فرضت نوع من التوازن الجيوسياسي بين إيران والدول السنية بعد توقيع الصفقة النووية التي أتاحت لإيران حرية التصرف في خلق اللاستقرار والفوضى في سوريا واليمن والعراق ولبنان.فالملك السعودي سلمان بن عبد العزيز أشار

[1] SPA, **Riyadh Declaration: Arab-Islamic-American Summit Succeeds in Building Close Partnership to Confront Extremism, Terrorism, Fostering Regionally, Int'l Peace, Stability, Development**,21-07-2017,site web : https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1632546,date of review :24-11-2020

[2] Dan Boylan,**U.S quietly makes progress toward « Arab Nato »,**Apnews,October4,2018,site web : https://apnews.com/article/f679d39c4a19a955b5aa669c52097d8a,date of review :25-11-2020

[3] **President Trump's Speech to the Arab Islamic American Summit**,foreign policy, May 21, 2017,The white house,site web : https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-trumps-speech-arab-islamic-american-summit/,date of review :26-11-2020.

في القمة أن ايران هي رأس حربة الارهاب العالمي ولها طموحات توسعية وممارسات اجرامية وتدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتنتهك مبادئ حسن الجوار والتعايش والاحترام المتبادل.

فدعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال هذه القمة تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري بين الدول الأعضاء وبناء درع قوي صلب ضد التهديدات التي تواجه الخليج العربي وفي مقدمتها التهديدات الايرانية وتصاعد موجات الإرهاب،ودعم الاستقرار والأمن في سوريا واليمن والعراق.[1]

إذ تدعو القمة الأمريكية–الاسلامية المجتمع الدولي صراحة إلى عزل إيران وحرمانها من تمويل الارهاب،فقمة الرياض تسعى الى اعادة ضبط العلاقات الامريكية–السعودية وإعطاء السعودية دور قيادي في المنطقة وهي بنية دفاعية اقليمية أعلن من خلالها عن دمج وتوحيد التحالف الذي تقوده الو.م.أ ضد تنظيم داعش بقوات احتياطية تبلغ 34 ألف جندي تم جمعها من قبل "التحالف العسكري الإسلامي " بقيادة السعودية.[2]كما أنها تستخدم لدعم العمليات العسكرية ضد المنظمات الارهابية في العراق وسوريا عند الحاجة وكذا تذليل الصعوبات امام متطلبات استكمال السوق الخليجية المشتركة ،فالزيارة التاريخية لدونالد ترامب الى الرياض للمشاركة في هذه القمة أعادت بناء الثقة في العلاقات بين هذه الدول التي توترت في عهد الرئيس اوباما الذي تبنى هذا التحالف غير أنه تخلى عنه فيما بعد والتوجه نحو الشؤون الاسياوية.

يمكن القول أن الو.م.أ في هذا التحالف تلعب دور الموازن في العلاقات بين إيران ودول الخليج فهي المبادر الرئيسي التي دعت إلى هذا التحالف الذي يمنحها الكثير من المصالح ،من جهة تقويض التدخلات الايرانية في دول الجوار ومن جهة أخرى تجعل الدول الخليجية تابعة لها من خلال سياسة الاتكال عليها أمنيا وعسكريا مقابل امدادها بالنفط.

[1] Dan Boylan,op.cit

[2] **"Joint Statement Between the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America**," Office of the Press Secretary, The White House, May 23, 2017,site web : https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/joint-statement-kingdom-saudi-arabia-united-states-america/,date of review :26-11-2020

حيث يرى بعض الدارسون أن استراتيجية ترامب لطرح هذا المشروع هو بسبب تراجع فعالية حلف الناتو العسكري وفشل الدول الاعضاء في الايفاء برفع ميزانيتها الامنية والدفاعية،ولذلك صمم ترامب على ضرورة اطلاق مشروع استراتيجي أخر يضم الدول الحليفة لمواجهة التهديدات الإيرانية.[1]

2-منتدى حوار المنامة سنة 2018:

عقد يومي 26 و 28 أكتوبر 2018 في المنامة،بمشاركة وزراء دفاع وخارجية دول التحالف والو.م.أ باستثناء قطر بسبب الازمة الخليجية ،وقد صرح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن النور انتصر على الظلام واتهم إيران بتدخلاتها الاقليمية وترويجها للطائفية والإرهاب والصراع ،ودعا في نفس الوقت إلى تحقيق النمو الاقتصادي والابتكار والأمن.[2]

حيث تطرح الكثير من التحديات وازدياد التدخلات الايرانية في اليمن بدعم الميليشيات الموالية لها والحوثيين،فالتحالف العربي هو ملزم باستعادة الشرعية في اليمن لإعادة الاستقرار اليها،كما انتقد القادة مواصلة حزب الله زعزعة الاستقرار في العراق ولبنان،ويتم تجنيد الشباب والشابات من جميع أنحاء المنطقة وتدريبهم وتحقيق طموحات النظام الايراني في الهيمنة.كما أدان هذا المنتدى محاولات قطر التدخل في سياسات الدول الاعضاء وهو ما يتعارض مع الاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي،فهم ملتزمين بجعل مجلس التعاون دعامة للاستقرار الاقليمي،وأوصى المنتدى بحاجة المنطقة الى التوازن الذي يضع المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي في المنطقة أولا.[3]

ولذلك فالتحالف الاستراتيجي يعتبر جزء من حل المشاكل التي تواجهها دول المنطقة وهي ليست دفعية بحتة بل هي شراكة اقتصادية تسعى الى تعزيز التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر بين أعضائها.تزامن انعقاد المنتدى مع عدم حضور قطر بسبب الخلاف مع الدول الاخرى منذ سنة 2017 وقد أعلنت السعودية أن هذا النوع من النزاعات لا يؤثر على التحالف وتعزيز التعاون العسكري

[1] مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،**الناتو العربي طموحات وتحديات**،21-11-2018،الموقع الالكتروني:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1137697،تاريخ الاطلاع:25-11-2020

[2] National Editorial, **Manama Dialogue 2018: Iran is the region's biggest threat**, Oct 28, 2018,site web : https://www.thenationalnews.com/opinion/editorial/manama-dialogue-2018-iran-is-the-region-s-biggest-threat-1.785089,date of review :26-11-2020

[3] **The diplomatic Gazette,IISS Manama Dialogue**,Monthly Newsletter,17 th issue,Kingdom of Bahrein,October 2018,p.02

والاقتصادي.إن انضمام الأردن ومصر إلى التحالف بحكم الكثير من المصالح فالأردن دبلوماسيتها تتماشي مع السعودية ،بينما تسعى مصر إلى تأمين مصالحها في شبه الجزيرة العربية والتهديدات الإيرانية في باب المندب يمس اهتماماتها الاقتصادية في البحر الأحمر التي تطل عليه،كما أن انضمامها يعد مصلحة للسعودية كمحاولة لكسب العديد من التوافقات والتحالف في ترتيبات اقليمية.

3-جولة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى الدول العربية 2019:

نظرا لأهمية الدور المحوري للو.م.أ في هذا التحالف فقد أوفدت وزير الخارجية مايك بومبيو **Mike Pompeo** إلى الشرق الأوسط وبالضبط الدول التي تشكل جزء من التحالف وقد سبق هذه الجولة تبني الو.م.أ خطوة الانسحاب العسكري من سوريا سنة 2018،غير أن هذا القرار تبعته بعض التعديلات فيما بعد تتمثل في الابقاء على 400 جندي في سوريا من أجل طمأنة الدول الخليجية بخصوص استمرارية الاستراتيجية الأمريكية في التصدي للتهديدات الإيرانية وقطع الطريق على حلفاءها في سوريا.[1]

وقد أشار بومبيو في خطاب له في القاهرة إلى أن ترامب تتمحور سياسته في احتواء ومواجهة تدخل ايران ونفوذها في الشرق الاوسط بالرسالة الرئيسية مفادها " أمريكا قوة من أجل الخير في الشرق الأوسط"وأضاف أن هذا التحالف ينبغي أن يساعدنا على تحقيق هذه الخطوة،فشراكات الو.م.أ مع اعضاء مجلس التعاون الخليجي هي ضرورية لتحقيق الاهداف الاقليمية المشتركة تتمثل في مكافحة داعش،والإرهاب الاسلامي المتطرف،وحماية امدادات الطاقة العالمية ودحر العدوان الايراني"[2]

واستكمالا للجهود الأمريكية في دعم هذا التحالف فقد احتضنت اجتماعا هي الأخرى بتاريخ 22 فيفري 2019 ضم مسئولين الدول الاعضاء من أجل التنسيق والتشاور حول مهمة التحالف والتماشي مع مبدأ تطبيق الامن الجماعي بأن أية اعتداء على دولة عضو يعتبر اعتداء مسلح ضد جميع

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي،**الناتو العربي:السياقات والتحديات وفرص النجاح**،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 07 مارس 2019،ص.06

[2] Col .Res Shaul,**The US.Middle East Strategic Alliance –The Arab NATO**, Research Institute for European and American Studies,24 February 2019,p.02-03

الأعضاء،غير أن هذا التحالف يبقى يواجه تحديات الانقسامات وتوزيع المهام بين الدول المشاركة والأزمة بين قطر ودول الحصار الثلاث ،بالإضافة الى رفض بعض الدول مشاركة إسرائيل في هذا التحالف.[1]

ثانيا-أهداف التحالف:

تهدف الو.م.أ مدى اهمية هذا التحالف حيث تشارك دول مجلس التعاون الخليجي من طموحات ايران النووية،ولذلك فالدول الأعضاء تدرك مدى أهمية هذه المنظومة الامنية متعددة الاطراف تعزز التعاون الاستراتيجي ضد تنظيم داعش والجماعات المتطرفة التي استفادت من فراغ السلطة لبسط سيطرتها ،فمفهوم التحالف الاستراتيجي يتوافق مع إدارة ترامب لتقاسم الاعباء وتجديد التركيز على منافسة القوى العظمى.

1-التصدي للنفوذ الإيراني ومواجهة طموحاتها الاقليمية

منذ انتخاب ترامب كرئيس للو.م.أ ،تدهورت العلاقة بين ايران والو.م.أ بلغت ذروتها بعد انسحاب واشنطن من خطة العمل المشتركة سنة 2018،وذلك نظرا الى بعض التحديات التي تخلقها والتي من شأنها تهديد امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ومنها بالخصوص تدريب ميليشيات وتجهيزها،فتحويل بعض الاقاليم إلى دائرة النفوذ الإيراني وربط طهران بدمشق عبر بغداد واعتبارها كشريط شيعي.[2]

فالهدف الحقيقي للتحالف هو من أجل ضبط النفوذ الإيراني في المنطقة ،كما يسعى أيضا إلى تكييف السياسة الأمريكية مع المتغيرات والمستجدات الجيوسياسية التي تفرضها منطقة الشرق الأوسط وتوحيد دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن كجبهة واحدة ضد التهديد الإيراني،وفي نفس الوقت نقل المسؤولية من الو.م.أ إلى وكلائها الاقليميين بما يتوافق مع سياساتها والحفاظ على مصالحها الحيوية،دونما السماح للقوى الكبرى اكتساب النفوذ في هذه المنطقة خصوصا الصين وروسيا،فهي تتبنى استراتيجية تقليص وجودها العسكري دونما فقدان نفوذها في المنطقة.

2-تعزيز التعاون الاقتصادي:

[1] Dion Nissenbaum, **Ambitions for an 'Arab NATO' Fade Amid Discord**,The Wall Street Journal, site web : **https://www.wsj.com/articles/ambitions-for-an-arab-nato-fade-amid-discord-11550601661**

[2] Jonathan Deemer,**assessing the Middle East Strategic Alliance as a counter to Iranian influence**,young scholars awards program 2018-2019,p.03

تعد الركائز الاقتصادية والطاقوية إحدى أهم الاهداف الرئيسية للتحالف وتتمثل في تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بين أعضائها وكذا تأمين الامدادات النفطية،ويصبح هذا التحالف مكان للتنسيق وتكامل القطاعات الطاقوية بمساعدة الوكالات التابعة للو.م.أ وهي مشابهة لتلك التي تملكها منها مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار(**OPIC**) ،وكالة التنمية الدولية (**USAID**)،ومكتب الممثلي التجاري للو.م.أ(**USTR**)،فهذا التحالف يحاول تحدي النمو الصيني لما له استثمارات ومشاريع البنية التحتية في المنطقة خاصة في قطاعات الطاقة والغاز والطاقة النووية وفي الوقت نفسه تستفيد الدول العربية من المساهمات المالية الامريكية في تحقيق الاستقرار الاقليمي وبرامج المساعدة.[1]

3-مواجهة التنظيمات الارهابية:

تتمثل هذه التنظيمات الارهابية بالخصوص تنظيم داعش،حيث تدعم دول الشرق الاوسط مكافحة هذا التنظيم ،فهذا التحالف يمثل حصن ضد الارهاب وتجفيف منابعه،وفي ذات السياق فإن الاستراتيجية الامريكية تطالب الحلفاء بتحمل الاعباء في مكافحة التطرف وتجنب الالتزامات العسكرية المفتوحة.[2]

ثالثا-تحديات التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط

على الرغم من أهمية التحالف الاستراتيجي في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الو.م.أ والدول العربية لمواجهة التطرف والإرهاب وتحقيق الامن والسلام والتنمية على الصعيد الاقليمي والدولي ،غير أن هذا التحالف يواجه مجموعة التحديات تؤثر على استمراريته وتفعيل أدواره.

1-الأزمة الخليجية:فالخلاف الخليجي بين قطر ودول الحصار الثلاث تمنع تفعيل هذا التحالف،فمن غير المنطقي التفكير في أن هذه الدول يمكن أن تجلس على طاولة واحدة في ظل الخلافات المستمرة.

2-غياب الإجماع حول مهام التحالف

[1] Yasmine Farouk,**The Middle East Strategic Alliance has a long way to go**,Carnegie Center Middle East Center,February 2019,p.03

[2] خالد هاشم محمد،**الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير**،المركز الديمقراطي العربي،15 افريل 2019،الموقع الالكتروني:https://democraticac.de/?p=60028 ،تاريخ الاطلاع:28-11-2020

فليس هنالك اجماع عربي واضح على مهمة التحالف حيث تعمق الخلافات بسبب رسم اجنداتها الانفرادية وفقا لمصالحها،إذ تريد المملكة العربية السعودية التركيز على المجال الأمني،في حين تسعى سلطنة عمان التركيز على الطاقة والمجال التجاري .

3-انعدام الثقة بين أعضاء التحالف

حيث تفضل الدول العربية بشكل عام الحفاظ على العلاقات الثنائية مع الو.م.أ وعدم إعطاء اهمية للترتيبات الجماعية ،وذلك بسبب انعدام الثقة بين هذه الدول،فغالبا ما تجد دول مجلس التعاون الخليجي صعوبة في الاتفاق على سياسة مشتركة تتعلق بالمسائل الأمنية،مما يعكس رغبة هذه الدول في إعطاء الأولوية لمصالحها الوطنية فوق مصالح مجلس التعاون الخليجي كمنظمة اقليمية.[1]

4-غياب الاتفاق حول التهديدات الرئيسية للمنطقة:

يتمثل هذا النوع من التحديات في اتخاذ البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة لمواقف متشددة تجاه ايران،في حين أن قطر وسلطنة عمان تتبنى سياسة التعامل مع ايران بدلا من المواجهة خاصة وأنها تدخل مع ايران في روابط اقتصادية وطاقوية مهمة.[2]

وبرزت هذه المواقف في قطع السعودية والإمارات والبحرين علاقاتها الدبلوماسية مع إيران على إثر اعتداءها على مقر السفارة السعودية سنة 2015 ،في حين عززت قطر من علاقاتها مع طهران خاصة بعد حصارها من طرف الدول الثلاث واتخاذها موقف المقاطعة.[3]

يمكن القول أن هذه الأهداف بنيت لخدمة المصالح الأمريكية واحتواء التهديدات المباشرة التي تمس اهدافها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ،فهذا التحالف لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة وتعتبر جميع العمليات الأمنية على أنها مساهمات فردية وطنية بقيادة الغرب وليست خطوة نحو ترتيب امني جماعي بالإضافة الى ضعف التعاون والتنسيق بين الدول العربية مما يصعب المهمة،إذ يرى المنظر **باري بوزان** أن الترابط الامني يعتبر ضرورة مهمة لوجود أي ترتيب امني اقليمي من أجل حصر اية تهديدات محتملة

[1] Luke Coffey and James Phillips,**The Middle East Strategic Alliance :an uphill struggle**,Douglas and Sarah Allison center for foreign policy,The Heritage Foundation,n°5056,April 7,2020,Washington,p.03

[2] Loc.cit

[3] عبد الرؤوف محمد الغنيمي،مرجع سابق الذكر،ص.08

وتطوير استراتيجية امنية تواكب المستجدات الدولية والإقليمية،وينعكس هذا الترابط في وجود مجموعة من الدول التي تربط اهتماماتها الامنية الاساسية بعضها البعض بعيدا عن الخلافات والاختلالات.

فبمقارنة التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط مع حلف الناتو،نجد أن هذا الأخير يتمتع بثقل مؤسساتي والتنسيق في الكثير من المجالات ،ولذلك ينبغي على هذا التحالف تحديد التحديات الامنية الخاصة بالمنطقة ،وتحديد هدف واضح وبنية تحتية قوية.

الفرع الثاني–استضافة القواعد العسكرية فوق الأراضي الخليجية

نظرا لما تتميز به منطقة الخليج من موقع استراتيجي مهم فإنه أصبح محط اهتمام ورقعة شطرنج القوى الدولية ،وعليه فإنشاء القواعد العسكرية يعتبر كإحدى الآليات لبسط نفوذها وتمرير مصالحها مقابل استفادة الدول الخليجية من الحماية بحيث أن هذه القواعد هي قريبة من الحدود الايرانية والتي ترى أن الوجود العسكري الاجنبي الذي يسبب عدم الاستقرار في منطقة الخليج.

فمنذ نهاية حرب الخليج سنة 1991 تطورت قواعد الجيش الامريكي وظيفيا من احتواء الثنائي ايران والعراق لترسيخ سيطرتها في منطقة الخليج منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 ،وتلتها قواعد عسكرية من قوى دولية اخرى على غرار فرنسا واستراليا وتركيا وبريطانيا،حيث تحولت مهمة القواعد العسكرية الى مهام تتمثل في الحفاظ على امن الخليج ومكافحة الارهاب والتهديدات العابرة للحدود،واتخذت هذه القواعد سمات منها التوسع والتمدد جغرافيا لتشمل جميع دول الخليج .

أولا–القواعد العسكرية الأمريكية

قبل أحداث 11 سبتمبر،كانت القواعد العسكرية الأمريكية متمركزة في السعودية بسبب موقعها موقعها الجغرافي المهم المحاط بالخليج الفارسي ،خليج عدن والبحر الأحمر و تعرضها للتهديدات الخارجية واعتبارها معقل للجماعات الارهابية ،إلى أن تم نشر القواعد العسكري للدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

ففي الوقت الذي عرفت فيه العلاقات الامريكية–السعودية توترات فإن الو.م.أ سحبت قواتها للبحث عن بدائل أخرى لقواتها في الخليج وسحبت بثبات 200 طائرة عسكرية وأنظمة دعم أخرى للقوات

الصغيرة المتبقية من أجل التدريب،وتم نقل بقية القوات إلى قطر والبحرين والكويت وعمان والإمارات،وقد أعلن وزير خارجية قطر حمد بن جاسم "نحن بحاجة إلى القوة الأمريكية للبقاء هنا ،والولايات المتحدة بحاجة إلينا جدا".[1] ومنه تتمثل أهم قواعدها العسكرية في:

1-قاعدة العديد الجوية

مقرها في قطر تحتوي على مدرج بطول 15000 قدم،وهو الاطول في الشرق الاوسط،تحتوي على مخابئ خرسانية ضخمة تتسع ل 120 طائرة،وتستضيف حوالي 10000 جندي أمريكي،والهدف من هذه القاعدة هو جذب الو.م.أ الى منشأتها،فعندما سحبت الولايات المتحدة غالبية قواتها من السعودية في عام 2003 بعد غزو العراق ،سمح التمركز في قطر بإعادة الانتشار الدائم لتلك الأصول. حيث اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على قواعدها في قطر للقيام بالمهام العسكرية ومكافحة تنظيم داعش.

فعلى مدى عشرين سنة الماضية وفرت قطر للو.م.أ بوابة اقليمية جد استراتيجية من خلال القواعد وحرية الحركة وتعتبر قاعدة العديد كأكبر قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط وهي موطن للعمليات الجوية الأمريكية المشتركة والقيادة المركزية للقوات الجوية الامريكية والعمليات الخاصة وحتى القيادة المركزية الأمامية.[2]

تشكل قاعدة العديد من بين أهم القواعد الاستراتيجية من حيث الاستطلاع الجوي في الأزمات والسماح للطائرات الحربية الأمريكية بالوصول اليها اثناء الأزمات ومواجهة التهديدات المحتملة في العراق وايران ،حيث تم نثل جميع المعدات اليها كخطوة لتوفير مرونة تشغيلية طويلة الأجل لقادة الحرب.

2-الأسطول الأمريكي الخامس

يقع في البحرين بمنطقة الجفير ويقوم بدوريات تغطي الخليج العربي و مياهه الاقليمية المتمثلة في خليج عمان والبحر الأحمر وبحر العرب،بما في ذلك مضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب،كما تدعم البحرين القيادة المركزية للقوات البحرية الامريكية وكذا أهمية ميناء خليفة بن سلمان

[1] Greg Jaffe, **Desert Maneuvers: Pentagon Boosts U.S. Military Presence in the Gulf**,TheWall Street Journal,site web : https://www.wsj.com/articles/SB10248691763445199 20,date of review :22-11-2020

[2] Joseph Votel, **the Posture of U.S. Central Command. Terrorism and Iran: Challenges in the Middle East."** *House Armed Services Committee*. Feb. 27, 2018,p.31

القادر على إرساء حاملات الطائرات الامريكية[1].حيث انفقت الو.م.أ 580 مليون دولار بين 2010-2017 من أجل توسعة هذه المنشأة البحرية.

تم اختيار الموقع الاستراتيجي في البحرين كمحور لهذا الأسطول الخامس كمركز لوجيستيكي رئيسي لجميع السفن البحرية الامريكية،خاصة وأن البحرين مثلت مركز لدعم الاسطول وسفنه الحربية خلال حربي الخليج 1990 وغزو العراق سنة 2003 ،وهي تمثل حاليا كمركز انطلاق العمليات من اجل التصدي للتهديدات البحرية المتزايدة من إيران وضمان بقاء هذه الممرات الحيوية مفتوحة وحمايتها،وأيضا تحديات القرصنة في دول القرن الافريقي خصوصا منها في الصومال،ومقابل هذه التسهيلات تتلقى البحرين تدريبات لأفرادها من طرف الو.م.أ والدخول في صفقات شراء الأسلحة عالية الجودة.

3-القواعد الجوية في سلطنة عمان:

سعت الو.م.أ أيضا إلى انشاء قواعد عسكرية في عمان تسيطر على شبه جزيرة مسندم ومضيق هرمز،حيث تم توقيع معاهدة امنية دفاعية سنة 2002 سمحت بموجبها عمان للو.م.أ باستخدام ثلاث قواعد جوية السيب ومصيرة وثمريت.كما عرضت الو.م.أ مساعدة عسكرية تبلغ 9,4 مليون دولار سنة 2009 وتطورت إلى نحو مليون دولار 27, 20 سنة 2010 .[2]

بالإضافة إلى ترخيص استخدام بعض الموانئ من بينها ميناء الدقم لاستضافة سفن الدول الصديقة والسماح بإصلاح وصيانة السفن البحرية الامريكية،وقدرته على دعم حاملات الطائرات والغواصات الامريكية.[3] وحتى ميناء الصلالة هو الأخر يعد من أكبر الموانئ في عمان،وهو كمرفق لتجميع المواد وإعادة الشحن والتخزين ووظائف التسليم لزيارة سفن البحرية الامريكية والعملاء الامريكيين الاخرين في منطقة القيادة المركزية الأمريكية.[4]

---

[1] McDaniel, Richard. **"No 'Plan B' U.S. Strategic Access in the Middle East and the Question of Bahrain." Center for 21st Century Security and Intelligence**,Juin 24, 2013,site web : https://www.brookings.edu/research/no-plan-b-u-s-strategic-access-in-the-middle-east-and-the-question-of-bahrain/,date of review :09-12-2020

[2] Sun Degang, **The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics of Readjustment**, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 4, No. 4, 2010,p.48

[3] Mattew Wallin,**U.S military bases and facilities in the Middle East**,American Security project,fact sheet,June 2018,p.06

[4] Ron Inman, **DLA Energy commander officiates DLA Distribution Salalah's opening**, Defense Logistics Agency The Nation's Combat Logistics Support Agency,site web : https://www.dla.mil/Energy/About/News/Article/1111132/dla-energy-commander-officiates-dla-distribution-salalahs-opening/,date of review :10-12-2020

وتكمن القيمة الاستراتيجية لعمان في اعتبارها مركز اقليمي مهم وبوابة للأمريكيين في المحيط الهندي والخليج وشبه الجزيرة العربية وتسمح للبحرية الامريكية أيضا بمراقبة باب المندب ومضيق هرمز،حيث تشكل اقاليمها كمركز مهم لمراقبة إيران،اليمن والعراق وحتى القواعد الهندية والصينية التي أسستها في المنطقة.

4-قاعدة السيلية:

تقع في العاصمة القطرية الدوحة وهي منشأة يديرها الجيش الامريكي وهي منشأة لتخزين المعدات المشتركة العسكرية واللوجيستيكية وهي أيضا بمثابة نقطة واحدة لتحديد المواقع المسبقة ولواء من المعدات المدرعة.[1]وتخصص المدرعات ووحدات الدعم كاستجابة لأية أزمة وجعلها جاهزة للحروب.

5-قاعدة الظفرة الجوية:

تحتفظ الو.م.أ بحوالي خمسة ألاف فرد في الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية تعاون دفاعي،وشهدت عمليات قتالية في افغانستان قدمت فيها الطائرات الاماراتية دعما جوي وثيق للقوات الأمريكية فوق أراضيها.[2]وتعتبر القاعدة كمركز مهم لرقابة الرحلات في العالم،كما تستضيف مركزا مشتركا للحرب الجوية تستخدمه الو.م.أ لتدريب أفراد من دول متعددة الجوانب في المهام القتالية وقابلة للتشغيل المتبادل.[3]كما تعتبر قاعدة الفجيرة البحرية أيضا من بين أهم القواعد تقع على السطح الخارجي للخليج الفارسي قبل عبور مضيق هرمز،وتقدم رابط بري لوجيستيكي بجبل علي في حالة ما تم غلق مضيق هرمز.[4]

وعليه تهدف الو.م.أ من خلال هذه القواعد العسكرية إلى فرض استراتيجية التوازن في الخارج والحفاظ على مصالحها في المقام الأول وهو منع صعود قوة مهيمنة اقليمية تهدد المصالح الامريكية وضمان الأمن الطاقوي ومكافحة الارهاب،من خلال تواجد هذه القواعد الثابتة والدائمة.في حين يرى الخبراء أن وجود هذه القوات يمكن ان يفاقم النزاعات وعدم الاستقرار،في حين يجادل البعض أنه لا توجد دولة يمكن أن تعمل كضامن للاستقرار الاقليمي بالطريقة التي تعمل بها الو.م.أ،وقد اعترف مدير

---

[1] Katzman, Kenneth. "**Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy**." *Congressional Research Service*. Mar. 1, 2018

[2] Katzman Kenneth **"The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy."** Congressional Research Service. Apr. 10, 2018,p.19

[3] Mattew Wallin,op.cit ,p.10

[4] site web : The National,**Fujairah naval base opens,**UAE, Oct 21, 2010 https://www.thenationalnews.com/uae/fujairah-naval-base-opens-1.509599,date of review :10-12-2020

المخابرات الأمريكية السابق جيمس كلابر James Clapper أنه لا تستطيع الو.م.أ بأنه لا تستطيع الو.م.أ اصلاح الشرق الأوسط لكنها دائما حاضرة في المنطقة،وهي وحدها التي يمكنها تأمين ممرات الشحن في الخليج العربي،تحتوي أو تتراجع عن البرنامج النووي الإيراني وأيضا تنسيق الاستجابات للقضايا الاقليمية مثل مكافحة الارهاب.[1]

ثانيا–القواعد العسكرية الفرنسية:

يعد معسكر السلام في الامارات العربية المتحدة من بين أهم وأول القواعد العسكرية الفرنسية تم افتتاحه من طرف الرئيس السابق نيكولا ساركوزي في مجمع السلام بأبوظبي سنة 2009،وتستضيف حوالي 500 جندي متواجدون على ضفاف مضيق هرمز ،وصرح ساركوزي أنذاك أن هذه القاعدة تعطي لفرنسا المسؤولية اكثر للاستعداد من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة بعيدا عن التهديدات النووية.[2]

تتخذ فرنسا من وراء تأسيس معسكر السلام موقف الدولة الرادعة للتهديدات الاقليمية خصوصا التهديدات النووية الايرانية،كما تعطي لنفسها مسؤولية حماية أمن هذه الدول وفق مبدأ " **كن مطمئنا إلى أن فرنسا في صفك في حال تعرض أمنك للخطر**" ويبدو أن هذا المبدأ ظاهري باستعدادها لتحمل المسؤولية والتصدي لجميع الهجمات ،غير أنها تسعى إلى هدف آخر طويل المدى وهو منافسة القوى الكبرى الاخرى المتواجدة في الخليج وهي الو.م.أ وبريطانيا تسمح لها أن يكون لها موطئ قدم والحفاظ على مصالحها والظفر بتوقيع المزيد من الصفقات العسكرية والنووية والعقود الدفاعية،وحتى ضمان تدفق المزيد من الشحنات النفطية،كما أن تأسيس هذه القاعدة لقي معارضة سياسية وانتقادات داخل فرنسا بخصوص محاولتها الانجرار إلى الحروب وتورطها في مستنقعات قد يصعب عليها الخروج منها.

ثالثا–قاعدة المنهاد الجوية الاسترالية :تضم قوات استرالية بحوالي 600 جندي تمركزت في الإمارات العربية المتحدة بعد انسحابها من العراق سنة 2008،في حين أنه تم دعم مهامها حاليا من أجل مكافحة

[1] Emma Ashford, **Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East,**strategic studies quarterly,spring 2018,p.134

[2] The National, **Sarkozy opens UAE 'Peace Camp'**, May 26, 2009,wite web : https://www.thenationalnews.com/uae/sarkozy-opens-uae-peace-camp-1.596749,date of review :11-12-2020

تنظيم داعش والمشاركة في الضربات الدولية في العراق وسوريا بطلب من الو.م.أ،في حين أن رئيس الوزراء الاسترالي **Tony Abbott توني أبوت** صرح بأن مهام هذه القوات تساهم في منع تفاقم الأزمات الإنسانية وحماية المدنيين في العراق وسوريا من تنظيم داعش كتهديد إرهابي غير مسبوق.[1]

وذلك من خلال تقديم المساعدات الانسانية الجوية إلى اللاجئين النازحين من الحروب،فقاعدة المنهاد أصبحت مركز النقل واللوجيستيات للعمليات في الشرق الأوسط بعد انسحابها من العراق مدعومة بالقوات الجوية للرقابة والنقل ومن أجل التدريب.

رابعا–القاعدة البريطانية في الجفير HMS Jufair:

حافظت بريطانيا على تواجدها البحري في منطقة الخليج منذ سنة 1980،وتدعمت أيضا بمنشأة بحرية تسمى بمرفق الدعم البحري البريطاني أو **HMS Jufair** في ميناء سلمان شرقي البحرين بتكلفة 40 مليون جنيه استرليني،والتي من المقرر أن تبقى حتى سنة 2022 لما لها دور حيوي والرد على التهديدات ضد الشحن الدولي،كما أن دور هذه القاعدة العسكرية يهدف إلى نزع الالغام الناتجة عن الحرب العراقية–الايرانية،بالإضافة الى تواجد 400 جندي في العراق من أجل توفير التدريب والمشورة للقوات العراقية ضد تنظيم داعش.[2]

فالارتكاز على البحرين يكمن لما لها من موقع استراتيجي مهم في الشرق الأوسط،وتدفع ببريطانيا إلى الحفاظ على الأمن في الخليج وضمان الأمن البحري في أعالي البحار ومكافحة القرصنة وتهريب المخدرات والإرهاب وضمان التدفق الحر للتجارة.

---

[1] Michael Brissenden, **Al Minhad Air Base: A closer look at Australia's base for operations in the Middle East**,ABC, 15 **September** 2014,site web : https://www.abc.net.au/news/2014-09-15/al-minhad:-australias-base-of-operations-in-the-middle-east/5744620,date of review ;11-13-2020

[2] Forces, **What Military Capability Does Britain Have Deployed In The Gulf?** 12th January 2020,site web : https://www.forces.net/news/navy/what-true-extent-britains-naval-deployment-gulf,date of review :11-12-2020

خامسا–القاعدة التركية في قطر:

صادق البرلمان التركي بتاريخ 07 جوان 2017 على مشروع قانون الدفاع الثنائي بين قطر وتركيا التي تزامنت مع الأزمة الخليجية بين قطر ودول الحصار الثلاث ومصر،ويسمح هذا القانون الدفاعي على تمركز القوات التركية فوق الاراضي القطرية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة،فالانتشار العسكري هو جزء لا يتجزأ من الموقف الاستراتيجي والدفاعي لأنقرة،حيث ستوفر لها القاعدة امكانية رسو اسطولها البحري ونشر الناقلات وطائرات أواكس.[1]قيادة القوة المشتركة التركية القطرية تنشط منذ سنة 2015 في قاعدة الريان العسكرية وتضم كتيبة قتالية بحوالي 300 جندي تركي،بالإضافة الى كتائب مشاة وكوماندوز ووحدات ميكانيكية .

حددت الاتفاقية الدفاعية بين تركيا وقطر عدة نقاط مهمة من أجل دعم جهود بناء القدرات الدفاعية للقوات المسلحة القطرية والمساهمة في السلام الاقليمي،غير أن بعض التقارير تشير الى أن الاتفاقية التركية يمكن أن تفتح الباب لأية عمليات عسكرية مستقبلية محتملة،فعقب اندلاع الأزمة تحركت أنقرة لتسريع المصادقة على الاتفاق وأجرت مناورة مشتركة وهي بذلك تحاول لعب دور استباقي والتدخل في أزمات الشرق الأوسط،وقد عارضت الدول الثلاث تواجد هذه القاعدة في قطر مطالبين بإغلاقها،وقد وصف ولي العهد السعودي تركيا وإيران والإخوان المسلمين بمثلث الشر.

يمكن أن نستنتج مما قيل مسبقا أن وجود قواعد عسكرية للقوى الأجنبية فوق الأراضي الخليجية تعكس مدى وجود تنافس دولي قوي على منطقة الخليج واعتبارها رقعة شطرنج لتحقيق مصالحها الحيوية من خلال ضمان التدفقات النفطية وهي تعتبر أيضا كنقطة عبور للتدخل في الأزمات الاقليمية خاصة في سوريا واليمن تحت حجة مكافحة الارهاب والتصدي للقرصنة البحرية.

الفرع الثالث–الدرع الصاروخي الخليجي

قدمت الو.م.أ خطة تهدف إلى حماية أمن الخليج وطمأنتها من الهجمات الإيرانية وتتمثل هذه الخطة في بناء نظام دفاع اقليمي وتطوير درع صاروخي يسمح بالتصدي للصواريخ الباليستية الإيرانية باستخدام نظام الانذار المبكر و الردارات الأمريكية ،في حين أن هذه الخطة تواجه في نفس الوقت بعض

[1] Antoine Vagneur - Jones, Can Kasapoglu,**bridging the Gulf :Turkey's forward base in Qatar,**fondation pour la recherche stratégique,not °16,11 August 2017,p.04

التحديات والمتمثلة في صعوبة تأمين اتفاق واسع وغياب الإرادة الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي حول قواعد التعامل مع التهديدات الخارجية مما يعكس فشل القدرة الهجومية للدول الخليجية.

أولا–نظام الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية الإيرانية

بدأ مشروع الدفاع الصاروخي خلال فترة الرئيس باراك اوباما وذلك لطمأنة الدول الخليجية من خلال هذه الآلية،والتي تهدف أيضا إلى حماية قواتها المنتشرة في الخليج،حيث تدعو الاستراتيجية إلى التعاون بين الحلفاء بنشر الدفاع الصاروخي.فشراء منظومة الصواريخ بالنسبة للدول الخليجية تم تصميمه والتأكيد عليه بعد التوقيع على خطة العمل المشتركة وتحويل الو.م.أ تركيزها نحو منطقة اسيا والمحيط الهادي أو ما يسمى بالمحور نحو اسيا .[1]

فالدفاع الصاروخي أصبح وسيلة مهمة بالنسبة للإدارة الامريكية للحفاظ على العلاقات العسكرية مع دول الخليج،وتم طرح هذا المقترح عقب قمة كامب ديفيد في مايو 2015 يلتزم فيه الأطراف بتطوير دفاع صاروخي باليستي في منطقة الخليج بما في ذلك تطوير نظام مبكر للصواريخ الباليستية وتقديم المساعدة تهدف إلى مواجهة وردع العدوان الخارجي وكذا ضمان التدفق الحر للطاقة والتجارة وحرية الملاحة في المياه الدولية ؛تفكيك الشبكات الإرهابية التي تهدد سلامة شعوبها. ومنع تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.[2]

فالو.م.أ اتخذت اجراءات لتعزيز قدرة الدفاع الجوي لدول الخليج العربي لحماية بيئتها الامنية المحيطة بإيران،كما يهدف ايضا الى ضمان وربح مبيعات الاسلحة للخليج والظفر بأكبر عدد ممكن من الصفقات العسكرية،فنظام الدفاع الاقليمي الذي جاءت به قمة كامب ديفيد يعتبر كتعهد من الو.م.أ للدول الخليجية قبل التوقيع على خطة العمل المشتركة والإبقاء على تفعيل المظلة الأمنية تجاهها .

ثانيا–تحديات الدرع الصاروخي :على الرغم من الضمانات الأمريكية التي قدمتها الو.م,أ للدول الخليجية بتطوير قدرة الدفاع الصاروخي ونظام الانذار المبكر،غير أن بعض التحديات لا تزال مطروحة منها عدم

[1] Afshon Ostovar, **Deterrence and the Future of U.S.- GCC Defense Cooperation: A Strategic Dialogue Event**, Center on Contemporary Conflict, Calhoun: The NPS Institutional ArchiveDSpace Repository,July 2015,p.02

[2] The White House**, Annex to U.S.-Gulf Cooperation Council Camp David Joint Statement,**office of the press secretary, May 14, 2015,site web : https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/05/14/annex-us-gulf-cooperation-council-camp-david-joint-statement,date of review :13-12-2020

وجود رغبة قوية لدول الخليج تجاه التعاون فيما بينها.بالإضافة إلى امتلاك ايران القدرة على ضرب الاهداف الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجية فهذه الاخيرة لا تزال تتخوف من تداعيات الإتفاق النووي خاصة الجزء المتعلق بتخفيف العقوبات الاقتصادية الذي سيمكنها من انعاش اقتصادها ويمكنها من الحصول على صواريخ أكثر دقة.

1-غياب الإرادة الحقيقية للتعاون بين الدول الخليجية

فالشغل الشاغل للدول الخليجية هو الابقاء على السلطة والمحافظة على استمرارية الأسر الحاكمة والتخوف من التدخلات الاقليمية مما يجعل مناخ التعاون بين هذه الدول جد صعب وكذا وجود عدم التفاهم حول الهيمنة السعودية على دول المجلس التي تحاول فرض توجهاتها على الدول الصغرى،مما يخلق الخلاف حول القيادة وتبادل المعلومات وبالتالي يجعل مشروع الدرع الصاروخي مقعد وصعب للغاية.[1]

2-طبيعة هيكلية الجيوش وتنظيمها

تقتصر طبيعة الجيوش وهيكليتها من أجل الاستخبارات ورقابة بعضها البعض ،وغالبا ما تضع الانظمة الحاكمة الموالين في المناصب القيادية و تمنح لها موازنة ومكافأة من الأسر الحاكمة للضمان دون الوقوع في هاجس الانقلابات. [2]

3-استمرار دول الخليج في اعتبار الو.م.أ العمود الفقري للردع

وبالتالي يبقى تقديم الو.م.أ الضمانات الكافية لدول مجلس التعاون الخليجي والاصطفاف وراءها هو الاساس لمنع اي انتشار نووي او صاروخي للتخفيف من حدة مخاوفها،كما تطبع على هذه العلاقات

[1] Angus McDowall, Amena Bakr, **Three Gulf Arab states recall envoys in rift with Qatar**,Reuters,March 5,2014,site web : https://www.reuters.com/article/us-gulf-qatar-ambassadors-idUSBREA2413N20140305,date of review :13-12-2020

[2] Ari Kattan,**GCC missile defense on the road to integration**,CISSM publication,January 2017,p.06

ميزة الراعي والعميل مما يعيق في بناء قدرات فعالة ويؤثر في بناء خطط الدفاع الصاروخي بالإضافة إلى أن بناء الانذار المبكر يقتصر على امكانية التشغيل بين الدول.[1]

فتأمين الاتفاق الواسع حول قواعد التعامل مع التهديدات يبقى أهم التحديات المطروحة خصوصا أن هذا النوع من النظام الدفاعي يمنح القدرة للو.م.أ من أجل تحديده وضبط استراتيجياته،فهي الطرف الأساسي المبادر لهذه الخطوة واستشاراتها في مختلف التغييرات والأجندات المطروحة ويتوقف أيضا على مدى التزاماتها واستعدادها لتقديم المساعدة الفنية .

ثالثا–مبادرة هرمز الإيرانية لإرساء الأمن والسلام في منطقة الخليج:

سعي من ايران لتعزيز دورها الاقليمي وإدخالها كدولة محورية فقد اقترحت هي الأخرى مبادرة هرمز لإرساء الأمن والسلام واعتبرتها خارطة طريق لحل جميع المشاكل والتوترات في منطقة الخليج تنضم إليها جميع الدول المطلة على الخليج ورسم الخطط الأمنية لصالحها.

فالمبادرة الإيرانية أو المسماة تحالف الأمل جاءت مع الرئيس روحاني قدمها بالجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2019 تقضي بإنشاء منتدى حوار اقليمي شبيه بمنظمة الامن والتعاون في اوروبا لتحسين العلاقات بين الدول وضمان الاستقرار والأمن والحفاظ على حرية الملاحة وأمن الطاقة ومنع النزاعات وحلها ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر والتعاون في الامن السيبراني،والالتزام بالمبادئ المشتركة لحسن الجوار واحترام السيادة الاقليمية وعدم الدخول في تحالفات أجنبية.[2]

يمكن القول أن إيران تهدف إلى فرض نفسها كمظلة اقليمية على دول الخليج مع اشتراط انسحاب القوات الأمريكية وعدم الدخول في تحالفات دولية ،خاصة وأن هذه المبادرة تزامنت مع تحديات قصف المنشآت النفطية سنة 2019 واتهام طهران بالضلوع فيها،فهي تهدف من وراء مبادرتها إلى منافسة التحالف الاستراتيجي للشرق الاوسط والإبقاء على نفوذها في سوريا واليمن ومحاولة خلق التوازن قوي بمعية حلفائها ضد الو.م.أ،كما تحاول فرض منظورها الأمني لإخراج القوى الأجنبية ودعم الحوار

[1] Ari Kattan,op.cit,p.07

[2] Mehran Haghirian and Luciano Zaccara, **making sense of HOPE: Can Iran's Hormuz Peace Endeavor succeed?,**Atlantic Council,October 03,2019,site web : https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/making-sense-of-hope-can-irans-hormuz-peace-endeavor-succeed/,date of review :14-12-2020

الاقليمي الذي يستحيل تطبيقه في ظل الخلافات بين الدول الخليجية التي تفضل ربط امنها مع أمن القوى الكبرى وعليه فهذه المبادرة لم تلقى اجماع بين الدول بسبب التشكيك في نواياها.

المبحث الثالث–تحديات مجلس التعاون الخليجي في ظل السيناريوهات المستقبلية للتفاهم النووي الإيراني مع القوى الكبرى:

على الرغم من توصل المجموعة الدولية وإيران إلى توقيع خطة العمل المشتركة والتي تكرس جميع الجهود المبذولة للحفاظ على الاتفاق النووي غير أن هذا الأخير يبقى مرتبط ببعض السيناريوهات المستقبلية التي تتحكم في طبيعة هذا الاتفاق بناءا على مجموعة من المتغيرات التي تتوزع بين انسحاب ايران من الاتفاق وانهياره بسبب تصاعد وتيرة العقوبات الاقتصادية ضد طهران.

وكذا سيناريو استمرارية الاتفاق دون وجود الو.م.أ خاصة في ظل تمسك الدول الاخرى بهذه الصفقة وانتقادها الشديد للانسحاب الامريكي مما يوحي بإمكانية حل الأزمة كما أن هذه الصفقة ايضا مفتوحة على سيناريو أخر وهو امكانية إعادة برمجة مفاوضات أخرى ومناقشة بنود الاتفاق بما يرضي جميع الأطراف المتفاوضة.

وهو الأمر الذي يضع الدول الخليجية أمام تداعيات هذا الاتفاق خصوصا في ظل وجود بعض التحديات ومنها تصاعد وتيرة التدخل الإيراني في الدول الخليجية التي لا تزال تعتمد على الاقتصاد النفطي وتزايد حدة الخلافات في منظمة الاوبك وصعوبة التوصل إلى قرارات تتعلق بخفض الانتاج وزادتها الأزمة الخليجية سنة 2017 وما انجر عنها من انشقاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول–الأزمة الخليجية

تعتبر الأزمة الخليجية التي اندلعت بتاريخ جوان 2017 إحدى الأزمات التي أثرت على العلاقات الخليجية والتي بدأت بقطع كلا من السعودية والإمارات والبحرين علاقاتها الدبلوماسية مع قطر متهمين اياها برعاية الارهاب ودعم الحركات الاسلامية المؤدية إلى زعزعة استقرار المنطقة،حيث ظلت الخلافات السياسية والدبلوماسية بين الدول الخليجية في قلب الكثير من الأحداث،خصوصا وأن الأزمة سبقتها خلفيات أفرزت الكثير من التناقضات والتضارب في المصالح ورسم السياسات الخارجية.

الفرع الأول–خلفيات الأزمة الخليجية سنة 2017

لم يأتي قرار الدول الخليجية الثلاث في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر سنة 2017 وليد هذه اللحظة بل سبقتها توترات بين الدول الخليجية وسحب سفرائها من قطر سنة 2014 وانتقاد سياساتها الاقليمية باحتضان الجماعات الاسلامية والضغط عليها بتغيير سياساتها تتوافق مع توجهات دول مجلس التعاون الخليجي.وبموجب وساطة كويتية التي نجحت في التوصل الى اتفاق الرياض سنة 2014،غير أن هذا الاتفاق سرعان ما نسف مجددا بعد تأزم العلاقات بين الدول الخليجية سنة 2017.

أولا–أزمة سحب السفراء من الدوحة سنة 2014

الانشقاقات بين الدول الخليجية وتأثيرها على مجلس التعاون ليست بجديدة،فقد أثارت السياسة الخارجية القطرية حفيظة جيرانها في دول الخليج منذ ظهور ما يسمى بأحداث الربيع العربي،حيث وضعت ثقلها وراء جهات فاعلة وتحالفات اقليمية مخالفة لتوجهات السعودية والإمارات ولاسيما من حيث احتضانها لجماعة الإخوان المسلمين التي تصنفها الرياض و ابوظبي والبحرين ضمن الجماعات الارهابية وكذا ارتباط قطر بعلاقات وثيقة مع إيران.[1]

فعلى الرغم من مبادئ دول مجلس التعاون الخليجي التي تتضمن عدم تدخل كل منهم في التزامات الأخر وشؤونه الداخلية،أو دعم المنشقين أو وسائل الإعلام المعادية لبعضهم البعض،أو منح اللجوء للمعارضين الآخرين من دول الخليج،وأيضا الالتزام بضرورة بعدم دعم الإخوان المسلمين أو المنظمات الأخرى التي تهدد الأمن والاستقرار وعدم دعم أي فصيل في اليمن.

غير أن السعودية والبحرين والإمارات سحبت سفراؤها من الدوحة في مارس2014 بموجب بين مشترك لها متهمين قطر بالتدخل في شؤونها الداخلية وعدم تنفيذ التزامات مجلس التعاون الخليجي ودعمها للأطراف التي تهدد استقرار وأمن المنطقة بإشارة منها الى جماعة الاخوان المسلمين ومختلف النشاطات الإعلامية التي تدعم الثورة المصرية.

[1] Mathias Sailer and Stephan Roll,**three scenarios for the Qatar crisis**,German institute for international and security affairs,July 2017,p.01

فهدف الدول الخليجية من قطع علاقاتها الدبلوماسية وسحب سفراؤها يأتي على ضوء موقفها المعارض للسياسة القطرية محاولين الحد من تأثيرها في الملفات المحورية في الشرق الأوسط ،فالموقف السعودي والإماراتي جاء مؤيدا للانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال عبد الفتاح السيسي ضد الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي وإضفاء نوعا من الشرعية على نظام حكمه،في حين أن قطر عارضت هذا الانقلاب باعتباره منافي لقيم الديمقراطية مما أدى إلى تصادم الأراء بين الدول الأعضاء حول الملف المصري باعتباره ينتمي إلى سياق التطورات الاقليمية التي تشهدها المنطقة.[1]

يمكن القول أن الخلاف بين الدول الثلاث من جهة وقطر من جهة أخرى بخصوص الملف المصري يطغى عليه الطابع الاستمراري،فقطر سياستها ثابتة بخصوص دعم الإخوان المسلمين ودعم الشرعية الدستورية في مصر،في حين أن السعودية لن تتنازل عن مطالبها بخصوص ارتياحها بتولي المؤسسة العسكرية مقاليد الحكم في مصر وتوفير الدعم المالي والعسكري لها من أجل ضمان تمرير مصالحها المتعلقة بإجهاض الثورة المصرية وقمع حركة الاخوان المسلمين التي تتوافق سياساتها مع التيار السلفي الاصلاحي في السعودية التي تدعم إلى الاصلاح الديمقراطي،وعليه فإن هذه المواقف تفجر عدم الثقة في سياسات وتوجهات كل الأطراف ولا أدل على ذلك من الترسانة الإعلامية التي جهزتها ومنها بالخصوص قناة الجزيرة والعربية التي تعاطت في الكثير من قوالبها التحريرية والإخبارية وراء توجهات كلا من قطر والسعودية.

فأزمة سحب السفراء من الدوحة خلقت انشقاقات داخل مجلس التعاون الخليجي واستمرت لمدة ثمانية أشهر أي منذ مارس 2014 إلى غاية نوفمبر من نفس السنة ،إلى أن تدخلت الكويت كوسيط من أجل حلحلة الأزمة من خلال جولات مكوكية للشيخ الاحمد الصباح الجابر إلى كل من الامارات والسعودية وقطر البحرين والتي توجت جهوده بعقد قمة خليجية بالرياض بتاريخ نوفمبر 2014 وفق ما عرف باتفاق الرياض التكميلي الذي يسمح بعودة السفراء مجددا إلى الدوحة ودعم وحدة مجلس التعاون الخليجي وطي جميع الخلافات.[2]

---

[1] جمال عبد الله ،**أزمة سحب السفراء من الدوحة:البواعث والتداعيات** ،مركز الجزيرة للدراسات،قطر، 24مارس 2014،الموقع الالكتروني:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432413826345572.html

[2] طه حسين، **صباح الأحمد دافع عن سيادة قطر في أزمة سحب السفراء**،الشرق،30 سبتمبر 2020،الموقع الالكتروني: https://al-sharq.com/article/30/09/2020/صباح-الأحمد-دافع-عن-سيادة-قطر-في-أزمة-سحب-السفراء

ثانيا–التصريحات المنسوبة لأمير قطر بتاريخ جوان 2017:بدأت مقاطعة الدول الرباعية لقطر بتاريخ23 ماي2017 بموجب تصريحات مزعومة نسبت للأمير تميم بن حمد بن خليفة ال ثاني بثت على موقع مقرصن لوكالة الأنباء القطرية يشيد فيها بإيران وحماس وحزب الله مما أثار استياء الدول الاخرى غير أن الدوحة سرعان ما أعلنت عدم صحة التصريحات و على أن وكالة الانباء تم اختراقها وفي ذات السياق سرب بعض مسئولي المخابرات الامريكية لواشنطن بوست **Washington Post** أن لديهم الأدلة الكافية التي تشير إلى أن الامارات كانت وراء القرصنة واختراق الموقع،غير أن الامارات نفت المعلومة.[1]

ثالثا–حصار قطر:

لم تنحصر الأزمة على قطع العلاقات الدبلوماسية بل أعلنت الدول الثلاث بتاريخ 05 جوان 2017 بحصار قطر وانضمت إليها مصر بفرض حظر على حركة الطيران مع قطر وإغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية والمطالبة بمغادرة المواطنين القطريين.[2] وتعد هذه الخطوة من أجل الضغط على

---

[1] Deyoung Keren and Ellen Nakashima , **UAE orchestrated hacking of Qatari government sites, sparking regional upheaval, according to U.S. intelligence officials,**Washington Post,site web : https://www.washingtonpost.com/world/national-security/uae-hacked-qatari-government-sites-sparking-regional-upheaval-according-to-us-intelligence-officials/2017/07/16/00c46e54-698f-11e7-8eb5-cbccc2e7bfbf_story.html,date of review :18-01-2021

[2] مركز الجزيرة للدراسات،**الخليج أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة** من كتاب:حصار قطر سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها ،ط01،أكتوبر 2017،ص.23.

[*] **تتمثل المطالب الثالث عشر**:في تقليص العلاقات الدبلوماسية وغلق البعثات الدبلوماسية مع إيران مع السماح فقط بالتعاون التجاري،قطع كل العلاقات مع المنظمات الارهابية وتحديدا الاخوان المسلمين والدولة الاسلامية والقاعدة وحزب الله اللبناني باعتبار أن هذه الجماعات هي ارهابية،إغلاق قناة الجزيرة والمحطات التابعة لها،إغلاق المنافذ الاخبارية التي تمولها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك عربي 21 والعربي الجديد وميدل ايست إي،الانهاء الفوري للوجود العسكري التركي في قطر وإنهاء أي تعاون عسكري مشترك مع تركيا داخل قطر،وقف جميع وسائل التمويل للأفراد أو الجماعات او المنظمات التي تم تصنيفها على أنها منظمات ارهابية من قبل السعودية والإمارات ومصر والبحرين والو.م.أ ودول أخرى،تسليم شخصيات ارهابية ومطلوبين من السعودية والإمارات ومصر والبحرين الى بلدانهم الاصلية بالإضافة الى تجميد أصولهم،إنهاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ووقف منح الجنسية للمطلوبين من السعودية والإمارات ومصر والبحرين وكذا سحب الجنسية القطرية للمواطنين الحاليين إذا كانت هذه الجنسية تنتهك قوانين تلك الدول،وقف جميع الاتصالات مع المعارضة السياسية في السعودية والإمارات ومصر والبحرين،دفع التعويضات عن الخسائر والأرواح التي سببتها سياسات قطر في السنوات الاخيرة على أنه سيتم تحديد المبلغ فيما بعد مع

قطر بمراجعة مواقفها من القضايا الاقليمية وأبرزها الملف اليمني والليبي واحتضان الجماعات الاسلامية التي صنفتها كجماعة ارهابية من جهة،ومن جهة أخرى فجرت هذه الأزمة بوجود خلافات حول الزعامة الاقليمية ومحاولة السعودية فرض سيادتها على الدول المجهرية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وعليه فقد كشفت الأزمة وجود شرخ بين الدول الثلاث التي تتمسك بمبدأ"إما معنا أو ضدنا" والضغط على الدوحة بتنفيذ المطالب الثالث عشر مقابل رفع الحظر التجاري والدبلوماسي عنها [*]،في حين تعتبر الأخيرة أن هذا النوع من المطالب هو تدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك لسيادتها.

كما ظلت حرب المعلومات قائمة بين الدول،ففي قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في اسطنبول سنة 2018،زعمت وسائل الإعلام السعودية أن عملية قتل الصحفي ملفقة من طرف تركيا وقطر واستمرار اللوم على المؤامرة القطرية ضد السعودية .[1]

يمكن القول أن هذه المطالب هي صعبة نوعا ما وغير قابلة للتنفيذ والمناقشة من طرف الدوحة وقد أدان الكثير من المسؤولين القطريين مثل هذه المطالب خصوصا ما تعلق ب دعم الحركات الارهابية فإلصاق مثل هذه التهمة تشوه سمعتها وتخرب علاقاتها مع الدول وجذب انتباهها باستخدام بطاقة الارهاب بالرغم من التزامها الدائم بالقوانين الدولية ولعبها الدور الرئيسي في في التحالف الدولي لمكافحة داعش واستنكار مواقف هذه الدول بخصوص غلق قناة الجزيرة بأنها محاولة لإنهاء وضرب حرية التعبير وقمع الحق في الوصول إلى المعلومة،وبالتالي فإن ردود فعل ومواقف هذه الدول تعمق الجمود في العلاقات بينها بسبب الإصرار الشديد لدول الحصار على تنفيذ قطر للمطالب .

الفرع الثاني–خيارات قطر في التعامل مع الأزمة:

قطر،الموافقة على عمليات المراجعة الشهرية للسنة الاولى بعد الموافقة على الطلبات ثم مرة واحدة كل ثلاثة أشهر خلال السنة الثانية على مدى السنوات العشر التالية،موائمة دول الخليج والعربية الاخرى عسكريا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا تماشيا مع اتفاقية تم التوصل إليها مع السعودية سنة 2014،الموافقة على جميع الطلبات في غضون 10 أيام من تقديمها الى قطر أم تصبح غير صالحة.أنظر:

Patrick Wintor,**Qatar given 10 days to meet 13 sweeping demands by Saudi Arabia**,the Guardian,23 Juin 2017,site web : https://www.theguardian.com/world/2017/jun/23/close-al-jazeera-saudi-arabia-issues-qatar-with-13-demands-to-end-blockade,date of review :03-02-2021

[1] Jane Kinninmmont,**The Gulf divided the impact of Qatar crisis** ,research paper,Middle East and North Africa Programme ,The royale Institute of international affairs,May 2019,p.04

بحلول سنة 2019 زادت حدة الانقسام في مجلس التعاون الخليجي والتي أبرزت مواقف دول الحصار بقطع الروابط الدبلوماسية والتجارية حظر الطيران وحتى سحب الرعايا وجميع الاستثمارات من قطر،في حين أن هذه الاخيرة تمكنت من الصمود في وجه الحصار في ظل تحالفاتها السياسية مع بعض الدول الاقليمية وحتى الدولية،وكذا اقتصادها الواسع حيث تعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال LNG واستفادتها لتحركات العديد من الدول الغربية والآسيوية لتبديل مصادر طاقتها من النفط إلى الغاز الطبيعي المسال،استخدمت أيضا استثمارات الثروة السيادية لتوطيد العلاقات مع عديد الدول في العالم خاصة منها تركيا وإيران.كما وقعت مع الو.م.أ مذكرة تفاهم لمكافحة الارهاب في يناير 2018 كجزء من الحوار الاستراتيجي.

أولا–الانعكاسات الأولية للحصار على قطر:

كانت الآثار الأولية للحصار واضحة على الاقتصاد القطري حيث انخفضت السيولة الاجنبية بشكل ملحوظ على إثر قيام المودعون من الرباعية بسحب الاموال من البنوك القطرية،وارتفاع مستوى قيمة العقارات المباعة إلى أعلى مستوى غلى المدى القريب بلغ أكثر من 26 مليون ريال قطري قي جوان 2017 ويأتي هذا الارتفاع بسبب عمليات البيع من قبل أثرياء الدول الثلاثية لممتلكاتهم العقارية في قطر.[1]

كما تسببت الأزمة أيضا في انتهاك حقوق وحريات المواطنين العاديين في الخليج ومنها الحق في الرعاية الصحية،التعليم والتوظيف ووحدة الاسرة الى حريات التنقل ،حيث أشار تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتاريخ الاول من ديسمبر 2017 أن الأزمة الخليجية أثرت على حقوق الانسان وحددت أربع فئات من المتضررين وهم رعايا قطر المقيمين في السعودية،الامارات والبحرين بسبب القيود المفروضة عليهم .[2]

في حين أشار تقرير صادر عن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في قطر أن 387 311 فرد من الدول الثلاث يعيشون في قطر ،و 1927 قطري يعيشون في الدول الثلاث اجبروا جميعا على مغادرة بلدان اقامتهم والعودة إلى الوطن وسجلت اللجنة أيضا شكوى من 1354 قطري فيما يتعلق بحقهم في

[1] Gabriel Collins,**anti-Qatar embargo grinds toward strategic failure,**from the book the GCC crisis at one year,Arab Center Washington,2018,p.62
[2] Tamara Kharroub,**understanding the humanitarian xosts of the blockade,**

الاقامة والتنقل إثر غلق الحدود البرية والبحرية والجوية مع قطر،مما يعتبر انتهاك للمادة رقم 26 من قانون ميثاق حقوق الإنسان العربي سنة 2004 الذي صادقت عليه السعودية والإمارات والبحرين يحظر الطرد التعسفي والجماعي للأجانب.[1]

يمكن القول أن للازمة الخليجية تأثير كبير على مسألة التفاهم النووي الايراني–الغربي،فبعد الانسحاب الأمريكي من الصفقة حدث نوعا من الانقسام الخليجي بين الو.م.أ وإيران،حيث شكلت الازمة الخليجية كفرصة لدى إيران من اجل ابراز نفوذها وتغلغلها في منطقة الخليج من خلال تعزيز مكاسبها وتقديم الدعم الكبير لقطر اقتصاديا ومحاولة رفع الحصار عنها بتكثيف المساعدات الانسانية والاقتصادية لصالح قطر كما أن هذه الأخيرة عارضت فرض المزيد من العقوبات ضد ايران بعد الانسحاب الأمريكي من الصفقة،مما ادي الى فرز تحالفات وتشكيل محورين أحدهما تقوده الو.م.أ ويضم حلفاء لها على غرار السعودية،الامارات والبحرين ومحور آخر ايراني يضم قطر وسوريا.

حيث أعلنت ايران بعد اعلان المقاطعة الرباعية فتح مجالها الجوي لصالح قطر لحركة الطائرات والسفن القطرية،حيث وجدت ايران في الازمة الخليجية كمنفذ واستغلت الانقسامات بين اعضاء دول مجلس التعاون الخليجي والتركيز على الجانب الاقتصادي لتمرير السلع،ومن جهة أخرى إرسال رسالة خفية لدول المقاطعة مفادها مواجهة هذه الدول التي تعمل بالتنسيق مع الو.م.أ للحد من النفوذ الايراني.

ثانيا–مذكرة الحوار الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب بين قطر والو.م.أ

على الرغم من تصريحات البيت الأبيض ودعمه المبدئي للدول الرباعية ضد قطر،غير أن البنتاغون ووزارة الخارجية اعتبرت قطر كحليف رئيسي في مكافحة الارهاب ،خاصة وأنه تستضيف القيادة المركزية ،وأكد وزير الخارجية الامريكي في جولته المكوكية تيلرسون أن استقرار قطر ذو أهمية حيوية في المنطقة ،كما دعا للضغط على الدول للجلوس على طاولة المفاوضات ودعا ترامب على إثرها الى الحل الفوري للازمة الخليجية ووقع على مذكرة تفاهم للحوار الاستراتيجي بين قطر والو.م.أ سنة

[1] The National Human Rights Committee (NHRC), Doha-Qatar, **6 Months of Violation…What's to Come?** 4th report on the human rights violations resulting from the blockade imposed on Qatar, December 5, 2017

2018 ،كما تم مناقشة امكانات توسيع قاعدة العديد الجوية من خلال رؤية قطر 2040 التي تهدف الى تحسين القاعدة ومنشاتها لاستيعاب الافراد العسكريين الأمريكيين بشكل أفضل وعائلاتهم.[1]

يمكن الاستنتاج أن الموقف الأمريكي من حصار قطر غياب مقاربة موحدة بخصوص الأزمة وهو ما تجسد فعليا في انحياز تصريحات وتغريدات دونالد ترامب الرسمية إلى الدول الرباعية والانحياز للسعودية في محاولة منه للحفاظ على مصالحها القومية وشجع دول الحصار على الاستمرار في تعنتها مع قطر فهي أقوى لاعب خارجي بمنطقة الخليج ولديها تأثير كبير على زعمائها،في حين عبرت الخارجية الامريكية بممثلها تيليرسون عن أهمية الوساطة الكويتية كحل دبلوماسي والإشادة بجهود الدوحة في مكافحة الارهاب وتنظيم داعش عن طريق قاعدة العديد الجوية،مما يعكس وجود التناقض بين البيت الأبيض والخارجية ومدى تأثيره على عملية صنع القرار في الو.م.أ.

ثالثا–دور تركيا في تشديد الدفاع العسكري مع قطر:

سارعت تركيا الى تأييد الموقف القطري وكرد على التصعيد الاماراتي والسعودي ،فقد طالب الرئيس أردوغان من حكومته طرح اتفاقية التعاون العسكري مع قطر للنقاش في البرلمان يوم 07 جوان 2017 وتجهيز قوة برية وبحرية مكونة من حوالي 05 ألاف جندي وتفعيل دور القاعدة العسكرية في قطر،كما سارعت أيضا إلى تفعيل جسر جوي لتوفير المواد الغذائية لها .[2]

وقد عزز هذا الموقف إظهار التضامن التركي مع قطر والتشديد على أهمية الدفاع العسكري المشترك في مواجهة التدخلات الخارجية حيث نفذت القوات البحرية القطرية تدريبات مشتركة "الرد السريع" و"الدرع الحديدي" مع نظرائهم الاتراك.[3]

رابعا–الدور الإيراني في فتح المجال الجوي أمام قطر

[1] U.S department of State, **Joint Statement of the Inaugural United States-Qatar Strategic Dialogue**, January 2018,site web : https://www.state.gov/404,date of review :04-02-2021

[2] مركز الجزيرة للدراسات،**حصار قطر:التقديرات والارتدادات**،من كتاب:حصار قطر سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها ،ط01،أكتوبر 2017،ص.158.

[3] ACW,**Qatar 's military response to a national emergency**,Arab Center Washington ,2018,p.75

لم تؤثر الأزمة الخليجية على مسار العلاقات الإيرانية–القطرية ،فقد أكد حسان روحاني أن إيران على استعداد لتعزيز العلاقات مع قطر وأن ما يفرض عليها غير عادل ويؤدي الى مزيد من التوتر في المنطقة،كما أبدت طهران استعدادها لمنع الحصر على قطر وسكانها واقتصادها وقد أرسلت لها طائرات تحمل مواد غذائية المتمثلة في منتجات الالبان،الخضر ،الفواكه لمساعدتها وكرد على الحصار الجوي والبحري والبري المفروض عليها.[1]

كما أن الدور الإيراني أثناء الحصار أدى إلى تحسن صورتها لدى السكان القطريين حسب مسح اجراء معهد البحوث المسحية الاجتماعية والاقتصادية بجامعة قطر بين فترة أفريل وماي 2018 حيث يضم المسح 1502 مبحوثا بين قطريين ومغتربين.

إذ تصاعدت الصادرات الإيرانية بشكل ملحوظ منذ الأزمة ،وقد أرسل المصدرون الإيرانيون اجمالي 624840 طن من البضائع بقيمة 119 مليار دولار لقطر بتاريخ مارس 2017 والذي يمثل بزيادة لأكثر من 81 % مقارنة بسنة 2016 حسب الأرقام الذي قدمتها إدارة الجمارك الإيرانية.[2]

وعليه فإن المكاسب الإيرانية من الأزمة كانت واضحة من خلال رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الخليج حسب مصالحها وذلك من خلال تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والدخول في اتفاقيات طويلة الأجل وإنعاش سوق الغاز مع قطر،كما استغلت الأزمة كلاعب مؤقت ومحاولة كسب قطر كحليف ضد السعودية التي تقف ضد الاجندات الايرانية ،في حين أن خسائرها من الأزمة برزت من خلال موقف الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب المتزامن مع الأزمة حيث أعادت فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها التي أثرت بالاقتصاد الإيراني وعرقلة تفعيل دورها في الملفات الإقليمية في سوريا واليمن ومحاولة إلهائها وتوجيه أنظارها نحو مستقبل ملفها النووي.

خامسا–الدول الأوروبية:

من جهة أخرى أبرزت الدول الأوروبية دعم جهود الوساطة الكويتية لإنهاء الازمة ورفضت ألمانيا المطالب الثالث عشر داعية الى ضرورة الانخراط في حوار عادل،في حين حثت فرنسا الدول الرباعية

[1] Luciano Zaccara,Iran and the Intra-GCC crisis :risks and opportunities,Instituto Affari Internazionali,2019,p.06

[2] Irfan Bukhari,**Iran 's exports to Qatar surge significantly**,The Peninsula,21 November 2017,site web : https://www.thepeninsulaqatar.com/article/21/11/2017/Iran%E2%80%99s-exports-to-Qatar-surge-significantly

برفع عقوباتها عن قطر والتركيز على اهمية العلاقات القطرية–الفرنسية والاتفاقيات التجارية الثنائية.[1]كما ادانت ايضا المملكة المتحدة حصار قطر ودعت الى رفع العقوبات وعدم تصعيد التوترات بين دول مجلس التعاون الخليجي والتي من شأنها اضعاف الحرب ضد الإرهاب في المنطقة.

الفرع الثالث–دور الوساطة الكويتية:

حاولت الكويت التوسط بين أطراف الأزمة من خلال نقل المطالب الثالث عشر من الدول الرباعية إلى قطر ،غير أن الأطراف المعنية استخدمت الكويت كوسيط لتمرير الرسائل إلى الطرف الأخر بدلا من رغبتهم للجلوس على طاولة الحوار لحل الأزمة،فعلى الرغم من جهودها الحثيثة غير أنه لا يوجد اتصال مباشر بين الأطراف .

أولا–الدور الدبلوماسي للشيخ جابر الأحمد الصباح:

استخدم أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح الدبلوماسية المكوكية بزيارة جميع الدول الخليجية سنة 2017 وأعرب عن دعمه للوساطة،وقد عين في هذا السياق وزير الخارجية صباح الخالد الصباح لإجراء اتصال مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز و الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي،حيث رافقت الكويت الجهود الأمريكية الممثلة بوزير خارجيتها ريكس تيليرسون.

ففي الوقت الذي طرح فيه وزير الخارجية البحريني تجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي ،فقد حاول الشيخ الصباح انجاح القمة الخليجية المنعقدة سنة 2017 في الكويت.[2]غير أن اجتماع القمة كان محكوم عليه بالفشل من خلال غياب القادة الخليجيين وخفض مستوى الحضور الدبلوماسي فيها وأشار البيان الختامي الذي تلاه الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف

[1] The New Arab**, French FM arrives in Kuwait after expressing need to end Qatar blockade**,16 July 2017,site web : https://english.alaraby.co.uk/english/news/2017/7/16/french-fm-arrives-in-kuwait-after-visiting-blockaded-qatar,date of review : 04-02-2021

[2] Fatma Abusief,**Bahrain minister calls for freezing minister mum after their first meeting since begining of crisis** ,Reuters Arabic ,december 04,2017,site web : http://bahrainmirror.com/en/news/42655.html, date of review :03-02-2021

الزياني أن القمة تجاهلت الأزمة وتجلى ذلك في منع القطريين من دخول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة،كما أعادت البحرين الرسوم المفروضة على التأشيرات للقطريين.[1]

ثانيا-أسباب فشل الوساطة الكويتية

تكمن أسباب فشل الوساطة الكويتية في تعدد التفضيلات ووجود أجندات مختلفة ،ومنها وجود مصر كطرف في النزاع من خارج مجلس التعاون الخليجي التي اضافت تعقيدات في الواقع والتي تعتبرها الدول الخليجية الثلاث أنها تضيف ثقلا استراتيجيا يفرض على قطر الاستسلام لمطالبهم ويمكن أن تكون قوة موازية لتركيا،كما كشف اجتماع القمة مدى عمق الانشقاقات التي أصابت المبادئ التنظيمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من دخول سلطنة عمان خط الوساطة بمعية الكويت بتاريخ جوان 2020 والقيام بجولات خليجية لنقل الرسائل الشفوية ومكتوبة لحل الخلافات واستعداد قطر لاستئناف الحوار غير أن الجهود اصطدمت برفض دول الحصار وتعنتها ،وقد أشارت شبكة فوكس نيوز الامريكية أن الامارات تعرقل اي جهود وتحث الرياض للانسحاب من أية اتفاق يسمح بفتح أجوائها أمام المجال الجوي القطري مما يفشل أي مسار تفاوضي .[2]

ثالثا-انعكاسات الأزمة على مجلس التعاون الخليجي

الصراع داخل مجلس التعاون الخليجي ليس بظاهرة جديدة بل ظهرت خلافات داخل المنظمة في الماضي ،فعزل قطر من قبل دول الحصار جاء بسبب الخلاف في المواقف ،كما كشفت الجغرافيا السياسية عن التحالفات الاقليمية الجديدة في منطقة الخليج ،ومنه يتم تحدي الوحدة داخل المجلس.فيمكن أن تنجح جهود الوساطة لكن الوحدة بين المشيخات لن تستعيد المكانة مثل السابق مما يخلق تداعيات طويلة المدى وتتبع الإمارات والبحرين السياسات السعودية كحليف رئيسي.

[1] Marwan Kabalan,**Kuwait 's GCC mediation :incentives and reasons for failure**,Arab Center Washington DC,2018,p.27

[2] القدس العربي،**لما ذا تعرقل الامارات كل المساعي لاتفاق خليجي**،20 أوت 2020،الموقع الالكتروني:

https://www.alquds.co.uk لماذا-تعرقل-الإمارات-كل-المساعي-لاتف /

فقد أعلنت البحرين أنها لن تشارك في اجتماعات مجلس التعاون الخليجي في ظل تواجد قطر،وفرضت تأشيرة دخول المواطنين القطريين.[1]حيث يمكن أن يكون لهذا القرار تأثير على العلاقات مع قطر،كما اتخذت أيضا قرار تعليق عضويتها بحجة الحفاظ على المنظمة وتقديم شكوى لدى المحكمة الجنائية الدولية صد قطر بدعوى تدخلها في شؤونها الداخلية ودعم الإرهاب والقوى المتطرفة ودعم القوى المناوئة للحكومة البحرينية.[2]

كما أن الإمارات تتمتع بعلاقة قوية مع السعودية بحكم المصالح المشتركة ،وكانت لاعب رئيسي في قرار العزل ،ففي بريد الكتروني مسرب للمبعوث الإماراتي للو.م.أ يوسف العتيبة كشف عن تعاون الامارات العربية المتحدة مع مؤسسة فكرية للدفاع عن الديمقراطيات كانت تخطط لتنظيم مؤتمر يركز على قطر ودورها التخريبي في المنطقة ودعمها للتنظيمات الارهابية.[3]

فمجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة الخليجية يبقى رهين تصدع الجبهة الخليجية وتوجيه ضربة قوية من خلال إعاقة الدفاع الخليجي المشترك وسقوط جميع مشاريع التكامل،كما أن هذه الخلافات تعطي فرصة لإيران لاستغلال الانقسامات وكسب تحالفات على حساب دولا أخرى .كما أن التأثير الاقتصادي يكون من خلال تراجع مناخ الاستثمار والتجارة البينية بين الدول التي تفضل وجهات أخرى في اوروبا واسيا.

يمكن الاستنتاج أنه بالمقارنة بين أزمة سحب السفراء سنة 2014 والأزمة الخليجية سنة 2017 ،فإن الاولى اقتصرت تداعياتها فقط على سحب السفراء في حين أن الثانية اشتملت على فرض الحصار الاقتصادي وعزل المواطنين القطريين عن جيرانهم الخليجيين وطردهم من الدول الثلاث وبالتالي فهي تنذر بحالة من الجمود مما ينعكس على مستوى التماسك بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

[1] Gulf News, Bahrain imposes visas on Qataris, Qatar residents, 31 October 2017,site web : https://gulfnews.com/world/gulf/qatar/bahrain-imposes-visas-on-qataris-qatar-residents-1.2116551 ,date of review:05-02-2021

[2] The National ,**Bahrain to file complaint to UN and ICC against Qatar**, 23 August 2017,site web : https://www.thenationalnews.com/world/gcc/bahrain-to-file-complaint-to-un-and-icc-against-qatar-1.622144,date of review :06-02-2021

[3] The National , **UAE accuses Qatar of crushing optimism for crisis breakthrough**, 10 September 2017,site web :https://www.thenationalnews.com/world/gcc/uae-accuses-qatar-of-crushing-optimism-for-crisis-breakthrough-1.626980,date of review :06-02-2021

كما يمكن أن هناك انقسام واضح في دول مجلس التعاون الخليجي بين فصلين متعارضين أحدهما يشمل السعودية والإمارات والبحرين التي تمثل سياسة الحصار والفصيل الآخر يشمل الدول التي تسعى للحفاظ على استقلالها وحرية اتخاذ القرار وتتمثل في سلطنة عمان وقطر،أما الكويت فهي تتخذ موقف الحياد.

المطلب الثاني–التحديات المرتبطة بالتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

تعد التحديات الاقتصادية من ضمن الاختلالات الهيكلية للاندماج بين دول مجلس التعاون ،فالخلافات السياسية والأزمة الخليجية ألقت بظلالها على الجانب الاقتصادي مما عرقل مسار وعجلة التنمية بهذه الدول التي أصبحت تعتمد فقط على الاقتصاد الاحفوري كمصدر رئيسي الذي أصبح هو الاخر رهين تقلبات الأسعار بسبب زيادة الانتاج من طرف الدول الأعضاء في منظمة الاوبك التي أصبحت هي الأخرى كورقة ضغط وساحة للصراع وتصفية الحسابات بين السعودية وإيران.

الفرع الأول–غياب استراتيجيات التنويع الاقتصادي:

يرجع غياب استراتيجيات التنويع الاقتصادي لدى دول الخليج الى اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط والغاز،كما أن جهودها لم ترقى أيضا إلى تطوير قطاع خاص تنافسي يعمل على تجسيد النمو الاقتصادي مستدام من أجل التحضير لمرحلة مابعد الهيدروكربون،لذلك يرى خبراء الاقتصاد والمالية أنه ينبغي على الدول الخليجية استغلال عائدات النفط من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي وتوسيع مجالات المناطق التجارية الحرة لتحسين التكامل الاقتصادي بينها.

وتهدف سياسة التنويع الاقتصادي إلى الحد من الاعتماد على مورد واحد وخلق قاعدة انتاجية ذات فعالية وهو ما يمكن الاقتصاد الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في الكثير من القطاعات الانتاجية فهو استراتيجية تنموية تعتمدها الدول الرائدة لإدارة المخاطر و الابتعاد نوعا ما عن المنتجات التصديرية التي تواجه مخاطر اقتصادية وتقلبات في الأسعار،في حين أن الدول الخليجية لا تزال تواجه هذه المخاطر خاصة في ظل اعتمادها الكبير على النفط الذي يتعرض للكثير من التقلبات.حيث تتمثل عوائق التنويع الاقتصادي فيما يلي:

أولا-الاعتماد على النفط بشكل كبير:

وضح تقرير لوكالة اس ان بي غلوبال **S and P Global** للتصنيفات الائتمانية أن اعتماد دول الخليج بشكل كبير على النفط يؤدي الى التباطؤ في الاقتصاد وتراجع الأرصدة المالية الخارجية للدول المصدرة للنفط خاصة وأن معدل النمو انخفض تدريجيا خلال السنوات الاخيرة،فعلى الرغم من اعتماد الدول الخليجية على خطط تنموية أو المعروفة ب:الرؤى التي تمتد بين 20 و25 سنة المتعلقة بتوسيع قطاعات السياحة والأعمال والخدمات المالية واللوجيستية ،غير أن المعوقات الهيكلية ستعرقل الانتقال الى مرحلة التنويع الاقتصادي.[1]

فقد اضطرت الدول الخليجية بين سنتي 2015 و 2016 إلى اقتراض حوالي 318 مليار دولار امريكي من خلال اصدار سندات محلية ودولية لتمويلها العجز المالي بسبب انخفاض اسعار النفط.[2] فعائدات النفط تمثل حوالي 80 % من الايرادات الحكومية للدول الخليجية مما انعكس على عملية التنويع الاقتصادي من قطاع النفط والغاز الى القطاعات والصناعات غير الهيدروكربونية ،في حين يشهد قطاع التصنيع تباطؤ بسبب هيمنة قطاع الطاقة والخدمات وتبلغ القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بنسبة 9 % فقط من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في دول المجلس حيث تعمل معظم المصانع غي النفطية في مواد البناء والغذاء.[3]

في حين يمكن القول أيضا أن فشل التنويع الاقتصادي في الدول الخليجية لم يمنعها من تطوير بعض الجهود تتعلق بالاستثمار في مجال البنى التحتية والعقارات،المدن الذكية والخدمات الاستهلاكية والاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية وجودة الحياة،في حين أن مناخ الاستثمار لا يزال قويا في الدول الخليجية التي تشجع دخول الشركات الأجنبية وتنفيذ رؤى استراتيجية طويلة المدى.

ثانيا-تحدي تنمية رأسمال البشري وسوق العمل:

---

[1] القبس الالكتروني،**معوقات تعرقل اقتصاديات دول الخليج**،30 أفريل 2017،الموقع الالكتروني:تاريخ الاطلاع:15-02-2021

https://alqabas.com/article/421352-معوقات-تعرقل-تنوع-اقتصادات-دول-الخليج

[2] Ashraf Mishrif,**challenges of economic diversification in the GCC countries,**the political economy of the Middle East,volume 2,January 2018,p.04

[3] Ashraf Mishrif ,op.cit,p.07

تواجه الدول الخليجية تحديات تتعلق بتنمية رأسمال بشري ومنها بالخصوص مستويات انتاجية العمالة ومشاركة المواطنين في اقتصاد القطاع الخاص،فعلى الرغم من تقارير التنمية البشرية العربية التي أشارت الى تقدم كبير في دول مجلس التعاون الخليجي بخصوص مؤشرات الالتحاق بالمدارس ومتوسط العمر المتوقع والوصول الى الخدمات الاساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ،تنمية ريادة الأعمال ودعم الابتكار.[1]

غير أن الاستراتيجيات الخليجية لا تزال تطالها بعض التحديات المتمثلة في النمط الثقافي السائد في المجتمع الخليجي الذي يقصي مشاركة المرأة في ريادة الأعمال وفرص العمل نتيجة العقلية الثقافية والتقاليد المحافظة مما يؤثر على انخفاض معدل مشاركة النساء في العمل.[2] بالإضافة الى وجود صلة ضعيفة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات القطاعات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص والتي تتطلب المهارة والعمالة المهنية،وقد أظهرت عديد التقارير مدى خطورة نقص المواطنين الخليجيين في العديد من القطاعات التقنية والهندسية على نقص كفاءة العمالة المحلية.

ثالثا–ضعف الاهتمام بالقطاع الخاص:

لا يزال الاهتمام بالقطاع الخاص في دول الخليج يعتمد بشدة على مشاريع الاستهلاك والمشاريع الممولة من قبل الحكومة بناءا على مداخيل النفط والغاز،ولذلك أوصت مراكز البحث والمنظمات الدولية بضرورة تنويع المصادر في دول الخليج عبر تعزيز صناديق الثروة السيادية وتفادي المشاريع التي تحتكرها اعانات الحكومة ،كما أوصت أيضا بضرورة اشراك المواطنين في مشاريع التنويع الاقتصادي والتشجيع على الادخار والاستثمار الفردي.[3]

---

[1] Ashraf Mishrif,op.cit,p.09

[2] Caroline Barnett,**human capital and the future of the Gulf**,center for Strategic and International Studies,Washington,November 2015,p.18

[3] نادر قباني ونجلاء بن ميمون،**التنويع الاقتصادي في دول الخليج ان الاوان لمضاعفة الجهود**،مركز بروجنكز،الدوحة، 31 يناير 2021،الموقع الالكتروني: https://www.brookings.ed/ar/research /التنويع-الاقتصادي-في-الخليج-آن-الأوان،تاريخ الاطلاع:20أفريل 2021

ومع ذلك لا يمكن استثناء دور رجال الأعمال العرب وأغلبيتهم من الدول الخليجية في الاستثمارات الخارجية خاصة في منطقة الشرق الاوسط والتي تصل إلى مليارات الدولارات مما يساهم في خلق فرص العمل وبناء اقتصاد معرفي أكثر انتاجية .

وعليه حتى تتمكن الدول الخليجية من تحقيق التنويع الاقتصادي ينبغي تبني استراتيجيات لتقليل اعتمادها على النفط والارتقاء باقتصادياتها لحمايتها من تقلبات أسعار النفط،فقد أوصت عديد التقارير الدولية بضرورة تمكين القدرة التنافسية للشركات المحلية من أجل خلق المزيد من فرص العمل حيث يترتب على ذلك تحقيق بعض الاهداف التي تتمثل في استقرار الارباح وتوسيع الايرادات،كما يعتبر الاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية من بين اهم الشروط لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية والتعليم وتطوير الصناعات التحويلية والقطاعات الانتاجية.

الفرع الثاني–ضعف التجارة البينية لدى دول مجلس التعاون الخليجي:

تعرف المعاملات التجارية بين دول الخليج تراجع كبير فهي لا تتجاوز نسبة 5 % من اجمالي التبادل السنوي ويرجع هذا التراجع إلى الاختلاف في طبيعة الانظمة الجمركية وفرض الرسوم ،مما يرهن نجاح مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ويقضي على طموح السوق الخليجية المشتركة والعملة الموحدة .

أولا–عدم وجود شبكة مواصلات متطورة:

يستدعي نمو التجارة البينية وجود شبكة مواصلات قوية تفعل نقل حركة السلع والبضائع حيث تتضمن هذه الشبكة بنية تحتية قوية من طرق وموانئ ومطارات وشبكة السكك الحديدية ،في حين أن حركة التجارة البينية لا تزال تعاني من تعقيد الاجراءات الجمركية عند منافذ الحدود البرية ،بالإضافة إلى تباطؤ عملية صيانة وتصميم مشاريع السكوز الحديدية الذي أقره المجلس سنة 2003 ليتأخر انجازه سنة 2018.[1]

[1] خالد شمس عبد القادر،**التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون :الانجازات والعقبات** ،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 14 يناير 2015.

فلا تزال جهود دول مجل التعاون الخليجي لإجراء محافل جماعية تجارية مقيدة ،فحتى وقت قريب شاركت الدول الاعضاء في مفاوضات التجارة الخارجية بشكل احادي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة FTA واتفاقيات اطار التجارة والاستثمار TIFA سنة 2005،حيث تنسق المبادرات التجارية بعيدا عن مسار الامانة العامة للمجلس،فوتيرة التقدم في اتفاقيات التجارة الجماعية هي جد محدودة ويقود مفاوضات دول التعاون الخليجي كبار البيروقراطيين مما قد يجعل من الصعب تجميع المصالح والمواقف المشتركة.[1]

وعليه تستخدم الدول الخليجية مواردها كوسيلة لتحسين الحسابات المالية وربطها بالتجارة الخارجية،كما تعتمد على الهيدروكربونات بشكل كبير كامتياز للسياسة الوطنية وليس الإقليمية كما يتم بناء المؤسسات فوق الوطنية بشكل بطيء،بالإضافة إلى الأنظمة الملكية التقليدية حيث تلعب الدولة دورا في النشاط الاقتصادي،ويرجع ذلك بسبب الافتقار إلى الارادة السياسية أو ضعف القدرة الإدارية.

ثانيا–تفاوت السياسات التجارية والصناعية بين دول المجلس:

فعلى الرغم من جهود التنويع في الخدمات المالية والسياحية ببروز دبي كمركز مالي وتجاري اقليمي وعالمي واستضافة قطر لكأس العالم سنة 2022 وانضمام السعودية الى مجموعة العشرين،غير أن المنظمة لا تزال تعاني من عدم كفاءة مؤسساتها ،فالتفاوت في السياسات التجارية والصناعية بين الدول يعيق التعاون بينها ويقلل من الاعتماد الشديد على عائدات النفط.[2]

فالتكامل الاقليمي في مجلس التعاون الخليجي غير مستقر ويعرف نوعا من الانجراحية من حيث تنفيذ وصنع القرارات والمصالح في المؤسسات الرسمية ،اضافة الى تأثير السياسة الداخلية والخارجية للدول على مسألة التكامل والتجارة البينية ،فلا تزال دول الخليج مترددة في الخضوع للسلطة فوق القومية والتي تسند إلى الأمانة العامة تفعيل عمليات التكامل وتنفيذ مشاريع التكامل الاقليمي.

ثالثا–غياب الإرادة السياسية:حددت الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 الأهداف المتعلقة بتحقيق السوق المشتركة والعملة الموحدة والتنسيق في مجال الزراعة والصناعة والتنمية المستدامة والإعلان عن الاتحاد

[1] The World Bank,**economic integration in the GCC**,The World Bank,office of the chieft economist Middle East and North Africa ,October 2010,p.18

[2] Ashraf Mishrif,**The GCC ‘s unsettled policy for economic integration**,The Muslim world,volume &11,winter 2021,p72

الجمركي ،غير أن الخلافات والنزاعات والمصالح الضيقة تطغى فوق المصلحة المشتركة،وهو ما تبين في قرار البحرين وسلطنة عمان في توقيع اتفاقيات ثنائية مع الو.م.أ عامي 2004 و2005.[1]

لذلك ينبغي على الدول الخليجية ازالة العقبات الهيكلية وتنسيق سياساتها الاقتصادية من أجل تعزيز تبادلاتها التجارية و العمل على زيادة مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمية على غرار الناتج المحلي الاجمالي العالمي ،حجم التجارة العالمية وتدفقات رأس المال وليس التركيز على أسواق النفط،كما ينبغي عليها الحرص على تفعيل التنمية والرفع من درجة تنافسيتها الاقتصادية على المستوى الدولي.

فللتكامل الاقتصادي دور في تنسيق الاقتصاديات من خلال تسهيل حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص في منطقة الخليج ،والاحتكام إلى التجربة الأوروبية في التكامل الذي أدى إلى الرفع من وتيرة المنافسة وتنقل السلع والخدمات ذات جودة عالية وخلق الكثير من مناصب الشغل كما ساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4 %.

الفرع الثالث–الصراع السعودي –الإيراني داخل منظمة الاوبك:

على الرغم من أن منظمة الأوبك تضم الدول الأعضاء المنتجة للنفط والذي يقتصر دورها على على تسقيف انتاج البترول وتحسن أسعاره في الأسواق الدولية ،غير أن هذه المنظمة تحولت مؤخرا إلى حلبة لتصفية الحسابات السياسية والمنافسة المستمرة بين الأعضاء المؤسسين وبالخصوص إيران والسعودية والذي انعكس على فعالية المنظمة وتدخلها في سوق النفط .

أولا–التداعيات الجيوسياسية لانهيار أسعار النفط سنة 2014:

تلعب منظمة الاوبك لتحقيق الاستقرار في السوق،بالاتفاق على بنود تحديد مستوى الإنتاج وسعر السوق،غير أن للسعودية وإيران وجهات نظر متعارضة حول هذه البنود،فالمملكة العربية السعودية تريد الحفاظ على صدارتها في المنظمة وهو ما تعارضه إيران ويعود هذا الخلاف الى التوتر بشأن القضايا الدينية وحتى الاستراتيجية.[2]

[1] Hassan Hakimian,**GCC economic integration fiction or reality ?** Khamsoun,Menapolis rethinking the Middle East,policy paper 2015,p.02

[2] Thomas G.Cardinali,**The Sunni-Shia political struggle between Iran and Saudi Arabia**,strategic informer Student Publication of the Strategic Intelligence Society: Vol. 1: Iss. 2, Article 6,p.28

فلا تتحكم في أسعار النفط فقد قواعد السوق ومسألة العرض والطلب،وإنما للمتغيرات الجيوسياسية ،فقد لعبت سياسة الرياض الانتاجية دورا في تخمة سوق النفط واغراقه سنة 2014 ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط و أضر بمنافسها الجيوسياسي إيران حليف بشار الاسد،كما أن أجندات السياسة الخارجية السعودية تسعى أيضا الى تقويض قوة ايران وروسيا،خاصة وأن الرياض تملك أكثر من 700 مليار دولار في البنك وبالتالي فهي قادرة على تجاوز مرحلة انهيار الاسعار بالمقارنة مع روسيا وايران التي تعاني من هاجس العقوبات الدولية الاقتصادية،كما أن القرار السعودي تزامن مع ظهور ثورة الغاز والنفط الصخري التي شهدتها الو.م.أ[1]

فالسعودية تستخدم الاحتياطات المالية الضخمة كنقطة للضغط على روسيا وإيران المؤيدة لنظام الأسد ومحاولة الابقاء على شرعيته،وعلى منتجي النفط ذو التكلفة المرتفعة في أمريكا الشمالية ولا تتعامل بمنطق المصلحة الاقتصادية البحتة،وقد صرح رئيس البرلمان الايراني أن بلاده لن تنسى الدول التي خططت لخفض أسعار النفط في إشارة منه إلى السعودية ووصفها بالمؤامرة خاصة وأن سنة 2014 شهدت توقيع اتفاق خطة العمل المشتركة مع القوى الكبرى ،وهو الأمر الذي يجبر دول الاوبك على تبني أسلوب التفاوض من أجل تسقيف الانتاج.

في حين تمثل النهج الروسي كعضو في الاوبك بالتعامل مع التنافس السعودي–الإيراني بالمنطق الميكيافيلي من خلال التعاون مع كلا من الدولتين ،فإيران تمثل كحليف لها وفي نفس الوقت تثمن علاقاتها مع السعودية ورفع قيمة استثماراتها التجارية ،فهي تحاول الحفاظ على العلاقات على اساس ثنائي وليس اختياري فهي تحتاج الى تمرير الكثير من المصالح ومنها صفقات بيع الاسلحة وبناء المفاعلات النووية.

ثانيا–قرار قطر بالانسحاب من الأوبك:

اتخذت قطر خطوة الانسحاب المفاجئ من منظمة الاوبك بعد أن استمرت عضويتها قرابة 60 سنة ،وقد نظر الخبراء على ان خطوة الدوحة انها سياسية في ضوء الحصار المفروض ضدها من جهة ومن

[1] F.Gregory Gaus,**sultans of swing ? the geopolitics of falling oil prices**,Brookings Diha center,Qatar,April 2015,p.02

جهة ثانية سياسة الاستبعاد المستخدمة من طرف السعودية وروسيا داخل المنظمة،فقطر بهذه الخطوة تسعى الى تحقيق الاستقلالية.

في الوقت الذي عبر فيه الموقف الرسمي إلى أن الخطوة ترجع إلى رغبة الدولة في التركيز على صناعة الغاز بتبني استراتيجية زيادة السعة الإنتاجية بنسبة 43 % بحلول سنة 2024 أي حوالي 110 مليون طن سنويا،غير أن بعض التقارير ترى أن سياسة الاوبك لا تفرض قيود على انتاج الغاز ولا على سوائل الغاز الطبيعي التي تنتجها قطر ،كما أن تكاليف العضوية لم تكن عبئا عليها،مما يجعل هذا الانسحاب المفاجئ قرار سياسي ورسالة موجهة لدول الحصار،وخاصة السعودية التي تحاول بسط سيطرتها على الاوبك وبالتالي لم تعد الدوحة الرغبة البقاء في ناد تقوده الرياض.[1]

فالانسحاب القطري هو رمزي ومحدود على المنظمة،وتكمن رغبتها في التركيز على برامج التنمية وزيادة الطاقة الانتاجية للغاز خلال السنوات القادمة ،فمستويات انتاجها للنفط هي محدودة وثابتة ولا تأثير لها على الاوبك فهي تنتج حوالي 600 ألف برميل من النفط الخام يوميا مقارنة بنحو 10 ملايين برميل يوميا تنتجها السعودية،مما يشير إلى محدودية الانتاج القطري.[2]

يمكن القول أن تضارب المصالح لدى الدول الخليجية لا ترتكز حول مسألة التكامل الاقتصادي الناتجة عن غياب الإرادة السياسية تدفع بالتنسيق في السياسات التجارية والاقتصادية،وانعدام التجارة البينية ،اضافة إلى مجموعة المعوقات الهيكلية المتمثلة في غياب شبكة اتصالات متطورة وبنى تحتية قوية ،وعليه ينبغي أن تنسق السياسات في اطار المؤسسات فوق الوطنية والابتعاد عن الحسابات والمصالح الضيقة .

المطلب الثالث–السيناريوهات المستقبلية للتفاهم النووي الإيراني مع القوى الكبرى:

لا يزال مستقبل التفاهم النووي الإيراني مع القوى الكبرى يشوبه الغموض خاصة في ظل تداعيات الصفقة وما ترتب عليها من تردد لنوايا الدول الموقعة عليها ومنها الانسحاب الأمريكي ومن جهة ثانية

[1] Sanne Wass,**analysis :the consequences of Qatar's Opec exit**,Global Trade Review,08-01-2019,site web : https://www.gtreview.com/news/mena/analysis-the-consequences-of-qatars-opec-exit/,date of review :18-05-2021.

[2] Amin Bagheri,**Qatar withdraws from OPEC after 57 years**,April 2019,site web : https://www.researchgate.net/publication/332441431_Qatar_Withdraws_from_OPEC_after_57_Years,date of review :18-04-2021

جهود الدول الأخرى الممثلة في الاتحاد الأوروبي ،الصين وروسيا التي تريد الابقاء على الاتفاق والحيلولة دون انهياره،وحتى إيران الطرف المعني بالقضية والتي لمح على تطوير برنامج صواريخها الباليستية

وبالتالي يبقى التفاهم النووي الإيراني –الغربي مرهون ببعض السيناريوهات المستقبلية تتعلق بسيناريو بقاء الاتفاق وحمايته بعيدا عن تأثير الانسحاب الأمريكي،وسيناريو الانهيار خاصة في ظل التوتر الأمريكي –الإيراني الذي يمكن ان يتأثر بضغوطات اللوبي الصهيوني الممثل في منظمة الايباك الذي دائما ما يدفع بضرورة الانسحاب وعدم التسوية مع إيران بل والذهاب بعيدا عن ذلك وهو ضرورة تنفيذ الضربات العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية وجميع مفاعلاتها ،في حين أن التفاهم النووي يمكنه الذهاب نحو سيناريو إعادة التفاوض من جديد وإعادة صياغة الاتفاق.

الفرع الأول–سيناريو بقاء الاتفاق

بالنظر الى قرار الإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب للانسحاب من الصفقة النووية لم يدفع الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق لحذو الخطوة الأمريكية ،بل لا تزال تدعم فكرة البقاء على الاتفاق وتحاول اقناع الطرف الإيراني بعدم التصعيد وذلك من أجل الحفاظ على استمرارية المصالح الاقتصادية وضمان تدفق شحنات النفط .

أولا–دعم بعض الدول الموقعة على الاتفاق

يستند هذا السيناريو إلى محاولة دعم الدول الموقعة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي،الصين وروسيا الموقف الايراني كي لا ينسحب من الاتفاق وإنقاذه ،غير أن هذا السيناريو لن يتحقق إلا بتحقيق مطالب ايران وضمان عودة الشركات الأوروبية للاستثمار فيها،فتحقيق هذه المطالب تعد نوع من الامتيازات لتعويض الانسحاب الأمريكي وما انجر عنه فرض المزيد من العقوبات على طهران.[1]

ثانيا–الحفاظ على الاتفاق بدون الطرف الأمريكي:

[1] محمود عزت،**العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني :المواقف الدولية والسيناريوهات المحتملة**،مركز الانذار المبكر،الموقع الإلكتروني: https://ewc-center.com/2021/04/18/العودة-إلى-الاتفاق-النووي-الإيراني-المواقف-الدولية-والسيناريوهات-المحتملة

أي أن المسعى الأوروبي من دعمه لفكرة البقاء هو للحصول على تدفق المزيد من شحنات النفط ،فإيران تستخدم أسلوب التحايل على العقوبات الأمريكية من خلال السماح بتصدير البترول نحو أوروبا من خلال اطفاء أجهزة الارسال الخاصة بحاملات النفط نحو أوروبا حتى لا يتم رصدها من طرف أجهزة الملاحة الأمريكية.[1]

في حين تشير تقارير أنه حتى مع بقاء الاتفاق ،فإن ايران لا تثق في السياسات الغربية وهي مستعدة لإلغاء الاتفاق،وابتزاز الاطراف الموقعة بالتأثير على الملفات الاقليمية في الشرق الأوسط وتطوير قدراتها الصاروخية بل وحتى الرفع من نسبة تخصيب اليورانيوم وهي تعتبر كرد فعل لمواجهة العقوبات الدولية المفروضة عليها التي تتحايل عليها بتوسيع شبكاتها المصرفية والمالية مع الدول الاسيوية والإفريقية وليس فقط الارتكاز على البنوك الأوروبية.[2]

فإيران لا يمكنها التنازل عن مطالبها المتمثلة في زيادة مخزون تخصيب اليورانيوم في مفاعل اراك والتحايل على سلطات التحقق والرقابة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ،إذ دعت هذه الأخيرة سنة 2020 إلى ضرورة التعاون الفوري معها وضرورة التطبيق الكامل لاتفاقات الضمانات الشامل وإتاحة الوصول الفوري لجميع المواقع النووية وتفقدها وضمان المصداقية التقنية،فقد أعرب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رفائيل ماريانو غروسي **Rafael Grossi** أن الوكالة لم تلاحظ أي تغييرات في تنفيذ إيران لالتزاماتها.

الفرع الثاني–سيناريو انهيار الاتفاق

إذ سيحدث هذا السيناريو في حالة ما إذا انهارت العلاقات بين إيران والو.م.أ ،فهذه الاخيرة اعلنت عن انسحابها من الاتفاق بوصفه الصفقة الأكثر غباءا،وفرض المزيد من العقوبات الدولية على طهران،مما سيجبر هذه الاخيرة على الانسحاب النهائي من الاتفاق بسبب عدم اقتناعها بشأن التفاوض

[1] محمود عزت،مرجع سابق الذكر.

[2] فاطمة الصمادي،**سيناريوهات متشائمة لمستقبل الاتفاق النووي الايراني**،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة ،20 مارس 2018،الموقع الالكتروني:https://studies.aljazeera.net/en/node/4279 ،تاريخ الاطلاع:21-04-2021

حول الملفات الاقليمية للمنطقة وبرنامجها الصاروخي ،وقد صرح في ذات الصدد اية الله خامنائي بأن **"إيران لن تتفاوض مع الغرب بشأن وجودها بالمنطقة وأن هذه المسألة لا علاقة لأوروبا والو.م.أ بها"**[1]

حيث يحدد هذا السيناريو ثلاث خيارات لإيران بخصوص خطة العمل المشتركة الشاملة وهي:

أولا–الانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة وتطوير البرامج الصاروخية

يمكن لإيران الانسحاب من خطة العمل المشتركة وتصبح قوة نووية،وقد اعلن اية الله خامنائي بتاريخ 07 أوت 2019 عن نية إيران لإنتاج الاسلحة النووية في غضون الأشهر القادمة وأن الردع هو السبيل الوحيد لحماية الجمهورية الاسلامية من أعدائها ،فإيران لا تعتبر نفسها ملزمة لا بخطة العمل المشتركة ولا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.[2]

فالضغوط الاقتصادية أثرت على الاقتصاد الايراني وارتفعت نسبة التضخم والبطالة،وهو الأمر الذي أثار الاوساط السياسية المتشددة الممثلة في فيلق الحرس الثوري الايراني الذي أعلن سنة 2018 بأن القنبلة النووية هي الخيار العقلاني،فالتصعيد ويعتبر أيضا الملف الصاروخي خط احمر لن يتم التفاوض عليه،كما صوت البرلمان الإيراني في نوفمبر 2020 على قرار يلزم منظمة الطاقة الذرية الايرانية برفع نسبة التخصيب الى 20 % وتخزينها في الداخل.

ثانيا–الخروج من خطة العمل المشتركة والاستمرارية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

يكمن هذا الخيار بناءا على مؤشرات تتمثل في ما حدث سنة 2019 بمنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أخذ عينات بيئية في مفاعل ناتانز ،وإعلان إيران على هذا القرار بسبب غياب الامتثال الغربي للاتفاق فهي لم تعد ملزمة بالاتفاق،وتريد الاستفادة من حقها غير القابل للتصرف المكفول من طرف اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية،ورفضت المحادثات الثنائية مع واشنطن بحجة أن الحكومة الأمريكية لا تخفي حتى خططها للإطاحة بالحكومة الإيرانية نفسها التي تدعوها للمحادثات.[3]

---

[1] فاطمة الصمادي،مرجع سابق الذكر.

[2] Maximillian Hoell,**if the JCPOA collapses :implications for nuclear non-proliferation and international security** ,Global Security Brief,European Leadership Network,December 2018,p.04

[3] Michael Hirsh,**is the Iran deal finally dead ?** foreign policy,report, September 25, 2018,site web : **https://foreignpolicy.com/2018/09/25/iran-nuclear-deal-last-stand/,**date of review :20-04-2021

فطبيعة الأنشطة النووية الايرانية لا تزال تثير المزيد من الشكوك،وتعتبر كتهديد وجودي لأمنهم وينبغي اتخاذ مقاربة دبلوماسية وإقناع طهران لتنفيذ البروتوكول الاضافي لبناء الثقة،و الانسحاب الامريكي سينجر عنه أيضا الضغط على الاتحاد الاوروبي للخروج من الصفقة وانهيار جميع الالتزامات الإيرانية.

ثالثا–الاستمرار في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع الالتزام بالصفقة النووية:

وذلك بفتح ملف جديد في العلاقات الأمريكية–الايرانية في عهد روحاني وتخفيف العقوبات وبناء مستوى عالي من الثقة،كما يعترف الايرانيون بالدور الصيني في شراء كميات كبيرة من النفط والغاز الايراني لإعادة بيع كتحد للعقوبات الامريكية ،فقد تم سنة 2019 الإعلان عن شراكة استراتيجية و تنفيذ الخطة المشتركة الشاملة لنزع التوتر حول نوايا ايران والحفاظ على الاستقرار الاقليمي في المنطقة.[1]

فخيار الاستمرار في معاهدة عدم الانتشار النووي ودعم الاتفاق النووي هو من أجل طمأنة الدول الرافضة والمنتقدة للاتفاق من جهة .ومن جهة ثانية لضمان نفوذ الدول الموقعة،مما ينجح التسوية الدبلوماسية والابتعاد عن أي عمل عسكري يستهدف إيران ،كما تهدف المقاربة الدبلوماسية الى اشراك الدول الخليجية المتمثلة في السعودية والإمارات كأطراف جديدة في حل الملفات الاقليمية.

الفرع الثالث–سيناريو إعادة التفاوض وصياغة اتفاق اضافي:

يحتمل أن يتجه الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى نحو طريق اخر يتمثل في اعادة التفاوض بين الاطراف المعنية مع مجيئ جو بايدن إلى سدة الحكم في الو.م.أ ،وإقناع أوروبا لإيران لمناقشة القضايا العالقة وصياغة اتفاق إضافي يخص مسألة الصواريخ الباليستية ونسبة تخصيب اليورانيوم،غير أن هذه المطالب يمكن أن تلقي معارضة من طرف الأوساط السياسية المحافظة في إيران التي تعارض مسألة الدخول في التفاوض من جديد مع الإدارة الأمريكية.

[1] Maximillian Hoell,op.cit,p.11

أولا–عقد اتفاق اضافي:

حيث يمكن لإحياء مسار المفاوضات بعودة الحديث عن الشروط المتعلقة بعقد اتفاق اضافي يشمل برنامج الصواريخ الباليستية ورفع العقوبات الاقتصادية للتخفيف من التداعيات السلبية التي افرزتها هذه العقوبات من تدهور اقتصاد وخلق حالة الاحتقان الاجتماعي لدى الكثير من الايرانيين جراء تدهور وضعف القدرة المعيشية، والسماح بدخول مجموعة الشركات الأجنبية إلى السوق الإيرانية ومسألة تخصيب اليورانيوم،مع العلم أن ايران ترفض مسألة الاتفاق الاضافي وتفضل الاتفاق القديم دون أي تعديل والاكتفاء بسياسة خطوة بخطوة لترصد السياسة الامريكية الجديدة لبايدن بخصوص موقفه من الاتفاق النووي.

ثانيا–مقاربة الرئيس الأمريكي جو بايدن في التعامل مع الملف النووي الإيراني:

تقدر السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن أن الملف النووي الإيراني يعد من بين الملفات الحساسة،وقد صرح بأنه سيقوم بتصحيح أخطاء الرئيس السابق والعودة للملف النووي مع ايران في حالة عودتها هي الأخرى للامتثال،فخلال حملته الانتخابية وصف قرار ترامب بالانسحاب من الصفقة بأنه طائش وانه انتهى بعزل الو.م.أ وليس إيران.وقد كتب في مقال افتتاحي لشبكة CNN أنه سيقدم لطهران طرقا موثوقا للعودة إلى الدبلوماسية.[1]

وعليه فالامتثال الإيراني للاتفاق سيعيد الو.م.أ إلى طاولة التفاوض وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الأمريكية–الإيرانية مع مراعاة شرط الافراج عن المحتجزين الأمريكيين ،مقابل تخفيف التداعيات السلبية للعقوبات الاقتصادية بزيادة التجارة الإنسانية وكذا مناقشة النفوذ الإقليمي،وهي مصلحة تصب لكلا من الطرفين،وهو الوقت المناسب لتجنب التصعيد والتنفيذ الفوري لجميع الالتزامات المتعلقة بالاتفاق.

[1] Steven Erlanger, **Biden Wants to Rejoin Iran Nuclear Deal, but It Won't Be Easy**,The New York Times,November 2020,site web ; https://www.nytimes.com/2020/11/17/world/middleeast/iran-biden-trump-nuclear-sanctions.html,date of review :01-05-2021

تبعا لما تم التطرق إليه في الفصل الأخير المتعلق بانعكاسات التفاهم الإيراني على أمن دول الخليج،يمكن القول أنه على الرغم من المحددات التي تحكم طبيعة العلاقات الخليجية–الايرانية المتمثلة في القرب الجغرافي والروابط الاقتصادية والتجارية،غير أن الانعكاسات التي جاءت بها الصفقة النووية الايرانية–الغربية أثرت على هذه الروابط الاقتصادية ، فمع اتساع هوة الخلاف بين إيران والدول الخليجية حول مسألة فارسية أو عروبة الخليج،زادتها أيضا الانعكاسات البيئية الممثلة في المخاطر الساحلية والاشعاعية الناتجة عن نشاطات المفاعلات النووية الإيرانية،وتهديد التنوع البيولوجي،زادتها أيضا التهديدات الإيرانية التي تعتبر منطقة الخليج كمسرح لفرض تنافساتها والتدخل في بعض الملفات الإقليمية وهو ما تبين في تدخلها لدعم الاقليات الشيعية في البحرين،وحتى أتاحت لنفسها فرصة التدخل في الازمة اليمنية لدعم ميليشيا الحوثي ومن جهة أخرى قرار الدول الخليجية بالتدخل من خلال عاصفة الحزم.

وبالتالي فإن التأثير على استقرار المنطقة جاء أيضا برفع درجة الانفاق العسكري والدخول في سباق تسلح محموم، زاد من حدة المعضلة الأمنية وعليه يمكن القول أيضا أن الاتفاق النووي هو مفتوح على عدة سيناريوهات مستقبلية تتوزع بين إمكانية بقاءه،وسيناريو الانهيار في حين أن الدراسات الاكاديمية الاستشرافية ترجح سيناريو التوجه نحو إعادة التفاوض من جديد وصياغة الاتفاق.

خاتمـــــــــة

خاتمـة:

بناءا على الدراسة المقدمة،فإن للإجابة عن الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات،يستنتج من خلالها أن البرنامج النووي الإيراني يعكس عقيدة إيران الاستراتيجية المتوزعة على مجموعة الأبعاد السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والإيديولوجية،فامتلاك التكنولوجيا النووية أصبح كرهان لها وأداة ردع موجهة للدول الأخرى،فالموقع الجغرافي وإحاطتها بقوى نووية منها الهند وباكستان وإسرائيل أجبرها على تطوير برنامجها النووي،فهي تتبنى سياسة تعديلية وتغيير الوضع القائم،كما تعتبر الهيبة الدولية والفخر كرموز لبرنامجها أمام الدول الأخرى.

الاتفاق النووي المبرم بين إيران ودول 5 + 1،وإن كان يعتبر كرسالة موجهة لدول الخليج من أجل رفع الخوف عنها وتطمينها بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني وتقييده بوضعه تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفرض المزيد من العقوبات الدولية ضد طهران ،غير أن هذه التطمينات لا تكفي ،إذ حاولت طهران في الكثير من الأحيان استعمال برنامج لأغراض عسكرية وخرق التزاماتها الدولية برفع نسبة تخصيب اليورانيوم فوق المسموح به في الاتفاق وتشغيل صواريخها الباليستية لاستعراض مدى قوتها على الرغم من تنديد مجلس الأمن بذلك.

تعتبر سياسة العصا والجزرة التي استخدمتها المجموعة السداسية خاصة منها الاتحاد الاوروبي والو.م.أ من خلال فرض العقوبات الدولية ومنحها الامتيازات التي تتعلق بفتح أسواقها بالكثير من غير الاستثمارات،فهذه السياسة غير ناجعة في الكثير من الاحيان ،حيث أن فرصة ابرام هذا الاتفاق زادت من تغلغل النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ولا أدل على ذلك من تدخلاتها المستمرة في الملفات الإقليمية ولعبها الدور الإقليمي والموازن لدول الخليج .

يمكن استخلاص **النتائج** على أن ابرام الاتفاق النووي الغربي مع طهران يعتبر أيضا كفرصة لها بعودتها في المجتمع الدولي وكسب نوعا من الشرعية الدولية،فجلوس القوى الكبرى مع طهران على نفس طاولة الحوار إنما هو دليل على مدة قوة وثقة المفاوض الإيراني في طرح الأهداف ونزع الاعتراف بالذات – يعد السلوك التفاوضي لدى صانع القرار الايراني وتكتيكاته ناجح من خلال كسب المزيد من الوقت والرفع من نسبة الأرباح وخفض الخسائر فقد تمسكت في الكثير من المرات بمبدأ لا تفاوض دون شروط مسبقة خاصة منها الشروط المتعلقة برفع نسبة تخصيب اليورانيوم والإبقاء على برنامج الصواريخ

الباليستية ،كما سعت في الكثير من الأحيان برمي الكرة وإلقاء اللوم على القوى الكبرى ،حيث تحجج علي خامنائي في الكثير من الأحيان على مسألة عدم ثقته في التزامات دول مجموعة 5 + 1 لاسيما منها الو.م.أ التي بات انسحابها من الاتفاق كفرصة للتذرع بعد وجود النية في الاتفاق.

يمكن القول أيضا أن الاتفاق النووي هو مكسب للاعتراف ودعم الحق الإيراني في تخصيب اليورانيوم والاعتراف بها دوليا ،والدليل على ذلك المقترح الروسي الذي يسمح بإمكانية طهران الحصول على الوقود النووي من الخارج لتشغيل مفاعلاتها النووية ،في حين أن الرفض الايراني كان هو سيد الموقف ،باعتبار أن مسألة تخصيب اليورانيوم هي خط أحمر لا ينبغي التفاوض والتنازل عنها وأن انتاجه ينبغي أن يتم فوق أراضيها وتحت سيادتها.

منح الاتفاق النووي الفرصة لتعزيز النفوذ الإيراني وقبولها في المنطقة حيث أطلق لها العنان بحرية التدخل في الملفات والأزمات الاقليمية ودعم وكلائها في كل من سوريا والعراق واليمن ماليا وعسكريا وسياسيا وإعلاميا،بهدف فرض منطق توازن القوى مع الدول الأخرى المتدخلة في هذه الأزمات،كما ساهم الحرس الثوري في تصعيد هذا الدعم ،غير أن هذه الازمات زادت من تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية خاصة منها تنظيم داعش وبالتالي أصبحت مسألة مكافحة الإرهاب كتهديد فوق تقليدي هاجس جميع الدول التي ينبغي أن تتكاتف جهودها لتوفير الأمن.

تعتبر العقوبات الدولية هي الأخرى كمكسب للدول الكبرى فهي كأداة ضغط على إيران خاصة منها العقوبات التي تزيد من تأزم الوضع الاقتصادي على عرقلة تقدم برنامجها فرسالة القوى الكبرى من فرض العقوبات هو لإشعار إيران بعزلتها الدولية ومعارضة طموحاتها النووية العسكرية،حيث تجنبت هذه الدول الخيار العسكري واستبداله بالعقوبات الاقتصادية كأداة فعالة تجبر طهران على الرضوخ لالتزاماتها ،حيث أجبرتها على العودة إلى المفاوضات نظرا لانعكاساتها السلبية على الرأي العام الداخلي والإضرار بمعيشة المواطن الإيراني،كما أن شرط رفع العقوبات بموجب الاتفاق يسمح لها بالعودة إلى السوق الدولية وتطوير الشراكة التجارية مع الدول الأخرى والاستفادة من فرص الاستثمار.

وضعت خطة العمل المشتركة الشاملة ،الدول الخليجية أمام مأزق الكثير من التحديات والتداعيات الناتجة عنه بما فيها التحديات البيئية والأمنية والسياسية ،حيث سارعت إلى المطالبة بتوفير المزيد من

الحماية بسبب المأزق الأمني بين الدول الخليجية وإيران التي أصبح تمارس سلوكيات استفزازية واستعلائية.

الامن الخليجي ليس ببعيد عن تأثيرات وتداعيات الاتفاق النووي الايراني خاصة في ظل التقارب بين هذه الاخيرة ودول مجلس التعاون الخليجي التي تبقى متصارعة فيما بينها مما ينبئ بوجود صراع سني– شيعي تقوده كلا من السعودية وايران مما يؤدي الى حدوث نوعا من الاختلالات في التوازنات الاقليمية.

يؤكد الطرف الايراني في الكثير من المناسبات على فارسية الخليج وفرض السيطرة على النظام الاقليمي الخليجي بالتغلغل فيه وهو ما يدخل في الاستراتيجية الهجومية–الدفاعية،حيث نتج عن هذه المعضلة الأمنية والشك في سياسات الأطراف الأخرى التي تتخذ هي الأخرى بأسلوب السباق نحو التسلح والرفع من الاستعراضات العسكرية بامتلاك أسلحة جديدة ،فالعلاقات الخليجية–الإيرانية بعد الاتفاق شهدت الكثير من التوترات خاصة بين السعودية وإيران بسبب تباين وجهات النظر والخلاف حول الكثير من المسائل التي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية فيما بينها،فالسعودية تريد قيادة العالم السني ولذلك فقد سارعت الى ضرورة انشاء تحالف عربي لشن الهجمات العسكرية ضد الحوثيين في اليمن للتأثير على مصالح إيران وإضعافها .

تطبيق نظرية اللعبة على واقع العلاقات الإيرانية–الخليجية ،فإنها تدخل بمنطقها الصفري فمن جهة إيران التي تؤكد على فارسية الخليج وقيادته وعدم قبولها التدخل الأجنبي على أراضي دول الخليج ،في حين أن هذه الاخيرة تربط أمنها بأمن القوى الكبرى المتحالفة معها والمطالبة بالمزيد من الضمانات الأمنية بعد ابرام الاتفاق النووي وذلك لموازنة القوة الديموغرافية والاقتصادية والعسكرية لإيران،وشوهدت مظاهر الصراع الخليجي–الايراني باتخاذ كل من اليمن والعراق وسوريا كمسرح ورقعة شطرنج للتنافس فعقيدة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز بنيت على تقوية مجلس التعاون الخليجي وموازنة إيران ،حتى ذهب بعض المحللين السعوديين إلى ضرورة الانضمام الرسمي لليمن الذي يحوي على 24 مليون نسمة في مجلس التعاون الخليجي وذلك لإعطاء وزن كبير لهذه الدول مقارنة بإيران.

اعتبر الاكاديميون أن الاتفاق النووي بما فيه الاتفاق المرحلي سنة 2013 والاتفاق النهائي سنة 2015 ،هو مسار صعب لإيران باعتبارها الخاسر من هذه الصفقة بناءا على المؤشرات المتعلقة

بتخفيض مستوى تخصيب اليورانيوم المسموح به لها من 20 % إلى 3,67 % وتقليص عدد أجهزة الطرد المركزي من عشرون ألف إلى 5060 جهاز فقط خلال فترة 15 سنة.

لجأت طهران في الكثير من الأحيان إلى خرق التزاماتها بعدم السماح بدخول المفتشين الدوليين لتفقد المفاعلات والمواقع النووية ،وقد قدم البرلمان الإيراني مشروع قانون لإنهاء عمليات التفتيش الأممية للمنشآت النووية ومطالبة الحكومة بزيادة تخصيب اليورانيوم في حالة عدم تخفيض العقوبات حيث لوحظت الاختراقات الإيرانية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق مايو 2018،وقدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مخزون اليورانيوم المخصب يبلغ 2442,9 كلغ وتجاوز سقف تخصيب اليورانيوم عند 4,5 % سنة 2019 في حين أن التخصيب تم بأجهزة طرد مركزي متطورة في ناتانز وفوردو.

سياسة أوباما كرئيس للو.م.أ وتفائله وترحيبه بالاتفاق،بالإضافة إلى حاجة القوى الكبرى بالخصوص الصين،الاتحاد الاوروبي وروسيا في ضرورة انفتاح السوق الإيرانية تعتبر من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى ابرام الاتفاق النووي،والهدف الذي تصبو إليه جميع هذه الدول هو تغليب الحوار وتفادي الخيار العسكري الذي سعت إليه إسرائيل.

حيث أن رغبة السياسة الأمريكية في عهد باراك أوباما هو من أجل إشراك ايران في بعض الملفات الاقليمية التي تحظى باهتمام كل منهما ،وقد تحدث اوباما في الكثير من المناسبات على ضرورة اشراك طهران في الجهود التي تبذل للوصول إلى تسوية ومعالجة الملفات الإقليمية ،وذلك في إشارة منه الى ضرورة التنسيق مع طهران في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق والحرب على الإرهاب وهو ما يعتبر العدو المشترك لجميع الدول وتحسين العلاقات مع أمريكا ،حيث أن الاتفاق يحمل في طياته بتعاون أكبر في مكافحة الارهاب حسب وزير الخارجية محمد جواد ظريف.

وتعد الخطوة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي،لقيت معارضة من الاتحاد الأوروبي التي تعطي أهمية كبيرة للتبادل التجاري وتنمية التعاون مع طهران بالسماح للشركات الأوروبية لدخول إلى إيران والاستثمار فيها،حيث سارعت دول الترويكا بإصدار بيان لتأكيد الالتزام بالاتفاق النووي.

من جهة ثانية،فإن التيار الاصلاحي المعتدل في إيران بادر هو الأخر نحو المرونة في الحوار وفتح باب المفاوضات واقتناعه بها،ففي الوقت الذي رفض فيه التيار المحافظ المفاوضات،فإن التيار

الاصلاحي ومن بينهم حسن روحاني رحبوا بعودة إيران ورفع المزيد من العقوبات الدولية وفتح اسواقها امام الاستثمارات الأوروبية والغربية.

الاتفاق النووي الذي ابرمته القوى الكبرى مع ايران ،انما هو لحماية اسرائيل وضمان أمنها،فهو نعمة لإسرائيل،حيث أصبحت في المنطقة أكثر أمانا اكثر من أي وقت مضى،وهو ما أكده العديد من المسئولين الاسرائيليين بمناسبة الاحتفال بسنتين مرت على توقيع خطة العمل المشتركة الشاملة،على أن تهديد السلاح النووي الايراني هو بعيدا جدا،وبفضل الاتفاق النووي تم تشويش البرنامج النووي الايراني وسد كل ممراته نحو القنبلة النووية.

فعشية الإعلان عن توقيع الاتفاق طالبت اسرائيل من الو.م.أ بتزويدها بضمانات أمنية في حال توقيع الاتفاق وصياغة استراتيجية أمنية للشرق الأوسط،حيث طالبت بتعزيز انظمة الدفاع الجوي الخاصة بها مع الو.م.أ وتعزيز التعاون الاستخباراتي،وقد صرح وزير النقل الاسرائيلي ميراف ميخائيلي أنه إذا تم التوصل الى الاتفاق النووي فيجب على اسرائيل الضغط من أجل اتفاقية تكميلية مع الو.م.أ من شأنها الحفاظ على مصالح اسرائيل في مواجهة ايران.

وعليه تقديرا مما قيل في خاتمة موضوع الدراسة لابد من طرح مجموعة **التوصيات** التالية:

- ينبغي معالجة القصور في المنظومة الخليجية المتمثلة في تحديات مجلس التعاون الخليجي،فهي لا تزال تواجه مشكلة التحدي العسكري المتمثل في نقص عدد الأفراد الراغبين في الخدمة العسكرية والافتقار إلى الروح الوطنية والتفاني في خدمة الوطن والافتقار إلى الخدمة القتالية،على عكس الجانب الإيراني فكثرة عدد السكان والدليل هو قوة الحرس الثوري الإيراني باعتباره كمؤسسة عسكرية يتمتع بولاء كبيرة للدولة حيث يتمتع بجاهزية وقدرة قتالية واستعدادية عسكرية للمناورات في مياه الخليج وفي مضيق هرمز وهي كإشارة لمواجهة مختلف التهديدات المحتملة.

-ضرورة اتخاذ وتبني رؤية خليجية موحدة ومشتركة وتجنب الخلافات والانشقاقات بين الدول الأعضاء وضرورة التنسيق فيما بينها في السياسات وتبدل الخبرات في البرامج النووية،الأمر الذي يعزز من حضورها نوويا وجعلها في مصاف الدول في مجال امتلاك التكنولوجيا النووية،فضلا عن إبراز مدى أهميتها والتلويح بها أمام الخصم الإيراني والرد على استفزازاتها وتهديداتها.

-يجب على الدول الخليجية اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي وعدم حصرها في مجال انتاج الاقتصاد الاحفوري المعرض للنفاذ،حيث ينبغي تطوير بنى تحتية متطورة ورسم استراتيجيات اقتصادية طويلة المدى وتشجيع التجارة البينية وإلغاء جميع الرسوم لدخول السلع وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص.

-ينبغي دعم التعاون والحوار بين إيران ودول الخليج وتجنب الشك والريبة بينها،ينبغي على ايران ودول الخليج أن لا تنظر إلى بعضها على أنها اعداء ومهددين لأن ذلك سيؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة كما ينبغي تكثيف التعاون الاقتصادي وفتح باب الاستثمارات لكل منهما،فالسلوكيات الاستفزازية تجلب فقط العداء،والتفاعل في نظام المساعدة الذاتية يجعل الدول تفهم بسرعة أن أفضل طريقة لضمان بقائها هي أن تكون أقوى دولة في النظام الدولي.

حيث أن الحوار في العلاقات الدولية هو مبني على مبادئ القانون الدولي المنظمة للعلاقات بين الدول التي تنص على احترام سيادة الدول وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.ويجب تحويل هذه العلاقات من الطابع العدائي والصراعي إلى نشر السلم والحوار وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

-ينبغي توافر حسن النوايا بين إيران والمجموعة السداسية وضرورة التقيد بالالتزامات واحترامها،فحيث أن الانسحاب الأمريكي برئاسة دونالد ترامب وفرض المزيد من العقوبات على الرغم من أنها اعتبرت كانجاز تاريخي في عهد باراك اوباما،غير أنه قد يفسد نية الأطراف الأخرى وعدم التقيد بالالتزامات والمبادئ الذي بني عليها الاتفاق وبالتالي يهدد بانسحاب الأطراف الأخرى.

-يجب على الدول الخليجية عدم ابراز هاجس كبير نحو البرنامج النووي الإيراني وضرورة الاهتمام بتطوير الأمن الداخلي بقوة خليجية-خليجية وليس الاعتماد على الأمن المستورد،فلا يمكن الاكتفاء بقوات درع الجزيرة فحسب،فعلى الرغم من أهمية التحالفات الدولية التي ارتبطت بها في احتضان القواعد العسكرية غير أن هذا ليس كاف خصوصا في ظل التوترات الاخيرة التي أصبحت تهدد المنطقة بما فيها التصعيدات في مضيق هرمز والتهديد الإيراني بإغلاقه وكذا قصف ناقلات النفط .

-يجب على السعودية تجنب فرض سياسات الإملاء على الدول داخل مجلس التعاون الخليجي خاصة منها الدول المجهرية،ينبغي الاهتمام بالحوار البناء وتجنب الانشقاقات،فقد أبرزت أزمة حصار قطر سنة 2017 وسحب الامارات والسعودية والبحرين لسفرائها من الدوحة مدى غياب التنسيق ووجود حالة كبيرة من الانقسام السياسي زادتها الترسانة الإعلامية التي خصصتها هذه الدول،ونتج عن هذه الأزمة انهيار

اقتصادي كبير تمثل في تدهور سوق العقارات وخسارة طالت البورصات والأسهم وأيضا شركات الطيران،كما كانت تعتبر قطر بالنسبة للدول الحصار كسوق مهمة للغذاء والألبان والمواد الأولية،فالأزمة الخليجية تركت المجال للدول الأخرى لحماية قطر منها تركيا وروسيا وإيران.

حيث سبب اختلال التوازن داخل أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى ظهور قوى مختلفة دول كبيرة ودول صغيرة مجهرية مما جعل هذه الأخيرة تلجأ إلى الخارج بحثا عن الحماية،ولذلك ينبغي تجاوز مثل هذه الحسابات الضيقة وتحقيق أمنها واستقرارها،خاصة في ظل تفاقم سلسلة التهديدات فوق التقليدية Supra Traditional Threats من عمليات إرهابية والاختراقات الحدودية والهجمات الالكترونية ،إذ ينبغي عليها تطوير مقاربة أمنية موحدة وآليات جادة في التعامل مع هذه التهديدات والتركيز على مكافحتها،بل وتحويلها من تهديدات إلى فرص.

الملاحـــــــــــق

الملاحق:

الملحق رقم 01:

نص خطة العمل المشتركة الشاملة

فيينا،14 جويلية 2015

تمهيد:

ترحب مجموعة دول الخمس دائمة العضوية مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وجمهورية إيران الاسلامية على بهذا المشروع التاريخي المشترك خطة العمل المشتركة الشاملة **JCPOA** والتي ستضمن بأن يكون البرنامج النووي الايراني سلمي بشكل حصري وتمثل تحولا جوهريا في نهجها تجاه هذه القضية.ويتوقعون أن التنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة سيساهم بشكل ايجابي في السلم والأمن الاقليميين والدوليين.وتؤكد مجددا أن إيران لا تسعى تحت أي ظرف من الظروف إلى الحصول على أسلحة نووية أو تطويرها أو امتلاكها.

ترى إيران أن خطة العمل المشتركة الشاملة ستسمح لها أن خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ستسمح لها بالمضي قدمًا في برنامج نووي محلي سلمي حصري،بما يتماشى مع الاعتبارات العلمية والاقتصادية،وفقًا لخطة العمل الشاملة المشتركة وبهدف بناء الثقة وتشجيع التعاون الدولي. في هذا السياق فإن القيود الأولية المحددة بشكل متبادل الموصوفة في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه سيتبعها تطور تدريجي بوتيرة معقولة لبرنامج إيران النووي السلمي،بما في ذلك أنشطة التخصيب إلى برنامج تجاري للأغراض السلمية حصراً ، بما يتفق مع قواعد الانتشار النووي.

تتصور المجموعة السداسية أن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هذه سيسمح لها تدريجياً باكتساب الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامج إيران.تعكس خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) معايير محددة بشكل متبادل،بما يتفق مع الاحتياجات العملية مع حدود متفق عليها على نطاق البرنامج النووي الإيراني،بما في ذلك أنشطة التخصيب والبحث والتطوير. وتعالج مخاوف المجموعة السداسية،بما في ذلك من خلال تدابير شاملة توفر الشفافية والتحقق.

ستؤدي خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) إلى رفع شامل لجميع عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، فضلاً عن العقوبات متعددة الأطراف والوطنية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني بما في ذلك خطوات الوصول في مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة.

الديباجة والأحكام عامة:

1–قررت جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة (الصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية) هذه خطة العمل الشاملة المشتركة طويلة الأجل التي تعكس نهجًا تدريجيًا ، الالتزامات المتبادلة على النحو المنصوص عليه في هذه الوثيقة ومرفقاتها ويجب أن يصادق عليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

2–سيضمن التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة هذه الطبيعة السلمية حصراً لبرنامج إيران النووي.

3–تؤكد إيران مجددًا أنه لن تسعى إيران تحت أي ظرف من الظروف، إلى تطوير أو امتلاك أي أسلحة نووية.

4–إن التنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة هذه سيمكن إيران من التمتع الكامل بحقها في الطاقة النووية للأغراض السلمية بموجب المواد ذات الصلة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) بما يتماشى مع التزاماتها بموجبها، وسيتم التعامل مع البرنامج النووي الإيراني بنفس الطريقة التي تتبعها أي دولة أخرى غير حائزة للأسلحة النووية طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

5–ستؤدي خطة العمل الشاملة المشتركة هذه إلى الرفع الشامل لجميع عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن العقوبات المتعددة الأطراف والوطنية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني بما في ذلك الخطوات الخاصة بالوصول إلى مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة.

6–تؤكد مجموعة السداسية وإيران التزامهما بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

7–تقر الدول السداسية وإيران بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والأساس للسعي إلى نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

8–تلتزم المجموعة السداسية وإيران بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هذه بحسن نية وفي جو بناء ، على أساس الاحترام المتبادل، والامتناع عن أي عمل يتعارض مع نص وروح ونوايا خطة العمل الشاملة المشتركة هذه من شأنه أن يقوض تنفيذها الناجح. و تمتنع عن فرض متطلبات تنظيمية وإجرائية تمييزية

بدلاً من العقوبات والتدابير التقييدية التي تغطيها خطة العمل الشاملة المشتركة هذه يستند إلى تنفيذ خطة العمل المشتركة المتفق عليها في جنيف في 24 نوفمبر 2013.

9-سيتم إنشاء لجنة مشتركة تتألف من المجموعة السداسية وإيران لمراقبة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هذه وستقوم بتنفيذ الوظائف المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه. ستعالج هذه اللجنة المشتركة القضايا الناشئة عن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هذه وستعمل وفقًا للأحكام على النحو المفصل في الملحق ذي الصلة.

10-سيُطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبة التدابير الطوعية المتعلقة بالمجال النووي والتحقق منها على النحو المفصل في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه. وسيُطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم تحديثات منتظمة لمجلس المحافظين،كما هو منصوص عليه في خطة العمل المشتركة الشاملة هذه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. جميع القواعد والأنظمة ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بحماية المعلومات ستلتزم بشكل كامل من قبل جميع الأطراف المعنية.

11-جميع الأحكام والتدابير الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه هي فقط لغرض تنفيذها بين المجموعة السداسية وإيران ولا ينبغي اعتبارها بمثابة سوابق لأي دولة أخرى أو للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والحقوق والالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والصكوك الأخرى ذات الصلة وكذلك المبادئ والممارسات المعترف بها دوليًا.

12-يتم تناول التفاصيل الفنية لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هذه في مرفقات هذه الوثيقة.

13-ستتعاون المجموعة السداسية وإيران، في إطار خطة العمل المشتركة الشاملة حسب الاقتضاء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وستنخرط في مشاريع تعاون نووي مدني يتم تحديدها بشكل متبادل على النحو المفصل في المرفق الثالث، بما في ذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

14-ستقدم المجموعة السداسية مشروع قرار إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة هذه يؤكد أن إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة هذه يمثل تحولًا جوهريًا في نظرها في هذه القضية ويعبر عن رغبتها في بناء علاقة جديدة مع إيران. كما ينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إنهاء الأحكام المفروضة بموجب القرارات السابقة في يوم التنفيذ ؛ وضع قيود محددة واختتام النظر في القضية النووية الإيرانية من قبل مجلس الأمن الدولي بعد 10 سنوات من يوم التبني.

15-سيتم تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه لفترات كل منها على النحو المبين أدناه والمفصل في الملاحق.

16–ستجتمع المجموعة السداسية وإيران على المستوى الوزاري كل عامين، أو قبل ذلك إذا لزم الأمر ، من أجل مراجعة وتقييم التقدم واتخاذ القرارات المناسبة بالإجماع.

ستتخذ إيران والمجموعة السداسية التدابير الطوعية التالية ضمن الإطار الزمني كما هو مفصل في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه وملحقاتها.

النووي:

أولا–التخصيب والبحث وتطوير التخصيب المخزون:

1–تتضمن خطة إيران طويلة الأجل بعض القيود المتفق عليها على جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك بعض القيود على أنشطة البحث والتطوير المحددة للسنوات الثماني الأولى، على أن يتبعها تطور تدريجي بوتيرة معقولة، إلى المرحلة التالية من أنشطة التخصيب للأغراض السلمية حصراً ، كما هو موضح في الملحق الأول. ستلتزم إيران بالتزاماتها الطوعية على النحو المعبر عنه في خطة البحث والتطوير طويلة المدى الخاصة بها للتخصيب والتخصيب والتي سيتم تقديمها كجزء من الإعلان الأولي للإضافات بروتوكول اتفاقية الضمانات الإيرانية.

2–ستبدأ إيران في التخلص التدريجي من أجهزة الطرد المركزي IR–1 في غضون 10 سنوات. خلال هذه الفترة، ستحافظ إيران على قدرتها على التخصيب في ناتانز عند قدرة تخصيب اليورانيوم الإجمالية التي تبلغ 5060 جهاز طرد مركزي من طراز IR–1. سيتم تخزين أجهزة الطرد المركزي الزائدة والبنية التحتية المتعلقة بالتخصيب في ناتانز تحت المراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو المحدد في الملحق الأول.

3–ستستمر إيران في إجراء عمليات البحث والتطوير في مجال التخصيب بطريقة لا تؤدي إلى تكديس اليورانيوم المخصب. سيشمل البحث والتطوير الخاص بإيران بتخصيب اليورانيوم لمدة 10 سنوات أجهزة الطرد المركزي IR–4 و IR–5 و IR–6 و IR–8 كما هو موضح في الملحق الأول ، ولن تشارك إيران في تقنيات فصل النظائر الأخرى لتخصيب اليورانيوم كما هو محدد في الملحق الأول. ستواصل إيران اختبار أجهزة الطرد المركزي IR–6 و IR–8 ، وستبدأ في اختبار ما يصل إلى 30 جهاز طرد مركزي من طراز IR–6 و IR–8 بعد ثماني سنوات ونصف ، كما هو مفصل في الملحق الأول.

4–نظرًا لأن إيران ستعمل على التخلص التدريجي من أجهزة الطرد المركزي IR–1 ، فلن تقوم بتصنيع أو تجميع أجهزة طرد مركزي أخرى ، باستثناء ما هو منصوص عليه في الملحق الأول، وستستبدل أجهزة الطرد المركزي الفاشلة بأجهزة طرد مركزي من نفس النوع. ستصنع إيران أجهزة طرد مركزي متطورة

للأغراض المحددة في خطة العمل المشتركة الشاملة هذه فقط. اعتبارًا من نهاية السنة الثامنة ، وكما هو موضح في الملحق الأول ، ستبدأ إيران في تصنيع الأعداد المتفق عليها من أجهزة الطرد المركزي IR-6 و IR-8 بدون دوارات وستخزن جميع الآلات المصنعة في ناتانز، تحت المراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى هناك حاجة إليها بموجب خطة إيران طويلة المدى للتخصيب والبحث والتطوير.

5-بناءً على خطتها طويلة الأجل لمدة 15 عامًا ستنفذ إيران أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بما في ذلك البحث والتطوير المضمونان حصريًا في منشأة تخصيب نطنز ، وتحافظ على مستوى تخصيب اليورانيوم عند 3.67٪ ، وفي Fordow.والامتناع عن أي عمليات بحث وتطوير تخصيب اليورانيوم وتخصيب اليورانيوم، والامتناع عن الاحتفاظ بأي مواد نووية.

6-ستحول إيران منشأة فوردو إلى مركز نووي وفيزيائي وتكنولوجيا. وسيتم إنشاء التعاون الدولي بما في ذلك في شكل شراكات علمية مشتركة في مجالات البحث المتفق عليها. 1044 من أجهزة الطرد المركزي IR-1 في ستة مجموعات متتالية ستبقى في جناح واحد في Fordow. ستدور اثنتان من هذه السلاسل التعاقبية بدون اليورانيوم وسيتم نقلها ، بما في ذلك من خلال تعديل البنية التحتية المناسبة ، لإنتاج نظائر مستقرة. ستظل المجموعات الأربعة الأخرى مع جميع البنية التحتية المرتبطة بها خاملة. وستتم إزالة جميع أجهزة الطرد المركزي الأخرى والبنية التحتية المتعلقة بالتخصيب وتخزينها تحت المراقبة المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على النحو المحدد في الملحق الأول.

7-خلال فترة 15 عامًا ، ومع تحرك إيران تدريجياً للوفاء بمعايير التأهيل الدولية للوقود النووي المنتج في إيران ، فإنها ستحتفظ بمخزون اليورانيوم أقل من 300 كجم حتى 3.67 ٪ من سادس فلوريد اليورانيوم المخصب (UF6) أو ما يعادله في أشكال كيميائية أخرى . يتم بيع الكميات الزائدة على أساس الأسعار الدولية وتسليمها إلى المشتري الدولي مقابل اليورانيوم الطبيعي الذي يتم تسليمه إلى إيران ، أو يتم خلطها إلى مستوى اليورانيوم الطبيعي. لن يتم احتساب اليورانيوم المخصب في مجمعات الوقود المصنعة من روسيا أو مصادر أخرى للاستخدام في المفاعلات النووية الإيرانية مقابل 300 كيلوغرام من مخزون سادس فلوريد اليورانيوم المذكور أعلاه ، إذا تم استيفاء المعايير المنصوص عليها في الملحق الأول فيما يتعلق بالمصادر الأخرى. ستدعم اللجنة المشتركة مساعدة إيران، بما في ذلك من خلال التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب الاقتضاء في تلبية معايير التأهيل الدولية للوقود النووي المنتج في إيران. سيتم تصنيع كل أكسيد اليورانيوم المتبقي المخصب بنسبة تتراوح بين 5٪ و 20٪ إلى وقود

لمفاعل الأبحاث في طهران (TRR). أي وقود إضافي مطلوب لمفاعل طهران البحثي سيتم توفيره لإيران بأسعار السوق الدولية.

ثانيا–أراك ، مياه ثقيلة ، إعادة المعالجة:

8–ستعيد إيران تصميم وإعادة بناء مفاعل أبحاث حديث يعمل بالماء الثقيل في آراك ، بناءً على تصميم مفاهيمي متفق عليه باستخدام وقود مخصب بنسبة تصل إلى 3.67٪ ، في شكل شراكة دولية تصادق على التصميم النهائي. وسيدعم المفاعل الأبحاث النووية السلمية وإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والصناعية. لن ينتج مفاعل أراك المعاد تصميمه وبنائه بلوتونيوم يستخدم في صنع الأسلحة. باستثناء الحمولة الأساسية الأولى ، سيتم تنفيذ جميع أنشطة إعادة تصميم وتصنيع مجموعات الوقود للمفاعل المعاد تصميمه في إيران. سيتم شحن جميع الوقود المستهلك من آراك إلى خارج إيران طوال عمر المفاعل. ستشمل هذه الشراكة الدولية الأطراف المشاركة في المجموعة السداسية وإيران ودول أخرى قد يتم تحديدها بشكل متبادل. ستتولى إيران الدور القيادي بصفتها المالك وكمدير للمشروع وستقوم إيران قبل يوم التنفيذ، بإبرام وثيقة رسمية تحدد المسؤوليات التي يتحملها المشاركون .

9–تخطط إيران لمواكبة اتجاه التقدم التكنولوجي الدولي في الاعتماد على الماء الخفيف في قوتها المستقبلية ومفاعلاتها البحثية مع تعزيز التعاون الدولي ، بما في ذلك ضمان الإمداد بالوقود اللازم.

10–لن يكون هناك مفاعلات إضافية تعمل بالماء الثقيل أو تراكم للماء الثقيل في إيران لمدة 15 عامًا. سيتم توفير جميع المياه الثقيلة الزائدة للتصدير إلى السوق الدولية.

11–تعتزم إيران شحن جميع الوقود المستهلك لجميع مفاعلات الطاقة والبحوث النووية المستقبلية والحالية لمزيد من المعالجة أو التصرف على النحو المنصوص عليه في العقود ذات الصلة التي يجب إبرامها على النحو الواجب مع الطرف المتلقي.

12–لمدة 15 عامًا لن تشارك إيران ولا تعتزم بعد ذلك في أي إعادة معالجة للوقود المستهلك أو بناء منشأة قادرة على إعادة معالجة الوقود المستهلك أو إعادة معالجة أنشطة البحث والتطوير التي تؤدي إلى القدرة على إعادة معالجة الوقود المستهلك، باستثناء أنشطة الفصل تهدف حصريًا إلى إنتاج النظائر المشعة الطبية والصناعية من أهداف اليورانيوم المخصب المشّع.

ثالثا–الشفافية وإجراءات بناء الثقة:

13–تماشياً مع الأدوار الخاصة بكل من الرئيس والمجلس (البرلمان) ستطبق إيران مؤقتًا البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات الشاملة وفقًا للمادة 17 (ب) من البروتوكول الإضافي، والمضي قدمًا في

التصديق عليها خلال الإطار الزمني كما هو مفصل في الملحق تنفذ Vand بالكامل القانون المعدل 3.1 من الترتيبات الفرعية لاتفاقية الضمانات الخاصة بها.

14–ستنفذ إيران بالكامل "خارطة الطريق لتوضيح القضايا المعلقة في الماضي والحاضر" المتفق عليها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تتضمن ترتيبات لمعالجة القضايا السابقة والحالية المثيرة للقلق فيما يتعلق ببرنامجها النووي كما أثيرت في مرفق تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ 8 تشرين الثاني / نوفمبر 2011. التنفيذ الكامل من الأنشطة التي نفذتها إيران بموجب خارطة الطريق ستكتمل بحلول 15 أكتوبر 2015 ، وبعد ذلك سيقدم المدير العام بحلول 15 ديسمبر 2015 التقييم النهائي لحل جميع القضايا المعلقة السابقة والحالية إلى مجلس المحافظين ، و المجموعة السداسية بصفتهم أعضاء في مجلس المحافظين ، سيقدمون قرارًا إلى مجلس المحافظين لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، بهدف إغلاق القضية ، دون المساس باختصاص مجلس المحافظين.

15–ستسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة تنفيذ التدابير الطوعية لفترات كل منها ، وكذلك تنفيذ تدابير الشفافية، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه وملحقاتها. وتشمل هذه الإجراءات: وجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المدى الطويل في إيران. مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتركيز خام اليورانيوم الذي تنتجه إيران من جميع مصانع تركيز خام اليورانيوم لمدة 25 عامًا ؛ احتواء ومراقبة أجهزة الطرد المركزي الدوارة ومنفاخها لمدة 20 عامًا، استخدام التقنيات الحديثة المعتمدة والمعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بما في ذلك قياس التخصيب عبر الإنترنت والأختام الإلكترونية ؛ وآلية موثوقة لضمان الحل السريع لمخاوف وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة 15 عامًا ، على النحو المحدد في الملحق الأول.

16–لن تشارك إيران في أنشطة، بما في ذلك على مستوى البحث والتطوير، يمكن أن تسهم في تطوير جهاز متفجر نووي بما في ذلك أنشطة تعدين اليورانيوم أو البلوتونيوم على النحو المحدد في الملحق الأول.

17–ستتعاون إيران وتتصرف وفقًا لقناة المشتريات في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ، على النحو المفصل في الملحق الرابع ، الذي أقره قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

رابعا–العقوبات:

18–سيؤدي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة هذه إلى إنهاء جميع أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن القضية النووية الإيرانية – 1696 (2006) ، 1737 (2006) ، 1747 (2007) ، 1803 (2008) ، 1835 (2008). ، 1929 (2010) و

2224 (2015) – بالتزامن مع التنفيذ المتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتدابير النووية المتفق عليها من قبل إيران وستضع قيودًا محددة على النحو المحدد في المرفق الخامس.

19–سينهي الاتحاد الأوروبي جميع أحكام لائحة الاتحاد الأوروبي، بصيغتها المعدلة لاحقًا لتنفيذ جميع العقوبات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمجال النووي ، بما في ذلك التسميات ذات الصلة بالتزامن مع التنفيذ المتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتدابير المتفق عليها ذات الصلة بالمجال النووي من قبل إيران على النحو المحدد في المرفق الخامس.التي تغطي جميع العقوبات والتدابير التقييدية في المجالات التالية ، كما هو موضح في الملحق الأول:

–تحويلات الأموال بين الأشخاص والكيانات في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المؤسسات المالية والأشخاص والكيانات الإيرانية بما في ذلك المؤسسات المالية.

–الأنشطة المصرفية بما في ذلك إقامة علاقات مصرفية مراسلة جديدة وفتح فروع وفروع جديدة للمصارف الإيرانية في أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

–توفير التأمين وإعادة التأمين.

–توفير خدمات الرسائل المالية المتخصصة ، بما في ذلك SWIFT ، للأشخاص والكيانات المحددة في المرفق 1 بالملحق الثاني ، بما في ذلك البنك المركزي الإيراني والمؤسسات المالية الإيرانية.

–الدعم المالي للتجارة مع إيران (ائتمان الصادرات أو الضمانات أو التأمين)

–التزامات المنح والمساعدات المالية والقروض الميسرة للحكومة الإيرانية

–المعاملات في السندات العامة أو المضمونة من القطاع العام.

–استيراد ونقل النفط الإيراني والمنتجات البترولية والغاز والمنتجات البتروكيماوية.

–تصدير المعدات أو التكنولوجيا الرئيسية لقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات.

–الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات.

–تصدير المعدات والتكنولوجيا البحرية الرئيسية.

–تصميم وبناء سفن الشحن وناقلات النفط .

تقديم خدمات وضع العلامات والتصنيف.

–الوصول إلى مطارات الاتحاد الأوروبي لرحلات الشحن الإيرانية.

–تصدير الذهب والمعادن النفيسة والماس

–تسليم الأوراق النقدية والعملات المعدنية الإيرانية

–تصدير الجرافيت والمعادن الخام ونصف المصنعة مثل الألمنيوم والصلب، والتصدير أو البرمجيات لدمج العمليات الصناعية.

–تحديد الأشخاص والكيانات والهيئات (تجميد الأصول وحظر التأشيرات) المنصوص عليها في المرفق 1 بالملحق الثاني

–الخدمات المرتبطة لكل فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

20–سينهي الاتحاد الأوروبي جميع أحكام لائحة الاتحاد الأوروبي التي تنفذ جميع عقوبات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالانتشار ، بما في ذلك التعيينات ذات الصلة ، بعد 8 سنوات من يوم التبني أو عندما توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استنتاج أوسع بأن جميع المواد النووية في إيران تظل في أنشطة سلمية.

21–ستوقف الولايات المتحدة التطبيق وستواصل القيام بذلك وفقًا لخطة العمل المشتركة الشاملة هذه للعقوبات المحددة في المرفق الثاني لتصبح سارية بالتزامن مع التنفيذ المتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتدابير المتعلقة بالمجال النووي المتفق عليها من قبل إيران على النحو المحدد في الملحق الخامس تغطي هذه العقوبات المجالات التالية على النحو المبين في المرفق الثاني:

–المعاملات المالية والمصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية الإيرانية على النحو المحدد في الملحق الثاني، بما في ذلك البنك المركزي الإيراني وأفراد وكيانات محددين تم تحديدهم كحكومة إيران من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في قائمة الرعايا المعينين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (SDN) القائمة) على النحو المبين في المرفق 3 بالملحق الثاني (بما في ذلك فتح وصيانة حسابات المراسلة والدفع من خلال المؤسسات المالية غير الأمريكية والاستثمارات ومعاملات الصرف الأجنبي وخطابات الاعتماد)

–المعاملات بالريال الإيراني.

–تقديم الأوراق النقدية الأمريكية إلى حكومة إيران

–قيود التجارة الثنائية على الإيرادات الإيرانية في الخارج، بما في ذلك القيود المفروضة على تحويلها.

–شراء أو الاكتتاب أو تسهيل إصدار الديون السيادية الإيرانية ، بما في ذلك السندات الحكومية.

–خدمات الرسائل المالية للبنك المركزي الإيراني والمؤسسات المالية الإيرانية المنصوص عليها في المرفق 3 بالملحق الثاني.

–خدمات الاكتتاب أو التأمين أو إعادة التأمين.

-جهود لخفض مبيعات النفط الخام الإيراني.

-الاستثمار بما في ذلك المشاركة في المشاريع المشتركة والسلع والخدمات والمعلومات والتكنولوجيا والخبرة الفنية ودعم قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في إيران.

-شراء أو شراء أو بيع أو نقل أو تسويق البترول والمنتجات البتروكيماوية والغاز الطبيعي من إيران

-تصدير أو بيع أو توفير المنتجات البترولية المكررة والمنتجات البتروكيماوية إلى إيران.

-المعاملات مع قطاع الطاقة الإيراني

-المعاملات مع قطاعي الشحن وبناء السفن ومشغلي الموانئ في إيران.

-التجارة في الذهب والمعادن النفيسة الأخرى

-التجارة مع إيران في الجرافيت والمعادن الخام أو شبه المصنعة مثل الألمنيوم والفولاذ والفحم والبرمجيات لدمج العمليات الصناعية.

-بيع أو توريد أو نقل السلع والخدمات المستخدمة فيما يتعلق بقطاع السيارات الإيراني.

-عقوبات على الخدمات المرتبطة لكل فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

-إزالة الأفراد والكيانات الواردة في المرفق 3 بالملحق الثاني من قائمة الجهات الممنوعة والمُحددة وقائمة المتهربين من العقوبات الأجنبية.

-إنهاء الأوامر التنفيذية 13574 و 13590 و 13622 و 13645 والأقسام 5-7 و 15 من الأمر التنفيذي 13628.

22-ستسمح الولايات المتحدة، كما هو محدد في الملحق الثاني ووفقًا للمرفق الخامس ، ببيع طائرات الركاب التجارية والأجزاء والخدمات ذات الصلة لإيران ؛ ترخيص الأشخاص غير الأمريكيين الذين يمتلكهم أو يتحكم فيهم شخص أمريكي للمشاركة في أنشطة مع إيران تتفق مع خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ؛ وترخيص استيراد سجاد ومواد غذائية إيرانية المنشأ إلى الولايات المتحدة.

23-بعد ثماني سنوات من يوم التبني أو عندما توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استنتاج أوسع بأن جميع المواد النووية في إيران لا تزال في أنشطة سلمية، أيهما أسبق ، ستسعى الولايات المتحدة إلى اتخاذ الإجراء التشريعي المناسب لإنهاء أو تعديل العقوبات المحددة في الملحق الثاني بشأن الحصول على السلع والخدمات النووية للأنشطة النووية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه

لتكون متسقة مع نهج الولايات المتحدة تجاه الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي.

24–تحدد مجموعة السداسية في المرفق الثاني قائمة كاملة وكاملة لجميع العقوبات أو التدابير التقييدية المتعلقة بالمجال النووي وسترفعها وفقًا للمرفق الخامس. ويحدد الملحق الثاني أيضًا آثار رفع العقوبات بدءًا من " يوم التنفيذ ". إذا اعتقدت إيران في أي وقت بعد يوم التنفيذ أن أي عقوبات أو تدابير تقييدية أخرى متعلقة بالمجال النووي من المجموعة تمنع التنفيذ الكامل لرفع العقوبات على النحو المحدد في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ، فإن المشارك في خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) المعني سيتشاور مع إيران بهدف حل المشكلة ، وإذا اتفقوا على أن رفع هذه العقوبة أو الإجراء التقييدي مناسب ، فسيتخذ المشارك المعني في خطة العمل الشاملة المشتركة الإجراء المناسب. إذا لم يتمكنوا من حل المشكلة ، يجوز لإيران أو أي عضو في دول 5+ 1 إحالة المشكلة إلى اللجنة المشتركة.

25–إذا كان هناك قانون على مستوى الولاية أو المستوى المحلي في الولايات المتحدة يمنع تنفيذ رفع العقوبات على النحو المحدد في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ، فستتخذ الولايات المتحدة الخطوات المناسبة مع مراعاة جميع السلطات المتاحة ، بهدف تحقيق هذا التنفيذ. وستشجع الولايات المتحدة بنشاط المسؤولين على مستوى الولاية أو المستوى المحلي على مراعاة التغييرات في سياسة الولايات المتحدة المنعكسة في رفع العقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه والامتناع عن الإجراءات التي تتعارض مع هذا التغيير في السياسة.

26–سيمتنع الاتحاد الأوروبي عن إعادة تقديم أو إعادة فرض العقوبات التي أنهى تنفيذها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ، دون الإخلال بعملية تسوية المنازعات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه. لن تكون هناك عقوبات جديدة من مجلس الأمن الدولي تتعلق بالمجال النووي ولن تكون هناك عقوبات أو إجراءات تقييدية جديدة متعلقة بالمجال النووي من قبل الاتحاد الأوروبي. ستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها بحسن نية للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ولمنع التدخل في تحقيق الفائدة الكاملة لإيران من رفع العقوبات المحدد في الملحق الثاني. ستمتنع الإدارة الأمريكية التي تتصرف وفقًا لدور كل من الرئيس والكونغرس، عن إعادة تقديم أو إعادة فرض العقوبات المحددة في الملحق الثاني التي توقفت عن تطبيقها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه، دون الإخلال بعملية تسوية المنازعات المنصوص عليها بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة هذه. ستمتنع الإدارة الأمريكية التي تتصرف وفقًا لدور كل من الرئيس والكونغرس عن فرض عقوبات جديدة متعلقة بالمجال النووي.

صرحت إيران أنها ستتعامل مع إعادة فرض العقوبات أو إعادة فرضها محددة في الملحق الثاني أو فرض عقوبات جديدة متعلقة بالمجال النووي، كأساس للتوقف عن الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه كليًا أو جزئيًا.

27–ستتخذ المجموعة السداسية تدابير إدارية وتنظيمية مناسبة لضمان الوضوح والفعالية فيما يتعلق برفع العقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه. سيصدر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وكذلك الولايات المتحدة المبادئ التوجيهية ذات الصلة وسيصدر بيانات يمكن الوصول إليها للجمهور حول تفاصيل العقوبات أو التدابير التقييدية التي تم رفعها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه. ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة بالتشاور مع إيران بشأن محتوى هذه المبادئ التوجيهية والبيانات ، على أساس منتظم ومتى كان ذلك مناسبًا.

28–تلتزم مجموعة الدول الأوروبية الثلاث / الاتحاد الأوروبي + 3 وإيران بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة هذه بحسن نية وفي جو بناء، على أساس الاحترام المتبادل ، والامتناع عن أي عمل يتعارض مع نص وروح ونوايا خطة العمل الشاملة المشتركة هذه من شأنه أن يقوض تنفيذها الناجح. وسيبذل كبار المسؤولين الحكوميين في مجموعة E3 / EU + 3 وإيران قصارى جهدهم لدعم التنفيذ الناجح لخطة العمل الشاملة المشتركة هذه بما في ذلك في بياناتهم العامة و ستتخذ مجموعة E3 / EU + 3 جميع التدابير المطلوبة لرفع العقوبات وستمتنع عن فرض متطلبات تنظيمية وإجرائية استثنائية أو تمييزية بدلاً من العقوبات والتدابير التقييدية التي تغطيها خطة العمل الشاملة المشتركة.

29–سيمتنع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة ، بما يتوافق مع قوانين كل منهما ، عن أي سياسة تهدف على وجه التحديد إلى التأثير بشكل مباشر وسلبي على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران بما يتعارض مع التزاماتهم بعدم تقويض التنفيذ الناجح لذلك. خطة العمل الشاملة المشتركة.

30–لن تطبق E3 / EU + 3 عقوبات أو تدابير تقييدية على الأشخاص أو الكيانات للمشاركة في الأنشطة المشمولة برفع العقوبات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ، شريطة أن تكون هذه الأنشطة متسقة بخلاف ذلك مع قوانين ولوائح E3 / EU + 3 في التأثير. بعد رفع العقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه على النحو المحدد في الملحق الثاني ، يمكن مراجعة التحقيقات الجارية بشأن الانتهاكات المحتملة لمثل هذه العقوبات وفقًا للقوانين الوطنية المعمول بها.

31–تماشياً مع التوقيت المحدد في الملحق الخامس سينهي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تنفيذ التدابير المطبقة على الكيانات والأفراد المعينين، بما في ذلك البنك المركزي الإيراني والمصارف والمؤسسات المالية الإيرانية الأخرى ، على النحو المفصل في الملحق 2 و المرفقات بها. تماشيًا مع التوقيت المحدد في الملحق الخامس ، ستزيل الولايات المتحدة تصنيف بعض الكيانات والأفراد من قائمة الرعايا المعينين خصيصًا والأشخاص المحظورين ، والكيانات والأفراد المدرجين في قائمة المتهربين من العقوبات الأجنبية ، على النحو المفصل في الملحق الثاني والمرفقات لذلك.

32–ستنخرط دول الاتحاد الأوروبي ودول E3 + 3 والمشاركون الدوليون في مشاريع مشتركة مع إيران بما في ذلك من خلال مشاريع التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في مجال التكنولوجيا النووية السلمية ، بما في ذلك محطات الطاقة النووية ، ومفاعلات البحوث ، وتصنيع الوقود ، والبحث والتطوير المشترك المتقدم المتفق عليه مثل الاندماج إنشاء مركز طبي نووي إقليمي على أحدث طراز ، وتدريب الموظفين ، والسلامة والأمن النوويين، وحماية البيئة، على النحو المفصل في الملحق الثالث. وسيتخذون التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتنفيذ هذه المشاريع.

33–ستتفق مجموعة E3 / EU + 3 وإيران على خطوات لضمان وصول إيران في مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة. سوف يستكشف الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر المجالات الممكنة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وإيران، وفي هذا السياق ينظر في استخدام الأدوات المتاحة مثل ائتمانات التصدير لتسهيل التجارة وتمويل المشاريع والاستثمار في إيران.

خامسا–خطة التنفيذ:

34–ستنفذ إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث / الاتحاد الأوروبي + 3 التزامات خطة العمل المشتركة الشاملة وفقًا للتسلسل المحدد في الملحق الخامس. وتتمثل معالم التنفيذ فيما يلي:

–يوم الانتهاء هو التاريخ الذي تُختتم فيه مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث / الاتحاد الأوروبي + 3 وإيران،على أن يتبع ذلك على الفور تقديم القرار الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاعتماده دون تأخير.

–يوم التبني هو التاريخ بعد 90 يومًا من موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على خطة العمل الشاملة المشتركة هذه، أو أي تاريخ أبكر يتم تحديده بالموافقة المتبادلة من المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، وفي ذلك الوقت تصبح خطة العمل الشاملة المشتركة هذه والالتزامات الواردة في خطة

العمل الشاملة المشتركة هذه سارية المفعول. وبدءًا من ذلك التاريخ ، سيتخذ المشاركون في خطة العمل المشتركة الشاملة الترتيبات والاستعدادات اللازمة لتنفيذ التزاماتهم في خطة العمل الشاملة المشتركة.

–يوم التنفيذ هو التاريخ الذي يتم فيه بالتزامن مع تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يتحقق من تنفيذ إيران للتدابير المتعلقة بالمجال النووي الموضحة في الأقسام 15.1 إلى 15.11 من الملحق الخامس يتخذ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الإجراءات الموضحة في القسمين 16 و 17 من الملحق الخامس على التوالي ووفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن الإجراءات الموضحة في القسم 18 من الملحق الخامس تحدث على مستوى الأمم المتحدة.

–اليوم الانتقالي هو التاريخ بعد 8 سنوات من يوم التبني أو التاريخ الذي يقدم فيه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا يفيد بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد توصلت إلى استنتاج أوسع بأن جميع المواد النووية في إيران تظل في أنشطة سلمية، أيهما أقرب. في ذلك التاريخ ، سيتخذ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الإجراءات الموضحة في القسمين 20 و 21 من الملحق الخامس على التوالي ، وستسعى إيران، بما يتوافق مع الأدوار الدستورية للرئيس والبرلمان إلى التصديق على البروتوكول الإضافي.

–يوم إنهاء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو التاريخ الذي ينتهي فيه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالمصادقة على خطة العمل الشاملة المشتركة هذه وفقًا لبنودها، أي بعد 10 سنوات من يوم التبني ، بشرط عدم إعادة أحكام القرارات السابقة. في ذلك التاريخ، سيتخذ الاتحاد الأوروبي الإجراءات الموضحة في القسم 25 من الملحق الخامس.

35–التسلسل والمعالم المبينة أعلاه وفي الملحق الخامس لا تخل بمدة التزامات خطة العمل الشاملة المشتركة المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة هذه.

سادسا–آليات حل النزاعات:

36–إذا اعتقدت إيران أن أيًا من مجموعة 3 + E3 / EU أو جميعها لا تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه ، فيمكن لإيران إحالة القضية إلى اللجنة المشتركة لحلها ؛ وبالمثل ، إذا كان أي من مجموعة 3 + E3 / EU يعتقد أن إيران لا تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة فإن أيًا من 3 + E3 / EU يمكنه فعل الشيء نفسه. سيكون أمام اللجنة المشتركة 15 يومًا لحل المشكلة، ما لم يتم تمديد الفترة الزمنية بتوافق الآراء، وبعد نظر اللجنة المشتركة،يمكن لأي مشارك إحالة المشكلة إلى وزراء الخارجية ، إذا كان يعتقد أن مشكلة الامتثال لم يتم حلها. سيكون أمام الوزراء 15

يومًا لحل المشكلة ، ما لم يتم تمديد الفترة الزمنية بالإجماع. بعد نظر اللجنة المشتركة – بالتوازي مع (أو بدلاً من) المراجعة على المستوى الوزاري – يمكن إما للمشارك المشتكي أو المشارك الذي يكون أداؤه قيد البحث أن يطلب النظر في المسألة من قبل مجلس استشاري يتكون من ثلاثة أعضاء (واحد يعينه كل من المشاركين في النزاع وعضو ثالث مستقل). يجب أن يقدم المجلس الاستشاري رأيًا غير ملزم بشأن مسألة الامتثال في غضون 15 يومًا. إذا لم يتم حل المشكلة بعد هذه العملية التي تستغرق 30 يومًا فإن اللجنة المشتركة ستنظر في رأي المجلس الاستشاري لمدة لا تزيد عن 5 أيام من أجل حل المشكلة. إذا لم يتم حل المشكلة بعد بما يرضي المشارك المشتكي ، وإذا رأى المشارك المشتكي أن المشكلة تشكل عدم أداء مهم ، فيمكن لذلك المشارك التعامل مع المشكلة التي لم يتم حلها كأسباب للتوقف عن أداء التزاماته بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه في كليًا أو جزئيًا و أو إخطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأنه يعتقد أن القضية تشكل عدم أداء مهم.

37–عند استلام الإخطار من المشارك المشتكي كما هو موضح أعلاه، بما في ذلك وصف جهود حسن النية التي بذلها المشارك لاستنفاد عملية تسوية المنازعات المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة ، يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وفقًا لإجراءاته ، بالتصويت على قرار لمواصلة رفع العقوبات. إذا لم يتم اعتماد القرار الموصوف أعلاه في غضون 30 يومًا من الإخطار ، فسيتم إعادة فرض أحكام قرارات مجلس الأمن القديم ، ما لم يقرر مجلس الأمن الدولي خلاف ذلك. في مثل هذه الحالة ، لن تنطبق هذه الأحكام بأثر رجعي على العقود الموقعة بين أي طرف وإيران أو الأفراد والكيانات الإيرانية قبل تاريخ التطبيق ، شريطة أن تكون الأنشطة المتوخاة بموجب هذه العقود وتنفيذها متوافقة مع خطة العمل الشاملة المشتركة هذه و قرارات مجلس الأمن السابقة والحالية. مجلس الأمن الدولي، معربًا عن نيته في ذلك، منع إعادة تطبيق الأحكام إذا تم حل المشكلة التي أدت إلى الإخطار خلال هذه الفترة ، مع مراعاة وجهات نظر الدول المعنية بالمسألة وأي رأي حول مسألة المجلس الاستشاري. صرحت إيران أنه في حالة إعادة فرض العقوبات كليًا أو جزئيًا ، ستتعامل إيران مع ذلك كأساس للتوقف عن تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هذه كليًا أو جزئيًا.

المصدر :https://2009-2017.state.gov/documents/organization/245317.pdf تم

ترجمته من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية

قائمة الأشكال والخرائط

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	انعكاسات العقوبات على تطور الصادرات النفطية الايرانية نحو الخارج	47
02	تطور البطالة في ايران خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى 2020)	48
03	منحنى بياني يوضح تراجع مناخ الاستثمار والأعمال في إيران	50
04	خريطة توضح اهم المفاعلات النووية في إيران	96
05	مخطط يوضح عملية صنع القرار النووي في ايران	232
06	خريطة توضح علاقة المفاعلات النووية الايرانية بالزلازل	

قائمـــــــة

المصادر والمراجـــــع

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- أحمد يوسف دودين وحمد فواز الديلمي،**الأزمات المالية الدولية والعالمية** (عمان:دار جليس الزمان،2011)

2- أشرف عبد العزيز،**الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية2001-2009** ط الاولى (الإمارات:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010).

3- أمل حمادة،**الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة** (بيروت:الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2007)

4- إياد ضاري محمد الجبوري،**إدارة الأزمات الدولية** ط 01 (الأردن:الأكاديميون للنشر والتوزيع،2016).

5- بول براكن،**العصر النووي الثاني:الاستراتيجية والأخطار وسياسات القوى الجديدة**،ط 1(لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2003

6- خولة مجي الدين يوسف،**العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الأمن و انعكاسات تطبيقها على حقوق الانسان**،ط 01 (بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2013).

7- رفافة فافة،**النفط وتأثيره على العلاقات الأمريكية الايرانية**،ط1(الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2016)

8- رياض الراوي،**البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط**،ط2 (سوريا:دار الاوائل،2008)

9- سعد شاكر شلبي،**التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط و أثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي**(عمان:دار زهران للنشر والتوزيع،2016)

10- سكوت ريتر،**استهداف إيران**،ترجمة أمين الايوبي (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2007).

11- سليم حميداني،**القرار في الأزمات الدولية الإدراك السياسي للقادة وعملية صنع القرار-أزمة 1967 وأزمة الخليج دراسة نظرية وتطبيقية**- (الاسكندرية:دار الجامعة الجديدة،2014).

12- سوزان اسماعيل عبدالله بنديان،**دور العقوبات الذكية في إدارة الأزمات الدولية** ط1 (لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،2013)

13- شاهرام تشوبين،**طموحات ايران النووية** ط 01(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2007).

14- صمويل هنتنغتون،**النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**،ترجمة سمية عبود ط01 (لبنان:دار الساقي،1992)

15- ظافر محمد العجمي،**أمن الخليج تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية** ط1(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،مارس 2006)

16- مصباح عامر،**نظريات صناعة القرارفي تحليل العلاقات الدولية** (ديوان المطبوعات الجامعية:2012).

17-- مصباح عامر،**نظرية العلاقات الدولية-الحوارات النظرية الكبرى**(القاهرة:دار الكتاب الحديث،2008).

18- عبد القادر رزيق المخادمي،**سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح** (ديوان المطبوعات الجامعية،2010.

19- عبد الله خليفة الشايجي،**تحديات ومستقبل الإتحاد الخليجي**،سلسلة محاضرات الإمارات،158،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الطبعة الاولى،2013.

20- عصام نايل المجالي،تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي ط1 (عمان:دار الحامد،2012)

21- عطا محمد الزهرة،**البرنامج النووي الإير اني**،ط1(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2015)

22- فتحي ممدوح أنيس **الأمن القومي الإير اني :مصادرالتهديد وآليات المواجهة** ط1(أبو ظبي: 2006)

23- فضل طلال العامري،**الطريق إلى الحرب**،ط01 (الجيزة:هلا للنشر والتوزيع،2011).

24- فيليب بنيس،**محاولة لفهم الأزمة الأمريكية-الإير انية**،ترجمة عواطف شلبي ،ط01 (القاهرة:المركز القومي للترجمة 2018)

25- محمد البرادعي،**زمن الخداع:الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر**(دار النشر بيكادور،2011).

26- محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**،ط2 (القاهرة:مكتبة النهضة المصرية)1998.

27- محمد صادق اسماعيل،**التجربة البرازيلية...قراءة في تجربة لولا دا سيلفا**،العربي للنشر والتوزيع،2013.

28- محمود نورالدين عبد المنعم،**النشاط النووي الإير اني من النشأة وحتى فرض العقوبات**،ط1(مكتبة الانجلو مصرية:2009).

29- مركز الجزيرة للدراسات،**الخليج أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة** من كتاب:حصار قطر سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها ط01،أكتوبر 2017.

30- ممدوح بريك محمد الحجازي،**النفوذ الإير اني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 -2011**، ط 1 (الأردن دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2016).

31- نيفين عبد المنعم مسعد،**صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية** ط 1(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية افريل 2001).

32- هشام محمد الاقداحي،**العلاقات الاستراتيجية الدولية**(الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة).

33- وسام الدين العكلة،**التحدي النووي الإيراني حقيقة أم وهم؟دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية**(سوريا:دار سوريا الجديدة،2013)

34- ياسر عبد الحسين،**السياسة الخارجية الإيرانية-مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني-** ط01(لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2015)

- **المقالات:**

35- أسماء محسن العجمي،**الملف النووي الايراني "مفاعل بوشهر"** الكويت :مجلس الأمة،ماي 2013.

36- أبها ديكسيت، **موجزات الوكالة الخاصة بصانعي السياسات** ،مكتب الاعلام والاتصال،فيينا،2018.

37- أحمد شمس الدين ليلة، **ردود فعل ايران تجاه العقوبات الأمريكية**،دراسات اقتصادية ،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

38- أسامة أبو رشد،**الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع ايران:الخلفيات،الذرائع والتداعيات**،تقييم حالة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،ماي 2018.

39- إيلين لايبسون،**الإتفاق النووي الإيراني:تحليل وتقييم** ،مركز الخليج للأبحاث،المملكة العربية السعودية،ط 01،2016.

40- جون تشيبمان،**تقييم خالص لقدرات ايران الباليستية** ،الملف الاستراتيجي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ،لندن ،10 ماي 2010.

41- حسين خلف موسى،**إستراتيجيات التفاوض مع التطبيق العملي من الخبرة المصرية**،المركز الديمقراطي العربي،برلين ألمانيا 1 مايو 2014.

42- خالد شمس عبد القادر،**التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون :الانجازات والعقبات** ،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 14 يناير 2015.

43- ريناد منصور و فالح عبد الجبار،**الحشد الشعبي ومستقبل العراق**،مركز كارنيغي للشرق الاوسط،واشنطن،أفريل 2017.

44- سكوت هارولد،**الصين و إيران:العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**،مؤسسة راند،مركز الشرق الأوسط للسياسة العامة،كاليفورنيا،2012.

45- سينكايا بيرم،**العلاقات الايرانية-التركية بعد الاتفاق النووي "نموذج و اقعي للتمايز"**،ترجمة :احمد عيشة،مركز حرمون للدراسات المعاصرة،05 نوفمبر 2017.

46- ضو سعد مصباح و محمود نصر الدين،**مستقبل توليد الكهرباء بالطاقة النووية**،الهيئة العربية للطاقة الذرية،تونس 2006.

47- طلال عتريسي،**ضرب إسرائيل البرنامج النووي الايراني ،الاحتمالات والتداعيات** ،التقارير الاستراتيجية (13)،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،سبتمبر2009.

48- ـــــــــ،ـــــــــ**"إيران التاريخ والواقع المعاصر"**،ضمن مجموعة باحثين **أهل السنة في إيران** (دبي:مركز المسبارللدراسات والبحوث ،2012).

49- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي،**الناتو العربي:السياقات والتحديات وفرص النجاح**،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 07 مارس2019.

50- علي بن هلهول الرويلي،**الأزمات تعريفها،أبعادها وأسبابها**،حلقة خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية"إدارة الأزمات كلية التدريب قسم البرامج الخاصة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية(الرياض).

51- عمرو خليل ،**بعد خطوة تغيير العملة... هل يتعافى الاقتصاد الإيراني ؟** المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 أوت 2019.

52- فيكتور جيرفيس،**برنامج الصواريخ الإيرانية :تطور الأهداف والقدرات الاستراتيجية**،اكاديمية الامارات الدبلوماسية،الامارات العربية المتحدة ،مايو 2018.

53- قبلان مروان،**الاتفاق النووي الايراني وموازين القوى الاقليمية** .تركيا :ندوة تداعيات الاتفاق النووي الايراني على سورية والمنطقة ،05 سبتمبر 2015.

54- كينيث كاتزمان،**الحرس الثوري الإيراني.نشأته وتكوينه ودوره** (الإمارات:مركز الامارات للدراسات والبحوث)

55- محجوب الزويري،**العلاقات الإيرانية-السورية والحراك السوري الشعبي**،سلسلة مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة 2011/08/24.

56- ـــــــــ،ـــــــــ**،مفاوضات الملف النووي الايراني من جنيف إلى فيينا:ماذا بعد ؟**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،نوفمبر 2014.

57- مركز الجزيرة للدراسات،**حصار قطر:التقديرات والارتدادات**،من كتاب:حصار قطر سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها ،ط01،أكتوبر 2017.

58- مصطفى عبدالعزيز مرسي،**روحاني وحدود التغيرات المتوقعة في السياسة الخارجية الإيرانية**،دراسات وتقارير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،26 أغسطس 2013.

59- مناف قومان،**التموضع الاقتصادي الإيراني في سورية**،سلسلة أوراق بحثية،مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،تركيا.

60- منصور أبو كريم،**اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل حكم دونالد ترامب**،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،28 يناير 2018.

61- منى علمي ،**أي مستقبل للحشد الشعبي في العراق؟**دراسات ،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية،الرياض،جوان 2018.

62- ميروسولاف قريقوريك،**الأمن النووي والسلامة النووية**،الحلقة العلمية "الامن النووي" من 20 إلى 29 نوفمبر2006 ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض،2007.

63-عبد الفتاح علي الرشدان و رنا عبد العزيز الخماش،**تركيا والبرنامج النووي الإيراني –حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016)**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،الطبعة 01،2016

64- ابراهيم الغيطاني،كيف يؤثر تشديد القيود الأمريكية على صادرات النفط في الاقتصاد الايراني؟،**مجلة مختارات ايرانية**،العدد 208،مارس-افريل 2019،مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

65- ابركان نجاة،دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية،**مجلة المفكر**،العدد الثاني عشر،جامعة الحاج لخضر-باتنة.

66- ابها ديكسيت،اليورانيوم من الاستكشاف الى الاستصلاح شرح عملية تعدين اليورانيوم،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،حزيران-يونيو 2018.

67- إسراء شريف كعود،**التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط** ،**مجلة دراسات دولية** ،كلية التربية للبنات (بغداد) العدد الخامس والأربعون.

68- اسماعيل شعبان وآخرون،الطاقة النووية وأثرها على اقتصاديات الدول ،**مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،اللاذقية سوريا ،المجلد 31،العدد 01.

69- الاعتبارات الرئيسية في مسألة تخزين النفايات والتخلص منها،شعبة الأمن الاشعاعي وأمان النقل وأمان النفايات وشعبة دورة الوقود النووي وتكنولوجيا النفايات بالوكالة،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 55،سبتمبر2014.

70- الكعود إسراء،الموقف الاقليمي من البرنامج النووي الايراني ،**مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ،المجلد رقم (16) العدد (04)،القاهرة،2015.

71- أنا ماريا سيتو و قيرنر بوركارت،كوكب الأرض المتغير ،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،مارس 2008.

72-- أيمن الدسوقي،معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي ،**سياسات عربية**،العدد 01،سبتمبر 2014

73- برونو بيلود،دورة الوقود النووي أيها هو الطريق إلى مقاربة متعددة الجوانب؟،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية** ،العدد 46 / 2،مارس ،2005.

74- بن صقر عبد العزيز،إيران ومجلس الامن الدولي،مجلة أراء حول الخليج،العدد 24،2006.

75- بهاء ملاعب،الاستخدام السلمي والعسكري للطاقة النووية،**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،العدد 93،تموز 2015.

76- جاسم محمد حاتم،الدور الإيراني في الشرق الأوسط:المتغيرات الإقليمية (سوريا –العراق نموذجا) **مجلة مدارات ايرانية** ،العدد 04 جويلية 2019 ،المركز الديمقراطي العربي ،برلين ،المانيا.

77- جهاد أبو سعدة،إسرائيل وإستراتيجية المواجهة البرنامج النووي الايراني،**مجلة الدراسات الايرانية**،المعهد الدولي للدراسات الايرانية،العدد 07،جوان 2008.

78- رحمن عبد الحسين ظاهر،خيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني،**المجلة السياسية والدولية**،الجامعة المستنصرية.

79- رشيد عمارة الزيدي و دانا محمد صالح،استراتيجيات التفاوض الأوروبية-الإيرانية حول البرنامج النووي الايراني،**مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**،العدد الثاني،المجلد الثاني،كانون الاول 2009.

80- زروقة اسماعيل،الاتفاق النووي الايراني في الاستراتيجية التركية،**مجلة المفكر**،العدد 15،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة.

81- س.ف.روشكين و واي.لوجينوف،حماية دورة الوقود النووي ماذا بعد؟،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 1 / 48،سبتمبر2006.

82- ساجد شرقي،الملف النووي الايراني ومستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية،**مجلة دراسات ايرانية**،العدد(3-4)

83- شحاتة محمد ناصر،**السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني :حدود التأثير وأهم الملامح** ،رقم السلسلة 191 (ابوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2014)

84- شروق صابر،الاحتجاجات الشعبية وتأثيرها على سياسة ايران الخارجية،**مجلة مختارات ايرانية**،مركز الاهرام للدراسات اسياسية والإستراتيجية،العدد 201،يناير 2018.

85- صفاء خليل كاظم ،البرنامج النووي الاسرائيلي :الدوافع والاتجاهات والمضامين والسيناريوهات المستقبلية،**مجلة جامعة جيهان**–اربيل العلمية-كلية القانون والعلاقات الدولية والدبلوماسية ،المجلد رقم -01- العدد 01.

86- طارق رؤوف و زوريانا قوقشوك، وقود الفكر،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 2 / 49،مارس 2008.

87- عائشة رمضان فرحات الرومي،سياسة الو.م.أ في ادارة بوش الابن وتطور الازمة النووية الايرانية في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية،**مجلة الاكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية** ،العدد 07،ديسمبر2014.

88- علي المليجي علي،الملف النووي الايراني على طريق المواجهة،**مجلة كلية الملك خالد العسكرية**،العدد 88(السعودية:كلية الملك خالد العسكرية،مارس 2007)

89- غالي إبراهيم،إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني،**مجلة مختارات إسرائيلية**،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد 110،فبراير2004.

90- غيث الربيعي،إستراتيجيات التفاوض، ،**مجلة العلوم السياسية**،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،العددان(39،38)

91- فاطمة الصمادي،الاتفاق النووي الايراني ،الحاجة والمصلحة وتحول الخطاب،**مجلة سياسات عربية**،العدد 06،يناير 2014.

92- فراس إلياس،مستقبل الدر السياسي الايراني في العراق:بين النجاح الاخفاق ،**مجلة رؤية تركية**،جامعة الموصل العراق ،خريف 2019.

93- فهد مزبان خزار الخزار و حيدر عبد الواحد ناصر،الازمة النووية الايرانية،**مجلة دراسات ايرانية**،العدد3-4،جامعة البصرة (العراق).

94- فهد مزبان خزار الخزار،العلاقات الايرانية-الروسية:التطورات الراهنة وأفاق المستقبل،**مجلة دراسات ايرانية**،العدد (8-9)

95- فواز جرجس،أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات،**دراسات استراتيجية**،العدد 154،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الطبعة 02،2014.

96- محمد البرادعي و جوناس غاهرستور،كيف يستطيع العالم مكافحة الإرهاب النووي؟،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،العدد 48،سبتمبر،2006.

97- محمد سالم أحمد الكواز،موقف روسيا الاتحادية من تطورات الأزمة النووية الايرانية 2005-2008 دراسة تاريخية،**مجلة بحاث كلية التربية الاساسية**،12مركز دراسات الموصل،المجلد(12) العدد 02،2012.

98- محمد عباس ناجي،ما بعد الصفقة:الاتفاق النووي الايراني ومستقبل الشرق الاوسط،**كراسات استراتيجية**،مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد 256،المجلد ،24،سبتمبر 2015.

99- مصطفى حمو ليلا،اليورانيوم وتخصيبه ،اطلالة علمية على حدث ،**مجلة عالم الذرة** ،العدد 106،تشرين الثاني-كانون الاول 2006.

100- معتز سلامة،الأمن القومي الأمريكي:التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية ،**مجلة كراسات استراتيجية**،العدد 162،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،افريل 2006.

101- ميكلوس غاسبر،ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية منع انتشار الأسلحة النووية،**مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية**،حزيران/يونيو 2016.

102- نزار عبد القادر،الخطر النووي الإيراني حقيقة أم وهم ؟ السيناريو العسكري الإسرائيلي لضرب ايران،**مجلة الدفاع الوطني**،لبنان،العدد رقم 55،يناير2006.

103- نزار عبد القادر،الدوافع النووية الايرانية والجهود الدولية للاحتواء ،**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،مطابع الجيش اللبناني،اكتوبر2005.

104- نزارعبد القادر،برنامج الصواريخ الإيرانية:تطوره وتأثيره على موازين القوى الاقليمية ،**مجلة الدفاع الوطني اللبناني**،قيادة الجيش اللبناني(لبنان)،العدد 97.

105- هاشمي حسن،الاشعاعات النووية وحقوق الإنسان،حق الانسان في الحياة وسلامة الجسد والحق في بيئة نظيفة ،**مجلة العلوم القانونية والسياسية** ،العدد رقم 06،جانفي 2013.

106- وداد جابر الغازي،التجربة الإصلاحية في ايران(1997-2005) في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي نموذجا،**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد 43.

- **الأطروحات والمذكرات:**

107- احمد سيد عبد الرحيم ،**الصراع النووي وتوازن القوى في اسيا**،أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الزقازيق معهد البحوث والدراسات الاسيوية.

108- حنان حكار،**دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة مسألة الانتشار النووي لفترة مابعد الحرب الباردة – البرنامج النووي الايراني نموذجا 2002 -2015**،اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة قالمة،2017-2018.

109- زرقين عبد القادر،**تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية**،اطروحة الدكتوراه في القانون العام ،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،2014-2015.

110- طيبي محمد بلهاشمي الأمين،**تجريم الإرهاب في القانون الدولي**،رسالة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق –القطب الجامعي بلقايد-وهران-**2011-2012.**

111- عبلة مزوزي،**استراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الاقليمي والدولي بعد نهاية الحرب البادرة-دراسة حالة إيران** أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة باتنة1،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017-2018.

112- عمر محوز،**الإستراتيجيات الأمريكية في الإدارة بالأزمات وأثرها على الأمن والاستقرار الدوليين** ،أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية،جامعة وهران 02 محمد بن أحمد،السنة الجامعية:2017-2018.

113- مهداوي عبدالقادر،**الاستخدام السلمي للطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الامن الدولي**،اطروحة دكتوراه في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة تلمسان،2013-2014.

114- نصير مطر كاظم الزبيدي،**الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية**،رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية،الجامعة العالمية ،العراق بغداد ، 2010.

- **الوثائق الرسمية:**

115-القرار رقم 1737 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر2006 خلال جلسة مجلس الأمن رقم 5612 .

116- القرار رقم 1747 الصادر بتاريخ 24 مارس 2007،خلال جلسة مجلس الأمن رقم 5647 .

117- القرار 1803 الصادر بتاريخ 03 مارس 2008 خلال الجلسة رقم 5848 .

118- القرار رقم 1929 الصادر بتاريخ 09 جوان 2010 خلال الجلسة رقم 6335.

119-- قرار مجلس الأمن رقم 1325 الصادر بتاريخ 31 اكتوبر2000 .

120- دستور ايران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية 1989،ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات – تحديث مشروع الدساتير المقارنة.

121- تقرير المدير العام مقدم لمجلس المحافظين،**تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن الدولي في جمهورية إيران الإسلامية**،مجلس المحافظين،20 نوفمبر 2013،رقم الوثيقة:GOV/2014/58 .

- **التقاريروالدراسات:**

122- افنير كوهين،**اسرائيل وابتكار التعتيم النووي** ،تقرير موجز بعنوان المسألة النووية في الشرق الأوسط،مركز الدراسات الدولية والإقليمية ،كلية الشؤون الدولية والإقليمية بجامعة جورجتاون بقطر2012.

123- **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاقليمية** والدولية ،تقرير ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة بتاريخ 11 أفريل 2015

124- باسل ياسين،**نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،28 جوان 2018.

125- باكير علي حسين،**تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات،قطر،21 سبتمبر 2015.

126- تامر بدوي،**الدولة الريعية في إيران:عائدات النفط النمو والتضخم**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،5 يونيو2014،(قطر).

127- عليرظا نادر وآخرون ،**النفوذ الإيراني في افغانستان –الاثار المترتبة على انسحاب افغانستان**-مركز سياسات الدفاع والأمن الوطنيRAND،كاليفورنيا،2014.

128- عليرظا نادر،**الدورالذي تضطلع به ايران في العراق هل من مجال للتعاون بين الو.م.أ و إيران ؟** منظمة RAND، 2015.

129- فاطمة الصمادي ،**النووي الايراني هل تنجح جهود صياغة الحل النهائي ؟** ،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،08 ماي 2014

130- ـــــــــ،ـــــــــ، ميناء تشابهار؛ **أهمية متعاظمة لعلاقات أفغانستان- إيران- الهند**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 2019/03/28.

131- ـــــــــ،ـــــــــ،**الاتفاق النووي الإيراني :الفرصة ما تزال قائمة**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،19 نوفمبر2013.

132- ـــــــــــ،ـــــــــــ،**إيران في سوريا تنسحب أم تعيد بناء استراتيجيتها** ؟ سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،11 ماي 2020

133- ـــــــــــ،ـــــــــــ،**إيران والحالة الاحتجاجية:البعد المطلبي وتحديات الاستقرار السياسي**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات(قطر) 17 نوفمبر 2019.

134- ـــــــــــ،ـــــــــــ،**مابعد لوزان روحاني وفريقه في مواجهة الداخل الإيراني**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة،09 أفريل 2015

135- محجوب الزويري،**العقوبات الجديدة على إيران :التأثيرات والتداعيات**،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة،قطر)،نشر بتاريخ:13 فيفري2012.

136- ـــــــــــ،ـــــــــــ،**العلاقات الإيرانية-السورية والحراك السوري الشعبي**،سلسلة مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة 2011/08/24.

137- معن طلاع،**الدور الايراني في الأزمة السورية :التموضع والتحالفات والمستقبل**،تقارير مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة،06 مارس 2019.

138- نصار جمال،**تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي** ،سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات،قطر،13 سبتمبر 2015.

139- نيفين مسعد، **العلاقات الإيرانية – الروسية بين الحمولة التاريخية والآفاق المستقبلية**،تقارير المركز،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي، 9 أكتوبر 2011.

- **المداخلات والمحاضرات:**

140- طيب بتة،**أبعاد التغلغل السعودي في ظل المحددات الخارجية الجديدة** ،(يوم دراسي غير منشور بعنوان **التغيرات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وعلاقات القوة إقليميا**)نظم بتاريخ 18-5-2016 ،مخبر القانون المجتمع والسلطة،جامعة وهران2 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

- **مواقع الانترنت:**

141- إبتسام عازم، **مجلس الأمن ومعركة تمديد الحظر على إيران أوروبا هل تواجه أمريكا** ؟ العربي الجديد،سلسلة تقارير دولية، 30 يونيو 2020،الموقع الالكتروني:مجلس-الأمن-والحظر-على-إيران-أوروبا-هل-تواجه-أميركا؟ https://www.alaraby.co.u،تاريخ الاطلاع:16-09-2020

142- **استثمار «حقل الدرة» البحري في نفق المجهول**،القدس العربي،5 سبتمبر 2015،الموقع الإلكتروني: https://www.alquds.co.uk/استثمار-حقل-الدرة-البحري-في-نفق-ال/

143- اشادة عالمية حذرة بعد التوقيع على الاتفاق النووي مع ايران،جريدة الشرق الاوسط،العدد 13378،الموقع الالكتروني: https://aawsat.com/home/article/406896/ إشادة-عالمية-حذرة-بعد-التوقيع-على-الاتفاق-النووي-مع-إيران

144- **الإمارات أكبرشريك اقتصادي وتجاري مع إيران على مستوى الخليج**،الموقع الالكتروني: https://al-sharq.com/article/05/06/2017/الإمارات-أكبر-شريك-اقتصادي-وتجاري-مع-إيران-على-مستوى-الخليج

145- **الطمع الايراني في أرض البحرين قديم.....ومتجدد**،الموقع الالكتروني: https://alarab.co.uk/ الطمع-الإيراني-في-أرض-البحرين-قديم-ومتجدّد

146- القبس الالكتروني،**معوقات تعرقل اقتصاديات دول الخليج**،30 أفريل 2017،الموقع الالكتروني:تاريخ الاطلاع:15-02-2021

147- القدس العربي،**لما ذا تعرقل الامارات كل المساعي لاتفاق خليجي**،20 أوت 2020،الموقع الالكتروني: https://www.alquds.co.uk/لماذا-تعرقل-الإمارات-كل-المساعي-لاتفا،تاريخ الاطلاع:15 -02-2021

148- الكويت: اتفاق «النووي الإيراني» التاريخي سيخفّف الاحتقان ويعزّز الأمن في المنطقة،الراي ،الموقع الالكتروني: https://www.alraimedia.com/article/604809/-محليات/الكويت-اتفاق-النووي-الإيراني-التاريخي-سيخفف-الاحتقان-ويعزز-الأمن-في-المنطقة

149- المعهد الدولي للدراسات الايرانية،**المجتمعات الثائرة:الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق ومآلات مشروع إيران الإقليمي،04 نوفمبر2019،انظر الموقع الالكتروني:** تاريخ الاطلاع:13- 08 -2020

150- المعهد الدولي للدراسات الايرانية،إيران والصين في ظلّ العقوبات الأمريكيَّة،سلسلة تقارير،انظر الموقع: https://rasanah-iiis.org/الرصد-والترجمة/التقارير-الإخبارية/إيران-والصين-في-ظلّ-العقوبات-الأمريكي

151- **أهم المو اقف الدولية من الاتفاق النووي مع ايران**،موسوعة الجزيرة، 15 جويلية 2015الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events،تاريخ الاطلاع:01-10-2020.

152- **إيران تعلن إكتشاف حقل نفطي جديد باحتياطي ب:53 مليار برميل**، قناة بي بي سي ،الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/business-50366234

153- جمال المجايدة،**المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي هيدروكربونية أم نووية أم متجددة؟** ،الموقع الالكتروني: تاريخ ا اطلاع:20-06-2021

https://www.ecssr.ae/publication/2-ا-الخليج-في-للطاقة-المستقبلية-المصادر/

154- جمال عبد الله ،**أزمة سحب السفراء من الدوحة:البواعث والتداعيات** ،مركز الجزيرة للدراسات،قطر، 24مارس 2014،الموقع الالكتروني:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/201432413826345572.html

155– جون ديوك انطوني،**درع الجزيرة قوة فعالة لأمن الخليج** ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،الموقع الالكتروني: درع-الجزيرة-قوة-فعالة-لأمن-الخليج/

https://www.ecssr.ae/reports_analysis/،تاريخ الاطلاع:06-11-2020/

156- حسن منيمنة،**إيران في لبنان:حقيقة صعبة لا بد من مواجهتها**،الحرة،الموقع الالكتروني:

https://www.alhurra.com/different-angle/2019/12/11/إيران-في-لبنان-حقيقة-صعبة-لا-بد-مواجهتها

157- حسين خلف موسى،**إستراتيجيات التفاوض مع التطبيق العملي من الخبرة المصرية**،المركز الديمقراطي العربي،برلين ألمانيا 1 مايو 2014،الموقع الالكتروني:https://democraticac.de/?p=734 ،تاريخ الاطلاع:16-07-2020

158- خالد بن راشد العدوي،**عمان ترصد مسيرة تطور العمل العسكري المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي**،عمان،الموقع الالكتروني:https://www.omandaily.om/?p=737528 ،تاريخ الاطلاع:11-11-2020.

159- خالد هاشم محمد،**الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير**،المركز الديمقراطي العربي،15 افريل 2019،الموقع الالكتروني:https://democraticac.de/?p=60028 ،تاريخ الاطلاع:28-11-2020.

160- **دولة قطر تدعو لتجنيب المنطقة الدخول في سباق تسلح نووي**،جريدة الوطن،09-05-2018،الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع:11-11-2020.

https://www.al-watan.com/news-details/id/136364/قطر-تدعو-لتجنيب-المنطقة-الدخول-في-سباق-تسلح-/

نووي

161- ديفيد شينكر،**السعودية تعيد النظر بالتزاماتها في لبنان**،تحليل السياسات ،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى،25 فبراير 2016،الموقع الالكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alswdyt-tyd-alnzr-baltzamatha-fy-lbnanتاريخ الاطلاع:14-08-2020.

162- رأي اليوم،**في أول رد فعل خليجي:الامارات تعتبر الاتفاق النووي مع ايران "فرصة لفتح صفحة جديدة" في المنطقة"**،الموقع الالكتروني:https://www.raialyoum.com/index.php/في-اول-رد-فعل-خليجي-الامارات-تعتبر-ال

163-اليوم السابع،الموقع الالكتروني //www.youm7.com/story/2017/12/23/صور-تعددت-الزلازلُ-والسبب-واحد-مفاعلات-إيران-تتسبب-فى-موجات/3565645

164- سينان هتاهيت،**ملامح التنافس الروسي- الإيراني على إعادة اعمار سوريا**،مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة،الموقع الالكتروني:https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4688/ عوائد-التدخل-ملامح-التنافس-الروسي-الإيراني-على-إعادة-إعمار-سوريا،تاريخ الاطلاع:06-08-2020.

165- **-شقاق السياسة وعناق الاقتصاد ,,, الإمارات وإيران وعلاقة المصالح**،مجلة الخليج،23-01-2020 ،الموقع الالكتروني:/ https://alkhaleejonline.net اقتصاد/شقاق-السياسة-وعناق-الاقتصاد-الإمارات-وإيران-وعلاقة-المصالح،تاريخ الاطلاع:15 -10-2020

166- صالح حميد،**تحذير أممي من تعاون صاروخي بين إيران وكوريا الشمالية**،العربية.نت،الموقع الالكتروني: https://www.alarabiya.net/iran/2018/08/05 تحذير-أممي-من-تعاون-صاروخي-بين-إيران-وكوريا-الشمالية

167- طه حسين، **صباح الأحمد دافع عن سيادة قطر في أزمة سحب السفراء**،الشرق،30 سبتمبر 2020،الموقع الالكتروني:https://al-sharq.com/article/30/09/2020 صباح-الأحمد-دافع-عن-سيادة-قطر-في-أزمة-سحب-السفراء

168- ظافر محمد العجمي،اتفاق النووي الإيراني اشعل سباق تسلح مكتوم في الشرق الاوسط،منتدى الدفاع والأمن العربي،الموقع الالكتروني : https://sdarabia.com/2018/03/اتفاق-النووي-الإيراني-أشعل-سباق-تسلّ، تاريخ الاطلاع:30 -10-2020.

169- فاطمة الصمادي،**سيناريوهات متشائمة لمستقبل الاتفاق النووي الايراني**،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة ،20 مارس 2018،الموقع الالكتروني:https://studies.aljazeera.net/en/node/4279، تاريخ الاطلاع:21-04-2021

170- **قطر والبحرين ترحبان بالاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى**،القدس العربي ،25 - نوفمبر – 2013،الموقع الالكتروني:https://www.alquds.co.uk/ قطر-والبحرين-ترحبان-بالاتفاق-النووي-ب،تاريخ الاطلاع:01-10-2020.

171- كاميل لونس، سلطنة عمان : **حيادية تحت الضغط**،الموقع الالكتروني: https://orientxxi.info/magazine/article2485،تاريخ الاطلاع:01-10-2020

172- مازن الرمضاني،**العلاقة العراقية-الإيرانية**،المركز الابحاث للأبحاث ودراسة السياسات،17 يناير2011،الموقع الإلكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies//Pages/art12.aspx ،تاريخ الاطلاع:07-08-2020

173- محمد العامري،**مناهج واستراتيجيات التفاوض**،قسم مهارات التفاوض،الموقع الالكتروني: https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1017&SecID=26،تاريخ الاطلاع:16 -07-2020.

174- محمد عوض،**بالأرقام نسب التبادل التجاري بين إيران والخليج وخبراء:دعمها لقطر سلاح ذو حدين**،الموقع الالكتروني:تاريخ الاطلاع:16 -07-2020

اخبار-مصر/1441673-بالأرقام--كيف-تستحوز-إيران-على-التبادل-التجاري-مع-الخليج/ https://masralarabia.net

175- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،**الناتو العربي طموحات وتحديات**،21-11-2018،الموقع الالكتروني: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1137697

176- مصطفى عبدالعزيز مرسي،**روحاني وحدود التغيرات المتوقعة في السياسة الخارجية الإيرانية**،دراسات وتقارير مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،26 أغسطس 2013،الموقع الالكتروني: https://www.ecssr.ae/reports_analysis/روحاني-وحدود-التغيرات-المتوقعة-في-الس

177- موقع قناة الحرة الإخباري،**الكشف عن حيلة إيرانية لتهريب النفط من موانئ العراق**،انظر الموقع الالكتروني: https://www.alhurra.com/iran/2020/02/28 الكشف-حيلة-إيرانية-لتهريب-النفط-موانئ-العراق

178- نادر قباني ونجلاء بن ميمون،**التنويع الاقتصادي في دول الخليج ان الاوان لمضاعفة الجهود**،مركز بروجنكز،الدوحة، 31 يناير 2021،الموقع الالكتروني: https://www.brookings.edu/ar/research /التنويع-الاقتصادي-في-الخليج-آن-الأوان،تاريخ الاطلاع:20أفريل 2021.

179- نعمة جيرامي،**ايران تناقش خارطة الطريق ل:الوكالة الدولية للطاقة الذرية** ،معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى،12 اوت 2015،انظر الموقع الإلكتروني https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-debates-the-iaea-roadmap،تاريخ الاطلاع:29-09-2020.

180- هشام البدري،**ملف الاسبوع**،جريدة الوطن، 31/07/2013،الموقع الالكتروني: http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=294715&yearquarter=20133

181- يمني سليمان،**توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عند دونالد ترامب**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية القاهرة،2016 الموقع الالكتروني:/ https://stgcenter.org تقدير-موقف-551/item/توجهات-السياسة-الخارجية-عند-دونالد-ترامب-يمنى-سليمان

2020-10-22:تاريخ الاطلاع،http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=294715&yearquarter=20133

182-أريان تاباتاباي،**المرشد الأعلى أم الحرس الثوري أم الرئيس؟....كيف يصنع القرارفي إيران**،موقع عربي بوست نقلا عن مقال لمجلة Foreign Policy, How Iran Will Determine the Nuclear Deal's Fate The Decision-Making Process Is No Simple Top-Down Exercise، الموقع الالكتروني:

https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2018-05-16/how-iran-will-determine-nuclear-deals-fate تاريخ الاطلاع: 07-12-2019

183-**رئيس مجلس النواب الامريكي يهاجم اتفاق ايران النووي** ،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، لندن،الموقع الالكتروني:https://www.reuters.com/article/oegwd-us-representatives-ea7-idARAKCN0XJ21K

184-محمدالعامري،**مناهج واستراتيجيات التفاوض**،قسم مهارات التفاوض،الموقع الالكتروني: https://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1017&SecID=26،تاريخ الاطلاع:16 -07- 2020.

185-محمود عزت،**العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني :المواقف الدولية والسيناريوهات المحتملة**،مركز الانذار المبكر،الموقع الإلكتروني:https://ewc-center.com/2021/04/18/ العودة-إلى-الاتفاق-النووي-الإيراني-المواقف-الدولية-والسيناريوهات-المحتملة

186-احمد عبدالحكيم،**ماذا يعني تخصيب إيران اليورانيوم بنسبة 60 في المئة؟** الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/213216/سياسة/تقارير/ماذا-يعني-تخصيب-إيران-اليورانيوم-بنسبة-60-في-المئة؟،تاريخ الاطلاع: 01 مارس 2022

ثانيا–باللغة الأجنبية:

- **The Books :**

187- Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri, **IIran and the Rise of Its Neoconservatives The politics of Tehran's Silent Revolution,** I.B. Tauris & Co Ltd., New York, 2007.

188- Daniel H.Joyner,**Iran's nuclear program and internationl law from confrontation to accord** (Oxford University press,2016)

189- Pierre Vallaud et Xavier Baron,**Atlas géostratégique du proche et du moyen orient ,**editions Perrin,France.

190- Robert Jackson and .Georg Sorensen, **"Introduction to International Relations: Theories and Approaches"**, (Oxford University Press, 2010 (18 December 2016)

- **Articles :**

191- Abbas Shahsavani and others, **Risk assessment of heavy metals bioaccumulation: fished shrimps from the Persian Gulf**, Toxin Reviews,12 April 2017.

192- Abdrew Koch and Jeanette Wolf,**Iran's nuclear facilities :a profile** ,center for non-proleferation studies Montery California,1998.

193- Thomas T.Gardinali ,**The Sunni –Shia struggle between Iran and Saudi Arabia,**Liberty University,Volume 1,issue 2,march 2013,

194- Abel Riu and others , **Saudi Arabia and bombings in Yemen, Centro Delàs de Estudios por la Paz, February, 2016.**

195- Afshin Shahi,**The Military and the State in Iran :the economic Rise of the Revolutionary Guards**,the Middle East Journal ,February 2017.

196- Afshon Ostovar, **Deterrence and the Future of U.S.- GCC Defense Cooperation: A Strategic Dialogue Event**, Center on Contemporary Conflict, Calhoun: The NPS Institutional ArchiveDSpace Repository,July 2015.

197- Amir Toumaj,**Iran's economy of resistance :implications for future sanctions**, report by the Critical threats project of the American Enterprise Institute, November 2014.

198- Anthony H.Cordesman,Bradely Bosserman,Jordan D'Amato,**U.S and Iranian Strategic Competition,the sanctions game :Energy,Arms control,,and Regime Change**,center for strategic and international studies CSIS,October 06,2011.

199- Anthony H.Cordesman,**Iran and nuclear weapons** ,background paper for the senate foreign ralations commitee,march 24,2000,center for stratrgic and international studies,Washington D.C 2006

200- Ari Kattan,**GCC missile defense on the road to integration**,CISSM publication,January 2017.

201- Ashraf Mishrif,**challenges of economic diversification in the GCC countries,**the political economy of the Middle East,volume 2,January 2018.

202- Ashraf Mishrif,**The GCC 's unsettled policy for economic integration**,The Muslim world,volume &11,winter 2021.

203-Asli U.Bali,**negociating non-proliferation international law and delegation in the Iranian nuclear crisis**,61 **Uelal Law Review** 232 ,university of California,2014.

204- Bradely L.Bowman,**the demand side avoiding a nuclear armed Iran**,forign policy research institute fall 2008.

205- Brahim Saidy,**GCC's defense cooperation :moving towards Unity**,foreign policy research institute ,October 2014.

206- Brahim Saidy,**The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command**,Foreign Policy research institute,The philadelphia papers,N°06,October 2014.

207- Bruce Gruselle ,**quel avenir pour les programmes de missiles en Iran** ,1 juin 2006,fondation pour la recherche stratégique.

208- Bruno Tertais,**les limites de la dissuasion** ,fondation pour la recherche stratégique-Paris,22 Janvier 2009.

209- Bruno Tertrais,**l'affaire A-Q Khan deux ans après**, fondation pour la recherche stratégique ,note de la F.R.S,23 novembre 2005.

210- Bryan R.Gibon,**The long road to Tehran,the Iran nuclear deal in perspective**,Strategic Update 15-6,December 2015

211- Canelle Beuze,**les missiles iraniens de la discorde** ,GRIP ,Bruxelles,10 juin 2016.

212- Carel M.Lansberg and Hussein Solonon,**how do Iranian Diplomats negociate ? American foreign policy interests**,Routledge « Taylor and Francis group »,28 Juin 2010.

213-Caroline Barnett,**human capital and the future of the Gulf**,center for Strategic and International Studies,Washington,November 2015.

214- Caroline F.Ziemke and others,Leadership **Dynamics and nuclear decision –making in the Islamic Republic of Iran** ,institute for Defense Analyses (IDA) Joint advanced warfighting program,June 2005.

215- Christina Walrond,**timeline 1967-1993 :Argentine low enriched uranuim at Tehran research reactor** ,institute for science and international security ,october 7,2009,Washington.

216- Christopher Bidwell and Orde Kittrie,**verification requirements for a nuclear agreement with Iran,nuclear verification capabilities**, independant task force of the federation of American scientists,September 2014.

217-Claire Mills,**what now for the Iran nuclear deal** ?,Briefing paper,Library House of Commons,n°8792,15 January 2020.

218-Claudia Castiglioni,Obama's **policy toward Iran :comparing first and second term**,Analysis,ISPI,N°2008,december 2013.

219- Col .Res Shaul,**The US.Middle East Strategic Alliance –The Arab NATO**, Research Institute for European and American Studies,24 February 2019.

220- Colin H. Kahl, Melissa G. Dalton and Matthew Irvine, **Atomic Kingdom: If Iran builds the bomb, will Saudi Arabia be Next?** , Center for a New American Security (CNAS), February 2013.

221- Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC),**GCC The process and achievements** ,,division of information affairs,8 th edition,2014,Riyadth,2014.

222- Dalia Dassa Kaye,**Israel 's Iran policies after the nuclear Deal**,RAND Corporation,2016.

223- David Albright and Corey Hindderstein, **Iran, Player or Rogue ?,**Bulletin of Atomic Scientists,vol 59 ?N°.5,September 2003.

224- David Albright,**Iran's nuclear program :status and uncertainties**,institute for science and international security ,before the house committee on foreign affairs on terrorism,non-proliferation and trade,subcommittee on Middle East and Asia,march 15,2007.

225- David cliff and David Keir **Iran's nuclear fuel cycle :a technical outline**,vertic brief department house,United Kingdom ,20 may 2013.

226- David Morrison,**some facts about Iran's nuclear activities** ,peace and neutrality Alliance ,12 April 2012.

227- David Unger,the **foreign policy legacy of Barack Obama**,The International Spectator,Instituto affari Internazionali,2016.

228- David Zrost,**why states pursue nuclear weapons programmes ? the Iran case** ,institut Barcelona d'Estudis internacionales ,Academic year 2010-2011,30 september 2011.

229- Dennis B.Ross and James F.Jeffrey,**Obama and the middle East strategic objectives for US policy**,Washington Institute Strategic report,March 2013.

230- Djallil Lounnas,**China and the Iranian nuclear crisis between ambiguities and Interests** ,European Journal of East AsianStudies, Koninklijke Brill NV,Leiden.

231- Dominique Perben et les autres,**le retrait des Etas Unis de l'accord de Vienne sur le programme nucléaire Iranien :une situation juridique contrastée,**synthèse de rapport,le club des juristes,commission Ad Hoc,Juillet 2018.

232- Emir Hadzikadunic,**understanding Iranian foreign policy the case of Iranian nuclear program**,Epiphany journal of trandisciplinary studies ,volume 7 ,number 2,2014.

233- Emma Ashford, **Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East,**strategic studies quarterly,spring 2018.

234- Erik Jessen,**European diplomacy in the Iranian nuclear negociations what impact dit it have ?**,Bruges political research papers 61/2017, College of Europe ,Natolin.

235- F.Gregory Gaus,**sultans of swing ? the geopolitics of falling oil prices**,Brookings Diha center,Qatar,April 2015.

236- Fakhrddine Soltani and Reza Ekhtiari Amiri,foreign policy of Iran after Islamic Revolution,**journal of politics and law** ,Canadian center of science and Education,vol.1,no,02,september 2010.

237- Farhad Rezaei,**Iran's nuclear program 1979-2015a study in proliferation and rollback** ,center for Iranian studies (Ankara,Turkey).

238- Federico Santopinto,**la crise nucléaire Iranienne :un enjeu international**,groupe de recherche et l'information sur la paix et la sécurité,Bruxelles.

239- Florent Pouponneau,**les dynamiques propres de l'union Européen dans le systéme international « la politique Européenne envers le programme nucléaire Iranien** ,L'Harmattan,n°41,2013

240- Franck Debié,nucléaire : à quoi pensent les Iranians ?, **la revue 2050 la revue de la fondation pour l'innovation politique ,** n° 02,Paris,juillet 2006.

241- Frederic Wehery and others **,dangerous but not omnipotent,exploiting the reach and limitations of Iranian power in the middle East** ,prepared for the United States Air of forces RAND ,library of congress cataloging in publications data ,2009.

242- Frederick R.Strain,**discerning Iran's nuclear strategy :an examination of motivations** ,strategic culture and rationality ,Maxwell Air Force Base ,Alabama,15 April 1996.

243- Gabriel Collins,**anti-Qatar embargo grinds toward strategic failure,**from the book the GCC crisis at one year,Arab Center Washington,2018.

244- Gary Samore,**sanctions against Iran a guide to targets ,terms, and timetables**,Harvard Kennedy School ,Belfer Center for science and international relations,June 2015.

245- Gary Samore,**The Iran Nuclear Deal a definitive guide**,Harvard Kennedy School and Belfer Center for science and international affairs,Ausust 2015.

246- Gerald M.Steinberg**,Iran in the Israeli threat perception** ,Marine corps university Quantico,Virginia 2009.

247- Ghassan shabaneh,**operation decisive storm :objectives and hardless**,Aljazeera center for studies 12 -4-2015.

248- Hagues Eudeline**,le détriot d'Ormuz menacé par l'Iran**,la revue maritime ,n°493,l'institut français de la mer,Mai 2012.

249- Hani Albasoos and others,**the nature of Oma's relations with Iran** ,Sultan Qaboos University ,Journal of arts and social sciences,vol.10,N°01,2019.

250- Hassan Hakimian,**GCC economic integration fiction or reality ?** Khamsoun,Menapolis rethinking the Middle East,policy paper 2015.

251- hesse ,**Iran's nuclear facilities American security project**,New york,november 2012.

252- HFW ,**alerte sanctions internationales :sanctions Americaines contres l'Iran**,Mai 2018.

253- Hussein D.Hassan**,iranian nuclear sites** ,CRS report for congress,9 august 2007,the library of congress.

254- Ian J.Stewart and Nick Gillard,**Iran's illicit procurement activities**,project Alpha,center for science and security studies,King's college London,24 July 2015.

255- **Iran nuclear Agreement**,the International Atomic Energy Agency's autorithies ,ressources and challenges,United States Government Accountability Office,GAO ,june 2016.

256- Ismael Elyamani, **role of Hassan Rouhani's election in resolving the Iranian nuclear crisis**,international politics,October 2016.

257- Jacqueline Shire and David Albright , **Iran's NPT Violations – Numerous and Possibly On-Going?,** The Institute for Science and International Security,september 29,2006.

258- Jamal Abdullah, **Geopolitical context of operation decisive storm and GCC state's attitudes toward it** ,Aljazeera center for studies ,30 April 2015.

259- James Dobbins,and others,**coping with a nuclearizing Iran**,RAND,national security ,2011,Santa Monica.

260- Jane Kinninmmont,**The Gulf divided the impact of Qatar crisis** ,research paper,Middle East and North Africa Programme ,The royale Institute of international affairs,May 2019.

261- Jean –Paul Hébert ,**l'Iran nucléaire face ausc Etats-Unis**, recherches internationale,n°79,Juillet-Aout-Septembre 2007.

262- John Alterman and John Garver,**the Vital Triangle :China, The United States, and the Middle East**,Center for Strategic and international studies,Washington,2008.

263- John H.Large ,**the potential development of nuclear weapons technology and materials by Iran** ,the Emirates center for strategies studies resarch,Abu Dhabi ,United Arab Emirates ,2007.

264- **Join statement by EU high representative Federica Mogherini and Iranian forign minister Javad Zarif**,Vienna ,14 July 2015,European Union External Action.

265- Joint Action Plan :**negociations on the Iran deal**,teaching note,E-PARCC, a collaborative Governance initiative,Maxwell School.

266- Jonathan Deemer,**assessing the Middle East Strategic Alliance as a counter to Iranian influence**,young scholars awards program 2018-2019.

267- Joseph Votel, **the Posture of U.S. Central Command. Terrorism and Iran: Challenges in the Middle East."** *House Armed Services Committee*. Feb. 27, 2018.

268- Judith S.Yaphe and Charles D.Lutes,**reassessing the implications of a nuclear-Armed Iran,**institute for national strategic studies ,national defense university,Washington D.C,2005.

269- Kamrava Mehran,**Iranian national security debates :Factionalism and last opportunities**,Middle East policy.

270- Karim Sadjadpour,How relevant is the Iranian street , **the washington Quarterley**,vol.30,No.1,2006.

271- Katzman Kenneth **"The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy."** Congressional Research Service. Apr. 10, 2018.

272- Katzman, Kenneth. "**Qatar: Governance, Security, and U.S. Policy**." *Congressional Research Service*. Mar. 1, 2018.

273- Kelsey Hartigan and others,**a new approach to the nuclear fuel cycles best practices for security** ,non prolifeartion and sustainable nuclear energy ,center for strategic and international studies Washington,february 2015.

274- Kenanade Willem Nan,**China vs the Western campaign for Iran Sanctions**,the Washington Quarterly,Center for strategic and international studies,July 2010.

275- KENNEC, **Nuclear Energy Applications in the State of Kuwait**, December 11-12, 2010,Tunis.

276- Kennet Waltz,the **spread of nuclear weapons :more many better** ,Adelphi paperrrrrrrs n°171,London :international for strategic studies.

277- Kenneth Katzma,**Oman :politics,security and US policy** ,CRS Report,January 27,2020.

278- Kenneth Katzman and Paul K.Kerr,**Iran nuclear agreement,**Congressional Research Service,September 29,2015..

279- Kenneth Katzman and Paul Kerr,interim **agreement on Iran's nuclear program**,congressional research service ,December 11,2003.

280- Kenneth Katzman, "**The Gulf Cooperation Council Camp David Summit: Any Results?,**CRS report, Subcommittee on the Middle East and North Africa House Committee on Foreign Affairs ,House of Representatives Commitees of Congres,July 09,2015.

281- Kenneth Katzman, **Iran's forign and defense policies**,congressional research service,April 06,2017.

282- Kenneth Katzman,**Iran 's foreign and defense policies**,CRS Report,Congressional Research Service,October 21,2016,USA.

283- Kenneth Katzman**,testing the limits Iran's ballistic missile program,sanctions and the islamic revolutionary corps**,congressional research service ,prepared for congress,march 29,2017.

284- Kunze Thomas and Lars Peter Schmidt, **Russia'a Iran policy against the background of Tehran's nuclear programme ,Auslandsinformationen** 5-6/2009,ISSN0177-7521,Konard-Adenauer-Stiftungev,Berlin.

285- Lincolin Bloomfield,**Mudjahidin Khalq (MEK) and the search for ground truth about its activities and nature,**AKM Grump Straus Hauer and feld, August 16,2011.

286- Luciano Zaccara,**Iran and the Intra-GCC crisis :risks and opportunities**,Instituto Affari Internazionali,2019.

287- Mahdieh Aghazadeh,**Iran,political Islam and Democracy**,conference paper, GAI Istanbul international Academic conference proceedings,Istanbul Aydin University,June 2015.

288- Marie Aftalion,**INSTEX ,a game changer ?,**Vienna Center for disarmament and Non-proliferation ,EU Non-proliferation and disarmament Consortuim,2019.

289- Marina Dabetic Ex Filipovic and Slavko Nešić, **The role of nuclear energy for sustainable development goals**,conference paper ,University of Belgrade ,June 2017.

290- Mark Heinrich and Louis Charbonneau,**Russia plan for Iran Unites IAEA**,Reuters,November 25,2005.

291- Mark Leonard, **can EU diplomacy stop Iran's nuclear programme ?,**center of European reform,London,November 2005.

292- Martin Beck, **The Arab League's declaration of Hezbollah as a terrorist organization**,News Analysis,Center for Mellemoststudier,April 2016.

293- Marwan Kabalan,**Kuwait 's GCC mediation :incentives and reasons for failure**,Arab Center Washington DC,2018.

294- Maryam Al-Bolushi,**the effect of Omani-Iranian relations on the security of the Gulf CooperationCouncil Countries after the Arab Spring**,contemporary Arab affairs,vol.09,2016.

295- Mathias Sailer and Stephan Roll**,three scenarios for the Qatar crisis**,German institute for international and security affairs,July 2017.

296- Mattew Wallin,**U.S military bases and facilities in the Middle East**,American Security project,fact sheet,June 2018.

297- Matthew Fries, **The repeal of economic sanctions against Iran: Global economic implications and opportunities for the chemical tanker sector**,MSc in Maritime Economics and Logistics,Erasmus University of Rotterdam,2013/2014.

298- Maximillian Hoell,**if the JCPOA collapses :implications for nuclear non-proliferation and international security** ,Global Security Brief,European Leadership Network,December 2018.

299- Mehmet Ogutcu and Xin Ma,**Growing links in energy and Geopolitics :China and the Middle East**,insights Turkey,vol.09,N°03,2007.

300-Michael Brecher,**conflict and crisis concepts and overview findings on earthquakes** 1,international political Earthquakes,the university of Michigan press,2008.

301- Michael Eisenstadt,**the challenges of U.S preventive military action**,the Washington institute for Near East policy ,2004

302- Michael Herzog ,**Iranian public opinion on the nuclear program** ,a potential asset for the international community ,June 2006,the Washington institute for near east policy.

303- Michael Jacobson,**Sanctions against Iran : a promising struggle**, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology the Washington Quareterly,summer 2008.

304- Mohamed Sahimi,**Atoms for Peace –the long and troubeled of Iran's nuclear program**,Cairo Review,10/2013

305- Mohammed Jawed Zarif,**what Iran really wants :Iranian foreign policy in the Rouhani Era**,foreign affairs,vol.93,N°03,May/June 2014,Council on Foreign affairs.

306- Moussaoui Abdalhamid, **Iran and the Syrian crisis**, Journal of US-China Public Administration , March 2017, Vol. 14, No. 3

307- Mustafa Ansari, **MENA nuclear plans stalled as challenges begin to surface**,APICORP Energy Research,vol 03,N°11,August 2018.

308- Nader Habibi , **The Impact of Sanctions on Iran-GCC Economic Relations. Middle East Brief**, Crown Center for Middle East Studies, Brandies University, Mailstop 010, Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, January 2010.

309- Nicolas Kasprzyk and others,**the Hague code of conduct against Ballistic Missile proliferation ,Revelance to African state**s,ISIS ,policy brief/90/september 2016.

310- Nima Gerami,**The domestic politics of Iran's nuclear debate Leadership Divided ?**,the Washington institute for Near East policy ,February 2014.

311- Noura S.Al-Mazrouei, **Disputed Islands between UAE and Iran:Abu Musa, Greater Tunb, and Lesser Tunb in the Strait of Hormuz**,Gulf Research Centre Cambridge ,GRM papers,October 2015.

312- Nuclear Development,**Nuclear Energy in a Sustainable Development Perspective**, OECD,Paris.

313- Oliver Meier,**European efforts t solve the conflict over Iran's nuclear programme :how has the European Union performed ?** ,Eu Non-proliferation consortium,Non-proliferation papers,no.27,February 2013.

314-Olivier Borszik,**international sanctions against Iran under president Ahmadinejad** :**explaining regime persistence** ,GIGA research program violence and security ,n°260,November 2014,Hamburg.

315- Olli Heinonen,the **Iranian nuclear programme,political parameters for a credible long-term agreement**,centre for the new Middle East,2014.

316- **Operation decisive storm :reshuffling regional order**, Aljazeera center for studies,6 April 2015

317- Parameters for a Joint Comprehensive Plan of Action regarding the the Islamic Republic of Iran's Nuclear Program.

318- Patrick Clawson and Michael Rubin, **Pattern of discontent :will story repeat in Iran ?** ,**Meria Journal** ,vol.10,n°1,March 2006.

319- Paul K.Davis,toward **theory for dissuasion(or deterrence) by denial :using simple cognitive models for the adversary to inform strategy** ,RAND ,NSRD,January 2014,working paper.

320- Paul kerr,**Iran's program :status**,April 27,2017,congressional research service.

321- Paul kerr,questions surround Iran's nuclear program,**Arms Control**,vol.36 ,n°02,march 2006.

322- Paulina Matera and Rafal Matera,**why does cooperation work or fail ?** the case of EU-US sanctions policy against Iran,Croatian international relations Review,XXV (85) 2019.

323- President Bush,**west point**,the national security strategy of the United States of America ?New York,01 JUIN 2002.

324- Quentin Albert and Alexandre Liebermann,**quel role aujourd'hui pour l'arme nucléaire sur l'échiquier international ?,**les dossiers des yeux du monde .fr ,numero 2,Fevrier 2014.

325- Robert Billings,thomas milburn,mary lou schaalman, a model of crisis perception :a theoritecal and empirical analysis,**Administrative science quarterly**,vol.25,02,Cornell university,1980.

326- Robert Czulda, **Defence Dilemmas of the GCC State – Threats and Military Build-Up**,international studies.interdisciplinary political and cultural journal,vol.21,N°1/2018.

327- Robert J.Bookmiller ,**engaging Iran :Australian andCanadian relations with the Islamic republic**,gulf research center,Dubai (united Arab Emirates)

328- Robert J.einhorn, **a transatlantic strategy on Iran 's nuclear program** ,the Washington Quarterly,vol.27,n°04,Autumn 2004.

329- Robert J.Reardon ,**containing Iran stategies for addressing the Iranian nuclear challenge**,RAND corporation ,Santa Monica ,2012.

330- Robert Litwak,**Iran's nuclear chess :calculating America's moves** ,Wilson center for scholars Middle East program (Washington :July 2014).

331-Rodger Shanahan,**The Gulf States and Iran :Robust competitors or interested bystanders ?,**Lowy institute for international policy,November 2009.

332- Sagan ,Kenneth Waltz and Richard Betts , **« A nuclear Iran :promoting stability or counting disaster** »,journal of international affairs ,vol. 60 ,No .02,Spring /Summer, 2007.

333- Salacuse Jeswald,**ten ways that culture affects negociating style :some survey results**,negociation journal ,July 1998.

334- Saleh Al Shraideh,**the peaceful use of nuclear energy in the GCC :challenges and obstacles**,international journal of humanities and social science,vol.04,issue 06,January 2016.

335- Sébastian Boussois,**l'accord Iranien sur nucléaire ,une révolution géopolitique pour la région et pour le monde,**GRIP,Bruxelles,Belgique,27 Juillet 2015.

336- **Senior Administration Officials Hold A Background Briefing Via Teleconference on Iran**," January 12, 2018; "Director For Policy Planning Brian Hook Holds A State Department News Briefing Via Teleconference on the JCPOA Joint CommissionMeeting," March 21, 2018.

337- Sergey Minasian,**the contemporary status of Iran's nuclear missile program ans Russo-Iranian relations** ,source Iran and the Caucasus ,vol 6,n°1 /2, Caucasian centre for Iranian studies(2002).

338- Shahram Chubin,**command and control in a nuclear armed Iran** ,in collaboration with the atomic energy commission,January –February 2013,IFRI security studies ,proliferation papers ;no°45.

339- Shahram Chubin,**Iran domestic politics and nuclear choices** ,special studies the national bureau of Asian research 2015,Washington.

340- Shaul Shay, **the Sunni Arab countries going Nuclear,**Institute for policy and strategy,February 2018.

341- Silvia Colombo,**GCC and Arab Spring : A tale of double Standards** ,the international spectator :Italian Journal of international affairs,47,no.4,2012.

342- Simon Henderson and Olli Heinonen,**nuclear Iran a glossary**, ,Harvard Kennedy School,Belfer center for science and international affairs, March 2015 .

343- Son H. Kim and Jae Edmonds, **the challenges and potential of nuclear energy for addressing climate change**, the joint global change research institute, Battelle, PNNL,October 2007,Maryland.

344- Statement by the President on the Iran Nuclear Deal," January 12, 2018.

345- Steve R.David,**armed and dangerous why a rational nuclear Iran is an unacceptable risk to Israel**,the Begin –Sadat center for strategic studies ,mideast security and policy studies ,n°104,november 2013.

346- Stig Stenslie , **« Decisive Storm » :Saudi Arabia's attack on the Houthis in yemen**,the Norwegian peace building resource centre, may 2015.

347- Sun Degang, **The US Military Bases in the Gulf Cooperation Council States: Dynamics of Readjustment**, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. 4, No. 4, 2010.

348- Syeda Fizzah Ali,**internationa**l **nuclear regime and the Iranian nuclear challenge** ,Pakistan Horizon,vol.61,n°.04(october 2008)published by :pakistan institute of international affairs.

350-Sylvie Matelly , Carole Gomez,Samuel Carcanague,**performance des sanctions internationales**,IRIS ,Mars 2017,France.

351- **The diplomatic Gazette,IISS Manama Dialogue**,Monthly Newsletter,17 th issue,Kingdom of Bahrein,October 2018.

352- The World Bank,**economic integration in the GCC**,The World Bank,office of the chieft economist Middle East and North Africa ,October 2010.

353- Thierry Coville, **Update on trade relations between UAE/Iran and Qatar/Iran**,Observatoire du monde arabo-musulman et du Sahel,Avril 2019,Fondation pour la recherche stratégique.

354- Thomas G.Cardinali,**The Sunni-Shia political struggle between Iran and Saudi Arabia**,strategic informer Student Publication of the Strategic Intelligence Society: Vol. 1: Iss. 2, Article 6.

355- Thomas wood ,Mathiew Milazzo,Barbara Reichmath,**the economics of energy independance for Iran**,non-proliferation review,vol 14,n°01,march 2007,the monterey institute of international studies.

356- United States Government Accountability Office, **IRAN SANCTIONS Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed**, Report to the Ranking Member, Subcommittee on National Security and Foreign Affairs, House Committee on Oversight and Government Reform, December 2007.

357- Vincent Eiffling**,Chine-Iran vers une maturité pragmatique ?,**université catholique de Lowaim note analyse 07,février 2010.

358- Vladimir A.Orlov , Alexander Vininkov,le **grand jeu de devinette :la Russie et la question nucléaire Iranienne**,the Washington quarterly (printemps 2005),the center for strategic and international studies and Massachusets institute of technology.

359- Volker Perthers,**ambitions and fear :Iran's foreign policy and nuclear program**,survival,vol 52,n°03,june-july 2010.

360- Will Fulton, Joseph Holliday, & Sam wyer,**Iranian Strategy in Syria** ,A joint report by AEI 's critical threats project and institute for the study of war ,May 2013,USA.

361- Xavier Manière,**les conséquences géopolitiques de l'émergence de puissances nucléaires militaires en marge de communauté internationales**,novembre 22,2006.

362- Yasmine Farouk,**The Middle East Strategic Alliance has a long way to go**,Carnegie Center Middle East Center,February 2019.

363- Yoel Guzansky, **below-the-threshold nuclear development: the Nuclear program in the UAE**,Strategic Assessment,volume 18,n°03,October 2015.

364- Yoel Guzansky,**defense cooperation in the Arabian Gulf: The Peninsula Shield Force Put to the Test**,Middle East studies,January 2014.

365- Yusuf Al-Buainain, **Iran Nuclear Threat An Environmental Perspective**, United States Marine Corps Command and Staff College, Marine Corps University, Quantico, Virginia.

366- Zehra Nifuler Karacasilu and Irem Askar Karakir,**Attitudes of the international community toward Iran's nuclear puzzle**,journal of international and Areas studies ,institute of international affairs ,Graduate School of international studies,Seoul National University,Vol 15.N°02,December 2008.

367- Zuwaina Hilal Al-Maani, **Iran and gulf security relations,** International security seminar series, 23-24 November 2015.

- **Phd thesis :**

368- Adel Al Toraifi, "**Understanding the role of state identity in foreign policy decision-making: the rise of Saudi-Iranian rapprochement (1997-2009)**", PhD thesis, The London School of Economics and Political Science,London October 2012.

369- Ali Rastbeen,**le nucléaire Iranienne :une approche Française**, thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, université Panthéon Assas, Décembre 2012.

370- Charles Antoine Millettes,**la politique étrangère des Etats-unis à l'égard de l'Iran de la candidature à la presidence de Barack Obama** ,mémoire présenté en vue l'obtention du grade maitres M.A en arts en études politiques appliquées,faculté des lettres et sciences humaines ,Université de Sherbrooke,05juillet 2012.

371- Majid Ziaei Nafchi and Hana Mohelská, Effects of Industry 4.0 on the Labor Markets of Iran and Japan,economies,MDPI,2018

372- Frederick Strain,**discerning Iran's nuclear strategy :an examination of motivations ,strategic culture and rationality** ,Air war college –Air university ,Maxell in air force base ,Alabama ,15 April 1996.

373- Greg Gerardi, and Maryam Ahrinejad,**an assessment of Iran's nuclear facilities**,report the non-proliferation review,spring-summer 1995

374- Ibrahim Mahmoud Yaseen Alnahas, **Continuity and Change in the Revolutionary Iran Foreign Policy The Role of International and Domestic Political Factors in Shaping the Iranian Foreign Policy, 1979 – 2006**, Dissertation submitted to the Eberly College of Arts and Sciences at West Virginia University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science, Morgantown, West Virginia 2007.

375- Ibrahim Mahmoud Yaseen Alnahas,**continuity and change in the revolutionary Iran forign policy,the role of international and domestic political factors in shaping the Iranian foreign policy 1976-2006**,disertation submitted to the Eberly college of arts and sciences at West Virginia University ,in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy in political science,Morgantown,West Virginia,2007.

376- Nader Barrin, **l'economie politique de développement de l'energie nucléaire en Iran1975-2004**,thèse pour obtenir le grade de docteur de l'EHESS en socioéconomie de développement,23 Juin 2004.

377- Saed 'Nhir Iruing Lewis, **états échanges nucléaires et prolifération de l'importation à l'exportation de matières et technologies nucléaires militaires** ,thèse de doctorat en sciences politique ,université Laval ,2013.

- ## Official documents:

378- Agence internationale de l'énergie atomique ,texte de **l'accord entre l'Iran et l'Agence relatif à l'application de garanties dans le cadre du traité sur la non-prolifération des armés nucléaires**, INFIRC /214 ,24 janvier 1975.

379- Council decision 2012/152/CFSP of 15 March 2012 amending decision 2010/413/CFSP **concerning restrictives measures against Iran** ,Official Journal of the European Union.

380- Council decision 2012/35/CFSP of 23 January 2012, amending decision 2010/413/CFSP **concerning restrictive measures against Iran**, Official Journal of the European Union.

381- Council decision 2012/635/CFSP of 15 October 2012,amending decision 2010/413/CFSP **concerning restrictives measures against Iran** ,Official Journal of the European Union**.**

382- Excutive Order 13599 of February 5, 2012, Blocking Property of the Government of Iran and Iranian Financial institutions,federal register ,presidential documents,vol 77,n°26

383- IAEA Report, GOV/2006/27, April 28, 2006.

384- IAEA,Boeard of governors,**implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran**,report of director general of IAEA,Gov/2004 /23,01 June 2004.

385- International Atomic Energy Agency, "**Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the Islamic Republic of Iran,**" GOV/2003/75, 10 November 2003, Annex 1.

386- Presidential documents,Excutive order of 13590 of November 20, 2011, White House,Federal Register /Vol. 76, No. 226 /Wednesday, November 23, 2011.

387- Resolution Gov /2005/77 adopted by the **AIEA Board of governors on the implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic republic of Iran** on 24 september 2005.

388- The full text of « **Joint Comprehensive Plan of Actio »**, in 14 Julay, 2015.site web of : https://2009-2017.state.gov/documents/organization/245317.pdf

389-AIEA resolution Gov/2006/14 adopted by IAEA board of governors on the implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic Republic of Iran on 04 february 2006.

390-**Boards of governors,implemantation of the NPT seafeguards agreement in the Islamic Republic of Iran**,report by the director general ,IAEA GOV/2004 /83,date :15 novembre 2004.

391-**Boards of governors,implemantation of the NPT seafeguards agreement in the Islamic Republic of Iran**,report by the director general ,IAEA GOV/2003/40,date :6 juin 2003.

392-Council Decision 2011/235/CFSP of 12 April 2011,Official Journal of the European Union,Brussels.

393-Council decision of 26 July 2010 concerning restrictive measures against Iran and repealing Common Position 2007/140/CFSP, Official Journal of the European Union.

394-Federal Register,**imposing sanctions with repect to Iran,excutive order 13876 of June 24,2019**,vol 84,N°123,p.30573.

395-IAEA,resolution Gov /2004/21 adopted by AIEA board of governors on the implementation of the NPT safeguards agreement in Iran,13 March 2004.

396-Resolution 2231 of Security Council,adopted 20 July 2015, S/RES/2231 (2015).

- ## Reports and studies :

397- ACW,**Qatar 's military response to a national emergency**,Arab Center Washington ,2018.

398- Ali vaez and Karim Saaddpour,**Iran's nuclear odyssey costs and crisis** ,carnegie endowment for international peace (Federation of American scientists 2013,Washington.

399- Amir Toumaj,**Iran's economy of resistance :implications for future sanctions**, report by the Critical threats project of the American Enterprise Institute, November 2014.

400- **An overview of nuclear facilities in Iran,Israel and Turkey** ,published by Green peace international Amesterdam Netherlands ,Febraury 2007.

401- COUNCIL COMMON POSITION 2007/140/CFSP, of 27 February 2007 **concerning restrictive measures against Iran,** Official Journal of the European Union, Brussels (Belgium).

402- David Albright ,Christina Walfrod,ISIS **analysis of AIEA iran safeguards report** ,institute for science and internatinal security ,ISIS report,November 16,2012.

403-David Albright and Jacqueline Shire and Paul Brannan,**is Iran running out of yellow cake ?**,february 11,2009,ISIS report.

404- Dennis B.Ross and James F.Jeffrey,Obama **and the middle East strategic objectives for US policy**,Washington Institute Strategic report,March 2013.

405- Fact Sheet: **Comprehensive Iran Sanctions, Accountability, and Divestment Act (CISADA)**, bureau of Economic, Energy and Business Affairs,U.S Department of State.

406- Holman Fenwick Willan,**Iran Sanctions a consultative discussion with U.S State department** ,internatinal commerce ,London ,Thursday 4 November 2010.

407- IAEA safeguards nuclear non-proliferation,Vienna (Austria),june2015.

408- International atomic energy agency ,**implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of security council resolutions in the Islamic Republic of Iran**,report by director general,22 may 2013.

409- International Crisis Group,**Iran and the 5+1 solving the nuclear Rubik 's Cube**,Middle East report,n°152,Belgium.

410- Jean-Michel Boucheron et Jacques Myard,**les enjeux géostratégiques des proliférations** ,rapport d'information ,n°2085,la commission des affaires étrangères ,Assemblé nationale(France)

411- Jeremy M.Sharp,**Yemen** :**civil war and regional intervention**, congressional research service,CRS report prepared for members and committees of congress.

412- Karsten Frey,**elite perception and biased strategic policy making :the case of India's nuclear build-up**,Ruprecht-Karls-Universitat Heidelberg-der Fakultat fur wirtshafts und socialwissenschaften.

413- Kate Davidson,**contemporary perspectives on nuclear proliferation**,working papers ,number 2012-2,UNE business school faculty of the professions –University of New England 2012.

414- Kenneth Katzma,Oman :politics,security and US policy ,CRS Report,January 27,2020.

415- Kenneth Katzman, Kathleen J.Mcinnis,Clayton Thomas,**U.S-Iran Conflict and implications for U.S** policy,congrssional research service report,May 8,2020.

416- Law.Tax,**Renewable Energy in Iran** ,Your World First,CMS Cameron McKenna LLP London,2016.

417- Manus I.Mildlarsky and Charles Hermann,international crisis :insigths from behavioral research,**western political quarterly** ,december 1973,university of Utah,vol 26,n°04.

418- Mary Beth Nikitin and others,**managing the nuclear fuel cycle-policy implications of expanding global access to nuclear power**, CRS report for Congress,congressional research service ,september 3,2008.

419- Mohamed Shaker,**internationalisation du cycle du combustible nucléaire :un point de vue arabe**,UNIDIR,2008.

420- P.Monteiro y Alexandre Debs,**the strategic logic of nuclear proliferation**,prepared for presentation at the Princeton international relations,faculty colloquin,september 29,2013.

421- **The convention of nuclear safety**,first national report to Seventh review meeting of the contracting parties,report prepared by Ministry of foreign affairs , (Vienna, 27 March – 7 April 2017).

422- The National Human Rights Committee (NHRC), Doha-Qatar, **6 Months of Violation…What's to Come?** 4th report on the human rights violations resulting from the blockade imposed on Qatar, December 5, 2017.

423- **Thomas L. Neff**, **The Nuclear Fuel Cycle and The Bush Nonproliferation Initiative**, World Nuclear Fuel Cycle 2004,World Nuclear Association/Nuclear Energy Institute

424- Tom Sduer,**coercive diplomacy by the U.E :the Iranian nuclear weapons crisis**,third world Quarterly,vol.28,n.03,2007.

425- Ullrika Moller ,Iran's **nuclear ambitions what caused this multulateral headache** ?,for presentation at the SGIR 7 th pan-European international relations conference,Stokholm,september 9-11-2010.

426-Almotairy ,Sami F,**The Gulf Cooperation Council and the challenges of establishing an integrated capability for upholding security,**Calhoun,institutional archive of the Naval postgraduate school ,California.

427-Antoine Vagneur - Jones, Can Kasapoglu,**bridging the Gulf :Turkey's forward base in Qatar,**fondation pour la recherche stratégique,not °16,11 August 201-.

428-Emmanuelle Martre,**dossier nucléaire Iranien :les avancées riches d'enseignement pour le régime de non-prolifération**,Université Panthéon-Assas, centre Thucydide,Annuaire Français de relations internationales,2015,volume XVI.

429-European Parliament,**EU-Iran way forward can the JCPOA survive the Trump presidency ?,**briefing,July 2020.

430-Gawdat Bahgat,**nuclear proliferation :the Islamic Republic of Iran**,iranian studies ,vol 39,no.3,september 2006.

431-International Group Crisis,**The Iran nuclear issue :the view from Beijing ,**Asia Briefing ,n°100,Beijing/Brussels,17 February 2010.

432-Joseph Cirincione, **controlling Iran's nuclear program**,issue in science and technology (university of Texas at Dallas)vol 22,n03,spring 2006.

433-Kenneth Katzman,**Iran 's foreign and defense policies**,CRS Report,Congressional Research Service,October 21,2016,USA.

434-Luke Coffey and James Phillips,**The Middle East Strategic Alliance :an uphill struggle**,Douglas and Sarah Allison center for foreign policy,The Heritage Foundation,n°5056,April 7,2020,Washington 2004.

435-Thomas Galasz Nilson ,**what can Iran again by having a nuclear weapons program that threatens to destabilize security in the Middle East ?,**institute for security and Danish institute for international studies ,Royal Danish defence college-Copenhagen Danemark.

E-sites web :

436- Amin Bagheri,**Qatar withdraws from OPEC after 57 years**,April 2019,site web : https://www.researchgate.net/publication/332441431_Qatar_Withdraws_from_OPEC_after_57_Years,date of review :18-04-2021.

437- Anthonny Cordesman and Nicholas Harrington, **The Arab Gulf States and Iran: Military Spending, Modernization, and the Shifting Military Balance**,CSIS report,december12,2018 site web : https://www.csis.org/analysis/arab-gulf-states-and-iran-military-spending-modernization-and-shifting-military-balance,date of review :05-06-2020.

438- Ayatti F, **Evaluating bio environmental effects of Bushehr Nuclear Power Plant on water and aquatic organism of Persian Gulf**, Atomic E nergy Organization of Iran, Tehran, 2000,site web : https://inis.iaea.org/search/search.aspx?orig_q=RN:33037443,date of review :21-10-2020.

439- Borger Julian,**China sells petrol to Iran while takling at UN about sanctions**,the Guadian news paper,web site : https://www.theguardian.com/world/2010/apr/14/china-petrol-iran-un-sanctions,the date of review :**01-06-2020.**

440- Carol Morello and Karen Deyoung,**historic deal reached with Iran to limit nuclear program**,The Washington Post,July 2015,site web : https://www.washingtonpost.com/world/historic-nuclear-deal-with-iran-expected-to-be-announced/2015/07/14/5f8dddb2-29ea-11e5-a5ea-cf74396e59ec_story.html,date of review :13-09-2020.

441- Christopher De Bellaigue,**think again :Iran, foreing policy** ,May/June 2005, le site d'internet : https://foreignpolicy.com/2009/10/21/think-again-iran/,date of review :20-03-2020

442- CISADA The new US Sanctions on Iran, The Financial Provisions of "CISADA" The New Iran Sanctions Administered, by the U. S. Treasury Department,p.02,the site web : **https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/CISADA_english.pdf**,date of consultation :12-04-2020.

443- **Comprehensive Iran Sanctions, Accountability, and Divestment Act (CISADA)**,July 1,2010,U.S department of Treasury ,site web : https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/hr2194.pdf,date of review :**20-04-2020.**

444- Council on foriegn relations,**The Sunni-Shia divide,**site web : https://www.cfr.org/sunni-shia-divide/#!/

445- Dan Boylan,**U.S quietly makes progress toward « Arab Nato »,**Apnews,October4,2018,site web : https://apnews.com/article/f679d39c4a19a955b5aa669c52097d8a,date of review :25-11-2020.

446- David Ignatius,**the Omani « back channel » to Iran and the secrecy surrounding the nuclear deal**,June 2016,site web : https://www.washingtonpost.com/opinions/the-omani-back-channel-to-iran-and-the-secrecy-surrounding-the-nuclear-deal/2016/06/07/0b9e27d4-2ce1-11e6-b5db-e9bc84a2c8e4_story.html

447- David Morrison,**some facts about Iran's nuclear activities**,peace and neutrality Alliance,25 Avril 2012,p.06,le site d'internet : **http://www.shannonwatch.org/sites/shannonwatch.org/files/Iran_Booklet_Web.pdf. date of review:18-01-2021.**

448- Deyoung Keren and Ellen Nakashima , **UAE orchestrated hacking of Qatari government sites, sparking regional upheaval, according to U.S. intelligence officials**,Washington Post,site web : https://www.washingtonpost.com/world/national-security/uae-hacked-qatari-government-sites-sparking-regional-upheaval-according-to-us-intelligence-officials/2017/07/16/00c46e54-698f-11e7-8eb5-cbccc2e7bfbf_story.html,date of review :18-01-2021.

449- Dion Nissenbaum, **Ambitions for an 'Arab NATO' Fade Amid Discord**,The Wall Street Journal, site web : https://www.wsj.com/articles/ambitions-for-an-arab-nato-fade-amid-discord-11550601661.

450- Doha Globe, **Qatar emphasises development of peaceful nuclear energy programmes**,October 04,2020,site web https://thedohaglobe.com/local/qatar-emphasises-development-of-peaceful-nuclear-energy-programmes/,date of review :30-10-2020.

451- Eyder Peralta, **6 Things You Should Know About The Iran Nuclear Deal**, July 14, 2015,site web : https://www.npr.org/sections/thetwo-way/2015/07/14/422920192/6-things-you-should-know-about-the-iran-nuclear-deal,date of review :**29-09-2020.**

452- Faiz Shakir, **REPORT: Air Strikes against Iran would accelerate nuclear weapons development**, March 5, 2007,Think progress,site web : **https://thinkprogress.org/report-air-strikes-against-iran-would-accelerate-nuclear-weapons-development-ac0cef11b12f/,**date of review **:22-06-2020.**

453- Fatma Abusief,**Bahrain minister calls for freezing minister mum after their first meeting since begining of crisis** ,Reuters Arabic ,december 04,2017,site web : http://bahrainmirror.com/en/news/42655.html, date of review :03-02-2021.

454- Forces, **What Military Capability Does Britain Have Deployed In The Gulf?** 12th January 2020,site web : https://www.forces.net/news/navy/what-true-extent-britains-naval-deployment-gulf,date of review :11-12-2020.

455- Giorgio Cafiero and Cinzia Miotto, **Kuwaiti-Iranian Relations: The Energy Angle,**Atlantic Council,September 29,2016,site web : https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/kuwaiti-iranian-relations-the-energy-angle/,date of review :01-10-2020.

456- Greg Botelho,**Iran nuclear deal full of complex issues and moving parts**,CNN,July 14,2015,site web : https://edition.cnn.com/2015/07/14/politics/iran-nuclear-deal-highlights/index.html,date of review :01-10-2020

457- Greg Jaffe, **Desert Maneuvers: Pentagon Boosts U.S. Military Presence in the Gulf**,TheWall Street Journal,site web : https://www.wsj.com/articles/SB10248691763445199 20,date of review :22-11-2020.

458- Gulf News, **Bahrain imposes visas on Qataris, Qatar residents**, 31 October 2017,site web : https://gulfnews.com/world/gulf/qatar/bahrain-imposes-visas-on-qataris-qatar-residents-1.2116551 ,date of review:05-02-2021

459- Harrell Peter, **Trump Should Calm Tensions With Europe Over Iran Sanctions**, foreign policy magazine, October 17, 2018, site web : https://foreignpolicy.com/2018/10/17/trump-should-calm-tensions-with-europe-over-iran-sanctions/, date of review : 02-07-2020.

460- Hassan Rohani, **Time to engage,** The Washington Post, September 19, 2013 site web : https://www.washingtonpost.com/opinions/president-of-iran-hassan-rouhani-time-to-engage/2013/09/19/4d2da564-213e-11e3-966c-9c4293c47ebe_story.html,date of review :20-08-2020.

461- Hugh White, **A very unreassuring bombshell: Richard Nixon and the Guam doctrine, July 1969,**Australian Strategic policy institute,The Strategist,25 July 2019,the internet site : https://www.aspistrategist.org.au/a-very-unreassuring-bombshell-richard-nixon-and-the-guam-doctrine-july-1969/,the date of review :20/12/2019

462- Hussein Ibish**, Arab states should avoid an arms race with Iran**,the Japantime,site web : https://www.japantimes.co.jp/opinion/2020/10/23/commentary/world-commentary/arab-states-arms-race-iran/,date of review :05-12-2020.

463- Indira A.R. Lakshmanan and Gopal Ratnam, **China Gets Cheaper Iran Oil as U.S. Pays for Hormuz Patrols**, January 12, 2012 site web : https://www.bloomberg.com/news/articles/2012-01-12/china-gets-cheaper-iran-oil-as-u-s-pays-tab-for-hormuz-patrols,date of review 20-05-2020.

464- Indrajit Sen, **Iran bars IOOC from working on gas field shared with Saudi and Kuwait**,site web : https://www.oilandgasmiddleeast.com/article-17294-iran-bars-iooc-from-working-on-gas-field-shared-with-saudi-and-kuwait,date of review :15-10-2020

465- **Iran nuclear deal: UK backs deal despite US and Israel accusations**,BBC News, 1 May 2018,site web : https://www.bbc.com/news/uk-43957431,date of review :30-09-2020

466- **Iran 'to sue Google' for not labelling Gulf on world map**,BBC News, 17 May 2012,site web : https://www.bbc.com/news/world-middle-east-18108246,date of review :21-10-2020

467- Iran's key nuclear sites,BBC,14 July 2015,the site **: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-11927720,** the date of review :20-01-2019.

468- **Iran's Natanz facility,proliferation analysis** ,Carnegie endowment for international peace ,May 02,2003,site web : https://carnegieendowment.org/2003/05/02/iran-s-natanz-facility-pub-13773.

469- Jay Solomon and Carol E.LEE, **Gulf Arab States Voice Support for Iran Nuclear Deal**,The Wall Street Journal, Aug. 3, 2015,site web : https://www.wsj.com/articles/gulf-arab-states-voice-support-for-iran-nuclear-deal-1438618887,date of review :01-10-2020.

470- Jean-François Seznec, **Sharing a Pot of Gold: Iran, Qatar and the Pars Gas Field**,Middle East Institute ,August 22,2016,site web : https://www.mei.edu/publications/sharing-pot-gold-iran-qatar-and-pars-gas-field,date of review :15-10-2020.

471- **Join statement by EU high representative Federica Mogherini and Iranian forign minister Javad Zarif**,Vienna ,14 July 2015,European Union External Action.

472- **Joint Statement Between the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America**," Office of the Press Secretary, The White House, May 23, 2017,site web : https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/joint-statement-kingdom-saudi-arabia-united-states-america/,date of review :26-11-2020.

473- Mustafa Menshaw and Simon Mabon, **Saudi Arabia and Iran have not always been foes**,Aljazeeranews,site web : https://www.aljazeera.com/opinions/2021/3/13/sectarianism-and-saudi-iranian-relations,date of review :10-03-2022

474- Jonathan Saul, **Iran taps tanker shipping network to tackle unsold oil glut**,Reuters, NOVEMBER 25, 2013:site web : https://www.reuters.com/article/iran-oil-shipping/iran-taps-tanker-shipping-network-to-tackle-unsold-oil-glut-idUSL5N0J54BM20131125

475- Karim Sadjdapour,**Europe and the U.S to sweeten offer to Iran** ,the carnegie Endowment for international peace ,June 16,2008 available in website : https://carnegieendowment.org/2008/06/16/europe-and-u.s.-to-sweeten-offer-to-iran-pub-20227

476- Krishnadev Calamur, "**Trump Rips Up a 'Decaying and Rotten Deal' With Iran**," The Atlantic,May 08 2018,site web : https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/05/trump-iran-deal/559082/,date of review :20-05-2020.

477- Marcus George, **REFILE-Former nuclear negotiator joins Iran's presidential race**, APRIL 11, 2013,Reuters,site web : https://www.reuters.com/article/iran-election/refile-former-nuclear-negotiator-joins-irans-presidential-race-idUSL5N0CY11020130411,date of review :20-08-2020.

478- Mary Elise Pieters, **Gulf Security in the Face of Iran's Challenges**, journal of international relations, January 10, 2020,site web : http://www.sirjournal.org/blogs/2020/1/10/gulf-security-in-the-face-of-irans-challenges,date of review :20-10-2020

479-McDaniel, Richard. **"No 'Plan B' U.S. Strategic Access in the Middle East and the Question of Bahrain." Center for 21st Century Security and Intelligence**,Juin 24, 2013,site web : https://www.brookings.edu/research/no-plan-b-u-s-strategic-access-in-the-middle-east-and-the-question-of-bahrain/,date of review :09-12-2020.

480- MEE and agencies, **Kuwait summons Iran envoy over disputed gas field**,Middle East EYE,site web :https://www.middleeasteye.net/news/kuwait-summons-iran-envoy-over-disputed-gas-field,date of review : 15-10-2020.

481- Mehran Haghirian and Luciano Zaccara, making sense of HOPE: **Can Iran's Hormuz Peace Endeavor succeed?,**Atlantic Council,October 03,2019,site web : https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/making-sense-of-hope-can-irans-hormuz-peace-endeavor-succeed/,date of review :14-12-2020.

482- Mohamed Abdullah Al Roken, **Dimensions of the UAE–Iran Dispute over Three Islands**,site web : https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.540.5666&rep=rep1&type=pdf,date of review :15-10-2020.

483- Mohamed Nurzazaman,**the Nuclear Deal a preliminary Analysis**, Gulf University for Science and Technology,Kuwait,December 2013,p.p-12-14,site web : https://www.researchgate.net/institution/Gulf_University_for_Science_and_Technology_Kuwait,date of review :07-09-2020.

484- Mohammed Khalid Ali,**Obama's Administration foreign policy towards Iran**, University of Kurdistan Hewlêr, January 2017, site web : https://www.brookings.edu/testimonies/progress-of-the-obama-administrations-policy-toward-iran/ date of review :07-09-2020

485- National Editorial, **Manama Dialogue 2018: Iran is the region's biggest threat**, Oct 28, 2018,site web : https://www.thenationalnews.com/opinion/editorial/manama-dialogue-2018-iran-is-the-region-s-biggest-threat-1.785089,date of review :26-11-2020.

486- National Security, **Amid tensions with Iran, White House mulls U.S. military request to send more forces to the Middle East,**the Washington Post, May 24, 2019site web : https://www.washingtonpost.com/world/national-security/amid-tensions-with-iran-white-house-considers-us-military-request-to-send-more-forces-to-the-middle-east/2019/05/23/11c2f778-7d71-11e9-a66c-d36e482aa873_story.html,date of review :06-05-2020.

487- **Nuclear Iran**,ISIS ,le site :www.Isis nuclear Iran.org /sites by.type, the date of review :20-11-2019

488-Omid Shokri Kalehsar, **Iran's Transition to Renewable Energy: Challenges and Opportunities,**Middle East policy council**,the internet site : https://mepc.org/journal/irans-transition-renewable-energy-challenges-and-opportunities,** the date of review :29-12-2019.

489- Ozden Oktav,**Understanding Obama's policies towards a nuclear Iran**,Istanbul Medeniyet Universitesi, January 2014, site web : https://www.researchgate.net/publication/274008584_Understanding_Obama%27s_Policies_towards_a_Nuclear_Iran ,date of review :29-10-2019

490- **parameters for a Joint Comprehensive Plan of Action regarding the Islamic Republic of Iran's Nuclear Program** , The White House, Office of the Press Secretary,site web : https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/04/02/parameters-joint-comprehensive-plan-action-regarding-islamic-republic-ir,date of review :11-09-2020.

491- Patrick Wintor,**Qatar given 10 days to meet 13 sweeping demands by Saudi Arabia**,the Guardian,23 Juin 2017,site web : https://www.theguardian.com/world/2017/jun/23/close-al-jazeera-saudi-arabia-issues-qatar-with-13-demands-to-end-blockade,date of review :03-02-2021.

492- **President Trump's Speech to the Arab Islamic American Summit**,foreign policy, May 21, 2017,The white house,site web : https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-trumps-speech-arab-islamic-american-summit/,date of review :26-11-2020.

493- Rehab Abd Almohsen, **Earthquake concerns over Iranian nuclear plant**,site web : https://www.preventionweb.net/news/view/34106,date of review :20-06-2020

494- Richard J.Schmierer,**The Sultanate of Oman and the Iran Nuclear deal**,Middle East Policy,2015,site web :https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1111/mepo.12162,date of review :28-08-2020.

495- Robin Wright, **Stuart Levey's War**, The New York Times, Oct. 31, 2008,site web : https://www.nytimes.com/2008/11/02/magazine/02IRAN-t.html,date of review :13-04-2020

496- Roger Harrison and Michel Cousins, **Fukushima disaster prompts GCC fears over Iranian reactor**,Arab News, 18 March 2011,site web : https://www.arabnews.com/node/371411,date of review :23-10-2020.

497- Ron Inman, **DLA Energy commander officiates DLA Distribution Salalah's opening**, Defense Logistics Agency The Nation's Combat Logistics Support Agency,site web : https://www.dla.mil/Energy/About/News/Article/1111132/dla-energy-commander-officiates-dla-distribution-salalahs-opening/,date of review :10-12-2020.

498- S and P Global Platts Insights, **North Field gas keeps Qatar crisis stalemated: Fuel for Thought**, July 31, 2017,site web : https://blogs.platts.com/2017/07/31/north-field-gas-keeps-qatar-crisis-stalemated/,date of review :15-10-2020.

499- Sanm Vakil,**Iran on the brink :challenges and opportunities for Washington**,Hoover Institution,p.03 site web : https://www.indexinvestor.com/resources/Research-Materials/Iran/Iran_on_the_brink.pdf,date of review :11 July 2020.

500- Sanne Wass,**analysis :the consequences of Qatar's Opec exit**,Global Trade Review,08-01-2019,site web : https://www.gtreview.com/news/mena/analysis-the-consequences-of-qatars-opec-exit/ ,date of review :20-06-2020

501- Sara Bazoobandi, Iran's economy energy :back in business ?ISPI,the site internet : **https://www.ispionline.it/it/EBook/IRAN_AFTER_THE_DEAL/PDF_IRAN_AFTER_THE_DEAL(Cap_2).pdf,** the **date of review :28-12-2019.**

502- Sebastian Harnish, **preventing crisis militarization** :the European Union ,the United States and the Iranian nuclear program,site web : https://www.uni-heidelberg.de/md/politik/harnisch/person/publikationen/harnisch, 2018__forthcoming___preventing_crisis_militarization_the_european_union__the_united_states_and_the_iranian_nuclear_program.pdf, date of review :30-04-2020

503- Sirwan Kajjo, Mehdi Jedinia, Report: **Iran Preparing for Role in Syria's Reconstruction,** March 11, 2019,site web : https://www.voanews.com/extremism-watch/report-iran-preparing-role-syrias-reconstruction,date of review :06-08-2020.

504- SPA, **Riyadh Declaration: Arab-Islamic-American Summit Succeeds in Building Close Partnership to Confront Extremism, Terrorism, Fostering Regionally, Int'l Peace, Stability, Development**,21-07-2017,siteweb : https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=1632546,date of review :24-11-2020.

505- Speech by high representative vice-president Federica Mogherini **on the Iran nuclear agreement,** the European parliament plenary session,Bruxelles 12-06-2018.

506- Stephen Collinson, "**Everything that scrapping the Iran deal says about Donald Trump**," *CNN*, May 9, 2018,site web : https://edition.cnn.com/2018/05/09/politics/donald-trump-iran-lessons/index.html.

507- Sumaya Al-Majdoub,**discrete diplomacy :Oman and the Iran nuclear deal,**E-International Relations,site web : https://www.e-ir.info/2016/04/25/discrete-diplomacy-oman-and-the-iran-nuclear-deal/,date of review :27-08-2020.

508- The National ,**Bahrain to file complaint to UN and ICC against Qatar**, 23 August 2017,site web : https://www.thenationalnews.com/world/gcc/bahrain-to-file-complaint-to-un-and-icc-against-qatar-1.622144,date of review :06-02-2021.

509- The National , **UAE accuses Qatar of crushing optimism for crisis breakthrough**, 10 September 2017,site web :https://www.thenationalnews.com/world/gcc/uae-accuses-qatar-of-crushing-optimism-for-crisis-breakthrough-1.626980,date of review :06-02-2021

510- The National, **Sarkozy opens UAE 'Peace Camp',** May 26, 2009,wite web : https://www.thenationalnews.com/uae/sarkozy-opens-uae-peace-camp-1.596749,date of review :11-12-2020.

511- The National,**Fujairah naval base opens,**UAE, Oct 21, 2010 site web : https://www.thenationalnews.com/uae/fujairah-naval-base-opens-1.509599,date of review :10-12-2020.

512-The New Arab**,** French FM arrives in Kuwait after expressing need to end Qatar blockade,16 July 2017,site web : https://english.alaraby.co.uk/english/news/2017/7/16/french-fm-arrives-in-kuwait-after-visiting-blockaded-qatar,date of review : 04-02-2021.

513- The White House**, Annex to U.S.-Gulf Cooperation Council Camp David Joint Statement,**office of the press secretary, May 14, 2015,site web : https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/05/14/annex-us-gulf-cooperation-council-camp-david-joint-statement,date of review :13-12-2020.

514-Timothée Villars, **nucléaire Iranien :5 questions pour comprendre le crise provoqué par Trump**,site web :http:www.nouvelobs.com,date of review :13-09-2020.

515- U.S department of State, **Joint Statement of the Inaugural United States-Qatar Strategic Dialogue**, January 2018,site web : https://www.state.gov/404,date of review :04-02-2021.

516- **UAE Support US President's Decision to Withdraw from Iranian Nuclear Agreement**,Embassy of UAE in USA,site web : https://www.uae-embassy.org/news-media/uae-support-us-president%E2%80%99s-decision-withdraw-iranian-nuclear-agreement,date of review :01-10-2020

517- **Understanding the Iran deal: What, why and the next steps**,Aljazeera News, Business and Economy,site web : https://www.aljazeera.com/economy/2019/05/08/understanding-the-iran-deal-what-why-and-the-next-steps/?gb=true,date of review :01-10-2020.

518-**US blacklists major Iranian bank**,BBC News ,8 september 2006,site web : http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/5329326.stm,date of review :13-04-2020.

519- USA Patriot Act,U.S Department of Treasury ,Financial Crimes and Enforcemenet Network,site web : **https://www.fincen.gov/resources/statutes-regulations/usa-patriot-act**,date of Review :14-04-2020.

520-Warrick Joby and Steven Mufson, Iran, unable to sell oil, stores it on tankers, the washington post , May 13, 2012,site web : **https://www.washingtonpost.com/world/national-security/iran-unable-to-sell-oil-stores-it-on-tankers/2012/05/13/gIQAp0eUNU_story.html**, date of review **: 01-07-2020.**

521-**Weapons of mass destruction(Darkhovin),**global security.org,le site : https://www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/darkhovin.htmle,date of review :10-10-2019

522-**"Joint Statement Between the Kingdom of Saudi Arabia and the United States of America**," Office of the Press Secretary, The White House, May 23, 2017,site web : https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/joint-statement-kingdom-saudi-arabia-united-states-america/,date of review :26-11-2020.

523-**Angus McDowall, Amena Bakr,** Three Gulf Arab states recall envoys in rift with Qatar**,Reuters,March 5,2014,site web : https://www.reuters.com/article/us-gulf-qatar-ambassadors-idUSBREA2413N20140305,date of review :13-12-2020.**

524-**China's five principles for a comprehensive solution of the Iranian nuclear Issue**,Ministry of Foreign Affairs of the People 's Republic of China ,19-02-2014,site web : https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/t1129941.shtml.

525-**Cooperation between Bahrain and IAEA commended**,BNA,site web : https://www.bna.bh/en/CooperationbetweenBahrainandIAEAcommended.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDuNJYvUkKDJDS0eX5zdwyvQ%3D, date of review :30-10-2020.

526-David Ottaway, **U.S. Administration and Iran Stoke Gulf Arms Race,**Wilson Center,October 17,2020,site web : https://www.wilsoncenter.org/article/us-administration-and-iran-stoke-gulf-arms-race,date of review : 05-06-2021.

527-Dion Nissenbaum, **Ambitions for an 'Arab NATO' Fade Amid Discord**,The Wall Street Journal, site web : https://www.wsj.com/articles/ambitions-for-an-arab-nato-fade-amid-discord-11550601661-,date of review : **05-06-2021.**

528-Federal Register,**imposing sanctions with respect to the Iron ,steel ,Aluminium ,and copper sectors of Iran**,excutive order 13871 of May 8,2019,site web : https://www.federalregister.gov/documents/2019/05/10/2019-09877/imposing-sanctions-with-respect-to-the-iron-steel-aluminum-and-copper-sectors-of-iran.date of review : **05-06-2020**

529-**Iran, World Powers Try to Narrow Gaps Toward Nuclear Deal**,site web : https://www.voanews.com/archive/iran-world-powers-try-narrow-gaps-toward-nuclear-deal,date of review :29-09-2020.

530-Irfan Bukhari,**Iran 's exports to Qatar surge significantly**,The Peninsula,21 November 2017,site web : https://www.thepeninsulaqatar.com/article/21/11/2017/Iran%E2%80%99s-exports-to-Qatar-surge-significantly.date of review : 29-03-2020

531-Johan Bergenas, Ashton to revive EU role in Iran nuclear talks, le site d'internet : https://www.worldpoliticsreview.com/articles/6040/ashton-seeks-to-revive-eu-role-in-iran-nuclear-talks, la date de vue :29-03-2019.

532-Michael Brissenden, **Al Minhad Air Base: A closer look at Australia's base for operations in the Middle East**,ABC, 15 September 2014,site web : https://www.abc.net.au/news/2014-09-15/al-minhad:-australias-base-of-operations-in-the-middle-east/5744620,date of review ;11-13-2020.

533-Michael Hirsh,**is the Iran deal finally dead ?** foreign policy,report, September 25, 2018,site web : https://foreignpolicy.com/2018/09/25/iran-nuclear-deal-last-stand/ ,date of review :12-06-2020

534-**Remarks by the President on the Iran Nuclear Deal**,The White House , Office of the Press Secretary, August 05, 2015,site web : https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/08/05/remarks-president-iran-nuclear-deal,date of review :30-09-2020

535-Sahimi Muhammad, **Iran ‘s nuclear program .part 3 The emergency crisis, Payvand’s Iran News**,October 6,2003site web : http://www.comw.org/pda/fulltext/03sahimi.html,date of review :30-04-2020.

536-Steven Erlanger**, Biden Wants to Rejoin Iran Nuclear Deal, but It Won’t Be Easy**,The New York Times,November 2020,site web ; https://www.nytimes.com/2020/11/17/world/middleeast/iran-biden-trump-nuclear-sanctions.html,date of review :01-05-2021.

537-Sylvia Westall, **Saudi Arabia to extract uranium for 'self-sufficient' nuclear program**,Reuters,30 Octobre 2017,site web : https://fr.reuters.com/article/idUSKBN1CZ1ON,date of review :29-10-2020-

538-THOMSON REUTERS FOUNDATION, TRUST.ORG (TRF), 19 Jul 2013,site web : https://www.preventionweb.net/news/view/34106,date of review :22-10-2020.

539-**U.S Atomic Energy Act,section 123 cooperation with nations**,site web : https://www.oecd-nea.org/law/nlbfr/documents/087_090_USAtomicEnergyAct.pdf ,pp.87-88,date of review:29-10-2020.

540-Update brief by the deputy director general foe safeguards,January 31,2006,site web :**www.IAEA.org/publcations/documents/board/2006/gov2006-pdf.**

541-Wald, Ellen R , **Here's How Iran Hides Its Secret Oil Trade**, Oct 11, 2018, the site web : **https://www.forbes.com/sites/ellenrwald/2018/10/11/heres-how-iran-hides-its-secret-oil-trade/#70a98a71363f**,date of review :**01-07-202.**

542-Wang Yi Raises **Four-point Proposal on Negotiation on Iranian Nuclear Issue**,Ministry of Foreign Affairs of the People’s Republic of China,01-04-2015,site web : https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1251850.shtml

543-Xavier Manière,**les consequences géopolitiques de l’émergence de puissances nucléaires militaires en marge de la communauté internationale**,november 22,2006,p.le site d’internet: https://www.eleves.ens.fr/pollens/seminaire/seances/proliferation/dossier.pdf ,date of review:12-06-2020

544- Henry Rome**,The sanctions 1impact on Iran’s oil exports,** United States Institute of peace,February10,2021,site web : https://iranprimer.usip.org/blog/2021/feb/10/iran-struggles-under-oil-sanctions

545- Shanda consult LTD,Iran :FDI and business environment in Iran,site web :https://www.mondaq.com/inward-foreign-investment/736956/fdi-and-business-environment-in-iran ,date of consultation:01 March 2022/

546-https://www.bbc.com/news/world-middle-east-1192772
Ran Porat**, Iran’s hard bargaining looks set to deliver a dangerous deal for international security**,The Strategist,24 February 2022,site web : https://www.aspistrategist.org.au/irans-hard-bargaining-looks-set-to-deliver-a-dangerous-deal-for-international-security/

الفـــــــــهرس

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	/
الشكر والامتنان	/
مقدمة	أ-ل
الفصل الأول-البرنامج النووي الإيراني:الخلفية، الأبعاد والأسس	**16**
المبحث الأول-الخلفية التاريخية لتطور البرنامج النووي الإيراني	**17**
المطلب الأول-مرحلة تأسيس البرنامج النووي (1967-1979)	**18-28**
المطلب الثاني-مرحلة تعليق البرنامج النووي وإعادة احيائه(1979-**1990**)	**28-36**
المطلب الثالث-مرحلة عودة الاهتمام بالبرنامج وبداية الأزمة النووية الإيرانية	**36-44**
المبحث الثاني-الأبعاد الإستراتيجية للبرنامج النووي الإيراني	**44**
المطلب الأول-الأبعاد الاقتصادية	**45-54**
المطلب الثاني-الأبعاد الأمنية	**55-66**
المطلب الثالث-البرنامج النووي في منظور العقيدة الاستراتيجية الإيرانية	**66-77**
المطلب الرابع-الأبعاد السياسية	**77-81**
المبحث الثالث-البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني	**81**
المطلب الأول-المواقع والمنشآت النووية الإيرانية	**81-91**
المطلب الثاني-دورة الوقود النووي	**91-103**
المطلب الثالث-امتلاك إيران للصواريخ الباليستية	**103-110**
الفصل الثاني-تطورات ومجريات الأزمة النووية الإيرانية	**111**
المبحث الأول-المحددات الداخلية للأزمة النووية الإيرانية	**113**
المطلب الأول-الأسباب المؤثرة في ظهور الأزمة النووية	**113-132**
المطلب الثاني-دور المقاربة الإيرانية في إدارة أزمة الملف النووي	**132-144**
المطلب الثالث-كرونولوجيا أحداث الأزمة النووية الإيرانية	**144-151**
المبحث الثاني-دور المحددات الدولية والإقليمية في التأثير على مسار الأزمة	**152**

المطلب الأول–الأطراف الدولية	188–152
المطلب الثاني–دور القوى الإقليمية	195–189
المبحث الثالث–دور المنظمات الدولية في إدارة الأزمة النووية الإيرانية	**195**
المطلب الأول–دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية	203–196
المطلب الثاني–مجلس الأمن الدولي	209–203
المطلب الثالث–الخيارات الإيرانية للخروج من مأزق العقوبات الدولية	214–209
الفصل الثالث–مسار المفاوضات بين إيران ودول 5 + 1 من الاتفاق المرحلي إلى الاتفاق النهائي	**215**
المبحث الأول–خصائص العملية التفاوضية بين إيران ودول 5 + 1	**216**
المطلب الأول–مميزات استراتيجية التفاوض الإيراني	224–217
المطلب الثاني–دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في التأثير على عملية صنع القرار النووي في إيران	234–224
المبحث الثاني–دور المتغيرات الجيوسياسية في التأثير على مسار التفاهم النووي الإيراني والقوى الكبرى	**234**
المطلب الأول–تصاعد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط	249–235
المطلب الثاني–توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والإيرانية في دعم التفاهم النووي	262–249
المطلب الثالث–خطة العمل المشتركة في جنيف	268–262
المبحث الثالث–التفاهم النووي بين إيران ودول 5 + 1 في اطار خطة العمل المشتركة الشاملة في فيينا 2015	**269**
المطلب الأول–بنود اتفاقية خطة العمل المشتركة الشاملة	276–269
المطلب الثاني–ثغرات خطة العمل المشتركة الشاملة	281–277
المطلب الثالث–قرار مجلس الأمن الدولي 2231 الخاص بتأييد خطة العمل المشتركة الشاملة	284–282
المطلب الرابع–ردود الفعل الدولية والإقليمية من التوقيع على خطة العمل المشتركة	295–284
المطلب الخامس–تداعيات الانسحاب الأمريكي من خطة العمل المشتركة في ظل إدارة دونالد ترامب	304–296
الفصل الرابع–انعكاسات التفاهم النووي الإيراني والقوى الكبرى على أمن دول الخليج	**306**

المبحث الأول–تداعيات الصفقة النووية على منظومة أمن الخليج	**306**
المطلب الأول–محددات العلاقات الإيرانية الخليجية	**316–307**
المطلب الثاني–الانعكاسات البيئية للتفاهم النووي على أمن دول الخليج	**322–317**
المطلب الثالث–تزايد التهديد الإيراني على استقرار أمن الخليج	**329–322**
المبحث الثاني–استراتيجيات وخيارات الدول الخليجية لحماية أمنها	**330**
المطلب الأول–امتلاك البرامج النووية السلمية	**338–330**
المطلب الثاني–تفعيل استراتيجية دفاعية مشتركة لتعزيز الأمن الجماعي	**349–338**
المطلب الثالث–حماية أمنها من خلال التحالفات الدولية	**366–349**
المبحث الثالث–تحديات مجلس التعاون الخليجي في ظل السيناريوهات المستقبلية للتفاهم النووي الإيراني مع القوى الكبرى	**367**
المطلب الأول–الأزمة الخليجية	**378–367**
المطلب الثاني–التحديات المرتبطة بالتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي	**386–378**
المطلب الثالث–السيناريوهات المستقبلية للتفاهم النووي الإيراني مع القوى الكبرى	**392–386**
خاتمة	**400–393**
الملاحق	**416–401**
قائمة الاشكال والخرائط	**418–417**
قائمة المصادر والمراجع	**459–419**
فهرس المحتويات	**463–460**
الملخص	**465–464**